



1

المجلد الثاني عشر

لِلْإِمَامِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ السَّمِيِّ

ابو عبد الله محمد بن
نصف الأبي المالك

1974

تعمد اسرار
والله اعلم

AMCA ZADE
MÜSEYİN PAŞA

عليه ثمانية الف درهم
فأعطى ثمانية الف درهم

ملك وفاقله وما بعد
بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الرقعة و اسمها من غلظت من م من الذهب والفضة
 حكاية محاربة مع رض مع معاوية رضي

كتاب البيهقي ٢٧٥ احدى عشر السجدة معلوم في الشواهد ٣٠ السجدة على اسم المريد والايام التزييق وتخصيص الجمعة

٣٦ كتاب التوبة
٤٦ كتاب التوبة
٤٨ كتاب التوبة
٥٤ كتاب التوبة
٥٥ كتاب التوبة
٥٦ كتاب التوبة
٥٧ كتاب التوبة
٥٨ كتاب التوبة
٥٩ كتاب التوبة
٦٠ كتاب التوبة
٦١ كتاب التوبة
٦٢ كتاب التوبة
٦٣ كتاب التوبة
٦٤ كتاب التوبة
٦٥ كتاب التوبة
٦٦ كتاب التوبة
٦٧ كتاب التوبة
٦٨ كتاب التوبة
٦٩ كتاب التوبة
٧٠ كتاب التوبة
٧١ كتاب التوبة
٧٢ كتاب التوبة
٧٣ كتاب التوبة
٧٤ كتاب التوبة
٧٥ كتاب التوبة
٧٦ كتاب التوبة
٧٧ كتاب التوبة
٧٨ كتاب التوبة
٧٩ كتاب التوبة
٨٠ كتاب التوبة
٨١ كتاب التوبة
٨٢ كتاب التوبة
٨٣ كتاب التوبة
٨٤ كتاب التوبة
٨٥ كتاب التوبة
٨٦ كتاب التوبة
٨٧ كتاب التوبة
٨٨ كتاب التوبة
٨٩ كتاب التوبة
٩٠ كتاب التوبة
٩١ كتاب التوبة
٩٢ كتاب التوبة
٩٣ كتاب التوبة
٩٤ كتاب التوبة
٩٥ كتاب التوبة
٩٦ كتاب التوبة
٩٧ كتاب التوبة
٩٨ كتاب التوبة
٩٩ كتاب التوبة
١٠٠ كتاب التوبة

كتاب النكاح

١١٣ كتاب في حروف ك
١٢٠ كتاب في حروف
١٢٢ كتاب في حروف
١٣٤ كتاب في حروف

۱۳۴ کتاب الطوبی ۶ ۱۱۶۴ کتاب النور ۱۵۵ کتاب البیرونی ۱۵۸ کتاب البیرونی ۱۶۱ کتاب البیرونی

١٧٤
١٧٣
١٧٢
١٧١

١١
 من الـ
 ٢٠٥
 ٢٨
 ١٢
 ٢٣١

وسنة عشر وعشر العشر فبعضه في ذلك الحد الحق وان شئت من الجاهل خطا في ذلك العرف
والشيخ ومعرفة قدر نصاب النقص في كل بلد ان نصاب المائتين على ما نصاب الشرعي
في عدد حيات الدرهم الشرعي ونقسم الخارج وهو عشرة آلاف ومائتان وخمسون على عدد حيات الدرهم
الجهول النصاب منه ولا يخرج هو النصاب من دراهم ذلك البلد فالنصاب من الدرهم
التوابع المسمى بالجهول على ما احسنه بعض محقق الفقهاء من ستمائة وستة وستين وست
مائة مائة درهم وستة ومائتان وثمانون وستة وستين اجزاء من ثلاثة عشر جزءا من درهم وعلى هو
على ما اختاره الشيخ سنة ستين وسبع مائة اربعمائة درهم وعشرون درهما وموجب الاختلاف
بين هذين التقديرين اختلاف عدد حيات الدرهم في التاريخين فقال الاول وجهه ثمانية
وعشرون جزءا من السبع الموسط المظبوط الذب وقال شيخنا وجهه ثمانية وعشرون
ولم يذكر في الحديث نصاب الذهب لان غالب نقرهم كان من فضة والنصاب منه عشرون
دينارا والمحول على تحريكه بمائة الاجزاء وجات في تحريكه بالعرض من احدى ضعيفة وتكون المحول
عليه الاجماع كاذكرا وشهد الحسن والزهري وقال لا زكاة في اقل من اربعين دينارا والمشتبه
عنه ما تحركه بالعرض وقال بعض السلف اذا كان قيمة الذهب مائة دينار ففيها الزكاة
وان لم تبلغ العشرين دينارا قال وكذلك لا زكاة في العشرين دينار الا ان تكون قيمتها مائة
درهم **قلت** وورث الدينار الشرعي اثنا عشر وسبعة وسبعون جزءا وقال ابن جرير وورث
اثنا عشر دينار قال العوفي وورثه خلاف الاجماع ومعرفة نصاب الذهب من دينار كل
بلد ان نصاب العشرين من عدد نصاب الشرعي في عدد حيات النصاب الشرعي ونقسم
الخارج وذلك الف واربع مائة واربعون على عدد حيات الدينار المحول النصاب منها
والخارج عدد نصاب دينار البلد المحول النصاب منه فنصاب الذهب من الدينار
التوابع على ما اختاره الاول ثمانية عشر وعلى ما احسنه شيخنا سبعة عشر وتسعة
وعشرون جزءا من ثمانية وستين جزءا وتعلق الزكاة بالنصاب المذكور بل على ان
لا زكاة في اقل منها عدة ولا خلاف في شئ من هذا الا ما في الحب فان ابا حنيفة وبعض السلف
قالوا ينزك قليل الحب وكثيره لقوله تعالى ومما اخرجنا لكم من الارض وحديث
فيما سقت السما العشر ولما علمهم الاحاديث القليلة بالنصف والمطلق يرد الى القليلة
ولنا في مقابلة عموم الآية حديث الاوسق وفي تفسير عموم القرآن غيرناواحد خلاف
واما ان كان النقص في احدى الدراهم والدينار يرفقان لم يجز لمحو الزكاة سقطت
الزكاة وان جازت وكل النقص ركبة وان كثر فقولان من راعا اللفظ والتقدير
اسقط ومن راعا المعنى والمقصود في اياها تحصل المنفعة لا كالأوزان اوجب **قلت**
فان لم يجز لمحو الزكاة سقطت في قولنا بسقوط الزكاة واذا جحت الصورة
تحصل فيها ثلاثة احوال وجوب الزكاة قبل النقص او كثر وهو المشهور وسقوطها
في الوجهين لان لباية والثالث لا من القاسم في العينية ان قل النقص لا يثبت
وخمسين تسعة والخلاف بالاذ كان المتأمل لا عدة ما قاله وان جرت وزنا وجات
كوارنة وكثر نقصها سقطت الزكاة اتفاقا وان قل ونقصت بكل من اقلها كالأوزان

وان

وان نقصت في بعض احوال من فضل البعد اذ يكون على الوجوب ويجري عليه على اجتماع متوجبه
ومسقطا واما ان كان النقص في الصفة لردة المظنون او لصفة نحاس وغيره الزكاة فان لم
يحطها فالزكاة واجبة وان حطها ذلك على من الحدة ففي كيفية تعلق الزكاة بها قولان المشهور
ان الحنابلة الخالص ويخرج ما سواه فان كان في الخالص ما يجب فيه الزكاة زكي ولا فلا وقيل
الاقل نيج للاكثر فان كان لاكثر الحشر فلان كاه وان كان الاكثر الخالص اعتبر الجميع ولو كان
النصاب ناقصا وكانت فيه جودة او سكة جبر النقص لم تعتبر اتفاقا مثل ان يكون منه
شعيرة عشر دينار او يزيد نفاقا لاجل ذلك فتجوز بعشرين وما حكم الخراج عن مالك
من مائة وخمسين جيلة ثمانية مائتين ان الزكاة فيها واجبة غير معروف عند اهل هذه
ع واما ما زاد على هذا النصاب فاما في الماشية فغير مركي واما في الحب فمركي واختلف
في الدين فجعله مالك كالنصاب قال عمر وبعض السلف ابو حنيفة وبعض اصحابه لا شيء فيما
زاد على المائتين درهم حتى تبلغ الاربعين واما ما زاد على العشرين دينار حتى تبلغ اربعة
نايف فاذا زادت في كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة دنانير درهم فحلوله وقصا
قياسا على الماشية وعارضا من اخرجت الارض وهو شبه بالعين لانه مما اخرج
من الارض فليس فيه وقصر عند الجميع وذكرنا فيه حديثا وعن طاووس لا شيء فيما زاد
على مائتين درهم حتى تبلغ اربعة مائة وهو حديث ضعيف ضعفه اهل المعرفة والعرف
عن طاووس خلافه **م** شرعت الزكاة للمواساة ولما كانت المواساة لما يكون مال به
من الاموال وصرفها للتسارع في الاموال النامية وهي الحب والحشر والماشية
واختلف فيما سوى ذلك من العروص فاوجها فيها ابو حنيفة لقوله تعالى خذ من اموالهم
واسقطها ما زادوا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على السلف في عمله ولا في عمله
مصدق وادبها مالك على المدبر على شروط وحل الآية على ما كان للتمارة والحديث
على ما كان للفتية **قوله** عن الوديع الورق بكسر الراء وفتحها والرقعة بخفيف القاف
لغة قيل لا يبقا لان الالمعروب وهو مذهب الفقهاء وجمع الرقعة رقاة وقول
ومنه فظهر وجد ان الرقين يترك في الافين اي وجد ان الدرهم يعطى عيب
المعيب والحول شرط في زكاة العين والماشية وجعل شرط لانه عدل بين ارباب
الاموال والمساكين لان الاموال تنوفية وليس على المساكين اجماع في الصبر
اليه ولهذا المعنى لم يجعل شرط في زكاة الجلال لما يحصل فيه قبل الحول وانفقوا
على ان الزكاة لا تجب مطلقا بل على شروط في المالك والمملوك والمملوك فان كان
المالك صغيرا فعندنا ان في ماله الزكاة لقوله تعالى خذ من اموالهم لاية فوجم
وكذلك الموت ان اخذها من اعيانهم واسقطها عند ابو حنيفة لقوله تعالى خذ من
قال ولا يصبي مخرات ولا يحتاج الى تطهير قال وايضا فالصغير غير مكلف فلا تجوز
الخطا عليه والخطا عندنا متوجه الى لولي يخرجها عنه لا لان الصبي هو المخاطب
به وقد تناقضا ابو حنيفة باجابه الزكاة في حرث الصبي ووجه الخلاف بيننا وبينه
من جهة المالك ان المسئلة دائرة بين اثنين نفقة الاب في مال ابنه باتفاق الجوزية

سأ تطفه عن النبي الذي بانفاق من بها أبو حنيفة في الجزية لتسببها بما يؤخذ من الزكاة
ودمها مالك إلى نفقة الأب لتسببها في أنها مواساة وهو أولى من ردّها إلى ما هو عليه على الدلة
وهو تطهير وتركه للمال وينقص عليه تلك الاتفاق منا ومنه على وجوب الزكاة
على النساء وسقوط الجزية عنهن وهذا يدل أنهما ليسا بأصل واحد

حديث قوله صلى الله عليه وسلم فيما سفت الأثام والعصم

ع أنهم يفتح الخين المحجة وبالميم المطرور وراه غير مسلم الغبل باللام أبو عبيد وهو
ما جري من المياه في الأبار وقيل هو سيل دون السيل الكبير ابن السكيت هو الجار
على وجه الأرض ويكون يعني البعل والبعل من قول بعضهم كل ما يشرب بما السما
وقال الأكثر ما شرب بما السما هو الحري وذلك لأنه تكثر حوله الأرض ويجوز جريه
إلى أصل البعل بتراب يرتفع هناك قالوا والبعل لما هو مملح يحتاج إلى ذلك والماء يشرب
بغيره **قوله** العشور **ع** منطنا عن الأكثر بفتح العين المملة اسم للقدرا المخرج وعن
الطبري بالضم جمع عشر **ع** منطنا بالضم جمع عشر وقال صاحب مطالع الأنوار
الأكثر بقوله بالضم والصواب بالفتح وما أدى من الصواب ليس بجميع بل الصواب
الضم وقدما تقفوا الخي قوله عشورا هل الدمة أنه بالضم ولا فرق بين اللفظتين
قوله وفيما سفت السانية نصف العشر **ع** السانية النعير الذي يرفع به الماء
من البئر يقال سنا ليسوا أسوا والفتح ما سقى باليد أو أصل النهر الرشح والصب
وهو يعني العرب في الحديث الآخر والعرب الذلول الكبير واحد يظهر أحدث
أبو حنيفة فاجب الزكاة العشر ونصف العشر في كل ما أخرجت الأرض من الثمار
والثياب حين والحضر وغيرهما إلا الحشيش وشبهه من الحطب والعقب وما لا يثمر
كالسمر وشبهه وخالفه الكافة على اختلاف بينهم في تفاصيل بغير ما جاعلهم على وجوبها
في الشعر والخطبة والتمرو والنبي في رأي الحسن وابن أبي ليلى والثوري في
أخرى أنه لا زكاة إلا في هذه الأربعة وأدجم ما لا في المشهور عنه في كل مقتات
مدخر غالبا وخوفه عن النسا في رأي ثور إلا أنها استثنيا الزيتون وأوجها ابن
الما جشول في ذوات الأصول كلها وإن لم تدخر أو صمغها وغيرهم تفصيل واختلاف
قلت تقدم في متعلق الزكاة الأموال الثمانية العين والحراث والمأشقة و
متعلقها من الحراث ثلاثة الأول الخبز الخبي عن الزيت فجزور أهل المذهب أن
متعلقها منه المقتات المدخر المتخذ للعيش غالبا فتجب في القمح والشعير والسلت
والعسل والأرز والدخن والدرة والقطاني قال سلت شعير إذا حلت باليد زال
قشره والجلس صنف من الخطبة مستطيل موصوف يكون باليمن وهو لا شقاوية
والقطنية اسم للفول والحمص والعدس واللوبياء والزمنس والجلس وحق ابن ريق
قولا بسقوط الزكاة في العسل وخرج الإقوال بسقوطها من القطاني وقيل تجب في
المقتاة المتخذ للعيش غالبا المحبوز فتسقط من القطاني وقيل تجب في كل ما كوكه مدخر
المتعلق التاجب عن الصخر فتجب في النمر في الزيت فتجب في الزيتون والجلجلان

وجب

وجه الغبل وهو الماشق واسقطها ابن وهب من الزيتون واسقطها الخبي من الجلجلان قال لأنه
بالعرب لما يتخذ للذوال الخبي وقيل لزكاة في حب الخبي وفي وجوبها في القطن وهو العصف
وفي الكنان ثالث الروايات تجب في القطن لا في الكنان المتعلق الثالث من الشعر
فتجب في القطن والعنب وفي غيرهما تأثرها تجب في الثمن فقط أبو عمر انفق مالك وأصحابه
على سقوطها من اللوز والتفاح ابن ريقون تعلمه ثم حفظه قول ابن حبيب وابن الماجشون
ورواية ابن عبيد الحكموني وجوبها في الجميع وتضم أنواع الجنس الواحد من هذه المذكورة
والمعتد في كون النوعين من جنس واحد استواءهما في المنفعة كالزبيب الأحمر مع الأسود
أو تفارهما فيها كان بئنا كذا الثغاب كالقمح والشعير والسلت وخرج من قول السيوري
وعبد الحميد أن القمح والشعير في البيوع اجناس تقول بأنها في الزكاة كذلك ورد التخي
بان البابين مختلفان بين أهل أن مالكا في الموطأ جعل الذهب والفضة في البيوع
جنسين وجعلها في الزكاة جنسا واحدا فكل المصاب من أحدهما بالآخر والمثبوع عدم
منه العسل إلى الثالث ومنه البها ابن لبابة والمشهور في الأرز والدخن والدرة أنها
اجناس وقيل إنها جنس واحد والمشهور في القطاني أنها جنس واحد في الزكاة بخلاف
البيوع وقيل هي اجناس كما هي في البيوع والمصاب خمسة أو سق ما تقدم مرحت من
الزبيب وتقدم مران الخمسة أو سق خرج من ستة وثلاثين قطارا من العنب

حديث قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة

قوله حجة للكافة في أنه لا زكاة فيما أخذ من ذلك للفتنة بخلاف ما اتخذ للنجارة
وأوجه حماد بن سليمان وأبو حنيفة وروى الزكاة في الخيل إذا كانت أناثا أو ذكورا
أو أناثا يبتغي نفسه في كل راس دينار وإن شافوه فمواخرج عن كل ما بقي وروى
حمزة دراسته لا حجة لغيره لهذا الحديث **قوله** ليس في العبد صدقة إلا صدقة
المطر حجة للجمهور في وجوب صدقة العطر على السيد في العبد كان للخدمة أو
للقلة أو للنجارة وأوجه داود وأبو ثور على العبد نفسه لقوله في الآخر على كل حر
أو عبد واسقطها الكوفيون عن مبيد النجارة واختلف في المكاتب فأوجبها مالك
وعطاء وأبو ثور على السيد لم يثبت المكاتب عبد ما بقي عليه درهم واسقطها عنه
الجمهور وانفقوا أن المدبر لا عبد وداود وأبو ثور في جعل أصلها في العبد
قلت في كونها على المكاتب أو على سيده تأثر بسقوطها عنهما

حديث قوله مع ابن جابر وطا الدين الوليد والعباس

ع قيل كانت الصدقة التي قيل أنتم معوها تطوعا يشهد له أن عبد الرزاق ذكر
الحديث وفيه أنه صلى الله عليه وسلم يردب الناس إلى الصدقة ثم ذكر ثامر
الحديث ابن القصار وهذا التاويل المتيقن لا يليق بالصحة الواجب وعلى
هذا أخذ رعا له واضح لأنه أخرج ما له في سبيل الله تعالى ولم يبق يده ما يحمل المواساة منه
الطوع ويكون ابن جابر بصدقة التطوع فتجب وقال في العباس في علي وشبهه معها أي أنه
لا يتبع إذا لم يكن سنة وظاهر الصحيحين أنه في الزكاة لقوله بعث عمر وأما كان يبعث

في الواجب والصحيح والمنتهى رافعا في الواجب وعليه قال اصحابنا قوله هي على ومثلها معها
انه تسلف منه زكاة عامين ومن يبيع ثوبا يبيع الزكاة قال معناه انه صلى الله عليه وسلم امرها
من العباس الى وقت يساره من اجل حاجته اليها والصواب ان معناه يبيع منه وجاني سلم
انه تجلنا منه صدقة عامين وما يبيع من حبل **كسر القاف** افصح من قفها **والمعنى** وما
يكثر وتقدم القول فيه على الطوق واما على الفرض فقال المذهب كان ابن حبل منافقا
او يبيع الزكاة فانزل الله سبحانه فيه وما تكفوا الا اعطاهم الله الاية فقال قد استنبط
الله قاف وصلت حاله **قوله** نكحوا خالدا ام اي تصفونه بصفة من يبيع الزكاة لانه
قد حبس اذ راعه في سبيل الله فكيف يبيع الواجب والمعنى انه طلبوه في زكاة اعتاده مظنا منهم
انها للتجارة فقال لهم لا زكاة على فيهم فقالوا للذي صلى الله عليه وسلم ان خالدا يبيع الزكاة
فقال ظلموه لانه حبس في سبيل الله قبل الحول فلا زكاة فيها ويحتمل ان يكون المعنى لو وجب
عليه زكاة اذ اها لانه قد وقف الذي عنده في سبيل الله فكيف يبيع بالواجب **وقيل** يجوز
ان يكون اجارا لخالد ان يشتب بما حبس من ذلك مما عليه من الزكاة لانه في سبيل الله تعالى
فهو حجة مالك والكافة في جواز دفعه لمنصف واحد ووجب الشافعي فيه على الاصناف
الثمانية وعلى هذا ايجب به ابو حنيفة لجواز اخراج القيمة في الزكاة وادخل البخاري هذا المذهب
في باب اخر المعروف في الزكاة والمعروف عن مالك المنع وهو مذهب الشافعي وقيل لما
طلب خالدا بالثمان الادراج والاعتاد ان كانت التجارة فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم انه
لا زكاة فيها لانه قد حبسها ففهم على هذا اثبات زكاة التجارة وهو قول الاكثر خلا والبعض
التأخير وحكي به المذهب فيه الاجماع وذكر بعضهم انه صلى الله عليه وسلم قال خالدا بالواجب
عليه من الصدقة بما حبس **قوله** واعتاده هو جمع اعتاده يقع العين والجمع ايضا على اعتاده والعمارة
ما اعله الرجل الحرب من السلاح والدواب وغيرها وفي رواية امره وعقاره لان هري
عقار البيت متاعه والادوات والاواني ابن الاعراب عقارا لبيت متاعه وقضيه الذي
لا يبتذل الا في العبد وبيت حسن العقار اي حسن المتاع وعقاره كل شي حياره والعقار
والعقار اصل وفلان عقار اي اصل ومنه الحديث من باع دارا او عقارا اي ارضا
وفي غير الاما اعتاده واحده بالتاويل وهو باليا المتاع جمع عنده وهو العزم الصلب
وقيل المعد للركوب وقيل السريح الوثب ورج بعضهم هذه الرواية فان العادة لم تجز
بغير العبد وهو جاز وقد وجد في الحرب قبل وذكر ذلك في الفتاوى ابن عباس
بصدقة وبالربط وذلك ان امه ربطت راسه بصوفة وجعلته رباطا للكمة يخدمها
وقيل مثله في ابن الاحزم **قوله** في سبيل الله حجة للكافة في جواز الحبس خلافا للذين
وتاتي المسئلة ان شاء الله تعالى وفيه جواز حبس لعروض خلافا لما عده وفيه ثبوت الحبس
مع كونه يعود الى الحبس وهذا اعلى تاويل ان السامي ظن ان المال الذي بيده ملكه وهو حبس
وقد تقدم التاويل الاخر في قوله صلى الله عليه وسلم تطلون خالدا **قوله** واما الجاهل
فهو على ومثلها معها **قوله** في الحديث في رواية هي صدقة عليه وفي
اخرى له ومثلها فقوله في رواية هي على معناه ادبها عنه ويذكر عليه قوله في عمر الرجل

صنوا به وقيل نحوه ان له زكاة عامين قدما وهذا تاويل يجمع على قول من يجوز تقديم
الزكاة على الحول ورواية هي له يعرف معناها من رواية هي على وقيل اللام بمعنى على ومنه قوله
تقالي وان اسألتهم ورواية هي عليه ومثلها يجل انه اخرها الى عام اخر خفيفا وتطروا للاعانة
تاخير ذلك اذ اراه ورواية صدقة عليه بعبارة لانه من الاقارب الذين لا تخل لهم الصدقة
الا ان يقال انه قيل بخبر الصدقة عليهم او يكون اسقط الزكاة عنهم عامين لوجه **قوله**
احتمل انه اخرها الى عام اخر هو تاويل اي عبيد كما فعل عمر عام الرمادة الى ان حجب
الناس من العام المقبل فاحد منهم زكاة عامين وهو يكون معي ومثلها معي وناويل لانه
قدما ورد فيه حديثه ايضا انا تجلنا منه صدقة عامين وبما احتج الشافعي وابو حنيفة
وغيرهما على جواز تقديمها قبل الحول بكثير وتقدم بغير عامين فاكثروا من مالك والليث
وعائشة وغيرهم تقديمها قبل زكاة الصلاة وعن مالك خلاف فيما قرب وتقدم
القرب مذكور في كتابنا وناويل بعض المالكية قوله تجلنا منه صدقة عامين بالحق
الاول اي اوجبتا ما عليه وضناه اياها وتركتاها عليه دينا وقيل بل كان صلى الله عليه
وسلم تسلف منه ما لا احتاج اليه في المستقبل فقا صده عند الحول وهذا ما لا يختلف
فيه اذ ليس من التقديم في شي وعلى هذا افصح رواية له ورواية عليه اي فرض والاشبه
عندي انه اخرجها عنه من مال نفسه لانه احل له الزكاة ولا انه تركها له **قوله** صنوا به
اي بما من اصل واحد ابن العربي صنوا المثل ارا د مثل ابيد وقيل في قوله تقالي صنوا
وغير صنوا معناه ان يكون في الاصل ثلثان وثلاث واربع وهو جمع صنوا ويجمع على
صنا مثل اسروا سما فاذا اردت الجمع اكسرت القيني والصناع كذا في نسخ العلم
وهو في اصل العربي فاذا اكسرت فاراه تهميف كسرت **احاد يبك زكاة الفطر**
قوله اوجها مالك وعامة اصحابه والجمهور يحجبون بالحديث ويقولون تقالي واقوال الزكاة
وقال بعض الحرافيق وبعض اصحاب مالك هي سنة واجابوا عن الحديث بان فرض
بجني قدر وقال ابو حنيفة هي واجبة ليست بفرض على اصلي في الفرق بين الواجب
والفرض وقيل ان وجوبها تسخ بالزكاة ههنا عند من يبيع بل هي واجبة **قلت** قال ابو
عمر قول بعض اصحاب مالك هي سنة من حيث وقول ابن ابي زيد هي سنة فرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم بخير لاسي ابن العربي وفي وجوبها روايتان احدهما محتملة
قوله زكاة الفطر من رمضان قيل عندنا تجب بغروب الشمس من اخر رمضان
وقيل من بطول الشمس من يوم الفطر والخلاف في ذلك على الخلاف في قوله الفطر من رمضان
هل المراد الفطر المتأخر في سائر الشهور فتجب بغروب الشمس والمراد الفطر الطاري بعد
ذلك بطول الشمس اصحابنا المتأخرين اختلاف في وجوبها بطول الشمس وحقيقة معناه
عندي انه توسعة في وقت وجوبها لاني ابيداه وقد بيناه في كتاب التبيينات **قلت**
القولان في ابتداء تعلق الخطاب باعمار روايتان عن مالك والاولى منهما المشهورة فايدتها
تظهر بعد ما تاولوا مسلم اذ يجمع فيما بين هذه الازمنة ففعل آت بجب بالخطوب تجب على
من مات او بعد الغروب لانه مات بعد تعلق الوجوب وتسقط عن اسم او ولد ذلك

الوقت لانه اسلم اذ ولد بعد خروج وقت تعلق الوجوب وعلى ان يجب بطلوع الفجر
فيكون الواقع بعد كالمواقع بعد غروب الشمس في القول الاول والواقع قبل كالمواقع
قبل الغروب في القول الاول لا شيء عليه والقول بان يجب بطلوع الشمس جعله المسمى
قولا في المسئلة والقاضي جعله في التبيين كما اشار اليه ههنا انتهى التوسعة قال
في التبيين بعد ان ذكر ما ذكره وانما الذي ينبغي ان يقال على ان يجب بالغروب او
بطلوع الفجر على القولين لخرجه وقت تعلق الوجوب متسع فثبت على من ادرك شيئا منه
واذا قيل بالتوسعة ففي اخره على ان يجب بالغروب اربعة قيل اخره طلوع الفجر وقيل
طلوع الشمس وقيل الزوال وقيل اخر النهار وفي اخره على ان يجب بطلوع الفجر ثلاثة
وهي ما سوي الاول من الاربعة **وقال ابن قتيبة** حقي صدقة الفطر صدقة الفوتى
والفطر اصل الخلقة وفيما قاله فطر والصواب ما تقدم وهو قوله زكاة الفطر من رمضان
تبيينه على قول من يرى انها لا يجب الا على من صام ولو يوم من رمضان وسالك هذه المسئلة
يرى ان العبادات التي يتناولها ويشق التحرر فيها من امور يجب فيها ومما جعل الشارع فيه
كفاية من المال كالحدي في الحج وكذلك الفطر هي مما عسى ان يكون وقع في الصوم وقد وقع
في بعض احاد منها انها تطهير من اللغو والرفث واختلف في وجوبها على الصغير فمن اسقطها
عنه راعا هذه الطريقة لانه لا اشترط عليه وجبنا عليه ان في بعض الطرق قال على كل مراد
او عبد صغير او كبير وعلى تسليم التخليل بالتطهير فالتخليل بالغالب لا يضر وعدم وجود
الحلة في بعض الصور كالنقير في السفر المشقة فان وجد من لا يشق عليه فانه لا يخرج
من حيلة من ارخص له **قلت** العبارة في هذا ان يقال التخليل بالوصف لا بغيره فخلط
الحكمة في بعض الصور وعلة القصر السفر وحكمة المشقة فان وجد من لا تخلقه كالمالك فلا
يضر وكذلك زكاة الفطر على من رمضان وحكمها بالتطهير وعدم وجوده في الصبي
قوله على الصبي حجة الكافة في وجوبها على الحضري والبدوي والغني والفقير لان زكاة بدن
لامالك وقصر اللبث والرهدي وجوبها على اهل الحضري والقرى واسقطوها عن اهل الجود
والمنصور واسقطها اهل الراي عن جبل له احدى الزكاة واختلف قوله مالك هل يلزم من حمل
له اخذها والخالف يشترط في الامر بملك النصاب لحديث بعثت ان اخذها من اغنيا يكون
ومالك لا يشترطه لحديث فرض زكاة الفطر فعم **قلت** نقل ابن شاس وابن الحاجب
قولا بسقوطها عن جبل له اخذ الزكاة لقول اهل الراي وهذا القول يقتضي ان شرط وجوبها
ملك النصاب واختلف عنه ناقيل يخرجها من ملكها اذ ايدى عن قوت يومه وقيل من لا يخرج
به وقيل من ملك قوت خمسة عشر يوما وقيل من يتبعه غنا من اخذها واختلف على الاول
اذا ملكه اثنى عشر قوت يومه وقيل من لا يخرج به وقيل من ملك قوت خمسة عشر يوما
وقيل من يتبعه غنا من اخذها فقال ابن حبيب تلزم رواية الجلاب قال لان غناه بعد
وقت وجوبها وفي المدونة ويوم من ملك له والحاج ان وجد من يسلفه **قوله**
صاعا من تروا صاعا من شعير لم يختلف ان القدر المخرج من غير التروا صاعا وقيل واختلف
في المخرج من البر فخذنا انه صاع وقال ابو حنيفة يخرج منه الصاع **قوله** ما وقع في

بعض

بعض الاحاديث من ذلك **قلت** ذكر ابن يونس عن ابن حبيب كقول ابي حنيفة **قوله** حر
او عبد حر اخذ بظاهر الحديث داود فاوجبه على العبد قال وعلى السيد ان يتركه قبل
الفطر يتكسب قدر ما يخرج ولا يبيعه من ذلك ولا يبيعه من صلاة الفطر وعندها انما
لا يجب على العبد لانه فقير اذن للسيد ان يزاع ماله وحمل الحديث عندنا ان على
معي عن اي ان السيد يخرجها عن عبد **ع** قال الجاهلي ان تبقى على ياربها ويجب على
العبد لكن يحمل السيد عنه او يكون على من قال انما يجب على السيد ان يقول بترك
على كل دابة من دوابك درهم **قوله** ذكر اواني **ع** اخذ بعضهم منه ان الزوجة تخرج
عن نفسها وهو قوله الكوفي قال مالك والشافعي والجمهور انما يخرجها عنها الزوج
كالنفقة والحراب عن احتياجهم بالحديث مثله ما تقدم في العبد **قلت** في وجوبها
على الزوج عن الزوجة الواجب نفقتها المشهورة لا تلزم عن نفقة وقال ابن
اشرس وان تافح لا يلزم الزوج وعلى المشهور يخرجها عن خادمها وفي وجوبها على اكثر من خادم
الي حارس ان اقتطاع شرفها ثلثيها عن خادمين فقط الذي يخرجها عن خادم او بواحدة
للمحتاجين اليها اذا كانا غير زوجين واذا كانا زوجين وكلفت خادمها لادب اخرها عنها
دون الاخر **قوله** من المسلمين **ع** نفي مذهب ائمة الفتوى انها تلزم المسلمين
وقال الكوفيون وبعض السلف يخرجها السيد عن عبده الكافر وتاولا للحاوي الحديث
على انه عائد الى السادة المخرجين ولا يقتضيه اللفظ في قوله على كل نفس من المسلمين
قوله فذل الناس به نصف صاع من بر **ع** ياتي ان ذلك من نظر معاوية ولعل ابن عمر
يعني بالناس معاوية ويا في الكلام عليه ان شاء الله تعالى **قوله** في حديث ابي سعيد
كنا نخرج زكاة الفطر **ع** مذهب مالك والشافعي في قول الصحابي كنا نفعل كذا انه
من قبيل المسند لانه اضافوا الي ربه صلى الله عليه وسلم والمسند قوله وفعله
واقاراه وهذا اقراره واما الرواية الاخرى التي فيها اذا كان فيا رسول الله صلى
الله عليه وسلم والاخرى التي كتبت فيها اخبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يختلف انها مسندة لاسيما في هذه المسئلة التي كانت النكاح يجمع عنده وهو لا مر
بد قهر وقبض **قوله** صاعا من طعام او صاعا من شعير **ع** هذه الرواية باو حجة على
المخالف القابل يكفي من الحنطة نصف صاع لان ايراد الطعام بالذكر يدل ان نوع
ه ايد على بقاء النوع واما رواية صاعا من طعام صاعا من شعير باسقاط او فقد يخرج
بالا سيما بعد صاع من طعام بدله منه وينبغي له ان يقول ان مراده بوجوه لا الطعام
بدله منه **قوله** من افطع **ع** لا يخرجها من الخمس وخالف في البر من لا يفتد بخلافه وكذلك
خالف بعض المتأخرين في البر بيب وقولنا مردودا بالاجماع السابق عليهما ولزم
اشتب ان يخرج من غير الخمس وقاس عليها مالك مرة ما هو على البلد من القطن
وغيرها واية مرة وقال لا يقاس عليها الا ما توفى حقي تلك البحوث فقتنا غاليا لا
والدخن والذرة والسلت واجاز مالك اخراجها من الاقط واية الحسن واختلف فيه
قول الشافعي وقال لا ليرى عند اهل البادية غيره اخر جوا صاعا من بر **قوله** اي

على
خلافه

أرى مدني من سائر المشايخ تعدل صانع من شمس يضعف قول الكوفي من جازها من الخطة نصف
صانع والحديث الذي يروونه في ذلك قاله المحضر ملا من العمارة أذ لو كان شرحت لو
تخف عن جميعهم فإن قيل وهو أيضا يصفنا ويل الطوار بالخطة أذ لو كان ذلك عندهم حلوا
لا يخف به الحاضر ون على معاوية قيل قد أحجم به أبو سعيد لا يقال في آخر الحديث أما أن أقلا
أزال أخرجه كات و أيضا فإن معاوية لم يلقه على كل البراءة قال من سائر المشايخ لما فيه
من الريح وقد يكون هذا اجتهاد أمينة مع معرفته بأصل الحديث **قلت** أن كان اجتهاد نفسه
فيه تحقيق الشاطو أنه اعتبر بحصيل العتق والاعمال سواء كحديث لا يقضي القاضي وهو
عقبان في أن المعبر المستور ولا يكون قياسا لانه فاسدا لانه في معرض النص وتقدم قول
ابن عمر في أي الناس ولعله يعني معاوية **قوله** في سند الآخر جرح عن اسمعيل عن عياض
ع تعقبه الدارقطني بأن سعيد بن مسلمة قال عن عمر بن الخطاب عن اسمعيل عن الحارث عن
عياض قال والحديث محفوظ عن الحارث **قوله** في الآخر قبل خروج الناس إلى المعالي **ع**
استغيب مالك والجمهور أخرجه هذا الوقت ليستغني السالكين عن السؤال في هذا اليوم
وكبره أتاخيرها عن يوم العطر وعن مالك وأحمد وغيرهما الترجيح في تأخيرها وعده بعض
شيوخنا اختلافا من قول مالك **قلت** استجاب التجيل والرخصة في تأخيرها بعد الصلاة
المعروفة مالك هو ما وقع له في المدونة من قوله ويستحب أخرجه بعد الفجر قبل الخدق
إلى المعالي ووجهه واسع قال المحرر الأول الحسن فحمل ذلك على الخلاف في تأخيرها بعد
الصلاة فكونه اختلافا يتقدم على أن يقضى السجدة مكرره ورد ابن بشير كونه اختلافا
وقال إنما هو لوقتي الاستجاب والجواز وجواز التأخير لا ينافي استجاب التجيل قبله
واستجاب التجيل متفق عليه ولكن قال كل من أوجها بطلوع الشمس لا يستحب حينئذ
وجوبه بعد وهذا يرد في الاتفاق **احاديث التخليط في منح الزكاة**
قوله ما من صاحب ذهب إلى آخره **ع** حجة في وجوب الزكاة في المدكورات لأن العقاب
إنما يكون على ترك واجب **قوله** فيكون **ع** قيل خصت هذه الأعمدة لغيره
وجهه في وجه السائل وليد بصفحة عنه في أعراسه بظهره عنه **قوله** كلما بردت أغنية
ع كذا هو باب في بعض النسخ وفي بعض ردت بغيرها ومن الراوي الأول الصواب والثانية
رواية الجمهور **قوله** فيري سبيله أي هو مخلوب مستلوب الاختيار عن الذهاب لبل
الجنة فضلا عن النار **قوله** بطعها **ع** أي التي على وجهه وفي البخاري تحفيظ وجهها
بأخفافها وهذا يدل أنه ليس من شرط السجدة أن يكون على الوجه وهو يقتضي اللغة
لأنه في المد والسيط على الوجه أو على الظهر ومنه تمت بطحا مكة لا يسلمها **قوله**
بقاع مرقم قال الطبري القاع الواسع في وطامن الأرض يعلمها السما فيسكه
ويستوي بناته ووجهه قاعة وقبة وقيعان بخار وجريرة وجران والفرق المستوي
الواسع أيضا وقال الثعالبي إن كانت الأرض مستوية واسعة فهي الحجة والجدد
والنعمت شرا القاع والفرق شرا القاع **قلت** أن الكثرة لا تقضي القاع فهي
صفة مؤكدة **قوله** أو فرما كان **ع** في غير ما عظم ما كان من زيادة في بكتها

تتبع

وقال خلقها وقوتها لانه أثقل لوطنها **قوله** بأخفافها **ع** الخف للعبارة كالمطلف للقر والعموم
قلت ويعني بأخفافها ما كان يوم وجبت فيها الزكاة وذكر القليل يدل أن الغناب يكمل
بالأولاد **قوله** كلما مر عليه أو لاها ردا أخرجه **ع** فيه قلب وتغيير لأن الراد لما يكون للأول الذي
مروا أما الآخر فلم ير بعد وصواب الكلام ما في الطريق الآخر كلما مر عليه أخرجه ردا عليه وأنها
قلت قال الطبري وقد يوجد ما في الأمر بأن يكون المقصود تابعها في المروء عليه فالعني أنه
أذا مر عليه أو لاها ردا أخرجه أمينة عليه الأخير الذي يليه ثم الذي يليه إلى الأول وقد حصل
التتابع **قوله** ليس في عتقها ولا حيا ولا عتقها **ع** العتق الملتوية العتق رجل عتق فيه التوا
وصحوبة أخلاق والحيا التي لا قرن لها وفي حديث كعب بن مسلمة ولا عند حيا إلى الحسن
عليه والخصون تشبه بالقر ونا ولذلك قيل **قوله** عتقها أي عتقها من جلت القرية
ومنا كالبقرة التي لا قرن لها والعصا التي انكسر قرنها الداخل وهو المشاس وقد
يكون العصب في الأذن **قلت** يريد أن هذه الأوصاف كانت في يوم وجبت فيها الزكاة
ونكتها بحث بقر وسلمية ليكون أمكن في السطح وليس المعنى إنما ما بحث منها الأذوات
القرون السلمية فقط **ع** هذا قول أبي سعيد وقال ابن ذريرد الغضب الذي انكسر
أحد قرنيه وقال أبو زيد هو الذي ينكسر شتا في شتا **قوله** أي قصاه **ع** ولا يبع كمثل شاش
الامح اعلاه وقال فيب ابن ذريرد العصب في القرن والأذن معا انتهى إلى النصف في
فوقه وقال أبو اسحق العصب والجذع والحزم والمخضمة والقصوكة في الأذن ابن الأعرابي
قال قصو قطع طرف الأذن والمخضمة الكرمه الأسمي وكل قطع في الأذن جذع فان جاز
الريح فهو عصب والمخضمة المقطوع الأذن فان اصطفت في حيا أبو عبيدة المقصو قطع
الأذن عرسا والمخضمة المستامكة فالعصب هو النصف فما فوقه الخليل المخضمة المقطوعة
الواحدة **ع** والعصا اسمنا قد رسله الله صلى الله عليه وسلم ناقة تسمى العصا لا تسبق
وفي أحوال القصوي وفي آخر خطب على ناقته الجرم وفي الآخر على ناقته حوما وفي آخر
مخضمة والعصب أيضا من القاب الزحاف وهو نقص إحدى حركتي الوند وهو
في الوافر خاصة كما يسمى الثور الذي ذهب أحد قرنيه عصب وانشد عليه الخليل
قوله أنه أنزل الشتا يد أرقم **ع** تحت جان بيتهم الشتا
والعصب يسمى في غير الوافر أرقم وفي الطويل ثلم وليس هذا هو منع ذكره **قوله** نطاق
بأطلا **ع** الطائف البقرة والغنم والظبا وهو شق من القوايع **قوله** قيل والميل
اقتصار على الأصناف الثلاثة ليدل أنه زكاة في غيرها من الحيوان ويرد على من زعم أن
الليل والجر والبيد الزكاة **قلت** ولعمري كوفي الحديث عقوبة تارك زكاة الحوت
ولا يقال أن عقوبته مثله لانه يكون قياسا في الأضال وأما القياس في الأحكام
فصل في معرفة نصاب المشية
ع لعين كرسية أحاديث نصاب المشية وفي ذلك من الأحاديث حديث معاوية بن سعد
وابن عباس في البقرة والبقرة والبقرة والبقرة وفي من الكتب كتاب أبي بكر وكتاب
عمر ابن الخطاب **قلت** فلو سحر بها في العمل في الاختلاف في رجاها واستادها وذكرها

عليه

مالك وارباب المصنفات واما الكتب فخرج البخاري كتابي بكر ولم يخرج مسلم لان بعضهم
وقفه على ان بكر من قوله ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه لم يخرج له
كتاب وقد اختلف الاصوليون والمحدثون في التحديث عن الكتاب والصحاح صحة الحديث
عنه والعمل به لانه صلى الله عليه وسلم كتب الى عماله وامرائيه والى كسري وفيه من اللطيف
فكانت حجة عليهم ولم يأت كتاب عمر فلم يخرجاه في الصحاح اذ لم يأت فيه من طريق مالك وذكر
النبي صلى الله عليه وسلم وانما جاء من قول عمر وقد ذكره الترمذي وابوداود والدارقطني
وعتبرهم انه كتابه صلى الله عليه وسلم الذي كتبه في الصدقة وقد اعتمد عليه مالك والشافعي
والخلفاء قبلهم ولم يرو عن احد من الصحابة انكار شي مما فيه وهو الذي طلبه عمر بن عبد العزيز
من الاعمى ومكرهه في نصب علي حاشيهم كتاب عمر بن الخطاب مع الكتاب كذا عند الحزم
وهذا يدل ان الذي كان عند عمر هو الذي كان عند ابي بكر اذ لو كان خلافه لطلبه من
الابي بكر كما طلب من الاعمى ومعرفة المصنف على ما تقدمت كذا بعمر هو انه لا شيء مما دون
حسن من الابل في الحسن شاه على ترتيب النصب المذكورة فيه حتى الى مائة وعشرين ثم
اختلف فيما زاد على المائة والعشرين هذ فيه حجتان فمن ما قبلها او ثلث بنات لبون او
تخير الساجي بين الامرين والاقوال الثلاثة لما لك **قلت** لم يستوف ترتيب النصب
على ما في الكتاب وترتيبها على في الكتاب وهو المذهب انه لا شيء فيما دون الخمس وفي الحسن
شاه وفي الحضر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاما
بلغت خمس وعشرين فيها بنت مخاض فان لم تكن فان لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين
ففيها بنت لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها
جدة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين فاذا زاد تعلمتها
ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة هذا ايضا ما في الكتاب والثالث
من الاقوال وهو تخيير الساجي مذهب المدونة وما ذكرناه لما لك ليس كذلك وانما
هو ابن القاسم وهي احدى المسائل الاربع التي اخذ ابن القاسم بغير قوله لما لك و
الثانية في الحق اذ قال انت حر وعليك ما يد فقال مالك هو حر وعليه مائة وقال
ابن القاسم هو حر ولا شيء عليه وهذا القول لابن المسيب والثالثة في تقييد الصانع
اذا اختلف ديار لرجل بمائة لاخر ومنع ديار من الجميع فقال مالك تمام شربة ان هذا
بماية جرد وهذا الجزء وقال ابن القاسم لصاحب المائة تسعة وتسعون ويقتسمان
الديار الباقي بينهما نصفين وهذا القول لابن ابي سلمة الرابعة في المديان ان ادعى
الغلمان ان الوصي قنا صاوا انكر فانه يحلف وان كل من التليل وتوقف مالك في اكثر من حقه
ابن القاسم اياه وهذا القول لابن هجر **تتم** والخمس ان الزا في الشاة
الما حودة في الشاة وهو ما ذكر في الابل في كسب اهل البلد لا كسب المزقي فان كان
كسبه الصان وحل كسبه اهل البلد المخرج المخرج وقبل المزا كسبه فخرج الصان
فان تساوي الكسبان خبر الساجي المازري في كتابه لا كسب فان عدم حكمة المتعين
طوبى بكسب اقرب لاهل البلد اليه قال اخرج الى الشاة فجاءه ابي بكر بن ابي رزاه عند

الشيخ

الشيخ عبد المنعم بن خلف ون ولحقه عند الباجي وابن العزبي وخرجهما المازري على
اخراج القيم في الزكاة واستشهد فان القيم انما هي بالعين **فخرج** المازري واختلف اذ
وجد في الحسن وعشرين بنت مخاض وابن لبون او عدم ما وراي الساجي ان ياخذ ابن
لبون باختيارهما فقال ابن القاسم في كتاب محمد ذلك له واباه اشبه وانكر المازري
في نقل المازري عن ابن القاسم في كتاب محمد ان يكون ذلك له اذا وجد اقال وانما
فيه اذا عدم المازري واختلف اذ لم يلزمه الا شيء حتى حضر الذكر فقال ابن القاسم يلزمه
قبوله واباه ذلك اصح ولما كان قوله في ذلك الحديث في كل اربعين بنت لبون وفي
كل خمسين حقة يوجب جميع ما بعد احد وعشرين ومائة وكانت الابل قد تكثر فتكثر
الاربعمينات والخمسينات بكثرة الابل كرا لامة ما يعرف به وقد راجع الحق
وبنات لبون فقال له ابن بشير في المائة وثلاثين حقة وبنتا لبون فكلما زادت
عشرة بدلت بنت لبون بحقة فاذا صارت حقتا كلها ثور زادت عشرة ردت
بنات لبون بزيادة واحدة ونقصه عليه ابن عبد السلام بمايتين وستين فان
فيها ما اصل بنات ست بنات لبون لان في المائتين وخمسين خمس حقت فاذا
زادت عشرة وبدلت الخمس حقت بنات لبون بزيادة واحدة صارت ست بنات لبون
مع اياها في مائتين واربعين قبلها قال قال القائلون المذكور ان الما ينفع به في المائتين
فادون ونقصه عليه الشيخ بمايتين وسماية وعشرة لا تقناه على ان في المائتين
اربع حقت وفي المائتين فادون خمس بنات لبون وهو خطأ بل فيه حقة واربع بنات
لبون قاله وعلى ان في المائتين خمس بنات لبون فهو من مائتين وستين لا
قنا به ان في ست بنات لبون واوجها حقتان واربع بنات لبون قال ويقع الصا
المذكور بزيادة ان يقال فان بلغ التبديل اربعين يبي على اكثر عدد الستين ومنه
ذلك شيخنا المذكور بان قال ويعرف ما يجب في مائة وثلاثين فاكثر ينقسم عقودها
فان انقسمت على خمسين فقد طالح حقتان وان انقسمت على اربعين فقد
بنات لبون وان انقسمت عليها خبر الساجي قال وانكسارها على خمسين يلحق
فهي وعلى اربعين الواجب عدد خارج ويبدل لكل ربع من كسبه حقة من صحتها
ويجي يا يعقود العشورات ويلحق النصف كما لو كانت مائة وخمسة وثلاثين قاله
نصف الخمسة النصف ومثال ما لا ينقسم على خمسين يلحق فيه عليها ويبدل كل ربع
بحقة مائة واربعين فالك اذا اقسمتها على اربعين يكون الخارج ثلاثة وربعان فان
ثلاثا لخارج بنات لبون واذا بدلت كل ربع بحقة يكون الواجب بنت لبون وحقتان
تتم واسنان الابل الماخوذة في الزكاة بنت مخاض ابن لبون حقة جدة
فبنت المخاض من مائة سنة وابن لبون مائة وستين والحقة مائة ثلاث والجزء
ما انت اربعون واما البقر فاتفقوا على ان في الثلاثين شياه وفي الاربعين مسنة ثم
لا شيء حتى الى الستين فمما تبيعان ثم ما زاد ففي كل ثلاثين صبيح وفي كل اربعين مسنة
وشنائة في كسب فقال في المائتين في كل شاة كرا لبل وشنائة ابو حنيفة

قال فيما دون الأربعين فحسبها لكل خمس سنين مستنة وفي كل مئتين ربع سنة **قلت**
المبيح قال ابن حبيب هو ما اوى سنة وقاد من نافع هو ما اوى سنتين والخمسة قال ابن
شعبان ما اوى سنتين وقال ابن حبيب ما اوى ثلاثا وقد تكثر ايضا الاربعينات والثلاثا
ثبوت بكثرة المبرور فصبه شيئا ايضا معرفة ما يجب عند ذلك بان تقسم العقود على
اربع فان انقسمت فالخارج عدد المسنات وعلى الثلاثين فالخارج عدد الاثنية وعليها
تجى الخلاف قال فانكسرها على اربعين يلغي كسرها جملة وعلى الثلاثين فالخارج المبيع
عند الاثنية وتبدل لكل ثلث من كسره مستنة من صحيح خارج **قلت** واما الخمر فالتقوى
على ان في السابحة اي الراعية الزكاة واختلفوا في العوامل والمعلوفة فاسقطها منها
الكة فقه الحديث في الخمر السابحة الزكاة وحديث ليس في العوامل صدقة واجها فيها ماله
والثبوت لقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب بقر ولا صا حنظل ولا صاحب غنم فم
واجب حاج الكافة بالحديث الاول هو احتياج بالمفهوم وهو مختلف فينبغي في الطول
مع انه خرج مخرج الغالب وايضا فاسابحة اسم لما شئت رعت او لم ترع كالتأطيق
اسم للاشغال تعلق او لم يطق واجتباهم بالحديث الثاني ليس بالقوي ولو خرج
اهل الصحاح وهو من بعض طرقه مرسل واسقطه داود عن سبعة غير الخمر ووافقه
في غيرها **قلت** وتنبه بالناطق في الانسان غلط لان الناطق الصادق علمها هو
الناطق الماخوذ فصلا في حد الانسان في قوته هو الحيوان الناطق والناطق هو
الماخوذ في الجوهر المميز والقوة الفكرية لا تنطق الذي هو التكلم ومثل غلطه
غلط النهر فتنسري فهم ان الناطق الماخوذ في الجوهر المميز هو القوة الفكرية لا تنطق
باللسان **تم** ونصاب العثم هو ان يبقى الاربعين شاة الى مائة واحدى وعشرين
ففيها ثمان الى مائتين وشاة ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففي كل مائة شاة وفي
سنة اقل ما يجزي ثلاثة المشهورات الجذع من الصنان والعزم ذكر ان اواني
الغضار الجذع الان في منها ابن حبيب الجذع من الصنان والثني من الجذع لا ينجس
وفي سن الجذع اربعة قيل ان سنة اشهر وقيل ان ثمانية وقيل عشرة وقيل
سنة وفي سن الثني ثلاثة قيل ما دخل في السنة الثانية ان قتيبه ما دخل في
الثلاثة فهو عيسى من دينار هو سنة **فخرج** ولا تؤخذ الكلب بركة لا كولة وهي
ذات الحلف ولا ينجس لانه ينجس للاندرا والندبا وهي التي تربي قذرها وذات الذئب
وهي التي تجلب ولا شرارها كالسحابة وهي الصغيرة من الصنان والمخز والنقر وهو ما
لم يبلغ السن الواجب ابن عبد البر وهو ما يترى ويجعل من الحيار ورد عليه حديث
ابن داود ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة فلا ذوات هوار ولا تبس الخمر الا ان يشاء المتصدق
لا يشترطه متبعية المصدق في ما قدر له بالهرمة وذات العوار وذلك بدلالة الله من
الشوارف ان كانت خيارا كما او شرا كما فالمشهور يؤخذ منها وباني ما يجزي الا ان يتطوع
ربا عطا الافضل وقيل يؤخذ منها مطلقا وقيل من ان كانت خيارا لا تشترط وقيل من
ان كانت خيارا لا تشترط **قلت** قاله الطبري الجواب ان ما بقا مطابقا

السؤال لانه سؤال عن الحق الذي هو الزكاة ووجه المطابقة في هذا عندي من لا يرى الزكاة
في الخيل كانه قال مع السؤال عن الحق الواجب اذ ليس فيها حق واجب واسأل عن اقتضاها
قلت التي هي كذا في اكثر النسخ وفي بعضها الذي هو واضح ومعنى نوا معاداة فقال
بنواوه نوا ومتاواه اثم عاده واصلمه من باي اليك اذ اتممت كل ان المتأولين اي المتأخرين
ينتهون كل واحد منهما الى صاحب **قلت** في سبيل الله قيل لا يعني به الجهاد لما يلزم عليه
من النكاح **قلت** لم يفسد حق الله في ظهورها **قلت** احتج به ابو حنيفة على ان في الخيل الزكاة
واسقطها بطريق الحديث المتقدم ليس على المسلم في ربه صدقة وهذا الحديث عند
محول على ان المراد بذلك الخيل في سبيل الله تعالى وقد يجب الجهاد عليها اذ انتم وقد عمل
حق الله في ظهورها على الصدقة بما يكسب عليها او بما يطلب من تاجها وقد عمل الحق الواجب
في ظهورها على ان اقلها اذا طلبت عاريت والذي في رقابها على الاحسان اليها في علمها وجميع
موتها على ان ابا حنيفة قد خالف ظاهر الحديث لانه يرى ان لا زكاة في الخيل اذ كانت
مكونة كاهل وانما في الزكاة عند ذلك ان كانت اناثا كلا او ذكورا واناثا فهو مجزئ عنه بين
ان يخرج دينار عن كل فرس او ربع حشر قيمه الجريح **قلت** وفي له ستر اي شتمه وتغفه عن
سؤال العير ما يكسب عليها او بما يطلب من تاجها **قلت** واما التي هي له اجر فمحل رطبها
في سبيل الله لاهل الاسلام يعني اهلها **قلت** في مرج **قلت** المرج الارض الواسعة
ذات البيا الكد مرج فما ايتخرج **قلت** الا كتب عدة ابو الحار هو مبالغة في كثرة الثواب
لانه اذا كتب ما يستفد فكيف بعينه **قلت** ولا تقطع طولها **قلت** الطول الجبل من السكت
ولا يقال الا بالواحد **قلت** ردياه في الوطابا ليا وبالوجهين ذكره ثابت ومجي استفت جرت
وقال ابو عبيد الاستئذان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستن في طوله
بمرج فيه من النشاط ويقال منه فرس سنين وقال ثابت الاستئذان ان تلج في عدوها
ذاهبة وداجوة والشرف العالي من الارض وقيل الشرف الطلق فكانه قال جرت طلقا
او طلقين **قلت** ولا يربى ان سقط **قلت** هو من التنبية بالادنى على الاعلى لانه اذا كتب له ولا
يريد سقطه فاذا قصده كتب له ما عدا ذلك **قلت** لم يربى على قوت شي ومعنى القادة القليلة
النظير ومعنى الجامعة الجامعة ويحج به من يقول بالمعوم فان لفظة شي من مبيع **قلت** **قلت**
انما عت لا في سياق التخيلا ولا يختص ذلك بالقطعة شي **قلت** في الاخر ولا صاحب كثر قال
الطبري اكثر تكلمي في موضع على بعض في بطن الارض او على ظهرها زاد في محصر الجرس
وكان محرونا ابن دريد هو كل شي غنسه يبد له او يجره في وعاء او ارض واختلف في اكثر
المذكور في القرآن والحديث قتال الاكثر هو كل مال وجبت فيه الزكاة لوقوعه فان وديت
فليس بكثرة وقيل شي ذلك بالزكاة وقيل المراد بالاية اهل الكتاب المذكور عن قتيل ذلك
وقيل هو ما زاد على اربعة الاف وان وديت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة وقيل
كان هذا في اول الاسلام وفي منقح الحال وانفق اية الفتوى على القول الاول لقوله صلى
الله عليه وسلم من من ساجد كذا لا يودي ذكاته وذكاته ما قبضه ولقوله في الاخر من كان
عقله ماله لا يؤمن كذا قيل له شجاع الا فرج ولقوله في الاخر فيقول انا كذا **قلت** في الاخر

يخرج من يقول الجوز له مبيع
اسم عليه وسلم انه سجدته
وتجيب (الاخر) ان الجوز له مبيع
فيها شي **د** **د**

الميل محمود بنو امير الخيرا الي يوم القيمة ففسر في الامر بالاجر والقيمة وفيه دليل على
بقا الاسلام والحمد لله الذي قيما الساعة **قوله** يريد ال قريب **قوله** يريد ال قريب **قوله** يريد ال قريب
نبت فيه روح من ايمن يقين روح كل مؤمن **قوله** اشرا وبطرا وبغيا وريا **قوله** الاشتر
البح والطر الطعان والبدخ بفتح الباء والذال الحجة بمعنى الاشتر **قوله** في الامر اكثر
ما كانت قطد من الجوهر في قطعات المشهور ففتح القاف وشد الطاء الكسائي اصله
قطط بضم اللام وفي الثلاثة من اسكن الثاني وادغم في الثالث والثانية من القاف
لتتبع الهمزة الضمة حوميا هاء الثالثة بفتح القاف والطاء مخففة لرابطة من القاف
والطاء مخففة وهي قليلة وهذه اللغات كلها اذا كانت بخفي الدهر واما التي هي
حسب وهو الاكتفاء بفتح القاف وسكون الطاء حور ابته فقط مرة ومعناها فيقال
قطنة وقطني وقط وقطاه **قوله** في الامر الحول شجاعا الشجاع بمعنى الشجاع وكسرها
الحية الذكر ومنه البيت والشجاع الشجاع على الشجعة وشجاعا وبمعنى الحية ايضا الشجاع
ق وقيل الشجاع الحية التي توارى الرجل والفارس ويقوم على ذنبه وربما بلغ راس الفارس
يكون في المحاري وقيل هو الثعبان والاقرب هو الابيض لرأس من كثرة الدسم وقيل
نوع من الحيات اقبحها منظرا والظاهر ان الله تعالى خلق هذا الشجاع لعذابه ومعنى مثله
نصب من قوله صلى الله عليه وسلم من سره ان يمشي له الناس قياما اي يتصبون وقد يكون
معنى مثل صورته على صورة هذه الحية ومنه حديث استدل الناس عذابا المستكبر ان ابي المصورة
ويعتد له قوله في الامر الاكثر يوم القيمة شجاعا وحسن التمثيل بالشجاع لشدة عذابه
الحيات لئلا يفي ادم كما تقدم في حديث الحية مع ادم عليه السلام وزاد في صفته في غير الامور
زبيتان اي زبدتان في جانيه من السم ويكون مثلها في شد في الانسان عند كثرة
الكلام وقيل هما يان بخرجان من فيه وقيل نكتان سوداوان على عينيه ومما
هو من الحيات حيلة السمعة استداد ايتوهن الا يعرفه اهل اللغة ومعنى سلك اخل
من قوله تعالى ما سلككم في سقر ومحي يقضم يظلم يقال قضت الدابة شربها تقضمه
بكسر الصاد في الماضي وفتح في المستقبل **قوله** ما حقا قاف اطراف غلام ولعمارة
دلوها ومختر وحلها على الماء وحل على في سبيل الله **قوله** الحق انه في موضع تنوير فيه
المواساة تفسيره بالانفاذ المذكور يعني انه في غير الزكاة ولعله قيل وجوبه وحكمه
وقد اختلف في معنى وفي اموالهم حق السائل والخير ومفاد الجمهور هو الزكاة اي لا يجب
في المال غيرها وما جاء من غيرها فعل النذوب والاية تنافي قوم خفا ذكره فلا مقتضى
الوجوب كما لا يقتضيه كانوا اقليل من الدليل ما يجهلون وقيل هي مفسوخة بالزكاة والنفقات
بلفظ الامر فعناه الخبز وقال الحسن وجماعة هي حكمة وفي المال نحو غير الزكاة من ذلك ابي
وطاهر المنظر وصلة القرابة وصحة ما يعطى الرجل غيره من حيوان وغيره ومنه حديث
من كانت له ارض فليرزقها او يبيعها اخاه والجمعة ايضا ان يعطيه ناقة او بنية او ثياب يتفق
بها او ويرها وصوفان مانا ثم يرد بها **قوله** حديث النخعة مرودة وجد بعثهم رسة بسنة
وجعل ابو عبيد وابن دريد زما غيرة محذورة وجعل على الماشي يمين على اليمين

وابن

باب الامور بارضا المصدقين

وابن السبيل **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
وهم السعاة العاملون عليها **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
بالتى هي حسن وترك القيام عليهم وفيه مداراة جميع المسلمين فيما لا يضر بالدين وفيه معاملة
الرجل بالعدل على صلاح حاله **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
ما لا يفسد به الساعي ذلك لوفيق عزك وللمحل الدقة طهر والظلم قد يكون بغير محاسبة
فانه محاوراة الحد ويدخل فيه المكروه **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
وكذا ورد في بعض الطرق فقيل ان ليست شرطا ولما هي لغز من مثله في قوله صلى الله عليه
وسلم ارضوا واطيعوا وان استعمل عليكم عهد حبشي او لعل الشاكرين يجوز وفي لفظ
الظلم ما لم يلقه على عدم المساعدة في الواجب فانه متى ارضى الله وسلم لم يستعمل الظالم
معدا كان من عاله في عمر و ابو موسى ولم يقبل صلى الله عليه وسلم احوال الخصوم وقد اختلف
هل يجوز الواجب بخمود شكية دون ثبوت حجة ذلك من مذهب عمر عزله فقد عزل سوادين
الكوفة حين شكاهما **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
عبد الحق في حديث الحاكم على الصدقة بالحق لا لغاري في سبيل الله حتى يرجع وفي الامر
بم الاخضرين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
وفي الاخضرين نزع من الابرار بين بقوله هم الاكثر اموالا انهم يكون في الدنيا **قوله**
الامر قال هكذا **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
لغزه وقال برجله اي مسمى وقال بالما هكذا اي قلبه عليه فقال في الحديث بمعنى اشار هكذا
هو من المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين **قوله** ارضوا المصدقين
لوكيل القلة وقيل خبر مقدم على المبتدأ الذي هو هو

باب الحديث في الصدقة

قوله مضمون ثلاث **قوله** مضمون ثلاث **قوله** مضمون ثلاث
اي اعمد **قوله** المذهب ان الدين العين اذ المجمل جبره على قبوله كيف قال اعمد
والجواب اجل ربه لو تخلف ومع استناد بيا ر من دينار الفكرة لان الدنيا المستثنى
منها لانه في سياق النفي والمستثنى خامر مقيد **قوله** ويحتمل به من يرجع الفقر على الغنى
قوله الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على
حديث الدين **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على
غير مفهوم وهو يفتح الغنى وسكونها **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على
فلعله كان معجوز بل غيره من الملائكة عليهم السلام والحرية لبر من فيها حارة سود ومن
عزم له اي لقيه احسن اعداياه يقال فيه عرض وعرض بالفتح والكسر اي ظهر وانكر بعظم
الكسر لان قوله عزمت القول وحدها وحكي ابو زيد الوجهين في القول ايضا **قوله**
القران في الجمع **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على
خلافا للحدوث والحق وهو من الحديث **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على
خلافا لانه هي **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على **قوله** الدين على

قوله

المال والخير الثاني الطاعة والمراد باليمين والشاهد جميع وجوه البر وتبعها الحاشية اي مراد
بديه فيه بالخطا واصلا للتعصبات والرمي **قوله** في حلقه هي سيكون الامم ومعني
المعصية لغة ردية بالعلم والملا الاشراف **قوله** اخشن الثياب اخشن الجسد
اخشن الوجه هو باطلا المشي المعصية في الثلاث للجمهور ولا بن الحذف في الثالث حسن
الوجه من الحسن ورواه القاسمي في البخاري حسن الشعر والثياب والهيئة من الحسن
والغيره حسن من الخشونة وهو الصواب **قوله** الكبرياء هو اللون وعند الهروي
بالثلاث المثلية واره تغير الاله انما يقال لكثير المالك اكثر واما الكثرة فبمعني الكثير
بفعل كثر وكثر وكثرت منه البيت . واما العزة لكثرة . اي للعدد
الكثير والوصف الجراحي ومعني يتزلزل يقول من تصبغ ذلك اي تصبغ نفسه
تكونه تحري فالصواب ان التزلزل والحركة انما هو الوصف اي يتزلزل من
نفس كفيه حتى يخرج من حلة تديه وحلة الندي راسه والنفس بغير اللون العظم
الرفيق الذي على كتفه والساعض فرع الكتف قيل له ناعض للحركة منه او منه قيل
للطيم بالضم لكونه يحرك راسه اذا عدا وظاهر من هذا ان اكثر ما فضل عن
الحاجة وهو ظاهر احتجاجة بالحديث وعنه خلافة والصحيح ان ان كان انما هو على السلا
طين الذين ياخذون لانفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجهه **قوله** وهذا غلط لان
سلاطين زمانه لم تكن هذه الصفة لانه مات في خلافة عثمان **قوله** ومعني تعزتهم
يتأثمهم فطلب منهم من اعتراه اذا جاء يطلب حاجة **قوله** لا اسالم ديني ابي شيئا من
مناعمهم **قوله** الاكرهوا قلنا الذي اكرههم به لم يسنده ولا اي عليه
بدليل وما هذا شأنه في الاخبار في مظنة ان يتكره من الاحناف انكار لما اخبر به
ويؤيد قوله في الاخر ما قلت الاما سمعت لانه لم يسنده واستعملوا ومعني لا
اسالم عن ديني اي لا استفتيهم فيه **قوله** في الاخر انفق انفق عليك فيه المحض على
الاتفاق لانه من محبي وما انفقتم مني فهو بخلافه **قوله** يمين الله اي يمين الماتودك
بالشهاد والله سبحانه وتعالى لا يوصف بها لا يتكلم بها لا يقر بها الله سبحانه وتعالى ان
يكون جها محمدا واد العرف انه لما اراد صلى الله عليه وسلم ان يخبر عن قدرته تعالى على ما لا
التم مخاطب العرب بانهم فغير عن ذلك بسبح اليمين الليل والهار اذا البارز منا والمنا
فق يفعل ذلك ويتردد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكلنا يد به اشار الى انها ليست
بجارية اذا الجارية لا بد لها من مال ويحمل ان يريد ان يعلق قدرته تعالى بالاشياء على
وجه واحد لا يختلف بقوة وضعف كما يختلف فعل الواحد منا بيمينه وثما له تعالى له سبحانه
عن وصف الخلقين واما قوله وسيد الاخرى القبيح فانه به على ان قدرته تعالى
وان كانت واحدة يفعل بالاختلافات ولما كان ذلك فينا لا يمكن الا ليدن محاصر عن
قدرته تعالى على التصرف في ذلك بذكر البديين تقريبا للعلم **قوله** وفي رواية
ابن عمر ملا **قوله** والاولى الصواب وغيرها خطأ لان اليمين مؤنثة ورواه بعضهم ملا
مثل د عا فاول بقل الله ثم مضطوا رواية ابن مسير بوجهين يسلمون الامم وامر

وفتحه ون من **قوله** وسما هو عتد اي يحرك بالتكوين على المصدر وانصباب الليل والهار
على الطرف وضبطناه عن اي على بالمد على الوصف وفتح عند الطبري في حديث عبد
الرزاق لا يفيض مع الليل والهار تبالغ على الفاعلية والامانة وعند غيره قيمه
كانت قدره والفتح الصب الذي لا يبر ولا يقال في تذكره اسخ ومثله دية هطلا ولا يقال
في الذكر اهطك ومعني لا يفيض شيء لا ينقصها النفقة يقال غاض الماء وغاضد الله قاض
ومتعد يا اي نقص **قوله** بيده الاخرى القبض **قوله** ليس في الام لفظ البسط وانما
فيه القبض وهو بالقاف عند اكثر وهو فطريق القاسمي والاسدي بالقاف واليا
المثناة من تحت وذكره البخاري على المشكك القبض والقبض والقبض ان صحت
به الرواية تعناه الاجساد والاعطاء الواسع وقد يكون بمعنى القبض الذي في
الي الميت من فاضت نفسه اذا مات قال الكراوير القبض الموت وقيل بقوله
بالضاد وفيه نقوله بالظا وقيل متى ذكرت النفس فهو بالضاد ومتى لم تذكر فهو
بالظا **قوله** يخضع ويرفع قيل هو عيان عن تقديره الرزق بقدره على خشا وبوجه
على من شاد وقد يكون عبارة عن تقديره المقادير بالحر والذل كما قال تعالى تولى الله
من تشا وتخرج الاية وجا في رواية بيده القبض والبسط وقد يكون من معنى ما تقدم
من بسط الرزق وتقديره او من قبض الارواح بالموت وبسطها في اجساد ذي الحياة
هو او من قبض القلوب وكبسه عن الهداية والخوف وبسطها وقائمه وشرحها الهداية
وقيل هذا كله في تفسير اسمه تعالى لقابض الباسط

الحديث في تفسير الله تعالى لقابض الباسط

قوله افضل ديني ريفقه الرجل على عياله **قوله** وهو يدل ان المراد بالنفقة
النفقة في الضروريات لانها التي تجب واما النفقة في التوسعة عليهم فانه مندوبة
والذي يظهر ان الله قده به افضل ولا يشترط في العيال ان يكونوا اصغارا
ولفظ صغار خرج مخرج الغالب وعن بعض اصحاب ابيوب السخشياني قال كنت
مع ابيوب على جبل كذا فبادرني عطش فشكوت له فقال ان سرتني استقك فقلت
سأستقر فقال لا حتى تقسم لي فاقسمت فحضر برجله مخوف وقال استقني ما بدا
الله تعالى فانجرت حيا قال وما كنت اعلم له كبير عبادته لانه كان حسن النفقة
على عياله **قوله** للقرمان هو الوكيل بلغة القدس **قوله** في الاخر من يشتر به مني
مجة للشا في جوارح المديرونا وله بعض اصحابنا على انه سيج في الدين وليس
بظاهر لقوله ابد انفسك الى اخر ما امره به ولو سيج في الدين لدفع الى اخر ما ولو
يا مره ان يفعل فيه ما ذكره والشا في جملته منزلة الموصي بجهنم واما ما فرق به اصحابنا
ان ذلك جني على القاصد فالتدبير علامة على المدبر قصد ان لا يرجع في هذا الخلاف
الموصي ولو صرح الموصي بانه لا يرجع لكان كالمديبر **قوله** وليس في قوله بنفسك ما يتوحي
بمنه الشا في لان المعنى ابدل بقر نفسك والدين اوجب حقوقها واد قصه ليس
بليس لكانه بالحقمية الغرما داما يوكي الامار القصر بنفسه اذا هو القليل وجب

المفسر عن ماله وليس في الحديث ما يدل ان الرجل كان لهبة الصدقة وحل من الغلام
فقد ادين فلا يكون مفسدا وفي الحديث ترتيب الحقوق والبدنية فيها بالاكتمال لا
وان من ليس له الاقرب له لا يملك ما عطا الزوج والولد ولا يشاركهم فيه وانما يعطي
ما فضل عن حاجته **قلت** وياقي الكلام علي بيع الله بران شا الله تعالى

احاديث الصدقة علي الاقربين

قوله يرجع روي بكسر الهمزة فتح الراء وضمها ورويناها ايضا بفتحها وكذا ضبطها في الحديث
من رواية حماد قال الباجي والذي سمعته من ابي ذر الهروي وادركت عليه اهل الحق
بالمشرق رفع الراء على كل حال وان من رفع الراء والزمها حكم الاعراب فقد اخطا قال
وبالرفع فزانته علي شتيو خا الاندلسيين وذكره مسلم في رواية حماد له بفتح الباء وكس
الراء في رواية كفاف ابي داود وجعلنا ارمنا بانها بكسر الباء وفتح الهمزة وكسر الراء
الروايات في اللفظة القصيرة ووجهه بخط الاميلي بالمد وبالحسين ضبطه بعضهم
هو اسم حابط كما دل عليه الحديث بوضوح يعرف بقصر بني جديلة بفتح الحاء وفتح الدال
الهمزة وسكون اليا المتناه من تحت في قبلة السيد **قوله** ان الله يقول **فيه**
صدقة قول ان الله يقول كما يجمع ان يقال ان الله قال وكبره بعضهم لظنه ان يقول مستقبل
وكلام الله تعالى قد يرفع في المعنى الاول للمعنى المعنى ولقوله تعالى والله يقول الحق و يفتح
من الاحاديث **قوله** مع قال ابن دريد هي كلمة يقال عند تعظيم الامر وتعظيمه وقال
الداودي يقال عند حمد الفعل وقال غيره يقال عند الاعجاب ومثلها في ذلك
بعبه وتقال بسكون الحاء وكسرها ميمونة وغير ميمونة وحكى الاحمر في الفقه
وروي بالرفع واذا كررت فالاختيار تحريك الاول ميمونا واسكان الثاني ومن
سكنها جعلها بمنزلة هل وبل ومن كسرها ويون شبهها بالاصوات كصير **قوله**
راجع رويناه بالموجله ومحمدا ذورج كلامي وناصري ذولبن وعمر وبالمتناه
من تحت ومحمدا قريب القابض غير بعيد عنها وقال ابن دريد محياه بفتح حاء
احمر في الاحرق وقال غيره بفتح عليه كلما اشرت التاء في دخولهم صلى الله عليه وسلم
حاطب الرجل جوار فضله في الرجل في مال صاحبه ومن يعلم انه يستسريه وفيه شغل
الما وان الشراب من الابار المحيطة التي لا يتضرر صاحبها لا يقتدر لادن ومنه ان الصدقة
المطلقة والحسن المطلق جائزان ويصحان في جميع وجوه البر وفيما ان الصدقة علي
الاقارب افضل منها علي الابعد ولقوله صلى الله عليه وسلم احوله في الاقربين
وهو قول مالك وجماعة وذلك اذا كانوا فقرا لقوله في بعض طرق البخاري اجعلها في
فقرا فرائدك وياقي لذلك من زيد بيا ربه حديث ربيب ان شا الله تعالى قيل وفيه ان
الحسين علي معين انه احب ولو يملكه من جوارحه يرجع الي اقرب الناس من الخبيس
لمصره صلى الله عليه وسلم هذه الارض لما لم تكن لمعين وانما كانت لله للاقربين من
الغنيين وهذه ليتوخا في اليسر لا يمكن له من رجح الاقرب فالأقرب وفيما قاله هذه
الكلية نظر لان الاطعمة لم يقل بها جوارحه الله تعالى وفيه كان يرفع بها فائدت

منه

بتلكها لمن يستحقها وهو ظاهر قسم بين الاقارب ولولا ان حبس لم تقسم وقد جعل الله
قسم غلها واتي الاصل وقفا وقد روي المائيت وقفا بين يمينه وبه اجمع علي تحييد الا
صول خلافا للكوفيين وياقي جميع ذلك في محله ان شا الله تعالى وفيه ان الاقرب فالأقرب
من ذوي الارحام اولى بالعرف لقول الله في البخاري فجعلها في ايت وحسان وكنا اقرب
اليه مني وفيه روي بني العومة وان بعد اجتماعهم ايتا اجتماعا في محله في محله في محله
مالك بن النخار وهو الساج من ابايم وفيه صحة التفسير في الوكالة لقوله اجعلها حيث شئت وفيه
جواز قبول الوكيل في الشرع وقوله صلى الله عليه وسلم اجعلها في الاقربين وقسمها
ابن الجهم وان كانا سعيه القاضي رواه فقير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تلخ
بن الروايتين بانها كان عن رايه وامره واصيب اليه وفيه لما كانوا عليه من المبادرة في
الحق وفيه استحقاق الموم وفيهم اياه من الشرح لقوله تعالى ما يحبون قيل وفيه القسم
بين الشوك وفيه اعطاء الكثير من الصدقة للواحد **الصدقة علي الاقوال**

قوله لو اعطيتها احوالك لان اعظم لا حرك م ان لم تكن الاقربة من جهة الام فالامر
واصح وان كانت له قرابة من الجهتين فيجوز تخصيص قرابة الام لانه لما كانت الام اولى بالبر
كان قرابتها اولى بالصدقة ويجوز ان يكون احوالهم وفيه ان صلة الرحم افضل من الصنف
وقد قال مالك الصدقة علي القرابة افضل من عتق الرقاب ولم يختلف ان الرواية في
مسلم احوال باللام واختلف فيها البخاري ففي رواية الاميلي احوالك بالتاء ولعله
الاصح لان في الموطا اعطا لاحتك وملاها بها ترعا عليها فهو خير لك **في جميع صحيح ولا تعارض**
بين الجميع وفيه ان الاعتناء بقرابة الام اولى اليه لانه زيادة في برها وفيه تتبع امرها بالها
دون اهل الزوج **قلت** يريد فيها فقير من ثلثها **احاديث صدقة النساء**

قوله شهد قن يا معشر النساء المعشر الجماعة المشتركة في صفة **قوله** ولو من طليكن
الحلي العرف بفتح الحاء وسكون الاء واما الجمع فهو بضم الحاء وكسرها واللام وتشديد الاء
واصح في الحلي على وجوب الزكاة في الحلي على اي وجه كان ملكه وعنده ما انه اذا اخذ
الناس في زكاة فان شهد للبيع فالزكاة واختلف فيما اخذ للكران في شهد علي اللباس من قبل انه
لم يثبت للبيع قال لا زكاة ومن شبهه علي البخاري من قبل انه تجزئ منفعة قال وفيه الزكاة
وجوابنا عن الحديث انه لم ينص فيه علي ان الصدقة الزكاة قلعلها طوع او واجة للموا
وايضافان ولو من طليكن لا يستعمل مثله في الواجب وانما يستعمل في غير الواجب
لكن كما يقال في فعله ان كان لا يملك لثمنه علي الفعل **قوله** اوجب في الزكاة في الحلي
الحلي مسعود وجملة من العناية والتمسك حين واسقطها منه عائشة وجابر واختلفت في
ذلك قول ابن عمر الحلي جابر ان اخذ ثوبا من الخاك والمثبور وان لا زكاة كان
المتخذ له رجلا او امرأة وذكر المازري في كتابه الكبر عن مالك وجوبها في كل حلي وذكر
عنه البخاري وجوبها في الحلي هارجل وسقوطها ان اخذته امرأة وناقض بعضهم المشهور
بوجوبها في الثوب والجلد لان استعماله ان كان ما فلا يجب الزكاة في العوازل والحلوة
وقد بان الاستعمال في العوازل لا يخفى من حصول السما وان كان للفقارة او كان حرارا لعله

فالزكاة وان لم تكن لكرا او لم يصدق امرأه ثايتها المشهور لا يركب الكرا لان المتخذ له رجلا وامراة
واختلف فيما حبسه وارث البيع والحاجة ان تولت فوجب فيه الزكاة ابن القاسم واستعملها
منها شهب قال المازري بناء على حكم اصله او الحاقه صوفيه بالعرض وخرج عليها هو والي
غيرنا وشيا **قوله** ان كان ذلك تجزي عني **قوله** هو بفتح الياء يعني بكفى **قوله** بل انتهت قلت
قال ذلك لانه اجده عن التهمة **قوله** حاجتها حاجتي قلت هو مثل قولهم ويد زهي
شعراي مثل **قوله** علي ازواجهما **قوله** يقال علي زوجهما وعلى زوجهما وعلى ازواجهما وهو الجمع
وافقه القرآن ومنه قوله فقد صغت فلو كانا كل ما يكون لكل واحد من الاثنين واحد
قوله امرأة من الانصار وزيب **قوله** لا يقال فيه كشف امانة البراءة جوابه صلى الله
عليه وسلم يحتمل لا يجوز تأخيرها واما لان بلا لاقم من القصة انه ليس على الزاوية انفس
وكان العزم وما عليك ان لا تعلمه بنا الا من وبع في ذلك **قلت** الاول او وجهه وفي الثاني
نظرا لانه وان لم يتركها انتم لا يعني لان من اسأته ان لا يخبر بها او دعته لا يعني لانه ان
يخبر به **قوله** اي الزاوية **قلت** سألته عن دون الانصارية لان بلا لاقم كرايتها العلم والاعمال
قابل للتجيين لازالة الاشتراك العارض فيه والانصارية انما ذكرها بصفتها **قوله** لهما
اجرا ان اجرا الفزابة واجرا المصدقة **قوله** الاظهر ان المصدقة التي استأمنها الزكاة لان
هل تجزي انما يستعمل في الواجب فيحتمل باحتماله ذلك لاجد القولين في اعطاء المرأة زوجها
الزكاة **قوله** ليس باظهار ولا ظاهرة لان الاحاديث التي وعظ فيها النساء امرهن بالمصدقة انما
هي في غير الغرض سيما مع قوله ولو من جلب كن لان مثله لا يستعمل في الواجب ويعضده ان
في غير الامر ان ربيعة زوجة عبد الله بن مسعود كانت مسافرا انت النبي صلى الله عليه وسلم
فكانت ابى امرأة ذات صنعة اسع منها وليس له زوجي والولده شي فهل فهم من امر فقد اخبرنا
ان الذي تصدق به انما هو من على يدها فدل انما تطوع قال المازري وربيعة هذه هي
زبيبة ولا تعلم ان مسعود امرأة غيرها وذكر ابن عبد البر وربيعة بنت عبد الله
الثقفية زوجة عبد الله في حرف النسا وذكر زبيبة بنت عبد الله الثقفية في حرف الزاوية
وقال حديثها واحد فيشبهه انما اسمين وليس في قوله هل تجزي ما يدل على الواجب
لا يعني تنوب اي تنوب عن المصدقة على الغير ومنه لا تجزي نفس عن نفس شي اي
لا تنوب وقال بصحة اعطاء الزوجة زوجها النسا في واديو سفي ومحمد بن الحسن وقاله
اشبه ان لم يخبر به فبما يلزمه لها ولم يخبره ما لا بدوا به خفيفة واجزا ان الرجل لا يعطى زكاة
لزوجته ولا لبيه وابنه في حال لزوم الاتفاق عليهما قال ابو حنيفة اولاد ابن مسعود كانوا
غيرها لكن في البخاري وعمر البخاري ابن مسعود انه وولده احق من زكاة بلهم قاله في
زوجك وولدك احق واختلف في دفع المحتاجين من القرابة واختلف فيه قول مالك بن النضر
والكرامة ووجه الكرامة ان خوف ان تكون سببا لقطع رحم ملة ارحامهم من غير ما ومن
من عدمه لئلا يفسد القرابة ومنهم **قوله** ما ذكر عن مالك من عدم الخطا الزوجية
في رواية ابن جبير عنه وفي الدونة ولا يعطى امرأة زوجها من الزكاة فله ان يزكوا على
ظاهر من المنع على ظاهره وانه ان وقع لم يخبر وجهه ابن القاسم ومنه من يخبره على الزكاة

قانه

الزكاة

وانها ان فعلت اجزات وفرد اشبه كما ذكر وما ذكر من الاجماع ان الرجل لا يعطى زكاة قال
اللي ان اعطا احد الزوجين الاخر ما يقضي به دينه جاز وما ذكر من الاجماع انه لا يعطى ابويه
وابنه قال ابن زرقون ذكر شيخنا القاضي عياض ان ابا خارجة عن عيسى بن خارجة روي عن
مالك جواز اعطاء الرجل زكاة لمن تكرر منه نفقته واستشكل الشيخ الصالح ابو العباس
ابن علوان من متأجري القوسيين وشيوخ شيوخنا هذه الرواية لمعارضها الاجماع
واجاب بان فقر الاب ومن في معناه تارة يستدعي نفقته تارة لا يستدعي نفقته فله ان لا يعطى
وهو محل الاجماع وتارة لا يستدعي نفقته لا تكرر منه نفقته فهذا يعطى وهو محل الرواية
وهذا الجواب لا يخفى عليك ما فيه فان المعارض انما هو من تكرر منه نفقته واجاب
الشيخ بان الاجماع محمول على من حكم له القاضي بالوجوب بان ابن رشدا في اخوين
اتفق احدهما على ايها الفقير واشهد انه انما اتفق ليرجع على احدهما به انه لا يرجع
وعلى ذلك بان النفقة لا تقب الا بالملك **قوله** في حديث ام سلمة اتفق عليهم **قوله** في
صدقة التطوع **قلت** تقدم ما في ذلك **قوله** في الاخر وهو محتسب **قوله** في ان الاخر
في الاعمال انما هو بالنية **قوله** طريق الاحتساب ان يتفق فيه القيام بما يجب من نفقة
من يجب نفقته من زوجة واب وابن ومملوك وبنية ادا ما امر به من الاصلان لا من
لا يجب نفقته وقد امر بالاحسان اليهم وهو يدل ان المراد بالنفقة والصدقة في
نفقة الاحاديث انما هو اذا احتسب فلا يدخل فيها من اتفق وهو اهل

حديث الصدقة على الامم المشركة

قوله وهي راعية اوراهيق الشك انما هو في الرواية الاولى في الصحيح ما في الطريق
الثانية من ان راعية دون شك فغاختلف فقيل معنى راعية طامعة فيما اعطى
من الوجبة والحرض وقيل راعية عن الاسلام اي كارهة له ودكر ابو داود والحديث
وقال فيه قدمت علي اي راعية في عهد قریش وهي راعية الاولى بالبا اي طامعة صلي
والثانية بالميم اي كارهة للاسلام واسم ام قتيبة بنت عبد العزي العامرية القرشية
ويقال قتيبة بالضمير وكلاهما بالمتا المتأمة من فوق **قوله** نعم وصل امك **قوله** فيه صلة
المشرك في القرابة وقيل فيها نزلت لانيها كرام الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين
الاية **قوله** والاكثر على انها كانت مشركة وقيل مسلمة **الصدقة على المشرك**

قوله ان امي اقبلت **قوله** رواه البخاري

سرق قد اقبلت يقال اقبلت الخلاير واقترحه واقضيه اذا رجله ورواه ابن
قتيبة اقبلت وضرها بها كلمة تفادى من مات بقاء او قتله الجن او قتله الضيق
الفرار وايتنا فيه في السين على المفعول الثاني ويصح رفعه على بالوليم فاعله
قوله نعم اتفقوا على ان ثواب الصدقة على الميت تصل اليه واختلفوا في عمل
الابدان كالقبرة والصلاة فقيل ينقل قياسا على الصدقة بالمال وحديث من
مات وعليه صوم عام عنه وقل لا ينقل لقوله تعالى وان ليس للانسان الا
ما سعى وان عودن هذا القول بما تنفع الميت بالحق عنه اجب بان في شياطة على البر

وشابة نفقة المال واما معارضة حديث الصوم فانه يرجع الى معارضة الحديث
لظاهر القرآن وفي تقديم أحد على الآخر خلاف فمن قدم الحديث قال ينتفع الميت به
ومن قدم ظاهر القرآن قال لا ينتفع **قوله** المشهور عندنا ان ثواب عمل الابدان كالقراءة
والصلاة قليل يحصل حياته وما يراى الطاعات لا تنقل الى الميت وقال احمد وجماعة
مننا **نقل قلنت** قال ابن بريزة شذوذ قولوا لا ينقل ثواب الصدقة الى الميت
والحديث حجة عليهم فان قيل في بعض رواياته اقلها جبران فقد ثبت هذا احب بانه وان
ثبتت هذه الرواية في حصول الاجر لم يثبت على حصوله لانه لا ينقل ثوابه الى الميت وان
يقتلها لم يثبت هو ولا غيره مما عمل لايمان قال الجمهور على انه لا ينقل ثوابه الى الميت والجماعة
انه ينقل **قلنت** ورايت لبعضهم ان القاري للغير انصرح او يوي قيل في ثواب
قرانه للخير كان ثوابه للخير وان كان الما وهب الثواب لغيره لانه لا ينقل لان الثواب
حاصل للقاري والثواب اذا حصل لا ينتقل وهذا المذهب هو الذي كان يفتي به
الشيخ لهذه الاوقاف والتجارب على القراءة للغير على القول بالانتقال لا مردا واضح
واما على عدم الانتقال فتواب القراءة للحرف بحسب القاري والميتس ثواب اعانته
والنسيب في ذلك الحديث المعين على الخير كفايله **قوله** في الاخر كل من عرف صدقة
اي له حكما **قوله** فلا ينبغي الاحتفال به شي **قلنت** قاله الطيبي المعروف باسمه مع لكل ما
عرف من طاعة قاله ومنه ان يلق الناس بوجه طلق وبشاشة وكان الشيخ يفسر بانه
ما شهد الشرح باعتباره مع كونه متعبا بالخبر لا لنعمة وليس قال بل المعروف
من القاصر وانتهى كما اشار اليه الشيخ الطيبي بدليل جعله في الحديث كل واحد
من تلك الاشياء صدقة مع ان بعضها قاصر **قوله** في الاخر ذهب اهل الدثور **قوله** هو
الدال جمع ثمرتها **ع** والتمثال المال الكثير **قوله** اوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون
ع اخرج به بعض ارباب الحنفية على تخصيص هذه الوجوه بالفقر وقيامها لغيرهم مقام الصدقة
وتاول قوله في الحديث ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء على ذلك وعلى هذا الوجه يخرج به
من وجه الفقر على الغنا وهذا غير ظاهر الحديث بل قوله صلى الله عليه وسلم ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء يرجع الى المال وفعل المعروف فيه ويخرج به على تفسير الغنا
على الفقر وقال بعضهم ان قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء يرجع الى ما اراد الله من
الغنم والعلم حتى سألوا عن ذلك **قلنت** **قوله** صلى الله عليه وسلم ذلك لنا خرج
مخرج الارضا لهم ولا لغيرها اهل الدثور حتى لا يكونوا ثروة واذ اخرج قوله صلى الله
عليه وسلم ذلك فضل الله الى ما لم يحصل لهم ذلك بل يزادوا غنا **قوله** ان يكل
نسيجه صدقة **قوله** اي لها اجر كما ان الصدقة اجرا وبماها صدقة على طريق المقابلة للمالقة
وتحسين الكلام وقيل بماها صدقة الوجه الذي يثبت به الصدقة صدقة فمن
جاءه انك على صدق ايمان الناعل وقيل سميت صدقة لان الذكر لانه الذكر
بذلك الحسنة على نفسه **قوله** وكل تكبيرة صدقة **قوله** رويناه بالرفع على الاستئناف
عطفا وبالنصب على ان لكل نسيجه صدقة **قوله** وامر يعزوف صدقة **قوله** بذكر امر يعزوف

جمع

جميع صوره وثوابه اكثر من ثواب النسيج لانه من كفاية وقد ينسج اربعة نفلا والشمع
نفل وثواب النفل اكثر من ثواب النسيج البقاري ما يقرب الى بيتي احب من الذي افرقت وحي
امام الحرمين عن بعضهم ان ثواب النفل يزيد على النفل تسعين **در جملت** يريد
الجموع الصالحة كجموع رسل لا الجوع السوء كما سلك لان النكارة في سياق النفل
ليست من صيغ الجوع السوء وانما يكون من صيغة اذا كانت في سياق النفل على خلاف
في عمومها في سياق النفل **قوله** وفي بعض احكام **قوله** الصنع الجماع وهو في غير هذا الفرج
الا معي ذلك فلا يمتنع فانه اي عقدنا كما هما وهو كفاية عن موضع الغشيان والمبا طقة
المباينة ولا يمتنع الصنع **قوله** بل يقع هنا ان يعني به الفرج **قوله** وفيما ان المباح
يصرف بالنية الى الطاعة **قوله** كما يوجب بالوطي طلب الولد واعفاه واعفاه نفسه
قوله اياها جدينا شهوته ويكون له اجر **قوله** هو استحبابه ولا يقال ان استحبابه ما
يأتي على مذهب المعتزلة في التحسين والتفريق العقليين لاحتمال انهم استبعدوا
ما القوة من قاعدة الشروع في ان الاجر على قدر المشقة وهذا مستلزم ميل الطبع
للمع ومراجعتهم ليست انكار اللوح بل سواها شكل وجهه فيمن لم صلى الله عليه وسلم
موضع المحبة بالقياس المذكور وهو من قياس العكس وفي قوله خلاف بين الاصوليين
والحديث حجة للقول بعمدة **قوله** قياس العكس هو ثبات نقيض حكم الاصل في الفرج
آيات نقيض العمل فيه **قوله** قال الكشي لا مباح في الشروع اذ لا مباح الا يستكشف به
عن فعل محمية اخرى فان اخرج بالحديث من جهة انه جعله بوضع النطفة في طحال
ما جاوز الانقطاع بذلك عن المعصية فاقول ما يطل به عليه ان يقال بل لم ان يوجر في الزنا
لانما استحل في محمية اخرى ثم يقال الاجر في الحديث انما هو من قبل انه قصد
الاستحباب بالخلال عن الحرام ولو قصد بفعل المباح الانقطاع عن الحرام اخرج ما
صلى الله عليه وسلم قصد به التقرب لا قربانهم وكانه قاله فكما مع في افعالهم ان الله الزنا
يتحقق لا الاثم وهي طبيعة فلذلك لا يجب ان يوجر على فعل ذلك بالخلال وان كان
طبيعي وهذا التاويل الثاني لما يصح ويحق من فهم عنه **الصدقة على عدد السلا** **قوله**
قوله على ستين وثلاث مائة مفصل **قوله** فيه عظيم ما اوتيه صلى الله عليه وسلم من الاجا طقة
بحلوم الدين والدنيا وحوز معارف الاسرار وحقايق علوم التنزيل والطب **قوله**
او عظماء **قوله** اذ اوتيناها وعند بعضهم عظماء وكل منهما له معنى صحيح لان المراد عظم
شوك كما في الحديث **قوله** عدة تلك الستين والثلاث مائة **قوله** كذا رويناه وموابه في
العربية وثلاث مائة **قلنت** **قوله** كان ما في الرواية غير مواب لان في الجمع بين الالف
واللام والاضافة وذلك خاص باب الصفات المشبهة باسم الفاعل وهذا ليس
منه ولا يوجب ان يفعل من كل واحدة من تلك الطاعات وذا العدد وانما المعنى ان
جمع له من مجموع هذا العدد والمقصود من الحديث ما اشار اليه في الطريق
الاخير ان على كل واحد في كل يوم من الصدقة بعد ما فيه من المعاملات شكر الله
تعالى ان جعل فيه تلك الفاصل وحالف بين اقدار اصابعه فقدم بذلك على النقص

فالتفتة ليست بحقيقة بل من باب قوله تعالى فادع المصير كرتين **قوله** في سبيل الله يعلم
البر وقيل يختص بالجهاد والا وله اظهر **قلت** وقيل بل الثاني اظهر لان النفقة حقيقة
اخراج المال وهي في الجهاد اخرج مال واما اطلاقها على الاحكام البدنية فجاز منه انفق
عمره والا مل الحقيقة **قوله** لان يولد سبيل الله سبيل الصلاة فمن بنا المساجد فمعارفها وفطار
من صام او صدقة ايام صيامه **قلت** فتكون النفقة حينئذ حقيقة **قوله** تؤدي الجنة
يا عبد الله **قلت** في الجنة طرف للمنادي خاصة والاطهر في عبد الله وصفه اعلم
وفيه نداء من لا يعرف اسمه بذلك **قوله** هذا خير قيل المعنى هذا ان خير وخبطة وقيل
المعنى هذا خير من غيره من الابواب كثرة نعمه فتعال فاقبل منه **قوله** يعني انه خير من غيره
فيا عتقا فلما تدعى **قوله** فمن كان من اهل الصلاة اي من الذين غلب عليهم فعل الصلاة
في عبادتهم هو كذلك في الصدقة والصيام فتران ان يسهل الله النفقة في جميع وجوه
البر فتفضل الدخول من الابواب تفسيرا للمعنى في كل بابها سوا العبادة المختصة به
فمن كان من اهل الصلاة اي من الذين غلبت عليهم الصلاة وان اراد سبيل الله
الجهاد فقولته فمن كان من اهل الصلاة استنباط **قوله** فمن كان من اهل الجهاد تدعى
من باب الجهاد اي من جميع ابواب الجنة تعظيما لتبواب الجهاد فيكون للجاهدين فضل جميع
اصحاب الابواب لفضل الجهاد على سائر الاعمال **قوله** ومن كان من اهل الصيام تدعى من باب
الريان **قوله** كل باب باسمه لزيادة التخصيص به وكذا عن الصوم بباب الريان قال الحارثي
ان كان الريان استماعا على ذلك الباب فلا كلام فلان كان صفة من روي روي فهو ريان
فالحنى ان الصلاة تعطي نفسه في الدنيا يدخل من باب الريان لاني من العظماء ايا
له على ذلك **قوله** وعلى انه اسهل ليا بفتح يكون سمي بذلك لاختصاصه بالداخلين منه بالكل
وقيل يحتمل ان يدعى اليه كل من روي من حوضه صلى الله عليه وسلم قال وما تقدم
للحرفي اولا ولا يختص روي الحوض بالصائمين والباب مختص بهم وذكرهما من الابواب
اربعة وجا ببقية ذكرها في حديث باب التوبة وباب الكاظمين عن الغيبة والحافين عن
التاس وباب الراصين فبذلك سبعة وفي حديث السبعين الفا الذين هم علي بن ابي طالب
دخولهم من الباب لاني قلعله الثامن الزايد **قوله** تقدم ما الكلام ان لا يترى
المراد به ما عن يمين الداخل وذلك يختلف بحسب الداخلين ولما يكون ثامنا اذا كان
علما رابعا على باب معين **قوله** فقال ابو بكر ما على احد يدعى من تلك الابواب من ومن ومن
يدعى احد من تلك الابواب كلها **قوله** المعنى لا مشقة على احد في الاكثار من كل نوع من
انواع العبادة المختصة بكل باب فهل يوجد من يفعل ذلك حتى يدعى من جميعها وقال
الطبري المعنى لا من روي احد في الدخول من جميع تلك الابواب بل فيه تكملة واغراض فلهذا
احدنا يختص تلك التكملة فمدعى من كل باب فاجيب بنعم الى خروجه قاله وقريب منه ان
ابا الدرداء روي بخبر وهو شيخ فقهنا له فقال وما على ان يكون رتبة اجزائها وكل عوي منها
قال وليست لنفسها الصلوات بالضرار في بعض الروايات فقال ابو بكر يا رسول الله انما
عليه اي احسانه واهلاكه والتوا هو بالاشارة المشارة من فوق فصور قال هذا البشير

لان

لان ابا بكر رضي الله عنه لا يشك في ان يدعى من كل باب من جميع تلك الاسباب بعد سماعه
منه صلى الله عليه وسلم **قوله** فمن كان من اهل كذا تدعى من ذلك الباب وانما سأل
هل يتفق الجمع بينهما كانه لما كان السؤال عن ذلك الجواب بقوله صلى الله عليه وسلم
ارجوا ان تكون منهم مطابقا للسؤال **قوله** ارجو **قلت** قيل انه خرج من جرح الادب
الله تعالى اذ لا يجب عليه سبحانه وتعالى وهو سبحانه اكرم من ان يخلف رجا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت كره جماعة من العلماء وفرقة من المتصوفة ان يخرج الرجل عن نفسه بقوله ما تا حتى
قاله بعض المتصوفة انما كلمة لتزول مشومة على صاحبها يشير الى ان ابليس لعنه الله انما
لحق بقوله انا واحبوا الحديث الاستيذان في باب في باب من هذا انا فخرج وهو يقول انا انا
الله عليه وسلم فذقت الباب فقال من هذا انا فخرج وهو يقول انا انا
لانه كره ذلك وليس له ان يدعو او يفتي بالحديث فلهذا رد عليهم فان الصديق رضي الله عنه
تكم بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم يذكر عليه وقد كثرت ورودا لفظ لها قرأنا ومنه
كقوله تعالى قل انا بشر مثلكم وقوله انا اول المسلمين وقوله صلى الله عليه وسلم
انا سيد ولد آدم وانا اول من تنشق عنه الارض الى غير ما اية وغير ما حديث
واما كرهها في حديث جابر لما فيها من الايام في محل المطلوب فيه البيان حتى انه لو
قال انا جابر لم يذكر عليه ولم يذكر ابليس بقوله انا بل المتشبهه امر به عز وجل
بقوله انا خير منه **قوله** ما اجتمع في امري الا دخل الجنة فيه السراة له بالجنة ومعنى
ما اجتمع في في يوم واحد من الايام لا يعني ذلك اليوم الذي قاله فيه **قوله** في اخر
الحق او انفي او انفي **قوله** انفي هو بفتح الفاء وانفي هو بكسر الصاد والجميع بمعنى الخوض
ويطلق النفي على الصب وتعله المراد ويكون ابلغ من انفي **قوله** ويا ايها الطريق
الاخرار صي بالراء والرضح اعطى القليل فالوطع هنا يا واذن لم يكن شكا من الراوي
فيتمثل التقاوت بينهما انه بقله اتمالك وكثرته قال ابن القوطية بفتح الطيب **قوله**
في نعت الروح هبت بارمة ونجت الدابة صرت جاحزا لها الارض ونجت الرجل المسف
من به شذرا ونجت بالعطاة اعطى **قوله** ولا تخفي فيجزي الله عليك ولا تزعج فيرعي الله عليك
قوله الاحصا الاحاطة بالنبي حصل اعدا والمراد به هنا عدة للتبعية وادخال
الاعتقاد به وتركه النفقة منه في سبيل الله تعالى والاذيا جعل النبي في الوعا واصلي
الحفظ والمراد به هنا مع الفضل عن اقتصر اليه وفي غير الام ولا توكي واشهد
عليه بولا وكما بني عن الامساك والتمسك اي لا تخزي بالك في وعاء ولا تشد في عليه
وكا ومعنى فيجزي الله عليك ويرحم عليك اي يمنحك فضله ويقر عليك لا تنفد وقوله
وهو من مجاز المقابلة والجنيس الكلام كقوله تعالى ومكروا وتمكروا الله وقد مراد بالاحصا
والايعا حرفة القدر والاعد والكل والتمسك والتمسك عن ذلك خوف انه تذهب البركة منه
وامرؤ ان يصليوا او يكلموا او قالوا شيئا فظنوا به ففني وقوله ذلك لها راجع الى ان كل
شعاع وقيل معني ولا تخفي لا تخفي ما تعطي فتسكنه فتصنع من الاعطاء وهذا اولى بما قاله في الخبر

ع يحتل انه قاله نطقا او في نفسه **قوله** ورجل تصدق بصدقة فاحفظها حتى لا تقل بمينه
ما تنفق ثم ادع كذا في كل النسخ وفي البخاري والموطا حتى لا تقل شيئا له ما تنفق بمينه لان النسخ
انما هي باليمين وفي نسخة ان اليوم من النافلين عن مسكوا من مسلم ببليل لما دخل جده
مالك وقال فيه مثل حديث عبد الله فلو كان ماله خلا لوالده مال له لبيد عليه كانه
على هذا اوضحه ان عمل السر افضل قاله العلماء وذلك في التطوعات وخص من انزل باليمين
والشأن لا يقترب ما بينهما واشترط كما في العمل **قلت** واعلم السبعة تبعا لاما العادل
لان بمصاحبه تصح الرعيه وايدهم عن اتباع هوا النفس من راد وتلا خراة **قوله** ورجل
ذكر الصالحا ليا ففاضت عيناه **قوله** فيه فضل النكا وعمل السر **احاديث** **احاديث**
قوله وانت صحيح صحيح اي افضل الصدقة ان تصدق في حال صحتك وفي نفسك
بالمال تقول لا تكلفه وابقي فقيرا و كانت افضل من الصدقة في المرض لانه اصدق في
النية واشد مراعاة للنفس واما في المرض فقد اشرف على الموت وليس من الحياة وراي
تصغير المال لغيره الا ما اباح له الشرع في التلصص مع ان تزكك للورثة افضل له من الصدقة
به قلت وفي حديث ابي سعد لان يتصدق المرء بدينه في حياته خير له ان يتصدق
بماية عند موته وبعاءة اخرى ان افضل الصدقة ان تصدق وانت مخطئ لك
لان مجموع الاربعة كناية عن الاعتباط وفيه اللطف والشر لان الصحيح يطول امه
فيحتمل الفقر والشيخ يوصل الغنا ولا يدرك الحديث على كراهة الصدقة في المرض بل على ان
معنى **قوله** النكاح والصلح يعني قال الخطابي وقيل النكاح اعم وكان النكاح جنس والصلح نوع لان
الصلح اكثر ما يقع في اقداد الامور والصلح زمر من قبل الطبع اعطى ان النكاح اخضر لان
على ذلك التقدير كل نكاح صحيح وليس كل نكاح صحيح لان النكاح يعرض للكره
الذي هو منه الصحيح يقال كانت حاتا كذا في نكاحه **قوله** حتى اذا بلغت الخلقوم اى قارت
ان تبلغه اذا لوبلغته حقيقة لم تجز الصدقة والوصية **قلت** فيكون بلوغ الخلقوم
قناية عن المرض الذي هو اعم **قوله** وقد كان ثقلان قال الخطابي يعني الوارث ونكاح
الموصى له الذي سبق القضاء له **قوله** اما وابلد لا يقال فيه الخلق بغير الله وقد
بني عنه لانه لم يقصد به الخلف واما هو لفظ كثير ما يخرج على الاستسنة من غير قصد
قلت بل هو منه ولعله كان قبل النكاح او يكون خالصا به صلى الله عليه وسلم
حديث **قوله** تصدق بصدقة والوصية **قلت** فيكون بلوغ الخلقوم

قلت المراد بالخلو على الفضل والمجد **قوله** اعلم السابعة والسفلى السابعة حبان
حديث اخر اعلم السابعة ورجله الخطابي حديث حكيم بن حزام لانه لما سمع هذا قال في ذلك
يا رسول الله قال ولا يقي قال والله لا ارضى احد احدك ان ياتيك احد احدك يسال عن
مخضلة في صفة الذل والخوان قال لا ياتيك احد ان حكما يجتهدان بدينه حتى يدر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهذا لا يظهر في الحديث ولا يبعد ان حكما انما ارجع ذلك في حق غيره عليه
السلام والتي صلى الله عليه وسلم اعطى على حكمه من السؤال لانه في حاله فاعطى في
ثلاث مرات وحيث قال صلى الله عليه وسلم ان هذا المال خلو خصره قال الخطابي وعينه

ما يدل ثالث ان السفلى المانعة وقيل العليا الاخيرة لانها في حين الاعطاء فوق الدافعة وهذا ان
التاويل ان يروى ما تفسر بها في الحديث وكما لا يروى ليس العليا والسفلى فحين اخذ عن غير
مسيلة وانما ذلك فيمن اخذ عن مسيلة فهو ليس كل مسيلة ختم من السابعة فقد سال
الخص وموسى عليهما السلام اهل القرية وانما ذلك فيمن سال واظهر من الفقر فوق حاله واما
عند الضرورة او لبا فليس من ذلك وهذا الذي قاله غير مسلم والحديث يدل على خلاف
ذلك وان الفضل والاجر لخطية واما من سال بظهر الفقر فصوله حرام واما الحديث فيمن
يجوز سؤاله واحاديث الباطنة في ذم السؤال وسئل في ذلك لبيان ان شأن الله تعالى **قوله**
ويحتمل صحة الروايتين والمنقذة اعلا من السابعة والمتحفقة اعلا من السابعة والمراد
بالخلو على الفضل ونيل الثواب **قلت** المتحفق كذا النفس عن الحرام وسؤال الناس
قوله في اخر فضل الصدقة ما كان من غير غنى قال الخطابي في المعنى الحديث ما يقتضيه
بعد ما عني يستعمل الثواب لانها ان لم يتصدق فقد يحتاج ويتدبر وروى انه لم يتصدق وقيل
ما اكتسب المتصدق وعليه غنا والاول اظهر من السياق واللفظ **قلت** من الاول فلفظ
رايد اشياء الكلام وتبين ان صدقة مستندة الى ظهور قوي من المال مثل قولهم علم على ظهر
وراك من السلامة ومسط غارب العند نحو ذلك من الالفاظ التي القصد بها التمكن من الشيء
والاستواء عليه والتكثير في غنا للتعظيم واختلف في الصدقة على المال فاجازها الجمهور
وقيل يرد جميعه وهو مروي عن عمر وقال اهل الشام يحسن منها الثلث وقال مكيول يحسن
منها النصف ويرد حازا على ذلك قال الطبري وعلى الجواز فالمستحب ان لا يفعل ويتادب تاديب
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في قوله ولا تبسطوا كل البسط وفعل من ذلك الثلث
كما مر به ابابابة وكما **قوله** جميع ما تقدر مني على ان اراد بالغا غنا اتماله وكان شيخنا يقول
انه عني النفس **قوله** وايدها من تحول **قوله** فيه تقدر حق النفس والاهل لان حقهم فرض
والصدقة على غيرهم يقال **قوله** حلو خصره قال الهروي خصره يعني ناعمة طرية واصله
من خصر الشجرة وصحت الارهرري يقول اخذ التي خصرها اذا اخذ بغيره من وقيل
عضا طريا مشبه الرغبة فيه بقا كنهه حلو خصره واحدا المعنفين كاف في الترخيب فكيف
فكيف اذا اجتمعوا **قوله** الاخضر مشبه من حيث النظر والخلو من حيث المذوق فاحتملها الباش
واسمي **قوله** من اخذ الاظهر انه تقسيم في الدافع من اعطيته ونفس طيبة بما اعطيته يورك
له فيه ومن اخذها باشر ان تقبل على بطلان وحوص لحياركة لغيره **قوله** لا يترك
الذي والله لا يسا لغيره شيئا فتخرج **قوله** مني شيئا وانما كانه فيبارك له فيه ويحتمل انه
تفهم في اخذ اي شئ خفي ونفسه طيبة بما تقدر مني على ان اراد بالغا غنا اتماله وكان شيخنا يقول
اي تطلع ورغبة **قوله** كذا في كل ولا يشع عدم شبعه لانه وهو الذي يسمى لطلب الخرج
تكاثر ويكون من عليه السؤا وقيل اراد به كالبهية لانها لا تزال تدعى اليها ركلة وفي
الحديث من الخصر وكثرة السؤال وفضل القناعة والاجال في الطلب **قوله** في اخر ان شئت
الفضل والفضل الزايد عن الحاجة **قوله** ولا يتركه خيرا لاجره وكان حسيه شرا لانه اذا مسكه
عن الولاء يفتوقب وان اسكه عن المندوب ثواب وكل شئ **قوله** ولا تتركه على كذا

فيه هذا الكفاف اذا لا تباعده فيه **د** انما لا يلام اذا لم يثبت فيه حق واجب **قلت** الفضل الزايد
عليه قد والحاجة والكفاف ما كان قدرها فاما مسالك الفضل بشر بالنقص بل هو ما عدا ما يحتاج
الغنى والعلل القاضية كونه شرما فيه من ثواب الاجر وكذلك ينبغي ان يكون اللوم عليه لان المراد
باللوم الذي شرعا اذا لا يجب الصدقة بالفضل حتى يتركها **قوله** واذا امن فتكون فيه تقدم
العيال والقرابة على الاجاب فيما يجب وفيما يستحب **قلت** عيال الرجل من في نفقته ومعنى
عالم الرجل عياله قام بما يحتاجون اليه من نفقة وكسوة وغيره ما كان قلة **قلت** المداينة
عن قول ان كانت من الكفاف والابتداء بهم يقتضي الانتباه الى غيرهم وحديثه يشكك لانه يوجب
الى ان يشرك الاجاب العيال في الكفاف وان كانت من الفضل فكذلك لانه يوجب في نفقة الفضل
على العيال والمطلوب اخراجه عنهم **قلت** ليست المداينة من الكفاف ولا من الفضل بل هي
اهل المال ومعنى المداينة فيه ان عيالك منه كفاف العيال ويتصدق بالفضل فهو شريفا
اشتمل عليه صدر الحديث ويشهد لذلك حديث الفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى فاجاب
من قوله وقد تكفل ان يكون من الكفاف ويكون المعني ابتداء في الكفاف بالام فالام لان العيال
قد يكون منهم من لا تشاركه نفقته **قوله** في عند الآخر من عيالك من امر الجحشي وهو احد القرا
السبعة وفي الصادق الغم والفتح **قوله** اياكم والحديث **قوله** انما من عن الاكثر من الاحاديث
لما شاع في زمنه من التحديث عن اهل الكتاب وما جرد في كتبهم حين فتح بلادهم وامر بالرجوع
فيها الى ما كان في زمن عمر بن الخطاب الامر وشدة فيه وطلبه الشريعة على ذلك حتى استقرت
الاحاديث وانتشرت السنن **قوله** من يرد الله به طيرا ينفقه في الدين هبة فضل علم
وانه يتقود الى خشية الله تعالى النافعة في الآخرة **قلت** ان لم يقبل عموم من قال الامر
واضح لان الحديث حينئذ في قوة موجبة جزئية صادقة اي بعض من يرد الله به طيرا
يفقه في الدين وان قيل يجوز ان كان في موجبة كلية اي كل من يرد الله به طيرا يفقه في الدين
وحديثه فكذلك صدق لان بعض من اراد الله به طيرا لم يفقه في الدين كمن مات قبل ان يتقو
واثر اسلامه **وتجواب** بالعام مخصوص بالعمومين المذبحين واكثر العمومات مخصوصة
يكون خيل في حذف الصفة اي من اراد الله به طيرا خاصا واما عكس هذه الكلية وهو قوله
في الدين اريد به خبر وهذا مقرر في محله في اصول الفقه والمنطق **قوله** انما انا خازن
وفي الاخر قاسم يعطي الله من يشاء اي انفسهم على نحو ما امرت بطول الله حسب مشيئة فقيه تسليم
الامور ونفوذها الى الله تعالى فانه صلى الله عليه وسلم لم يختص من الدنيا بشي وانما
نظره فيها بحسب مصالح العباد وامر ربه عز وجل لا من قبل نفسه

حديث قوله صلى الله عليه وسلم ليس بمسكين هذا الطواف

مختلف في المسكين والفقير اهما اشد حاجة فقال ابو نوس الفقير من يملك قوته والمسكين من
تقوى له وقال ابن عرفة الفقير المحتاج يا ايها الناس انتم الفقير الى الله اي المحتاجون والمسكين
من اذ له الفقر ولا فقر مسكين واذا لم يبق الفقر فهو ايضا مسكين ولكن قيل له العنة
ومنه قوله ولا ان المسكين وان كان من اهل البسار وقد سمي اسم مسكينا ووجه الذي يملك
الفلك مسكينا في لغتنا اما السفينة الالية وقال الشافعي الفقير الذي لا حرفة له ولا حرفة

لا تقع من حاجته موقفا والمسكين من له حرفة تقع من حاجته موقفا ولا تكفيه ولا مبالاة **قلت**
نقل ابو عمر عن كل اصحاب ماله انما مراد فان فانه قال ورؤي على انها متخاربان وعزاه ابن ابي
بلاكثر وعلى التخيير فقال ابو عمر الفقير من له بلغة لا تكفيه فامسكين من لا يملك له نحو ما تقدم
ليونس ونقل ابن زرقون عن ابن عامر عكسه وروي عن ابن وهب الفقير المنخفض عن السؤال
والمسكين السائل ونقل ابن شبيب عكسه ولم يره وفي الزايف بن شيمان قيل الفقير من به
ومائة والمسكين الصالح وقيل بالعكس **قلت** وليس قوله ليس مسكين نفيا للمسكنة عنه جملة
حتى لا يحل له الصدقة وانما هو نفي كما هاهنا اي ليس له كل ما في المسكنة هذا الطواف وانما
المسكين المنخفض الذي لا يظن له ولا يسأل واما الطواف فهو كسب له ومعنى لا يسأل
الناس لما قال اي لا يجوز في السؤال وقيل لا يسألون عموم الناس ومنه سمي الخاف لعموم سؤره وقيل
لا يسألون جملة اي لا يقع منهم سوال فكيف فيه الخاف **قوله** في الاخر من مرة طرفة المزرعة بعين
اليم وسكون الراي القطعة من الحرم يقال اطعمه مزرعة وقطعة وبلغه طراي قليلا ومنعت
المرأة قطعا اذ اريدته اي قطعه ونفقت بحجده وذلك وفي الحديث صار الله كانه يفتح اي
يقطع غصبا ثم قيل هو على ظاهره اي يحشر وجهه عظم بل الحشر عقوبة ومثياله بذنه كما
جاء في احاديث عقوبة الاعضاء التي كان بها العصيان وقيل هو كناية عن حشر ذليل اساقطا
لا وجه له عند الله تعالى وقيل ليس على وجهه لحم ميتة حرام الشمس في الحشر وهذا ضعيف
وقد يكون انه ضرب مثل واستعارة لذهاب الحرمة عن وجهه في الدنيا بذله السؤال حتى
مات ولا قدر له عند الناس والحديث فيمن سأل لغير ضرورة بل تكفا **قوله** وليس من هذا من
يسأل غيره كن يسأل للضعيف او ضعفا **قوله** في الاخر من سأل كثيرا فاما يسأل جمل فليستقل او
ليستكثر يعني انه يجاف بالنار اذا غرس نفسه واخذ باسم الفقير لا ليجل له ويحتل الله بحاج
استجير لما حقه من ذلك وبذل الوجه لغير فاقة احراق الوجه بانثاره وقد يكون الحشر حقيقة
مبني ما اخذ جمل كوي به كاجافي مانع الزلا **قوله** في الاخر لان يفر واحد كره فيصحب على
قوله لا تقول فمطلب لغتنا وقد الحضر على الصدقة والاكل من على اليد والانتساب
من الاحداث وفيه ان تكلف صعب العيش ومشقة الكسب خير من بذل الوجه وذلك
السؤال **قلت** وهذا والله اعلم فمن لا مسنة له واما من له صنعة الاربح له عليها اذا تصدق
الصحيح ما اكل احد افضل من ان ياكل من كد يمينه وان بني الله داود كان ياكل من كد يمينه ولهذا
التحذير من السؤال كان العناية رضى الله عنهم يقع لاحسن سوطه فلا يسأل صاحبه ماله
له **قوله** في سئل الاخر عن اي مسلم الخوالي في عن اي ادريس الخوالي اسوا بادرين فامر
ابن عبد الله واستجاب مسلم عبد الله بن ثوب بضم التاء المثناة وتخفيف الواو مع الباء الموحدة
الخوالي في رضى الله عليه وسلم والقاه الاسود العنبي في النار فلم يترق وجهه جوارفة
لخود الله صلى الله عليه وسلم ابو مسلم في الطريق ولقوا بابكر واما قول السعدي
انه اسلم في زمن معاوية فقلط با تفاق اهل الحديث والسير وله الكرامات الظاهرة **قلت**
ويقال ان الله اعطاه قلة هذا السند مقبول **قوله** الا يايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت**
قد ثبت حقيقة البيعة في كتاب الامين وقد مر ايضا بايعات الصحابة تكررت فان تكررها انما

خلاف التقدير وهو الحديث ان الضمير المحمود غنا النفس وقلة الحر من كثرة المال والحرص على الزيادة
وتح النفس فان ذلك فقر في الحقيقة لان صاحبه لا يستغني به بعد **قوله** ويجعل ان يرى ان الغنا
التافع الذي يكف عن الحاجة لان من المحلوم ان كثيرا ما يغني **الحديث** **قوله** ما يخرج الله لكم من رزقه الحياة الدنيا
بنيته الدنيا **قوله** ما يخرج الله لكم من رزقه الحياة الدنيا **قوله** ما يخرج الله لكم من رزقه الحياة الدنيا
له برزخه النبات لحسنه في اعين الناس **قوله** فيه التخيير من الاعتذار بالركون الى الدنيا
وفيه الخلف من غير استئلاف اذا اراد به التاكيد والاحتج بالحديث بعضهم على تفصيل الفتا
على الفقر لانه لم يغش عليهم ما يفتح به عليهم من الدنيا الا اذا اصابوا امر وابتد من الاجراج
في الحقوق وبوصفه قوله لهم صاحب المسلم ما اعطى منه للمساكين **قوله** ايا في الخبر بالشر
فيه تسمية المال خيرا وهو استعانة وكما عارضة التي يطلب بها القايمة ويسرع الى النفس فكلها
لان الشيء لا يثبت على ضده **قلت** يعني بالشيء الشر وبالصحة الخيرا لان هذه الزهنة المتكينة من
وحيها غير غنية او غيرها فكيف تاتي بالشر **قوله** ان الخير لا ياتي الا بالخير علم انهم لم يفهموا قصده
فقال ان الخير لا ياتي الا بالخير **قوله** اجاب صلى الله عليه وسلم بان الخير الحقيقي لا ياتي الا بالخير
اي لا يثبت عليه الا خيره انكر بقوله اخبر هو ان يكون هذا الزهنة خيرا كما تابلها شيئا
تودي اليه من الفتنة والاستغناء بها عن الله تعالى وصن بلم في كونه ليست خيرا كلها
مثلا فقال ان مما يثبت الربيع الى اخره **قوله** الربيع الجود الذي يستقي به الجود والهدى
الصغير المتجر من النهر الكبير **قوله** اي انتم تقولون ان ما يثبت الربيع خيرا ويقوام الحيوان
وليس كذلك مطلقا بل منه ما يقتل او ينيارب القتل وكذلك هذا المال هو نبات الربيع مستحق
نظيره النفوس من استغرق في الاكثار منه غرقا راف له في وجوه البراهمة او قارب اهلاكه
من اقتصد فيه فاقصر على اليسير واكتفى بفرقه في وجوهه كما تطلع الدابة لم يضر فاشكل
الحديث على ما بين الاول للكت واليه اشار بقوله ان كل ما يثبت الربيع بشبهه صلى الله عليه وسلم
بالدابة التي لم ترفع راسها من الرعي حتى اقتلها ما في كرشها ولم تهجن كثره ما اكلت فانت خطا
التي تارة في قارب الموت والثاني للمقتصد واية الاشارة بقوله الاكلة الخضر فانه صلى الله عليه وسلم
وسلم لما حيي ان يبقى في النفس ان يقال ان بعض الكثر من شجرة اثماره وهو الذي يفرق ما جمع
في وجوه البر وشبهه صلى الله عليه وسلم بالدابة التي اكلت حتى امتلات خامرة واقضرت على
الزيادة فاستقلت الشمس لترجع جسمه ويتم هضم ما في كرشه وتنفخ احلاط جسمه وتلطف اي
القت ما في بطنه من التلطف وهو الرجح ليزول عنها ثقله ومن ثم اخرجت في ارجح ما في بطنه
لتمضغه ثم يقيده ليسهل هضمه ويجري في جسمه نفعه فشبهه صلى الله عليه وسلم المال على اوجه
الجمود بالدابة المحمودة رعاها ثم قال في تمام صفة رعاها ثم عادت فاكلت ولم يقل حتى امتلات خامرة
فجعل ان خوف الدلالة الاول عليه ويحتمل ان يرتد بها انما تعود لاكل مختلف متجدد فكذلك جامع
المال فانه يفتن في جمعه اكثر مما فاذ افرقه وعاد الى الكسب فاما يعود الى كسب متوسط ويحتمل
الارزقي يشبه حال الكثر والمقتصد فالكثر الذي ينج الحظ نبات الربيع لان الربيع ينبت لحرار
الموت فتنسك من الدابة فتهلك او تقارب والمقتصد باكله لحظه والخضر من احرار القول
فالاكل منه لا يضر **قوله** والتلطف الرجح الرقيق واكثر ما ياتي في الايل والبقرة الفيلة والخضر والبقول

قوله او خير هو **قوله** رزقه هو واو هو وجه الكلام وكانه يقول فان الخير لا ياتي بالشر فان ذلك
انما هو خير حقيقة وهذا ليس خيرا بوجهي اليه حسبا فقد مر وقد يحتمل ان يكون معناه او خيرا
ان كل مال خير بل فيه خروجه وشره فترقى على ما تقدم من المثالين **قوله** الا اكله هو عند الله
استثنا ورواه بعضهم بفتح النزة وتخفيف اللام على الاستفتاح اي انظر في اكلة الخضر
وما كان منها الخضر هو بفتح الخاء وكسر الصاد وضبطه بعضهم بفتحها وهو كالا الصيف الارزقي
وهو هنا ضرب من الخسنة وهو من الكلام انه اصل غايص في الارض واحد ما خضر ووقع
للعدو في حديث ابي لطا هو الخضر بالاضافة لانه قاله الارزقي وعند الطبري الخضر
بضم الخاء **قوله** هو بضم الخاء وفتح الهمزة والواو بالصاد الجمجمة مدود وهو
الخرق من الشدة واكثر ما يسمى بغيره الخاق **قوله** ان السائل هكذا الا في حديثه وللمر قندي
اي السائل وقرب حتى من الاول وللعدو اي السائل كما يقولون بكونه وفي بعض النسخ
ان هذا السائل طاذق فطن ولذا قال وكانه حمد **قوله** وان هذا المال جلع خضر
تقدم تفسيره **قوله** فهو صاحب المسلم هو وفي الاخر غير عون المسلم وفيه تفصيل الغنا اذا اخذ
من وجهه ومصر في وجهه **قوله** كذا الذي ياكل ولا يشبع تقدم تفسيره **قوله** ومن يستغنى
يفقه الله فيه فضيلة التحف والغنى **قلت** الاستغناء طلب العفاف والعفاف كف
النفس عن الحرام وسؤال الناس وقيل الاستغناء الصبر عن الشيء **قوله** فواح الموت
ما كفي الجهد **قوله** قال اهل اللغة هو ما يصد الرمي وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم
من التقلل والاقتصار على قدر الحاجة **قوله** في الاخر غير هو لا ان حق فويته ان الاثار
بالعطا هو بحسب الفضيلة والسياسة في الدين فمن له صلى الله عليه وسلم وجهان
يقوله ان خير وروى الاظهر انه بلسان الحال **قوله** وانتم اشتغلوا عليه السؤال على
وجه يقتضي انه ان اجابهم اليها حابا م وان منهم اذوه وخلقوا فاختار ان يجلي له اذ
ليس الجمل من خلقه صلى الله عليه وسلم ومدااة وتالف كما قال صلى الله عليه وسلم ان
من شتر الناس من اتقاء الناس لشدة وكما امره الله سبحانه وتعالى بقطع المولفة فلو هو
ومحكمة واعطاه صلى الله عليه وسلم من جده حتى اتر الراد في عنقه وانشق البرد فيه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من عظيم الخلق والصبر والحلم والاعراض عن الجاهل كما امر صلى الله عليه وسلم
قوله حتى بقيت حاشية الرمد او عنقه **قوله** يحتمل ان انقطعت حقيقة ويشهد له قوله في
الاخر فافق البرد ويحتمل ان الذي بقي في عنقه اثر الجهد وجانبه بمعنى جده في الاخر ويقال
جذبه وجده وهو من الخلق **قوله** في الاخر فافق هذا في مداراة الناس وشدة
هذا من مشايخ قريش **قوله** ما لك عن فلان هو من تشبه الامام
وحلفه على ما ظهر له على اعتقاده لان الباطن لا يعلم ويشهد له قوله لاراه مومنا ولم
يقل انه مومن **قوله** او مسلما هو يسكن في الواو اي قل او مسلما لانك لا تعلم كونه مومنا لان
لان الامار ان يدين بالقلب والباطن لا يعلم وانما تعلم الاسلام الذي هو اسلام في الظاهر
وهو ما يشهد بالخبرة الايمان الاسلام ومن حرك الواو فقد حاله العني لانه صلى الله عليه وسلم
لعمري استقرها ما وانما اشار الى قسم الايمان الذي هو الاسلام في الظاهر كما تقدم

ما كان عليه

والله لا اقل انك قد كبرت وقل عقلك ثم قال مالك يا محشر هو اذن لتطيعني اولئك
علي هذا السيف حتى يخرج من ظهري وكوه ان يكون له ريد في ذكروا في فقال دريد هذا
يوم لم اشهد ولم يقني باليتي فيها جند احب فيها واضع فتوكان من هزيمتهم ما باق ذكره
وقتل دريد يوسف بن ربيعة بن ربيع فتي من بني سليم فاخذ خطا من حمله بظن ان ربيعة
فان اخذ به فاذا اتبعه كبير والفتي لا يعرفه فقال له دريد ما نرى يد قال قتلته قال
ومن انت قال ربيعة بن ربيعة الصلي ثم صر به بسيفه فلم تغز شيئا قال ليس ما سلك
امك خذ بسيفي من موحرة الرجل ثم ارض به وارفع عن العظام واخضع عن الدماخ
فاني كنت كذلك ارضب الرجال ثم اذ البت امك فاحيرها انك قلت دريد ارضب يوم
قد سمعت فيه نساك فاقتله واخبر امة اياه فقالت اما والله لقد اغتقت امة انك لا تلتا
قال ربيعة ولما صر بتدوق فاذا عجمانه وبطون فخذ به مثل القير طاس من ركب الجبل
اعرا **قوله** اطلقا **قلت** اطلقا بضم الطاء والمعد جمع طليق وقيل لمن اطلق من
اسرا وثقاف وهو في العرف اسو من اسلم يوم الفتح من قريش فلان صلى الله عليه وسلم
لما فتح مكة واطمان الناس طاف صلى الله عليه وسلم بالبيت ودخله وكسره فوجد فيه
من الصياد ان شرو وقف على باب البيت وقال لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده ثم تكلم وقال في اخر كلامه يا معشر قريش ان الله قد اذهب
عنكم نجس الجاهلية وتعالى بالابا انفسا لادم وادم من تراب فخر يا ايها الناس انا خلقنا
من ذكر وانثى الايات ثم قال يا معشر قريش ما ترون اني فاعل بكم قالوا خير الخ
كريم وابن اخ كريم قال اذهبوا فانتم الطلقاء **قوله** قادر برأه **قلت** قال
جابر ابن ابينا حينما فخذ رنا في واد في غابة الصبح وكان القوم قد سبقونا اليه وكنا
في شجابه ومنا يقفه فتند واعلينا شجرة رجل واحد قال سمعنا الناس را حنين اليه
احد على احد والحارز رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك اليوم بين يدي يا ايها
الناس فخر يا ايها رسول الله انا محمد بن عبد الله وبقي معه نفر من الانصار قالها
جرير بن ابي بكر وعمر بن اهل بيته علي والعباس وابوسفيان بن الحرث بن عبد المطلب
والفضل بن العباس وربيع بن الحارث واساس بن زيد ولما را في الهزيمة في
كأن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حفاة اهل مكة فظلم الناس بما لا يقوهم من
الضعف فقال احد قهر لا تنهت هزيمتهم دون البحر وصراخ اخر فقال لا يظلم الله اليوم
فقال له صفوان بن امية وهو يومئذ مشرك اسكت فصر الله قال لان يرويني
رجل من قريش احب الي من انا يريدني رجل من هوازن ولما را رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يلوي احد على احد قال يا عباس اصبر يا معشر الانصار يا معشر
اصحاب السرة فقالوا لبيك لبيك فذهب الرجل لبيثي بعيره فيعقده في عنقه
فياخذ سيعه ورجله ويضع عن بعيره فيجلى صوته ويومر الصوت حتى يتهيأ رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى اجتمع اليه منهم ما يقتلوا الناس وقالوا لرسول
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركابه ونظر الي مجتلبا القوم فقال لان حي الوطس

درول

ونزل عن بخلته برفع يديه الى الله تعالى يدعوا ويقول اللهم انتدك ما وعدتني اللهم لا
يبخى لهم ان يظهر واعلينا وطقق يادي يا اهل بيعة الحبسية يا اصحاب سورة البقرة يا
انصار الله وانصار رسوله يا بني الخرج وقبض قبضة من الحبس فحبسوا وجوه المشركين
وبواصهم وقال شاهات الوجوه فنهز موا من كل ناحية حبست وانهم المسلمون يقتلوا
وعنو انسا هم وابناهم واموالهم قال جابر والله ما رجعت راجعة للفرية حتى وجدنا
الاسري مكثفين **قوله** في الاخر وقد بلغنا الستة الاف **ع** هذا وهو من الزفاة منه او
قاله علي بن النخعي لان الصحيح ما تقدم من انه كانوا اثني عشر الفا عشرة من اصحابه والغان من
اهل مكة **قوله** تلوي خلفه **قوله** في نسخة تلوه وكل صحيح **ع** والمجنية بكسر الميم وفتح الجيم
وكسر الهمزة قال شمر بن لبس الكلبية من الحيل وما لحسان ميمه ومسة والقلب
بينهما **قوله** هذا حديث صحيح **ع** ضبطناه عن جماعة الشيوخ بكسر الهمزة وتشديد
وشرها لتشدة وفتح العين وكسر الميم مشددة وفتح اليا خفيفة وهو لا تشد بالحدث اي
هذا حديث جامع قال في مختصر العين العي الجامعة والتشدة عليه ابن دريد في الجهره
افيت عار جيت عاوا للجنة الثالثة ذكرها الحميدي مثل هذا الا انه شدد الياء وضم
بجوهه اي بهذا حديث اعلم الذي حدثني به لانه يود شاول عما شاهد ثم لما مضى
الامر من في الاخر فترا ان الناس وعدم حضور حدث به عثمان شاهد من اعمامه
الاترا كيف قال عنه فقالوا قلنا لبيك **ع** ودوي بوجه رايه فهو مثل الاول لانه يعلم
الذين مواها للسكن في الجحيم **قوله** ثم انطلقنا الى الطائف **ع** كان سبب سيرة الى
الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل حل تقيف الى الطائف وطالبه مالك بن عوف بن بيش
هو اذن وخصن الجمع به واعلقوا عليهم ابواب قريشهم سار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وحاصروا قائلهم قتالا شديدا ورامهم بالجنح وجرأ ول من رمى به في الايام
ودخل نفر من اصحابه تحت الرايات وحولوا الى جدار الطائف ليخربوه فارتدت اليهم
تقيف سلك الحديد حجة فخرجوا من تحت قريشهم تقيف بالنبل فقتلوا رجالا فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بقطع اعصاب تقيف فوقع الناس فينا يقطعو ولما را رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه لا يدرك في ما يريد وكبر يكن اذن لم فينا لها فامر عمر بن ابي
الناس بالرجيل واستشهد من اصحابه صلى الله عليه وسلم اثني عشر سبعة من قريش واربعة
عن الانصار ورجل من بني سليم ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو الجحانة وكان
قد مال بسبي هوازن فقسما بين الناس با وقال له رجل من اصحابه يوم ضحك عن تقيف
يا رسول الله ادعهم فقال اللهم اهد ثمنا فوات بهم فاته الله سبحانه بهم واسلوا **تتميم**
قوله الطائف بلد تقيف **ع** اختلف في تسميته بالطائف فذكر البكري ان الروم بن عبد
المكدي اصاب دما في قومه فلقى بتقيف فاقامهم وقال لهم الا بئس لكم حايطا بطيف
بلدكم فبناه فسمي بالطائف وقال النحاس في الجنة المدة كونه في سورة والقلم في قوله فخذ
وقطاع عليهم طائف ان الطائف هو جبريل عليه السلام اقبل الجنة من موضع وسار الى
مكة فطاف بها حول البيت ثم انطلقا حيث الطائف اليوم فسميت باسم الطائف الذي طاف بها

وفي رواية من قال زره دبح واراده به عيبه قتل وافتي ابن القاسم فيمن قال الجاهل يتيم اي طاب قتل
وسئل احمد بن ابي سليمان صاحب محزون عن رجل قيل له وحق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
فعل الله برسوله كذا وكذا الاما فيما قيل له ما تقول يا عدو الله فذكر كلاما اشهد من الاول
مترقالا لما اردت رسول الله العقيب فقال لمن سأل عن ذلك اشهد عليه وانما يشريك
في دمه وثواب الامير عليه قال لحبيب بن الربيع لان من ادعى التاويل في اللفظ المصريح لا
يقبل وافتي ابن عتاب في عشار قال لرجل ما عليه واشك الي نبيك وقال ان سالت او
جهلت فقد سالت وجهل الانبياء بالقتل قال لا في ذلك اقول فيمن غيره برعاية الغم
او السهو او النسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة بعض شيوخه او اذا من
عدوه او شدة من رماة او بالليل الى نسيه فحكمه هذا كله لمن قصد به نقصه القتل
وان اختلف في كيفية قتله هل هو خذ او كفر ثم قال فان قيل لم يقاتل النبي صلى
الله عليه وسلم اثنان فحين الذين كانوا يوذونه في اكثر الاحوال ولم يقتل اليهودي
الذي قاله السام عليه وهو دعا ولم يقتل الذي قاله هذه قصة ما اريد يا وجه الله
وقال مرة اخرى اعدل فالجواب اما عن اثنان فحين فانه كان في صدر الاسلام بيتا لثلاث
للكان وينينه في قلوبهم ولا نت الحاجة الى تكثير اهل الاسلام ماسة وكان يقول لاصحابه انما ائتم
ميسرين ولم يتجشوا معسرين ويقول سكونوا ولا تنفروا وهو كان الحكم في حقه حينئذ لقوله
تعالى ولا تزال تطلع على خائنة الآية وقوله تعالى دفع بالتي هي احسن الآية وكان يقول
الذين ياتي الله عن قتلهم فصور وعجل اذ هو لذلك ولين ذلك لما استقر الدهن وظهر على الدين كله
قتل من قدر عليه واستمر امره كفعله باين خطل غير الفخ في قتل من كان يوذيه وامر يقتل من
امكر قتلهم وخيلة او ظاهرا من كان يوذيه وكذلك اهدر دم جماعة ككعب بن زهير وابن
الزبير وغيرهما ممن كان يوذيه حتى القوا بايديهم واتو مسلمين والاسلام يجب ما قبله ويرحم
البحاري على الحديث باب من ترك قتل الخوارج استيلا فاجواب ثان وهو ان المنافيين
كانوا مسلمين في الظاهر وتلك الكلمات التي نقلت عنهم انما كان يقولها الواحد منهم خفية
او مع شدة وخلف انه لم يقلها مع ما كان صلى الله عليه وسلم يطع فيه من ايمانهم فصور على
حقوقهم كاصبروا ولولا العزم من الرسل حتى فتح اسلام كثير منهم ونفع الله سبحانه لهم الدين
فكانوا للدين وزرا واعوانا وانصارا وجواب ثالث وهو انه لم يقتل احد منهم قتله
تلك المقالة وانما نقلا عنه صبي او عبد او امرأة او امراة ولا يراق الا بعدلين ولزم حكم فيه عليه
السلام بعلمه بنفاقهم لانه كان اشتهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والعمامة والحكم
للظاهر فلو قتلهم بعلمه بما سره من النفاق لوجد المنفر عن الله خوفا في الاسلام ما يقول
وارتاب الفشارد وارحب المعاند وارناع عن الدخول في الاسلام غير واحد ولذا كان
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتخذ الناس ان محمد اقبل امما به فيفر عن الاسلام وقد
قال ابن ابي نوان وابن البصار لو اظهر النفاق لقتلهم واما عدم مقتله اليهودي فلعرب من
هذا الثالث لان ظهر عهدا بالذمة والحوار والناس قريب جهلهم بالاسلام وليس يعرف
سب ولا دعا ولا بد من الموت وقد قيل انهم يعنون بذلك انكم تسامون دينكم والمسامحة

يوم

بشر

من

من الملة الا ان عبد الوهاب قال لعربيين في الحديث ان اليهودي كان من اهل الذمة والعهد
والجزية ولا يترك الواجب الامر المحلل والاطهر من هذه الوجوه كلها انه لم يمتد الاستيفاد
ولذا ترجم البخاري على حديث القصة باب من ترك قتل الخوارج استيلا فاجاب اما عدم مقتله
من قال هذه قصة ما اريد وجه الله وقوله في الاخر اعدل فقد بقدر الجواب عنه قوله
لاخبرن بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قلتم **فقلت** فقد مر في كتاب البيان
ان اخبار الامام بتلك هذه ليس من النية **فقلت** حتى عاد كالصرف المصروف صبح امر يصبح به
الجلود ابن دريد وقد يسمى المصروف **فقلت** في الاخر اعدل **قلت** هذا استل الاول في
اصافته له عدم الحدوث لان الامر انما يكون بالبريق اذ لا يقال للمقايير قمر وكانت وقت
نازلة في ايلر شينجار حمة الله تعالى وهي ان رجلا يسمى القبطان قال لرجل في سارعة
وقعت بينهما هو وعدك وعد ونيك وليست بمقصودة فكان الشيخ يقول
قياسا على قول الرجل هنا اعدل واعط وعمل في القبطان مجلس وحكموا في الوقت
فيه بالقتل دون استنابة وافتي ابو عبد الله العربي يانه مرتد يستتاب
وافتي الخالد فيه الى الوقت فقتل وكان الشيخ يقول بعد ذلك يقول لم افقتله
واما افقتيت بامضا حكيم القاضي وقد ذكرت النازلة في الكلام على حديث اذ كفر الرجل
اخاه وقال بعد والله فقد بايا احدنا من كتاب الايمان وذكرته هناك ما انفقت
في النازلة **فقلت** فحدثت وخسرت ان لم اعدل روي بغير التافهين وهو ظاهر الخ
وبقيهما والمعنى خبت وخسرت ان ان لم اعدل انا لانك تقتدي بي **فقلت** فقام
عن وفي الاخر ان الذي استاذنه في ذلك خالد وليس باختلاف اذ قد يكون استاذنه
واحد بعد واحد **قلت** معاذا الله ان يحدث الناس **قلت** فقد روي وجه كون ذلك
مانعا من القتل لا يحاوان حنا جرحهم اي لا تهم قلوبهم وانما حظهم منه التلاوة فقط
والخبرة الخلق لا تقطع الحروف او يكون المعنى لا يصحدهم على كما يروق العلم من
الرمية الرمية المصيبة الذي يرمي فتيلا بمعنى مفعولة والعرف يخرجون من الاسلام
خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من اخرى في الاخر فقتل على
ولهم بالبين **قلت** في رمنة صلى الله عليه وسلم وكان يبعث اليه عماله
بذهبهم رومناه عن الجمع بفتح الذاو وعن ابن مهران بضمها على التصغير **قلت** الاقرع
ابن حابس الخطلي **قلت** وقد مر انه يميم وليس باختلاف لان خطلة بطن من ثم
قلت عيمينة بن بدو في الاخر ابن حصن وكل صحاح حسن ابوه وبدر رجلاه
لانه حصن بن حذيفة بن مرة نسب مرة لبيه ومرة لجد وليريد في الايام المذكورة
الابن رباتفاق الرواة **قلت** العامري ثم احديني كلاب **قلت** بنو كلاب بطن
من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر **قلت** زيد الخمار كذا الجهم وفيما ياتي زيد
الخيل باللام وكل صحاح كان يسمى في الجاهلية بزيد الخيل فسماه صلى الله عليه وسلم
بزيد الخمار بالواو **قلت** ثم احديني ثانيا **قلت** بنو كلاب بطن من طي **قلت** صناديد
عدي اي ساداتهم وهو جمع صناديد بكسر الصاد **قلت** كذا النخبة اي وجهها كثيرها

والوجهة لحوادث وفي واوها الحركات الثلاث ويقال اجنة بضم الهمزة وتأتي هـ
بالهمزة الجبين حاجب الجهة وكل انسان جبينان يكتفان الجهة **قوله** ان من صيفي
هذه الضيفي بالصاد ويقال ايضا بالصاد المهلة الاصل والاصل اسمان كثير
غير هذين الاثنين البخار بالهمزة والبخار بالحاء والسخ والسخ والسخ والسخ وغير
ذلك مما حكاه ابو علي في الامالي **قوله** والسخ هو بكسر السين ويسكون النون والحاء
المجزة **قوله** يقتلون اهل الاسلام ويكفون اهل الاوثان **قوله** من عجب من
ما ياتيهم حين خرجوا من الكوفة هنا بين علي رضي الله عنه لقوا في طريقهم مسلما
وكافرا فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا دمة يبيكوفي الذي **قوله** قتل عاد اي قتل امية
كما قال تعالى فهل ترى لم من باقية **قوله** اذ اخرج الخوارج او غيرهم من اهل الاهل او قتلوا
عصا المسلمين ونصبوا ارية الخلافة وجب قتالهم اجماعا بعد اعدائهم في الجوه
الى الجماعة لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي الاية ولكن لا يدف على جرحهم ولا يبلع منهم
ولا تقتل اسراهم ولا تنسبوا الحصر قال مالك الا ان يختلف عند ربه فيفعل بهم جميع
ذلك وما اميب منهم في حين القتال من نفس ومال فالما لا جبال والدم هدر فيختلف
هل يتفق به وايم وسلاهم في حين القتال اياهم ابو حنيفة ومنعه غيره وهذا كله
على القول بعدم كفرهم واما على القول بكفرهم فيفعل بهم جميع ذلك واما هو
فاما بوجه في حين اجتماعهم من نفس ومال واستباح من خرج منهم غير مطاعين
به عند مالك واصحابه الا اصبح فانه قال يقتل من منهم وقال الشافعي واهل البوي
ان اصابوه على وجه التاويل لم يربطوا به ولا طلبوا وجلي الما ورد في ان ما اصابوه من
ذلك في حين اجتماعهم وقيل يقتلهم الامام بطالبون به قال وفيما اصحابهم من ذلك
في تأييد القرب قولان ولا خلاف ان ما وجد بايديهم من مال العين ان لم يداخه ولا
الاوراع ان الامام باخذ للحادثة من الباطنية الحقوق من القصاص والخراج
واما اذ التخرجوا واذ غنوا الامام المسلمين منهم كغيرهم في جوري الامكان عليهم
ويستتابوا ويشهد في عقوبة من اسيرهم على اليد علة على الخلاف بين الصلحا
هل يقتل بذلك منهم او يقتلون وايا الشافعي من استتابه القدرية والخلاف في ذلك
مبني على الخلاف في كفر اهل البدع واختلف قول مالك في هذا الاصل وهذا كله
كان فيهم لبدعة واما ان كان بخصيصة وطلبها للرياسة فليس بكفار وحكمهم حكم
اهل البغي **قوله** البغي الخروج حسنا او حكما عن طاعة الامام او تاربه معا فله الخروج
لغا الخروج حسنا الخروج من يايه بالفعل لانه دخل في خروج والخروج حكما الخروج
حكم من لم يستدعيه وان لم يبايعه بالفعل لانا لا نشترط في انعقاد الامامة بيعة كل
احد بالفعل بل يتعقد بيعة بعض الناس على ما هو مذکور في حله او احوك كتب الكلام
وقولنا ما لبسة لا فصل لان من عصى الامام على غير وجه الطاعة ليس من البغاة وكان
الخروج من طاعة غير الامام الخروج والامامة كذلك طاعة غير الامام لا يخرج
انعقاد بيعة فيها ليس بخصيصة واختلف هل يتعقد لها البيعة ام لا وان افقدت له وهو عند

توضيحه هل يخرج ام لا والكلام على ذلك في محله من كتب الكلام ايضا ثم البغاة على قسمين
اهل تاويل واهل عناء وللامام الحدت قتال القسرين وله في قتالهما ماله في قتل الكافر
من ربي تحقيق وتخزيق وتغريق وان كان معهم النساء والذرية واما غير العدل فليس
قتالهم لان الواجب عليه حينئذ ترك الفسوق ثم يدعوس الى الطاعة وما استار اليه
من الخلاف في كفر الخوارج ياتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده **قوله** في الاخر في ايم
مفروظ اي مد يوع بالقرط وهو الصبح ومعنى لم يحصل من تراها اي لم يحصل **قوله**
واما عامر هذا الشك وهم وذكروا عن عامر هذا خطأ لانهم قبل بسنتين والعنوا
الله علة كما في الاول ووزنك **قوله** ان يكون بمصلي قيل فيه حجة لقول انك
الصلاة ومحني لم او مران انقب عن قلوب الناس اي انما امرت ان احكم بالظاهر
كما قال لخذ اقا لوهاعصوامني دما هو ومعني مقل قول **قوله** يخرج من صيفي هذا
قيل لهذا اللفظ سموا خوارج وقيل بل خرجهم عن الجماعة وقيل بل خرجهم عن علمها
ومعني رطب سهل **قوله** ليارطباع اي سهل لاكثره حفظهم ورواه بعضهم ليس بالانوية
اي رطبا كما في الاخر وقيل معني ليا اي يلوون الستم اي يخرجون واستنبط لانهم
لا يلتزم مع رطب وايضا ليست صفة الخوارج بل هي صفة اهل الكتاب وقد يرجع
الذين في الخريف المعني بالتاويل وقد يكون من التاويل في الشدة وهو الميل قال القسبي
ومعني ناسرا الجهة ثم تفهوا **قوله** في الاخر الحردية **قوله** هم الخوارج وتقدم
ما في شيعتهم خوارج واما شيعتهم حردية فكانهم لما فعلوا صفيين مع علي لم يدخلوا
الكوفة بل قسمة نزول الجرد وقيل ليلاب الكوفة وتعاقدوا فيها على قتل علي بن ابي طالب
وهو ذرية **قوله** في هذه الامة ولورقيل منها فيه اوضح دليل على سعة فقد التسمية لهم
اللفظ وتفريقهم بين عاينها لانه يند على الفرق بين وفي وان في ذلك علم هو
للبغاة من الامة فقيه اشارة الى كفرهم وان كان هذا غير معتد عليه ولكنه احسن
ما جاء في التنبيه عليه ولقد جاء في الاحاديث بعد اللفظ الذي تحببه نفا فقالان
من امتي او سيكوك من يدي من امتي وفي رواية يخرج من امتي **قوله** الى فضله الى
وصافه الفضل جدية السهم والرهاف بكسر الصاد والوا الهمة مدخل الفضل
في السهم العدوي والرهفة عفة تكون في مدخل الفضل في السهم يقال من
يهم من صوف **قوله** وبتادي في الفوق الفوق الخ الذي يدخل فيه الكثرة والتماد
في الفوق فيه مجزة لانه اشارة الى ما وقع فيه الخلاف بين الامة في تكفيرهم وكادت
مسئلة التكفير ان تكون اشكل مستعمل علم الكلام وقد عاب الفقهاء عبد الحق الاما
اما المعالي في الكلام في انهم ربه واعتذر له بان الغلط فيها صعب الموضع لان احوال
كفر في الامة واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضرب عن الكلام في القاصي
ابن الطيب وناهيك به في علم الاصول وقالوا في من الخصومات لان القوم لم يصروا
بالكفر ولما في القوا في الية وانا اكتف عن وجه الاشكال ومدار الخلاف وفلك
ان مذهب اهل الحق ان الله تعالى على ما هو بغير اد من الحما ان يكون عالما ولا علوه عند

فما لم يخلو فيكون العالم عالما وقالت المعتزلة هو عالم بلا علم ففوق العلم واشتهر كونه
عالمًا فكفر وأثبت ذلك على القول بنفي الخال ولا يثبت هو اعتراضهم بأنه عالم لا يكون
لا اعتراضهم بأنه عالم **قلت** قالت المعتزلة هو تعالى عالما لأنه لا يعلم إلا بما أقام به
وأما نقول العلم لا يتم لو استوفى الذات في القدم والقدم عند ههنا هو اعتراضهم
الذات والاشتراك عندهم في لخص بوجوب الاشتراك في غيره من الصفات
فيؤدي إلى أن يكون العلم حيا قادرا مریدا وفي ذلك نقاد الأفعى وأيضا قالوا
عالميته تعالى واجبة فلو علمنا بالعلم كنا قد علمنا الواجب والواجب لا يعلم استقامة
كون الواجب أثر غيره والاصل أن عندنا باطلان أما الأول وهو الاشتراك في لخص
يوجب الاشتراك في غيره فمخبر حسما هو مقرر في محله وأما الثاني فأنما
نخرج من التحليل بمعنى الثاني لا موزع غير الله تعالى وأما التحليل بمعنى التلزام ولا
بعد في التلزام واجبات فالجولة لازمة معلومة لها موزعة فيه وأما ثانياً كذا على القول
بنفي الخال لأن القول بنفي فعله زيد هي عالميته وعالميته هي علمه فبني أحدهما نفي
للآخر وأما على القول بالخال فالعالمية زيد وهي الخال نفي وعلمه شيء آخر فبني أحدهما
ليس بنفي الآخر في زعمهم واستقصا بيان ذلك في محله من كتب الكلام وللإمام في هذا
الفصل وفي الذي قبله ذكره الخلاف في كذا الخوارج ولما أخذ في بيان سبب الخلاف بينه
في المستدعة التي بدعت في نفي الصفات وكذا أكثر المتكلمين على هذه المسئلة إنما ينفي
الكلام فيها في مستدع كانت بدعته في الصفات وانت إذا سلمت ذلك لم تجد الخوارج من ذلك
لأن الخوارج قوم خرجوا على علي ونقضوا عليه الحكم وكفوا بالذنوب ولم يثبت
عندهم بدعته في الصفات وسأيت بيان أمرهم بعد أن يتفاد الله تعالى فإن **قلت**
قد خطنهم ابن الحاجب لم يستدع وكذا مالك والقاضي والشافعي فيهم قولان **قلت**
فقد تعقب علي بن عبد السلام بنحو ما ذكرنا قال **قلت** قد نسب الشيخ ابن عبد السلام
إلى القصور أنه لو عرف رواية ابن حبيب أن من أئمة أهل الأهل لا هو أجد إلا أن يكون واليا
لا يتم ابن عمر بالحاج وخبر الحروي **قلت** أنت تعرف من أئمة القصور فإن الرواية
أما هي في الصلاة خلفهم لا فيما يرجع إلى كفرهم الذي تكلم عليه ابن عبد السلام **قلت**
ثم ينظر إلى بصله وهو القدر ثم ينظر إلى قدره **قلت** الفصل جديدة السيف والفتح معودة
والقدرة ريشه والبصيرة طريقة الدم والنض بالنون وكسر الصاد فقد فسق بالفتح
والعني أن الراي ينظر إلى هذه الأشياء من سبب ههنا هل خلق بالشئ من الدم فببستدل بها
على أصابة الرمية **قلت** في الآخر مثل البصيرة تدور **قلت** البصيرة بفتح الباء المقطعة
من اللحم ومعني تدور وتدور بفتح تاء **قلت** يأتي أن عليا رضي الله عنه لما وجد
وجود أحد من بني بني كالبصيرة كانت تلك البصيرة قد فسدت إلى أن كذا في كفه الآخر
ثم ينظر إلى كفه الآخر **قلت** على خبر فرقة **قلت** يروي بفتح الميم المعجمة وبالرأوي بفتح
الميم المعجمة والنون وكلاما صحيح المعني لأن خروجهم كان بعد اختلاف علي وحوايته وهو
خير قرن وأفضله ويكون خبر فرقة علي وأصحابه لأن عليهم خرجوا حقيقة وفيما شارة

لعدم

لعدم كفرهم ولا هل السنة والجمهورية أن عليا مصيب في قتاله لاسيما مع قوله صلى الله عليه
وسلم يقتلهم أو لا الطائفتين بالحق وعلى وهو الذي قتلهم **قلت** رواية الحاملة والنون
اشتهروا بشهادتها قوله صلى الله عليه وسلم في الذي بعثه يخرجون في فرقة بين الشاهدين
فأنهم يعلمون أن لا غير أي حين افتراق من الناس وكذلك كان فيما بين علي ومعاوية
قلت ويأتي بيان افتراقهما **قلت** سببهم التخليق أي خلق الروم **قلت** التسمية العلامة
وفي القصر والمد وفيه زيادة المانع المد وفيه مخالفة السنة في
الحلي وكوه بعضهم للتشبيه بهم لأنهم فيه عالون للسنة **قلت** أما في الحديث أنه علامة
لهم والعلامة قد تكون بالباح كما قال فيهم رجل أسود أحدي عنده مثل البصيرة
يدرد ومعلوم أن هذا ليس بخام وفي أي دود وهو على شروط الصحيحين أنه صلى
الله عليه وسلم رآي ضييا وقد خلق بعض راسه فخلق كله وأتركوه وهذا من
في الآية **قلت** غير الخلق أي اشترا الخلق دأبات الالف في الشريعة قليلة وتخرج
بالحديث من يقول بكفرهم وتجب الآخر لعلمهم بأنوا بد رام ودعوا إلى بدعتهم وقتلهم إنما
هو جدي بدعتهم والقتل حد أثبت في مواضع ويشهد لعدم كفرهم قوله في حديث طاهر
لعلمه أن يكون يصلي **قلت** وتا ولا الجمهور قوله اشترا الخلق بأنهم شر المسلمين **قلت** تكون في
المتن فرقتان فتخرج من بينهم مارقة يقتلهم أو لا هم بالحق **قلت** نفي أن عليا رضي الله عنه
هو المصيب الحق وإن أصحاب معاوية يقاتون وأن الطائفتين موصون بالخروج بالقتل
عنه لا يمان ولا يفسقون هذا من هذا **قلت** كان الشيخ يقول القيمة حسنت
على معاوية يعني في وجوب التنازل عنه بأنه مجتهد وذكرنا القزالي عن بعضهم أنه رأى
في مناهج القيمة فتقاتوا وحضر علي ومعاوية فتوحد زمان الضرف علي وهو يقول
كروني ورب الكعبة ثم انصرف بعده وهو يقول غفر لي ورب الكعبة **قلت**
ولا بد من خروج المارقة بينهما **قلت** يظهر ويظهر بمحضته صلى الله عليه وسلم في حيا
مصيب وقع على نحو ما أخبر به أيضا فيهم **قلت** يأتي من الأحاديث وذلك أنه لما قتل عثمان
بني الله عنه واستخلف علي رضي الله عنه كان معاوية عاملا لعثمان على الشام قاضي
أن **يبيع** فيما دخل به المهاجرون والانبصار والمسلمون من بيعة على حتى عكده من
قتله عثمان فكتب إليه علي مع حبيب بن عبد الله من علي بن أبي طالب إلى معاوية بن أبي
سفيان سلام عليكم أما بعد فإن يحيى بالمدينة لم يترك وانت بالشام لأنه بايعني
الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان علي ما بايعوا عليه فلم يكن للشاهد الاختيار ولا
للغائب أن يرد وأما الشكوي للمهاجرين والانبصار فإذا اجتمعوا على رجل وسموه أما ما
كان ذلك لأن ما وان خرج عن أمرهم خارج رده إلى ما خرج منه فإن أبي قانكوه على
اتباع سبيل عمر المؤمنين وقد أكرمت من قتله عثمان وزعمت أن ما أفسد عليك يعني
الاطلب دمر عثمان وما كنت إلا رجلا من المهاجرين توردت كما وردت وأصد رت كما صدقت
وما كان الله يصحهم على ضلال ولم يرد أن نظرت بعقلك دون هو الذي لعدي أراقرش
من دمر عثمان ويعد قاتل عثمان أما أنت رجل من بني أمية وبني عثمان وأبي بطالب

بيان

فانه نعت اهلك اقوي على ذلك فادخل فما دخل فيه المسلمون ثم جاك قتلته اني احملك واباهم
على كتاب الله وانت رجل من الطلقاء لا تحل طهر الخلافة ولا يدخلون في الشورى وقد بعثت اليك
والى من قبله جبريل بن عبد الله وهو من اهل الايمان والهجيرة فابوه ولا تقى الاباء فلم يقبل
واستقر على الابنية حتى افضت الحال الى القتال فبرز على يه اهل العراق وقد تنوع في قتل
من كان معه فكثر وقتل والمتفق عليه من قول الجميع انهم تسعون الفا فيهم تسعون بدرية
وتسعين من اهل بيعة النخلة واربعة من سائر المهاجرين والانصار وبرز معاوية
في اهل الشام وقد تنوع ايضا في عدد من فكثر وقتل والمتفق عليه من قول جميعهم انهم
كانوا خمسة وثلاثين الفا ليس فيهم من الاصل الا النصارى بن بشير ومسلمة بن مخلد والنفق
المجان بعينين وداست الحرب مائة يوم وعشرة ايام قال المسعودي وتنوع في قدر من
قتل من المجاهدين بصفين فقبيل الف مائة وعشرة الاف من اهل الشام تسعون الفا ومن
اهل العراق عشرون الفا والمساشر على الف نادت شبيعة الشام يا معشر العرب والله
الله في الحرمات والنساء وضع معاوية رجله في غرر الركاب ليقتلهم قال العاصي هل
لك في امر امرئ من عليك لا يزيد الا اجتماعا ولا يزيد من الاثرة قال الضمر قال ترفع المصاحف وتقول
ما فيها حكيميا وينكوفان اي بعضهم ان يقبل وجده من يقول بل ينبغي ان يقبل فتكون
فرقة بينهم فان قالوا تقبل اخرنا للرب الى اجل ثم صلت المصاحف على الرماح وكانت حولها
مصيف فقالوا هذا كتاب الله بيننا وبينكم وعلت الاصوات بذلك وقول من لتخور اهل
الشام بعد اهل الشام ومن لتخور اهل العراق بعد اهل العراق ومن لجاء الروم فلا والى
ذلك كثير من اهل العراق قالوا احب الى كتاب الله وقالوا العلي قد اعطاه معاوية الحق فقال
الي فابى الله فاقبل منه فقال علي اني مكيدة واراد صر فكم عنهم فقال له الاشعث بن قيس
وكان معاوية كتب اليه ستمائة الف درهم فمعه تسعون الف درهم فقلت في ذلك التماسك فقل علي
وتحكم لم يرفخوا المصاحف لا تم يملون ولا يعلمون ما فيها وانما فقهها مكيدة قالوا لا ينبغي
لنا ان ندعى الى كتاب الله فبابي ان نقبله فقال فحكموا معاوية وابن العاصي والنجاشي
وذكر رجلا لا يسو اهل دين ولا قزان وانا اعلم بهم منكم محبة اطفالا ورجالا فكاوا اخرها
وشروها قال له مسعود بن مضر السلي وجاعة من الغزي الذين صاروا
خوارج يا علي احب الى كتاب الله اذ دعيت اليه لاند فوك برئت الى القوم ففعل
به مثل الذي فعلنا يا بن عفا اذ علينا ان نعمل بما في كتاب الله فوالله لتفعلنه او لا
قال فاحفظوا عني اني نسيتمكم واحفظوا عني اني نسيتمكم في قالوا فاسل الي لا اشترياق في ذلك
القتال وكان علي تقدمه علي فارسل اليه علي زيد بن ربيعة ان ات فان الفتنة قد
فقال لا اشترا ارفع المصاحف قال زيد نعم قال لقد ظننت اني اتوق فرقة يا يزيد لا
الفتح الا تري ما مع الله لنا اني نبي هو لا ونصرف عنهم شرعت الاصوات وارتفع
الوجه فقالوا العلي ما نزال الا امرته بالقتال فقالوا يحكموا المراكمة على رؤسكم وانتم تسعون
يا يزيد اذهب اليه وقل له يا بن قاتله فقال له ايسرك ان تظنوها وتقتلوا امير المسلمين
او تبطلوا عهده قالوا والله سبحانه الله قال لهم قالوا نؤمن الى الله ثم اوتيت ذلك فافعلنا

ما يرم

ان

ابن عفا اني ففان يا اهل العراق يا اهل الوهن احين علون القوم وذلوا القوم فافعلوا
رفخوا المصاحف يدعونكم لما في الله وقد والله تركوا ما امر الله به وسنة من انزل عليه فلا
تيسروهم والمملوكي بواطاني قد احسست الفخ قالوا لا قال المملوكي عدو القوم فاني
قد علمت في النصرة قالوا اذن ندخل معك في الخبيثة ولستنا نطيق ولا صاحبك ولا جمعهم
القول وقال يا اصحاب الوجوه السوداء كذا نظر صلا نكوز قد افي الدنيا وشوقا الى
لقد الله فاذ اذركم من الموت يكونا ما انتو برين بعد هاهنا ابدافا بعد والما بعد القوم
الظالمون فسيبوه وسبهم وصر بواوجه دابته وصر بوجهه فقام لهم على تكفوا
ثرا لا شعث بن قيس قال لعلي ان شئت اتيت معاوية فاساله عاير يد فقال ان شئت
فقال يا معاوية لا يثي رفته المصاحف قال لا يبرح جميعنا الى امر الله بدني فانه يتحون
ميكور جلا نوه ونه ونبت لنا جلا نوه ونه وتأخذ عليهم العهد ان يوليا في كتاب الله تعالى
ثم نتبع ما اتفقا عليه فقال له الاشعث هذا هو الحق فقال اهل الشام نرمي عري العا
وقال الاشعث والقوم الذين صاروا اخو ارج نرمي ابا موسى لا شحري لانه كان
تخذه راعا وموقنا فيه فقال علي عمتوني في بعده الامر فلا تقصوني في اخر لا شعث ابا
موسى لانه ابا موسى كانت لي عليه بيعة ففارقني وخذل على الناس وهرب مني حتى امته
بعده اثم وكن ارسل الي ابن عباس ذلك فقالوا ابن عباس وانت سوا فقالا اصل الاشعث
فقالوا اصل ففعلنا الجحيم حكروا لا شعثا فاد علي وما حكه قالوا ان يضرب بعضنا بعضا بالسيوف
حتى يكون ما اردت او ما اراد فقال علي ما اردت اولا ابا موسى قالوا نعم قال فاصنعوا ما اردتم
وجاء الاصغر فمصر فقال يا امير المؤمنين انك رصيت بحجر الارض عمرو بن العاص وابو موسى
كلبك الشفرة قرب القوم لا يصلح لهما الا لرجل يد نومهم حتى يصير في القوم ويوجد منهم
حتى يغير كالحجر فان ابيته ان يحمي حكما فاجلني ثانيا او تالشاقا لهم لن يعقدوا عقدة الا
حلتها ولن يحوالك عقدة عقدتها الا عقدت كالحكمون فابى الناس الا اني موسى فكتب بينهم
كلمة نصه هذا ما اتفقا عليه علي امير المؤمنين فقال عمرو بن العاصي اكتب اسمه واسم ابيه
فوق اميركم واما اميرنا فلا فقال لا احب ان يخطا اميرنا ابد او ان قتل الناس بعضهم بعضا
وان ذلك علينا من الهار رثنا لا شعثا كما محه في فقال علي اسألكم سنة ليستة
ومثل مثل والله اني لكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية اذ قالوا انست
بشرك الله ولا شريك له ذلك ولكن اكتب اسمك واسم ابيك فكتبه فقال عمرو وسبحان الله
تشبهنا بالافار ونحن مومنون فقال له علي يا ابن النابغة ومتي لم تكن للمؤمنين عدوا
والفاسقين وليا وهل تشبه الامم التي وضعتك فقام عمرو فقال لا يجمع بيني وبينك
مجلس بعد اذ قال علي واني لا جواب له ان يظهر مجلسي منك من امثالك من شحرك كتاب
وغيره ههنا ما تقابل عليه علي ومعاوية فاضي علي علي اهل الكوفة ومن معهم فاضي
معاوية علي اهل الشام ومن معهم ان يذلل الحجة على حكم الله وكتابه لا يحكم بينهم غيره فسا
وعد الحجاز في ابا موسى وعمر بن العاص في كتاب الله وعلامه وما لم يجده فيه فالسنة
العاة له الجامعة عين المرفقة وانخذ المعكان من علي ومعاوية ومن الجند من الهدى والفتنة

انما انسان على نفسه ما واهلها والامة لها انصار على ما يتفق عليه وعلى الحكيم عند الله وميثاقه
ان يحكم بين هذه الامة ولا يرد اهلها في حرب ولا فرق في حق يقضي واجل القضاء الى رمضان وان
احيان يوزع اهلها عن تران من ميثاقها وان توفي احد من امير شيعته فاختار مكانه ولا يلاعن
اهل الامد لوان كان قضاياهم الذي يقضي فيه مكان بين اهل الكوفة واهل الشام وان
رضيا مكانا غير هذين رضى ولا يحضر ما فيه الا من اراده من اليهود ويكتبها فيهم على هذه
الصيغة فلما كتب الكتاب دعوا لاشترى شريك فقال لا محبة بيني ولا تفتني بعد هاتين الى ان
وضع في الاسر فاخذ الاشعث بن قيس الكتاب وخرج يخطب على الناس فقام مستورا حتى انتهى
الى مجلس بني تميم وفيه جماعة من زعماء اهل المدينة اخي بني هلال الخارجي
فقرأها عليهم فقال عروفة حكيم الرجال في امر الله لا يحكم الا الله وهو اول من قال هذه الكلمة
توسد بسيفه على الاشعث فيمن الاشعث فيسه عن الصلبة فاصابت عرق الفرس وجال الاشعث
فغضب له قومه وناس كثير من البهائية حتى مشى الاحنف بن قيس وغيره اليه فامتنعوا
فقبل وصفه ولما وقع التحكيم وكتب الكتاب تناقض اهل العراق بينهم وقبل بعضهم يتبعوا من
بعض يتبعوا الا من اخيه والوالد من ولده وكانوا حين خرجوا من الكوفة لقتال معاوية
واهل الشام خرجوا اجماعا من خارجوا الا وهم اعدا بتمنا عظيم يتنصرون في طاعتهم
في رجوعهم بافلة السيوف ويتشاورون يقول الخارجي اعد الله او هنت في دين الله وتحكم
فيه الرجال ولا يحكم الا الله ويقول الآخرون فارقمنا ما وفرقتم جماعة قد دخل الكوفة ظم
يدخلوا معه وانوا حردا قريته من قري الكوفة بعد ما عن الكوفة نصف فوسخ وهو انتم
الفاقد لولاه وناوى منادهم ان امير القتال شمس بن ربيعة التيمي وامير الصلاة عبد الله
ابن الكوي الشكري والامير شورى بعد الفتح والبيعة لله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فخرج اليهم على من الكوفة وقال من زعمكم فقالوا ابن الكوا قال على ما اخرجكم علينا قال
في دين الله يوم صفين وقال على انتمكم الله احكامكم فيكم في قالوا اللهم لا قال الله
انتم اخلون ان القوم حين رفقوا المصاحف وقلتم لا نجيبهم الى كتاب الله وقلتم لكم اذا اخرج
بالقوم منكم ليسوا باصحاب دين ولا قران واي محبة وعرفتم اطفالا ورجالا فكانوا اشهر
اطفال وشرب رجال ارضوا على خفيكم ويحكم وانما لغوا هذه المصاحف حذوها ونوهيا
ومكيدة في دعوى علي راي وقلتم لا بل قبل منهم قلتم احفظوا كلامي وقولي كبر ومعبودكم اياي
ثم لما ابيتم الا الكتاب شرطنا على الحكيم ان يحكم بما في كتاب الله تعالى فان حكما حكم الله ان فليس
لنا ان خالف حكم من حكم بما في القران وان ابا فحن من حكم بما اقا لوان اراد الله لا يحكم الرجال
في دين الله قال له حكم الرجال وانما حكمنا القران والقران اما هو خط مستور بين يدي
المصحف لا ينطق وانما يحكم ويتكلم به الرجال قاصوا اخيرا لزم بيت الحكيم اجلاء لا يتعلم ابا اهل
وبنت الله ولعل الله يصلي في هذه البقعة بين هذه الامة اذ خلوا منهم الكوفة فجلوا الكوفة
لهم وفي كامل المبرد انه لما دخل عليهم وقال في انكلامه اما علمتم انكم اخرجتموني على الحكم
حتى قبلته قالوا اللهم نعم قال فعلى خالفني وبني فلو اني لم يبق فيهم احد من بني تميم
وقد تناسد فبنت است واستغفر لعد اليك فقال لا استغفر الله من كل قبضه جوا معه

فلما استغفر وابل الكوفة وشيخ ان عليا رجع عن الحكم وراه صلالة والمناشدة امير المؤمنين
ان يمين الكراع وحمل المال وينص الى الشا فرأناه الاشعث فقال يا امير المؤمنين
ان الناس قد ثبوا انك رابت الحكومة صلالة والاقامة عليها كفى لخطبة الناس وقال من
نعم اني رجت عن الحكومة فقد كذب ومن رها صلالة لا فهو اصل ثم غاب خروجه
ومفارقته الجماعة فتنادوا من نواحي المسجد لا يحكم الا الله فاميد خفهم ويقول كلمة
حق اريد بها باطل وحكم الله ينتظر بكم ثم لما سمعت الخوارج كلامه خرجوا من المسجد
فقبل علي ايم خارجون عليك فقال علي لا اقاتلكم حتى يقاتلوني وسيفعلون فوجه اليهم
ابن عباس فرحبوا به واكرموه فزاي منهم جباها قرحة لظول السجود وابديا ثقات
الابل وقصا مدحمة وبهم مشركون فقالوا اما جابك قال جيت من عند مبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه واعلمنا بدينه وسنة نبيه من عند اهل الجور والافتا
قالوا انا اديننا دينا عظيما اذ حكمنا الرجال في دين الله وتبيننا منه فان تاب فاسترجعنا
اليه وعدنا الى جهاد عدونا فقال ابن عباس نشد نكروا الله الامام مد قتم انفسكم اما علمتم
ان الله امر بحكم الرجال في اربنسا وي ربح ديارهم اذ اصيد في الحرم وفي شقاق
رجل وامراته وانشد نكروا الله اما علمتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلك عن الفتا
للهدنة التي كانت بينه وبين اهل الحديبية قالوا نعم قلكن عليا يحسمه من اهل المؤمنين
قال ليس ذلك بل عند وقد محي رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه فلم يخرج ذلك
من النبوة وقد اخذ علي على الحكيم ان لا يجوز فان ارا فلا طاعة لهما قالوا معاوية يدعي
شرا دعوي على قاله قايما اولى قوله قالوا لاسدق وكانوا ستة الاف فتبعه منهم الفان
واجماع البا قوله علي عبد الله بن ذهاب الراسي جابوه ومنوا الى النهرو في موضع اخر
من خطبهم مل ان عليا لما بعث ابن عباس ليما طهرهم قال اما تنصن علي امير المؤمنين قالوا لا
يحيي امير المؤمنين فلما حكم في دين الله خرج من الامة دليلت بعد اقراره بالكفر قد له قال
لا ينبغي من لم يشب اياه شاك ان يقر على نفسه بالكفر قالوا قد حكم في دين الله قال قد
امر الله بالتحكيم في قتل مسيرد فقال للحكيم ذوي عدل منكم فكيف يا مامة قد اشكلت علي
المسلمين قالوا يحكم عليه فلم يرد من قال ان الحكومة كلاما مائة ومي فسق الامام وجبت
مصيفه وكذا الحكم لما خالفنا هذه اقا لهما فقال بعضهم لبعض لا تجلوا اجتماع قريش
حجة عليكم لان هذه من قوم قال الله فيهم بل هم قوم خصمون وقال رشيد ربه فوامدا فان فصل عنهم
وكانت اهل الحكيم بدومة الجندل وسطا بين العراق والشام فوجه علي ابا موسى في اربماية
ووجه معاوية عمر بن العاص في مثل ذلك فلما دني القوم من موضع الاجتماع قال ابن عباس لاي
ممن ان عليا هو من حكمنا ففصل عنه كالمقدمون عليك كثير ولكن القوم ابو اغيرك
والظن في ذلك انهم وقد ضم اليك داهية العرب فان شئت خلا لئلا ان عليا باجده الذين
يايعوا ابا بكر وعمر وعثمان وليس فيه جملة تجدد عن الخلافة وليس في معاوية خصلة تفرد
منه ومبرجهم عمر فقال يا عبد الله ان اهل العراق اكرهوا عليا على ابي موسى وانا واهل الشا
بلدنا منكم ففصل عن اليك رجل طويل السار فضيلا لراي فلا تخطه كل راك فاجد الحد

وطبق الفصل فلما التقى الحكماء قال عمر ولاي موسى الست تعلم ان عثمان قتل مظلوما قال
بل قال اولست تعلم ان معاوية وال معاوية وتي عثمان يباي موسى معاوية اوليان قال لي
وقال الله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فما ينبغي من مطاعة معاوية ول
عثمان يا ابا موسى ويسته في قريش كما قد علمت وايقظت ان يقال وليت معاوية وليت لميت لميتا بقية
فلنجد من ان يقول وجدته ولي عثمان القايير بامر الحسن السياسة الحسن التميمي وهو الحق
لام حبيبة امر المؤمنين ومهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قد صحبه وهو احد الصماية
شعر من له عمر وبالسلطان قال وان قوله اكثر ملكا اكراما لما لم يولها خليفة فقال ابو موسى يا عمر
اتق الله اقامه كرت من شرفه قال هذا ليس على الشرف بولاه اهله ولو كان كذلك لكان ذلك
لا بهمة الصباح مع ان كنت معطيه اشرف قريش اعطيه طيبا واماله وليه عثمان فلما كان
لولى معاوية وادع المهاجرين الاولين ولما خرضك بالسلطان فوالله لو خرج لي من
سلطان ما كنت لا رثي في حكم الله ولكن ان شئت اجبتا اسم عمر عن الخطاب فتولى ابنه عبد
الله فقال عمر ان اهل العراق لا يحبون معاوية واهل الشام لا يحبون عليا وتجت ذلك
ابن عمر قال اذا احل الناس يفعل فقال عمر اذا كنت تحب بيعة ابن عمر فامتنعك من بيعة ابن
عبد الله وانت تعرف فضله وصيده فقال ابنك رجل صدق ولكنك غسسته في هذه الفتنة
فصوب عمر وكما قال ابو موسى شرفا له عمر وهل لك في بيعة سعد فقال ابو موسى لا وعد
له له عمر جماعة وابا موسى يا ابا الاصمهم ان عمر فانه كان زوج ابنته فقال عمر وان ربي بما اهل
العراق اتقابل اهل الشام وان ربي به اهل الشام اتقابل اهل العراق قال لا فقال عمر واما
اذ ارايت المسلمين في هذا املا حافوا وخطب الناس واخذ صا حيا وصرح باسم هذا الرجل
الذي يستخلفه فقال له ابو موسى بل انت قمر فقال عمر وما احب ان اتقدمك وما قولك في قولك
للمناس الا واحد فقرر شد اقام ابو موسى وخطب ثورا لاهل الناس لما نظرنا في امرنا فراينا
اقرب ما يحضرنا في الصلاح والبر الشعب وحققنا له ما وجدنا في الامم خلع علي وسجاوية وقد ظفرت
كما ظفرت غمامتي هذه ثم اهووي الى غمامته فخلعوا واسكنوا رجلا صعبا لبي صلى الله عليه
وسلم وصحبه ابوه قبله في قريش سابقا بقة وهو عبد الله بن عمرو اطراة ورغب الناس فيهم ثم
فصعد عمر فخطب ثورا قال ايها الناس ان ابا موسى عبد الله بن قيس خلع عليا واخرجه عن
الامر الذي يطلب وهو اعلم به وانا اخلعته مودة واثبت عليا وعليك معاوية وقد صحب
البي صلى الله عليه وسلم وصحبه ابوه وهو الخليفة علينا وله طاعة علينا ومعتنا على الطلب
بد عثمان فقام ابو موسى فقال كذب عمر ولم يستخلف معاوية ولينا خلعتنا معا فقام
عمر فقال ايها الناس كذب ابو موسى عبد الله بن قيس بل خلع عليا ولم اخلع معاوية ووطئ
ان عمر لما قام قال ايها الناس انه كان من راي صاحبكم ما سمعتم وقد استهدكم انه خلع عليا
وانا استهدكم اني قد ائتيت معاوية فقال ابو موسى اخرج لعنه الله انما مثلك كمثل الكلب فقال
عمر ويل لانت لعنه الله انما مثلك كمثل الحمار الاية وذكر ابو موسى فاقاه فجنبه فقام شرح بن
الهمداني وقع عمر والسوط فقام الناس تجوز دنما وكان شيوخ بولقة لله يهدون بولقة
السيف كان مكان الصوت وفي رواية ان عمر كان يقول يا ابا موسى في الكلام ويقول انت

صاحب

صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واسن مي يريه بذلك ليقدمه في الخلع كما وقع وفي رواية
انه لما قام ابو موسى يتكلم دعاه ابن عباس وقال اي لا تظن انه جده عليك فانك تقف على امره
تتكلم به فلك ولا امن ان يكون اعطاه ما لربي فيما بينك وبينه فاذا انكثت ما لك وكان
ابو موسى مغفلا فقام فتكلم ما تقدم وكان ابن عباس يقول قبح الله راي ابا موسى خذ ربه
وامرته يا اري فاعقل وكان ابو موسى يقول جده ربي غدره الفاسق ولكن لما نيت اليه
وطنت انه لا يوثق شيئا علي فصيحة الامة تنرا حرك ابو موسى واستوى علي راحته وخطب بكة
مستعين لبا من ملي وترك ما هله وماله بالكونة ولم يجد اليه وحلف ان لا يكلم ابا موسى ابدا
ثم انصرف عمر واهل الشام فسئلوا على معاوية بالخلافة ورجع ابن عباس وشيخ علي علي فاقاه
بالخبر فقال اني قد كنت قدمت اليكم في هذه الحكومة فابستم الاعصيا في فكيف ايتت عاقبة امر
اذ ايتت علي واني لا امل من حاكم علي خلافي والترك لا مري ولو شئت اخذه فعلت ولكن
الله من ورايه يعين الاشعث وكنت فيما امرتك به ما قال ابو جهم
ابو جهم امرني بخرج اللواة فلم يستطع الراي لا فاعطى الله
ثم قال ان هذين الحكيمين اللذين احبتهما معا تركا حكم الله وحكامه في النفس واختلفا في حكمها
ولم يرشدهما الله فبراهما الله ورسوله وصالحوا المؤمنين فناهوا الجهاد واستعدوا للمسير
واصبوا في معسكرهم فخرج علي يريده الشام فبدا يذبح سبعين الفا وما بين وكان الخواج
خرجوا وتزلوا الهرو وقتلوا في خروجهم عبد الله بن خطاب صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقوه هو وامراته فقتلوه وقالت لم امراته انما انا امرأة وكانت حاملا فبقروا بطرا
وقتلوا معها ثلاث نسوة من طي ومن عجب امرهم انهم لقوا مسلما وضرابا فقتلوا المسلمون قتلوا
اخفوا اذمة بنيكم في النصارى فبلغ ذلك عليا ومن معه من المسلمين فارسل اليهم الحارث العبد يلبس
بخدمهم علي وجهه فقتلوه فقال المسلمون يا امير المؤمنين نسرا الي الشام ونذبح هو الخلق
في عيالنا سرنا بنا اليهم فاذا افرغنا منهم سرنا الى عدونا فامر بارحيل وضعد الم وارسل
اليهم ان ارفعوا قتلة احبابنا يقتلهم من قتلوا ونترككم حتى تقتل اهل المغرب ففعل الله بركم
الي خير مما انتم عليه فارسلوا اليه كلنا قتلهم وكلنا نستحل دمنا كمر توارسل اليهم وليس من
ابن عبادة وقال في خطبة اركبتم عظماء الشهد ولعلينا بالشرك والشرك ظلم عظيم
وتسفكون دماء المسلمين فقال له فخرج السلمي ان الحق قد اصانا فلسنا نتا بطركم او تاتونا
بمثل ابنه الخطاب فقال قيس ما فعله فبنا غرضا حينما لم نخلون سلكهم فيكم قال لا قد اشدتم
الله في انفسكم ان قتلوه فاني رات الفتنة غلبت عليكم وانا لم علي فقال ايها الهامية التي
اخرجتكم المر واصبحت في اللبس والخطب العظيم ان نذير لكم ان تصحوا القامر الامة عند
صرها بانتم هذه الرير بينكم منكم ولا يرها ان تخرجوا الي قد فميتكم عن الحكومة ولخيركم
ان القوم اذ طلبوا لخدم بجة فصميتوني وحملتوني حتى حكمت ولما حكمت شملت واستوتقت
واخذت على الحكيم ان يحيا ما احبب القرآن وان يتأما امات فانقلبوا حكاما بمر ما حكم الكتاب
ميتة نا امرهم علي سونا لا اوله في الذي اصابكم ومن ابن انتم قالوا امكنوا كذا بلك لا
وقد تشافان ثبت كذا بلك فمرك والا فاعز لنا ونحن نأبى من علي سونا ان الله لا يولي الخواصين

فقال علي اصحابكم حاسب ولا يبق منكم واقرا بعد ايمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه
في سبيل الله وهجر قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم استند على نفسه بالكفر ففصلت اذا
وما ائمن المهتدين وفطريق انه انما هم فقال ليا هو لا سولت لكم انفسكم فزاتي هذه الحكومة التي
ابدا موها وساقوها وانما لها كاره وانما لكم ان القوم ليسوا باهل دين ولا قران وانما طبعها
مكيدة فابينهم على ابا الخالف وعابدهم عنود الحاصي اخف الراس سقها للاحلام ما لكم لا ابا لكم
والله ما حملكم على امركم ولا اخفيت شيئا من هذا الامر عنكم وان كان امرنا للمسلمين لظاهر اجمع راي
ملاكم على ان اختاروا حكمين فاحدنا عليهما ان يحكما بما في القران فتركا الحق وحالفا سبيله وبما يظنه
ولان الجور هو اما والتقمة في الدنيا لانفسنا نحن خالف الحق واتى بالايدي في بينوا الناس شيئا
قتالنا والخروج عن جملتنا ومنتحرون الناس نفس بول رقابهم وشكوكهم من ممانهم واعده
لوقتهم دجاجة لظفر عند الله قتلها فكيف بالنفس التي قتلها الله حرام قتله ولا يجيبوه ولا
تكلموه واتيسوا للحروب الروح الروح الى الجنة فخرج علي فحيا الناس للقتال ميمنة وعبره
ووقف هو في القلب في مض وجعل على الخيل ابا ايوب الا يضاري وعلى الرجال ابا ايوب
الانصار وعلى اهل المدينة وكانوا سبابة من العصابة قيس بن سكين عبادة ومعتلوا راج
علي هؤلاء اليه ورفق على حج ابي ايوب راية امان فنادى ابا ايوب الانصار اي مزايق
هذه الارية ولم يقتل فلم يستخرج من هو امن ومن انصرف الى الكوفة والمدابن فهو امن
ومن انصرف عن هذه الجماعة فهو امن انه لا حاجة لنا بعد ان نصيب قتلة امهاتنا فمنا
وما يكره فقال فرقة من نوفل الانجي والله لا ادري على اي شيء اقاتل عليا ولا اري الا ان
انصرف حتى تنفذ في بصيرة لفتاته واتباعه فانصرف في خمسينة فارس ونزلت طائفة
بالكوفة وخرج الى على منهم نحو المائة وكانوا اربعة الاف ورجل الباقي
الى على وبناد والروح الروح الى الجنة وشده وعلى الناس وكانت خيل على امام الرجال
فلم يثبت الخيل لشدة ام وتفرقوا فرقتين ميمنة وميسرة واقبلوا على نحو الرجال
فانقضت حكم المرمية وجوههم بالسيل وعطفت عليهم الخيل من الميمنة والميسرة
فالتبوا الى ابادهم في ساعة حتى كانا قبيل لهم موتوا فاما مواضعهم من قتال اصحاب
على نسخة ولهم يثبت من الحوارج الا عشرة وكانوا اربعة الاف فمهم المخرج قام على
بطلهم فلم يوجد فقام على وعليه اثر الخيل لفقدته فالتبوا الى قتال بعضهم فوق بعض
فقال امير جوارق جوامينا وشما لا فاستخرجوه فقال على الله اكبر والله ما كذبت على
محمد والله لما قتل الله ليس فيها عظم طر فها مثل يدي المرأة ليس عليها الاسبح شوق
او حمن روبرها بشفقة ثم قال ايدي به فظن اني منكبة فاذن الله المحرم يفتح على
منكبة كيدي المرأة عليه شجرات سود اذ امدت الحجة اسكت حتى حجتني فهاذي بطن
عليه الاحزي شتر تزل فتعود الى منكبة فتنا على رجله وترل ومثل ساجد انهم
ركب ومربا لغوم صرعا فلما صرعا من عركهم قالوا ومن عزهم لا امير المحرم من قال لغوم
المشيطان والنفس بالسود اما من عزهم الامان من كنت لهم المعاصي ونسبهم انهم ظاهرون
فكان اصحابه قطع الله دبرهم احرا لظفرها لظفرها الذي يخطي بغيره انما هي اصلا

الرجال

الرجال وارحام النساء لا يخرج كاجرة الا خرجت بعد هاشلها حتى يخرج خارجا من الفرات
وجلة مع رجل يقال له المشط فيخرج اليهم رجل منا اهل البيت فيقتلهم فلا يخرج لهم بعد هذا
خارجا الى يوم القيمة وجمع على ربي الله عليه ما كان معه من عسكر الحوارج فمهم السلاح والدوا
على المسلمين ورد المتاع والعبيد والاماء على اهلهم وطلب من بقي من رفق منهم فوجدوا
الاربعة فقال لعشائرهم اهلهم محكم قد اووم فاذا بر او اوفوا قوتي بهم في الكوفة
فقد ظهر بما جلبنا من حديث الحوارج صدق قوله صلى الله عليه وسلم ترقى مارقة بين
مرفقين من المسلمين فانت ترى كيف مرفت هذه المارقة بين المرفقين وكذا لك صدق قول
علي في قوله انهم لفي صلاب الرجال وارحام النساء فانددام غروهم خارجة بعد حجة
الي اخر من بني امية حسبا ذلك مذكور في كتب التاريخ **قوله** في الاخر المشرق
روينا عن الصدوق في نسخة بكسر الميم وفتح القاف الدار عن الاسدي بنغ الميم وكسر الكاف
والاول الصواب منسوب الى تشريف بالكسر قبيلة من مدائن قال النكري من
فتح الميم صحف في الاخر احداث الاسنان سقها الاحلام اي صغار الاسنان صغار العقول
فقد التفت وحسن البصيرة مع الشيوخ المجربة وفق العقل وسكون عليان
الدم لكثرة الحركة وقلة التوقف **قوله** قال الماوردي في ذواته الذين من الناس من فضل راي
الشيوخ لما ذكرنا شدة عليه اذ اطاق لهم المرد في غير اذ فادت لها لا يام في كرها عقلا
ومهم من فضل راي من دواهم وكان يقال عليكم راي من لم قبله الحوادث ولا استولت
عليه رطوبة الهرم **قوله** خدعة معناه اجتهد راي وفيه حوار السوزية والنويع
في الحرب وانما غير مدسوم ولا كذب وهو ماحر حفي فيه **قوله** حمل الحديث عليه
وفي الخالقم والفتح مع شكوك الدال والهمزة ولا يمترو معناه ناقص الميم فيصا وفيه الغم
مع فتح الدال يقولون من خير قول البرية هو قولهم لا حكم الا لله وغيره من ما وهم
الي كتاب الله تعالى في الاخر يخرج الميم او مودن الميم او مودن الميم يخرج
فبهم الميم وسكون الدال وفتح الدال معناه ناقص الميم وقوله هو بهم الميم وسكون
الواو ويهمز ولا يمترو معناه ناقص الميم ايضا فيقال فيه ودين الميم ومودن الميم هو
بهم الميم وسكون الدال وفتح الدال ومعناه صحيحا ليدمجوا كندوة الميم وهو في
رواية الحديث في مشد ون بهم الدال ويجدها واواملية مشد مشد فقد مر الدال
على التول كما قالوا اجذب وجهك وعات وعتا في الارض وقيل معني مشد كثير اللحم
مشد فيه ابن دريد تدن الرجل تدنا اذا كثرة وتقل على هذا لا يكون في الكلمة قلب
وهذا يوافق قوله كالمضعة تدردر والاول يوافق ما ياتي من قوله كطبي شاة **قوله**
انما يوافق لان الشدة اذا فسر بقصير الميم وافق رواية كطبي شاة وان فسر بكثرة
اللحم واسترخايد وافق قوله كالمضعة تدردر لان المضعة في كسر واسترخا
روينا هذه الكلمات الثلاث يا وعلي الشك ويجمع بين هذه الاحاديث ما في الامم من رواية
له عند وكيفي له ذراع على راس عضده مثل حمة الثدي فالتى هي كالمضعة تدردر
هي تلك الحمدة والتي على راسها هي بالصفة والتدرة هي بفتح التاء لا تهمز وبهمز

قوله في الاخر عليه شعرات بيض قلت قد تقدم فيما نقلناه من كلام المورخين انما شعرا
سود قوله فتزلي زبد من وهب منزل حتى قال برزنا على قطرة كذا في الاصول
مقبور او ذكره الشافعي في الحديث في الصحيح فتزلي زبد من وهب كذا في كذا منزه وهو
وجه الكلام اي ذكر في مرآة الحكم بالحيث منزل لا حتى الي القطرة التي كان عندها الفتا
هنا في خطبه على رضى الله عنهم وقال ام ما ذكر في الامم قوله فوحشوا برماحيهم اي
بما عن بعد منهم وتخلوا عنهم واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف ومعنى ففجرهم هو الناس
برماحيهم داخلهم ولا وطاعوهم وقيل مد وهم اليهم اين دريد تشاجرا لغوم بالمرح
اذا طاعواها ومنه التشاجر في الخصومة قوله وما اصاب يومئذ من اصحاب علي
رجلان قلت قد تقدم مر فيما نقلناه من كلام المورخين ان الذين كانوا اصحاب
تسعة قوله فقال له عبيدة السلماني في الله الذي لا اله الا هو هو عبيدة بن
العين وفي اللام السكوني الفتح منسوب الي جده سلمان وسلمان بن مرام اسم
عبيدة قيل موته صلى الله عليه وسلم بسنتين وانما استعمل في التسمية لما صور من
ويؤكد ذلك عند هرويل يظهر المعنى التي اخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
ان عليا ومن معه اولى الطائفتين بالحق وكان محمدا في قتلهم في الاخر قالوا لا
حكم الا لله فقال علي كلمة حق اريد بها باطل الكلمة الحق هي قوله بحكم الله دارت
بها باطل لا يتم قصد واما الانكار علي في الحكم كطبي شأن فهو بمن الخطا لله
وسكون ابا الموحدة وهو في النشأة استخانة واما هو للكلاب والسياع ابو عبيد
ولد وات الحوافر ايضا قال غيره الصنع للنشأة والبقرة والحلف للناقدة ابو عبيد
الاخلاق له وات الحف والظلف الحروي وبها في الحف والظلف خلف وضع
بيته قوم اي يذهبون عن طريق الحق
قوله كخ ارم هي بفتح الكاف وكسرهما مع سكون الخاء ويجوز فيها الكسر مع السكون
وهي كلمة شجر جزها الصبيان عن النبي ياخذون يتركوه الذادوي وهي اعمدة حوت
بمعنى ييسروا كذا ترجم عليه البخاري فقال من نكلم بالفارسية والارطانية وقيدان الصبي
يوقا ما يوقى الكسر ويجب ذلك على الولي لان الصبي غير الصغو طائفة
انواع الاداء للخطاب مثل قولهم في التفسير عن اكل البيض فضله يخرج من محل العذرا
ومثل قولهم في الحص على الحزب قوت سيات والحديث الاول اي الامم له ما يقال فيه
بج قوله لا تحل لنا الصدقة لا تحل له صلى الله عليه وسلم ولا اله الا الله واختلف في الال
من هو فقال مالك واكثر اصحابه هو بنو هاشم شرا خاصة قال لما ابو حنيفة الا انه استثنى
منهم ال ابي طيب وقال الشافعي وبعض المالكية هم بنو هاشم وبنو المطلب اخوانهم
ولا غيرهما من بني عبد مناف لقوله صلى الله عليه وسلم الماخن وبنو عبد المطلب
شي واحد ولقوله لم مع بني هاشم بينهم سهم ذوي القربى دون غيرهم فقال اصحابهم
عشيرة الاقربون الذين امر بانذارهم وهم القضي قال وقد اتهم من ان يشر كلاما
قلت قالوا ان كان القول الذي حكى اصبح بقوله وقيل في المذهب اربعة اقوال

وحكي

وحكي البايع عن اصبح الله بنو غالب وتقدم الخلاف من ان تفرشت قريش هل من خبر من مال
ان النضر بن كنانة او من النضر بن كنانة واختلف في موالهم فابا حاتم مالك والشافعي
وحرم عليهم الكوفون واكثر اصحاب مالك وذاكر ابن بطال ان الخلاف انما هو في موال
بني هاشم خاصة وهو غلط لان من يجرى على قريش ويدخل الموالى حرمهم عليهم واختلف
في مواليه صلى الله عليه وسلم هل حكم حكم الله واختلف في الصدقة المحرمة عليه فقيل
مالك وكثير من اصحابه وابو حنيفة في احد قوله العرض فقط وقال ابو حنيفة ايضا
هو كالحلال فصرها ونقلها قاله والمالك كانت محرمة عليه حتى كانوا ياخذون سهم ذوي القربى
فلما قطع عنهم حلت لهم وبحو عن الاطهر ميا وحكي ابن القصار عن بعض اصحابنا انما
حرم عليهم الصدقة لا التطوع ان العرض لا منه فيه والحديث يرد عليه لان الظاهر
انه اخذها من الصدقة الواجبة عليه الا ان في البخاري كذا في الامم انما ياتي هذا لانه
وهذا يمتنع وذكر الحديث فهذا محتمل انما في التطوع كذا ياقول بذلك لضعف الحديث
قلت قالوا في ثلاثة خمسة من الحرمة بالعرض وعكسه وحليتها جرحا وحكي البايع
عن اصبح قوله لا ربا حرمته كذا عكس الثالث قوله في الاخر لا في اخاف ان تكون من
الصدقة يدل ان المال الذي اقله حرام بحيث لا ان الزكاة في جنب الاموال اليسيرة
واذا امتنع من الاكل مع تجوز الحرمة فاحري بحقه هذا بطريق المورخ وفي الفتوى
الاقل شي للاكثر **قلت** اذا خالط الحرام المال فان كان الخالب الحلال فاجاز ان القاسم
معاملة صاحبه وقبول هديته واكل طعامه وكراهه ابن وهب وحرم ذلك اصبح ابن
رشد قوله ابن القاسم القياس وقول ابن وهب استفسان وقول اصبح شديد على غير قيا
وان كان الخالب الحرام فكراهه مالك وابن القاسم واصبح على اصله من المنع واما ان كان
المال كله حراما اما لان جميع ما يدر حرام او لانه مستخرفا لخدمة بحيث اذا رده ما يدره
ينبغي ان ياتي قال ابن رشد اختلف في معاملته وقبول هديته واكل طعامه على اربعة اقوال
فقيل لا يجوز شي من ذلك الا ما علم انه ورثه او هبته الا ان يكون ترتب في ذمته ما
يستخرف ما وهبه او ورثه وقيل يجوز وان كان ما عليه يستخرف ذلك اذا عامل
بالقيمة دون محاباة ولا يجوز هبته في شي من ذلك ولا محاباة ثم بقية نقله من جامع المقدما
وفيه ابا حنيفة اللقطة اليسيرة التي لا يملك الناس اليها طعاما كانت او غيره لانه انما
على الاباحه بخوف الصدقة **قوله** في مسند الاخر جويبة عن مالك عن ابن شهاب بن
عبد الله عن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وذكره من طريق يونس عن
ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث وهو في مسند في رواية يونس بن نوفل والمصواب ما ذكره
مالك عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ولعله اسقط في رواية يونس عبد الله والد
عبد الله فحسبه الي جده وعبد الله والد عبد الله هو الملقب بينه قال الشافعي ولا
اعلم من ذكره هذا الحديث عن مالك عن جويبة **قوله** والله ما هو بقا على قلت الاظهر
في حلفائه مستند فيه لقضية الحسن قوله فاستخاه بغيره بن الحارث ان عرض له وقصد
ومعني نفا سحر حسد **قوله** اخراجا مستندا رويته عن الاكثر بالسني من السر

حين

ويذكر عليه اخرجنا اذ معناه اظهر ورواه بعضهم بالصاد اي ما يجتمعان عليه وقيل في قوله
فاقلت امراته في صرة اي في جماعة وروياه من طريق السمرقندي ما تصدق ان يسكون
الصاد ولجدها دالملة وخطبه الحميدي تصدق ان يفتح الصاد وكسرها واو اي ما تزد
انه من صورة حديث كما **قوله** وقد بلغنا الخبر اي النكاح ومنه جواز ابلعوا النكاح
تبع اي تشير بقال لمع والمخ اذا اشار به او قوله **قوله** ان الصدقة لا تبني لا يجر
ع قيل انها لا تخلص بوجه وان كانوا عاملين عليها وببينه قوله في الاخر ان اوساخ الناس
وسماها وسخا لا تظهر لاموال وقيل انها حرمت عليهم لقوله تعالى قل لا اسألكم عليه اجرا
الا المودة في القربى وهذه الدرية التهمة وما عمل به في الحديث اظهر واجازها الخاق
وعنه للعاملين منهم لانها اجرة **قوله** اصدق عنهما الحسن **قوله** قال الخطابي يحتمل ان يريد
من سنده او من سنده وي القريبين بما بينهم **قوله** ان ابو حسن القوم رويانه
عن ابن جعفر باضافة حسن الى القوم بالواو اي انما لم القوم فله ولا بهم وعن
ابن جرير يتنوين حسن ورفع القوم بالواو ايضا اي انما من علمهم رايه اي القوم
وعن القاضي الشهيد يتنوين حسن ورفع القوم بالواو ايضا اي انما من علمهم رايه
اي القوم وعن القاضي الشهيد يتنوين حسن ورفع القوم بالواو ايضا اي انما من علمهم رايه
حسن وهو الذي صح الخطابي والقمر السبعة المتكلم في الحوفة بالامور والراي
واصل القوم فحل الابل **قوله** لا اري اي لا ارجح ومنه قول زهير

من ملل برامة لا يرعى حفا وحلا له حقب قد سمر
قوله ابنا وكما اذا واه الشيوخ على الجمع وروياه عن ابن جرير انما على التثنية وهو
الصواب والاول وهو انما المتابع للفضل وبينة لا غير **قوله** يجوز ما يعتق الخوا
ما يعتق اي قال كلفه فارد جورا على جورا اي جوابا لظروفي وجوز ان يكون من الحنية
اي يرجع من الحنية واصل الجور الرجوع الي نقص **قوله** بحجة بن جرد بحجة هو فتح
اليم وسكون الحاء المملة بعد هاء يم مكسورة بعد هاء يا خفيفة مفتوحة **قوله** واما جرد
فهو للحفاظ واهل لا تقال بفتح الجيم وسكون الزاي وهو اخره وقال عبد الله بن قيس
جزى بكسر الزاي ابو عبيد بن جرد هو عندنا مشدد الزاي **قوله** من بني اسد المحفوظ
من بني زبيد **قوله** اصدق عنهما من الحسن **قوله** قال الخطابي يحتمل ان يريد صلى الله عليه وسلم
من سنده او من سنده وي القريبين بما بينهم والصاد علم وبه التوفيق

قوله قد بلغت كمالها اي قال عنها اسم الصدقة وصارت حلالا **قوله** انما يروى عن
ذلك بعد حوز من وهبت له على اصل الحنية في شرط الحوز وفيه حجة لاحد القولين
عندنا يجوز شر الحوز الاصاحي ممن يصدق به عليه ووجه المنع عندنا بانه انما يروى
تخيس النبي على المساكين فانه لا يجوز لهم بيعه وهذا لا يسلم **قوله** لان المحبس عليهم
الشيء يكون غلته وقابله فلم يصدق كاشا والامم ملكوها مطلقا بخلاف الرقة
فانهم لا يملكونها فلهذا لا يصح من الرقة بخلاف الرقة وفيه انما هي الحيلة اذا ارتفعت

العلم

ولا م

العلة ارتفع التعزير وان التعزير في الاشياء ليس بعينها **قوله** ارتفاع التعزير لا ارتفاع علة
هو المسمى في اصول الفقهاء بانكاس العلة في شرط العلة ان تكون منعكسها اي رفع الحزم
ارتفاعها ان لم تكن كذلك فليست بعلة فالانكاس هو المنكازم في طرف النقي والعلة في
ذلك بخلاف الدليل فانه لا يشترط فيه الانكاس اذ لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول
والا يلزم من انتفاء الدليل على الصانع انتفاء فان دليل الصانع هو هذا العالم والعالم في
الازل كان الله سبحانه ولا شيء **قوله** وفيه حجة للقول بان الواو في كل صيغة الصدقة لان جوهرية
وان لم تكن قرشية فهي مولاة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا انعتقها وتزوجها فوله
ولا موالها فله **قوله** في حديث بريه هو لطف صدقة ولنا هدية **قوله** فارقت الهدية الصدقة
لان الصدقة اوساخ الناس لا تقدر مولاة اوساخ الناس وتطهير الاموال والهدية
تودد وليس فيها تفصيل المد العالي الي اليد السفلى **قوله** لا يقال كون الصدقة
اوساخ الناس وانما تطهر لئلا هو وصف لا يزيله عنها الهدية بها لاننا نقول كونها وسخا
ليس وصف اذ انما لها حتى يقال انه لا يزيل وانما هو وصفي حكى جعل بالشرح والشرح
فذكره بنو اله **قوله** اعطيت مولا في **قوله** اقل ان الال قرئين كما في فتح لاحد القولين
في اعطاء الصدقة الواو لان عايشة قرشية من بني نهم **قوله** ثلاث فضيات اي سنن
الاولى هذه ان كونها صدقة ولنا هدية والثانية المولا من احتق والثالثة
تحجيرها حين عتقت تحت الزوج وباني الحديث في حمله ان شاء الله تعالى **قوله** في الاخر
كان اذا اتى بقطعة سال حجة لما يلزم اهل الدين من السؤال عن مطاعهم جاز له اكل
الهدية لانها ليست تطهير المال حتى تكون من اوساخ الناس وانما من اليد العليا خير
من اليد السفلى **قوله** في الاخر صل عليهم هذا منه صلى الله عليه وسلم واحتقال لقوله
تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها الالة وهو تدب يد الله سبحانه فيها ورسوله
صلى الله عليه وسلم والالة بعده واوجبه اهل الظاهر وليس في الالة وجوب احتقالان
يخص به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ان صلواتك سكن طهر او يريد بالصلوة الصلاة
بعده الموت اي وقت كان ذهب الكافة وجهور اصحابنا الى ان الدعا دفع الزكاة سنة
واوجبه اهل الظاهر لقوله تعالى وصل عليهم وجمنا انه بعث محاذ او غيره ولو يامرهم
بذلك وقيل يجب لاحد بان الوجوب كان عند طهر مقربا لاية واستحق الشاطي في الدعا
ان يقول اجعل الله فيما اعطيت وبارك لك فيما ابقيت وحمله للطرور واما ان يقولوا لساعي
الهم صل على فلان فكله فالله وجهور اصحابنا وجماعة من اجز السلف واجازة قور
لهذا الحديث **قوله** في الاخر اللهم صل على ابي اوفي **قوله** عرج به عبد ان الرجل نفسه قال
محمد صلى الله عليه وسلم نفسه وتقدم الكلام على ذلك ويشهد له ما تقدم من انه كان
اذ اتاه قوم بصدقاتهم قال اللهم صل عليهم وقد يحتمل ان يعني بالذات ابي اوفي والفقاه
الاية اوفي في ذلك فلم يوافقوا وفي حديث من جيز الصلاة على غير الانبياء ويحسب المانع
وهو ما لا يوافق عبيد والاسفرايف وجماعة من السلف بان هذا حق النبي صلى الله
عليه وسلم ولا غيره واما الكلام في صلواتنا نحن فله قد سأل الكلام على ذلك في كتاب الصلاة

م

عليهم

حجة الجمهور في المنع ان الصلاة في لسان السلف خاصة بالانبياء عليهم السلام كما ان عز وجل
خاص بالله تعالى فكذا لا يقال محمد جل وعز وان كان عزيرا جليلا فكذلك لا يقال اللهم صل على ابي
بكرو ولا شهر الاصح عندنا ان النبي عز ذلك النبي كراهة وقيل في خبره وقيل في ادب ولقنوا
على جوار الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم تبعوا للصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فيقال اللهم صل على النبي وعلى اله وعلى ازواجه وذريته قال الجوابي من ايمان اول السلام
على الغائب خاص به صلى الله عليه وسلم فلا يقال فلان عليه السلام واما الخاطب فسنه وفيها
السلام عليكم قوله انصوا لصدقيكم في هذه الحصة على طاعة الامراء وترك مخالفتهم وكله لله
حتى على الالفة واجتماع الكلمة التي جعلها الله سبحانه أصلا لمصالح الكافة ومجانة هذه
الدهار ونظام امر الدنيا والاخرة

كتاب الصيام

ع الصيام لغة الامساك قلت عن اي شيء كان قول او فلا ومنه خيل صيام وخيل في صاية
اي النحر مسك عن الحركة وهو عرفا امساك مخصوص عن افعال مخصوصة **قوله** لا تأكلوا
ولا تأكلوا بطرانه طرد او عكسا وعرفه ابن رشد بانه الامساك عن الطعام والشراب والجماع
من طلوع الفجر الى الغروب وبطلان طرده عن جموع نائمة وليس بصوم لانها تنقض وعرفه
الشيخ بامركته خوف الاطالة **قوله** جاز رمضان اجاز البخاري النطق بزمان دون
امانة لفظ الشهر اليه وهو الصحيح ومنه اصحاب مالك وقرن الباقي فقال ان جموع
قرينة نصف الفطر في الشهر كمنار رمضان جاز ولا امتنع بخاود دخل رمضان
فتحت ابواب الجنة يحتمل انه حقيقة لمخول الشهر بظلم الحرمة ويحتمل انه كناية عن كثرة
الموابد وما يقع الله على المؤمنين من اعمال البر التي لا تكون في غيره من الصيام وخوم
قلت قال ابن العربي على انها حقيقة فهو يدل على انها كانت مخلقة وهو ايضا دليل على جرح
ثاني باب الجنة فتقع فيقول الخازن من ضا قول محمد فيقول بك امرت لا افصح لاحكامك
قال وزعم بعضهم انها حقيقة دائما من قوله تعالى حتى اذا اجاوها وفتحت ابوابها وهذا اعتد
على كتاب الله تعالى وقلط اذا فتح له جوابا للجزا **قوله** انما يكون جوابا اذا كانت الواو اداة
وكذا عرفت للكوفيين وقال المبرد الجواب محذوف تقديره سجد واوالوا والعال ولا حاكم
ان الحال لا يقتضي انها مفتوحة دائما ولا يستقيم مع الحديث المذكور الا بالبعال فتفتح له اولا
ثم يأتون ويحمدونها مفتوحة **قوله** وغلقت ابواب النار يحتمل ان الخلق ايضا حقيقة
علامة كما تقدم ويحتمل انه كناية عن الحفوا وعن الكف عن الخالفات **قوله** قال ابن العربي
وكونها حقيقة يحتمل يقتضي انها كانت مفتوحة قال وزعمه لك البعض ايضا انها ليست
الامخلقة لقوله تعالى حتى اذا اجاوها وفتحت ابوابها فقد قلب الحقيقة **قوله** ليس غلب
بل هو الاصل لان الجزا انما يقع بعد حصول الشرط **قوله** وصفت الشياطين اي عسلت
بالصفايد وهي الالة التي تغفل باليدان والرجلان **قوله** يحتمل ايضا ان المصنف حقيقة
ويحتمل انه كناية عن عدم ثباته اغواهم فصدروا كالمصدقين **قوله** قال ابن بزيق
ويدل على ان التصعيد حقيقة ما جاف كثير من الاحمال لا تصفد وقد بين البخاري ان الغزوة
لا يتبع كونه حقيقة لانهم ذرية ابليس ياكلون ويشربون ويطيون ويلبسون ويوتون

ويجوزون

ويجوزون ولا يشربون وانكر وجودهم الفلاسفة وزعموا خيل بعضهم على عوام مشبهين بها
فيقولون انهم اجسام لطيفة بسيطة لا تأكل ولا تشرب وكذا وليس كذلك عندهم ولا عند
الفلاسفة حقيقة ولا هم موجودون عند هؤلاء بسيطة ولا تخافون قال ابن العربي قد
استراب مررت فقال لربي المعاصي في رمضان كما هي في غيره فما افاد هذا التصعيد وما معنى
هذا الخبر وقوله كذب وجهل فانه لا يتعين في مخالفة المعاصي ان تكون من وسوسة الشيطان
التي تجدها الانسان في نفسه انصافا لها بالفساد قد تكون من النفس وهو القاسم لها
انه من الشيطان فانه ليس من شرط وسوسته التي تجدها الانسان في نفسه انصافا بالنفس
اذ قد تكون مع بعد عنها لا من فعل الله تعالى فكما يوجد الامر في جسد المسحور والمعنى
عند تكلم السحار والعاين فكذلك لا توجد عند وسوسته من خارج وجواب ثالث وهو ان
المراد بالشياطين المردة لانهم في الكفر والنزعة طبقات فتصعد المردة خاصة لانهم يقلل الخلق
ولا شك في قلنا في رمضان فان زعمنا انها فيه لعنه فقد باهت وسقطت من كل متد

احاديث الصوم الروية للحلال

قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال **قوله** ثبت للحلال بالروية المستفيضة وكذا بالبيضة والمصر
الصغير مطلقا وفي الكبير في الغيم واختلف في قبولها فيه في الصوم وسبب الخلاف هل ذلك لقمة
ام لا **قوله** فيسرا بن عبد الحكم لا يستفان من اهل خبر جماعة يسقطون ايامهم على الكذب طاعة
وان كان فيهم نسا وجياد وهو الذي فسرناه انما هو في الحقيقة التواتر وضرا الاموال وال
ستفان به ما زاد نقلته وهي بهذا التفسير اعم مما فسرناه والمراد بالبيضة شاة عدلين
والما يقتصر للبيضة في بلد له قاض لانه الذي ينظر في البيضة وعدلته يمتثلون منزلة القاض في حلقه
من المسلمين ينظرون كظهوره فان لم يكن في البلد محتقرا بالدرجة من اهل او جماعة قد ذلك
عذرت ببيع الاكتفاء بالخبر على شرطه من الضمة والحدالة فيقبل كما يقبل فقل الرجل الى
اهله والقول يقبل شاة الشاة دتين في مصر الكبير في الصوم عزاه ابن رشد للمدونة
وعزاه مقابله لمحمود وقال البخاري ان نظروا الى صواب واحد ردت وجعل بعضهم قولهم
على هذا اوراقي ان الغني ان نظروا الى صواب واحد ردت وجعل بعضهم قولهم على هذا اوراقي
ان الذي لم يذكره توقيفا بين القولين فاذا اخذ بقوله اخذ ثلاثون فلم يبق في الصوم في العتبية قال
ما شاهدت اسوة بعني في المسئلة لافي المدونة لان هذا الكلام لم يقع في المدونة وانما وقع
في العتبية **قوله** لا تثبت الروية عند مالك في الصوم ولا في الفطر بشاة واحد وقبله الشافعي
في الصوم وقبله ابو ثور في الفطر وسبب الخلاف هل ذلك من باب الشهادة فيطلب في انسان
او من باب الخبر فيكفي الواحد والفرق بين الخبر والشهادة عموم مقتضى الخبر اذ لا يختص حكمه
بواحد واختصاص مقتضى الشهادة بالشهود له واجبة من قبل الواحد حديث الاعرابي في
الصوم وحديث ابن عمر شهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويصح ان يجمع لملك
حديث فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن ام مكتوم فامرهم بالامساك بخبره **قوله** ان يجمع لملك
ما ذكر من عدم شوية الروية بواحد محمود ولو كان مثله عمر بن عبد العزيز ابو حارث النخعي اخرج
الغني بوجاهة القول صحة نقل واحد ما ثبت ببلد الى اخرى وخبره غيره من صحة نقل الواحد شوية

الى اهله ورد الخبر بان بالمشقة لان اهل البلد الاخر واهل الرجل لو كانوا غير ذلك شقوا
عجز لا يقبل فيه الواحد الا ان يثبت الامام فيقبل ويصير ككثيرة القاصي قال وليس
لغيره لان الخبر ما ثبت حكما على غير معين والشبهة على معين والمذهب ايضا انه اذا راه
واحد فانه يصور تخرا ان كان عدلا او رجوا القبول برفع الي القاصي واختلف في غير واحد
فقبل يرفع اذ لعله يودي الى الانتشار وقيل لا يرفع اذ لا يثبت واختلف المذهب في الواحد
يري هلال شوال فقبل لا يطر سدا للدرج لا يطر سدا لاهل البدع وقيل يطر سدا
واذا ثبت الهلال عند الامام لم يصار الى الامصار لان جميعها حكمه في كبره واحد وان ثبت
بدنية فقبل يلزم غيرهما كما يلزم بنية اهله وقيل لا يلزم حديث كريب لاني والله حي قد مر
من الشام اخبر ابن عباس انه صار لرؤية ليلة الجمعة فقال ابن عباس لكنا رايانا ليلة السبت
فلا نزال نصور حتى نكمل ثلاثين او نراه فقال كريب اولئك في بروية فقبل معاوية قال
لا بهذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث يحتمل الامر من لان قوله صلى الله
عليه وسلم صوموا الروية يحتمل ان يريد كريب في اي روية كانت ويحتمل ان يريد ان يريكم
انتم قال بعض شيوخنا انما الخلاف اذ ثبت في البلد المنقول عنها بالمدينة وغيرها يحتاج الى
الفرق بينا وبين شيوخنا عند الامام واما لو ثبت في بلد بالاستفاضة فانه يلزم غير ما كتبه
عند الامام وفي قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية يحتمل ان يريكم من روية واحدة او من روية
لا يجوز صوم يوم الثلاثاء احتياطا ولا يجوز ان يريكم من روية واحدة او من روية واحدة
ان يريكم من رمضان يريكم وقال الكوفيون ان صامه ومع انه من رمضان يريكم **قلت** اذا كان
غيم ولو ثبت الروية فيوم الشك صبيحة تلك الليلة ان يثبت فيسبغ في الامساك حتى يستبصر
من ياتي من السفر وغيره فان ثبت وجب الامساك والقضاء ولو كان اخر او عن ابن عبد السلام
وكيف يريه ان صامه فثبت ان من رمضان وخرج الغني وجوب صومه احتياطا من وجوب لا
مسالك علي من شك في طلوع الفجر كما ان كل واحد من الوقتين في كونه جزءا من الواجب فاذا
وجب الامساك في احد مما وجب في الاخر وخرجه ايضا من الحائض تجاوز عاداتها فانما تستظهر
على عام ثلاثا ايام وتقوم احتياطا فيما بينها وبين الحائض وتقتضي فكما صامت في وقت
تخاف ان يكون الصوم فيه ممنوعا فاحري فيما يكون فيه جائزا ان الاحتياط وكلا الخبرين غلط
لشوق النبي عن صيام يوم الشك ويريد بالخطا انه قياس فاسد اوضح لانه قياس في موضع
النص ورد الشيخ اعتراض ابن الحاجب بان النبي لم يمتنع لان احاديثه حديث عمار من صام
يوم الشك فقد عصى ابا القاسم فهدى اليه انه قال عن دليل واضح لا عن توقف وحديث ابن
عباس المذكور في الباب لا يصوموا حتى تروا الهلال كذا في هذا عام لانه عام في ليلة العيد واليوم
والتمحيص بالقياس جاز قال واما الجواب عما ذكره النبي اما عن الاول فانه لا يلزم من الاحتياط في امر
تقرر وجوب الاحتياط في امر لم يقرر له وجوب الاحتياط في الثاني فان الاحتياط في ليلة العيد
احتياط في امرين متساويين دون حار من الاحتياط في ليلة الشك بالامساك عارضا احاديث
فاكلوا العدة ثلاثين واختلف في صومه نطقا واجازة ما ذكره في الرواية والاحتياط في ليلة العيد
كان بصره الصوم لاكن ابتداء واجه بالاي من قوله لا تصوموا رمضان من قبل ان يريكم من روية واحدة

فليصمه وحمل الجمهور الذي على تحريمه من رمضان لا غيره لقوله في الرواية الاخرى لا تصوموا ولا
بعض اصحابنا يارب الفصل بين شعبان ورمضان فطر يوم او يومين وكرة ابن مسلة تحري ذلك
كما يكره تحري صومه **قوله** فان عمر عليه السلام هو في اكثر احاديث الامم بغير التحريم وتشد يد الميم وفي
رواية يحيى بن عمر بن العيينة وخفيف الميم وبالياء والعذري في حديث ابن سلام كذا في بالياء وشدة
الميم وكذا صحيح من عانت السراعية في غلبة واغامت واغمت وحجبت وتقيمت وغابت
بكسر العين ويقال غم في ليلة الهلال ومنها اللغا والغراي عن غير رويوا المحي في الجمع
انه حاله بينه وبين رويته غيم وقيل انه من اعني الميم ويقال في الميم اعني عليه وعني
والرابعي اكثر وقد يكون من غيت الشيء اذا غطيته وسدته والغا مقصور ما يستفك به البيت
من اي شيء كان ووقع في حديث ابن سلام عند القاضي الشهيد بالعين المهملة والميم الخفيفة اي
خفي وقيل من الغي اي السحاب الرقيق وقيل السحاب المرتفع اي دخل في الغي ويكون من الغا
المقصود وهو عدم الروية ووقع في اي ما ود فان حالت دونه غامة وفي الغم ذي غيابة
ومما يعني وفي بعض روايات البخاري غيبت بفتح العين وبالياء الموحدة خفيفة اي خفي وبعضهم
ضم العين **قوله** فافقدوا له م معناه عنده الجمهور ففقدوا وبالياء الموحدة خفيفة اي خفي وبعضهم
يقال قدرته بشي وقدرته وكما في الماضي واقدرة والميم من التقدير وقال بعض العلماء
معناه فافقدوا له الحساب المحي في البر والبحر ولا يصح ان يكون المراد حساب الغي لان الناس لو كفوا
محمولة على الاهتداء في السيرة في البر والبحر ولا يصح ان يكون المراد حساب الغي لان الناس لو كفوا
ذلك شق عليهم اذ لا يعرف ذلك كل واحد والما يصح التكليف بما يعرفه الجميع وايضا فانه لا قاله علي رايهم
مختلفة فيصير ان يري في اقليم دون اخر فيؤدي ذلك الى اختلاف الصوم عند اهله مع كون الصيام
مهم لا يصومون على طريق مقطوع به ولا يلزم قوما ما ثبت عند غيرهم والشهر على مذهبه لم يركب
مقطوع به لقوله صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فان غم عليكم فاكفوا العدة ثلاثين
فكونه تسعا وعشرين مقطوع به فان غم كل ثلاثين وهو غايته عدم البناء على حساب الخمين لانه حديث
وخمسين والما جرت منه ما تعرف به القبلة ووقت الصلاة **قلت** يعرف رمضان بامر من
احد مما الروية على ما تقدم والآخرى كمال العدة ثلاثين وما ذكر عن بعض العلماء من ان يكون
الحساب بالخمين قال ابن كثير في تفسيره ان الله تعالى في قوله وهو باطل وظاهره ان هذا القول
من اهل المذهب ولا يحفظ لاحد منهم بل قال ابن كثير في تفسيره ان الله تعالى في قوله وهو باطل وظاهره ان هذا القول
حقي رايته لابن سريج وقال بعض المتأخرين **قوله** الشهر تسعة وعشرون **قلت** اختلفنا لاحاديث
في الخبرين من عدم ايام الشهر فترجع كل الى ان الشهر يكون مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وكونه
تسعة وعشرين عبر عنه بلفظ تسعة وعشرين ومرة بالاشارة التي ترجع الى تسعة وعشرين
كقوله وقبض في الصفة الثالثة اياما مذكورة وكقولهم وخمس النواحيمة والنون اي عطفوا لم يتركه
وهو احسن من رواية حبس النواحيمة والما الموحدة وكل الروايات مخالفة لقول عقبة احسبه
قال الشهر ثلاثون وطبق كنه ثلاث مرات وجميع الروايات وابنها رواية سعيد بن عمرو عن ابن عمر
الشهر هكذا وهكذا وحديثنا لا يام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا البقي تمام الثلاثين وكذا ما لم
يقع فيه هذا الرواية في رواية يحيى بن طلحة هكذا وهكذا اعشرا وشعرا في الجهم وتسمى فيه

بين

المع والاقوال ثلاثة فان اكل فبان انه اكل قبله او بعده فواضح وان بقي على شكه فقال في
المدونة يعني وذكر عياض هنا ان الاصحاب حملوه على الاستصحاب وهو الذي نصر عليه
ابن حبيب اعني ان الفضا يستحب وما ذكر من انه اذا اطلع الفجر وهو باكل يلقى ما فيه و
يعز به هو المذهب وقال ابن بشير يمكن ان يخرج الفضا على القول بامساك جرد من الليل
ورده هذا الفرض بان امساك جرد من الليل ليس لانه جرد من النهار حتى يتم الصبح بل
انما اوجبه من قاذبه حوطة لتحقق صوم كل النهار من باب ما لا يتوصل الى الواجب الا به
والقابل بانه يجب امساك جرد من الليل عبد الوهاب والباقي والفوائد بعد من غيرهما
وما ذكر عن ابن القاسم بانه في الوطي ينعى ولا ينعى هو له في المدونة ولا شك في سقوط الكفا
لانه وان كان النزاع جماعا لكن للمعز ورة فلا يجب الكفارة فيه ولما ذكرنا بشير المسئلة قال
والشهور انه لا كفارة ابن عبد السلام عليه القول بوجوده المقابل المشهور الا انه يخرج
من القول بوجود الكفارة في الوطي شيئا واجامع العذر فكما يجب لكفارة هناك مع التقياس
العذر فكذلك يجب هنا قوله ولو يكن بينهما الا قدر ما ينزل هذا او في هذا قد تمت كيفية
فعلها قيل وقد يكون راوي الحديث قرب ما بينهما انه باختلاف حال بلاد في ذلك فوقي ما
شاهد من ذلك وعند الحديث ان ما بينهما ليس بقرب وبعد هذا التاويل لان الراوي
ابن عمر وكثرة ملازمته الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم معلومة في الخبر يرجح
قائمه ويثبتنا بكمج قال بكم منصوب يرجح من قوله تعالى فان رجلك الله الى طائفة
الاية والمعنى انه يؤذن بليل ليجل بكم بقرب الفجر فيرد بجهدكم الى راحة فبنام غفوة قيل
الفجر ليزيل عنه تعب السهر فتغير اللون فيصبح لسطا وهو قضا بكم يعني للتمهيد ان لو يكن
تجدد ويذهب لصلاة الصبح **قلت** الحديث معارض حديث ابن عمر ولو يكن بينهما الا
قد ما ينزل هذا او برقا هذا **قوله** في صفة الفجر ليس ان يقول هكذا وهكذا او صو
له وبقوله تضمن هذا الحديث وما بعده من الطرق ان الفجر الذي يتعلق به الاحكام
انما هو الفجر الثاني الصادق المستطير بالار لا المستطيل باللام **قلت** قرص الشمس
عليه درتان احدا احمر وهي التي تلي القرص والاخرى بيضا وهي بعد الحمر والبيضا اول
ما تطلع تحريكه في الطلوع الحمر اشهر الحمر القرص ومنقب الحمر هو ان الفجر الذي يتعلق
به الاحكام انما هي دائرة البياض والبياض في الحقيقة دائرة ولكن لا تساعها نظرها بانها
خط مستقيم اخذ من القبلة الى الشمال ويسمى الفجر المستطير بالار او الصاوق تصدقه المعتز
لامد كلا الوقت عده وهو يقع عكس الفجر الكاذب المستطيل باللام الاخر من المشرق
الى المغرب وسمي كاذبا لانه كذا لانه كذا الوقت يمر وهو يقبل حتى لا يبقى منه شي وذهب
حديثه وابن مسعود الى ان الفجر الذي يتعلق به الاحكام انما هو دائرة الحمر لقوله صلى
الله عليه وسلم كلوا واشربوا حتى تعتروا لحرارة الشمس وهو حديث خرج ابو داود في
ابن بشير لاجماع على ان المعتبر البياض ولا يصح هذا لاجماع لعمدة ذلك عن حديثه وان
مسعود وغيرهما فتن روي جابر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في حديثه
قاسم بن محمد قلت ثم بقدر فسختم قال لي كل قلت اي اريد الصوم فقال وانا لكانا

وانك

وربما

وشر باننا اتينا المسجد وقد اقيمت الصلاة فقال حذيفة هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت بعد الصبح فقال بعد الصبح الا ان الشمس لم تطلع وعن عامر بن سعد قال دخلت على
ابن مسعود في دابة فخرج لما فعلت محو فاستمرنا وقد اقيمت الصلاة فخرجنا فمصلينا مع
ومن حديث ابن هزيمة انه قال صلى الله عليه وسلم اذا سمع احدكم الاذان والانا على يد به
فلا يصعه حتى يقضي حاجته منه قال عمار وكان مؤذنا فاذ يبرخ الفجر وعن ابي وائل انه سمع
وخرج الى المسجد فاقامت الصلاة وعن ابن عمر انه كان يؤخر السجود حتى يظن الجاهل انه لا صوم
له وهذا اي عقيل قال لسمعت مع علي بن ابي حمزة المودع ان يقيم الصلاة وقال بعضهم ان الصوم كان
من طلوع الشمس الى الغروب ولم يكن هذا قط وهو في الخطابي لاجل حديث حذيفة انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الشمس لم تطلع وانما اراد به انه بعد تين الفجر
باب السجود قوله تسجروا واجمعا على انه منه وب **قوله** فان في السجود
هو مشتق من السجود لان الاكل فيه وفي سببه التفت والتفت هو بالفتح اسم لما يتصور به
به من الطعام والشراب والضم المصدر والفعل قيل والمصواب فيه الفتح لان البركة في
الفعل لا في الطعام والبركة لغة الزيادة واما البركة التي في السجود فثابت في تفسيرها بانها
التقوى على الصوم وقد تكون من قبل الله وقت ثاب اي فيه الاكل زيادة على ما احتج وقت
القطر وانه من خصائص هذه الامة وقد تكون البركة هي نفس السجور لانه زيادة في
العامل من حيث انه احتساب لما تدب اليه المشرع **قوله** فصل ما بيننا اي في **قلت** وبهم
يقول فصل بالبناء المنقوطة وهو تصحيف والحسين على الاول ان السجور هو الفجر قبل مياض
ومياض اهل الكتاب لان الله سبحانه اباح لنا ما حرم عليهم ونحوه فثبت ان تقع بوقوع الشكر على
ذلك النعمة والاكلة الربانية فيها بالضم وهي النعمة الواحدة والمصواب فيها الفتح لانها بالفتح
المرقة الواحدة من الاكل وان كثر ما يؤكل فيها ههنا وهو المقصود ههنا لاجل ما ذكر من
العلم رواية اهل بلاده والافرواية الجهور ومشهور رواية الفتح **قوله** قد روي عن ابن عمر
ان يقرأ الحسين فيه الحث على تاجير السجور **قوله** لا يزل الله الناس بخير مما يشاءون بذلك الى ان
تغير هذه علم على فساد الامر ولا يزلون بخير ماداموا مخافطين عليها **قلت** يدخل في هذا
حين فصل ما بيننا اذ فيه مما قلنا اهل الكتاب لانهم يؤخرون الفطر حتى تشبه النجوم
قوله اذ اقبل الليل الى اخره **قلت** يعني اقبل ظلام الليل وقصود النهار
احد السلاكة يستلزم الباقين والمأجج بينها لانه قد يكون في واد فلا يرى الغروب
فيعلم على الظلمة **قوله** فقد اقبلت الغاية ان كان المعنى فقد مضى مظهر اي في الحكم
وان لم يظن حسا كما قيل على انه يستحيل الصوم بالليل شرعا وقال بعضهم لاجل الامساك
بعد الغروب كما لا يحل يوم الفطر واجاز غيره وان الله امر الصائم بواحدة عن بان النبي
عن الزمالة انما هو تخفيف ورحمة **قلت** وان لم يكن معناه ذلك فيكون جبرا في معنى
الامر وهو انما يدل على المنع الا ان الامر للوجوب كما سبنا وقد عرفت بالجناس بزرقة
وهو دفع بمتداد ان رجلا حلف لا يفطر على حار ولا بارد فافترى الفطر فحسنته اذ لا شيء مما يؤكل
او يشرب الا وهو حار وبارد واقفي التفسير اني بعد من حسنته فانه صلى الله عليه وسلم حمله

المسألة

مفطورا بخول الليل وليس بخار ولا بارد وهذا خلق باللفظ والأيان انما ينبغي على المقاصد
ومقصود الخائف المطحومات **قوله** فاجتمع لنا اي اخلط للفظ **المدح** مطلق الذي يفرغ
والمراد في الحديث خلق السويق بالما والخرج بكسر الميم عود بجح الرأس **قوله** وقد يكون
له ثلاث شعب **قوله** لو استيت **ع** هو كقولنا في الاخران عليك يا راي لو اخرجت اني راي
المساو كانه اعتقد ان بقية الصنوء والخرق من الهار وليس في قوله هذا الخلق لا من طار
الله عليه وسلم بل انه لما اعتقد ان بقايا الصنوء والخرق من الهار ربيعة على ذلك النبي صلى الله عليه
عليه وسلم لظنه انه عليه السلام لم ير ذلك الصنوء ولا تلك الخرق فبين الله صلى الله عليه وسلم
انما لا يثبت عزوب القرم ولا يلتفت الى الصنوء والخرق الباقين وقيل انما انكر تعجيل العقاب
ع وفيه تنبيه العا لم يعل ما يخاف ان يشبه وفيه ان الفطر على البر ليس بواجب **احاديث**
النبي عن اوصال **ع** اوصال الصوم يومين فاكثر دون فصل بينهما **قوله** كره
ماله والجر سور لعمور النبي واجازة جماعة قالوا والنبي عنه راحة وتخييف من قدر فلا يخاف
واجاز ابن وهب واحمد واسحق الى السير وقال الخطابي هو من خصايتهم صلى الله عليه وسلم
وحرام على امته **ع** الامع عنده ان النبي عنه على التحريم وقيل على الكراهة **قوله** كراهة
ماله له ولو الى السير واختار الخجوازه الى السير حديث من واصل اليك واصل الى السير وقول
اشرب من واصل ساظا هره التحريم **قوله** عندك في عتبة مكانة كمال **ع** كراهة
ربي ويسقيني **ع** هو كناية عن القوة التي خلقها الله سبحانه فيه **ع** كمال ان يخلق فيه
الشيء والري ما يغيبه ويحتمل انه يطعم حقيقة **ع** ويكون من طعام الجنة
ويرد به انه لا يلزم ان لا يكون مواصلا ويشهد بهذا الرد رواية الطبراني لان
الابا لها رواه الاكل بالهرا عن **ع** قال ابن مزيه حدثني بعض الصوفيين
سنتين يوما قال واصل غيره اكثر على ما ذكره اهل الرقاق وذكر الشيخ في عمل
الشيخ صالح سعيد العبد في اخبره قال مكثت ثلاثة ايام لا اطعم ولا استغسل
ليخرجت الى قرية كذا وني **ع** اهدى بقايتي عنده واظعم ثم ابنت ان اعرض
وت في مسجد واحد في ثم لما كان اثنا به الليل قال قائل من طرف المسجد لا اري
قلبت وما لك الا ثلاث منام يصبر الاربعين وادنا ناسخة **ع** حدثني
الشيخ وهي لغة قليلة وفي بعض احسن بالالف وهي الفصحى ولغة القران
رجله يعني منزله **ع** الان هوي رجل الرجل منزله من حجر او حدر او شجر
في حديث عامر في اول شهر رمضان **ع** كذا اللباجي والاكثر وهي كذا الشيخ وروى
في اخر شهر رمضان وكذا هو للهروي ويبدل عليه قوله واصل بهم يوما
وعنه من احاديث الباب التي قبله **ع** وجدته **ع** المتعقون **ع** ما لا يخفى
مرعى واصل الحق البعد ومنه يبرع في اي بعبدة الفقر ويطعمهم
انهم اهل التاويل البعيد المستندون في الامر من قول او فعل
قوله كان يقبل اخدي نسايه وهو ما **ع** لا يختلف في انفسه المصون
عن مالك كراهة مطلقا وعنه رواية براهة للشاذلي والشيخ وقا كمال

وقوله

ذكرها في رواية ابن حبيب في الغرض دون النفل واجازها جماعة من الصحابة والتابعين
واجتمع لم يحدث قوله للسائل لو تضمنت **ع** وهو من يدعي الاستدلال ومعنى الحديث
المضممة مقدمه للشرب وهي لا تنقض كذا القبلة هي مؤدومة للوطي فلا تنقض فيه اعتبار
القياس والاستدلال **قوله** قال ابن مزيه ذهب قوم الى ان القبلة سنة وقربة الى الله
في هذا الحديث وذهب قوم الى انها تبطل الصوم والسائل هو عمر قال يا رسول الله هل
بطلت وانما يبرق قال اريت لو تضمنت وقال ابن رشد قصد الله بالظن والتذكر والله
والقبلة والباشرة ان لم ينحط فلفظ وان انحط ففي نقصه الصوم ثانيا بالباشرة فقط وان انفي
نفي وكفران تابع وان لم يتابع ففي وجوب القضاء قولان **ع** الذي لو نظر غير قاصد لله فامني
ع قال ابن حبيب يقضي وقال عبد الوهاب لا يقضي قال في اما القدوم على الاربعه فان لم
يكن النبي حرم وان امنه ولم تعد وقيل يحرم وقيل يستحب التزك وان امنه فباح ابن شهر
ان شاء في الاخر في الحرمة والكراهة **قوله** ان تقبل **ع** قيل تجب عن طاعة هذا
وقيل من نفسا كيف حدثت **ع** او هو ما يسيق منه ولكن دعت الضرورة للحديث خوف كتم
العلم وقد يكون استقبالا للمفهوم انما هي وقيل تنبيه على انها صاحبة القيمة ليكون المبلغ
في استقباله **ع** واكثر بكميلك اربع **ع** قال الخطابي رواه الاكثر بكسر الميم وسكون الراء
بفتحهم ومعناه على الروايتين وطره الهروي الارب والاربع والماء به يقال له ارب واربع
في حاجة **ع** ويطلق المهر والراء ايضا على العنق والحاس والمعنى احتراز عن القبلة ولا
مثله في استباحته لانه يملك نفسه فيما او القبلة من الانزال وحركة النفس شهوة ولا
لك وفيه جواز الاخبار بمثل هذا مما يقع بين الزوجين للضرورة واما غيرها فانه **قوله**
قوله قال ابن العربي حاله في السؤال على امه وكان في الجاهلية لا يعرف احدهم
ولا لا احدهم انه يقبل او حال طه وقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتوى
ولكن اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبين ان تنزهه في الجاهلية عن ذلك
من الشريعة فاحاله على امه **ع** غفرلك ما تقدم من ذنبك **ع** اعتقد ان ذلك من
عاصي الله عليه وسلم بدليل ما في الموطأ من قوله ان الله يحب امرسوله ما شاور **ع** احتكام
انه صلى الله عليه وسلم غضب ليقول السائل ذلك وغضبه لانه كان يظن ان السائل
بمنه وكان لا يخرج لانه غفر له ما تقدم من ذنبه فانكر صلى الله عليه وسلم ذلك
باحتكامه فكيف يجوزون وقوع النبي في **ع** قال ابن العربي غضب وانكر
بن **ع** فقه ان ذلك من خصايتهم صلى الله عليه وسلم قبل ان يعده صلى الله عليه وسلم
ع وفيه وجوب الاقتراب اذ قاله والوقوف عندها لا في اقام الله ليل على خصا
اكثر حاجتنا البعد اذ بين **ع** ومحاب الشافعي وقال لا يحظر الشافعية انه
لكن على الاباحة وقيد بعض الاصوليين وجوب ابتاعه بما كان من
قرب القربة وهذه استوفافا في كتب الاصول وفي الحديث حجة للشيخ من
من الصغار والمكروه اذ لو قرئ منه لم يبع الاقتراب اذ لا يبيح
بشيء او يباح من المحذور والمكروه **قوله** افحاله صلى الله عليه وسلم

بفتح

واستغفر الله واختلف في وجوبها على الواجب نسيانا وقال بعضهم لا يكفر لان الكفارة تخص الامم
ولا اشرع استغفر الله عن الناس المهور وهو مشهور قول مالك واصحابه وواجب عليه انما الماحضون
وان جيب وروي عن مالك ايضا **قلت** في المسئلة قول ثالث ذكره في المبسوط انه يتقرب
بما استطاع من المخرج وعلى السقوط فقال مالك والاوزاعي والليث يقي وقال غيره لا يقضي
ما اختلف في الاكل عند اخذ حوز القياس على الحد وروايات وروايات وروايات وروايات وروايات
الان قال يكفر ومن منع القياس على ما لان في الجامع معني لا يوجد في الاكل قال لا يكفر ويحتمل
بالحديث الشافعي ان في وطى الرجل امراته كفارة واحدة لانه صلى الله عليه وسلم بين كركم
المرأة وهو موضع بيان فذكره في حديث المتأخريين في الناحية قالوا واعتدوا انيس على امرأة هذا
قال اعترفت فامر بها والاوزاعي يوافق على ذلك الا اذا كفر بالسيار فانها تكون عليها ومالك طبع
نور واصحاب الراعي يجهلون على ان طاعته وينا ولون الحديث لاحتمال انها مكروهة او ناسية لصكها
او من اهل الفطرة ذلك اليوم بعد من مرض او سفر واما ان كرهها فلا خلاف ان المكروه بكسر الهمزة
من نفسه واختلف هل يجب على المكروهة فيكفر عن الزوج بخير الصوم وهو قول مالك
وهو المشهور وقال سمعون لا شيء عليه عنها **قلت** وفي المسئلة قول ثالث ان الزوج يكفر عنها
لا يكفر صومها كانهما كصوم نفسه **قلت** واختلف المذهب في المكروهة والناسية انما يقضيان خروج
ابن القصار من قول مالك انه لا غسل على الموطوعة نائمة او مكروهة الا ان تلك المكروهة انما هي
مفترطين فلا تقضيان الا ان تلك المكروهة والناسية كالمحتملة واختلف فيمن كره رجلا على
ان يطأ وحكي ابن القصار عن ابي حنيفة ان المكروهة لا يكفر عن نفسه واهن الرجل **قلت** في
تكفير الكره عن الرجل عندنا قول **قلت** لا يفتق رقية **قلت** في من لا يشترط الايمان وما لك
واصحابه يشترطونه لقوله في حديث السوء اعتق فانها مومنة ففسد هذا الايمان في
كفارة القتل فيجل المطلق على المقيد **قلت** حمل المطلق على المقيد اذا اختلف الموجب
كالظاهر في القتل في الرقية فالذي نقله الامويون ان مذهب مالك واكثر اصحابه عدم
الحلل فذهب ابي حنيفة والفطر والظاهر **قلت** في شهرين متتابعين حجة المهور في لزوم التتابع
واسقط لزومه ابن ابي ليلى واختلف القائلون لزوم الكفارة فشهد الفطر بخبر الجامع في ائمة
الفتوى على ان الصوم فيه شهران متتابعان كالجماع وعن ابن المسيب شهر واحد افطر يوما او
او اياما وكان رأي ابن بلزيمه قضا الشهر متتابع الفطر ذلك اليوم واليوم وعن ربيعة
انني عشر يوما ويقول فضل رمضان على اثني عشر شهرا فن افطر يوما كان عليه اثني عشر
يوما وقال ابن سيرين يوم واحد للقضا وقيل غير هذا وفيه اختلاف كثير عن التابعين
وعن علي وابي هريرة وابن مسعود لا يجزيه صيام الشهر وان صامه **قلت** في مستين مسكينا
حجة للاكثر في انه العدد الواجب وعن الحسن انه يطعم اربعين مسكينا صاعا واحدا
بعضهم من سواه هل يستطيع الا على الترتيب ككفارة الظهار وقال بعضهم هي على التخيير من
قوله في بعض الطرق يفتق او يصوم او يطعم او ياتي بالتخيير **قلت** في الترتيب
ابن جيب والشافعي وليس في قوله هل يستطيع ما يدل على الترتيب لانها لا تظهر اهل الصوم
في العتق نفع في الترتيب والتخيير واما في كفارة الاول وهو يصح مع التخيير وما لا يصح

بدر

يرون على التخيير الا ان الاول البداة با لا طعام لذكره له في القرآن الكريم ولشول نفعه الضعفا
ولان له مدخلا في كفارة رمضان والمرض والحاصل والشيخ الكبير والمفطر في قضائه ولطافته
مع الصوم الذي هو الا مسالك عن الطعام واستحب بعض اصحابنا كونه على الترتيب كالظهار
واستحب غيره انه يحسب الزمان في الشدة ابد الطعام وفي غيرها العتق والصيام وقال ابو
مصعب في الجامع الصيام والعتق وفي الاكل الاطعام وما وقع في المدونة من قوله ولا يعرف مالك
في الكفارة غير الاطعام كعتقا ولا صوما هو محمول على ما تقدمه مالك الا على التخيير والاولى البدية
با لا طعام خلا ما تاوله عليه بعضهم **قلت** قال قول سنة هي على الترتيب كالظهار وجوبا
هي على الترتيب مستحبا هي على التخيير تنجس هي على التخيير لان الاول بالبداة الاطعام
الحاقه قوله ابو مصعب لسادس الاربعة حسب الزمان وما اشار اليه من حمل بعضهم في المدونة
على ظاهره لا كفارة الا با لا طعام سابع والحاصل لها على ذلك الحكي وعبدان الحاجب عن هذا القول
بالمشهور قال القاضي في التفسيرات ولا يحمل بحسن حمل المدونة على هذا القول لانه خرق للاجماع
وقد قال عبد الوهاب لم يختلف العلماء ان الثلاث كفارات وانما اختلفوا هل هي على التخيير
او الترتيب واذا كان هذا القول بهذه المنزلة ففي التخيير عند المشهور ما فيه بل في عدة قوا
من اصل والقول بالتخيير بحسب الزمان ذكره ابن عتاب عن المتأخرين وافق ابو ابراهيم ولا
من اهل اليسار بالصيام لما علمنا انه اشق عليه وسال ابي عبد الرحمن معاوية اول ملوك
بني امية يا لانه ليس عن وطية حارية له في رمضان الفقير فبادر يحيى بن يحيى واعناه بالصوم
وسكت الحاضر ونظر سألوه بعد خروجه لعل يفتقه بالتخيير في الثلاثة فقال لو خيره
وطي في كل يوم واعتق فليرى كرهه عليه وتعتقه العجربا نه مما ظهر من الشرح الفاوه واتفق
العلماء على ابطاله وتاول بعضهم قتيبي يحيى يا نه راه فقيرا لان جميع ما يبيده المسلمين وانت
تقر فان هذا خلاف ما عدل به يحيى الا ان يقال انه وان كان خلافه غير مناف له ولان في
نصحه يحيى بذلك لوصح به ابي حنيفة لا مبرح واختلف من قال بالكفارة في الجامع وغيره اوفي
الجامع فقط هل يلزم منه القضاء الكفارة وهو قول الائمة الاربعة واسقطه بعضهم واجتج
بانه لم يذكره في الحديث وقال الاوزاعي ان كفرا بالصيام جزء الشهر وان كفر بغيره
صام يوما للقضا واختلف فيه قوله الشافعي وجا في الحديث من رواية عمرو بن شعيب انه
امر بالقسا ومثله في الموطا في حديث ابن المسيب واختلفوا فيمن افطر بغير الجامع ناسيا
فمشهور قول مالك وقول جميع اصحابه وقول ربيعة انه يقضي وقال الكافة لا يقضي حديث
ان الله اطعمه وسقاه قال الداودي ولحل مالك لم يبلعه الحديث او حمله على رفق الامم
وقال غيره بل لا ثبات عند وسقوط الكفارة عنه وزيادة من زاد ولا قضاء عليه اكثر
اسانيد هاضعة في صحيح الدارقطني بعضه وفي حديث (لا عرابي هذا) من جامعتين
فيه الاجتهاد دون الحد انه لا تغدي فيه ولا عقوبة لانه عليه السلام لم يوافقه على ان تلك حرمة
الشهر لان حجة واستغناه ليل نوبته ولا نه لو عوقب من حابه لم يستفت احد عن ناله
خوف العقوبة بخلاف ما فيه حدود وقامت على الاعتراف به بينة فان التوبة لا تسقط
الا حد الحرابة اذا تاب منها قبل ابدته عليه **قلت** ويوجب شهرا فطر في رمضان اذا عثر

عليه وان يفتي على قول ابن حبيب كان ذلك رده وان جاء مستفتيا فلما كان في المسبوط انه لا يوافق لما ذكر القاضي وخرج النبي عقوبته على عقوبة شاهد الزور اذا جاء تائبا واستغفر من صنف هذا الترخيع لانه قياس في حرمان النفس لانه صلى الله عليه وسلم يجفف السائل بل صنف سلمنا انه ليس نصا فالفرق بان شهادة الزور اقوي ظاهرا ولا اعظم مفسدة ومن اكبر الكبار واختار النبي انه ان افطر استهزا ادب والا لم يؤذت فان مع التخرج وعد اختياره قولاجات الاقوال الثلاثة والقول بان شاهد الزور يجب اذا جاء تائبا المتهور بنص عليه في كتاب السرة وقاله لا يوافق **قوله** ثم جلس وفي الاخر اجلس قيل امره بذلك انتظار لما ياتي به كاد وقع وتحتل انه رجاه فضل الله تعالى وانتظاره وحي ينزل في امره **قوله** بحر قح هو للجمهور بين العين والراء وروي باسكان الراء والصواب الفتح والعرق الزيل بنح الزاي دون نون ويقال لا الزيل بكسر الراء وزيادة نون ويقال له القصة واكتل بكسر الهمزة وفتح التاء ابن دريد يسمى زيبلا يحمل الزيل فيهم وسمى عرقا لانه جمع عرق وهي الطفيرة الواسعة من الخوص جمع وخاط حتى تصير زيبلا والحق حجة للكافة في ان الكفاية منه لكل مسكين لان العرق خمسة عشر صاعا **قلت** قال ابن الحاجب تابع لابن بشير وهي مد منه كاطعام الظهار فظاهر بوجه ان المد مد هشام وليس كذلك بل المد منه صلى الله عليه وسلم **قوله** تصدق بهذا يدل على جواز تكفير الرجل عن غيره **قوله** افقرنا هو بالنصب على اقرار فعل اي اتجه افقرنا ويجوز رفعه خبر مبتدا افقرنا هل احد افقر منا **قوله** ما بين لا يتبعها الالة الحرية والحرية ارض فارت حجارة سود والمنية بين يدي وبقا لابة ولوبة ونوبة بالنون ومنه قيل للسود نوبي ونوبي **قوله** فضلك تعجبا من حاله وقل كلامه واستغفاره او لا شرط ذلك نفسه وقد يكون من رحمة الله تعالى وتوسعته عليه ان اباح له اكل هذا الطعام بعد ان كلفه باخراجه **قوله** فاطمه اهلك **قلت** تقدم راجح من اخرج به على سقوط الكفارة عن الجراح والجواب عنه **قوله** قال الارزهرى هذا من هذا الرجل اباح له ان يأكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لقتل وقيل هو منسوخ وقيل تحتل انه اعطاه اياه ليكفر به ويجوز اذا اعطاه من لا يكرهه نفقته من اهله وقيل لما كان عاجزا عن نفقة اهله جاز له اعطاء الكفارة عن نفسه لغيره وقيل لما ملكه طاقته وهو محتاج جاز له ولا هله اكل حاجتهم وقيل تحتل انه لما كان لغيره ان يكفر عنه جاز لغيره ان يتكفر عليه عند الحاجة بتلك الكفارة وترجم عليه البخاري اطعام الجراح من كفارة له له وهو محذور قال غيره وهو جائز اذا عجز عن نفقته اذ لا يلزمه نفقته فيم كثرهم وفيما قاله نظرا وقيل اطعمه اياه لغفوه وايضا لكفارة عليه حتى يوسع هذا العلماء في المسئلة وقاله احد والاوزاعي حكى من لم منه كفارة ولم يجد هذا السقوط في هذا القول **قوله** في الاخران وجلا افطر **قوله** حتى به مالك واصحابه في ان افطر بالجراح والاكل والشرب سواء ثم رده قوله افطر ودعي العموم في مثل هذا الضعيف **قوله** وان كان ضحيا لان افطر فعل في سياق الجواب فلم يقل احد من الاصوليين ان الفعل في سياق الثبوت ثم وانما اختلفوا في عمومه اذ كان في سياق النفي **قوله** قال ابو مذهب التكفير بالعتق والعتاق اما هو في الجراح خاصة واما الاكل والشرب فليس فيه الا الاطعام وقال الشافعي داحمه الكفاية اما هي في الجراح واما الشرب

غيره

غيره فانما عليه القضا خاصة وقال الحسن وعطاء ان لم يجد المكفر رقة اهدي بدنة الى مكة قال عطاء او بقره وجاء ذكر البدنة في حديث الفطر في رمضان بعد الرقة من رواية عطاء عن ابن المسيب رواية عطاء عنه ذلك **قوله** يمثل حديث ابن عيينة **قوله** تعقب على مسلم قتل ليس من حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لان حديث مالك باو على التخيير وذكر الفطر وحديث ابن عيينة على الترتيب بل وقيس الجراح ومسلم اشرح صدرا ان يخفى عليه هذا فان حديث مالك وان كان اشهر روايات باو على التخيير ولم يختلف رواية الموطأ عنه في ذلك فقد رواه الوليد بن مسلم وابراهيم بن طهمان وغيرهما عنه يمثل حديث ابن عيينة فلعلى عيسى بن اسحق الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم **احاديث الصوم في السفر** **قوله** خرجنا عام الفتح في رمضان وهي غزوة الفتح وكانت سنة ثمان **قوله** فصار حتى بلغ الكد يد فافطروا في الاخر حتى بلغ عسفان وفي الاخر حتى بلغ كراع الغميم الكد يد بكسر الدال عين جارية على الخيل بين قديد وعسفان وثمرة عن مكة اثنان واربعون ميلا وعسفان قرية جامة بمصر وتبعد عنها عن مكة ستة وثلاثون ميلا والهم بفتح العين وادام عسفان ثمانية اميال يضاف اليه هذا الكراع والكراع جبل اسود يمثل بدوان الكراع كل ارض سوية من جبل او حرة **قوله** الذي عليه الجمهور ان عسفان بعد عن مكة ثمانية واربعون ميلا افطر هذه الاماكن وهي مختلفة والقضية واحدة ووجه الجمع بينها الاستقاربة وعسفان يصعد على الجبل لان الجمع من علها وقد يكون الجمع بان يكون الجبل بحال الناس ومشتقهم وهم عسفان وكان فطروهم بالكديد ويشهد لذلك حديث الموطأ قيل يلزم قول الله ان ناسا صاموا حين تمت فلا كان بالكديد دعاء بفتح فافطروا فافطر الناس **قلت** تأمل الجمع الثاني فانه انما يستقيم على ما ذكره الزواوي ان بعد عسفان ثمانية واربعون ميلا **قوله** بين المدينة والكديد سبع مراحل **قوله** فافطروا حجة للجمهور ان الفطر في رمضان حتى يخرج بعد دخوله الشهر وقيل بعض السلف من استعمل عليه في الحضرة صومه لقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه واختلف في صوم رمضان في السفر فذهب اهل الظاهر وقالوا ان وقع لم يجز وعليه الفقهاء واحتجوا بظاهر الآية ولا يمتني في قوله ليس من البر الصوم في السفر والجمهور على خلافه وانما اختلفوا ايا افضل فصيل الصوم افضل لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ولما ورد من صومه وصوم عبده الله بن راحة وقيل افطر افضل لحديث ليس من البر ان تصوموا في السفر وحديث هي رخصة من الله وحديث هي رخصة من الله من شاء اخذ بالحسن ومن احب ان يصوم فلا جناح فحجول الصوم حسنا والفطر لا جناح فيه وقيل ما سوا قوله صلى الله عليه وسلم للسائل ان شئت فصر وان شئت فافطر ولا حجة للظاهرية في الحديث لانه خرج على سبب فان قصر عليه كما هو رأي بعض الاصوليين فليس فيه حجة وان لم يقصر قلنا يحمل على من بلغ به الصوم الى مثل ما بلغ بذلك الرجل ويكون معناه ليس للصوم على الفطر فضيلة يكون برأي ليس لبر الذي لا يرعاه او ليس لبر الكامل الذي رغب فيه حتى يحمله على النفس ويكون مثل قوله صلى الله عليه وسلم ليس للمسكين الذي ترمه اللقمة والثلاثان قال الخطابي وذهبت رقة الى ان افضل الاسهل والايسر

ملح القول بان الصوم افضل المشهور والقول بتفضيل الفطر لان المأجشون والنسوة
لذلك في القبية وقاد ابن جيب الصوم افضل وقام الحديث ليس المسكين الذي تزدده اللقمة
واللقمة وانما المسكين الذي لا يجد غنا يغنيه ولا يقطن له فيستصد قنصله ولا يسأل احدا
شيئا والمعنى ليس المسكين هاية الذي تزدده اللقمة واللقمة وان كان من جملة المساكين
بل المسكين الذي لا يجد الى اخره وكذا لا يكون المعنى في حديث الصوم اي ليس المسكين
التقرير الى اخره **قوله** وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذون **بطل** الحديث
من فعله وترويه النسخ المحرم انما يكون ناسحا اذا لم يمكن الجمع ويكون لاخذ بالاحث
من فعله في غير هذه القضية واماهة اعني قضية الصوم فليس ناسخ الا ان يقال ان
ابن شريك قال الى ان الصوم في السفر لا يحقد كقول اهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنده
د انما يكون الاخذ بالاحث اذا علم كونه نسخا او يكون ذلك الاحث راجحا
والافتقار طاف على البحر ونوصا مرة ومعلوم ان طواف الماشي والوضوء تلافا
انح لانه لا فضل وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك ليدل على الجواز **قوله** في حديث
ابن عيينة ولا ادري من قول من هو قد بين في حديث ابن رافع انه من قول ابن شهاب
فهو تفسير لما ايم في هذا الطريق ولذا اتى به مسلم بعد حديث ابن عيينة وهو يروي
احصانه في نسخة التاليف **ص** مئة مئة لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان **قوله**
الاخر عز واما مئة لست عشرة مضت وفي الاخر لثلاث عشرة وعين سعيد لسبع عشرة
لست عشرة واخيره عن قتادة ثمان عشرة والذي في الشيباني خرج احسن خلون من رمضان
ورد كلها في تسع عشرة **قوله** فشر به **قوله** يخرج به مطرف ومن وافقه من الحديث وهو
احد قولي ان من بيت الصوم في السفر في رمضان ان يفطر ومنه الجمهور ولحديث
عندهم تحوّل علي انه بيت على الفطر او انه بيت افطر للتقوي على العدو والشفقة
بالاحقة له ولهم واختلف المانعون هل يكفر ان افطر ولما لا يجوز اختباره في ذلك قولان
وسقوطا قاله الكافة وقرق ابن المأجشون فقال ان افطر بالجماع وبغيره لا يكفر واما
من اجمع صابيا في الحضر فانه الجمهور لا يفطر وهو فرع بين اصلين احدهما من اجمع صابيا في
له المرض فانه يفطر والثاني من افتتح صلاة محضية في سبينة ثم انقضت به السفينة للسفر
في اشأ الصلاة فانه يفتي بخبرية فركه الجمهور الى الصلاة الحارة كونه ورد الخالف الى جود
المرض ولا يجمع لوضوح الفرق بالمرض غالب وقد يكون لا يمكن معه الصوم في السفر
مكتسب واختلفوا اذا افطر يوم خرج وجهه فقال مالك والجمهور ان يفطر اذا افطر صابيا
وقد لم منه الصوم وجوزه بعض السلف واجمعه واسحق والمزني وقال الحسن ان افطر
اذا اراد السفر في يومه واختلف المذهب عند باقي وجوب الكفارة في هذين الوجهين
اذا افطر قبل خروجه او بعده واختلف في السفر المبيح للفطر فالجمهور على انه المبيح للفطر
وقال داود واهل الظاهر يفطر في كل سفر وان قرب **قوله** اوليك العصاة وصغوا
بالعصيان لانه امرهم بالفطر لمصلحة التقوي على العدو ولما يفعلوا حقهم بغير علم بعد هذا
فاطروا **د** اوليك العصاة اوليك العصاة مكر مرتين وهو محمول على من نقر بالصوم او

لانه امرهم كاذرا القاصي **قوله** ليس من البر ان تصوموا في السفر **ع** وفي البخاري ليس
البر وما معنى واحد كما نقول ما جاني من واحد وما جاني احدهما زائدة عنده بعض
الحاجة واما ما ينبغي ورأي ان من التاكيد الاستغراق لانه اذا قلت ما جاني احد
تحتل ان يكون المعنى ما جاني واحد بل اكثر فاذا قلت ما جاني من احد ارتفع الاحتمال
ق هذا لا ينافي كونها زائدة وزيدت لهذا المعنى الذي ذكر وهو الذي يرض عليه الا
ستاد ابن عصفورم ولا يخرج الخالف بالحديث على ان الصوم في السفر لا يجزي كانه عام
خرج على سبب فان قيل يقتصر عليه لم يفرق به حجة وان لم يقل يقتصر عليه حمل على من
حاله مثل حال الرجل وبلغ به ذلك المبلغ ويحتمل انه للصوم فضيلة على البر تكون سرا
كحديث ليس المسكين الذي تزدده اللقمة واللقمة وان كان اي ليس البر الكامل الصيام في
السفر بل الفطر اطلاقا لانه سبحانه يجب ان توفي برخصة **قوله** تقدمه من سبيل الحديث
ليس المسكين **قوله** عليكم رخصة **ع** فيه ان الفطر رخصة لا واجب وفيه ان الفطر
لا يقتل لحسنه عليه بقوله عليكم رخصة الله واما عدم حفظ تلك الزيادة فان كان سمعها من
شيباني في الحديث بها ولا يصح له ان يثبتها عند محققي الأصوليين والمحدثين وقولنا كره
وقد لا يقبل ولا يعمل به واما قوله الراوي هذا الحديث به ورويته فتفق على
طريقه مذهب للرواية عندوا لاول غير قاطع والراوي عنه صحيح **قوله** فخرم الفطر **ون**
هو للاكثرين بالخالف والراي وعند السجري بالخالف المعجزة وبالكذا المهمة من الحديث
اي قاموا فوق الصوم فتشققوا الركاب ونحو الاخيرة قالوا وهو الصواب والاول
بضميف ويصح عندي على انه من شذوذا الحرام للخدمة او انه استثناء للخدمة والخدمة
كانت انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل رمضان شذوذا المزرو والتاثل ان يكون من
الحرم وهو الاخذ بقوة وهو مكتور عليه اي عنده كثير من الناس **قوله** فخرم الفطر
فقال انكره يوم من عدوكم والفطر اقوي لكم فكانت رخصة فاسام ومنه من افطر
ثم نزلنا منزلا اخر فقال انكره مصحوا بعدوكم والفطر اقوي لكم فافطرنا فكانت عشرة
تقدمه من قولنا نحن اخذنا رخصة فحسن ومن لا فلا حرج وانما يدل على ان الفطر
ارجح ووجه قوله فكانت عزيمة ما ذكر من انه مصحوا العدو وهو تفسير الاحاديث
الاخر وان قوله كان في موضع ثم عزمه وقطعه في موضع اخر اجمعه وان توقفه الما
كانها خذوا بابا لافضل لما رواه حافظ عليه لما قيل له ان الناس يتطرون الى ما فعلت
فقل الى حاله وافطر فقامم وكان بالموثوقين وفارحيا وقال لاهلب في قوله فافطر
يتمهل ان يكون في يومهم بعد تبيتهم الصوم ويحتمل انه فيما يستقبلون بعد يومهم ويبيتون
فطره **حديث** **قوله** كاتر قرين تصومه في الجاهلية
تقدمه من كتب الصلاة اني اسرى الصوم اي واصلا فاصوم في السفر قالهم
ان شئت وافطر ان شئت **قوله** سوع له سرد الصوم حتى في السفر وباني في احاديث
عبد الله بن عمر عن النبي انه انكره عليه وقال لهم يوما وافطروا وقال انه صوم داود
ولا افضل منه فعل المتولي من الشافعية ذلك الحديث على ظاهره وانه افضل من السر

غيره ان ذلك الحديث خاص بعبد الله لما علم صلى الله عليه وسلم من ضعف حاله والافا لسرعة
افضل بدليل انه سوغه طرفة هاهنا ولو كان ذلك افضل لبيته حرمه لان تضر البيان عن
وقت الحاجة لا يجوز **قوله** في الاخر في رخصة من الله من اخذها بحسن ومن احب ان
يصوم فلا جناح **ع** اخرج به من جعل الفطر افضل لقوله فيه حسن وقال في الصوم لا
جناح لان قوله لا جناح اما هو جواب لقوله هل على جناح ولا يدل على ان الصوم ليس بحسن
وقد وصفه ما في الاخر بالحسن **قلت** وانما لم يدل على ان الصوم ليس بحسن لان
نفي الجناح اعلم من الوجوب والندب والاباحة والكرهية **قوله** في الاخر عن عمر بن
عبد الله وجي مولى بن عباس وفي الاخر مولى امر الفضل حقيقة وانما قيل مولى بن عباس
للملأ منه واحد عنه **قوله** فارتل اليه بفتح ابن وهو واقف بعرفة فشر به فضل ذلك
ليراه الناس ويجعلون انه مفطر لان العيان يبلغ من الخبر وجاها لاثار في فضل صوم يوم عرفه
والجمع بينها وبين هذا الحديث ان علمها فظهرها للحاج افضل للتقوى على كل حال ولا بد
اختر صلى الله عليه وسلم لنفسه وصومها خير من افعل وهذا اخذنا لك والشافعي وكثير
وقال جماعة من السلف صومها للحاج افضل للهروي والجلاب بكسر الجا لانه حطب فيه نواة
الالبان الحطاي ويسع خلابة ناقة وهو ايضا اللبن الحلو للهروي وجلدها على الانية
اولى لقوله خلابة لبن والقعب انا من خشب مقعر مدور يسرب فيه شبيه حواف الخيل
وهو كما في الاخر بفتح لن **قوله** فارسل اليه ام الفضل بنت الحارث فيه قبول الهدية
من القرابة والاهل قالوا وفيه ترك السؤال عما وجد بأيدي الفضل لانه لم يسأل اهل
هو من ماها او من مال العباس زوجها وقد يكون هذا مما اذن للنساء في التعريف فيه او علت
ان العباس يستشير بذلك **احاديث** **عاشور**
قوله كانت قرينة تصوم في الجاهلية بقدر من قدر الكتاب ذكر اختلاف العلماء في الصلاة
واحوالها من الحقايق الشرعية هل هي باقية على سنها لعمدة او نقلها الشارع عنها وصحتها على
معان اخر واخترنا ههنا ان سائر العرب قبل ورود الشرح تدل على انهم كانوا يستعملون
هذه الالفاظ في معانيها الشرعية من اقوال وافعال فحقوا الصلاة والركعة والصوم والجمعة
والهجرة وتقرئوا بالجميع فاحاطهم الشروع الايام عرفوه تحقفا لانه اتاهم بالفاظ استعملوها
لم قاله الخالف او بالفاظ لغوية لا يعرفونها المقصود الارشاد كما اشار اليه الخالف
قلت يريد وهذا الحديث ما يدل على ذلك **قوله** ولما ورد المدينة صامه وامر به
قبل ان يملكه في صدر الاسلام قبل قرن من مضى واجبا ثم نسخ على ظاهر هذا الحديث
وقيل كان سنة ثم غلب فيه ثم خفف فصار تحييا فيه وقال بعض الكلف ان فرضه لم
يند باقيا لم يفسخ وانقرض القائلون به من وجعل الاجماع اليوم على خلافه وكره ابن
قصد صيامه بالتحسين الحديث جاني ذلك وجدته هل على غير ما قاله لا لان تطوع وعقوله
هنا من صامه فليجته ومن احب ان يتركه فليتركه ظاهران في عدم وجوبه **عن** عبد
الله بن مسعود **ع** وليس في قوله ثم ترك دليل على كراهة وانما هو اعلام بترك وجوبه
قوله فلم يامرنا وهو يمتنع **ع** يخرج له مالك من يخل الامر على الوجوب **قوله** في حديث

محاو

محاوية ابن عمارا اهل المدينة يدل انه سمع من يوحنا ومن يوحنا عن علي الخلفاء المتقدمين
فاخرجوا ما سمع من علي بن ابي طالب لم يكتب الله عليكم صيامه والحديث يرد على القريش واستند
العلماء تنبيه ام على الحكم او استخانة بها عند تم على ثقله او توبيخ او منع من انكره واستند
بعضهم على انه كان واجبا بقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوميا
قوله وانما صامه ذكر الناس في هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واستند من
رواية ابن قتيبة عن حميد قال سمعت معاوية يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذا اليوم يقول اني ما ير من شأكم ان يصوم فليصم وهذا نص في الكلام كان كذا رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانما التحيز فنص عليه في غير الحديث **قوله** في الاخر قد
المدينة الى قوله نحن احق بموسى منكم **ع** خبر اليهودي غير مقبول فيجوز ان اوجى اليه
بصدقه ثم فيما حكوا من ذلك فانه نواز عنده الخبر عن ذلك حتى حصل له العلم به مع انهم
ان من شرعه تعظيم الايام التي اظهر الله سبحانه فيها الرسل فاستحسن في الصوم **ع** قد
تقد مر ان قرينة كانت تصومه والله صلى الله عليه وسلم كان يصومه فلو ثبت له خبر اليهودي
بحاجته الى التاويل وانما هو وصفه حاله وسوال **ع** قوله في الحديث فيها ما ليس ابتد الصوم
ولو كان لوجب ان يقال صح ذلك من اسلم من علماءهم وجمع بعضهم بين الحديثين بانهم حمل ان
يكون صيامه حكمة على مقتضى الحديث الاول ثم ترك صيامه حتى علم ما عنده اليهودي من فضل
صيامه فصامه ونما ذكرناه اول **ع** وحاصل مجموع الاحاديث ان الجاهلية من قرينة **ع**
واليهود كانوا يصومونه ثم جاء الاسلام بصيامه متاكدا ثم خفف من ذلك التاكيد **قوله**
في الاخر فصامه موسى شكرا **ع** فيها احبادة بالعمل وبالقول والثناء بالشكر على نعم تيمم
الانسان ويعبر المسلمين قال تعالى اعلموا ان داود شكر او قال تعالى لمن شكر نولان بذكر
وقال صلى الله عليه وسلم فلا يكون عبدا شكرا **قوله** في سندا اخر حدثنا ابن
عبيدة وابن عمار قال بعضهم في نسخة ابن الحذا و ابن ابي عمر مكان ابن عمار المصواب الاول
والثانية القبيحة واللباس الحسن يقال ما احسن شأنا رجل اي هيئته **قوله**
في الاخر ثم اجمع يوم التاسع صايما **قلت** هكذا كان يحد يصومه وفي الاخر اذا كان
العام المقبل منها التاسع ان شاء الله **ع** قيل في عاشر ان الله اليوم التاسع من المحرم وقال
مالك والاكثروا العاشر وهو الذي تدل عليه الاحاديث وهذا الحديث لقوله لا صوم من
التاسع فدل انه كان يصوم يوم العاشر وهذا الاخر لم يصمه ولم يبلغه ولعله لو بلغه صامه
على وجه الجمع بينه وبين العاشر في رواية تصوموا التاسع والعاشر والى صومه على
معنى الجمع ههنا الشافعي واحد وجماعة واما الاحتياط للخلاف فيه **ع** من قال انه العاشر
تعلق باللفظ لانه من التثنية ومن قال انه التاسع تعلق بهذا الحديث واخذوا من اعشار الابل
وذلك لان العرب كانت افاضت الابل في الرعي يومين ووردت في الثالث قالوا ووردت رعا
وان بقيت ثلاثا ووردت في الرابع قالوا ووردت خمسا وان بقيت فيه ثانيا ووردت في الثاني
قالوا ووردت سورا يحسبون سوا الاطبا ايام الورد وتحتسبون بقية اليوم الذي
وردت فيه قبل الرعي واول اليوم الذي وردت فيه فوجدت في التاسع عاشر هذا

جواب

اي من قولهم وردت عشر اذاوره في التاسع **قوله** ايام الايام حقيقة هي ما بين الورد
 مما ترد فيه ولكن اصناف العرب لها يوم الورد ومن كان ذكرا **قوله** وقول ابن عباس في قوله ذلك
 اعتقاده انه صلى الله عليه وسلم كان مديا على صومه **قوله** في الاخر من كان صايا فليتم صومه
 ومن اصبح مفطر فليتم صيامه **قوله** ذهب ابو حنيفة والساجي واحمد الى جهة احداث صوم
 النفل في هذا الحديث ثم اختلفوا هل ذلك حتى لو احدثها بعد الروا او انما ذلك اذا احدثها
 قبله وقال مالك والجمهور لا يصح صومه نافلة الابنية من الليل حديث لا يصح من ثوب بيت الصبا
 من الليل وحديث النافلة بالنيات وهذا امر مجزوه دون نية وقال الكوفيون وابن
 الماجشون ان كل ما قرئ من الصيام في وقت معين لا يحتاج الى نية الليل وكثيره ادناه
 قبل الزوال لهذا الحديث ايضا ولا حاجة لهم فيه لانه ان كان صوم عاشورا فضا حبيبه فاصح
 صلى الله عليه وسلم من اصبح مفطرا او اكل في صومه هذا الحكم لا يمتنع ان من تذكر في
 صوم يومه اذا علم به وقد كان نسيه او نسي يوم رمضان انه يلزمه قيام صومه وانما الخلاف
 هل يجزيه امر ولا يبين في الحديث الا اقام الصوم وقد اختلف الاصوليون هل القضاء بالامر لا
 او بامر جديد وروي في داود الحديث وزاد فيه واقضوه وهذا الوجه الخالف وبني قول الجمهور
 في المسئلة وقد قيل انه سئل عنه وهو كاطر عليه الان فاعلم بذلك وامرهم به ثم سمع اذا
 نسخ فلا يقاس عليه فرض ولا نفل وجواب ثالث وهو انه قال في الحديث ومن اكل فليتم صومه
 وهذا لا يقول من يحذر النية انما انما يقول فيمن لم ياكل فليل في ان عاشورا كغيرها من الايام
 في افطاره ناسيا او جاهلا لم يدا انما صوم يومه وهذا حكم خاص بعاشورا ونسبة ليست له
 وزيادة في فضله وتاكيد صومه كاذب اليها من حبيب وغيره وقال النووي ان هذا على معنى
 الاستسباب والارشاد لا وقت لا فضل ليل يفصل عنه عند صامته وقته وراي ابن الماجشون
 عن مالك فيمن لم يجز برضا الا في يومه انه يجزيه ولا يحتاج الى نية من الليل وتاويل قوله
 على انه قوله شاذة لملك ولم يفرق هو لا بين قبل الزوال او بعده والمشهور قول مالك والساجي
 واحمد ان الفرض لابد فيه من نية مقدمة ومشهور قول مالك ان النية اول ليلة من الشهر تكفي
 للجمعة وكذا لكل صوم متصل وهو قول ابو حنيفة والساجي واحمد وحكي عن عبد الحكم
 عن مالك انه لابد من النية كل ليلة واختاره وشذ زفر فقال لا يحتاج رمضان لنية الا في
 السائر وشذ ابو حنيفة فقال يجزي صوم رمضان دون نية صامته نظرا او نذرا او كفاة لا استحقاقا
 فيه الصوم **قوله** في الاخر العهن من العهن الصوم واحدها عهنة كصوف وصوفة
 وقيل لا يقال للصوف عهن الا اذا كان مصبوغا قال زهير
قوله كان فاقة العهن في كل منزل منزل به جند الفخر **قوله**
قوله اعطيناها اياها عند الاقطار كذا في جميع النسخ وفيه نقص اختل به المعنى وصوابه حتى يكون
 الاقطار به يتم الكلام وكذا وقع على الصواب في البخاري وهو مثل ما في الرواية الاخرى في الام فاذ اسما
 الطعام اعطيناها العهن من العهن عليهم حتى يتم صومهم وفيه تزيين الصغار على فعل الخبر جازول
 الرحمة بصومهم ولا جرب ذلك لا وليا به والاقطار الصوم لا يلزمهم حتى يلقوا وقيل انهم مخطبون بالاطاعات
 على النذر وهذا لا يصح وعن عطاء انما ان طاقه وجب عليهم **قوله** عن النبي صلى الله عليه وسلم

طوع

مخير

قوله

قوله ثم انصرف فطلب **قوله** ان الخطبة بعد الصلاة لا تقدر **قوله** هذا يومان بني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صومهما يوم فطر كرم من ميا مكر والآخر يوم تاكلونه فيذكر من تسكركم **قوله** ارتفع يوم على الغبار
 اخر ما ادعى المبدل من يومان واجمعوا على حرمة صومها باي وجه كان الصوم نذرا او تطوعا او
 دخولا في صوم متتابع وانما اختلفوا في قضاء من نذرهما بعينه فقال مالك والساجي في احد قوليه
 والاكفة لا يقضي وقال الاوراجي في احد قوليه يقضي الا ان ينوي ان لا يقضي وقال ابو حنيفة
 وصاحبه والساجي والاوراجي في احد قوليه يقضيها واختلف قول مالك واصحابه اذا لم
 يقصد تبيينها وانما نذر نذر الاستقلال عليهما او نذر يوم بقدر مقدم يوم عهده هل يقضي
 او يقضي او يقضي الا ان ينوي ان لا يقضي وفيه تحلم الامار وذكورة في الخطبة ما يحتاج
 اليه في ذلك الزمان وفي ذكر صوم الفطر ويوم الاكل من النسيك اشارة الى علة الفطر
 والالتفات الفصل بين الصوم واشهر نظامه فطر ما بعده والاخر الاكل من النسيك اشارة
 الى علة الفطر المتقرب به وقيل ان الفطر في شرع غير مطلق فخصيها بالخير واستدل
 به بعضهم على ان ايام التشويق دونها في التمرير ولذا اجاز صومها للمتبع وستاتي المسئلة ان
 شاء الله تعالى وقد اختلف فيما لا يمتنع **قوله** في الاخر امر الله بوقا النذر وبني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن صيام هذا اليوم توقف عن الفتوى تورعا لتأريض الادلة والذي ذهب اليه مالك
 ان نذر صوم احد العهنين لا ينعقد ولا يقضي وقال ابو حنيفة لا ينعقد ويقضي وان صامه
 يجزيه وجنتا عليه ان لا نذر في حصية وصومها محصية وقضا يوم ليس من مقتضى لغة النذر
 ظهر محي لا لزامه وان كان اختلف عندنا فيمن نذرنا الحجة هل يقضي يوم النذر كان من الزم
 لاي نذر لا ينعقد في يوم النذر بحكم التبع لبقية الشهر لانه في مقتضى بقية الشهر باجماع
 لكنه عارض صومهم وزود النبي عنه فلم ينعقد بخلاف من جرد النذر ليوم النذر بميزة خاصة
قوله في السند عن نبيلة الهذلي **قوله** في نسخة ابن
 ما بها ان الهذلية على التانيث ظنه اسما امرأة وهو وهم ونبيلة اسمر جل والحروف في النسخ
قوله نبيلة بنم النون وبالنسبة الجملة هو ابو عمر بن عوف بن سلة الهذلي سماه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نبيلة الخير وبذلك يعرف ولا اعرف في الصحايات من اسمها ذلك وانما فهمت
 نسبته بتقدم يعرف السنين المملة ومنهم من يضل النون ومنهم من يفتح معروفة **قوله** ايام التشريق
قوله هي عند اكثر الثلاثة بعد يوم النحر وقيل هي ايام النحر وسيت له صلاة العيد في عند شرف
 الشمس في اول يوم من هذه الايام في يوم النحر ويقضيها ايضا قوله ايام اكل وشرب
 روايت اخرى ايام مني وقيل سميت بذلك لتشريق لحوم الضاحي فاق وهو تقليد لها ونشرها
 للشمس **قوله** ايام اكل وشرب **قوله** صحيح به ابو حنيفة في نسخ صوم ايام مني للمتبع الذي لا يجد الهدى
 مع ما ورد من النبي من صوم ايام مني واجاز ما لا الصوم له لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج والاداة
 قلت يوم التروية وهو اليوم التاسع فاذ اصام للتاسع وافطر العاشر فليتم صومه لست محل في
 الحج الا ايام مني **قوله** للساجي في قوله كان في حنيفة واجاز بعض السلف صومها مطلقا وعندنا
 خلاف من نذر بها او نذر فيها صومها متصلا بالاكل يصوم **قوله** ايام مني هي الايام الثلاثة بعد يوم
 النحر والثلاثة مع يوم النحر في الايام العهن **قوله** ودا فتوى يوم النحر ويومان بعده هي الايام المعلومات

فلان

وفي يوم يامني اخير المسبحة ثلثة ايام في الاخر وفي اجزائها لكفارة البين بالله تعالى ثلثها يصوم
الاخر وفي المدونة لا يقضي فيها رمضان ولا غيره فلا يصوم فيها صوم بني ولا قتل نفس وشبهه
الامن ابتداء قبل فرض قصص في فلا يصومها ويصوم الثالث ويصومها نادر
احاديث التي عن تخصيص الجمعة بالصوم
قوله من صوم الجمعة وفي الاخر لا تخصوا يوم الجمعة بصياما لان يكون في يوم يصوم
احدكم قال مالك في الموطن واسع احدا من يتقدم به بني عن صيامه وموته حسن وقد
يعتزل اهل العلم يصومونه واره كان يجراه قال داود بن سليمان مالك الحديث ولو لم يكن له
ع اخذ الشافعي بالحديث واحل قول مالك يرجع اليه لان قال صومه حسن وبذله كراهة تخصيص
يوم معلوم بالصوم وانما حكمي صومه عن غيره وظنه انه كان يجراه ولم يقل عن نفسه وان اراد
واحدة يعني تحريمه وقد اشار البايجي الى ان قول مالك هذا يحتمل ان قوله له اخري توافق ما في
الحديث ولداود في كتاب التخصيص ما يبيانه ان النبي لما هو عن تحريمه وتخصيصه دون غيره
حتى لو اضاف الى صومه صوم يوم قبله او بعده لم يخرج عن النبي وهذا يشهد له قوله في الاخر لا تخصوا
يوم الجمعة بصيامين الايام وما في الاخر من قوله لان تصوموا قبله او بعده وما ذكر الطحاوي في
قوله في حديث يوم الجمعة يوم عيده كرم فلا تجعلوا يوم عيده كرم صيامكم لان تصوموا قبله او
بعده **قلت** والحاصل ان الامام والداود فيهما من قول مالك في الموطن الجواز والقاضي رده
الى ما علم من مذهبه من كراهة تخصيص يوم بالصوم وعنده ذلك بما اشار اليه البايجي من ان
في الموطن قوله اخري لما ذكره في الحديث واكثر الشيوخ انما يحكي عن مالك الجواز وهو ظاهر
قوله ابن حبيب ورد التوفيق في صيام يوم الجمعة وضعف شيخنا ابو عبد الله قول ابن حبيب
قال لانه مع حديث مسلم بالنبي ولا يصح التخصيص بما ذكره لان ابا عمر صح من احاديث التخصيص حديث
الترمذي عن ابن مسعود وباجلة فيحصل في صومه ثلاثة الجواز كقول الامام والداود في حكاية
الاكثر وظاهر قول ابن حبيب والكرهية لفهم القاضي وما اشار اليه البايجي والثالث ما في النسخ
انه ان اضاف اليه يوم اخر قبله او بعده جاز والاكراه **قوله** قال المذهب ووجه النبي عن صيامه انه
خشية ان يضر على صيامه فيفرض او خشية ان يلتزم الناس من تعظيم ما التزمته اليهود والانس
في السبت والاحد من ترك العمل **د** ينتقض الاول بصوم عاشوراء وعرفة وصوم الاثنين فانهم
مربط فيه فلا يلتفت الى هذا الاحتمال البعيد وينتقض الثاني بتعظيمه بالصلاة الخاصة فيه وغير
من وظائف تعظيمه والصواب في التوجيه ان اليوم الجمعة وظائف من العادات كالغسل والسجود واستماع
الخطبة والتكبير وانتظار الصلاة والانتظار من ذكر الله تعالى بعد الانتظار واستماع الخطبة والتكبير
على ذلك وحتى لا ياتي تلك الوظائف الا وهو مستريح النفس كما استحب الفطر في يوم عرفة الحاج فان قيل
لو كان كذلك لم يرتفع النبي باصناف صوم يوم اليه قيل ما في اليوم المضاف من الثواب يتبع ما يلحق من الثواب
في فعل تلك الوظائف **قوله** لا تخصوا اليوم الجمعة بقيامه وان الليالي به هذا استوفى على كراهته واجمع به
العلماء على كراهة هذه الصلاة التي تسمى الرغائب فان قيل الله واصفها فانها بعبادة متكررة وقد وصف جماعة
في تقييده وتبديله مستعملين مع ما تشكك عليه من كثرة المفاسد **د** **قوله** لا تخصوا اليوم الجمعة
قوله كان من اراد ان يفطر **ع** ذهب الجمهور الى ما ذهب اليه سلفنا في المطلق وغيره المطبق بمرض او كسر

ففتحت

فتحت في المطلق وبقيت حكمة في غيره فيفطر ويصوم وقال مالك وجماعة من السلف الاطعام
على غير المطلق وعن مالك انه يستحب للكبير ان يطعم وقال ابن عباس وغيره انما نزلت في غير
المطلق ويستحب له قوته يطوفونه بفتح الياء ومنها اي يكفونه في عهده ولا يحكمه فيفطر ويصوم
وقال الاكثر لا اطعام على غير المطلق وقال زيد بن اسلم وابن شهاب نزلت في المريض والمسافر
ثم فتحت فسقط الخيار والزوا القضا وقال مالك نزلت في المريض يفطر ثم يبع ولا يقضي
يدخل عليه رمضان الثاني فانه يصوم الثاني ويقضي الاول لا يجسفره ويصوم لكل يوم مدي
وان اتصل مرضه حتى دخل الثاني قضى ولم يطعم ومعنى يطفونه على هذا يطيقون قضاء
ولهم يقضوا حتى دخل الثاني وقال الحسن الهاجري على الاطعام على الصوم ثم نسخ ذلك
في غيره عامة وقال بعض السلف مثله ان الهاجري على الاطعام الا في الكبر الهرم
ففي غيره حكمة **ع** والجمهور على انه يجوز للمريض ان يفطر اذا شق عليه الصوم او خاف زيادة
الهرم وقالت فرقة كل مرض يبيع الفطر كان مطبقا **ولا قلت** المذهب انه يجوز الفطر للمريض
انما خيف ما ديد او زياده او جدوت مرض اخر قال البايجي ولا اعلم من خص الفطر بخوف
الهلاك ابو عمر وقيل لا يضر من خاف زيادته لانه غير متيقنه وهذا خلاف قول البايجي لا
اعلم وقال القاضي صوم المريض ان لم يشق عليه وجب وان شق خيرا وان خيف طوله او جدوت
من مرض اخر مباح فان صامه اجزاه فقوله مع خلاف ما تقدم للبغداديين انه يجوز واما اذا خيف
القلة والاذي الشد يد فانه يجب **قلت** قاله ابن الحاجب واما الكبير واما الكبير الذي
لا يطبق الصوم فهو كالمريض في الوجوب والجواز والمشهور ان لا فدية عليه لا وجوب ولا
استحباب واستحب له في الموطن ان يطعمه به اخذ يحسن وتاويل بعضهم المدونة عليه
وقيل الفدية عليه واجبة واما الحامل والمريض بمنزلة المريض لانه اختلف في قضائها
فقيل تقضيها لانه ازال العذر فخطيان وهو احد قول مالك والشافعي وقيل تقضيها
ولا تقضيها وهو قول ابن حنيفة واحدا في مالك وقال ابن عباس وابن عمر نكحان ولا
تقضيها فمخبرون قول مالك ان المرضع تنظردون الحامل وقاله الشافعي ايضا وقال
الحق في بيان ان ثلثا نكحان فقط او تقضيها فقط قال ابن القصار وهذا كله اذا خاف
على ولدتها واما على نفسها فلا يختلف في ذلك المذهب وهو اجماع يريد الامن او جافدا
على المريض **قوله** اما الحامل فانها ان لم يشق عليها الصوم وجب وان خيف منه صوت
عليه عليها او على ولدها نسخ وقال البايجي يباح لها الفطر وفي قوله نظردون ان شق ولها
تخفيف حتى لا يضرها الاطعام روي ابن وهب تطعمه في المدونة لا تطعمه وقال ابن
الحاجب ان خاف على ولدها اطعمت وعلى نفسها لا تطعمه وقرق ابو مذهب فقال ان خافت
قبل ستة اشهر اطعمت وان خافت عليه بعدها لم ترضع واما المرضع وانما تكون في المرضع امر
مكروه لا يستحب ولا وجب فانه لا يرضعها فان امكها او وجدتها استجارت وصامت فمهر على
ذلك في المدونة ولا اجز في ذلك في مال الولد فان لم يكن له فدية في الاب فان لم يكن له فدية في الام
قوله لا يطعمه في وجوب الاطعام **ع** روايتان في الاطعام في المباح عند مالك والجمهور مد كل
يوم وقال ابن حنيفة وما احياه ثمك مباح وقاله ابن حنيفة هو ما لم يدبره مد وغيره ما لم يدبره

ففتحت

قلت اطعام مريض كل يوم هو في كفارة التقرب في القضا وفدية من افطر من عدد في شيء مما تقدم مرادها
الاطعام في كفارة الاثم ليعموا ستون مسكينا او مختلف الحكاية عن اتيب في مكة فخره جعلها كالمدينة
ومرة جعلها كغيرها **احاديث تاجير القضا** قوله ما استطيع ان اقصيه الا في شعبان
محة في ان الفضل ليس على الفور لانه لو كان التاجر غير جابر لم يرها يقول ووجه داود من التأخير
وانه ان لم يقضه على الفور لم يرها وقد لا يقول فبين وبينه عليه رقبة لا يفتق اول رقبة يملككم
قلت كونه ليس على الفور ذكر ابن بشير انه متفق عليه في المذهب وخرج بعضهم انه على الفور من قوله
في المدونة ان قدم ما سافر او صم المرخص في شوال ولم يقض واوصى ان يطعم عنه ان ذلك
في ثلثه بعد اعلى الوصايا ووجه التخرج ان الفدية في فوج التقرب فلو لانه مفرد في عدم المنفعة
بالقضا من ثلثي شوال لم يجب الفدية ولو لم يجب لم يقد مراد لا يقد مراد الواجب على الواجب
ولما كان المذهب انه ليس على الفور استشكل القاسم من ههنا المدونة فلهذا وقالوا في غير
مستقيمة قال لانه اذا كان ما ذكرناه في التأخير فكيف تجد مفردا وهل هو لا بمنزلة من مات
وقد بقي من القامة مفردا وما يصلي فيه الظهر اذ قال انه مات فمطربا بآخر الصلاة الى اخر
وقرأ واجابه تلميذه ابن محرز بان اتم القاسم انما قال يطعم على وجوب الاستقبال وانت تعرف
ضعف هذا الجواب فانه لو كان يجب لم يرد مرعي الوصايا اذ لا يقد مراد الواجب على الواجب
واجرا بعضهم قول ابن القاسم في هذه المسئلة على احد القولين في الواجب المصح هل يتعلق الاثم
بقوله بعد امكان فعله وفيه قولان للاصوليين واستشكل هذا القول بان التاميم جواز التأخير
مما لا يخفى والاولى عندي امرأه على القول بان الامر للفور لان المفطر احد مرض او سفر ما يؤخر
بالقضا وهل ذلك الامر على الفور او التراخي فيه قولان للاصوليين وان لم يكن القضا للفور
فهو على التوسعة الى وقت تعيين القضا ووقت تعيينه ان يبقى شعبان من عليه رمضان او بقي
سنة قدر ما عليه من رمضان وهو وان لم يكن على الفور فالتأخير به مستحب ويقدم على غيره
من الصوم الشغل قال بعض العلماء وان كان على التوسعة والتأخير لما يجوز بشرط العزم على الفطر
حتى لو احرز وان عزم عصى ولا يصح بالتأخير مع العزم وقال ابن القصار اما امكنه القضا
فلم يقض حتى دخل عليه رمضان الثاني عصى وقال الرار ي من الخفية لا يصح في السنة
المعجلة قال ابو القاسم الكياهي من الشافعية هذا خلاف قول الجماعة وقد اجمعوا على انه لو مات
قبل السنة على وجوب الفدية لا يكونه عاصيا بل لا يجب على الشيع الكبر **قلت** ظاهر قول
الرار ي انه لا يشترط العزم في التأخير اما انه خلاف قول الجماعة في وجوب الفدية فانه اذا
لم يعص جازله التأخير واذا اجاز له التأخير لم يجب عليه الفدية واذا التزم كان خلافه لا يصح
المذكور الا ان في حكاية الامام نظر لان الامام اختار في مات وقد بقي لرمضان الثاني قدر
ما عليه الفدية **قلت** ومذهب الكافة من علماء الامصار انه لا يلزم النتائج في قضا رمضان ووجه
الظاهرية وقال بكل من القولين جماعة من العمامة والتابعين **قلت** الشغل رسول الله
صلى الله عليه وسلم راي بتحقيق الشغل ويحفي بالشغل انها كانت عمدية ففسر له صلى الله عليه وسلم
مقرصه لا سماعه في كل اوقاتها وهو نص من على علة ذلك ورد على من ضعف التعليل
بذلك وقال انما فعلته للرخصة في ذلك لا للشغل المذكور رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال وذكر الشغل انما هو من قول يحيى لامن قولها وكذا في البخاري قال يحيى الشغل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا في مسلم من حديث ابي رافع عن يحيى قال فظننت ذلك لانه كان النبي
صلى الله عليه وسلم ولست فظننت ذلك لانه كان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فيسري من سبابة فقد كانت تنفر الصوم وجاهي حديث ابن عمر ما يدل على ان الحلة
من قولها قال ان كانت بالحد اما التفطر في رمضان فالتفطر ان تقضيه مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم حي يا بني شعبان **قلت** وفيه ما يجب من حق الزوج ولم يختلف ان الزوج
منها من الشغل حديث لا يخل الا امرأة ان تقصم وزوجها شاهد الا باذنه قال بعض شيوخنا
وليس له منها من القضا لانها حقا في ابرادتها قالوا والحديث يدل على ان منافع الزوجة فيما
رجع الي المتعة متملكة للزوج في عامة الاحوال وحقا في نفسها مقصور في وقت دون وقت **قلت**
في المدونة من علت حاجته زوجا الى ان تقصر دون اذنه وان علت عدم حاجته اليه فلا بأس ان
تقوم قال شيخنا ابو عبد الله ويتعارض المذهبون في الجاهلية بحاله قالوا الاقرب الجواز لانه
الاصل ولا يخفى عليك ضعف تعليله بان الاصل الجواز لان الاصل في ذات الزوج المنع وفي الغيبة
لا يملك الاقارم لا يمنع وجه النصارية من صومها مع اهل دينها قالوا والعهد ان يصوم دون اذن
سيده ابن رشد وكذا لامة الحرة والسرية وام الولد كزوجته **احاديث الصيام**
عن الامام احمد **قلت** من مات وعليه صوم صام عنه وليه **قلت** من مات
وعليه صوم واجب من رمضان او قضا او نذر فقال احمد واسحق وغيره يصوم عنه وليه
لظاهر الحديث والجمهور على خلافه وتناول الحديث على الاطعام اي اذ لمات وقد فرط في الصوم
اطعم عنه وليه فيكون الاطعام مقام الصوم اما احمد فاما يقول ذلك في المنذر وهو قول
الشافعي واليه واما في قضا رمضان فذهبوا الى ان يصوم عنه وليه ولكن يطعم عنه واجبا
منه وان ماله وهو مشهور قول الشافعي وقول الكافة وماله لا يوجب عليه الاطعام الا ان
يؤخر به متطوع **قلت** تاويل الصوم باطعام منيف او باطال **قلت** من جله على ظاهره والشافعي
في المسئلة قولان احدهما انه لا يصوم عنه والثاني انه يستحب للولي ان يصوم عنه وهذا
القول هو الذي صححه محققوا اصحابنا وحديث حديث من مات وعليه صوم اطعم عنه وليه
غير ثابت ولو ثبت امكن الجمع بان يعمل على جواز الامر من فان من يقوله بالصوم يجوز عنده الاطعام
فيغير الولد والمراد بالولي القريب بالاطلاق وقيل الوارث وقيل العاصب واليه الاول
ولوصام عنه اجبي فان كان باذن الولي مع الاطلاق لا مع عكسا ولخلاف انما هو في الصوم
عن الميت واما عن الجح فلا خلاف انه لا يجوز الا خلاف انه لا يصلي احد عن احد وخرج الشافعي خلاف
لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولكن يطعم مكان كل يوم مد من حنطة ووزن التمر في
حديث من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكينا واذا عارضت للحديث
رجع الى قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى **قلت** في الاخر امرأة ات فقالت ان امي ماتت
وعليها صوم شهر **قلت** اضطرب حديث ابن عباس هذا الصفة الاحتجاج به في هذا ان السائل
له امرأة وفي الاخر رجل وفي هذه شهر وفي غيره شهران ولذا ذكر البخاري في هذا الحديث وذكر
الاضطراب وفيه وقول من قال ان اخي مات وقول من قال ليها خمسة عشر يوما وقول من قال

لا مانع

ورواه الطبراني فلا يسخر بالراومعناه صحيح لان السخرية بالقول والفعل جهل وذهب ال
 ليلام وزعم ان الغيبة والسب بفطران **قوله** رقاية يسخر لتخفيف وان كانت صحيحة المعنى **قوله**
 وللمصاير في حقان فخره حين افطاره وفخره حين لقائه **قوله** فخرته عند افطاره هي
 تمام عبادته وسلامتها من الفساد وفلكون لما طبع عليه النفس من الفرح بلذة الاكل
 وفخرته عند لقائه رتبة بما يشاهد من ثوابه **قوله** في سنده الاخر القطراني هو بفتح القاف
 والطا قال البخاري فطران موضع **قوله** ان في الجنة باب **قوله** هو من نوع ما تقدم في فصل
 المتزوم وفيه ان ابواب الجنة حقيقة ويؤكد فاذ دخل اخرهم اعلق كراحتهم حتى لا ينزل
 فيه وان كانت ابواب الجنة لازحام فيها لسعة وليس موضع ضرر ولا تعب وفي رواية عبد
 القافر الفارسي فاذ دخل اولهم اعلق وهو وهم **احاديث فضل الصوم في سائر**
قوله سبعين خريفا اي مسيرة سبعين سنة والخرى يعني به عن السنة وهو مبالغة في
 البعد وللحاقة منها واكثر ما يجي السجود كناية عن الكثرة واستعارة في النهاية عن
 البعد ومنه ان يستغفر له سبعين مرة **احاديث جواز صوم التطوع**
قوله فاي صايح يحج به من يجزى احداث سنة صوم التطوع بها ولا يحج به لانه كان
 اصبح صايحا وانما سأل لانه ضعف عن الصوم فارد الفطر فلا يرتفع في صومه او
 يكون سؤاله ليعلم هل عنده ما يحتاج اليه عند الافطار فتسكن نفسه ولا يعلق باله
 باكتساب ويكون معني اني صايح لولا كل جديد شيئا وقد مرنا الخلاف في المسئلة **قوله**
 او جازا زورم الزور الزور وهو للواحد والجمع بلفظ واحد وسنة فوك الشا عسر
 كاتما دي العتاة الزور اي انما تارزون ولحقونا بسى باديتهم او تكلف لم طام
 او اهدى لنا بسيت زورنا والافلاخا فائدة لذكر الزور ولا نقولها جهات لك شيئا **قوله**
ع قال الهروي الحبر هو ثريدة من اخلاط ابن دريب هو المزعج الا والسم قال الشافعي
 السم والتمر حيا والافطه الحس لا انه لم يخلط

الحالف

الحالف بالله مطلقا قال واجب طاعة الابوين ان عزما على فطره ولو خبر من ان كان رقة عليه
 لادامة صومه وماروي من ان عيسى بن مسكين طلب صاحبا له ان يفطر فابي فقال له عيسى
 ثوابك في سدد رايك المسلم يفطر عندك افضل من صومك ولو يا من بقتنا به وما يجلبه بعض
 شيوخ تشوخوا ان الشيم الفقيه الصالح حسنا الزبيدي قال لصاحب حضرة طوام مع جماعة
 كل فطرك قايمة قلما اكلوا اخذوا منه وقال اذا عرفت مع الله عند الانقضاء فيمثل انما
 راياه من الفطر لحدرا واخذ من ذلك عند هب الشافعي لما ورد في ذلك من الآثار وطردت العام
 المتطوع امير نفسه **ع** واختلف المأخول من الاكل اذا اكل فقال ابو حنيفة يفتي في كل فطر في
 الفطوح الا في الثاني ووجه ابن علية في العمد والسيان وقال مالك ان افطر شيئا او مخلوبا
 اوله ر لم يقض وان افطر شيئا فقي وعنه ابن حنيفة مثله ومن اصحابه من وافقه ومنهم
 من وافق الشافعي وحكي ابن عبد البر الاجماع على ان الفطر لحدرا لا يقضي خلاف ما حكناه
 عن ابن حنيفة قيل فيما حكاه ابن القصار وغيره **قلت** المذهب انه يجب قضا التطوع
 بالفطر لحد الحرام فقولنا العمد يخرج النسيان فلا يجب القضاء فيه واستحب ابن القاسم انه
 يقضي فيه ولو ترك ابن رشد وغيره وقال ابن بشير في استحباب القضاء فيه قولان وقلنا
 الحرام يخرج الفطر لحدرا لحدرا سواء كان واجبا او مندوبا او مباحا ولما ذكره من قضائه
 محكي وان لم يكرهه يقضي به قال قتادة ووجه واجب وانما يكرهه من به لوضوحه قال الشيخ
 قوله قضاوه واجب خلاف المذهب يريد لانه من الفطر لحدرا **ع** وانفق بالثواب الشافعي على من
 فيج تطوعا لا يقطعه واختلفا في صلاة التطوع وصوم التطوع في مال قطعها واجاز الشافعي هذا الحديث
حديث قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوما من رمضان فليسمع صومه
قلت لم يختلف ان الثاني يتم صومه ويحرم عليه الاكل ناسيا واختلف في المتعمد فروي ابن
 القاسم لا وجه لك في ذلك الفطر لغيره عدو ذكر ابن الحاجب فيه قولان بوجوب تكف وانكر عليه
 وجود هذا القول **قوله** فاما اطعمه الله وسقاه **قوله** من حج به من اسقط القضاء عن الفطر سوا
 في رمضان وهو عندنا محمول على نفي الاثم والصوم حصة اقسام واجب من الجباب الله تعالى
 عان وباجاب الخلف على نفسه كذا رتبهم بيمينه وواجب مطون غير معين باجاب الله
 لا كفارات وباجاب المكلف كذا رتبهم غير معين والخامس التطوع من افطر في جميعه عند اقضى
 يكفي الا في رمضان ومن افطر في جميعه فهو اقضى الا في التطوع **احاديث صومه صلى الله عليه وسلم**
قوله ان صام شهره املوا ما غير رمضان اي ما صام شهره الا فلا معين سوى رمضان ويأتي
 الجواب عن ظاهره انه صام شعبان كله قال الامام وانما لم يستكمل صوم رمضان لئلا يفتقد
 وجوبه **قوله** ولا افطر حتى يصيب منه وفيه استحباب ان لا يخلص شهر من صوم وفيه ان هو
 انقل غير مختص بوقت بل السنة كلها **قوله** ان يصوم حتى نقول هويا لنون وفي بعض
 الشيخ بالخطا بالناس **قوله** قد صام وافطر حتى نقول فذا فطراي يصوم حتى يقول لا افطر
 كما فسر في الاخر **قوله** قيل والمحيي ان لا يخلصه ايا ما بعثها باليوم خوف ان يتقصد وجوبه بل
 يصوم ايام في شهره ويفطرها في اخره ما تقدم مران الفضل لا يختص بوقت **قوله** وماراته صايا
 في شهره اكثر منه في شعبان **ع** قيل معني ما صامه كله الا قليلا كما ذكر في الاخر فالكلام الثاني

تفسيره فلا بد ان كل على لا يقتضيه بل معنى لم يستكمل شهر رمضان لم يستكمل بل
يصوم في سنة كل وفي سنة فصدق الله لم يستكمله وقيل معنى يصومه كل اي يصوم
في اوله ووسطه واخره ولا يخص شيئا منه **قلت** يريد انه يصوم في سنة من اوله وفي اخري
من وسطه وفي اخري من اخره لا انه في سنة واحدة وكذا اعبر النووي عن هذا الوجه قال
وقيل ان قوله الا قليلا اي شهر تفسير لقوله يصومه كل ويان لا ياتي بالكل الاكثر **قلت**
قال الطيبي كله تأكيد لارادة الصوم ورفع التوقي في ارادة البعض تفسيره بالبعض مناف
له ولو جعل كان المشايخ وما يتعلق به استنباطا لكونه بياناً لما لا ينافي حالة الكمال وحالة غيره
لأن احسن واوعظ بالاول ولو حمل الا على هذا الثاني **قوله** خذوا من العمل ما تطيقون
فيه شقته صلى الله عليه وسلم على الامة وارشادهم وحتم على ما يطيقون الدوام
عليه ومكلمهم عن التيقن والانتشار عن العبادات التي يخاف على صاحبها الملك والدوام مع الالة
يريد على الكثير المنقطع وتقدم في كتاب الصلاة محيلاً على ما في قوله **قوله** سالت سعيد بن
جبير عن صوم رجب قال سمعت ابن عباس يقول **قوله** الظاهر من استدل سجدته يعني انه
لا يني فيه ولا يندب لعينه بل هو كغيره من الشهور ولم يثبت في صوم رجب شيء ولا يندب في اي
داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نذرب الى صوم الاسهر الحرم ورجب اخذها

احاديث كراهية تعاقب النفس في العبادة

قوله انك لا تطيق ذلك فمداقظ وفكر ونحو علم من حاله انه لا يطيق ذلك وفيه ما كان
عليه صلى الله عليه وسلم من تحبب الايمان لآدمه وارمى بالرفق فيه خوفاً من العجز عن الفرائض
او ما هو الكثر من التوافق الا ترى ان ابن عباس كيف قال حين عجز ودوت ان يجمل رخصة ربه
الله صلى الله عليه وسلم باهلي وقائي **قوله** فممن الشهر ثلاث ايام فذلك مثل صيام الدهر
واما كان كصيام الدهر لما ذكر من ان السنة بشر امثالها **قوله** عدل وفي الاخر اية اي اكثر
توا **قوله** لا افضل من ذلك **قوله** بالنسبة الى المخاطب لما علم من حاله وعجزه عن قوة
وان ما هو اكثر من ذلك يصعبه في الفرائض ويتعبه عن حقوق نفسه **قوله** لان اكثر
قبل الثلاثة الايام **قوله** قال ذلك حين كبر وعجز عن المحافظة عما التزمه ووظفه على نفسه
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق عليه فله ولا امكنه تركه لانه صلى الله عليه
وسلم قال له يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فتركه **قوله** فحسبك اي كفيك
قوله فان لزوجه حق عليك ولزورك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً **قوله** حق الزوجة
في الوطى ليلاتها وحق الزور وهو الضيف في خدمته وتائيسه بالحديث وحق النفس
عند الامار بالحق تفقد عن العقام بهلك الحقوق وقد ذم الله سبحانه وتعالى الكثر في
العبادة ثم تركوها بقوله سبحانه ورهبانية ابتدعوها الى قوله تعالى فارغوها عن عابيتها
قوله واقرأ القرآن في كل شهر الى اخر ما ذكر هذا من نحو ما تقدم من الارشاد الى تفقد
في العبادة وتبذل القرآن والسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كان يختم في كل شهر وبعضهم
في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم في سبعة وكثير منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم
والبعض في كل ليلة وبعضهم كل يوم ولا ليلة ثلاث ختمات وبعضهم ثمان ختمات وهو

اكثر

اكثر ما بلغنا والمختار ان يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه في نشاط نفسه **قلت** في
الصفة عن ابي العباس بن عطاء قال ليلة كل يوم ختمه ولي في رمضان كل يوم وسبعة ثلاث ختمات
ولي منذ اربع عشرة سنة في ختمه ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها وفيها عن منصور بن
داود ان ابنه كان يختم بين العزب والاحتيا ختمتين وسبعة في الثالثة الى الطوا سين قال الجوز
مولى الصفة هذه الرواية ليست بحقيقة عنه وانما الذي عنه انه كان يختم بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء **قوله** فشدت فشدت على قلبي **قلت** تشددت على نفسه
هو في انه لم يخل بالرخصة في الاكفاب صوم يوم وفطر يوم مع كونه لا افضل منه ولا
بالاقتصار على الختم في سبج والتشدد به عليه هو ما فهم من قوله صلى الله عليه وسلم يا عبد
الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فتركه لان ظاهره انه اقرع على عدمه لاخذ بالرخصة
وانما لم يخذل بالرخصة في الرشد اليه لانه فهم انه ارشده لذلك لتفح المحافظة على الدوام
وعلم هو من نفسه الدوام **قوله** ولولدك عليك حق اي في الكسب عليهم والقيام بتقويم
وذلك يصح عن القيام بذلك **قوله** فيه انه يجب على الاب والولي تأديب الولد وتعليمه ما يجب
عليه من وظائف الدين وهو الذي نص عليه الشافعي واصحابه قال الشافعي فان لم يكن الاب
فابو الام لان من باب التربية وطامد خل فيها واجرة التوليم من مال الولد فان لم يكن له فابو
من تكملة نفقته **قوله** يا عبد الله لا تكن مثل فلان **قلت** ظاهره انه اقرع على عدمه
الاخذ بالرخصة ففهم على الدوام **قوله** فيه انه ينبغي الدوام على ما صار عادة من الخير ولا
يفترط فيه **قوله** وكان لا يفتر اذا لاقى اي لم يصنع ذلك عن لقاعده لانه يستعين

اي يجد ما لقرار عند اللقا **قوله** في الاخر عجزت له العين وهككت معنى عجزت غارت ود
ومعنى هككت ضعفت وهو يعني ما في الاخر نعت نفسك **قوله** تهككت هو بفتح التاء وفتح الهاء
والتيما كنة وضبطه بعضهم بضم التاء وكسر الهاء وفتح التاء وهو ظاهر كلامهما من نعت
هو بفتح التاء وكسر الفاء اي عجزت **قوله** لاصام من صام لا ابد **قوله** يحتمل انه دعا وحتم
ان لا يعجز لم يحق فلا صدق ولا صلى **قوله** في هذا التقدير خبر لان لم يحتمل للمضي
واذا كان خبراً فهو خبر عن انه لم يجد من المشقة ما يجد غيره لانه اذا اعتاد ذلك لم يجد
في صومه مشقة فيخلق له مزيد ثواب **قوله** قال الطيبي هذا التاويل مخالف
سياق الحديث الا تراهم كيف **قوله** اولاً عن صيام الدهر ثم حشد على صوم داود عليه
السلام والاولي ان يكون خبراً على انه لم يشغل امر الشريعة قال بعضهم وعلى انه دعا عليه
فهو زجر له **قوله** ومنع الظاهرية صوم الابد لهذا الحديث واجاب جماعة اذا لم يعلم الايام
التي عن صوم العبد من واياهم التشريق واسقيه الشافعي واصحابه اذا لم يعلم النبي
عن صومه ولم يرض بنفسه ولم يفوت حق الحديث فمرة بن عمر قال يا رسول الله اني
احب الصوم في السفر قال نعم ان ثبتت فاقم على سرد الصوم ولو كان منكروها لم يقره
وصامه جماعة من الصحابة وخلاف من السلف واجابوا عن هذا الحديث بأنه محمول
على حقيقته لكن في حق من صام العبد من واياهم التشريق او انه في حق من تنص به او

فوت حقا والثالث ان معني لا صام انه لا يجد من مشقته ما يجد غيره ويكون خيرا لا دعا والاشبه
بالتاويل الثاني وفي الاخر أحب الصيام الى الله تعالى صيام داود الى اخره فقد مر ان معني
أحب اكثر اجرا وتقدم ما تكلم على المختار من قيام الليل في كتاب الصلاة **قوله** في الاخر فالتفت
له وسام **ع** فيه اكرام الصنف وفي جلوسه صلى الله عليه وسلم على الارض ما كان
عليه من الخواص ومجانبة الاستئثار عن جلسه وصاحبه **قوله** في الاخر ما يكفك من كل
شهر ثلاثة ايام تتو طارا جوده قال محسالي قوله احد عشر في كل شهر **ع** فيما اشار الوتر
ومحبته في كل الامور ورجوعه الى صوم يوم وفطر يوم فيه ايضا الوتر لانه خمسة عشر من
كل شهر **قوله** ثم يوما ولك اجر ما بقي وصوم يومين ولك اجر ما بقي ثم قال في الثالثة ولكن في
الاربعه مثلا **م** قال بعضهم ونحو اليه للخطابي الحنفى صوم يوما ولك اجر ما بقي من العشر ثم
يومين ولك اجر ما بقي من العشر وفي الثالثة ما بقي من الشهر وفي جميع العشر الحسنة بعشر
امثالها قال ولا يؤخذ الحديث على ظاهره لانه يودي الي ان يكثر العمل ويقل الاجر **ع** فيمنع
هذا التاويل قوله صم اربعة ايام ولك اجر ما بقي لانه لم يبق بعد الثلاثة من الشهر شيء
والا في عمله على ظاهره اي ولك اجر ما بقي من الشهر في جميع ايامه لانه نية كانت صوم جميعه
فتوجه ما حمله عليه من الايقاع على نفسه وحزن وره واهله وبقي امر نية سواء علم منه
يوما او اكثر كما ناولوه في حديث نية المؤمن خير من عمله اي نوايه عليه اكثر من ثوابه على
عمله لاستداده نية لما لا يقدر على عمله **قلت** ولا يرد على هذا ان يقول صوم يوم اذله
حصل اجر ما بقي فلا معنى لصوم يومين لان اجر ما بقي هو زيادة على اجر صوم يوم واحد

احاديث صيام ثلاث ايام
قوله قالت نعيم كان يصوم بها حاجا من ان صومها مع صيام رمضان بعد الصيام الدهري ولا
يعمل لان الحسنة بعشر الاضعف وتختلف في صومها ونعيم واما مع النعيم فاعلموا من قول
مالك كراهة نعيم ايام النفل او جعل لنفسه شهرا او يوما يلزم صومه وروي عنه كراهة
تجد صيام ايام البيض قاله ما كان يملكه **قوله** وقعت هذه الرواية في النوادر ابن رستم
عنه ايضا انه كان يصوم ما وانه كتب الى الرشيد تخمعه على صومها وقاله انما كره صومها في هذه الرواية
لشدة اخذ الناس به شبهه فيظن الجاهل وجوبها والايام البيض هي الثالث عشر من رجب
على حد من صاف اي ايام الليالي البيض سميت ليالها بيضا لان القمر يطلع فيها من اول الليالي الى اخر
واكثر ما في الرواية الايام البيض والصواب ان يقال ايام البيض لان البيض من صفات الليالي
قوله لم يكن يبالى من ايام الشهر بصومها اختلفت الاحاديث في تعيين الثلاثة ففي هذا لان
لا يبين وفي حديث جرير ان ايام البيض الثالث عشر وثا ليا وبعده اخذ جماعة وانه يرمي بخاتمة
حزب الثلاثة لانه لم يدخله في كتابه من شهر بذلك وفي حديث رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الشهر والحسنة للذي ان يليا بها واستحب الخليلي اخر الشهر واستحب الحسن بن علي بن ابي عمير
عائشة السبت والاحد والاثنين ثم اختلفوا في الايام التي لا بد منها والجمعة من الشهر الذي يليه وعن امر
سنة اوله من الشهر الاثنين الذي يليه واخرا جرد الاثنين والثلاثين وقيل اول يوم من الشهر
والعاشرة والعشرون وقيل لانه صوم مالك وقاله ابن شعبان ان يوم يوم والجمعة يوم والجمعة

والعشرون

والعشرون **قلت** ما استحب الحسن استحبته الشيخ القاسبي ومنع الباجي نسبة ذلك
القول الى مالك **قوله** في الاخرة اصحت بشر هذا الشهر يعني شعبان في السنين الحركات
الثلاث **ع** وبالسبعين روياه حديثان ابي شيبة من طريق شيخنا القاسبي الشهر وهو
سبع وثلاثين فيه ايضا فيه سرار بكسر السين وفتحها واختلف في سري السرر فقال الاكثر
سرار الشهر اخره المروي وهو الذي يعرفه الناس وانكره بعضهم وقال لربيات في صوم
اخر الشهر يندب فلا يعمل الحديث عليه واما السرر الوسط وقال الاوراعي سرر الشهر
اوله الا زهري ولا يعرفه ويظهر لانه الوسط رواية اصحت سري هذا الشهر لان السري الو
وسرار الوادي وسطه وخياره ابن السكيت سرار الارض اكرم او وسطا وسرار كل شيء اكرمه
فيكون سرر الشهر اخره المروي وهو الذي يعرفه الناس وانكره بعضهم وقال لربيات في
صوم اخر الشهر يندب فلا يعمل الحديث عليه واما السرر والوسط وقال الاوراعي سرر
الشهر اوله الا زهري ولا يعرفه ويظهر لانه الوسط رواية اصحت سرر هذا الشهر لان
السري الوسط وسرار الوادي وسطه وخياره ابن السكيت سرار الارض اكرم او وسطا وسرار كل شيء اكرمه
وسرار كل شيء اكرمه فيكون سرر الشهر من هذا او لا ظهر لانه الاخر كما قال الاكثر لقوله فاذا
افطرت فعم يوما او يومين من سرر هذا الشهر والمشار اليه شعبان ولو كان السرر اوله
او وسطه لم يفته القضا في نية ومما في البخاري من ان المشار اليه رمضان وهم **م** وعلى انه
الاخر في ارض حديث لا تقدموا الشهرين يوم ولا يومين **ع** بان الرجل كان اعتاد
الصوم في سرر الشهر وخاف ان صام اخر شعبان ان يدخل في نبي لا تقدم مواقين له صلى
الله عليه وسلم ان معتاد الصوم لا يدخل في سرر الشهر وخاف ان صام اخر شعبان ان يدخل
في نبي لا تقدم مواقين له صلى الله عليه وسلم ان معتاد الصوم لا يدخل في سرر الشهر وخاف ان صام اخر شعبان ان يدخل
المعتاد **ع** فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غصبه لانه كلفه ما يشق الجواب عنه
لانه ان علم بصومه فله حله بقله فيه فيحتمل وجوبه فيلحق بالفرص ما ليس بموجوب ولا
يقدر عليه فينكف ما يشق او باقل مما يقدر عليه فيحتمل لانه لا يسع له ان يصوم اكثر من صومه
فيصوم عن فضائل كثيرة **قوله** وكان حق السائل ان يقول اصوم او كيف اصوم فخص السوال
نفسه فيجيبه صلى الله عليه وسلم بما يقتضيه حاله كما اجاب غيره بما اقتضت حالته

حديث في فضل السيام بعد شهر رمضان
نص في ان افضل الشهور في الصوم المحرم ويجازيه ما تقدم من اكثر صلى الله عليه وسلم
كان في شعبان وتجاوب بانه انما هو بفضل في اخر حياته او منعه من صومه ما يعرض
له من سفرا وغيره **قلت** واصنافه له سبحانه وتعالى اضافة تعظيمه **ع** وافضل
الصلاة بعد الغرض صلاة الليل **ع** نص فيما اتفق عليه ان تطوع الليل افضل من تطوع
النهار وحجة للرواية ان تطوع الليل افضل من النفل الربا وقاله اكثر اصحابنا
النافلة افضل لانها تشبه الفريضة والاول والاول اقوي **قوله** في خوف الليل **قلت**
الجوف الوسط وهو يقيد اطلاق الاول ولا يجاز من ما دل عليه حديث النزول من ترجيح
الصلاة اخر الليل لان النفل قد تضمن خاصية ليست في الافضل ولا يكون فيها افضل

حديث قوله صلى الله عليه وسلم واتبعه ستان ثواب

اذا ذكر المحدث ووجه التاخير ستة ايام والا لم يجز نحو من استأجنته ستة وستة ايام
اشهر وعشرا اي وعشرة ايام ومنه ايضا الحديث **قوله** كان يوموم الدهر كان يومومه
لان السنة عشر ورمضان بعشر والستة ايام السنة وكذا اخرجه النسائي في صحيح الحديث
من غير صوم وكراهه مالك وغيره قاله في الموطا وما راي وما بلغني ان احدا من السلف صامها
يكرهون ذلك خوفا ان يلحق الجملية برمضان ما ليس منه قال شيوخنا ولعل ما ذكره صومها
لهذا او انما صومها على ما انا في الشرع فجاز وقال اخر من اعلم لم يبلغ الحديث او لم يبلغ
ولنا وجد العمل بخلافه **وعلم** انه انما كرهه وصل صومها يوم الفطر واما لو صامها في بقية الشهر
فلا وهو ظاهر كلامه في قوله صام ستة ايام بعد صوم الفطر وهذا استنباط بصومها
الحديث ولا يترك ما فهم لان بعض الناس لم يفعله ويسمونه من ان تصام ثاني يوم الفطر
وان يكون صومها متتابعاً وتقليل الكراهة بخلاف اعتقاد الوجوب ينتقض بجائزها ويؤيد
عرفته **قلت** تقدم ان صوم النفل لا يقدم على قضاء الفرض واختلف في هذه
النوع كما شورا ويوم عرفته **احاديث ليلة القدر**

ع سميت بذلك لتقدم بر الله تعالى ما يكون في تلك السنة من الارواق والاحمال وغير ذلك
والله اعلم بذلك التقدير اظهره سبحانه ملائكة عليهم السلام مما يكون من افعاله تعالى بما
سبق به علمه وقضاه في الازل وهو المراد بقوله تعالى تنزل الملائكة والروح الاية
وبقوله فيها يفرق كل امر حكيم وقيل المراد من ليلة ليلة النصف من شعبان وقيل
سميت بذلك لعظيم قدرها **واما** جمع من يجتنبه على وجوبه وقوامه الى اخره من طواف
الاحاديث وكثرة روية الصالحين **واما** شذوق فقلوا كانت خاصة به صلى الله عليه وسلم
ورفعت طهرت انه صلى الله عليه وسلم اعلمها حتى تلاها الرجلان فرجت وجعل هذا عندنا
انه رفع علمه **قوله** في الاحرف انسيبنا وفيه شوم السانع وعقوبة العامة بدينه بالخلافة
واما احكامهم بالحديث غلط لان في اخره ما يرد عليهم قاله في البخاري فرجت وهي ان
يكون خيرا ككفرها فتسوها في السبع **واما** السبع فقلوا ان يرفع وجوبها ما من الناس وما ذكر
عياض عن الملب من انها لا يمكن رويتها غلط فاحش لا يعتد به **واما** اري رويكم قد نوافات
فانسوها **قلت** الحديث ظاهر في ان طلبها في السبع مستهله الرواية وهو مشكل لانه ان
كان معنى الرواية انه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحمل التميز وسمها بوايها وان كان
كان معناه ان كل واحد راي الحوادث التي تكون في ما فيه في السبع فلا يلزم ان يكون هي في
السبع كالوراثات **جواب** القيمة في المنام في ليلة قالا لا تكون تلك الليلة محلا لتعاليمها وبما
بان يقال الاستناد الى الرواية انها من حيث الاستسقاء لا على امر وجودي غير محال
استسقاء المطلب برواية على موضع زمزم حين اراد صغره والحاصل ان الرواية صحيحة
طلبها في السبع وطلبها امر وجودي لانه ثبت بالحكم حتى يرد ما قيل وجاب بان الاستسقاء الى
الرواية انها من حيث اقراره صلى الله عليه وسلم لها لانه ما قيل في رويها لانه قد تكلم
الشيخ في الرواية في ما فيه صلى الله عليه وسلم على الوجه المذكور من صفة حتى يكون رويها حقا

فيما

واسره بامر هل يلزمه فقلوا ان خالف ما ثبت عنه في اليقظة عمل بما في اليقظة من باب
العمل بامر الدليلين لان ما في اليقظة هو الاربع وان كان غير مخالف ففقه خلاف **قوله** في
السبع الا واخر **قلت** قاله تقي الدين الحديث يدل انها في رمضان وقيل انها في السنة
كلها قالوا فلو قال رجل لزوجه انت طالق ليلة القدر لم يطلق حتى يمضي ليلة سنة لان
حجة النكاح متينة فلا تزال الا يبين قال وفيه نظرفاته لا يتعين في رفع النكاح ان
يستند الى قطعي اتفاق بل يجوز ان يستند في رفعه الى خبر الاحاد وقد دللت الاحاديث
على اختصاصها بالسبع الا واخر فاذا اراد النكاح بها فاما ان يلزمه شرعي فغير ينبغي ان
ينظر في اللفاظ الدالة على انها في العشر وبتتمتها في الظهور والاحتمال فان منعت في الدلالة
فما قيل وجه وقد تقدم ان التميمي بقا ليلة القدر وعدم رفعه واذ كان التميمي
بقا واما فاختلاف في عملها فتدل انها تتنقل شواختلف فقيل تنقل في السنة كلها تكون
سنة في ليلة وفي سنة اخرى تكون في غير تلك الليلة وقال مالك انما تنقل في العشر
الا واخر من رمضان وقيل تنقل في رمضان اجمع وبها تنقل يقع المعين للحديث
قوله صبيحة فكل حديث جابوا احد من اوقافه فلا يبار منه ما جابوا فكله في حديث التمسوا
في العشر الا واخر من رمضان وفي حديث ايها ليلة سبع وعشرين فانه يقدر ان تنقل
فكانت في حنة في العشر وفي سنة ليلة سبع وعشرين **قلت** قال تقي الدين والقول بما
تنقلها احسن لان فيه الجمع بين الاحاديث والتمس على اجمع تلك الليالي **واما** قيل انها تنقل
ثم اختلف فقيل هي في ليلة معينة صبيحة في السنة وقيل صبيحة في رمضان وقيل صبيحة
في العشر الا واسط وقيل في العشر الا واخر فقط وقيل صبيحة في اواخر العشر الا
وقيل في اشفاعا وقيل صبيحة في ثلاث وعشرين وسبع وعشرين وقيل في سبعة
عشر واحدي وعشرين او ثلاث وعشرين وقيل في ليلة معينة معروفة غير صبيحة
ثم اختلف ايضا فقيل هي ليلة احدي وعشرين وقيل ليلة ثلاث وعشرين وقيل ليلة
اربع وعشرين وقيل ليلة خمس وعشرين وقيل ليلة سبع وعشرين وقيل هو اخر
ليلة **واما** في الاخبار فيقتضي بعض اهلها بالنسبة **واما** اللفظ قاض بان اللفظ لا يثبت
في النسيان وحديثه يشكك مع النسيان لان اللفظ هو في ليلة الرواية وليلة اللفظ
معلومة فتكون ليلة الرواية كذلك ونحوه بان المعنى انه اري خواتم في ليلة من العشر
وان تلك الليلة هي ليلة كذا فلما ايقظ اهلها نسي العلم بالليلة وبقا الخبر بالحوادث
وليس المعنى ان روية الحوادث ودفعها كان في ليلة اللفظ او يقال ليس اللفظ سببا
في النسيان بل تاخر علامه بذلك فوقع النسيان **كتاب السبع** **اعتقاف**
الاعتقاف لغة الزوم وهو في الشرع الزوم على عبادة خاصة **قلت** تعرف
خلل هذا التعريف بعد ان تعرف ما عرف به غير فقيل هو لزوم السجود حسا او حكما
لعبادة خاصة يوما وليلة كاطاع من تقدم مات الحاج بنية وقيل او حكما ليدخل وقت خروج
الاعتكاف فمجيئة اولها ورياء لانه في حكم العتق فموجب قاصرة الى الصلاة والقراءة والذكر
لا غير ذلك من العبادات **واما** ابن القاسم وقال ابن وهب انها العبادة المختصة بالاعتكاف

فان عيادة المريض ومن العلم بخلاف الحكم والاصلاح بين الناس **ع** وبني ايضا جوارا
قلت الجوار عرفا لا اعتكاف في انه ملازمة المسجد للعبادة غير انه لا يثبت عليه الصوم
ولا يلزم بالدخول فيه على عبادة متجنية ولا يلزم فيه الجمع بين الليل والنهار بل يجوز ان يجاور
احد ما فقط ومن نذر في مسجد بلك لزمه وفي غيره لا يلزم منه الا ان يكون احد المساجد
الثلاث **ع** والاعتكاف مرغوب فيه ليس بواجب لاجل جماع **قلت** ان رجعا الى جامع الى عدم
الوجوب فواضح وان رجح الى الذنب فقال ابن بشير وقيل لما لك ما ظاهره اكرهه لانه
من الرهبانية التي عنى واخذ ابن رشد لكرهه من قوله في المدونة اعتكف صلى الله عليه
وسلم ولم يلحقني ان صحابنا اعتكف وهم اشد الناس اتباعا له ولم ازل افكر حتى اخذ
نفسى انما تركه لنفسه ته ليله ونهاره سواء هل المذهب في حكمه عبارات عبد الوهاب
هو قرية ابن ابي زيدنا فله خير ابن عبد البر هو في رمضان سنة وفي غير جاز ابن العربي هو سنة
قال وقول اصحابنا في كتبهم هو جازين **قلت** يريد لوجود حقيقة السنة فيه لانه فعله
وادامه واطهره ففي الصحيح عن عائشة انه كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه
الله تعالى واعتكف ان واجه من يوم **ع** وشرط صحته الصوم وان لم ينطق به انه صلى
الله عليه وسلم لم يعتكف الا وهو صلي الله عليه وقال الله تعالى انما ذكر الاعتكاف للصيام فقال تعالى
ولا تبشرون وانتم عاكفون في المساجد ولا نه على اهل المدينة واستقر شرطه الشافعية
وان لباية من اصحابنا محبين بانه صلى الله عليه وسلم اعتكف في رمضان ويقول عمر بن الخطاب
في الجاهلية اعتكاف ليلة فلم اوف بنذر **قلت** والميل ليس كالا للصوم المعروف انه شرط
كما ذكر ولما عرف **الاعتكاف** اخذ في تعريفه الصوم فقال ابن عبد السلام ذلك
لصوم في قعود المسجد انه وكثر عليه تكبير شيئا ابو عبد الله بان قوله ارم
لا يجب ان تكون ركنا لجزاؤها او بعضا فصل او جامعة ولا يخفى عليك ما في هذا اللفظ
المراد بالركن ما يتوقف تصور الماهية عليه اذا كان او مصفا خارجا او اطراديا بالشرط
يتوقف الحكم عليه فالركن داخل في تصور الحقيقة لا في ذاتها والشرط خارج عنها وعلى شرط
الصوم فلا يتعين ان يكون الاعتكاف لو اعتكف تطوعا في رمضان مع واختلف في الاعتكاف
الواجب بالنذر رجل يجزي في رمضان **قلت** القائل يا لاجز ابن عبد الحكم والقائل بوجوب
ولا بد من صوم له ابن الماجشون ومحمون **قلت** كما يجاور اي يعتكف في هذه الحادثة
انه لا يعتكف الا في المسجد ولا يجتصر عندنا مسجد من قوله تعالى وانتم عاكفون في
المساجد وقصر حديثه على احد المساجد الثلاث وقصر الزهري على مسجد الجمعة **ع**
بقولنا قال لاكثر وقول حديثه قال بعضهم ويقول الزهري قال جلعة من السلف وروى
ما له زاد في رواية ابن عبد الحكم او في رحابه التي تجمع بين الجمعة والباية من اصحابنا يجوز
في غير المسجد كما يجوز دون الصوم انوعندنا ان يعتكف من لا تزمه الجمعة او الباية عليه
في ايام اعتكافه اعتكف في كل من مسجد وان اعتكف من تزمه الجمعة في ايام اعتكافه
فالمشهور من قول مالك انه لا يعتكف الا في الجامع باختصاص الاعتكاف بالمسجد كان الجهل
وسواء ذلك الرجال والنساء قال ابو حنيفة يجوز للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها ولا يجوز

ذلك للرجل وهو قول قديم للشافعية ضعفه اصحابه وجوز به بعض اصحاب مالك وبعض اصحاب
الشافعية للرجل والمرأة **قلت** قال ابن رشد اسقط ابن لباية شرطية المسجد على شرطية
ففي استحياب مجزئه عن ركنه او العكس قالها ما سواها اثلاثة حكمها الخ والاعتكاف من
تلك منة (الجمعة في غير مسجد) فاحدته خرج اليها ثم اختلف في الجموعة بين طائفتين
وقال ابن وهب روي عن مالك بن نافع في الجامع وقال عبد الملك بن نافع انه الاول وروى ابن
رشد عن مالك انه لا يعتكف في مسجد البيت رجل ولا امرأة **قلت** في الاخر فاذا كان حين
لمضي عشرين ليلة ويستقبل احدي عشرين ليلة اخر ما ذكر **قلت** المعنى على ما اقتضته
الاحاديث التي بعد انه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة الوسطى وثم اعتكافه
انما هو غروب شمس يوم عشرين وهو الوقت الذي يخرج فيه المعتكف من اعتكافه عند
انكافه فلما كان هذا العام اعتكف وانظره الناس ان يخرج بعد المغرب على عادته فلم
يخرج واقام بمسكنه ليستأنف الاعتكاف ثم اطلع راسه وكل الناس قد نوا منعتهم ان
كنت اعتكفت العشرة الوسطى فليل لي ايا ليلة العشرة الاواخر من اجزئكم
ان يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس فقوله فاذا كان حين مضي عشرين ليلة ويستقبل ليلة
ليلة احدي وعشرين لم يعتكف الراوي بمضي العشر من اجل حتى اضاف الى ذلك ويستقبل
ليلة احدي وعشرين لانه لو اتي بذلك لم يكن اعتكاف العشرة يا مريد عشر ليل فقط
وهذا المعنى يفسرنا في الموطأ من قوله فلما كانت ليلة احدي وعشرين وهي الليلة
التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه ايا وهي الليلة التي انظرنا ان يخرج في صبيحتها لانه باها
في تحكفه فلم تكن عادته وقيل اراد بصبيحتها اليوم الذي دخل فيه واضافها الى ليلة
احدي وعشرين وحكي الطبراني ان العرب قد جعل ليلة اليوم لانية بعد وسنة عتبة
لوضعاها فافاض المعنى الى العشيبة وهو قبلها فليبت هو في اكثر النسخ فليبت من
البيت وفي بعض فليبت من البيت وفي بعض فليبت من الثوب **قلت** في التسمية
لتمسوها في الاوتار **قلت** تقدم ما يرد على التسمية وتقدم الجواب عن قوله لتمسوها
في الاوتار المعنى اري انا في وتركنا شرا نسبه **قلت** وقد رايتني احمد بن حنبل في حله
وطبع علامة جعلته ليستدل به عليه **قلت** بين هذا المعنى في الطريق الثاني بقوله
فقبل لي ايا في العشرة الاواخر فان قلت كيف تجمع النسيان مع العلم بالماضي لا سيما
وامانة الشريعة العلم به **قلت** اخبره بذلك قبل وقوع الامانة فلا شافيا واما الشافعي
لو كان بعد وقوعه فذكره صلى الله عليه وسلم الامانة ارشاد لما كان عليه بالتحديد فاذا
وقعت الامانة علموا انها اللبقة التي اتفقت الامانة صبيحتها ولذا قال ابو سعيد خدر ليلة
احدي وعشرين لوقوع الامانة في صبيحتها **قلت** وكذا نظر **قلت** وجهه بمثل طين او ما
احتج به الحميدي على ان السنة للمصلي على ان لا يسبح وجهه بالصلاة وهو قول العلماء
وهو محمول على التيسير الذي لا يمنع من مباشر الارض بليلة وتولت حتى لم يسبح
المجود عند الشافعي **قلت** في الاخر اعتكف العشرة الاولى من رمضان ثم اعتكف العشر
الوسطى - الاوسط كذا هو في كل النسخ والمشهور في الاستعمال ثابث العشر قال

في اكثر النسخ الاواخر وتذكرها لغة صحيحة على معنى الوقت والزمان في هذه الاحاديث جوار
الاعتكاف في رمضان وفي اول الشهر وسقطه واخره وهو من غير ما في حديث محمد بن عبد
الاعلى والمستقب العشر الاخر من رمضان لدلالة النصوص على كراهة ذلك ولطلب ليلة
القدر لا في اكثر الاقوال وما عمن المعتكف عدمه في النذر لزم قلنا وكذا في العشرة
الايام لانها اعتكافه صلى الله عليه وسلم واختلف قوله مالك اذا اتم النذر ولو جاز فقال
مرة بيلزمه يوم وليلة وقال مرة بيلزمه عشرة ايام **قلت** قال اللم في معنى العدد اذا
كثر منه ما يضرب به الصواب ليق سقط ما به الصواب وواجب برده صلى الله عليه وسلم باعتكافه
وفرق الشيخ بان التبتل مكروه والاعتكاف فريضة او سنة ابن رشد واختلف في اقل مستحب
الاعتكاف في غير النذر فليل يوم وليلة وقيل عشرة ايام فاكثره على الاول عشرة ايام وعلى الثاني
شهر وتكره الزيادة عليه قال والخلاف في مذهب علي الخلاف في اقل مستحب فلي اتم يوم وليلة
يلزم في مذهب يوم وليلة وعلى انه عشرة ايام يلزم في مذهب عشرة **قوله** في مذهب تركية هي فريضة
صحيحة من ليد ويا في الكلام على ضرب من الاجبية وروثة الاف بالثلاث عشرة طرفه **قوله**
فخرجنا صبيحة عشرين قبل يعني صبيحة عشرين ليلة م ولا يجمع لان صبيحة اليوم اوله
فيؤدي اليه ان لم يمتوا العشر لانهما اثنان بعزوب الشمس يوم عشرين فالمراد بالصبيحة
النهار اي خرجنا تمام الاربعين ويدل على ذلك قوله في البخاري فلما كانت صبيحة عشرين
ونقلنا متاعنا لان نقلهم هو امره لم باخر اجد انهم لا حاجة لهم به لانهم ايام يبيتون تلك الليلة
المقبلة في دورهم والفرقة القطعة من السحاب والاربع طرف الاب **قوله** في الاخر
بالساق ففوضنا الى الله تعالى فاننا وانما انقص اذا انقص **يختار** اي طلب كل واحد
منهم حقه ويثبت ذلك قوله في الاخر ففوضنا وعند الطبري ففوضنا بنون تكسورة ولا وجه
له هناك فيمن الخصومة عند مومة وسلب للحقوبة المعنوية **قوله** ربحهم والله
ابن قتيبة نداء الخليفة فوجد من يعرف فقال لما اجلسك قال اني خصومة فلا
فقال كانوا يحق السلف يكرهون الخصومة فقام وترك وتقدم في الاول ان سيد النسيان
ايضا ظاهرا له فذكر في هذا ان سببه محي الرحيل فالظاهر انما قضيت ان في ليتين وما تقدم من
استشكال كون الايقاظ سببا في النسيان يرد ايضا ههنا **قوله** انكم اعلم بالعدد **قوله** يرد
ان يقال النسخة من اسم العدد العربى ونسبت الى العلم او واحدة فلا يصح قوله انتم اعلم لاسما
وقد وافقه ابو سعيد **قوله** بان الله لما اخذت هذا ان يكون تاسعة مائة او تاسعة مائة
سأله وقال انتم اعلم بهذا العدد الخاص لتلقيكم اياه من خوا الشان صلى الله عليه وسلم
قال في المدونة التاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والحادسة
ليلة خمس وعشرين فالعني على هذا التسع بغير او سبع او خمس وذكر البجلي ان ابن القاسم حكى عن
مالك انه رجع عن هذا وقاب هو حديث مشرق لا اعلم **قوله** في الاخر اراد ان لا يتكلم الناس
الحكى عن ابن مسعود مذهبنا انها تنقل في كل السنة فيعبد ان يقول له خوف ان
يتكلم الناس بل لا يقول له الا بدليل ولعل الجواب ان ايقال ذلك بحسب ظنة ابن مسعود
وفي حقه علي في الجواز الخلاف على غلبة الظن لان الامانة من حيث هي امانة انما يحصل الظن

قلت

قلت مع الحديث شفاها وراى اثره حسا ومجموع ذلك يفيد العلم فاحلف الاعن علم
قوله لا شجاع لها د الشجاع ما يراه الناظر مقبلا اليه من الشمس عند دورها كالحبال
والقضبان ابن سيدة هذا المشهور وقيل هو انتشار ضوءها من اشعة الشمس اذا انشوت
شجاعها وعدم شعاعها لان الله سبحانه لم يخلق لها يوميد علامة لذلك واذ قيل لان
الملائكة عليهم السلام حجتهم بكثرة اختلافها في النزول والمجود تلك الليلة بكل امر حكيم
وبالثواب والاجر **قوله** ايكم يذكر حين طلع الفجر وهو مثل شق حنة **قوله** الشق بكسر
السين والخز معلومة فيه انها لا تكون الا في الاخر المشهور لان الفجر لا يكون كذلك عند الطلوع
الا في اخر **قوله** كان يعتكف العشر الاخر من رمضان **قوله** هذه الصبيحة تشعير الدوام
فيستحب ان يكون في رمضان وفي العشر الاخر منه مع ما دل عليه احاديث الباب من
تكريره **قوله** وقدر ابي الوضغ الذي كان يعتكف فيه من المسجد **قوله** ان الاعتكاف لا يكون
الا من المسجد للرجال والنساء وهو المشهور **قلت** تقدم الكلام على ذلك **قوله** اعتكاف رولا
بعده **قوله** انظر هذا مع ما تقدم لم يبدئي ان صحابيا اعتكف **قوله** في الاخر كان اذا اراد ان
يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفا **قوله** اخذ به الدور اي والاول ثوري وقال ابو ثور نادى ايام
يدخل قبل الفجر نادى بالليلي قبل العزوب وقال مالك واحمد لا يدخل المعتكف الا قبل
العزوب ودافقهما الشافعي وابو حنيفة في الشهر قال الشافعي واماني الايام فيدخل قبل
الفجر وقال ابو يوسف يدخل في الحج قبل الفجر وقال عبد الوهاب من قوله اجزاه وقال عبد
المالك لا يعتكف في اليوم وقول غير مالك بناء على ان الليل لا يدخل في الاعتكاف الا ان تقدم
اعتكاف وراى مالك ان النهار تابع لليل بكل حال فلا يدخل الا قبل العزوب وتناول الحديث
بما ذكره ذكر ابن رشد عن العون والى عن الميسوط انه يجمع دخوله قبل الفجر وما ذكره من ان الما
من انه لا يعتكف به يعني فيما التزم من الايام وهو فيه حكم الاعتكاف فلهذا يختلف في غير العشر
الاخر من رمضان انه يخرج بعد العزوب من اخر ايام اعتكافه ولا يلزم ان يبيت تلك الليلة
بالمسجد واختلف في معتكف العشر الاخر منه فقال مالك بيت ليلة القطر بالمسجد حتى يخرج
منه اي مضى العيد واختلف اصحابنا اذا خرج عند العزوب ولم يبيت بالمسجد هل
يبطل اعتكافه وذهب الشافعي في اخر الى ان العشر كغيرها **قوله** امر بخباية فضره
فيه اخفا من المعتكف بموضع من المسجد ما لم يضيئ على الناس وليكن في حجره او حابه
ليلا يضيئ ولانه لئلا له **قوله** اجاز في المدونة ضرب الاجبية في ارجاب ومعه ابن
وهب الباجي رحابه طمحه وفي الموطا ولا يعتكف فوق طمحه ولا في النار الجلاب ولا في بيت
قناديله ولا سقايفه ويعني يسقايفه البيت الذي لا يدخله غلقا للمني وفي الاستحباب عجز عن
رجسته او العكس ثلثها مساوا **قوله** البرزخون **قوله** في البخاري انه صلى الله عليه وسلم اذا
لمن في الاعتكاف ففقيه اجتكا في النساء وانكر عليهن لان لا يدخلن عليهن عند الاطعام
واهن انما فعلن ذلك غير عليه وحرمنا على القرب منه وغيره عليهن لان الله خلق عليهن عورة
الاخلاص المسجد تداخله الاعراب والمناقب وقدمت على التمرق في من وراى ان او
لانه راى ذلك يخرج منه عن الاعتكاف لانه بين اهله فكانه بمنزلة او لا من يضيئ على الناس

جشون

الحكم عليه بوجه ما والمطلوب بالتعريف معرفة حقيقة ولا يخفى عليك منع هذا من الرد
اما الاول فلان الحكم بالصحة والفساد قد يكون لوجود شرط او عدمه والشرط خارج عن
الماهية فلا يلزم من الحكم باحدهما ادراك الفصل او الخاصة سلما انه يستلزم
ادراك ذلك فقد يدرك احدهما ويجهل الجنب الاقرب والمداها هو بل الجنب الاقرب
والفصل وهذا كما قيل ان العلم لا يجد لعنه فاحد ما قيل في وجده العبد عدرا لاجابة
عنه الاقرب فان تعلم ان السواد لون ومعني فالمعنوية جنسية الالوان واللونية
جنسية الاقرب ولا تعلم في العلم الا انه محي والجنس الذي نسبت اليه جنسية اللونية
الى السواد غير مفهوم واما الرد الثاني فان تصور الحكم عليه بوجه ما فانه هو شرط
الحكم الذي المطلوب حصوله بالادلة واما علم ثبوته من ضرورة واستوفى فلا بد ان يكون
الحكم عليه ضروريا كما ذكر الشيخ فان اريد تعريفه بالرسم قيل هو عبادة يلزم واقوف
بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة وان اريد تعريفه باحد زيد عليه فذلك هو عبادة يلزم
واقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة وطواف ذي طمرين اخص بالبيت عن بيان من جاهد
فجروا ما افروا والسعي من الصفا الى المروة ومنها اليه سبعاء بعد طواف كذلك لا يقتضي
باحرام منه في الجحيم ويعني بغير اخصر ان الاعتسالات المذكورة في الحج لا تكون الا لا يقتضي
بذلك التمسك اعتسلا له ويعني لا يقتضي وقته انه لا يقتضي ان يكون وقت السعي هو وقتها
الطواف واجمعا على وجوب الحج **قلت** لقوله تعالى والله على الناس حجة بالبيت الابلى
ولقوله عليه السلام بقاء الاسلام على شمس ولحديث من مات ولم يحج فميت ان شاء الله يومنا
او بضائنا وهذا الحديث محمول عند اهل السنة على من كذب بوجوبه لان تركه لعنه
عندنا هو معصية ونحن لا نكفر بالذنب وكان الشيخ يقول اشهد بشي فيه قوله تعالى
ومن كفر فان الله غفار عن العالمين من حيث انه في مقابلة والله على الناس حج البيت
ولكنه محمول على ما تقدم وجوبه مرة في التمسك **قلت** وما حكاها ابن العربي عن بعض
في خلاف ذلك لا يثبت الله والذنب يحكيه العبد ادبون عن المذهب انه على الفور به
قال ابو يوسف والمزني من المشافهة وقال ابن خويز منداد انه على التراخي وهو قول
محمد بن الحسن **قلت** واخذوا الحق من قولنا لا يخرج له المعتد من وفاة ومن
رواية ابن نافع بوجهه الابن لرضي ابوه العام من حتى ياذن له ولخذه ابن زينة من
قولهم لا تسقط شهادة نازك اختار احمي يطول الى الستين واد ابن زينة في
الثاني بما يحسن ان يرد به الاول فقال وجوبه عام وجوب طاعة العبد في
ماله الحج بينهما باخرا احكاما بين يحصل مراد الابوين وقديما فان فيحصل المراد ان معاوان
لم ياذن اخرا جوترك واجاب ابن عبد السلام عن هذا بان طاعة الاب لا تجب في كل وقت
الصلاة ان تعينتها لو منع الصلاة اول الوقت ما لو منع اخره رجعت في الفسقة
والقول بالتراخي انما هو ما لو منع الفوات وخوفه يكون بجلو السن وخوفه من الامرا من
وعلى السن جدا ابن رشد بالستين ولخذه واخذ من قولهم يحسنون المقدم بالتراخي
اخذ كثير من شيوخنا التوسمين وتوقيت جماعة منهم وقد ينفوا على الستين

ولم يحول الشيخ القاضي بن اسحق بن عبد الرزاق والشيخ ابن عبد السلام والشيخ ابو عبد الله
ابن سنان والظن بهم بوجوب ان تقدم بهم مواعيد ورجح شيخنا ابو عبد الله بن عرفة بعد
ان ينفى على الستين وكان يقول لولا ان خفت ان ادوت عاصيا ما جئت لما يعرف من مشقة
السفر وشرط وجوبه الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والاستطاعة وهي القدرة
على الحج واجلا وراكبا والراجلين لا يعتاد السوال وان الطريق وسيا في الكلام على الاستطاعة
شرطية الاسلام هي بنا على ان الكفار غير مخاطبين بالفرع ومن يجعلهم مخاطبين
بالحج بشرط في الادة او اما الحرية فهي عند الجمهور بشرط في الوجوب لان الاستطاعة شرط
في الوجوب والاحكام غير مستطاعة لشغل الحق سببه وقيل انما استقطعت العبد لانه غير
واخل في كتاب الاحكام وقتما خلت الاصوليون في دخام في ذلك وبيان الكلام على
الاستطاعة فذكر قوله سئل عما ليس المحرم **قلت** المحرم من اتقى بالاحرام قال الشيخ
الدين كان شيئا عن الدين يستشكل حقيقة ويقول لا يقع ان يكون الاحرام التلبية لانها
ليست ركنا والاحرام ركن ولا التلبية لان التلبية بشرط الحج وعرفه تقى الدين بانه الدخول في احد
التسكين والتشغل بافهاما ورد الجميع لما ترشاه نخشة التطويل وعرفه شيئا بانه
صفة حكيمة توجب له طوافا حرة مقدما مات الوطي مطلقا والقاء التفت والطيب وليس
الذكور الخيط والاصيد اعير من رقة لا يبطل عما منعته قاله وبطل بالنية مع ابتدا بوجه
الحاشي واستوا الراكب على راحلته زاد ابن حبيب مع التلبية وفرق بين الاحرام وبين
ما ينعقد به الاحرام في تقدم تفسير العسفة الحكيمة **قلت** ما ليس التمسك والاهام ولا
السراويل ولا البرانس ولا الخفاف سئل عما ليس فاجاب لا يلبس لان ما يلبس يخص
مخلافه ما يلبس فانه لا يخصر **قلت** فاجاب بذلك اخص وهو يلبس بالضرورة على
يلبس به بغيره فخره لان دلالة الانعام قد تكون ارجح من المطابقة وانه لا يقتضي في الجواب
المطابقة بل حصول المقصود ولو باشارة وقيل ان الحديث من دلالة المطابقة لانه في
قوة اكتسبوا غير هذه وقيل انما عدل عن الجواب بذلك لانه على ما هو الاصل لان حق
الجواب ان يكون قبي ما لا يلبس لان الحكم المعارض للمحتاج للبيان هو الحرة واما جواز ما
يلبس فاقبته بالاصل لا الاستصحاب واجمعا على المنع من لبس ما ذكره في التمسك والاهام ولا
على كل عتيق وبما التهمة ما لرباس على ما يغطي الرأس عتيقا او غير عتيق وبما الخفاف على ما يستتر
الرجل وبما المنع في حق الرجال والخفاف لهم وحق المنع ليس به واعن التردد في تصفوا
بصفة الخفاف **قلت** لم ينعكزوا بما لا يلبس من جرمون فيكثر في الذكر ويحذر واعن المذاق وتذكر
بلبس شبه الكفن والقيام من العتور حفاة وهذه المعنى مع الحاج من النساء والطلب
لان المطلوب البعد عن عتور الدنيا التمسك ببيت فيما جرح اليه لعل الله سبحانه ياله برحمة
واما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بخيط او غير خيط لا وجهها وكيفية فهم على ستر
على ما ياتي **قلت** وليقطعها السفلى من الكمين **قلت** يرد على من يقطعها قطعها وعلمه باصناعة
المال ولا تلتف الجوز وان فقال مالك والمشافق في قد يرد مجتمعا الحديث لانه لو كانت
لبسها لانه لو منع بها لولا انها لو كانت لم يكن للقطع فائدة لانه عليه ان السبها ولم يقطع

واوجه الحنفية قالوا وليس للرجل في القطع بمسقط لها كما ان الرخصة في حلق الرأس لا
تقتضي مسح القدمين واسقطها ابو يوسف واختلف في قول الشافعي **قلت** قال ابن جيب
الرخصة اليوم في لبسها مقطوع عن كثرة العيال ومن قبله اقدمي قال ابن يونس وهو خلاف
خلاف قول مالك وتترك من تركه عدم النولين الرفع في شئها الرقع المتفاحش **قلت**
منه وزر في رقعته ان **قلت** اكدت بنت يمين بد باليمن **قلت** وانما من لبس ماسه
احدهما لا يطيب والمحرم لا يطيب لان الطبيب يدعوا الى الجاه ولا يما من قبل المتنافي
لزيادة الحاج والرجال والنساق ذلك سواء واجت مالك على لبسها القديمة واسقطها
الشافعي واحمد ولو مالكة والمتنافي في المعطى قديمة لان المعطى ليس بطيب و
فيه اوجه التوري وابو حنيفة وكره مالكة المتقدم منه واختلف عنه عن اصحابه في القديمة
فيه واجاز مالك لبسها صبيح بخر ماذر وكرها بعضهم من يفتدي به فتنه جواز ذكره
قلت في القلوي المقدم بانها الذي صبيح بالورد وذكر القاضي عياض في المسائل ان
ان القاضي محمد بن بشير كان يلبس المعصم وتخلي بالدينة من محل ومخاض وسواء في
رجل غريب عنه فلبس عليه فلما راه قال اتخرون اسالك عن قاضيك فتكلموني علي زامر
فخرجوه فقال له ابن بشير قد مر واذكر حاجتك فوجد عنده اكثر مما ظن وقته في لباس
الحرم والمعصم فقال حدثني مالك ان هشام بن عروة فقيه المدينة كان يلبس المعصم
وان القاسم بن محمد كان يلبس الخرقا ليجي من يجازي من يلبسها بواب عليه **قلت**
حدث ابن عباس السراويلي بن محمد الارزاعي ما اخذ به ذلك الشافعي ولم يخذ مالك بسقوله
في حديث ابن عمر **قلت** رواية ابن عباس هذه باقية من رواية جابر بعد قال في الموطن
اسمع بهذا ولا يرى ان يلبس في السراويل لان مصلي الله عليه وسلم منع من لبسه ولم
يستثن فيه فلا يستثنى في الحفين وهذا يدل ان هذه الزيادة لم تبلغه او لم يبلغه ان الحرم
يلبسه على حاله واما الوقت وجعل منه شبهة ان ارجاز كان لبس الحفين المقطوعين وكذا
لا يرى ان يلبسها المحرم على الوجه المعتاد دون تقطيع يعني دون قديمة كما يقول الشافعي
بل يفتدي منه وهو عند أبي حنيفة الحفان لمن لم يجد النولين اخذ به احمد
من انما يلبس النولين قطع في عدم النولين والكافة يحلون قطعها في حديث ابن عمر
حديث ابن عباس هذا وحديث جابر الا في **قلت** قال تقي الدين رد المطلق الى المقيد
هنا جيد لان التقييد في حديث ابن عمر ورد بصيغة الامر وذلك الامر زيادة وعلى الصفة
المطلقة فلو علمنا المطلق الذي هو حديث ابن عباس شيئا الامر وذلك الصفة ما هو هذا خلاف
المطلق والمقيد في باب الابهة فانه لا يرد في المطلق الى المقيد لانه مطلق يتناول
صورة غير صورة التقييد فاذا اخذنا بالمطلق كان اولى لا يتعارض بين ذلك وبين
صورة التقييد وكذلك لا يرد المطلق الى المقيد في باب التقييد لان التقييد يرد
على التقييد في صورة رابعة قال تقي الدين ولا يكره الحفان من لبس المطلق والمقيد اذا
قبل ان العام في الاحتياط فخطب في الاحوال واجاز على ما اختاره من هذا ان العام في الاحتياط
عام في الاحوال فاحسب من باب العام والخاص وهذا الذي ذكره من عدم التقييد في باب

الحرم

اللباس

الاباحة خلافا للمعروف وكذلك ما اختاره من ان العام في الاحتياط عام في الاحوال هو ايضا خلاف
المعروف ولكن لما ذكره جديين **احاديت التي عن لباس ماسه طيب**
قلت بالجرائد الجواز بكون يكسرون العين ويشدون الراول الحرافيون يسكنون العين
وتحفظون الراول وقد تلخج به من يقول انه لا يحكم باجتهاده وقد يجاب بان لو يظهر له
بالاجتهاد حكومتك وان الوحي يدع قبل تمام الاجتهاد **قلت** فستدثوب **قلت** يا في
الستار له عمر وسره اياه يحتمل انه باذن سابق او مقارن باجتهاده فان **قلت** لا يثبت
وروية الوجيزه بحق الاصل **قلت** انما هو كذا في غير هذه الحال **قلت** فرفع عمر التوب
قلت فان قيل اذا كان الحكم الستار تقدم فلم قدم عمر على رفع التوب وقد علمنا خلافهم
عند موته صلى الله عليه وسلم هل يقبلون توب حتى يحوا غسلوه في توبه **قلت** فتمحل
انما ايضا باذن سابق او اجتهاد وليس روية وجهه كغيره من التوب بفضل رفع
عمر التوب وادخال صفوان راسه كونه محمول على انه علموا انه صلى الله عليه وسلم لا يكره
الاطلاع عليه في تلك الحال لافى تقوية للامان بالاطلاع على الوحي **قلت** كخطيب البكر
الخطيب هو مثل من تالنا بالذي يردده مع نفسه **قلت** والبكر يقع اليها الفتي من الابل
وسبب ذلك شدة الوحي وهو له كذا قال تعالى اناس يطيق عليك قولنا **قلت** قد قلنا
حقيقة الوحي وانفسا في كتاب الايمان وما هو الاشد من ذلك للاقسام فعمل ذلك الا
هو الذي يخطئه **قلت** اغسل عنك اثر الصفر **قلت** لم يختلف في منع الطيب بعد الاحرام
واختلف فيه قبله مما يقتضي بوجوه فقه مالكة هذا الحديث لانه امره بغسله واجاز الشافعي
لهديه تعالى شدة كنت اطيعه لاحرامه قبل ان يحرمه وانفصل عنه اصحابنا بالان تلبسه بما لا يقي
نعمه بعده وان اغتسله للاحرام بزيه وانه من خواصه صلى الله عليه وسلم يملك
اربه والحرم ما يمنع من الطيب لئلا يدعو الى الجاه واليحي صلى الله عليه وسلم يملك نفسه
من ذلك واما عدم امره للاعرابي بالقديمة لتطيبه ولباسه فيمحل انه عذره لانه لم يكن اوجي
اليه بخبرهم الطيب او لعله لم يطل مقامه ولا استقر به واصل قول مالك فيمن تطيب حملا
او نسيان انما يفتدي اذا طال وانقطع به واصل الشافعي ان لا قديمة عليه **قلت**
استحضر هذا مع ما ياتي **قلت** واخرج عنك جحك فيه الرد على من قال يفتق ما عليه من
المنطقة ولا يذعه لانه يذعه يصير موطيا راسه ولم يترك التمرق وان كان افساد مال
كالمرتكز قطع الحفين **قلت** القائل بذلك الشافعي والحنفي وقدمه ان المحرم منع من الطيب قبل
الاحرام وفيه الرد على من زعم ان تطيبه كان بعد الاحرام اعتقادا منه على الرواية التي
ليس فيها بيان **قلت** ثم مطلق الطيب من عتبه ولا قديمة في مذكره وان مسه كالورد
والياسمين والزكمان واما موشة المسك والكافور والزعفران والورس فالحشور من
شمه وذكره ابن القصار ولا قديمة في مجرد مسه قال في المدونة ويقام الخطرون من بين
الصفاء والورد ايام الحج ولا يخلق الكفنة في ايامه **قلت** واصبح في عمره ما انت صانع في حله
فيه ان المسك سواها يمنع وباح من السائل كان عالما بحكم الحج وانما حمل حكم الحرم وهذا
احاله عليه وهو الصانع على ان هو الحكة من مستقر عند حله وسلم وانما وقف في

فانه يحرم من ذلك الجوز لا شامي من يدي الحليفة فانه يحرم من ولا يورثه فانه الذي هو الحليفة وهذا
تخلاف فيه **قلت** تعلموني عندهم واما عندنا فاما ذلك من ليس بميقاته بين يديه فاما الشامي
كاليمني والعراقي والنجدي يترأضهم يدي الحليفة فانه يحرم من ولا يورث لان ميقاته ليس بين
يديه واما الشامي يورثه فانه يورث الى الحليفة لانه ميقاته وهي بين يديه فانه لا فضل له ذو
الحليفة **قوله** ومن كان دون من من اهل مكة **ع** ويلزمه الخروج الى الميقات ولا الذهاب الى
مكة ليحرم منها ومن لم يحرم منهم من محله فكنار الميقات وقال مجاهد ميقاته هو مكة فلهذا
فيمن دون من اهل مكة فيحرمون فيها واجمعوا على الحرام لا يخرجون منها الا حرمين في الحج والعمرة
الحرم فياني من اين يحرم المكي في العمرة ومجيء كذا فكل ذلك اي وكذا اهل كل مكان من الميقات
قلت استغنى في الحديث لم يرد الحج من مكة ان يحرم من المسجد الحرام قال في التلبية من مكة
لان بابها قال ابن رستم لان التلبية اجابة لبيت الله فزوجه لبابه يزداد به بعد اعز وجل
خروجه من غيره من مساجد المواقيت فاما يزداد به قربا منها الباطن فيكون احرامه من
داخل المسجد او من بابها روايتان التي قوله في المبسوط يخرج من مكة من اين شاء الصواب
قوله رغو انقذت حقيقة الرغو **قوله** سمعته ثم انتهى فقال اراه يعني النبي صلى الله
عليه وسلم هذا الكلام ان ابا الزبير قال رايت جابرا بن سمرة يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
الي النبي صلى الله عليه وسلم وقال اراه نعم المزة اي اظنه روى الحديث كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
رواه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخرج بهذا الحديث لانه لم يرد في الحديث ولا في غيره
يسكون الهاجعة الاكثر وبعضهم يكسرها وقد فسرها في الامم بانها الحجة والنبات في الدلائل
انها قريب من الحجة والحجة قريبة جامعة بين مكة والدينة **قوله** ذات حرفة **قوله** هو موضع
شرفي مكة بينهما مراحلة وتسمى بذلك لان هناك عرق والعرق الجبل الذي
عند ثال الذي وقفا عروفا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث عليه وسلم
يحرم رفته ومنعقة الدار قطي بان اترق من ثكن فتمت في ركن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يعمل الحديث لهذا لانه قد يكون احصا بالكلية ويحتمل لهما ان يكونا محرمين
معيات وقت كما اخرجوا من معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع
الشافعي ولم تكن الشافعية قد اخرجت وقد اخرجت في قطع النهر والعراف ومعه
عيسى عليه السلام يتناول من اشارة الشافعية في دمشق وقال صلى الله عليه وسلم
مشارق الارض والحداد في سبلع مكة **قوله** في ركني في المواقيت محله
في ان اقل مسافة القصر يوم وقبلة الارض
الزمان وهو محرم وفي جوار على هذه الاقدار
اهل الافاق اليها ومن اهل المدينة **قوله**
او وجه ابو حنيفة واباه مالك والشافعي في هذا
قوله وقال ابو حنيفة ان حبس في مكة
ليست شجرة في مكة والحج والادوية واجد
وعند اي حجة واجبة شجرة في مكة ويساوي

اللفظ المذكور بل يكفي ما في معناه من الذكر كما يكفي معناه ما في معنى تكبيره الاحرام من الفاظ التكميم
وعنده نا وعند الشافعي ان الحج يتعقد بالتلبية وحدها كما يتعقد بالصوم وقال ابو حنيفة
وتكفي وحدها حتى تقوى التلبية او سوق المدي **قلت** يعني بالحج الاحرام وتقدمت
حقيقته وانه صفة حكمة في اخر الرسوباي شي يتعقد لاحرام ففرق بين الاحرام وبين
ربا يتعقد به الاحرام وذكر الامام هنا انه يتعقد بالتلبية وحدها وهي طريقة ابن الحزفي
في ذلك ابن بشير المذهب انه لا يتعقد بالحج تقوى التلبية او التقوى من الميقات او فعل
يقصد به الحج وان لم يصح شي من ذلك فالج غير لازم وذكر الشيخ في العقادة قولنا واهراما
على القول في العقادة اليمن بالتلبية ورفق ابن بشير بان اليمن من باب الاقوال وقد قيل
ان القول حقيقة في كلام النفس والاحرام ليس من باب الاقوال واما هو صفة ومض كلام
ابن بشير انه يتعقد بالتلبية والفعل وقال ابن حبيب لا يتعقد بها ولا بد من النطق بالتلبية
نوشه ذلك بتكبيره الاحرام في الصلاة وعلى انه يتعقد بها فقال لاكثر لا يتعقد بالتلبية
مع التلبية والاشارة لان ذلك يندرج من الحلال وقاد اسمعيل القاضي يتعقد بذلك
وقاد لا يتعقد الاحرام بشي مما ذكر فلا يحتاج الى اللفظ بما يتصل من حج او عمرة او افا وادع
بأنه لو لم يكن التلبية بل التلبية في ذلك كافية بل ترك التلطف بذلك عند مالك ابي ورسا
وقد امكن اهمية التلطف **قوله** ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقن ان كان
دورا طيب عليه ولذلك استغنى الحلف لفظا بقراني بعد ذلك من الذكر يا شافان اهل ما
عدها من الذكر فلا بد عليه خلافا ان يتركها عندنا **قوله** ليك مرقا ليعبويه
ولا لاكثر ليك صدر في التلخيص والمباينة اي اجابة بعد اجابة لا اليه وليست
بشيء من حجة في التلبية في ذلك كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان اي نعمته لان نعمته على
العباد في شئونها لذلك كانت احوالنا اي نحن بعد نحن واصل ليك ليك
من الاشياء فانك لو ان الثانية يا قالوا من الظن تقنيت والاصل تظننت قال
عبد بن عبد الله في التلخيص كل من حق روعي التلخيص
بطلت قال يونس ايك مفردا ما تظننت القبة بالاضمار كما انقذت
الحجة ليعبويه اي انقذت مع لاسر الظاهر واختلف في معناه واشتقاقها
معناه التلخيص في قصدي اليك من قول دارك اي توارثها وقيل
معناه المحبة في قولهم لمرأه لبة اما كانت محبة لولدها عاطفة عليه وقيل معناه
الحلف في قولهم لمرأه لبة اي حلف به ودينه لب الطعام ولباه وقيل معناه
قوله لب والمراد بالمكان اذا اقام به **قوله** وقال الحزفي معناه قربا منك
انا حلف بين يديك اي خاضع وعلى ان معناه الاجابة في
قوله في الناس بالحج الآية **قوله** ان الحمد لله ويكسر
قراءة العامة في الكسر الحمد على
الاحكام من فتح كسر عود من فتح
يوزن في الرفع على الاشياء والحر من دون

ابن الانباري وان شئت جعلت الحذف خبرا **قوله** كان ابن عمر يدين المستحب عند العامة
ان ياتي بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يركع من الذكر والعمامة واشوا حيفة
على اسنانه يكلل عنقه من التلبية ما في حاشاها من ذكر الله تعالى كما قال في حرام الصلاة **قوله**
لا يظهر ان تفرق هذه الزيادة وانما زادها من رايه ولا يؤخذ رفق من قوله لان بل باهلال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات لان الاشارة هؤلاء الى الكلمة السابقة قال قلت
للإمام ابو جعفر وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** اي ان
الزيادة على النص ليست سمحا وان الشئ وحده كذلك هو مع غيره فزيادة لا تمنع من اتباعه
تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم او فهم عدم الفرض على اولئك الكلمات وان التواضع
يتضاعف بكثرة العمل واقتصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيان لاقل ما يكفي
وسعيك **ع** اعربا وتبينها كما تقدمت من المعنى مساعدا بعد ساعدة لطاعتك **قوله**
والرغبة اي الطلب والمسلية يروي بفتح الراء والمد وبضرب الفتح ونظيره العلياء والها
والنما والتمنا **ع** وحكي ابو علي القاسمي في القصر مع الفتح مثل سكري **قوله** في كتاب محمد
ويحيى الاخير بلسانه الذي ينطق به **قوله** اقل **قلت** الاهلال لغة رفع الصوت ومنه
استهل الصبي اي صاح وهو في العرف رفع الصوت بها التلبية وذكر ايضا انه كان يفعل
اذا استوت به راحلته **ع** وفي الخبر انه ربه راحلته به راحلته وهو يعني الاول
لان معني تبعث اي في يوم القيام لا في المشي وقد بين في الخبر بقوله اذا وضع رجله في
العرز وانبعث به قائمه وراي بعضهم ان معناه تبعث في المشي وهذا اخذ مالك والاكثرون
وانا لراكب انما اهله اذا استوت به راحلته قائمه ويتوجه المشي في ذلك والراجل حين
ياخذ في المشي وواقفه الشا في الركاب وقال ابو جعفر **قوله** في الصلاة **قوله**
ابن عباس انه احرم من المسجد بعد ان صلى فيه والشا في قوله ضعيف لا يثبت
واما اخذ مالك ما ذكره لان الحديث دل على ان التلبية بعد الاحرام عند اول الركعة او
عند الركاب الاستواء او اول عمل الماشي الاخذ في المشي وفيه ان التلبية تكون بعد
الاحرام وعند الشروع في العمل وفي الثاني وتقطع حيث لا عمل من افعال الحج وذكر
فيه ان الاهلال يكون وهو مستقبل القبلة لا في الجاهل دعوة اليهم عليه السلام
ولا يجيب احدوا تمولي ظهر لي عنك **قوله** تلفقت راي اخذ في بيعة دار وبيعت
بالنون وبالياء والمعنى متقارب والفارسية الاكثر **قوله** سبيل ان التلبية نظر الراح
بالخطمي والصبح وهو مما سماه يميني الشرح بجمعه لبعض ويمنع التسمية والتقل وهو جاز
ويستحب قبل الاحرام **قوله** ركعتين **قوله** السنة في الاحرام عندهم ان يكون في صلاة
واسبق ما لك ان يكون في ركعتين ركعتين واكثر واستحب الحسن بن سعيد ان يكون في صلاة
ان الركعتين كانت صلاة الصبح والاول اظهر ذلك احرام في ركعتين ركعتين ما لك ولا
دم عليه ان احرم في غير صلاة **قوله** والمشهور عندنا ان احرام في ركعتين ركعتين
النافلة فيه ولما وجه انه يصلي لا يظهر شيئا هو الحاجة الى العمل **قوله** كان
الشركون **قوله** قبل الاهلال في الاقوال ولا سيما التي هي من الاهلال لا يستعمل ولكن تلت

هذه لبيان ان من راي منكرا ولم يقدر على تحريمه باليد فانه يفره بالقول لان قد قد
انكار راي كذا كره هذا الكلام فاقصر واعليه وقد هي يسكون الله له وكسرها مع التوبة
ثم عماد الراوي في تمام حكاية كلام الكفار **قوله** سيد او كوالين كذبون وفيه على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايدها من لاشي فيها وبين المسبحين الى مكة والمدينة ارض
مسا سمي البيداء وهي الشرف الذي امامه والخليفة وهي الي مكة ارض بيعة النبي في الحليفة
والعن انه لما حرمه اهل الامن ذي الحليفة او من الشجرة التي عندها فلما سمع يقولون
اهل من البيداء قال تكذبون اي تقولون انه احرم من البيداء ولم يحرم من شجرة
الكذب البعد فهو يحول على انه اراد ان ذلك وقع منه سهوا او لا يظن بانه نسب الصحابي
الي الكذب الذي لا يحل الكذب الخبر غير المطابق اعلم ان يكون سهوا او عمدا
والاثر انما هو في الحد وشرط المعزلة في الحد فقول ابن عمر جاز على مذهبهنا وفيه
ان من ميقاته ذي الحليفة لا يجوز له ان يوحرا الى البيداء وهو قول الجمع وفيه ان الاحرام
من الميقات افضل من ديرة الاهل لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم من مسجد
شرف مسجد المعلى **ع** قال الخطابي والجمع بين ذلك ان ذي الحليفة والشجرة والبيداء
قريب بعضها من بعض فكل روي ما سمع لما صلى صلى الله عليه وسلم مسجد ذي الحليفة
واهل سمع ذلك قوم فقالوا اهل من المسجد ثم لما ركب واستوت به راحلته اهل
ايضا وسمع ذلك من لم يسمع اهلا له قيل لان الناس كانوا ياتونه ارسالا قال اهل
حين استوت به راحلته ثم ايضا لما وقف على شرف البيداء اهل فسمع ذلك قوم ولم
يسمعوا ما تقدم قالوا اهل من البيداء **قوله** في الاخر لم ار احدا يصنع **قوله** يعني بمكة
وان كان يصنع بعضها **قوله** الباقين **قوله** اللغة الفصيحة المشهورة تخفيف الياء لانه
ممنسوب الي اليمن فالقياس ان يقال في التسمية يمين فزاد وايمه الالف عوضا من
احدي ياي النسب فلو شدد واوجوا بين الحوض والحوض منه وذلك لا ينبغي وحكي
سيبويه عن التشديد وجهه بان الالف زائدة كما قالوا في النسب الي مناهضه في
وفي النسب الي الذي راني فزاد والنون والراي ولذلك نظاير والتشديد فيه
التقليد لان الياء انما هو احرمها وهو الذي يلي اليمن والاحر وهو الذي فيه الحجر
انما هو عراقي لانه يلي العراق والركنان الباقيان يقال لهما الشاميان لانما يليان الشام
وتخصيص اليمايين بالاستسلام يحتمل لانما على قواعد ابراهيم عليه السلام والاخران
فما عنهما **قوله** راي وجه قصورهما عنهما وانما الحجر النفقة حين بنت قريش البيعة
الحدث في ذلك قال القاسمي لو ادخل الحجر في البيت حتى عاد الركنا الشاميان على قواعد
لما هم عليه السلام استلما وكيفية استلما مختلف فاما العراقي الذي فيه الحجر الاسود
واستلما الطوائ منه فاستلما بوضع القبر على الحجر الاسود ان قد قال في بعض
استلما بيده او يوضع على فيه من غير تقبيل واستحب من التقبيل واما
اليمايين فاستلما بيده ثم يضعه على فيه من غير تقبيل على المشهور والاستلما بيده وفي
كتاب محمد يقبل انما اختص العراقي بالتقبيل لاختصاصه بمقبلة ان الحجر الاسود فيه

وأنفقوا اليوم على أن المشرك لا يستلزم أن لا كان الخلاف فيها في العصر الأول من
بعض العمارة والتأخير **قوله** السبئية **م** قال الأزهري هي التي لا شعر عليها سميت بذلك لأن
شعرها قد سبت أي حلق من قوتها تبت شعرها أو حلقه وقبل سميت بذلك ٢٧ نسبت
بالدماغ أي لا يقال رطبة منسبة أي لينة والسبت جلد البقر المدبوح بالقرظ **ع**
وقال السبئي السبت كل جلد مدبوح أبو زيد السبت جلود البقر دبت أم لا وقيل السبت
نوع من الدباغ يطلع الشعرا من وجه النعال السبئية كانت سودا لا شعرها وعليه يدل
احتجاج ابن عمر كان يلبس النعال التي لا شعر فيها ولا يخالف هذا ما تقدم مرارا بعض
المدبوحات سبئي شعرها وبعضها لا يبقى وكانت عادة العرب تلبس النعال بشعرها غير
مدبوحة والمدبوحة كانت بالطائف وغيره وإنما يلبسها أهل الرفاهية قال شعير هو
يهدى نعال السبت ليس بتوءم **والتسبي** في جميع ما تقدم من الفاظ السبت مكسوفة لا
عندي في اشتقاقها وإطلاقها إنما في السبت بكسر السين الجلد المدبوح والدبغة ولو
كانت من السبت التي هي الخلق كما قال الأزهري كانت سبئية بالفتح ولم ير واحد هذا الحديث
ولا غيره ولا في الشعر إلا بالكسر **قلت** انفسا من الدبغ إلى ما يبقى معه الشعر خلافا لما تقدم
للإمام في كتاب الطهارة أن شرط الدبغ إزالة الشعر وتقدم في ذلك **قوله**
رأيت نعل النعال التي لا شعر فيها هو تفسير النعال السبئية **ع** وأنا أجابنا صبح
بها في الباب الضم والفتح لغتان مشهورتان **م** قيل أراد صبح الشعر وقيل أراد صبح
الثوب وهو أشبه لأنه أحتم بدنه صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحيته بالورد و
لن عفران ذكره أبو داود وفي حديث آخر احتج به صلى الله عليه وسلم كان يصنع بها
تبايه حتى عامته **قوله** وإنما أهلاك ما تقدم من جواباته بضم عين ما قيل عنه
ولما لم يكن عنه من فعله شيء في تأخير الأحكام إلى يوم التروية الذي سئل عنه أجاب بعض
من القياس وجه القياس أنما رآه في وجهه من غير مكة إنما جعل عند الشروع في الفعل
آخر هو في اليوم التروية لأنه اليوم الذي يتدافيه بأعمال الحج من الخروج إلى مي
وعينه **قلت** وخص هذين بكونهما محبوبين لأن الأخيرين محبوبان في أنفسهم لكونهما
عبادتين **ع** أخذ بذهب ابن عمر في ذلك جماعة من السلف وقال جماعة منهم لا فضل
عمر من أول ذي الحجة والقولان لما لا وحل شيوخنا رواية يوم التروية لمن كان خارج
مكة وله رواية استصحاب أول الشهر لمن كان داخلها وهو قول أكثر الصحابة **قوله** في الف
هو ركاب الناقة **ع** إذا كان من جلد أو شعر وقيل مطلقا وهو كركاب والسراج
قوله مبلع هو بضم الميم وفتحها وسكون الباء أي ابتلاجه والمبيت بذي الحليفة
ليس من سنن الحج ومن يأت بها تاسيا فمن **أحاديث** **سبئية** **ع**
قوله حرمة ثم الجأ أكثر من الكسر ولعله المعروي غيره وإنكره ثابت على الحديث
وقال الصواب الكسر وقرئ وهو على قرية بالكسر ويعني بالحرم الأحرام للحج وأجاء
التشافعي وأبو حنيفة وكثيرا التطيب قبل الأحرام بما يبقى بعده تحتين بالحديث ومنه
مالك وأبو حنيفة الجبة المتقدروا أجابوا عن هذا الحديث أما بان غسل الأحرام بعد

يزيله

يزيله أو بان ذلك من خصا بصد صلى الله عليه وسلم للقاءه المديكة عليهم السلام أو
بان الطبيب إنما سجد المحرم لأنه داغية للحاج وهو صلى الله عليه وسلم يؤمن منه ذلك
لملكه أربه ويشهد الجواب الأول ما يأتي من قولها طيبته عند إحرامه ثم طاف على نسائه
ثم أصبح محرما فانه يدل على أنها إنما طيبته لبشرته لنسائه فزال ما غسل لاسيما وقد
كان يغسل من كل واحدة قبل ما تبدأ الأخرى فأي طيب بقي بعد اغسلاته كانت كثيرة وقد
ثبت في الام أن الطبيب كان ذريع وهي لا تبقى بعد الغسل وقولها كان انظر إلى وجه
الطبيب يعني دهنه لجرمه لأن الجرم ذهب بالغسل وبقدار من الطيب في الشعر بعد
دهنها بجرمه وزجده لا حكم له وقد ثبت ذلك بقولها في الآخر كان انظر إلى وجه الطبيب
في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى ويصير لثقل في رأسه وحيته
ولا شيء على المحرم إذا دهن قبل الأحرام ويبقى الدهن باتفاق ما لم يكن الدهن مطيبا
وأما اختلاف في استحالة الدهن غير الطيب فبعد الأحرام فاجازة البيت وابن حبيب
ومنعه مالك **قلت** ما يأتي من استدلال عائشة على ابن عمر بقولها أنا طيبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند أحرامه فهذا لا يبعد الجواب بأنه من خصا بصد صلى
الله عليه وسلم لا أنها لو ففت أنه من خصا بصد لم يخرج به **قوله** وحله قبل أن يطوف
كذا في أثر الروايات وفي بعضها وحله باسقاط قبل أن يطوف الحل الأصغر وهو
وهو يكون يربي حرم العقبة يوم من المحرم فيلزم برميها عند مالك ما سوى النساء والصيد
والطبيب إلا أنه يكره الطبيب وأن تطيب فلا فدية وإباح الأكثر برميها الصيد
والطبيب محققين بهذا الحديث **ع** لأن الحق عندهم طيبته بسبب أن حل والقول
يسقط الفدية هوله في المدونة وعنه رواية أخرى بثبوتها ولا يتحقق لزوم إلا
إذا كان المنع على التخيير وعلى الثاني تحيى بجاء الحل الأكبر وهو يكون بطواف الأفاضة
ويحل بعد الطبيب بخلاف لأنه آخر عمل الحائض قد مر الحلق قبله **قلت** ليس لأفاضة
آخر كل شيء عمل الحج لأنه بقي من عملها بعد رمي الجمرات الثلاث والمبيت بمي ليلها وطواف
الوداع ألا أن يحق أنه آخر العمل الذي يحل به كل شيء منه الأحكام من قدم الحلق كما ذكر
وأما أن لم يقدر منه فوق الوارد أن وطى بعد الأفاضة وقبل الحلق فذلك دم وجعله
ابن الحاجب المشهور وإنكر عليه وجود القول الشاذ بسقوط الدم ونحن من كلامه
أن الحج تحليلان أصغر وأكبر والصغير برمي حرم العقبة يوم المحرم والأكبر بطواف الأفا
ويحل بكل منهما ما تقدم مر **قوله** يدبر **ع** هو طيب يجعل فيه المسك **ع** والمفارق حج
مفارق بكسر الراء وهو وسط الرأس **ع** الثوب بيا وقول عائشة ينفع طيبا **ع** أي
ينور منه الطبيب ومنه عيان بضاختان **ع** ثوب رانه بالحجة ومنه بعضهم بالمهمل
وما متقاربان **ع** قيل النفع بالحجة أقل منه بالمهمل وقيل العكس وهو أكثر واشهر **قوله**
كتبه الطبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** ليس كان فيه للدوام لأنه لم يرد صلى
الله عليه وسلم إلا واحدة وهي لا تفيد ذلك إلا أن يقال أنها كانت تطيب مزارا للحجة
الواحدة **ع** يطوف على نسائه ولا يقال فيه أن الفتم ليس بواجب عليه لا حالان

يكون رعين بذلك **احاديث تحريم الصيد**

قوله وهو بالابواب وادبوا ان في الابواب هبة المنة وسكون البنا الموحدة وعدان بقمع
الواو وشهد المال موضعان بين مكة والمدينة **قوله** حاراً وحشياً في تاويل البخاري
ما يدل انه كان حياً وهو تاويل مالك فيكون فيه ان الحرم يرسل ما يده من صيد
فتبويب البخاري هو انه قال باب اذا اهدي للحرم حمار وحشي لم يقبله وهو تاويل باطل
لان الطرق كلها صالحة في انه اهدى لما قل **قوله** فيمن خرج منها على حذق معناه
اي لم حاراً ومن شتمية الحزب بام الكل وعلى ذلك فلا يتم الاخذ وعلى تسليم انه حى فلا يتم
ايضاً لانه لما فيه انه لم يقبله ولا يذفر من عدم القبول ارسال ما باليد لان القبول
احداث ملك بعد الاحرام وفيه ان الهبة والوصية لا يدخلان في الملك لا بالقبول
من وهب له من يعتق عليه او اوصى له به لم يعتق عليه حتى يقبله وفيه تقوية لقول
من اشترى من يعتق عليه بالخيار لا يعتق عليه لانه لم يجعل القدرة على الملك ملكاً وانظر
هل يجب ان يقال فيه ان الهبة لا تقتضي قبولاً وانما ترسله صلى الله عليه وسلم لانه لم
يكن في يده وانما هو شبه من احرى وفي بيته صيد وقيل اختلف مالك والشافعي هل
عليه ان يرسله وسبب الخلاف الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر هل المراد
الاصطياد فلا يرسل او الصيد نفسه ويرسل ايضاً لانه صلى الله عليه وسلم لو
ملكه لم يرده لانه بركة يكون عرضه للقتل ولو ان احداً احرى وفي بيته صيد لم يهديه
لحال لانه الهبة عرضة **قوله** لم يرده **قوله** المحمد تون بروية يفتح الدال ورده محققوا
الغاة وقالوا الصواب على مذهب سيوري في مثله في المصنف بلغة الها ان يعظم ما
قبله في الامر ونحوه من الحرم ثم انما نسألوا التي توجبهم ثم لها والها الحمار
لا يكون ما قبلها الا مضمونها هذا في المذكور وما الموت خوردها مفتوح الدال
قوله اما الموت مفتوح باتفاق واما المذكور فالاصح فيه انه كما ذكر وفيه الكسر وهو صواب
وفيه الفتح وهو اضعف وذكر ذلك تغلب في القصص وغلطوا اذ لم يبينوا على من حقه فيقوم
انه قصص **قوله** الا ان الحرم فيه كراهة ربه هدية الصيد بقايق في قلبه فانه صلى
الله عليه وسلم طيب نفسه بذكره له عدم الرد وفيه رد ما لا يجوز فلم يهدى اليه
الاستفاح به واجمع المسلمون على حرمة ان يصيد الحرم لنفسه في الجبل والحرم فانه مصاد
من ذلك ميتة ٢ يوكل وان عليه فيه الجزاوانه لا يجوز له استئجاره **قوله** ان يصيد
ولا هبة ولا غيرهما من وجوه الملك وكذا لا يجوز له ان يصيد لمغيره واختلف
فقال الكافة عليه فيما ذكره اوصاده مرة لك الحرم افضل عند الوضوء والصيد في جميع
ذلك ميتة لا يوكل وفي الحسن وسفيان يوكل كذبيحة السارق وروي عن الشافعي
والاول اصح عنه وقال حرم عليه الجزا في الجبل في الخطا لقوله تعالى شتمه وقال قوم
عليه **قوله** الجداغة اعظم لقوله تعالى ومن عاد فنتقم الله منه وقال مجاهد
فيمن تعدد ذلك الاحرام واختلف هل الحرم ان يأكل من صيد الحلال فاجابه
ومنعه احراراً واختلف فيه قول مالك فنته مرة وقال من هو الشافعي

اجله لم ياكله وهو ميتة وقيل لما جرم على الحرم الذي صيد له دون غيره من محرم او حلال
وهو مذهب عثمان **قوله** واجتاز المانع بالحديث وتلى على ذلك وحرم عليكم صيد البر وحمل
الصيد على الصيد ويرد عليهم حديث ابو قتادة الذي لانه لم يصيد من اجله لكن يفتح
في هذا الجريح انه لما اعلن عدمه الاكل بانه محرم ولم يترك بانه صيد من اجله **قوله** الى الجريح
بذلك اشار اسمعيل القاضي والاصيلي وان حديث الصواب اما ان يكون الحار حياً كما روي
عن مالك وغيره او انه صيد من اجله وليس اعتبار بانه محرم بقادح في هذا الجمع لا ينع
انما يجرى على الانسان ما صيد له بشرط ان يكون محرماً فين صلى الله عليه وسلم الترخي الذي
يحرر بدوين الاصيلي ان حمار الصعب صيد من اجله قال فانما للصعب كان عالماً بانه
صلى الله عليه وسلم يريه لان كان يري في طريقه فصاده لاجله ويشهد لذلك قوله في بعض
الطرق يقطر دما فانه يد على قرب صيده ويشعر بانه صيد من اجله فانه ذلك وقيل
حمار الهندي فرق على اهل الرقاق وفي رواية حمار ابي قتادة لان الهندي كان يتكسب بالصيد
فجعله على هادته في انه لم يصده من اجله

حديث ابي قتادة

قوله بالقاهرة القاهرة بفتح القاف موضع وبالحا المملة المخففة موضع ورواه بعضهم
عن البخاري بالقاف ولعله وهو القاهرة هي واد على ميل من السفيا والسفيا بضم
السين وسكون القاف والعصر قرية جامعة بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل
من المدينة وهي من اعمال البصر وسكون الرا والحين المملة والابواب وادان
تقدم مضطماً وبما من اعمال الفرج **قوله** فانا الحرم ومنا غير الحرم بقوا غير محرمين
في المقات ولا يجاوزه احداً وهو محرم قيل لان الوقت لم تكن وقتت
الصيد قيل لانه صلى الله عليه وسلم بجهته واصحابه في كشف عدوهم بالساحل وقيل
لانهم لم يكن يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم وانما بعثه اهل المدينة ليعلم ان
بعض الحرب يريه عز والمدينة وقيل انه خرج ولم يكن نوي مجاولاً عزم وهو بعيد
قوله ولا تعينك عليه تحتل اثم كانوا عالين منه الا هانة او انه اجهد ويا في نفسه
الا هانة **قوله** فقال بعضهم كلوه وقال بعضهم لا تكلوه وفيه الاجتهاد في الفروع
قوله في الاجتهاد في رتبة صلى الله عليه وسلم خلاف في الاصول **قوله** هو
حلال كلوه **قوله** في حلية صيد الحلال اذا لم يكن من الحرم اعادة له وهو مذهب الشافعي
والاصيلي **قوله** وقد تقدم ما فيه والطمة بضم الطاء الطعام **قوله** بفتح غنة
في الجبل مفتوحة وبالياء المشددة من تحت ساكنة والقاف مفتوحة موضع من
جبل قفار من بين مكة والمدينة وقيل هي قلب ما بين ثعلبية **قوله** ارفع فري اي
اركضه طلقاً **قوله** يخمن هو عين ما على ثلاثة اجبال من السفيا وهي جفع الشاشا
لر حاق وكسرها وسكون الفين والنون الفروي وسحت العرب تقولها بضم الشا وفتح
الضاد **قوله** في الجبل مفتوحة وقيل هو من الثعلبية اي تركته بينهم من وعزمه ان
الملك **قوله** في الجبل مفتوحة وقيل هو من الثعلبية اي تركته بينهم من وعزمه ان
او يتركه في الجبل مفتوحة **قوله** يقول ذلك السلام **قوله** فيه استجاب ارسال السلام الى الكايب

انما باقل صفة كثر من ثواب قتلها بعض بنين وثواب من قتلها بعض بنين اكثر من ثواب من قتلها بنين
 وعن مالك انه لا يقتل الخراب والحدا الا ان يمتد بها والمشهور من مذهبه خلافة وعنه في التبع
 انه لا يقتلها ابتداءا وكانه منصف افتراسه **قوله** في الحية لم يختلف في قتلها ومعي يصح
 اي بدله واهانه وهو بضم الصاد من قوله تعالى حتى يقتلوا الحوزة الآية **قوله** خروا سق
 هو بنون خسر وقوله في الاخر يقتل خمس فواسق هو بالاصافة دون توين **قوله** في الاخر خمس فواسق
 لاجتماع علي من ثلثين في الحرم هو حرم مكة المعروف وضبطه بعضهم بضم الحاء والراء وذكروا
 عياض في المشارق وغيره قال وهو جمع حرام من قوله تعالى وانتم حرام قالوا والمراد المواضع الحرمية
ق قاس مالك والشافعي على قتلها في الحرم اقامة للمعصية فدل السبب فيه اخطار حرمه وطالب اليه
 وقائه الخفية بقاء فيه من الحرم ومادون النفس وكذا احد النفس ان جني عليها فانه وان
 قتلها خارجا لم يفر فيه وصيق عليه بان لا يكلم فيه ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر فخرج منه فقام
 عليه طارحه ونحوه عن عطاء بن عباس الا انه لم يفرق بين نفس وغيرها محض بقوله تعالى ومن
 دخله كان امنا والمجتهد عليهم ان من ضيق هذا الضيق ليس بآمن والاية عندية محمولة على ما ان
 قبل الاسلام وعطف على ما قبلها من الايات وقيل امن من النار وقيل الامن من سوءة بقوله تعالى
 اقتلوا المشركين حيث وجدتم وامن من غير وعائشة لا يقام عليه فيه ولا يضييق عليه ويترك حتى يخرج
 فيقام عليه وقال ابن الزبير وغيره يخرج الداعي اليه ويقام عليه الحد خارجة وقيل ان الآية في البيت
 لاني الحرم وقد اتفقوا على انه لا يقام في المسجد ولا في البيت ويخرج منه اقام عليه خارجا لان المسجد
 يفره من مثل هذا **حديث كعب بن عجرة فيما يجب**
قوله فاعلم يا فتى اي يتساقط **قوله** احلق **قوله** هو من صبغت اقل احد المظهر وتقدم ان
 الاحرام ينزع من لبس الخيط والطيب والقاالت وانما ان وقع شيء من ذلك ففيه الغدبة بعبارة
 او صدقة او نسك ولم يقع في الآية بيان القدر المحزى من احدها ويستدل احاديث الباب انه
 صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين مدين مدين او النسك بشاة وبذلك اخذ الجمهور
 والاكثر وبما في الجواب عن حديث ما عاين مسكين وقال الحسن الاطعام لشر مسكين والصيام
 عشرة ايام وهو خلاف النص قال احمد بن صالح حديث كعب بن عجرة محمول به عند سائر العلماء والاية
 والحديث ايضا نص في ان الغدبة باحد التلات على التخيير وسواء اتي للسبب عدا او سهوا او
 لعذر وبما في الجواب عن حديث هل عليك نسك وقال الشافعي وابو حنيفة لا يخبر
 في الحرم ويتعين فيه الدم وقال الشافعي في احد قوله لادم في النسيان في وجوب
 الدم فيما فعل بعد رجولان الوجوب لانه اشفع والمقو طرعا للمرجح **نسكه** هي الشاة كما
 ذكر في الاخر وتسمي نسكايه لان الغدبة ليست كالحدي في السوق للمكة بل يفعلها حيث شا
 وهو قول مالك وقال الشافعي اما الدم والاطعام فهو ممكنة وقال ابو حنيفة مرة وقال مرة ذلك
 في الدم وفي الاطعام فلو اختلف في الصوم انه حيث شاء **هي ليست** كالحدي كما ذكر الا ان
 يربط صاحبها ان يجعلها هديا ليصنع بها ما يصنع بالهدي وشرط ان الجاهل في ذبح النسك ان يكون
 بمكة يخرج النحر على القول بالفوران تكون التلات بمكة وان افتدي بالصوم ففي كراهة صومه ايا
 مني واباحته قوله ان وبالجملة فدعا الجاهل هدي ونسكه فالحدي ما كان نصيبه او نفع او قران او افساد

او فوات الطرطوطي يجب في كل فصل الاربعين خصلة والدليل ما ذكر الاستقرا وما اظهره الاستقرا
 تبلغ الثلاثين والنسك فسر ابن شاشان وجب عن رفاهية او القاتل **قوله** انفسك ما تفسر
ع قد فسر في الاخر بالشاة **قلت** انفسك هو شاة فاعلا والمذهب ان الابل افضل من دوا
 البقر ثم دوا الغنم **قوله** او تعدد في فرق بين ستة مساكين في الفرق الغنم والسكك
 وقد فسر بانه ثلاثة اصع والصاع عند مالك واحمد والاكثر خمسة ارطال وثلاثة في الفرق ستة
 عشر رطلا **وقال** ابو حنيفة الصاع ثلاثة ارطال واتفقوا على انه اربعة ارطال والخارج
 مدان لكل مسكين **وقال** ابو حنيفة مدان من الحنطة واما من التمر والشحير فصاع لكل
 مسكين وهو خلاف من الحديث وعن احمد مد من البر ومدان من غنم **قوله** ثلاثة اصع **د**
 ثبت استعمال الاصع جمع صاع في هذا الحديث وفي غيره وكذلك استعمله في كلام الحديثين
 والفقر واهل اللذة وقال ابن بكير في تنقيح اللسان استعماله من لحن الثور واما الصوك
 اصوع وغلط فيما ذكره العجب كيف يقول ذلك مع صحة الاحاديث به وكثرة الاستعمال
 وفي الصاع لغتان التذكير والتانيث **قوله** من قتل **قلت** تقدم الكلام ان مالك يري ان
 يقتل في حيث شاء ابن بشير واختلف هل يري في الطعام عيش الحر او عيش البلد ويحكي
 علي ستة مساكين اي مقسومة **قوله** هل يجد شاة وفي الاخر هل عندك نسك فقال ما وجد
 عليه فامر ان يطعم مقضاه ان الغدبة على الترتيب خلاف ما دلت عليه الآية وسابق
 الحديث هذه الرواية وهو وهو محمول على انه سأل هل عندك نسك فان وجد اجزه انه
 بخير بين الثلاث وان عجز اجزه انه بخير بين الصيام والاطعام **قوله** لكل مسكين صاع **وهو**
 ايضا وهو والصواب رواية من رواه لكل مسكينين بلفظ التثنية **قوله** فانزل الصاع ظاهر
 ان نزول الآية بعد الحكم وفي حديث ابن حنبل الا قبله فقيل انه قضى في بالوحي بترار لالقران
قوله احق وهو محرم هو محمول على انه كان احذر لم يختلف في جواز الحمامة للصوم كانت في
 الجسد او الراس واما في الغدبة ان حلق لها شعر الاداود فانه لا يري في شعر الجسد غدبة
 واما غير ضرورة ولا يحلق شعر افاضانها الجمهور ويحسون ومنها ما لا والحسن بوجوب
 عليه الغدبة والحديث حجة في كل ما تدعو اليه الضرورة من اخراج دم او ربط جرح او
 قطع ما انكسر من ظفر لاشي فيه واختلف في ذلك **قلت** تقدم ان الاحرام يمنع من امطة
 الاذي قال في المدونة كلاما مطبوعا في الحرم الاذي قال في كتاب محمد وان فكر كسفت شعر
 عن انفة او عيتما واخذ شي من ثار به او حلق موضع شجة ففيه الغدبة قال وفي ثقف شعره او شمل
 شي من طعام ولم يحد فيها ون الحنطة الاذي اكثر من حنطة والحنطة ملي يد واحدة ولا شيء
 فيما انقطع لتقليم لحيته او راسه في صنوبه او انفة في امطاطه او الحلق من ساقه في ركوبه
 الجلاب ولا فيما سقط من شعر راسه في حله متناعه **قوله** وسط راسه قال اهل اللغة كل
 ما بين بعضه عن بعض كوسط المصنوع وسط السجدة فالسين فيه ساكنة وكلما لا بين كوسط
 الدار فهي فيه مفتوحة الجوهر ي وعينه واجازوا في المفتوحة ان يكون في راسه او في الساكين
 الفتح قاله اودى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم الحمامة في وسط الراس شفا من الناس



بما حرمه الله عليه وسلم به وقال بعض اصحابنا وهو عند مالك اكد من غسل الحجة واوجده
 الظاهرية والحسن وعطا في احد قوليه لهذا الحديث وقال بعض الكوفيين بخبري عليه
 الوضوء وكانهم راوه مستحيا وتغسل الخافين والمقسا الاحرام والوقوف ولا يغسلان
 لدخول مكة لان الاعتسالة انا هو لا جل الطواف وما لا يدخلان المسجد قال صلى الله
 عليه وسلم وافعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت وفي الحديث جواز الاحرام بغير صلاة
 او لا تصح منها الصلاة وقد تقدمت المسئلة **بيان وجوب الاحرام والله يجمع افراد او قران**
 قوله غيره وكانت ستة عشر فاهلنا بجملة قلنا ادا الخ يكون افراد او قرانا لا يجمع افراد
 ان يجزى بنية الخ فقط فان اراد فانه افرادا لا افرادا فخطا بلفظ القران في الحديث قال
 مالك هو بقران والقران هو الاحرام بنية الخ والحق معا وان لفظهما فليفتوا الخ
 ولو عكس فقد مر الجميع ناويا القران فهو قران ومن القران ان يرد في الخ على العمرة قبل
 المشروع في طوافها فقد خلا افعال العمرة في افعال الخ فيجري عنها طواف واحد وسعى
 واحد وحلق واحد والتمتع ان يجزى بقران في القران الخ ويفرج منها شريح من طوافه
 والنية فيما قصد من الخ او عمره او افراد او تمتع او قران احب الي مالك من التسمية باللفظ
 والمعروف ان بعضها افضل من بعض وقال بعض الناس لا تقاضى بينهما لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يجمع الاحرام واحدة ولا يمكن الجمع بينهما وما ثبت انه فعله منها لا تعلم انه افضل
 الاثبات عليه وهو حديثنا بروه هذا ينحكه عليه بانه اذا لم يكن الجمع في اختياره
 الافضل **فصل** بعض الناس هو ابو عمر بن محمد البجلي وعلي ان بعضها افضل
 فقال مالك افضل افراد وقال ابو حنيفة القران وقال الشافعي التمتع واختلف
 الرواه في صحة جده صلى الله عليه وسلم فروي بعضهم انه جازع مفردا وروي بعضهم قا
 وروى بعضهم متمعا وطعن بعض المحدثين بذلك في الوثوق بنقل الصحابة قال لان التسمية
 واحدة واختلفوا في نقلها اختلافا متضادا وذلك يودي الى الخلف في جزم وعدم
 الوثوق به فقلهم وقد اكره الناس من الكلام على هذه الاحاديث من مطيل ومقتدر مقتصد
 فمن تكلم في ذلك الجاوي الحنفى والطبرى ويونس بن عدي بن ابي صخرة واهل البيت
 وابن المراتب وابن القصار والحافظ ابو عمر وغيرهم واوسعهم في ذلك نفسه الجاوي
 وانه تكلم في ذلك في ينف على الف ورفقه والمتصل من جوابه انه ثلاثة الاول ان الكذب
 انما يدخل فيها طريقته النقل لا في السطر والاستدلال والى صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم
 فعلت كذا فاختلقوا في النقل عنه وانما استدلالوا على معتقده بما ظهر من فعله والاستدلال
 يقع فيه الخلط والثاني انه يقع ان يكون امر بعض الصحابة بالافراد وبعضهم بالقران وبعضهم
 بالتمتع ليدل على جواز الجميع اذ لو احرى به واحد لم يجز غيره ولم يجمع صلى الله عليه وسلم غير هذا
 الجملة فاصناف التقلد ذلك الى فعله قال صلى الله عليه وسلم ما عرو او قطع الا بامر
 النص والى صلى الله عليه وسلم انما امر وكنه لا لا يبرأ انما كانت آية يجمع ان يكون قارنا الا انهم
 فرق بين راسن احرامه بالجمرة وبين احرامه بالخ فسمعت طائفة قوله الاول لبيك اللهم بقران

لما

قوله ثبت يقال في الولادة والحيف بضم النون وفتحها والضم في النون الترحي
 الجوهري وغيره انه لا يقال الا بالفتح وحكى الوجوهين فيها ما سجد الاقوال في
 الترحي وفي الاحرف بذي الحليفة وفي الاحرف بالبيد الواو مع الشدة متقاربة فالترحي
 بذي الحليفة والبيد بطرف ذي الحليفة فيحمل ان تراد بها بالبيد الشجيرة عين
 الناس في قوله صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة لانها سجد فاسرها ان تغسل
 في الخ ثلاث اغتسالات للاحرام ودخول مكة والوقوف برفقة واطلق مالك
 الاستحباب وهي عندنا سنة مؤكدة كما قاله صاحبنا وعندنا الشافعي ما للاحرام

لا امره صلى الله عليه وسلم به وقال بعض اصحابنا وهو عند مالك اكد من غسل الحجة واوجده
 الظاهرية والحسن وعطا في احد قوليه لهذا الحديث وقال بعض الكوفيين بخبري عليه
 الوضوء وكانهم راوه مستحيا وتغسل الخافين والمقسا الاحرام والوقوف ولا يغسلان
 لدخول مكة لان الاعتسالة انا هو لا جل الطواف وما لا يدخلان المسجد قال صلى الله
 عليه وسلم وافعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت وفي الحديث جواز الاحرام بغير صلاة
 او لا تصح منها الصلاة وقد تقدمت المسئلة **بيان وجوب الاحرام والله يجمع افراد او قران**
 قوله غيره وكانت ستة عشر فاهلنا بجملة قلنا ادا الخ يكون افراد او قرانا لا يجمع افراد
 ان يجزى بنية الخ فقط فان اراد فانه افرادا لا افرادا فخطا بلفظ القران في الحديث قال
 مالك هو بقران والقران هو الاحرام بنية الخ والحق معا وان لفظهما فليفتوا الخ
 ولو عكس فقد مر الجميع ناويا القران فهو قران ومن القران ان يرد في الخ على العمرة قبل
 المشروع في طوافها فقد خلا افعال العمرة في افعال الخ فيجري عنها طواف واحد وسعى
 واحد وحلق واحد والتمتع ان يجزى بقران في القران الخ ويفرج منها شريح من طوافه
 والنية فيما قصد من الخ او عمره او افراد او تمتع او قران احب الي مالك من التسمية باللفظ
 والمعروف ان بعضها افضل من بعض وقال بعض الناس لا تقاضى بينهما لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يجمع الاحرام واحدة ولا يمكن الجمع بينهما وما ثبت انه فعله منها لا تعلم انه افضل
 الاثبات عليه وهو حديثنا بروه هذا ينحكه عليه بانه اذا لم يكن الجمع في اختياره
 الافضل **فصل** بعض الناس هو ابو عمر بن محمد البجلي وعلي ان بعضها افضل
 فقال مالك افضل افراد وقال ابو حنيفة القران وقال الشافعي التمتع واختلف
 الرواه في صحة جده صلى الله عليه وسلم فروي بعضهم انه جازع مفردا وروي بعضهم قا
 وروى بعضهم متمعا وطعن بعض المحدثين بذلك في الوثوق بنقل الصحابة قال لان التسمية
 واحدة واختلفوا في نقلها اختلافا متضادا وذلك يودي الى الخلف في جزم وعدم
 الوثوق به فقلهم وقد اكره الناس من الكلام على هذه الاحاديث من مطيل ومقتدر مقتصد
 فمن تكلم في ذلك الجاوي الحنفى والطبرى ويونس بن عدي بن ابي صخرة واهل البيت
 وابن المراتب وابن القصار والحافظ ابو عمر وغيرهم واوسعهم في ذلك نفسه الجاوي
 وانه تكلم في ذلك في ينف على الف ورفقه والمتصل من جوابه انه ثلاثة الاول ان الكذب
 انما يدخل فيها طريقته النقل لا في السطر والاستدلال والى صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم
 فعلت كذا فاختلقوا في النقل عنه وانما استدلالوا على معتقده بما ظهر من فعله والاستدلال
 يقع فيه الخلط والثاني انه يقع ان يكون امر بعض الصحابة بالافراد وبعضهم بالقران وبعضهم
 بالتمتع ليدل على جواز الجميع اذ لو احرى به واحد لم يجز غيره ولم يجمع صلى الله عليه وسلم غير هذا
 الجملة فاصناف التقلد ذلك الى فعله قال صلى الله عليه وسلم ما عرو او قطع الا بامر
 النص والى صلى الله عليه وسلم انما امر وكنه لا لا يبرأ انما كانت آية يجمع ان يكون قارنا الا انهم
 فرق بين راسن احرامه بالجمرة وبين احرامه بالخ فسمعت طائفة قوله الاول لبيك اللهم بقران

قوله

كان معتبرا وسعت طائفة قوله الثاني ليله اللهم فقلت كان مفردا وسعت طائفة القولين
فقلت فقلت كان قارنا واو لاها واستبها بسيما في الحديث الثاني وانه اباح للناس
الثلاثة ليل على الجوار واما في نفسه فانما احرم بالافضل وهو الافراد الذي تطافوا
به الروايات الصحيحة واما رواية انه اهل معتبرا فضعيفة ان لو نظرنا الى امره واما
ما جاء به كان قارنا فليس فيه اخبار عن صحة احرامه بل عن حاله الثانية جل امره
بمنعهم في عمره مخالفة لما هليله على ماسياقي واما قوله عايشة لاهل البصرة فتقدم ما
في صحة احرامه صلى الله عليه وسلم روايات في انفسهم غير من الناس بل ثلاثة واما احرامها في
نفسها فاختلقت الروايات عنها في ذلك ففي هذا الحديث من طريق عروة اهل البصرة وفي
رواية ملبين لانه ذكر حجا ولا عمره واختلف العلماء في انكلام علي حديث عايشة فقال مالك
العمل على حديثه فديما ولا حديثا وقال السمعيل القاسمي انها كانت مكية بالبحر في رواية الاكثر
عمره والقاسم والاسود وغلطوا رواية عروة وهذا محمدا لك ايضا بان عروة قال في رواية
حامد بن ثني عن واحد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما فمضى عنك فقد بان انه لم
يسمع الحديث منها ولا يابن فيه لاحتمال انها احد من حديثه قالوا وايضا فان رواية عمر
والقاسم سبقت عمل عايشة في الحج من اوله الى اخره ولهذا قال القاسم من رواية
عمر وبنائه بالحديث على وجهه ويمكن الجمع بين الروايات بان تكون اجبرت او لا بالحج
نفس في رواية اوليك وكما صح من قوله صلى الله عليه وسلم وفعل اكثر اصحابه ثم احرمت
بالعمر حين امر اصحابه بفسخ الحج في العمرة فاجبر عروة عن اخر امره او عمرها التي جري لها
في الحكم وحضرتها قبل غلظها ولو تذكر اول امرها وفعلها صار هذا بابا حراما على من
اصحابه واختلافهم في الاحرام واما احرامها هي بجرم والحاصل انها احرمت في فسخ
في عمر حين امرهم بالفسخ فلما حاصت وتجدد عليها انما امرها بالاحرام بالحج فصار
مردفة للحج بعد العمرة ان لم يكن معه هدي فانه اذا فرغ من عمرته حل فالحل على كل شيء
يفضي الحج من عامه وان كان معه الهدي فكذلك عند مالك والشافعي قيا ساعلي من ليس
معه هدي وقال ابو حنيفة لا يحل من عمرته ويبقى على احرامه حتى يفرق ويهرهديه يوم
الفرق واجتمع بالحديث وجوابنا عن الحديث انه لا يحتمل ان يكون احرامه عند الاحرام
فيكون لو قارنين فلا يكون فيه حجة او قاله لم يجد احرامهم بالعمرة المفردة فيكون اردافا
والارداف القران واجتمع ابو حنيفة ايضا باحرامه صلى الله عليه وسلم ان المانع له من
الاحلال سوق الهدي واعتد ربه ذلك لا صحابه حين اسلم بالاحلال وهو الاستيقين
له لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن معتبرا او قد اخبر عايشة بان الذي لا يابن بالعمرة
طافوا وسعوا ثم اخلوا ولم يفرق بين من معه الهدي ومن لا الذي تم له عليه احاديث
الصحيحين وغيرهما انه لما قال لم ذلك بعد الاحرام وقرهم من مكة يفرق في رواية عايشة
وبعد الطواف في رواية جابر فيحتمل انه كره احرامه بذلك بعد الطواف لان العمرة انما كانت
في الاخر حين امرهم بفسخ الحج في العمرة لتظهر مخالفة الجاهلية فافهم كما نوايكم ولان الاعتقاد
في اشهر الحج ولما امتنع حينئذ من سعة الهدي من الاحلال حتى يبلغ الهدي محله ولم يكن فسخ

الحج في العمرة امره صلى الله عليه وسلم بالاعتقاد وادخله على الحج فيكون هذا قرانا للضر
والله اعلم بمراد بنبيه صلى الله عليه وسلم ومعني اهل بالحج مع العمرة ان يضيف الحج الى عمره
ويجربها وكان هذا اذ لم يكن الفسخ **قلت** فكونه قرانا على رواية عايشة واضح واما على
رواية جابر فقلل ضرورة كما ذكر لان الارداف الذي هو من صوت القران انما هو باردا
الحج على العمرة لانه الذي فيه الغايبة واما ارداف العمرة على الحج فلا يفيد لان اعمال العمرة
دخلة في اعمال الحج ثم لا يحل حتى يحل منها لان القارن يجعل عملا واحدا على ما ياتي **قوله**
فحاصت وفي الاخر طشت وفي الاخر عركت بفتح الراء وفي الاخر فست كلها معي حاصت يقال
حاصت المرأة ونفست بضم النون وفتحها وعركت وطشت ودرست وعمرت وفي هذه
الاحاديث خروج النساء بالحج ولا خلاف في وجوبه عليهن واختلف هل ذوالحرم من الاستطاعة
للنهي عن سفرها مع غيرها على ما ياتي والجمهور على انه ليس لزوجها منعها من الفرض
وقال المشافعية لم منعها ونعت مختلف ان له منعها في حجة النطوع **قوله** انقضي اسبوع
امسحى لا يلزم من ذلك ابطال العمرة لان المحرم عندنا ان يفعل ذلك اذا لم يتقف
الشجر لكنه مكره وم تناوله بعضهم ان كان لاني في براسها فاباح لها ذلك كما اباح
للحج بن عمرة الملاقاة الذي كان براسه وفيه تاويل ثان فيه نقص وهو انه اعادت
المشكوك بعد جرم العقبة فاباح لها الانتشاط حينئذ وهذا بعيد من لفظ الحديث
وذكر الخطابي تاويلا اخر وهو انه كان منهي عن الاعتقاد اذا دخل مكة حله ما يحل
للمحرم بعد رمي جمره العقبة وقد يكون ليس المراد بالمشط حقيقة بل حل الشعر للغسل
لا لاجرامها بالحج لاسيما ان كانت لبدنة فانها لا يبيع لها غسل الا بعد نقص شعره وادخال
اصابعها بالمشط الذي يزيل القمل والستة وهذا اذا رقصت فحل الاول من حج او
عمره او نوت الفسخ في عمره او نوت رقص العمرة عليه لقولها كانت معمرة وعلى القول
ان العبادات كانت ترتفع وبالحلة فقد قال مالك ليس العمل على حديث عروة في القديم
وفي الحديث **قوله** واهل بالحج ودمي العمرة ليس معني دمي العمرة اتركها وابطلها راسا
لان الاحرام بالحج او العمرة لا يرتفع وانما يخرج منه بالتحلل بعد الفراق منه وانما المعنى
واتركها تمام عليا الذي هو الطواف والسي والقصير واحرام بالحج فتصيري قارنة
وتعني تعريقات وتعمل المناسك كلها الا الطواف وبشهادة قارئة قوله فدا لارسوك
لان الحائض تفعل المناسك كلها الا الطواف وبشهادة قارئة قوله فدا لارسوك
طواف وادناه من حج في العمرة راقية ولا يجزئ من هذا القول في الان هذا مكان
عمرتك لان معناه ان ابرامت لان تكون لها عمر مفردة عن الحج كما حصل لساير ايام اليومين
ومعهم من الصحابة الذين سموا الحج بالعمرة وانما العمرة وحدها من يوم التروية ثم احرمت
بالحج من مكة يوم التروية فحصل احرام عمر مفردة وحج مفردة وهي اما حصلت لها عمر مفردة في الحج
بالقران ولما اعتبرت العمرة التي احرامتها من التمتع قال الطائفة ما كان عمرتك الذي يتردد
حصولها مفردة وسواء من الحائض وبه على هذا قوله في الاخر فاحلت عمرة من التمتع

عمره

ان

جزا بركة الناس الذي اشتهروا وقيل انها كانت من جملة من فسخ الحج في الحرم الا ان لم
تشرع في الحرم حتى حاصت فامر بها ان تبقى على حكم الحج من غير فسخ فيكون معنى اهلي
بالج اي استكرهى فعله اذ لم يتفق لها فسخ في الحرم والمثل من اعيانها المذكور وقد
قال مالك والشافعي والحنابلة وغيرهم في المعتمدين قبل الطواف ونحوه في فوات عرفه
الا انهم بالبحر ونكون من قرن خلافا للكوفيين في انهم ترفع من الحرم واخذوا بهذا الحديث
قوله اطف بالبيت لان البيت في المسجد والطواف اما هو في المسجد والمسجد لا يدخله الخاف
قوله الا التمتع اما ارسلها اليه لان الحرم كالحج في ان لا بد لها ان تحرم بين الحل والحرم
مكان عمرته اي التي اردت ان تاتي بها معزلة ليس انما قضيا عن التي كانت احرم بها كالقصر
تجيبه **قوله** ثم اخلوا اي من عمرتهم التي اخلوا بها حل لم كل شيء وهو الذي لم يكن معهم هذه
انواعه معزلة وحج معزلة وصاروا متعدين **قوله** واما الذين جئوا بالحج مع المعزلة فخلوا
طوافا واحدا هو الام الذي كان معهم الهدى وهو من فوات القارن بكفبه طواف واحد
وسعى واحد ويقصر على افعال الحج لان افعال الحرم تدخل في افعال الحج وقال ابو حنيفة يكثر
طوافان وسعيان والحديث حجة عليه وقد تاول قوطا طوافا واحدا اي طوافين على صفة
واحدة وفيه بعد ويؤيد قولنا له في الاخر سحيك وطوافا ليجوز لك وعمرتك **قوله** ومن
احرم الحرم والهدى فلا بد من حج هدي **قوله** مذهبنا ومذهب مالك ان المعتمر والمتمتع كل
كل واحد منهما من عمرته اذ افرغ ان لم يكن مع احد مما هدي وكذلك ان كان معه الهدى
قياسا على ما اذا لم يكن معه الهدى وقال ابو حنيفة اذ كان مع احد مما هدي فلا بد
حتى يحرم هديه يوم النحر واجتبه بالحديث وجوابنا عنه انه يختص من الرواية التي قبله
والتي بعده **قوله** وقيل خوف تقدير ومن اهل الحرم والهدى فلهل بالحج ولا بد من حج هديه
فاسقط فلهل بالحج مع الحرم المذكورة في تلك الرواية فلم يسترنا في الاحلال الا من
ساق الهدى فاهل بالحج مع الحرم لا من ساق الهدى فقط فذلك الرواية مفسدة للحديث
من الحديث الذي اخرج به ابو حنيفة ولا بد من هذا التاويل لان القضية واحدة
موافق هلال ذي الحجة اي مقارنين لا مستهلاله **قوله** من اراد منكوفه جواز الامور
الثلاثة والاجماع عليه **قوله** الحصة اي ليلة النزول بالمحصب وهي ليلة النحر
وهي بعد ايام القشربق والمحصب موضع بين مكة ومكة وهو اي من اقرب والي مني
بضائف ودليلة **قوله** الشاعر ياراك بكف بالمحصب من مني
ويعرف ايضا بالبطي والابطح وهو خيف مني كناية الخطابي وهو فخر الشجب الذي خرج
الي الا بطح وبه كانت قرينش تقاسمت علي بني هاشم وبني المطلب في شأن الصفيحة
قوله البيت هو للشافعي وهو عا لمكة واحوازها والبيت هو
ياراكيا كف بالمحصب من مني واهتف بقاطن خفها والناهي
واياهم الاحقاج بالبيت ان جعل من مني في موضع الصفة للمحصب واما اذ اعلق رايك
فلا يكون فيه حجة ونظير البيت قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه نظرت اليها بالمحصب من مني
واين من البيت قول شعوب بن عاصم

قوله فداع دعي اذ عن الخيف من مني فصح لو غاب الفواد وما يدري من
وبعد هذا البيت دعي باسم ليلى غيرها فكانا اطار ليلى طار كان في صدره
وظاهر قول مالك في انه ونة اذ ارتطوا من مني نزلوا با بطح مكة ففعلوا بها الظاهر والاشارة
بعدها ويدخلون مكة اول الليل انه ليس من مني **قوله** والمحصب منزلة على الله عليه
وسلم في حجة واختلاف السلف في النزول به ليلة النحر وصلاته الظهر والعصر والعشاء
ويخرج منه ليلا الى مكة كما فعل صلى الله عليه وسلم فزاي ذلك مالك والشافعي
اقتدا بفعله ولم يرتفع بعضهم وقال مالك انما نزل به صلى الله عليه وسلم لانه اسم حرم
الي المدينة **قوله** في المدينة ونة واسحب مالك من يقتدي به ان لا بدع النزول بال
فوسم من لا يقتدي به تركه يعني بذلك سرا وفي العلانية يعني بالنزول به جميع الناس
وله في ابن حبيب لا يحصب المتعمل ومن سلب الظاهر والعصر بالمحصب ان يدخل
مكة فكل ان يعني **قوله** فلم يكن في ذلك الهدى ولا صدقة ولا صومع انه الله دون
تقص كراهة لنبيه صلى الله عليه وسلم وفيه الاما كانت معزلة اذ لو كانت متحدة او
قارنة لوجب الذم ولو انصور من لوجهه واسقطه او ما الدرع عن القارن وفيه ان
عمرهما لم يكن قضا وانما كانت مستدة كما تقدم لان الحرم بعد الحج لا تمتنع وحاصل اخبار
عن نفسه اي احرمت بالحج برفقته في عمره فلما حاصت لم يتم لها ذلك فحصلت في حرمها
فكلا الكلمتين اعترفت فلا تخلفنك على هذا منتهى وقارنه **قوله** لا تزي الا الحج را ي لا
فقد ان حرمه لا بالحج لانا كنا نظن احتناع الحرم في اشهر الحج وسرق هو في السنين
وقد الراموضع على سنة اميال من مكة وقيل على سبع وقيل تسع وقيل عشرة
وقيل ثمان يعني نفست حضرت وهو بضم التاء وقيل ثمان مشهورتان
ونفست يعني الولادة بالتم لا غير **قوله** كتبنا الله على ما تلامد هو تسليمة لها
اي لم تخضرت وهو يراد على من رعاها اول ما ارسل على بني اسرائيل وكذلك يرد
عليهم ان ابراهيم عليه السلام جد بني اسرائيل وقال تعالى فيه وامرته قائم فصكت
فيلجأه حافيت وهو معروف في لغة العرب **قوله** اقضي ما يقضي الحاج اي افعلي ما يفعل
الحاج من الوقوف بعرفة وغيره الا الطواف فانهم اجمعوا على منعها منه وانتلف في الحلة
فن شرط الطهارة في الطواف قال لا غير طاهر ومن لم يستر طهارة قال لان البيت في
المسجد والحافيت لانه حال المسجد **قوله** اهدي علي نسايد التبرج كانت هذه الهدايا
طوعا فقيه تطوع الرجل باهدائها عن اهله وعن من يؤمنه ونطوعه عن الغير بالعقود
والصدقة وما يكون من باب الاموال وبالكفاية الواجبة وان لم يامر وعندنا في الحق
الواجب بغير امر خلاف وقيل انها كانت عن قرائن او شجر من فقيه هدي التبرجها
ولا خلاف فيهم الاشارة في اي دالة ان الذي اهدي بقره فيمنع به مراري الاشارة
في الهدى الواجب وما لا يراه ويحتمل انه اهدي عن كل واحد بقره لان المقر لفظ
جمع وقد جازي النسايد من الاشارة لانه اهدي عن نسايد بقره بقره او
يكون المعنى انه اشركهم معه في الاجر كما يشرك الرجل معه في اجر الاماني اهل بيته

واما ان كان تطوعا فالاشتراك في هدي التطوع جائز عند الجميع الا في احد قول مالك ويطه
الكلام على ذلك **قوله** من عن سبابة النحر اي اهدي اذ لا اصبية على الحاج وسبب وج
به في ان الهدايا كانت تطوعا اي جملها مكان الاصبية لغير الحاج **قوله** في الاخر اشهر الحج
او حرر الحج اوليا لي الحج **قلت** اما اشهر الحج فتقدم ان للاحرار ميعاتين مكاني واما في
قاله في المواقيت السابقة الذكر واما الزمان فاوله شوال واخيره في احرع **قوله** فالشهر
عن مالك انه احر ذي الحجة فاشهر الحج ثلاثة وعنده ايضا وعن عامة العلماء ايام احر عشر
ذي الحجة وقال الشافعي اخر ليلة النحر واول يومه وقاية الخلاق جوارح احر لا
قامته في بقية الشهر دون دم واختار ابن القصار هذا من قول مالك وعلى القول
الاخر اذا غربت الشمس من يوم النحر حصل التحلل وان لم يطف ولم يرم حجة العقيقة
وذكر الحنفية ونقله ابن شاس رواية ان اخرها اخر ايام الرمي فليالي الاول لادم الا ان
يؤخره عن ذي الحجة وعلى الثاني يلزمه بتأخيره عن يوم النحر وعلى الثالث يتأخر
عن ايام الرمي **قوله** ومنه من اوجب صلبه بغير الحاد والبر وكذا صلبه عياض في المشرك قد يرمي
الاقوات والنواصب ولتلك وصلة الاصلي بفتح الحاج حرمه اي ممنوعات النحر
قوله في الاخر واجب ان يحلها عمره فليعمل **قوله** قال العلماء حريم في الفسخ او لا يلاحظ
اذا كان وارثا من الحرم في اشهر الحج من احر النحر ثم لما ذكرتم في القبول انهم ايام فحلها
الامن كان سجد اهدي **قوله** سمعت النضر **قوله** كذا النحر **قوله** سمعت النضر **قوله** سمعت النضر
الصواب **قوله** كوني في محمد اي اتبعني على محله وهو امر قد يسهل على من لا يمكن اعترت ولافت
قوله اخرج باخلك من الحرم **قوله** فيه ان الحرم مكة ميعاتين ايام الحل وقال قوم
يتعين التمتع **قوله** مذهب الجمهور انه لا يتعين وان جميع جهات الحل ميعاتين **قوله** ولا
يخرج الى الحل لان كل من السكك لا بد ان يحج فيه بين الحل والحرم على الجمرة كالهجر
فلا بد ان يخرج الى الحل واما الحج فمن عمل الوقوف بعرفة وعرفة في الحل بل احر من احر
من مكة وتخرج الى الحل فاك عطا لشي عليه وقال اهل الراي والشافعية في احد قوليه
عليه من التمتع الميقات وقال مالك والشافعية **قوله** الاخر لا يخرج به وتخرج الى الحل فيحرم
ثم يعيد عمل الحرم **قوله** فظاف به ثم خرج الى المدينة **قوله** فيه ان طولاد الوداع سنة ووجه
ابو حنيفة ويدل ان غير واجب وان طواف الافاضة يجزي عنه **قوله** في منية حين طاعت
او ما كنت طفت يوم النحر قالت بلي قال لا بأس بغيره وهو سنة لا يكره ان قربت داره
اهل الراي لا يودع من قربت داره اهل المواقيت لا يودع المكي ومن خرج ولم يودع قال
قرب رجع اتفاقا واختلف في حد القرب وان جدد الخروج فكلهم عليه عند مالك واو
عليه الجمهور والمشافعية في احد قوليه ومن سئله ان يكون احر على الميقات احر من احر
لانه فعله صلى الله عليه وسلم لا يري اقامته بالحج يستظهر عيشة كذا **قوله** في
الى المدينة وان خص مالك في شرابه بغيره جازع ان يحل طوافه وقال
واشهر قول مالك ان اقامته يوم وليلة طوله ولم يبرك طوله **قوله** في منية
بعد طوافه ماشا ومنع عن من الاقامة **قوله** في منية **قوله** في منية

عند هولا شيئا او عند مالك يوما وليلة اعاد الطواف وبقي الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الله
تعالى **قوله** ولكن على قدر رغبتك او نفقتك اي اجرك في هذا بقدر رغبتك في الحق ونفقتك من
من ذلك **قلت** يجمع به من كره الحرم من مكة بعد الحج وسئل عنها على فقال هو خير من لا شيء
وقال ايضا ما هي خير من مثقال ذرة وكرها جماعة من السلف **قوله** تطوف بالبيت
فاحسن سؤله النبي صلى الله عليه وسلم من لو يكن ساق الهدي ان يحل **قوله** لا يبارضه ما
في الاخر انه امره هو بذلك حين رجع من مكة لانه يجمع بين ان يكون امره مرتين امره او
بالسنة فلما طافوا امرتهم بالتحلل **قوله** ما اراني الا باسكتة المحي لها حاضت قبل طواف
الطواف فلما اراد صلى الله عليه وسلم الرجوع الى المدينة قالت له ذلك لا يتطهر طواف
للطواف وظنت ان طواف الودة اع لا يسقط عن الحائض فقال لها اما كنت طفت الافاضة
يوم النحر قالت بلي قال يكفيك طواف الافاضة لانه الواجب **قوله** عقر احلقا **قوله** ما كلتان
مقبضتان بالالف ككسري يقان للمرأة اذا كانت مشومة موزية وقيل المعنى جعلها
امسحورا اي مشومة على قومها تعقرهم وحلقا من قوطر حلفت المرأة قومها وقيل المعنى جعلها
امسحورا وحلقا من قوطر حلفت المرأة قومها وقال ابو عبيد موابها ان يكونا ممدودين بعد
العقر امسحورا وحلقا اذا اصيب بوجع في حلقه او عقرت قومها عقرها وحلقها حلقها
تطهر ما دعا وليس لها يدعا وانما هو كلام على عادة العرب في ان تطلق الشيء ولا تزيد به
ما وضع له وقال لا يصح هو كلام يقال لا يصح منه وقيل هو كلام تقوله اليهود للحاخام وقيل
الداودي معناه من طهارة اللسان حين كلمته بما يكره ما خوذ من العقر وهي الصوت ومن
الحلق الذي يخرج من الصوت وهذا التفسير خارج عن مقتضى الحديث قال والعرب تقول اصحت
امسحورا اي تكلمت **قوله** لا هو مصعد من مكة وانا منه بطة **قلت** المعنى انه لما بقى للحرم من
التعظيم ودخل هو مكة فتودع فودع وخرجها فليق وهو صادر عن مكة وهو اخلة لتطوف
سرها والبر في هذا الطريق على ذلك شيئا وقال في الطريق الاخر فحينما رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في منزله من الحصب فقال امرت فقلت لعمر فاذن في اصحابه بالرجل فخرج
قوبا لبيت فظاف **قوله** يجمع بين الطريقين بان يكون هذا توديعا ثانيا وسببه ان منزله كان
بالايطح باهلي مكة وهو اذ اخرج من المدينة فاما يخرج من اسفل مكة فلما اذن ليخرج من
اسفلها مر بالبيت فكرر الطواف ليكون اخر عهد بالبيت او يكون لقاء لعائشة ليس بعد
الوداع بل في حين انتقاله من الحصب كما ذكره عبد الرزاق في مصنفه انه صلى الله عليه وسلم
كره ان يقبل في الناس باخا خته بالاطح فبعثه حتى اتاخ على طهر العقيقة او من وراها يستطرها
فلما ستر تطهرها في هذا الرجل ثم طلق للوداع فليس خيرا لا توديع واحد **قوله** فارد في
فيه جوار ان ردا في ذوق الحرم فخره في مراكب الحال ونحوها التي لا تخط في الاردا في
الاجساد **قوله** في هذا من بعض عمره فها هذا الى لاولي على جوار عمرتين في السنة
وتطهر **قوله** في هذا من بعض عمره فها هذا الى لاولي على جوار عمرتين في السنة
لكنه في هذا من بعض عمره فها هذا الى لاولي على جوار عمرتين في السنة
فها هذا من بعض عمره فها هذا الى لاولي على جوار عمرتين في السنة

ذكرت فيما تقدم انها اهلت مرة فيجد احتمال الابرار هذا الذي لا يتأهل عن غير ذلك
في غير حديث انهم اهلوا بالحق ولا يصح ما روي انه صلى الله عليه وسلم اكرم بها لان رواية جابر
وعنه من الآثار الصحيحة كقوله **قوله** وهو غصبان **قوله** غصبه صلى الله عليه وسلم لثروته
في قبول حكمه وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون الاية فيه استحياب الغضب لانها كرامة
الدين وجواز الدعاء على من خالف الشريعة **قوله** فاذا هرب من ذنوبه قال الحاكم
كان يتردد ونحوه **قوله** كذا وقع هذا اللفظ وفيه اشكال وزاده اشكال لقوله الحاكم
كان يتردد ونحوه يعني الجمع وهو انه كان يتردد في المعنى ان الحاكم شك هل ينطق
البي صلى الله عليه وسلم بلفظ يتردد او بلفظ غصبه ونحوه ولذا قال بعده احب الي
اظن الذي ينطق به انما هو لفظ يتردد ونحوه لا غير **قوله** فلواني استقبلت من امرتي ما
استدبرت عيالك ان كان مهلا بالحق ويفسر قوله في الاخر لاهللت بالمرء **قلت** الحق
فان هذا الذي رايت في الاخر وامر تكلم به من الفسخ عن لي في اول الامر ما استهدى لان
سوقه يسبح منه لانه لا يجرى لا بعد بلوغه محله يوم النحر وقال ذلك صلى الله عليه وسلم تليق بالقول
حقى راسم يتوقون عن الاحلال تناسيا به لانه لم يحل وسق عليهم ان يحلوا وينق هو محررو ما كانا في غيرنا
بانفسهم عن نفسه فليست نفوسهم بذلك **قوله** ففقد استعمال قول في الناس على امور الدين وحديث
ايكروا لوفاءه نعتي عمل الشيطان محول على الناس في امر الدنيا **قلت** واخذ منه ان المتمتع
افضل لانه يقي ان يكون متمتعا وانما فيفضل الافضل والسي قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون
باعتبار ما يفتقر به ولا يلزم ان يكون افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يتردد
بما انه قصد موافقة الصحابي في الفسخ لما سبق عليهم **قوله** ليس لك طواف واحد يعني الذي كانت طافه
وفيدانها كانت قارئة وانها لم تكن رقت الحرة وانما تركت اقام عليها كما تقدم **قوله** احسن هو
بعض السين وكسرهما **قوله** فيضرب رجل ثقله الراجله هو في اكثر النسخ بالنون وهو كلام
مخجل قال بعضهم صوابه ثقله الراجله بالناء المشاء من فوق اي مخجلها قال اهل اللغة الثقله
ما يلي الارض من كل ذي ارج اذا برك وهو ايضا لا يستقيم لان رجل الراكب لا تنقل الى الثقله
ولانه لا يلام جواها بقوتها وهل تري من احد ووجدته بخط شيخنا القاضي القمي ثقله بالباء
الموحدة وعلم عليه بعلامه الجاني فكل هذا وهم ولا صواب عندي انه يضرب رجله بحلة
السيف يعني انه يضرب اذا احسرت الحمار عن عنقه ولذلك قلت وهل تري من احد **قوله** المشهور
في النسخ انه با موحدة من اسفل وعين سملة مكسورة ولا مشددة **قوله** والمعنى فيضرب رجله
بسبب الراجله اي في صورة من يضرب الراجله ويكون قوله بعلة اي بسبب والمحرف انه يضرب
رجلها بعين او بسوط ونحو ذلك حين تكشف خمارها عن عينيها فتقول وهل تري من احد اي
نحو في خلاص الارض وليس هنا من يشتر منه **قوله** عركت اي حاصت وهو يفتح العين والراء
يقال عركت عروكا كقولك قد عركت عروكا **قوله** يوم القروية هو التي من ذي الحجة وهو
حجة الشافعي في ان الحرم من مكة بالبحر يستحب له ان يحرم يوم القروية **قوله** ولم احل ولا لم اهل
تري من الحرم التي امر الناس بفتح الح في **قوله** في البحر منها اي حسن الخلق كما قال تعالى فانك
لعلي خلقهم ومعني هو بيت النبي احيته فلا تفصح عنه من جهة الدين فيه حسن عشرة ارجوات

قوله معنا النساء والمولدات **قوله** لئلا يتركوا في صحة حج النبي وان له جوارحه
ما يلزم الكبير الا انه لا يجوز به عن حجة الاسلام وقال ابو حنيفة ولا يصح منه الا جوارحه ولا يلزم
احكام النبي ولا يلزم به وجوب الخطوات للذين لا يغير ذلك ويأتي الكلام على السئلة ان
شأنه تعالى **قوله** سبينا الطبيب **قوله** المشهور كسر السين الاولى وتفتح في لغة قليلة ورأى
يحد فون السين الاولى وينقلون كسرهما الي الميم ومنهم من لا ينقل ويبدع الميم مفتوحة واما امر
بالضارع ففي ميم الفتح والضم **قوله** وكما ان الطواف الاول **قوله** يعني القارن متاولا والحقنة
فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الافاق
قوله ان يشترك كل سبعة في بدنة **قوله** البدنة تطلق على البعير والبقرة والشاء وظالب
استعمال في البعير والمراد بها ههنا البعير والبقرة **قوله** يخرج به من بري الاشتراك في الهدى
الواجب ان كان وهذا الهدى في القرآن او المتمتع ويأتي الكلام على ذلك في عمره الحديث ان
شأنه تعالى **قوله** واهلكت من الابل **قوله** تقدم الكلام على اهلل من اكرم من مكة ويأتي منه
والابل هو بطا مكة وهو المحصب والخيف واستحب مالك ان يكون اهلل له من التمسك
قوله الاطواف واحدا **قوله** يعني النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه قارنا فهو ليسعي
بين الصفا والمروة لا مرة واحدة واما من كان منهم متعتا فانه ليسعي سعيين سعي لمرته واخر
لجبه يوم النحر وفيه ان القارن ليس عليه الاطواف واحد للافاضة وسعي واحد **قوله**
لم يجر عليهم يعني في اصابة النساء واما في الاحلال فكانت عزيمة **قوله** تقطع من اهرنا
كتابة عن قرب العهد بالنساء **قوله** لو لا الهدى لخللت كما تحلون **قلت** انما منع
الهدى من العزم لان التحلل منها هو بعد الفراغ منها واخر علمها الخلق ولو خلق من خلق
قبل ان يبلغ الهدى محله وانه سبحانه شرط في الخلق ان يكون بعد بلوغ الحمل لقوله تعالى
ولا تخلقوا زواجا وسكرا لاية ولا يقاتل يقتصر ويؤخر الخلق حتى يبلغ الهدى محله لان الشارع
جعل التمسك بمنزلة الخلق فاذا امتنع الخلق امتنع التمسك **قوله** فقد وعي من سميته
قوله قال بعضهم الذي في غير هذا الحديث انما اجتهت صلى الله عليه وسلم امير الاعمال في
الصدقة اذ لا يجوز استعمال عامين على الصدقة لان الصدقة لا تحل لبيهاشم وتحمل
انه عمل عليها احتسابا واخذ الاجر من غيرها او يكون اسم السجاية لا يختص بالصدقة قال
ابو عبيد كل من ولي شيئا على قوم فهو ساع عليهم **قوله** ومنه ما تقدم في كتاب الايمان سقط
حديثه من قوله ان كان سبنا ليردنه علي دينه وان كان يهوديا او نصرانيا ليردنه علي
ساعيه اي الوالي عليه **قوله** ثم اهللت قال با اهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فافتر
حراما واحدا وفي حديث ابي موسى الاي قال قدمت علي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يمشي با
فقال هل تحب قلت نعم قال ثم اهللت قال قلت لبيك بالاحلال كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم
قال قد احسنت هل سقت من هدي قلت لا فان طفت بالبيت ثم بالصفاء والدة وحل
فاتفق اول الحديثين على صحة الاحرام المعلق على ما احرم به فلان ويعقد ويمير محرما
ما احرم به فلان واخذ بظاهرهما المشافعي فاجاز الاحلال بالنية المهمة ثم لما ينقل
الي ما شامخ او عمره وان ينقل من نسك الي نسك ومنع ذلك سائلا لاية حديث

يلجأ

انما الاعمال بالنيات ولقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولقوله وانما الحج والعمرة لله الاية وهذا
كان عند من ساء في صدره لا سلام لان شرح الحج لم يكن تقرر وما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم من ذلك لم يكن استقرا ولم يكن بجهد ولم يكنهما الاحرام على امرين تحقيقا واما اخلا
اخر الحديثين باسره لعلي بن ابي طالب ما ولا يوسى ان يحل فلان عليا معه الهدي كما هو في النبي
النبي صلى الله عليه وسلم وقد احرمت باحرامه فاس ان يبقى حراما ويمبر قارنا كما بقي النبي صلى
الله عليه وسلم حلالا حراما بسبب الهدي الذي معه وصار قارنا وابو موسى لم يكن معه
هدي وقد احرمت باحرام النبي صلى الله عليه وسلم فصار حكمه حكمه لو لم يكن معه هدي وهو
صلى الله عليه وسلم قال لو لا الهدي جعلته عرفة واحللت ويدل ان عليا كان مع الهدي
سواء صلى الله عليه وسلم لا يوسى هل محل هدي ولو يسا عليا فقد دل انه اعلم ان معه
هديا او حكمه حكم من الهدي لقوله في الحديث اهدوا ما لانه اعتقد انه يهدي
عنه واما انه لما امر بسوق الهدي من ايمن يكون كمن معه هدي او يكون قد حصد بذلك
ولا يظن ان هذه البدل من السحابة والصدقة لانه لا يحل له صدقة ولا يهدي شيئا ولا
ان عليا اشتراها من اليمن كما اشترى النبي صلى الله عليه وسلم بقيقه من المدينة وفي غير الامه
اشترها بقد يد واخذ الحظاي من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا ولذا امر
عليا ان يبقى حراما اذ لا يحل القارن واستدل ايضا بامر الهدي اذ لا يجب الهدي على
غير القارن وهذا لاجته له فيه لان التخييع ايضا لم يرد الهدي وانما هو تنبيه على تسوية
الهدي الذي جابه اي محل هدي فاهله وتا ولا الخطاي ان احرامهما كان مختلفا مغتزا
فاحرام علي مثل ما احرمت به صلى الله عليه وسلم واحرام ابى موسى حناه عنده مثل مسلمة
وشرعه وهذا تفريق جديد **قوله** في الاخر فقال سرقة العامه هذا ام لا بد قال لا يجاز
وفي الاخر فثبت له اصابعه وقال دخلت الحرم في الحج اختلف في معناه فقال الجمهور يعني حرم
الحرم في شهر الحج اي قيام الساعة رد لما كانت الجاهلية تعتقد فانه كانت لا تبغ الحرم في شهر الحج
وتقول اذ ابراهيم وعفي الاثر والصلح صغر حلت الحرم لمن اعتر وقال من يرى الفسخ يعني
الاحقة الفسخ واجتمع بالحديثين وجوابا عن الاول ما تقدم من انه يعني الاحتمار في شهر الحج لا الفسخ
لان الفسخ كان خاصا بالصحة للعلة التي تقدمت ويؤيد ذلك ان السباية ذكر الحديث وقال ذلك
كم خاصة وعن الثاني لانه يعني بالذخول دخول عرفة المثل في كل الحج في القرآن وقيل يعني به
جواز القمار وتقدم الكلام دخلت الحرم في اعمال الحرم في اعمال الحج الى يوم النكبة وبعض من يرى ان
الحرم غير واجبة تاويل الحديث على سقوط فرضا لعمرة استغناء عنها بالحج لدخول عليا في عمل الحج
ودخولها في الحج سقوطا **قوله** التشبيك بين الاصابع يبرح انه يعني القرآن لان سوال
سراقة واردة على قوله فمن لم يكن معه هدي فليجل وعنده الهدي يقتضي في المفرد والمفرد
والقارن الذي ليس معه هدي والمفرد والمفرد من دخل لا بد ما في معنى التشبيك فيتم
القران **قوله** فليجل عليا بن حكوا وسبق هو تعمر ما وما كانوا البرغوا
بانفسهم من نفسه مع ما كانوا عليه من كمال الشاي حين تراوه **قوله** فليجل
من السما **قوله** ظاهر ما تقدم ومن قوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استكره

بدل الله قاله عن اجزاء **قوله** وخلفنا مكة مطهر **قوله** بحق به الشافعي في ان الحرم من مكة
يستحب له ان يجر من يوم التروية **قوله** في الاخر وقصر **قوله** بين الحقة الزيادة بالوجهين
الحديث الاحد والاخر لا خلاف ان التحلل من الحج يكون تمام عليا وهو الحلق ويأتي الكلام على
الحلق والتقصير ان شاء الله تعالى **قوله** واجعلوا اما قد تم به عرفة في الكلام تقديم وتأخر
وتقديم وقد اهلوا بالحج مرة اقل ان اجعلوا الصراكم عرفة وتحلوا اهل الحرم وهو من الحج
الحج الى الحرم وهو يدرك ان احرامهم انما كان بالحج ورواية من رويهم نحو انما احرم
عن ثاني حال وهو فتحهم الجميع في الحرم ثم الحج بعد ما وفيه ان اهلال المكي يكون يوم التروية
وتقدم الكلام فيه ورواية من روي في هذه الاحاديث انه كان قارنا اجمعه داود على انه لا دم
في القران اذ لم يرد فيه في خلاف ما جاء من التفسير في دم المتعة واما النيات فافانها في
اجاديت اختلاف ابن عباس وابن الزبير في المتعة
قوله كان ابن عباس يامر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهاها **قوله** تقدم انما الحج
يكون افرادا ومتعة وقرانا وتقدمت حقيقة كل واحد من الثلاثة ولم يختلف في جواز اداء
علي كل منهما والعنف ان ينوي الحج فقط ثم يفسخه في عرفة يتحلل منه باطوفاء وتسبيح وحلق وحل
فصله كلتي متعة الحاجر واختلف في المتعة التي اختلف فيها فقيل هي المتعة والتمتع والتمتع
في الافضل الذي هو الافراد وليكن ترادف الخاص الى البيت فقيل هي المتعة وهو ظاهر
حديث جابر وحديث عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب
ويجوز ان يكون للمتع لا متعة هو ومقرمان الفسخ خاص بالعبادة في تلك الجهة خاصة للعبادة التي
تقدمت ويؤول ابن الله تعالى على رسوله ما شاء من المتعة ما شاء وان القولان قد دل على ذلك
اجتمعا بكاتبه ايهما فاسم امر باقام كل من السكينة فقلنا لا خلاف وانما الحج الاية وفي بعض الطرق
فانفسوا اجتمعوا عن غير تكبر **قوله** والقران الذي كان يهيى على انما هو الاعمال في شهر الحج والتمتع
عن الله تعالى في الافضل الذي هو الافراد وليكن ترادف الخاص الى البيت فقيل هي المتعة وهو ظاهر
الدم ستة شروط ان يجر بالحرم في شهر الحج ويحلها بغيرها ثم يجر من عامه ويقدر العرفة
ويكون ذلك في سفر واحد والاصابع من 4 ان يكون الفسخ فان اسقط شي من الستة لم يجب
الدم وعلى اشتراط الستة الكافة واسقط الحسن من شرط ان يجر من عامه واسقط ايضا
شروط ان تكون العرفة في شهر الحج وقال ان اسقط في غيرهما ثم حج من عامه فعليه الدم وهذا
القولان شاذان لو قيل بما غيره وعنده ايضا انه اسقط شرط ان يكون ذلك في سفر
واحدة وقال ان حج من عامه بعد ان رجع من عمرته الى بلدته فعليه الدم ويطلق التمتع على
القران ايضا لانه تمتع باسقاط السبعة الثانية ويطلق ايضا على الفسخ وعلى وجه راجح ذهب
المية ابن الزبير وهو ان من احصر بعد ما او غير حق فانه الحج فاشهد بان يطوف ويسعى
فيتمتع بمحله الى قابل ثم يجر ويهدي قال ابو عمر واخبرنا على ان المراد بالتمتع المذكور في قوله
تعالى من ثمرة الاية انما هو الاجتهاد في الفسخ على المشروط المتقدمه وانت
بما كاح الستة نكاح المتعة كان خطيبا لا يزوج في خلاف في الصدرا الاول ثم اتفقت الاجماع
على منعها ويأتي الكلام عليه في محله من كتاب النكاح لان النكاح تعالى به نكاح المتعة هو النكاح

هذه

الى اجل وكان مسلما في الاول ثم نسخ يوم حنين ثم ارجع يوم الفتح ثم نسخ ايام الفتح واستقر
 تخريجه الى قضاة الساعة **قلت** فكاح الفقه ياتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى **حدث جابر الطويل**
 قال قالوا لناس الكلام على ما فيه من الفقه ولو استقصى لزااد على العدة قريبا منه وقد قدم
 الكلام على بعض ما فيه ونحن ان شاء الله تعالى نبيد على ما فيه من غامض الفقه **قوله** فقال عن
 القوم فيه اعتنا الرجل بالادخلين عليه والسواك عنهم لينزل كلامه **قوله** فاهوي
 بيده الى راسي **قوله** فيه اكراهم الرجل بنزع ردايه عنه **قوله** وانا يومئذ شاب **قوله** هو علي
 ان موجب كنهه فعله ذلك به تاييس له لصخره ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير اكراهم راله وفيه ان
 لمس العنان على وجه الرحمة لانه جاز بخلاف شباب الجواني وحكم لهم حكم النظر اليهم وايضا
 النظرا الى اخلاقه على وجه اللذة فخرام وتقدم الكلام على مرجه **قوله** في ساحل **قوله** كذا اليوم والسا
 ثوب كالطيلسان وفي رواية الفارسي وكتابه ابن عيسى نسخة بكسر النون وخفيف السين
 المملة وكذا رواه ابو داود وذيحي ثوبا ملفقا قال يعقوب وهو خطأ وتصيف **قوله** هو
 اقشور في نسخ بلادنا والذي روي باللام به **قوله** كذا **قوله** اشار الى صخرها والسوق
 عود وتوضع عليه الثياب وشاع البيت وفيه جوان الصلاة في مثل هذا الترتيب **قوله** فقد
 تساقطت التسعة في حساب اللفظ **قوله** ثم نسخ يعني في التسعة وروي انه خرج بمكة فحين
قلت قبل ما نسخ في تلك السنين لان الجاهل لم يكن حينئذ فرض معا كان مشغولا به من
 امر الجاهل ولعلنا كذا الايمان فان قلت فقد اعترف في تلك السنين **قلت** اعترف لان العزم
 ليس لها وقت فيتميز فيه العبد ولصدمه عن البيت او انه امر بالمرح والفرح وروى جابر
 حينئذ وللحديث عظيم القدر قد اشكل على قواعده من الدين كثيرة ينسب صلى الله عليه
 وسلم عند خروجه من الدنيا وانقلا له الى ما اعد الله سبحانه له من الكرامة ونز
 ين صلى الله عليه وسلم بعد حجة هذه الاقل لا بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلى
 كلمة الايمان **قوله** ثم زاد في الناس في العاشرة **قوله** اي اعلمهم انه في العام ليقا له يوم الحج
 معه فيتعلموا الناسك فقيه انه يستحب للامام ان يعلم الناس بالامور المهمة ليتأهلوا
 لها لاسيما في هذه العريضة الكثيرة من الاحكام والارزومة ابتداء ونحوه به من لا يري
 الحج على الفور لان فرض الحج كانت سنة تسع وقيل سنة خمس والاول اصح ويجب من يراه
 على الفور بانه اما اخره حتى لا يري منكر المشركين في تلبيتهم وطوافهم عراة وكذا ما فسر
 في حديث فانه اراد ان يحج العاقر فترك ذلك لاجل المشركين ووجهه صلى الله عليه وسلم
 ايا بكره وعليا رضي الله عنهما او قيل اما اخره لانه ادي فرضه اتي مكة ويعتوض بان قد حل
 الحج كان بالمدينة وبانه لم يمس الناس بالمبادرة حين فرض وقيل لما اخره لانه كان يقع
 حج الناس في تلك السنة في نفي القعدة على تحقيق الحساب لاجل بني الجاهلية فتركه
 للعام الثاني حتى وضع الحج موضعوه وهذا قاله ان الرمان قد استند اركبته يوم خلق الله
 السموات والارض ونحو هذا بعضهم وقيل بل كان حجة في ذي الحجة صحيح كما تقدم وذكره
 الفاضل اسمعيل واول من اقام للناس الحج كتاب ابن اسيد ثم ابو بكر سنة تسع ووجه صلى
 الله عليه وسلم في العاشرة واختلف في حجة ابي بكر فقبل فانه حجة الاسلام عليه

وقال

الفرف

الفرف وهو الاظهر لوقوف جميع الناس بعرفة وانه اراد على فيها بعرفة وذكرها النبي
 وشرايع الحج وان لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشركا وقيل لم يكن فرضا بل على ما كانت
 عليه قبل الاسلام **قوله** فلم يلبس ان يعقدي رسول الله صلى الله عليه وسلم به لانه امرها
 بالحج لانه صلى الله عليه وسلم احرم به ويحده ان يحالفوه كاقال جابر فاعمل من اشي علمنا به وهذا
 توقفوا عن الاحلال وقد امرهم به حين راوه لم يحل حتى اغضبوه **قوله** استشغري اي
 اجلي صا الى ما يبع من سيلان الدم تنزيها ان تظهر النجاسة على صاحب هذه العبادة اذ
 تفكر على اكثر من ذلك وهو من تفر الدابة وتقدم الكلام على صحة الاحرام **قوله** ثم ركب
 القصور **قوله** هي بفتح القاف والهمزة وهي الحوزة في بعض القاف والقصر قال بعضهم وهو خطأ في
 هذا الموضع ابن قتيبة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فوق منها القصور والحداد
 والعصا ابو عبيد ولم تسم القصر باني امها **قوله** جاني هذا الموضع انه ركب القصور في
 اخر الحديث انه خطب على القصور وفي غير الام له خطب على الجنداء وفي اخر خطب على
 محضرة وفي اخر كانت له ناقه لا تشق تسمى العصب وهذا كله يدل له انا فاقه واسم
 خلاف ما قال ابن قتيبة لكن ياتي في النزه وزم ما يدل على ان العصب هي القصور الحرة
 القصور والجنداء والعصب والحرم والمحضرة كلها في الاذن فالقصر قطع طرف الاذن والجنداء
 ثوبه فان جابوزا ربح فهو العصب والمحضرة المستأصلة والعصب المقطوعة النصف
 فاقوفة وقال الخليل المحضرة قطع الواحدة والعصب المشقوقة الاذن **قوله** مدا
 بصري كذا في كل النسخ ومناه منتهى بصري وانكر بعض المعربين مد بصري وقال
 المواب مد بصري وكيس بن كرو ومما اختار والمدا شهر **قوله** من ركب وماش **قوله**
 فيه جواز الركبا وماشيا وعند الله والشافعي ان الركوب افضل لانه صلى الله عليه وسلم
 فعله ولفضل النفقة فيه وان فيه توفيرا لقوت على استيجاب المسالك قبل وما فيه
 من تعظيم شماير الحج بامته الركوب في المسالك وقيل المشي افضل لانه اشق على النفس
 ولا بد عبادة في نفسه وقد اختلف في الاستطاعة فقال مالك والكافة هي النفقة
 على الوصول كذا او ما شيا مع الزاد وجود الطريق ولغيره الرحلة شرط وقال ابو
 حنيفة والشافعي وجهان من السلف هي الزاد والراحلة ولغيره والي من عدم الرحلة حجة
 وان قد روي في الشيء لما في الشيء من المشقة والاستطاعة على هذا المبالغة ان لم يقدر على الركوب
 استاجر من يحمله عنه وياتي الكلام على هذا وقد تاول القاضي اسمعيل على ما من السلف في
 التخليط فيمن ترك الحج مع قدرته على الزاد والراحلة **قوله** وعليه ينزل القرآن وهو يعرفه فيك
 مناه الحصل على التمسك بما يحرم به من فعله في حجة تلك **قوله** فاكمل التوحيد يعني قوله
 ليك لا شريك له بما لا يشركين في تلبيتهم وقد تقدم الكلام على ذلك **قوله** واهل النار هم
 الذي يهلون **قوله** يعني من زيارتهم في الشامل الى الله تعالى والذكر في زيادة عمره ليله والناس
 والفضل الحسن ليك وهو بانك ومن غوبا اليك وتزادة استبساله وسجدة له ومن
 في من الرغب اليك والعمل وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اراد ان يستصحب هذا العمل ان
 ياتي بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلقه الله عليه وسلم لم يلقه الله عليه وسلم لم يلقه الله عليه وسلم

عن أبيه عليه وسلم كقولك لبيك الله الحق وخوها **قوله** لسانه في الحج ولا تعرف الحرم **هذا**
مع قوله في الآخر مدين مع فرد برد ما خالفه من أن منهم من كان معتمرا أو متعمرا أو قارنا وكيف
وهو يقول لا تعرف الحرم وكذلك كانوا لا يعرفون الحرم في أشهر الحج حتى جاء الإسلام ولذا
جعل صلى الله عليه وسلم عمره كلها في أشهر الحج وقد قد من الحج بين تلك الآثار وفيه أن
الستية غير واجبة وإن النية كافية **قوله** حتى أتيت البيت **فيه** أن الواجب على الداخل
مكة لشك البداية بالبيت إلا المنظر الذي يخاف على رجليه فله المصير حتى يتوقف
منه **قوله** استلم الركن **المبدأ** باستلام الركن الأسود سنة وهي تحية المسجد ولا يبدل
بالركوع وقد تقدم ما تكلم على ذلك **قلت** الاستلام التقبيل والتقبيل إنما هو في
الحجر الأسود والركن إنما فيه التمس باليد فالتقدم باستلام حجر الركن ثم قوله والمبدأ
بالاستلام سنة يعني به أن بداية الطواف بالاستلام وأما المبدأ في الطواف من الحجر
الأسود فهو من شرط الطواف لا من سنة على ما استعرف ثم قوله وهو تحية المسجد يعني
بالمسجد المحرم الذي فيه البيت ولا بد للمسجد من تحية ككن الطواف باب عن
لأن الطواف بالبيت صلاة ولهذا أنا يطوف للقدوم إذا دخل في وقت حل النافلة فإن
لم يدخل في وقت حلها أخره حتى يحل وإذا كان الطواف تحية فلا يركع التحية **قوله** ثم لا تأكل
وسيتي أربع اطواف الحج ثلاثة طواف والتقدم وهو سنة لغير الحكي والمراد هو المطلق
مالك مرة عليه الوجوب قالوا معناه وجوب السنة **قلت** أطلة قد عليه ذلك هو
في المدونة والمطلوب بطواف القدوم كل من أحرم من الحل حتى لو كان مكيا خرج إلى الحل
وأحرم منه وتوخره الحائض والمراد هو حتى تطهر وتقف فيطوفان للاقاضة ويجزئها
عنه وينقطع وجوبه عن أحرم من الحرم وتكون غير واجب عليه لو طافه لو يسع لأن السعي
إنما يكون أثر طواف واجب وتوخره إلى أن يطوف للاقاضة كما يوضحه المراد من الحائض
والمراد هو من يخشى فوات الوقوف بعرفة ولا يرجع لتركه وعن مالك في وجوب
الدم بتركه وإيتان وقاد مرة يجزي عنه طواف الاقاضة ولا شيء على المراد الثاني
طواف الزيادة وهو طواف الاقاضة وهو ركز عند الجميع الثالث طواف الوداع وهي
طواف الصدر وهو سنة ويأتي الكلام على كونه منها **وهذه** أن الطواف سبعة أشواط
وإن السنة يرمل في الثلاثة منها ويمشي في الأربعة على عادته والركن قال العلماء هو أسير طواف
مع تقارب الخطأ وهو الحبيب ثم الرمل لا يستحب إلا في طواف واحد في حج أو عمره فقولنا واحد
فلا يكون في كل طواف الحج الثلاث بل في واحد منها وذلك الواحد ليس طواف الوداع لأنه
لا سعي فيه وإنما يكون في طواف نية سعي أو خالف قول الشافعي هل ذلك الواحد
طواف القدوم أو طواف الاقاضة وقولنا في حج أو عمره اختار أن طواف جهمي فإنه
لا يرمل منه **قوله** واجبات الطواف الواجب والتعلل واجبات الصلاة من طهارة الحدث
والطهارة فإن جعل البيت عن يساره وأن يبتدي من الحجر الأسود فإن ابتدأ من غيره لم يجز
عاطاف قبله وأن يطوف خارج الحجر خارج شاذ روايات البيت لأن الحجر من البيت سقطت
قد يشتر من البيت حين تجزئكم النفقة والشاذ روايات سقطت من أساس البيت فالطائف

فيها

فيها طائف بعض البيت وقيل إن الشاذ روايات اليوم مستقلة لا يثنى في الطواف عليها وإنما
أن يطوف سبعة أشواط متوالية والسادس أن يصلي ركعتين غيبية وقيل لا يجزئ
وقيل ما يأتى من طواف الحج واجب وجنبا ولا لغيره وسننه انما المشي فلو ركب
قادر أو المشي بركب أو النية أن يستلم الحجر بفيه ويلبس الركن اليمنى سده ويضع
على فيه من غير تقبيل وقال لا يكبر بخلاف الركبتين اللذين يليان الحجر فإنه لا بأس بركب
فقط والثالثة الدعاء وليس بمندوب والرابعة الرمل للرجال وللنساء في الثلاثة الأولى
ولا دم في تركه على المشهور وكان مالك يقول أن قرب أعاد **قوله** ثم بعد إلى مقام إبراهيم
قوله تقدم من من مطلوبات الطواف أن يصلي ركعتين واجبة للمسلمين
عليان الطائف يصلي ركعتين **قلت** الإجماع على مشروعيةها وأما على الوجوب فلا
فإن في حكمها الثلاثة الأقوال المتقدم **قوله** والسنة أن يصليها خلف المقام لهذا الحديث
وحديثا أصلا من المسجدين **قوله** وكان أبي يقول ولا أعلم ذكره في معنى هذا الكلام أن
جعفر روي هذا الحديث عن أبيه عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في سورتين
قال جعفر ولا أعلم أبي قاله إلا عن قراءة جابر عن قرأته صلى الله عليه وسلم وليس قوله ولا
أعلمه قاله شك في رفع القرآن بل هو جزم وذكر البيهقي حديثا على شرط مسلم عن جعفر عن أبيه
عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم قرأها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد **قلت**
واستحب ابن حبيب أن يقرأها بذلك **قوله** ذكره مالك وجماعة أن يحج بين أسبوعين في روج
واحد وأبان أحمد وأبو يوسف وبعض السلف وهو بركة ركعتين وأختلف عندنا أهل بيتي
على حرامه وأختلف فيمن نسيتها حتى خرج من الحرم ورجع إلى بلده فإيضا عليه الدم
ولغيره غيره وقال الجميع بركعتين متى ذكرهما حيث كان **قلت** تقدم من أن السنة فيما أن
يكون تعقب الطواف وتأخيرهما عنه يسيرا معتبرا والقولان في بيان نسيتها وهو بركة ذكر
التي فيمن فرقي بينهما وبين الطواف والسعي فقال روي محمد فيمن نسيتها حتى سعي بيتي على
طوافه فيركعها ثم يسعي وذكر عن غيرنا أنه لا ينبغي فيعيد الطواف ثم يركع ثم يسعي حتى
كتاب محمد أن أحدث قبل فعلها هو قريب من مكة أعاد طوافها الواجب وأن يعيد فعلها
ولهدي ولا يعيد الطواف غير الواجب إلا أن يشاء الله وعلى القول أنه ينبغي في النسيان
في الحديث وفي المدونة ولا تكفي عنهما المكوبة **قوله** ثم رجع إلى الركن فاستلمه **قوله** حجة للشافعي
وعنه أنه يستحب أن طاف للقدوم أنه إذا صلى الركعتين أن يعود إلى الركن فيستلم الحجر
ثانيا ولا شيء عليه أن تركه **قوله** أبدا أبدا لله **قوله** حج من قال أن أو أو ترتب له
صلى الله عليه وسلم ذلك وأحق به من قال لا ترتب له لأن رتبته لم تنحج إلى هذا التوجيه
قال ذلك لأن سبيل التماسا وأختلف وجوب السعي ووافق الكلام عليه في حديث عائشة والعمر
فيه أن يكون بعد الطواف فإن سعي قبله وذكر بالقرب أعاد السعي وحله ليكون بعد الطواف
قوله السنة أن يخرج إلى الصفا والزكوة الباجي ولا يصرف حتى يسعي إلا للضرورة
تخاف فواتها أو يرجو بد هامة ذهابها خوفا على منزله والصفا والخروا اسمان للذين والمبدأ
فيه بالصفا هي السنة ولو عكس فيه بالمرودة فقال مالك يعيد ذلك السوط ويحسب في

سعيد عن الصادق عليه السلام قال عطا ان فعله جهلا اجزا وكان حافلا صلى الله عليه وسلم من
الرقع مما وجد هو المستقيم عند العمل وبكره الخلو من علم وهذا حكم الرجال واما النساء
فيتقن اسفلها للبعد عن الرجال الا ان يحكموا النسبي منهم فيكون الرجال **قوله** الذي على الصادق
عنه سنة ان تركه مع سميه وقال ابن ابي عمير لا يبيع سميه حتى يبيع علي بن ابي طالب
الصادق الاول الصواب قال اصحابنا ويشترط ان لا يترك شيئا من المسافة فليصنع عقبه
بهرجه الصفا واذا وصل الى المروة الصق اصابع رجله يد رجلا يفعل ذلك في المرات
السبع ومعنى هزم الاحزاب وحده اي دون قتال ادبي والمهاد بالاحزاب الذين خرجوا
سنة الخندق وكانت سنة ست وقيل سنة خمس وكل ما اشتمل عليه فله مستحب
عندنا **قوله** حين انضبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا اصعدت استريح كذا هو في جميع النسخ
وهو وسيم لانه تنقطع منه لفظة رمل فلا بد منها والله اجابني غير مسلم حتى اذا انضبت
قدماه سعى وهو يعني رمل وهو سنة السعي وقد اختلف قول مالك فيمن ترك الرمل
في الطواف والسعي هل يجزئ او يكون عليه التمسك واختلف في علة الرمل فقبل فله صلى
الله عليه وسلم ليري المتشركين جلد الضاربة وقيل اقتدا بها جري سحرها مطلب لما
قوله ما قلت ومعنى صعودنا ارتفعنا من بطن المسيل الى المكان العالي لان الصفا
والمروة اسمان جبلين **قوله** حتى اذا كان اخر طوافه على المروة كره الشافعي ان تنفي
الطواف اشواط او اداء واراها نائبا لاطوافها **قوله** لو استقبلت من امرئ ما
استقبلت قلت تقدم تفسير هذا الكلام وتحريش علي بن ابي طالب اي انك اغراوه عليها
لما انكر من احلالها حتى علم انه امرهم بذلك وهي كخبرها في ذلك **قوله** لعل الناس كلهم وقمر
الا النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه هدي **قوله** لا اتم كما نوافد من ولو كانوا قار
لم يكن لهم الاحلال بالفتح وفيه الاخبار بالتحريم عن الاكثر لانه محتمل لاحرار ان عايشة
لم تحمل احذرها المذكور ولعل من معه الهدي وتقدم الكلام على الاهلال **قوله**
فلما كان يوم التروية **قوله** يوم التروية هو ثامن ذي الحجة وسمى بذلك لان قريشا حمل
المنا فيه الى منى فسعى الحاج وتطعمهم **قوله** توجهوا الى منى كره ما لا تقتد به الاثقال الى منى
قبل يوم التروية واحاله غيره والحق ما لا في الخروج الى منى ان يكون بحيث اذا وصل
صلى الظهر ومنه ان الطواف يكون قبل الخروج الى منى لو كان قبله لم يضر به وصحت منى لما
عني بمن الدماء اي راف وقيل لان ادم عليه السلام نسي بالجنة **قوله** فاهلوا باليوم
التروية **قوله** استحق كثير من كان بكه واراها لان الحرم يوم التروية فيكون احرامه مكفلا
بعلم مباداة للجل واستحب بعضهم ان يخرجوا في الحجة لئلا ينال من الشدة ايام البليان
غيرهم وانفقوا ايامهم اهل مكة من تقدم ذلك **قوله** فضلى بهم الظهر والعصر والغروب
والشوا والغير استحب الجميع ان يصلي هذه الجس في ترك ذلك **قوله** كما مر قبلة من
شعره بانه بمنى **قوله** بمنى موضع بعرفة وهو الجبل الذي تليها حساب الحرم على من الخروج
منها ومنى الى خارج عرفة **قوله** بمنى يكون وكسر التاء سكونا موضع محبت تعرفه من
من عرفة **قوله** بمنى بمنى هو من تقدم على الاثقال وان كان تقدما لما هو في منى

يوم التروية لكن كما اراد ان يظهر بخالف الجاهلية اراد ان يظهر ذلك ابتداء التاهل بذلك **قوله**
صار رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة ان يخرج من منى الى عرفة في هذا الوقت اذا طلعت الشمس
وفيه الركوب الى اعمال الجاه واستحب العلماء اعتبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما فيه من التقوي
على طول الوقوف والدعاء المذكور سيما في حق رسوله الله صلى الله عليه وسلم ليقته في مشاهدة
افعاله وسماع اقواله **قوله** ولا تشك قريش لانه واقف بالمشعر الحرام **قوله** الاظهر في الايام
راية واق في موضع نصب على اسقاط الجار ولا تشك قريش في انه **قوله** وظنت قريش في ذلك لانه
عام ان تقف به وكل العرب الماتق يعرفه فتجاوز صلى الله عليه وسلم المشعر الى عرفة لانه
الله سبحانه له بذلك في قوله تعالى شوافيخنا من حيث افاض لنا سلك سائر العرب غير
قريش وانما كانت قريش تقف بالمشعر لانه من الحرم وتقول نحن اهل حرم الله فانخرج منه
قوله عند المشعر الحرام المشعر الحرام هو جبل المزدلفة وقيل ان المشعر الحرام اسم
لكل المزدلفة **قوله** ومن مشعر المعنى الاعلام والمشاعر المعنى **قوله** فتجاوزها الى عرفة
اختلف في تسميتها عرفة فقيل لان جبريل عليه السلام لما حج بآدم عليه السلام كان
يعرفه الموضع والمناسك فيقول عرفت وقيل بل عرفه عرفة فقال قد عرفت لانه كان رايها
مرة قبل والحروف وموضع الوقوف بعرفة والتعريف الوقوف **قوله** فوجد العفة عرفت
له بكرة فنزل به **قوله** السنة النزول بمنى ويقتضون قبل النزول للوقوف فاذا زالت
الشمس سار بهم الامام الى عرفة الى مسجد ابراهيم عليه السلام فيخطب بهم خطبتين يخفف
الثانية جدا فاذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعا فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى
الموقف وفي نزوله بالقبلة نحو استغلال الحرم نحو الحيام ولا خلاف فيه للرجل وانما اختلف
في استغلال الراكب في الوقوف وسائر شيوخ فكرهه مالك والشافعي واهم واجازة غيرهم
وكذلك لو كان راحلا استظل بغيره من راسه وياقي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى **قوله**
حتى اذا زالت الشمس امر بالانصاف فجلت اي جعلت عليه للذي يركب عليه **قوله** ان وقت
الذهاب الى عرفة بعد الزوال **قوله** فاتي بطن الوادي الوادي وادي عونة بئر العين
وفتح الراوي والنون وليست عنة من عرفة الا عند مالك **قوله** فخطب الناس **قوله** في الحج ثلاث
خطب الاولى في سابع ذي الحجة بالمسجد الحرام خطبتان بعد صلاة الظهر وقيل قبل الزوال
والثانية بعرفة خطبة واحدة يجلس فيها وهي سنة في قولنا الدينين والمخارية وقال ابو
حنيفة والشافعي ليس بعرفة بموضع خطبة وهو قول العراقيين من اصحابنا والثالثة ثاني
يوم التروية صلاة الظهر ووافق ابو حنيفة في جميعها وخالف الشافعي في خطبة ثاني
يوم التروية وادخله يوم التروية **قوله** تا من كلامه حتى عن اي حنيفة والشافعي انه خطبة
بعرفة وذكر عنهم حنيفة انه وافق علي بن ابي طالب وذكر عن الشافعي انه خالف في ثابته التمر
وذلك لا يدل انه وافق على خطبة عرفة وكذلك ما ذكر في خطبة عرفة الاولى والاشارة لاجلها
فالمستحب من الحروف غير واحد انما خطبتان وانما اختلف في الاولى والثالثة فها ابن
جيب ومطرف وابن ابي جشون لا يجلس فيها وقال محمد بن جيب واختلف في ان يوم عرفة
فقال ابن جيب يؤذ في جلوس الامام بين الخطبتين وفي الغيبة من سماع ان القاسم وبودل

والامام يخطب بقدر ما يفرغ من محاور كتاب الصلاة الثاني من المدة وانه اذا فرغ من خطبته جلس
على المنبر واذن المؤذن وفي كتاب الثاني من ان شأوه هو الخطب او اذا فرغ من خطبته جلس
الخطب بعد الظهر **قلت** الاولى والثانية عندنا كذلك واما خطبة عرفة فبعد الزوال
وقبل الصلاة وقال ابن حبيب بعد الزوال او قبله بقدر ما يفرغ من الخطبة وقال اشهب ابن
خطب بعد الزوال اعاد الخطبة ما لم يمض على الظهر **قلت** ويحل في كل خطبة ما يفعلون بعد ما
الامري **ع** وفي خطبته راكباً محمداً لا يقرأ المختار في الخطب مع الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله
الاقامة على ظهور الدواب لعز من جاز ما لم يفرغ من الخطبة ما لم يفرغ من كلامه من
لوسيعه او حفظاً للادب او لنفسه والى في ذلك انما هو من يقرأ ذلك عادة في المختار لا
لعز من كانت الجاهلية تفعل واما من كان راكباً ففرغ من الحديث مع غيره ولو بطل حتى يقرأ
فلا يدخل في النبي **قلت** وقف الشيخ الصالح ابو علي القزويني مع الشيخ الصالح ابو موسى
هودون وهو راكب حديث بينهما فقال القزويني لما علم من شدة ورعه للشيخ اني موسى بن
ابن سنان ركبته هذا فقال لفرجوز وهو مثل ما ذكرنا في حديث ما كان لمصلحة
جائز **قوله** ان ما كرموا ما كرموا عليك حرام **ع** فيه ان تحريم الاموال والنفوس على حد واحد
في التمييز **قلت** ليس على حد واحد لان للكليات الست التي انفقت الشرائع على الامر
بخطها وهي حفظ الاديان والنفوس والانسباب والاعراض والحقول والاموال المذكورها
حفظ الاديان وادائها حفظ الاموال **قوله** كرمه يوم كرمه هذا **ع** فيه انه لا
يعلم على ما علمه كرمه كانوا على من يحرمه الثلاث **قلت** وقاية التشبيه تأكيد الحرمة لانهم
كانوا يعتقدون حرمة اليوم والشهر والبلد اشتد تحريمه لا يستقيمون من شأه ويستقيمون
دماهم واهوالهم في غير الايام الحرم ويحرمون في ذلك ما كرموا وما كرموا لكرم حرمة ابد الحرمة الثلاث
ايها وانما ذلك بما يتركه من قوله الاكل من امر الجاهلية تحريمه قد في موضع ايه ابطلت ذلك
وتماقت عنه حتى صار كاشي الموضوع تحت القدمين **قوله** واول دما استخرج من دمايا اي
من دمايا اهل الاسلام لا دما القربان **قوله** دمايا من ربيعة اسم اياس بن ربيعة بن الحارث
ابن عبد المطلب وقيل اسمه حارثه وقيل ادم ومن سماه ادم الزبير بن يار قال الدار
قطني ما اراه الا تصحيفا من الدم المذكور وكان طفلا صغيرا يحب بين البيوت فاصطدمت
حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين بني بكر فقتلته ربيعة صحب النبي صلى الله عليه
وسلم وهو اسن من العباس وتوفي في خلافة عمر واما يار في الوضع باهل بيته لانه امكن
في قلوب الناس **ع** ورواه بعضهم دما ربيعة بن الحارث وكذا ذكره ابو داود وهو وهم
لان ربيعة مات في خلافة عمر وتاوه ابو عبيد وقيل انما نسب الدم الي ربيعة لانه ولي
دمايته **قوله** ربا العباس يعني الزايد على راس المال لقوله تعالى وان يئسهم الانية
ويحيى بالوضع الرد والابطال **ع** فانقوا اليه في النساء **ع** قال العليم هو عطف
من حيث المعنى على قوله دما كرموا وما كرموا في استباحة الدم ما وجب الاموال
وفي النساء وهو من عطف الطلب على الخبر بالتاويل ومعنى بامانة الله اي بعهده وهو ما عهد
اليهم من الفرق بين حاجات اثار حقيقة بالوصاية بين محبت بعضنا في ربا من الصالحين

قوله بكلمة الله قيل هي قوله تعالى فامسكوهن معروف ويحتمل ان الابطال المنزلة في
كتاب **ع** وقال بكر القشيري هي الشهادتان اذا لجل لكان يزوج مسجلة ولما عهد في
قوله تعالى واخذن منكم ميثاقا غليظا هي كلمة النكاح التي تستباح بها المزوج **ع** وقيل هي
قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء قبل وهي الايجاب والقبول لان اسمها نكاح **قلت**
والعنى ان استغلا لكم فرد جهنم وكوفن تحت ايديكم انما كان بعهده الله وحكمه فان نقصتم عهد
الله وابطلتم حكمه استغفر منكم **قوله** ولكم عليهم ان لا يوطن فزوجا احد انكره هو نه **ع**
قيل المراد بهن من الخلو بالرجال لان الزنا لان الزنا يوجب الحد وهو حرام من
تجب ومن يكره **قوله** كانت عادة العرب حديث الرجل مع النساء وليس عندهم في ذلك عيب
ولا ريبه حتى نزلت اية الحجاب فهو اعز ذلك وفيه تاديب الرجل زوجته ومعنى غير مرج
عنه شديد **ع** والمختار ان معناه انه لا يجل للزوجة ان تاذن لحد بدخول دار الرجل ولا
لامرأة ذات حكم منها الا ان تظن ان الزوج لا يكره ذلك منها فان شككت انه يكره لم تاذن
لان الاصل المنع حتى تظن **قوله** ما لن تضلوا اجد **قلت** اي بعد التمسك به والعمل
بما فيه وفي كتاب الله يدل اوبان لما في التفسير بعد الاية من تفهم شأن القرآن
وتفهم هذا الكلام اعني وقد تركت فيكم الكلام السابق فقيم بعد التمسك **قوله**
وانتم تسيلون عني **ع** قال الطيبي هو عطف على مقدري اي بلغت ما ارسلت به اليكم جميعا فغير
تارك لشي من ما بعثت به وانتم تسيلون عني يوم القيمة هل بلغت باي شيء تحيرون
والعاني قوله فانتم فاليون تدل على هذا المذوف ومن شرط ايقواهم السؤال **قوله**
ع فقال يا مبعوث اي اشار **قلت** وليس من باب السوداء من قال لها ابن الله فاشارة
الي المائل هو من باب السما قبله **ع** كذا الرواية بالثبات من
فوق وهو بعيد المعنى وقيل صوليه بالبا الموحدة وبها رويته في اي داود من طريق
ابن العربي به بردها وتقبلها اليهم **قوله** رويته من طريق بالثبات من فوق **قلت** وانما كان
بعيدا معني لانه غير موافق للغة قال الجوهري نكت في الارض بالعقب اذا ضرب بها
الا ان ذلك اذا عدي بنى او بالباء في الحديث انما عدي بالي فيكون النكت مجازا عن الانثا
بقربية الي وتقريره ما ذكر من قوله ويقبلها الي الناس مستبشرين اليهم **ع** وفيه ان خطبة عرفة
قبل الصلاة كالجمعة واجموا عليه وانه لو صلى الظهر لا يجز خطبة اجزائه صلاة **قوله**
ثم اذن ثم اقام يدل ان الاذان متصل بالصلاة فهو معة للشافعي ومالك في انه يؤذن
ليشاء اذا جلس بين الخطبتين وعنه يؤذن قبل الخطبة والامام على المنبر كالجمعة **قوله** فصل الظهر
ثم اقام فصلي **ع** مذهب مالك وقوله انه يؤذن لكل صلاة منها وتقيم كغيرها من الصلوات
وحكي بعض شيوخنا ان الخلاف في ذلك لا خلاف في جمع المردفة ويا في ان صلاة تعالى **ع**
واجبت الامة على ان الجمع بعبقة مشروع ولما اختلف في سببه فكثر اصحابنا ان سببه السفر
فمن كان حاضرا او مسافرا ومن من جلتين لم يحرره الجمع لا يجوز له الفس وقال ابو حنيفة
وجز اصحابنا سببه الشك **ع** ولو يميل بينها شيئا **ع** هذه سنة الجمع بعبقة والمردفة
وليلة المطر انه لا يتفضل بينهما الا عند من يرى انه يؤذن للثانية فانه قد رخص في السفر

م

التمار

ما دام يؤذن من تحت عليه ذلك **قوله** جعل بطن ناقته الى الصخرات **د** الصخرات صخرات مقترنة
 أسفل جبل الرحمة **قلت** قال الطبيب المتقدم يستحب الى الصخرات وهذا الذي ذكر ان كان
 الوقوف على الصخرات فقد يصح ما ذكر من التقدير والظاهر ان يكون البطن على الوجه والمقدمة
 وجعل وجهه ناقته وهذا ان كان الصخرات في قبلته لانه انما وقف مستقبلا القبلة **قوله** وجعل
 جبل المشاة بين يديه **د** جعل هو بالحالملة وسكون البويروي بالجيم وقع السواد الاول المشبه
 بالحديث **قلت** كان المشبه لان الجبل بالحافة المستطيل من الرمل وقيل الجبال في الوادي
 كالجبال في غير الرمل فالجواب انه جعل الطريقة التي يسلكها المشاة بين يديه وقيل ان الجبل
 المشاة مصطفهم ومجتهم لتبسيط الجبل **د** جعل الرمل **د** ولم يختلف ان الوقوف بحرفة ركن والستة
 ان تكون على هذه الهيئة واستحبوا ان تكون في هذا الموضع **د** وما استنبه من العوام من انهم
 يصعدون الجبل وتوهم انه لا يصح الوقوف الا به فخلط بل كل جزء من حرفة موقوف والمستحب
 موقوفه صلى الله عليه وسلم فان لم تكن فالا قرب **قلت** الوقوف الذي هو كونه
 هو كونه غير ضروري في جزء من الليل بجزء من حرفة مع الامام والركوب عند مالك احب اليه
 من القيام واقفا اقتد ارسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه اقوي على الذكر وقيل
 الخمي للركوب بعد مضطرا راحة والركوب لم يركب فليقف ولا يجلس الا من عذر واعيانا
 غيره وقولنا غير ضروري لانه اختلف فمن من حرفة وهو يعلم ان حرفة قليل من حرفة
 مطلقا وقيل ان يوي بمروره الوقوف وقيل ان يوي به الوقوف وذكر الله تعالى ان
 يوي ولم يذكر لجزءه وظاهر رواية محمدان مطلق الذكر كاف وخرج الخمي انه لا يجزي
 من الذكر الا قاله بال واما ان من حرفة جاهلا لا يعرفه فاختلف هل تجز به وقولنا يجوز
 من الليل لان الوقوف بالركوب لا يجزيه عند مالك وقولنا يجوز من حرفة لا يكمل موقف
 قال لا شيب والافضل ما قرب من الامام وكره مالك الوقوف بجبالها وقال يقف حيث يقف
 الناس واما الوقوف بحرفة ومسجد حرفة فيا تيان ان شاء الله تعالى **قوله** حتى عزت الشمس
ع بيان لوقت الوقوف وانه من الزوال حتى تغرب الشمس ويختلط في غروبها بدهاب
 الصفرة وان يتحقق غروبها لياخذ من الليل كالمختلط بذلك في الصور والمصلافة
 وقد اختلف في محل الغروب هل هو الليل وحده او النهار والليل مع انما فهم ان الليل وحده
 كاف وانه لا دم عليه واكثرهم ان النهار ايضا وجوه كاف الاما في حرفة وقوله انه قال
 لا بد من وقوف جزء من الليل وانه ان لم يقف لم يكن لم يقف **قوله** وذهبت الشمس حتى
 غاب الغروب **د** كذا في كل نسخ قبل احد صوابه من غاب الغروب **د** ويجعل انه على ظاهره وان
 بيان لقوله غاب الشمس لان غيابه يطلق مجازا على غيابه من غيابه فانزال ذلك الاحتمال والجاز
 بقوله غاب الغروب **قوله** اردف وهو تخفيف التلون ومناه من وضوء ومورد الرجل
 ومو وكه قطوعة من ادم شبه الخذة الصغيرة تكون في مقدمة الرجل تتورك على المراكبة
 وذكر الجوهري انه بكسر الراء وهو الموضع الذي يتكى المراكب رحمة عليه في وسطه
 الرجل امل الركوب **د** وفي حرفة صلى الله عليه وسلم رفق الركاب بالركاب في المشاة
 فيه سنة الدفع وانه يكون بتودة وكذلك سنة العبادة لاسيما في الجوع والكثرة لانه

في سنة الدفع

من

من الرفق بالناس والدواب والامن من الازابة بخلاف العجلة **قوله** كذا وقاحلا من الحلة
 ارجا لها حتى تصعد **د** الجبل بالحالملة قال ابن السكيت الرمل المستطيل **ع** وقال غيره
 هو ما خرج من الرمل وفي حرفة صلى الله عليه وسلم ذلك الرفق بالدواب ليلا يجمع عليها
 مشقة الصعود ومشقة الشق وتصعد هو يفتح التاوضه ربا عيا وثلاثا **قوله** طرا في
 المزدلفة **ع** المزدلفة موضع بين عرفة وحدي وهي كل من الحرم قال جمع من العلماء وحدها
 ما بين ما بين عرفة وادى بحسب وسيت مزدلفة قيل القرب الناس في عبي جذا فاضت
 من عرفة من ان ذلك اليوم اذا اقتربوا فليل لا يجره من الله وقرب وقيل الجمع الصلوات
 وقيل لاجتماع الناس فيها والازدلاف الاجتماع وقيل لا ردها في ادم فيها الى حوي فليقها
 وقيل لا تيان الناس اليه في رلف من الليل وهي مشعر الحرام وسيت مزدلفة في الاعلام
 والمشاعر المعروفة ايضا جمع حيث يبيت بذلك الجمع في بين العشاين وقيل لاجتماع الناس فيها
 قال ابن حبيب وهي ايضا قرح **ع** قرح اما هو موضع كانت قريش تقف به **قوله** فضلي لعمري
 المعزب والعشاين **د** واحد واقامتين **ع** اختلف في جمع المزدلفة فقال مالك والشافعي
 يؤذن ويقيم لكل صلاة وقال احمد وابن الماجشون باذان واحد واقامتين **ع** وقال
 ابو حنيفة باذان واحد واقامة واحد وقال احمد والشافعي واحد في احد قوليهما باقان
 موزان ومثله عندنا في كتاب ابن الجلاب وقال الثوري وانه عمر بن اقامة وحده
 من ذلك **قوله** ولم يسمع بينهما شيئا فقد مر ما في ذلك في الجمع بحرفة **د** السنة لمن خرج
 من حرفة ان يوحى المعزب الى العشاين في الجمع حتى يصليها في وقت العشا بالمزدلفة ولو
 جمع بينهما من حرفة او غيرها او صلى كل صلاة لوقها جاز ولكنه ترك الافضل واختلف
 في سبب هذا الجمع فقيل لانه شك فيجمع المكي والمزدلفي والمؤوي وقيل سببه السفر فليجمع
 الاسفار فيصير نقص فيه الصلاة **قوله** تراضخ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه ان السنة **المبيت** بالمزدلفة وصلاة الصبح **د** الا من رخصه صلى الله عليه وسلم
 عن ضعف من اهله وفيه الامان في السفر خلافا لمن قال يقصر فيه على الاقامة لم يختلف في ان
 المبيت بالمزدلفة تسك اما اختلف في وجوبه فالصحيح من قول الشافعي انه واجب يات تاركه ويلزم
 الذي وجب حجه وقال ابن بنت الشافعي وان حزيمة من اصحابنا وخمسة من التابعين هو ركن الوقوف
 بحرفة لا يجز لمن تركه وقيل هو سنة لا اشرف في تركه ولا دم ولكن استحب واختلف في اقل ما يجزي
 المبيت قيل ساعة من النصف الثاني او بعد فجر وقيل طلوع الفجر وقيل طلوع الشمس وقيل مغرب
 الليل والسنة النيساخ في التكميل وصلاة الصبح في هذا اليوم اكثر من غيره من ايام السنة اقتدا فعول
 صلى الله عليه وسلم لانه يوم كثير الاعمال **قوله** حتى اتى المشعر الحرام **د** فيه ان الوقوف بالمشعر الحرام
 تسك واختلف في وجوبه وقال تعالى فاذا انقضى من عرفات الابهة هذا المشعر هو قرح بعض القاف
 وفتح الراء وبالحالملة وهو جبل من جبال المزدلفة والحديث حجة للفقهاء وكان المشعر الحرام
 هو قرح هذا وقد لا يجوز المعزب من المزدلفة كما واستقال القبلة فيه مستحب وسنة الذكر
 فيه ان يكون **د** صلى الله عليه وسلم من التكميل والتكبير والدعاء وفيه ان يجازي موقفا
 لم يرض من موضعا لاما خص قوله وارفعوا عن بين محسرو فيه ان الدفع من بعد الاسفار وقبل طلوع الشمس لما عليه

فان كانت لا تدفع حتى تفسد الشاة
 على رؤس الجبال وتقول من
 شيوي ما تغيد

وفي ارفه صلى الله عليه وسلم الفضل بن عباس جواز ركوب اثنين وروي انه ارفه
عليها وتقدم ارفه اسامة وفي وضعه يده على وجه الفضل فعن البصر للرجل عن النساء
الآري الى قوله وكان ايضاً وسما وانه بصقة من يفتن به فخان عليه السلام ان يفتن بهم
بعض قال بعضهم وهذا يدل انه ليس بواجب له تركها وقاله ابن الدرا بط لا يستأثر
للنساء ستم والحجاب على ان واجه صلى الله عليه وسلم فرض وعندي ان فعله ذلك ابلغ
من النبي بالقول ولعل الفضل لم ينظر نظراً يكره صلى الله عليه وسلم ولا ما حثي فنه بعضهم
بعض او كان قبل نزول آية ادنوا للرجال فيه ان المنكر اذا امكن ان الله باليد لزم
فان غير حثينه بالقول فلم يتركه المتلبس وهو قادر على التقييد عليه بما لم يدرك في التزم
انه صلى الله عليه وسلم نواغى الفضل فقال لعلها لويت عني ان عمك فقال رأت
شباباً وشابة فلما من الشيطان عليهما فالتفتا جميعاً فالتفتا المرأة واصل الطينة
الحمل الذي ترك عليه المرأة فنهت به تجار الما بينهما من الملازمة **قوله** حتى ان بطي عسبر
ع هذه سنة السير في هذا الموضع ان يترك فيه الدابة وان تشكك الطريق التي سلكها
اقتدا بفعله صلى الله عليه وسلم **قوله** في محسرة لان قيل انما لا يفتل عينا فيه وكل من
ينقلب اليك البصر طسيا وهو حديد اي وهو كال **قوله** الطريق الوسيط هي غير
الطريق التي ذهب فيها الى عرفته وهو حتى قول اصحابنا فذهب الى عرفته في طريق صبره
في طريق المار بين ليلتين الطريقين تفادوا لا يتغير الحال لا فضل في مكة دخل من المدينة
السفلى وقافل في الحيد خرج من طريق فخرج من غير وكما حوله في الاستسقاء **قوله**
حقا ان الحرم التي عند المسجد **قوله** فيه ان سنة الحاج اذا اخرج من المزدلفة ووصل الى
مكة ان يبذل بحرم العقبة ولا يفعل شيئاً قبل ربه ويكون لله قبل ذلك **قوله** لم يختلف في
ان حرم العقبة شك ولما اختلف هل هي ركن او فوس فقال مالك ان لم يرد حتى خرج
السنة لم يفيد حجه وعليه دم وقال عبد الملك بن الماجشون لا يجزى له **قوله** بسج
حسبات **ع** المشهور ان الرمي بسبع كافي الحديث وياتي الكلام على تمامها **قوله** ويشترط في
ان يكون حجراً ومنع الشافعي والجمهور ان يرمي بالكل والداهب والفضة وغيرها مما لا يرمي
بحجر او حوزة ابو حنيفة بكل ما كان من اجزاء الارض **قوله** يكبر مع كل حصاة من حصاة
ع كذا في اكثر الاصول وموافقاً لغيره وفي اصل ابن عباس كل حصاة مثل حصى
الحذف وهو الصواب **قوله** ما في اكثر الاصول من اسقاط مثل هو الصواب ولا يتجدد غيره
وحصى الحذف متصل بحصاة اي بسبع حصيات حصى الحذف ولكن فصل بينها بانه يكبر
مع كل حصاة **قوله** يريد ان حصى الحذف بدل من حصيات والاصح في حصى الحذف
معنى من مثلاً في قوله خاتمة حديثه والحذف بالحاء والذال المحذوفين الرمي بالاصح وبذلك
كل حصاة كانت مثل حصى الحذف التي جعلها الانسان على اصبعيه ويرمي بها لو اوجى قد
حبة البيا فلا **قوله** وهي في بطن الوادي واخذهم منه بعضهم ان رما بعد طلوع الشمس
لانه قد اسفر جده او لا يلفظ الا بعد طلوع الشمس مع امره بذلك في حديث ابن عباس
ويا في الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** ثم انصرف الى الحرم يدل انه موضع معلوم

وقد قال صلى الله عليه وسلم هذا الحرم وكل من سخر قال مالك الا ما خلف العقبة والخمر
بمضى ثلاث شروط ان يكون الهدي وقف بعرفة وان يكون في ايام منى وهي ايام التشريق
المعدودات وان يكون في حج لاني عمره فان اجمع الثلاث لم يجر بغيرها واجاز اسجد الفنا
ان يجر بمكة تكن في ايام منى واجاز عبد الملك ان يجر بمنزلة ما لم يوقف بعرفة واما هدي
الحرقة فخرج مكة حيث شاعرا اشتمل عليه وقد قال صلى الله عليه وسلم هذا الحرم احق للمرو
وكل حاج مكة وطهره يجر واختلف عندنا فيمن خرج عن منى حاجاً واجاز الشافعي وابو حنيفة
ان يجر باي موضع شامس الحرم قال والمقصود مساكن الحرم لا الموضع منه واجمعوا انه لا
يجزي في غير الحرم وانه لا يجوز في البيت **قوله** فخرج ثلاثاً وستين بيده **ع** كذا الم وعنده ان
ما هان به نعمة في بيده والجميع صواب والاول اصوب لقوله والخطي علياً فخرج ما غير اي
ما بقي لان البعد كانت مائة ثلاثاً وستين التي بعد من المدينة وخرجاً بيده وقام المائة
اي ما بقي من المائة اليمن وقال بعض اهل المعاني ان في حجه بيده ثلاثاً وستين انشأه الى
شترى عمر وانه خرج عن كل عام بدنة **قوله** سجال الامران ثلاثاً وستين بدنة يخرجها بيده
ع وفيه ان الفضل ان يجر الرجل تسكع بيده ويكره الاستنابة مع العدة **قوله**
واعني علياً فخرج ما بقي **ع** فيه الاستنابة في حرا النسك ولا خلاف في استنابة المسلم والما
فخلف في استنابة الكافر وحكي بعض شيو خاله لاي رواية فيمن يجر اخية فخير انه
لا يجزي ويحبه ولو اجدها وحملها فيا كان بغير امره لانه يختلف فيه بين العلماء واما امره فلا
قوله روي ابن الموان من استناب غيره ودعه ربيس ما صنع ويخبره وروي ابن حبيب
ان وجه سعة فاحب الي ان يعيد هاتفسه ما عزا فلو علم هذه الرواية التي روي **قوله**
واشركه في الهدايا قيل فيه الاشتراك في الهدايا ولا حجة فيه للامرين لان في غير الام
انما اعطاهما له لهدايا عن نفسه ولا استنابة ولا اشتراك تعرفه اشكاله وقوانه كيف
نص عليها **قوله** التليد وقد وجت لتقليدها وذكر بعضهم ان علياً فلهما علياً ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فهدى ما شاعرا فاكنتي صلى الله عليه وسلم ثلاث وستين التي اني
معه من الهدى يتقوا بقى على ما اتى به من اليمن **قوله** وامر من كل بدنة بصعقة **ع** المنع بفتح
البا المعطوكة من المحمور **قوله** لا اكل من هدي التطوع سنة لقوله تعالى فكلوا مما الا
وكان الاكل من جميعا يشق امره بذلك ليكون تأوله من المرق كالاكل من جميع **ع** ويخرج
به ليدخلها فيمن طلع ان لا ياكل لحماً امة بحيث بشر بهم قد لان في الفرق جزا من الحرم الا ان يكون
له شقة وذاك لانه اودي انه اودي انه اخذ من كل بدنة بصعقة صغيرة ونظم في خط فظن
والكل وهو احد يشكر غير معروف وفي تخصيصه علياً بالشركة في الهدى من الغنيلة له ما
لا يخفى واجمع به بعضهم على جواز الاكل من هدي التطوع والقران على انه كان ممتطاً او قارناً
وقد بينا انه غير متمم ولا قلادة وياتي الكلام على الاكل من الهدى ان شاء الله تعالى **قوله**
ركب فافاض طواف الافاضة يسمى الزياره وطواف العرض وطواف الركز وسماه بعضهم
اصحاب طواف الصبر ورواوه الجمهور وقالوا المناطواف الصبر وطواف الوداع ولم
يختلف في انه ركن لا يصح الحج بدونه واختلفوا فيمن تركه او نسبه حتى رجع الى بلدته وذلك

طواف الوداع او للعدوم او لطوعا وعن مالك في اجز اطواف الوداع روايتان وقوله لاكثر
 وشهر قوله انه لا يجزي ولا يتخلو ان لا يركب فيه ولا يركب فيه الا لمن لم يطف للموت ومروم
 يسع فيه **قوله** انفق الشاهي واصحابه على ان احدا من الثلاثة يركب فيه وقال ابو حنيفة ولا اكثر
 طواف الا فاضلة بنية عشرين او اول وقتة عنده ثمان ماضف ليلة النحر وافضلها ماضف يوم
 النحر بعد رمي جمرة العقبة ويجوز في جميع يوم النحر دون كراهة وكراهة تأخير عن يوم النحر
 وتأخير عن ايام التشريق اشد كراهة ولا يجز تأخير سنيين متطاولة ولا حلا حلا
 وقتة بل يصح تأخير ما زال الانسان حيا **قلت** واما من قال ما لك في المدينة
 وتعميل الا فاضلة يوم النحر افضل فان اخره حتى اتي مكة بعد ايام التشريق فلا بأس ولو
 اخره بعد وصوله لم ياتي ايا ما وطال اهدي الميز هذا استسكان لرفع الخلاف وتقدمت
 الاقوال الثلاثة في اخر المسقات الرمان والاختلاف في ذلك نظير في وجوب الدم على
 من اخر الا فاضلة **عند قوله** اتي البيت فاصلي بمكة الظاهر فيه محذوف تقديره
 فا فاضل وطاف بالبيت محذوف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه واما انه صلى الظهر
 بمكة فبما في من حديث ابن عمر انه صلى الظهر بمكة في يوم النحر بان يكون طواف الا فاضلة
 قبل الزوال وصلى الظهر بمكة اول وقتة فخرج المني وصلي به الظهر مرة اخرى بامام
 حتى سالوه ذلك فيكون مستغفرا للظهور الثانية **قوله** يسقون على زمزم **قوله** اي يقرؤنه
 بالدلا ويمسونه في الجياض ويسقونه الناس وزمزم البئر المعروف بالمسجد الحرام
 وبعد عن البيت ثمانية واربعون ذراعا وانما سميت زمزم لكثرة مياهها يقال ما زمزم
 وزمزم وزمزم اذا كانت كثيرة وقيل سميت زمزم لزمها جرها حين النحر وقيل
 لزمزم من جبريل عليه السلام عند انفا **قلت** تقدم في كتاب الايمان اصل حفرها
 وما يخلقها **قوله** لولا ان يطعمكم الناس اي لولا اني خفت ان نزع ان اعتقد الناس ذلك
 من مناسك الحج فيزدهم عليه فيدفعونكم عنه قال ذلك حوطه على ان هذه الخطبة بيدني
 عبد المطلب وقيل قاله شقيقة على اسم من الحرج والمشقة والاول اظهر ففعله بقا هذه
 الخطبة والكرامة لبني العباس كبقا الجمامة لبني شيبه واي في الكلام على ذلك ان شا الله تعالى
 والنزع الاستسقاء بالرشا اي الد لا يقال نزع ينزع بالكسر والاصل في فعل الذي عينه او
 لانه حرف خلق ان يكون مضارعه بالنفع والرياء بالكسر لا في نزع ينزع وهذا جني والنزع
 بالحا الاستسقاء **قوله** فشرب منه **قوله** استسقاء الشرب من ما زمزم **قوله** عن علي انه قال
 خير بي في الارض زمزم وشرب يرفا برهوت **قلت** قال ابن بري زمزم شربه صلى الله عليه
 وسلم من زمزم ستة ايام واشرب العلماء الاكثر من شربه حتى قال طائفة وس الشرب
 منه من تمام الحج وفي مسند ابي داود الطيالسي زمزم مباركة وهي طعام طير وشفا سقم وصحت
 ما زمزم لما شرب له وان لم يصح فقد عمل المشركون عليه وقد سالت عن شربه جماعة من
 العلماء والمتصوفة فاخبروني انهم شربوه كما روى الله تعالى فقال لي بعضهم شربه
 لا حاجة له او قال بعضهم شربه لا يبرق في الله ولما ذكرنا فضل وقال بعضهم فعل الله ما
 شربه له وزاد قال ابن العربي شربه له لعل خيلتنا شربه لله للورع واولي ما يشرب بالحقائق التوحيد

فايده

والون

والموت عليه والعزة بطاعة الله وجد الاول ما ذكر ان المواز قال يقال ان حابطه عليا
 عرفة لو سقط سقط في عرفة التي قبل هذا الجري من وقف به **قوله** تقدم محمد بن محمد بن
 واما محمد عرفة فقال ان الشافعي وجميع اصحابه حدها ما جاء وزبطن عرفة الى الجبال المتعالية
 مما يلي لبنتين ابن عامر وقال ان رقي عن ابن عباس حدها من الجبل المشرف على بطن عرفة
 الى جبال عرفة الى وصيق والرحا للمنازل كانت من مجرا وحدها وشعر **قوله** ان مكة
 التي اخره تقدم محمد طواف الوداع وحقيقته **قوله** في الاخرى كما نواييمون الحسد **قوله** قال
 ابو الهيثم الحسد قريش وما ولدت قريش ومكانة وجديلة قيس حوا حسا لانهم يحسوا فيهم
 اي شدة ما واوكانوا لا يقفون بعرفة ويقولون نحن اهل حرم الله فلا نخرج من حرم الله
 وكا نواي اتون البيوت من ابوابها وقيل حوا حسا من الكعبة لانها حسا حرمها اي يحسب
 لسوا **قلت** تقدم في كتاب الايمان بسط القول من ابن تقي شمس قريش هل من النظر
 ابن كنانة او من قريش مالك بن النضر المذكور وفي قريش بطون كثيرة بنوها ثم بنوا المطلب
 ومنهم الشافعي وبنو امية ومنهم عثمان وبنو تميم ومنهم ابو بكر بنو عدي ومنهم بنو
 من بنو عامر بن لوي الي غير ذلك من بطونهم فاوالت قريش هو هذه البطون وكنانة هو
 كنانة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فكنانة هم بنو كنانة هذا
 لاسيما كان من ولد النضرانية فانهم قريش على ذلك القول وقيل الذي اصناف اليه جديلة
 هو قيس بن غيلان بن مضر بن نزار المذكور واكثر اهل النسب على ان قيسا هذا ام يلد
 من الرجال الثلاثة اليهم ينتمي قبائل قيس على كثرتها والثلاثة هم عمرو بن قيس وسعد بن
 قيس وحنيفة بن قيس اسمهم عاتكة بنت قضاعة وولد عمرو بن قيس بطين ماعر عدوان
 وفهمهم ماعر جديلة مر اخذت تميم شيابها وبنوها الى جديلة امها واسم عدوان الحارث
 واغافل له عدوان لانه عدو علي اخيه فزفر قتله واغافل جديلة باصا قرا الي قيس ل
 جديلة في قبائل كثيرة في ربيعة وفي طي وفي تميم فلهذه الحس على ما ذكر ابو الهيثم وقال في الحديث
 الذي بعد الحسد هم قريش فظاهره قصرا لاسيما عليهم فتكون وجديلة سمو بذلك لمشاركتهم
 في التسمية بذلك ولكن قوله في الاخرى حدها كانت قريشا لغو من الحس يشهد لما قال ابو الهيثم
 من ان الاسم عام في الجميع **قوله** في حديث جابر بن مطعم فزيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واقفا بعرفة **قوله** انظر كيف كان هذا حديثا فانه ليس في حجة الوداع ولما كان وهو بمكة ثم
 ان كان بعد الرسالة فكونه حديثا واضح لا يستند لفعله صلى الله عليه وسلم وان كان قبل الرسالة
 فيكونه حديثا نظرا لان الشريعة لم تكن حينئذ بنيت كان هذا في حجة صلى الله عليه وسلم
 قبل الحج وخبر حديثا لم يسلما واما اسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر **قلت** اذا كان
 قبل الفتح ففي كونه حديثا خاتما تقدم ومسلم ذكر في الخطبة انه لا يركب في كتابه الا ما هو حديث
 والحديث ما استند لقوله صلى الله عليه وسلم او قوله او قراره **قوله** فذلك قوله لم يفتوا من
 حيث افاض الناس **قوله** في حديثه صلى الله عليه وسلم عليه السلام وقيل انهم عليه السلام ومن معه
 وقيل سائر العرب واختلفوا في اشتقاق الا فاضلة هنا فقالوا (الظرف في افضلة الرجوع اي يرجع
 من استمر الحرام الي مني وقال الاضحية الا فاضلة الذبحة ومنه فيها الذمعة وقال الخطابي الا فاضلة

السبلان **قوله** في الارض يطوفون بالبيت عراة **د** هي من خواصهم التي كانوا عليها في الجاهلية وفيها
تركوا وادخلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباينا وعلما امر صلى الله عليه وسلم قبل حجة تمام
ان لا يطوف بالبيت عريان وكانت الحرس او من اعطته الحرس يطوفون بلباسهم ولا تلبس الحرس ومن
لم يرد ان يطوف عريان ولم تعطه الحرس فانه يطوف بلباسه فاذا اكل طوافه الفاهاه وانفتح
بها هو ولا غير ويبقى بالارض حتى يهلك وكانت تلك الثياب تسمى اللقا **حديث ابي موسى**
قوله كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم قال احسنت **قلت** تقدم الكلام على احرامة هذا
واحرام علي وعلى ما يتعلق بذلك من الكلام **د** وفيه صحة الاحرام المعلق وهو ان يقول احرمت بغير
كاحرام زيد ويكره ما احرم به زيد من حج او عمره او قران وان كان زيد احرم مطلقا لزم
احرام مطلق وله ان يخالف ما صرف زيد احراما اليه فان صرف زيد احراما اليه الى الحج فله
ان يصره الى عمره **قلت** تقدم ان المشافعي اخذ من الخبرين صحة الاحرام بالنية المهمة وليس
فيها ما يدل عليها لان الاحرام بالنية المهمة هو ان يسوي له حوله في النكاح فقط ثم له ان
يصره لما شاع من حج او عمره وليس فيها ما يدل على هذا وانما فيها الاحرام المعلق على ما احرم به
فلان والفرق بين الاحرامين ان الاحرام بالنية المهمة له ان يصره كما تقدم هذا الاحرام
المعلق ليس له ان يصره عما احرم به فلا يكون كما تقدم واذا اخذ الحرام من الحديث صحة ان يحرم
في الصلاة بما احرم به الامام واعتزم بان الاحرام المعلق في الحج لا بد ان يصح لانه لا بد
ان يحرم حج او عمره او قران فانها لو اوجب في حقه واما في الصلاة فقد لا يصح كما يكون على
الدخل طهر واحرم بما احرم به الاحرام ثبوتنا انكشف ان الامام احرم بغيره فلهذا لا يصح
في حق الداخل وقد يصح اخذ الحرام في بعض الصور **قوله** احسنت **د** فيه المشافعي فيمنع
جبال **قوله** حفظ بالبيت وبالصفا والمروة **د** امره بالفسخ في الحرة ولعمري كالحلق لا ينعقد
معلوم او التمتع عنه بقوله واحل **قوله** كسنا في الناس **د** يعني بالتمتع بالحرمة الى ما لا ينعقد
مفسرا **قلت** يعني بالتمتع فسخ الحج في الحرة ولا ينعقد منه بها فلو شئى الحج ويكون كسنا
ومستند في فتاواه اعتقاده عموم مشروعية الفسخ وعدمه فصرح على التخييل في قوله **قوله**
كما اعتقد في التخييل **قوله** روي ان بعض فتاك **د** راي ارفق قليلا وامسك عن فتاك **د** راي
فتاوي فتاوي لعنا **قوله** من كنا اقلناه يعني طيقتك **قلت** معناه فليزج من طاق **قلت**
كيف رجع عن اجتهاده واجتهاد لا يدل ان يرجع الى اجتهاده غيره **قلت** معناه قال ذلك
تقية من امير المؤمنين فليس رجوع حقيقة واجتهاد له ان يجعل **قوله** طاهره في النكاح
رجع الى قول نفسه وقد قد من ذلك في اختلاف ابي بكر وعمر رضي الله عنهما في قتلة النكاح
الزكاة من كتاب الايمان وبالحكمة فهو رجوع في الظاهر في الباطن ويجعل انه رجوع
حقيقة لا اجل انه ظاهره دليل اخر لا انه تقدم له لان المجتهدين لا يتقدمون **قوله** ما
احسنت في النكاح يعني من الفسخ **قوله** ان نكحت كتاب الله الى محرم **د** لا يصح ان
لا حجة بالاية والحديث وقيل في احتجاجة بالحديث انه اقره بالتمتع او الفسخ في كل
سبيل لا ولي على سبيل التمتع وتبدل عليه قوله في الاربعين قوله النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا محرمين بمن في الاراك ويكون هذا مثل استجابة

لاهل مكة ان يهلوا بالحج اذ اراوا هلال ذي الحجة ليعبد ما بين احرامهم وعمل الحج ليطهر عليهم
امر الشعث وقيل تهيبه ان كان عن الفسخ فهو بمنى لزم وان كان عن التمتع او القران فهو بمنى
ندب وارشاد للافضل الذي هو الافراد ولا تراه افضل للحج على الحرم بسفرين كتر قصاد
البيت واتصلت عمارته العام **قلت** الاظهر في احتجاجة انه على منع الفسخ كما ذكره
احتجاجة من معناه بالاية ظاهرة لا مقتضاها الاتمام واما في الحديث فبعد من المنظر انما معناه
حلي الله عليه وسلم انما كان لان الهدي معه ولذلك امر من ليس معه الهدي ان يفخه واذا
كان احتجاجة انما هو في الفسخ فالظاهر من مذهبه فيه المنع جلة لا الكراهة ويكون قوله
قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والمكي كرهته معناه فحاله لعله وقد ارتفعت
وكراهيته المذكون معناه التخيير وعلى التخيير حملها بعضهم واحتجاجة بالاية والحديث
يشبه الاستدلال بالقياس المقسم اي اما ان نأخذ بكتاب الله او بفعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكل منهما يقتضي الاتمام الا ان الاحتجاج بالفعل فيه حاشية واما من قال ان
احتجاجة انما هو على منع التمتع والقران على وجه الاولي فبعد وفيه من المنظر ما لا يخفى عليه
قوله في الارض ففعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا محرمين من
نسبة الفسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من حيث انه امر به لانه لم يفعله واعتلا
بانه كره ان يظنوا محرمين معناه ان يظنوا محرمين بحجهم بالفسخ فطواوا النساء قبل تمام حجهم ولا يظن
بقوله انه منع بالاري ما حوز به صلى الله عليه وسلم وانما عتقت بقوله تعال وانما الحج الالية
ولري ان ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم انما كان لعله وقد ارتفعت
الكراهة في الكراهة وانما التخيير وقد فعل ذلك كثير يطلقون الكراهة وهم يريدون
التخيير بغيره من قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الاية **قوله** محرمين **د** معنا
من يكون ذاهبين وخفيف البر **اختلاف علي وعثمان في المنعة**
قوله ان كان تهيب عن الفسخ فهو بمنى لزم وان كان عن التمتع او القران فهو بمنى
التمتع او القران فهو بمنى ندب وحسن على الافضل الذي هو الافراد وقد يكون لتكثير
قصاد البيت لانه اذا فصلت التمتع من الحج بسفرين قصر قصاد البيت واتصلت عمارته
العام كله **قوله** في الفسخ على الجواز ولا يظن انه ممنوع وان غير
الا **قوله** لا يجوز **د** خافين معناه فسخ الحج في الحرة واجل معناه فخره وعني بالخافين
في غيرهم فقد نسئله سجع لكن لم يكن في تلك النسبة منع انما كانت عمره فقط **د** اختلف في اي
منهما خافيل في الفسخ معناه مع عثمان وراه خاصا بالصحاب في جهة الوداع واجا
اما ومعهناه على هذا معناه خافين في الفسخ لانه خلاف ما اعتقده الالية
بالاتمام **قوله** خيل **د** اختلفا في التمتع واختلفا فيما هما في الافضل فرأي
ان لا افراد افضل وراي علي ان التمتع افضل وعلى ان اختلفا فيما في الافضل خافين
خافين اجرا افراد اعظم ولما خاف على ان يقتدى بغيره في ذلك دليل التمتع والقران
اهل بمكة لعل على جوارل منها **قوله** ان ان يكون متخاوا فراد **د** ولا خلاف

وجواز الثلاثة فاما اختلف اهل الفضل والراجح الفصح وفي جوارحه ومنعه من الخلاف ما
رايت وقد ظهر مما قلناه من كلام الثلاثة معنى قول القاسمي يعني بالخوف خوف الفصح
وضعف تفسير النواوي بالخوف الحد **قوله** ان لا يستطيع ان ادرك فيه اشاعة
العلم والمناظرة في تحقيقه نعم الدين ولا يخفى لئلا يحجب القرآن لاهلاله بما سجد له
عنه ليدل على الجواز وخوف ان يظن انه لا يجوز الا الا فراد **قوله** لا يخرج المحتال الا
لما خاضعة متعة الحج ومتعة النساء فقد مر انه يعني بالمتعة الفصح وان كان خاصا به
في حجة الوداع للعلكة التي تقدمت من مخالفة الجاهلية **قوله** يعني ابو ذر ابطال الفصح
قلت انظر من اين كان هذا حديثا ولعله من حيث ان يقول ذلك لانه توفيق **قوله**
في الاخر فعلنا ها وهذا كافر بالعرش يعني بفعلنا ها الحرم في اسرار الحج والاشارة بذلك
الي عمر القضاء وكانت سنة سبع في ذي القعدة لانه الذي يصدق بها ان معاوية كافر بالعرش
لان كافر بالعرش لو سجد لاقامة مكة فهو سنة سبع مقيم ٤ وان فسرها الكفر بالعرش
وهو الاظهر فهو سنة سبع كافر لان الصبح في اسلامه انه كان يوم الفصح ولا يبعد ان
تكون الاشارة الي عمر الجعرانة وان كان في ذي القعدة ايضا لان معاوية حينئذ
في حجة من اسلم من اهل مكة في مسيره صلى الله عليه وسلم الى هوان فليس بمقيم
بمكة ولا بكافر ولا يبعد ايضا ان تكون الاشارة الي حجة الوداع لانه لم يخلف معاوية
ولا غيره عن الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لم يخلف معاوية حينئذ
مقيم بمكة كلف وقد استكتبه صلى الله عليه وسلم وكان معه بالمدينة فلم يكن حينئذ
مقيم بمكة **قلت** وما ذكر من ان لا يظهر منه يعني الكفر المعروف يقدر فيه انه لا يجوز
اطلاق كافر بكفر سبق لاسما في معاني فان قلت نسبة النبي ما كان عليه احد انواع
الحج ان يكون اطلاقا كافر هنا منه قلت كافر من كفر سبق مما استثنوه من هذا النوع
من هذا النوع ولا يضر عدم اطراء الحجاز بل هو خاصيته على الحقيقة كما لا يظن
عرش مكة بيوتها يقال الكفر بالرجل اذ انتم الكفور وهي القرى وفي حديث اي هجرة الكفر
الروم منها كافر الكفر اي قرية قريظة وفي حديث عمر اهل الكفور رسم اهل القرى البعيدة عن
الامصار ومجتمع اهل الحلو وفي حديث ابن عمر كان اذ انظر الى عرش مكة فطمع الياسية ابو
عبيدوسيت بيوت مكة عرشا لا يعبد الا تعبد ان تعبد وبطلان عليها ويقال لها عروس بزيادة
الواو والاولى منه عرش يسكنوا لراوا واحد العرش بضم الراء وفتح العين فكيف في قلب
والعرش في غير هذا العرش اصل العشق ومنه قول ابي حمزة بن مسعود يوم بدر حيا
سيفي واحتررت به راسي عن عرش قال فبعثهم وهو كافر بالعرش هو بفتح الحاء وسكون الراء
وتناوله بعرش الرحمن وهو بعيد

قوله اعطى طائفة من اهل مكة في الحشر بينه ما بعد من قوله جمع بين حج وعمره وجاؤا لآخر
متخاضح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمل لان يريد به احارة النجدة والقرآن
في اشراج والقبائل بانه يعني به عمره لانه واسره بالافراد وقوله جمع بين الحج وعمره
اليه من حيث انه امر به اذ لم يغفل صلى الله عليه وسلم او علي ما اولاه من احافاة الحج

الى العمرة ط معنى اعطى طائفة من اهل مكة لم انحر موا بالعمرة حين اتوا ميقاتهم ذل الحليفة ويعني
بالعشر الاخير من ذي القعدة لانه اتوه في السادس منه وتجهل ان يريد به ذي الحجة فانه
اطول ايامهم من الحرم في الخامس منه **قلت** الاظهر انه لما يعني الفصح لانه قاله في مقابلة عمر
عمر والذي اشتهر عن عمر انه هو النبي عن الفصح وقد ارجح على منع كناية وبصيرة فانه
جمع فيبين حج وعمره ويصدق اهم تتجوا لان امرهم فيه ان لا يمتنع وقال القاسمي
مخالفة عثمان لعلي بن عثمان كني عرفان كان في الفصح فهو بني لزوم وان كان في النجدة والقرآن
فهو بني ندب بحلة الفصح الامر من **قوله** وقد كان يسلم علي كانت بواسير يصير على ما
فكانت الملايكة عليهم السلام يسلم عليه فكنى في تركت السلام عليه ط تسليم الملايكة
عليهم السلام عليه تكملة له فنفيد اثبات كرامات الاوليا وفيه جواز ان **قلت** كلام لا
عليهم السلام غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام يجمع وكان الشيخ ابن عبد السلام يحكي
عن بعض العامة من شيوخ زمنه ان من قال اليوم كملت الملايكة يستتاب والمحدثين عليه
والصواب ان ذلك يختلف بحسب ما من زعمه فان كان مستغنا بالصلاح يجوز عنه والاجوز قول
ذلك بحسب ما يراه الحاكم ومن هذا المعنى ما يفتق بعضهم ان يقول قبل لي وخوطبت وكان
الشيخ يسند القول فيه وفي انكاره علي من زعمه وتركهم السلام عليه حتى اکتوا ينظر لقوله في
حديث السجود القوا علي ربه يتوكلون **قوله** في الاخر ان محمد بك باحادث الى اخوه حتى
يقتل الله به اي بالعمل ٤ وتعلمها الغير والموصي بكمه ان عاش هو تسليم الملايكة عليهم السلام
عنه لانه خاف من انتشار ذلك الخبر في الفتنة في الحياة بخلاف ما بعد الموت **قوله** جمع بين حج
وعمره **قلت** يعني انه امر **حدثت ان عمر في المتعة**

قوله متخاضح رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالحج والعمرة وبدا فاهل بالحرم
اهل بالحج **قوله** متخاضح على انه لما حج مفردا ابن عمر عن روي ذلك في حديثه كانوا
حديث غيره بان يحل قوله تمتع على القران الذي الامر اليه في اخر الامر لا في بيده ويكول
قوله فاهل بالحرم فاهل بالحج يعني به انه يعني بذلك في اتا احرامه من وصل الي مكة
واراد القران لتاسي الناس به في الاعتقاد في اشراج فقال لبنيك بوجه وجه ويكون حجة ما
اسم ما لا رحمه الله للقران ان يبدوا بالحج قبل الحج ويشهد لهذا التاويل قوله تمتع
الناس كلهم لان اكثرهم منهم او اكثرهم انما كان مفردا او تمتع بطلق لغة ومعني على القران لانه
تمت باسقاط حد العدين **قلت** القران ان ينوي الحج والحج معا وينوي الحج فقط ثم يردف
الحج قبل القران من الحرم على القران الذي اردت فيه الحرم على الحج فيه ما تزي الا ان يقال
المنعورة الى التاويل اوجبت ذلك مع حصول فائده اعلام الناس بجمعة الاعتقاد في اشراج
قوله ومن كان منكرو معه الهدي فانه لا يحل حتى يقضي حجه **قلت** تقدم وجهه كون الهدي
مباحا من الفصح في الحرم فليطف بالبيت وبالمسعى والروية ويفسر **قوله** هذه جميع افعال
الحج التي يحل بها وهو يد له ان الحلق والتقصير فسهك وهو مذهب الجمهور وقيل
ليس ينسك وانما هو استباحة محظورة وانما امره بالتقصير ولما امره بالخلق الذي هو افضل
ليبقى من الشعر ما يحلق في الحج وقوله فيحلل معناه حلالا فله ان يحلق كل ما منه الا حرام

قوله لم يهل بالبحر معناه يجره به وقت خروجه الى معرفة لانه تحريمه انما هو لانه اذا كان بشو
تخل فخطبته المقتضية للتراخي **قوله** وليهدد به يهدد بالتمتع ولو جوبه شروط انفق امها
على درجة منها واختلفوا في ثلاثة فالاربعة ان يجره بالحرمة في اشهر الحج وان يخرج من عمره وان
يكون اقربا اعني غير حاضر المسجد الحرام ومن كان منه على اقل من مسافة القصر والرابع ان
يعود الميقات للحرام بالحج والثلثة مية التمتع وكون الحج والحرمة في سنة من شهر واحد
والثالث كونه من شخص واحد والاصح عدمه انما يترابط الثلاثة **قوله** وليهدد به يهدد
استيصال من الهدي فقال مالك وجماعة من السلف هو شاة وقال جماعة اخري منهم هو يبق
دون بقرة وبدينة ونبدة او شاة او شاة او شاة في هدي قال مالك وابو حنيفة لا يجوز
يخره قبل يوم النحر واجاز الشافعي يخره بعد الاحرام بالحج قال مالك هذا حكم العبد ان اذن
له سيده في الاحرام والافله الصور وان كان سمحه الهدي **قوله** فمن لم يجد منعه عن الوجود
يتقرر بعد ما الهدي او بعد منعه او بالرفع في ثمنه او كون صاحبه لا يريد به
فليصم ثلاثة ايام في الحج **قوله** قال مالك والشافعي لا تضامرا لاي بعد الاحرام ولا لاي بعد
في اوله وفي اخر وقتها عند ما احرى ايام التشريق فان خرج ولم يصمها صام بعد وقال ابو حنيفة
والتوري يصم صومها بعد الاحرام بالحرمة وقبل الاحرام بالحج ولا يصومها بعد الاحرام بالحج وهذا
تناقض بين واخر وقتها عند يوم عرفة فان خرج ولم يصمها فليصم صومها في يوم عرفة
في اخر وقتها قول كافي حنيفة **قوله** استشكل كونه تناقضا وتعلله من جهة اذا جاز قبل الا
بالاحرام بالحج فاحرم يجره لانه بض لاية فاجازته قبل الاحرام وبعد تناقض ولا سيما قوله
واخر وقتها يوم عرفة **قوله** يجب صومها قبل يوم النحر والافضل بعد الاحرام بالحج وقيل
عرفة ويجوز صوم يوم عرفة منها فان صامها بعد الاحرام بالحرمة وقبل الفراع منها لم يجز وبعد
الفراع من الحرمة وقبل الاحرام بالحج يجزى على الصحيح عندها ولو صامها في ايام التشريق فاشهر
قولي للشافعي انه لا يجزى واصحابه يقتضي الدليل الاجزاء وافقت المأكية على انه لا يجزى قبل
الفراع من الحرمة وجوزه التوري وابو حنيفة ولو لم يصم حتى تمت ايام التشريق لزمه القضا
عندنا **قوله** وسبعة اذ ارجع الى اهله **قوله** مالك والشافعي في ايام التشريق لزمه القضا
انه الرجوع من منى فيصوم بركة او بركة ومالك والشافعي قول اخر انه الرجوع الى بكة فلا
يصح حتى يرجع الى اهله وحمل بعضهم قولي مالك على ان صومها يسلمه افضل يخرج من الخلاف في
المراد بالاية **قوله** ولو لم يصم الثلاثة والسبعة اذا اراد صومها فليل ليجب والصحيح انه يجب
استدراك التفرقة بين الثلاثة والسبعة لانه اذا اراد صومها فليل ليجب والصحيح انه يجب
بعد التفرقة الواضح في الاداء وهو باربعة ايام ومما في هذا الطريق من مكة وبسطة
في الاخر ولو تجل من عمره **قوله** اصح بتعيينها اياها حرمة من قاله كان قارعا وقيل بل ظنت انه
من فسخ كغيره وبما لاكثر وقيل المعنى انما سالت ان لم تجزى كالحال الناحية وجعلوه حرمة وممت
الحج بماله حال الاكثر وقيل معني من عمره انما سالت ان لم تجزى كالحال الناحية وجعلوه حرمة وممت
معنى من عمره من عمره **قوله** ويؤخذ من قول من عمره انما سالت ان لم تجزى كالحال الناحية وجعلوه حرمة وممت
الثالث ومنه ايضا من كل امرئ انما سالت ان لم تجزى كالحال الناحية وجعلوه حرمة وممت

منه

منه بل الحديث حجة للمذهب المختار انه كان قارعا والمعنى من عمره انما سالت ان لم تجزى كالحال الناحية وجعلوه حرمة وممت
راسي وقلة هدي **قوله** كون التقليد ما لعابين واما التمسك فلا يجوزها هو العلم وفيه
استصحاب التمسك والتقليد وما استثنى **قوله** حتى احل من الحج **قوله** ان القارن لا يتحلل بعزل
الحرمة وانما يتحلل بما يتحلل به المفرد **حديث ابن عمر**
قوله ان صعد دنع يتوقع الصدق ولم يتحققه اذ لم يتحقق له رخصة الحصر لانه
عمره باحراره **قوله** لا يلزم من تحققه ان لا يتحقق لجواز ان يكون تحققه واستطاعته مقدم
في حديث صباغة **قوله** صنعت كاصنع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد من التخلل
حين وقع الحصر بالحديبية وقيل انه في اشد الحال اي اهل بكة كاهل بها النبي صلى الله عليه
وسلم حين صعد عام الحديبية وقيل انه تحت اذ اراد الوجهين من الاستد او الاثر ويشهد
له قوله ما امرنا الا واحد ان يحل بيني وبين الحرمة جليل بيني وبين الحج **قوله** ما امرنا الا واحد
يعني في حكم الحصر وانه اذا كان التخلل للحصر جاز في الحرمة مع اهل غير محدودة بوقت ففي
الحج اجوز **قوله** اشهدكم انه اوجبت الحج مع العمرة **قوله** فمد جوارا ردا فالحج على الحرمة وهو منسحب
الجمهور وقال اشهدكم انه لم يكف بالنية ليعلم من اقتدي به انه انقل بقوله الى القرآن استول
في حكم الحصر وفيه العمل بالقياس **قوله** عام ترك الحج بين الزبير ط لما ماتت معاوية بن يزيد بن معاوية
ولو يكن استعمل بقوله الناس بلا خليفة تهرين واما ما فاجتمع رأي اهل الحل والعقد من اهل
مكة فبايعوا عبدة السنين الزبير واستنوسق ملك الحجاز والعراق وخراسان واهمال المشرق
وبايع اهل الشام ومصر مروان بن الحكم فتركوا ترك الامر كذلك الى ان توفي مروان وقيل انه
عبد الملك خلع الناس الحج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير فبحث جيشا وامر عليه الحاج فقام
اهل مكة وحاصرهم الى ان غلب عليهم وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين
والاسوة بعم الحرمة وكسرها **قوله** وطاف بالبيت يعني طواف القدوم **قوله** وراي ان قضا
طواف الحج والحرمة بطوافه الاول ط يعني الطواف بين الصفا والمروة واما الطواف بالبيت هو
طواف الافاضة وهو ركن فلا يكتفي عنه بطواف القدوم وفي القرآن ولا في الاثر
ما **قوله** انما امر به النبي صلى الله عليه وسلم
قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بلح مفردا **قوله** هذا موافق لما نقل
من حديث عائشة وجابر وابن عباس ومبين كما اشكل من غير هذه الرواية وقد تقدمنا ويل
ما خالف هذا **قوله** انزل في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحج وعمره **قوله** احق
به من قال انه كان قارنا وان القرآن افضل والجواب واجمع بينه وبين ما صح انه احرم
مفردا ان هذا كان سنة في احراز الامر حين اضاف الحج الى الحج عنه وصوله الى مكة ليعلم
الناس صحة الاعتقاد في اشهر الحج ليس انه في اول الامر عند احرامه من الميقات
فاخبرنا عن احراز الامر ولعله لم يشهد اوله ويشهد لذلك قوله في الامر جئنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فصرخ بالحج صراخا فلما قد شامكة امرنا ان نجعل عمره وقيل انه سمع
ذلك من احد قريب منه فجعله قريب من قول النبي صلى الله عليه وسلم وانما شئب ذلك الى
النبي صلى الله عليه وسلم من حيث انه امر بمولدا قال محمد بن ابي صفرة معني قوله انزل في

يفعله بنفسه ولا من جابده وتقدم الكلام على ذلك **ليس بتغيير ولا تصغير بل هو صحيح وواضح**
ومعنى لان المعنى لم يكن عن اي غير الذي احرم به ولم يفسر الى غيره او قرآن **ط** وتكون رواية
من رواه لم تكن عمدة منسقة لرواية لم تكن عن **قوله** واكثر عروة من الاحتجاجات يشبه ان
يكون احتجاجا جليلا واجماع **قوله** يفتون اقدامهم **د** اي حين يقولون في مكة فيه ان فضل
علا لما خل الطواف ولا يصلي قبله التيمم وفيه على الخلق والمصلحة الكفاية من سنة
طواف القدوم وترك التيمم وانه كان له ان يفتي وتكذيب عروة لمن قاله دليل على استقرار
الحق **قوله** ثم لا يجلون **د** فيه انه لا يجوز التحلل بطواف القدوم **قوله** ثم حججت مع ابن الزبير
يعني والده فالزبير بدل من ابن **قوله** وقد اخبرني امي **د** اقبلت هي واخوها عائشة والزبير
وقلان بجره فقط فلما سموا الركن احوام المراد بالفتح الطواف وعبر عن الطواف بعض يفعل
فيه ومنه قول عمرو بن ابي ربيعة **د** فلما قضينا من كل حاجة وصح بالاركان منهن صاح
لان الطائف انما يصح الركن اي الحجر الاسود فكني بالفتح وتكلم ان يكون التقدير فلما طافوا
وسموا وحلقوا احوام وحذفت هذه الاشياء اختصارا للعلم بما هو شديد لذلك قولها الا في التمر
اسرع امري ولا عمرته لم يطف بالصفا والمروة الا ان يريد بالتمام الكمال لا الصفة **د** ولا
بد من تقدم بهذا العهد وقول لان العمدة لا تكون الا بفعل جميعا **د** الا ان يكون على راس من لم
يوجب السعي **د** والمراد بفتح الركن الطواف والمراد بالمدكور ان غير عائشة لما صح **د** كانت جارية
فلم تطف ولم تحل وانما قصدت اسمها الاخبار عن حجهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واما
حجهم ولم تقصد **د** ستيفا ما اتفق لها بشدة وعمرة هؤلاء لم يحتمل ان عمرة الفسخ التي اسروا بها
وحتمل ان التي اسروا بها من الميقات لانه روي ان الناس اختلفوا بما احرموا به معه صلى
الله عليه وسلم وكل ما قصدت عمرة عائشة التي احرمت بها من التيمم مع اخيه عبد الرحمن
واما قول من قال لها اردت في غير حجهم مع النبي صلى الله عليه وسلم فخطا لان الحديث النص
عليه ان ذلك كان في حجهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن الناس من ذهب الى ان التقدير اذ دخل
الحرم وحل له كل شيء ويكون طوافه وسعيه كانه عمل خارج عن الاحرام كما كان رمي الجمار والبيت
بشيء على خارج عنه ولا حجة فيه لمن يوجب السعي لان الحديث لما هو في اخبارها عن حجهم مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وقصص ان طافوا وسعوا فيها مما جعل على ما قصد
قوله في الاخر لم يكن معي هدي فاحللت **د** تقدم معارضة هذا القول عروة كذب
في اخباره ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وان اسماؤا لم يبق له وقدمه الجواب **د** فتوفي
عني وفي الاخر استترحتني اي بعدي **د** قاله ذلك انها احللت وهو محرم فحاف بادره لمس لفتح
وتغورها **قوله** مرت ثلثي الحجون **د** الحجون بفتح الحاء ومنه الحيم خفيفة الجبل المشرف على مكة عند
المحصب والمخايب جمع خبيبة وهو كل ما جعل في مؤخرة الرجل والفت ومنه اقتب فلا
كذا **قوله** ظاهرا لا استحال انه ما علق بالحفظ به ومنه قول **د** الشاعر
د ففوا خبروني عن سليمان اني لمعرف من اهل وددان طالب
د فاجوا فاثبوا بالذات فليست له **د** ولو سكتا انت عليك الخطاب
والممدوح سليمان بن عبد الملك **د** فاهلنا **د** تعني في حجة الوداع وحينئذ يشك

قيل

مع ما في الحديث الذي قبله ان الزبير كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مكة وكذا كانت عائشة لم تحل
ايضا **د** كانت عائشة وعنده المقام من عدم امكان الحج ليرتق الا الفسخ **د** اي التيمم مع
ولهذا والله اعلم ذكره مسلم رحمه الله في **الاتباع قوله** في الاخر سالت ابن عباس عن المنعة
فرد عنهما وكان ابن الزبير يروي عنها فقد اختلفا **قوله** في الاخر اهل النبي صلى الله عليه وسلم
بجره واهل الصحابة بالخ فلهذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم وسلكوا من بعده الهدي **قوله**
يكنم التشاركون على هذا الحديث وهو قوي في انه كان متمقا ويكون معنى فلم يحل اي لم يفسخ
او لا يفسخ الا من احرم بالخ ويكون المانع من الفسخ كون الاحرام بجره او كون للهدي مع ان
لهم من احباده صلى الله عليه وسلم وذلك ان يد الحج بينه وبين الحج مع من اندا احرم مع هذا قول
مما تاول به حديث انس من ان ذلك كان في البحر لا من حرم وصل الى مكة وازداد ان يعلم
الناس بعمدة الاعتناء في اشهر الحج **حديث جواز السعي في اشهر الحج**
قوله كانت يعني الجاهلية **قوله** من البحر **د** يعني من الفسخ الفواحل **قوله**
ويحلقون المحرم مفسرا **د** اي يسعون المحرم ويسبغون اليه احكاما المحرم من الكف عن الغارة
وعبرها ويفعلون ذلك ليليتوا اليه عليهم ثلاثة اشهر حرم ما يضييق عليهم الا من ترك الغارة
والهيب والحاصل انهم كانوا يجعلون من الاشهر الحرم ما يمتنع حول اليه ويجرمون مكان ذلك
غيره وكان الذي يفعلون ذلك يسعون النساء وكانوا اشراقهم ولذلك قال شاعرهم
د السنا الفاسيين على مودة شهور الحلال بحلها حراما **د**
وقد الله تعالى ذلك بقوله سبحانه انما السنن زيادة في الكفر الآية **قوله** ويقولون اذ ابر الدبر
الى اخره **د** يعني ان بالبر طهورا لابل غنمه افضل فقام من الخ لانه تدر للسير عليها وعفا الاثر
اي امتما واندرس ويكون عفا ايضا بخي فتر ومنه حتى عفا اي تروا فهو من الضم **د** والرد
بالاثر اثار سير الحاج من الطرق وكان الخطا في المراد انما لا **د** وهو جديده وعفا من الضم
عفا كثر وقل وعفا طهر وخفا **د** وتقرأ هذه الثلاثة بسكون الراء لا بضمه والسمعية
في الاخر قد مر النبي صلى الله عليه وسلم واما به يكون بالخ **د** يدل انهم كانوا معزدين
قوله في الاخر بذي طوي طوي **د** او مقرب مكة وفي طاية الحركات الثلاث مع الفسخ وبعض
رواة البخاري فيه المدة الاصبى واما طوي الذي بطريق الطائف فهو بالفتح والتمثيل عني
وكذا للطواف الذي باليمن بالفتح والمدة ايضا **د** والاشهر من الثلاث الفسخ ولم يجل بعضهم عن
واسبق الاصبى دخول مكة بها اذن الحديث وهو واضح الوجه من عند ما واستجبت عائشة
وابن جبير الدخول ليلاد خير فيه جماعة **د** في الاخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم هذه عمرة استغفنا بها فمن لم يكن معه الهدي فليصل الجبل كذا فان العمرة دخلت في الحج
الى قيام الساعة **د** لا يقال فيه انه احرم متمقا لان الاشارة بهذا الى عمرة الفسخ ومعنى
استغفنا استغفنا او يكون اذ دخل يقصد حجهم فيها ولكن قام المانع وهو كون الهدي معه **قوله**
الكلام على دخول العمرة في الحج **د** وهو قوي في تأييد جواز الفسخ **د** وفي حديث ابن عمر
تحدثت فيها في الناس **د** الاظهر انه يعني بالمنعة في اشهر الحج والظاهر انهما
الذين كرهوها في اشهر الحج وهو منقول عن ابن وعنه ويجوز ان يريد بها الفسخ **قوله** فاقا

حياته

آت في ماضي قلت ينقسم ما في بعض الروايات من قوله فأتيت في المنام كان انسانا ماضيا ويقول
وفيه استيقنا سبالا روي فيها يقول عليه السلام لعل الشرح لما دل عليه الشرح من عظم قدرها والآخر
من ستة واربعين جزءا من النبوة وهذه الاستيقنا والشرح لا يأتيا في الاصول وقد قدسنا
الكلام على ذلك في كتاب الايمان وهو لابي عباس انه اكبر يد له على ما تاتي بالروايات واستبشر بها

حديث الاستحارة والتقليد

قوله صلى الله عليه وسلم في الخليفة قلت قد تقدم ما ان الاول ان يكون الامام اثر نقل وصلافة
الظهر يعني الخليفة لا ياتي ان يكون لحرمة اثرنا قلته **قوله** فاستحارها قلت الاظهر انه
صلى الله عليه وسلم في ذلك بيعة المباركة كما تقدم في غيره الثلاث وستين بيعة وانما كان
الاظهر لان الاصل الحقيقة وخرع عن لها واسماه اليه يعني انما ربه يحارم الاستحارة لغة
الاعلام وشعارها راجع الى مواعظ افعاله واماني العرف فهو ان يقول في الهدي علامة يعرف
بها انه هدي فلا تستطيل عليه يد ولا يدرك ان مثل ويطلب له صاحبه فان لم يوجد خسر
عنه بعد بلوغه **قوله** وتلك العلامة هي ان يشق في سنامه شفا بسيل الدم وهو اعني
الاستحارة سنة عمل المسلمون وهربر ذلك ابو حنيفة وراه من المثلة المهيمنة قلنا وانما
لان مشروعا قبل النبي عن المثلة وخالفه كبار اصحابه وقالوا بقوله الكافرة ولا حجة له
لان صلى الله عليه وسلم اشرف احرار وليس من المثلة لانه مصفحة كالقصد والمجاهدة
والحضانة وانما اذا جاز الوسر لمعرفه المثل فكذلك الاستحارة معرفة انه هدي **قوله**
قل كان الاستحارة والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم انه هدي خارج عن ملك المهدي فلا
يخضع له السراق واصحاب الفارات فلما جاز الاسلام راي غيرهم في ذلك معنى صحيحا فاق
قوله في صفحة سنامه ط الصفحة الجانب والشملا للسلام اعلى من الجاهلية **قوله** لا يمين
وصف الصفحة بالذكرة لانها بمعنى الجانب م مشهور مذهب مالك ان محل الاستحارة اليسر وذهب
بعض الناس الى ان محله الايمن **قوله** جمهورا والما واية الفتوى انه في الايمن الحديث **قوله**
حصل الشيخ رحمه الله تعالى في كون اليسار اول او الايمن كروية اقواله ثالثة (اما السنة
في اليسار ورايها سوا فترا اخذ بشيخه الى التعقيب على القاضي فقال وقول عياض جمهور
العلماء واية الفتوى انه في الايمن ولو شك في غير ذلك انما المذهب عندنا وليس كذلك وانت ترى
ان عياضا لم يقل ذلك الا في قول الامام مشهور مذهب مالك انه في اليسر ووجه
الباحي كونه في الايمن بان الهدي يوجه الى القبلة والحشود يوجه اليها ايضا فحينئذ لا يلهي
منه الا اليسر ووجهه ان يشهد بان السنة ان يشعروا وجهه الى القبلة يمينه وخلا
بشماله واذا كان كذلك الاستحارة فلذلك في المدة وقد انه شعر عرفنا وقال ابن جبر طولا
وقر الباحي الطول يانه من المقدم الى الخرج قال وانما كان كذلك ليعتقد انه لو كان
محضا لا يمين ولا يمين في تفسير الحرض والطول بيان بل يقولون في تفسير
الطول انه ضد العرض وفي تفسير العرض يانه ضد الطول ونحو من ذلك حقيقة البياض
في مختصه الكلامي فقال الطول خطين تقاطعا في السطح وهو في الانسان من راسه
الى قدمه وهو في النجوم من ظهرها الى عرض قاعها والعرض اقصى خطين تقاطعا في السطح وهو

في الانسان من بينه الى شماله وفي النجوم من العرض الى الذنب فلول العرض عند مالك في النجوم ماض
البياض وي به الطول فيتفق التفسيران ويشهد لذلك ان ابن يونس في النجوم المذكور في الله
بانه عرض السماء فقال من الذنب الى الخلق **قوله** واختلف في استحارة الاستحارة من الابل وله سنام
من البقرة لا تستحار الختم اذ لا سنام لها واختلف هل تقلده فقال الجمهور تقلده لغيره مالك ولعله
لم يبلغ الحديث اولا ليعتبه عنده عمل **قوله** وانما لم تستحار الختم لضيق عن الجرح ولا في الاستحارة سنة
دونها الصوف والبقرة عندنا لا تقلد وتستر **قوله** وقلدها الخمين **قوله** التقليد في القطع بها ان
يعلق في عنق المدي يمشي يعرف به انه هدي والافضل النعلان واجاز مالك العمل الواحد واجاز
الثوري فوالقربة وشبهها والافضل عند النخل قال بعضهم وخسر النعلان لانه لالة السفر بها
الي محل الهدي

حديث من طاف بالبيت حل

قوله ما عده الفتيان وفي بعض النسخ ما هو اعلى ان المراد بالفتيا الافتاء **قوله** التي تشفت بالنا
او تشفت **قوله** رويها بالواقي للشتك فاما الحرف الاول فرويها بالشين والحين المجزئين بعد
الفاخت الفاف وهي ان لو تكن وبها فضاها علفت بقلوب الناس من قوله تعالى قد تشفعها
جباو وقت في ابي داود تشفت تشفت بتقديرا الفاعل الشين والحين المجزئين وذكرها
مسلم فيما بعد في قوله ان هذا الامر قد تشفع ومعناها فشت وانتشرت يقال تشفع لداوود
كثروا وانتشروا وقد يكون من تشفع كسكت الناس عن المنعة قال الفراء التشفع والتشاع
الكسل وقد يكون معناه افسدت حال الناس بينهم بوقوع الخلاف بينهم من التشاع وهو ثبت
يلتوي على التمار واما الحرف الثاني الذي بعد او فرويها عن الاسدي والتميم بالعين
المهملة بعد الباء الموحدة وعند غيرهما بالعين المهملة بالمد المهملة وذكر ابو عبيد الله الحديث
بجائين الروايتين دون شك واختار العين المهملة ومعناها فقت الناس او فقت مذهبهم والجهة
من التشعب اي خلقت عليهم امر **قوله** ان من طاف بالبيت حل **قوله** فقد مر مذهب ابن عباس في حلقه
ومخالفة الجمهور **قوله** يعني فتيان ابن عباس ان المحرم بالحج يتحل من احرامه بطواف القدوم ويعمل
بنيية المناسك من الوقوف وغيره وهو حلال من النساء والطيب وغير ذلك وهو خلاف مذهب
الجمهور فان مذهبهم ان التحلل من ذلك انما يكون بطواف الافاضة يوم النحر بعد الوقوف بعرفة
قوله ومخالفة مذهب الجمهور قال بعضهم وعله يريد بين فانه بالحج وحمله على الفوات بعيد
لما ذكر الامام ويبعد ايضا قوله فيما بعد كان يقول في الحروف وغيره اذ لا طواف بعد الوقوف
ولو انفسهم منه به بما ذكره وكان الاظهر او يتعين تفسيرها بالفسح لانه يميزه ويشهد
لتفسيره استبعاد السائل بقوله الطواف عرفة لان المحقق انه يميز الفسخ في العمرة لا الطواف
وحدة عرفة واذا ضربت قيام بما ذكره الرميكن استبعادا ويشهد ايضا لتفسيرها بالفسح قوله
علا وكان يلحقه من امره لم به في حجة الوداع لان الذي امرهم به فيها انما الفسخ واذا فسرت بالفسح لم
لوشكل قوله سنة نبيك ولا منه صلى الله عليه وسلم امر به في حجة الوداع وحما امره مستفاد
اذا ضربت بما ذكره فانه يشك قوله سنة نبيك فانتم على الله عليه وسلم لم يبعده ولم يامر به **قوله**
عن ابن عباس كان يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره الا حل فقلت لعطاء ان يقول ذلك قال
من قوله تعالى فترحمها اي البيت القيق لاجبة له في الآية لان المراد عمل نحو الهدي اي لا يشر الا في الحرم

وتة

اتفقوا على ان يكون المني شديداً بطن المسيل وبطن المسيل هو من قبل الوصول الى
الميل الاخر المعلق بين المسجل الا ان يماذي الميلين الاخيرين المتقابلين اللذين يفتان
المسجل **قوله** في الاخر في الحج والعمرة هو مثل ما تقدم من انه يرمل في طواف التمتع لانه مقام الفدية
قوله يسويك يرمي بهما سعيان الحج المستاركة الرمل في الاستراع وان احتكفت صفاتهما **قوله**
ثم يصلي التمسك بين بهما ركعتا الطواف والمشهور عندنا انهما سنة وعطف النبي يتم به لان
شرطه تقدم الطواف ولو قدم النبي لم يجزه خلافاً لبعض السلف وباق الكلام على ما
استلام **الحج قلت** تقدم ان بدأ الشوط من الحجر الاسود ومنها اليه ابن الجلب والحج من
القاسم اذا بدأ من غير الحجر الذي ما قبله والمحدث يفتي ان الرمل يستغرق كل واحد من الطواف
الثلاثة وباق ما في حديث ابن عباس **قوله** في الاخر هذا الرمل بابيت اسنة هو فان قولك يركون
انه سنة قال صدقوا وكذبوا **قوله** في انه فعله وكذبوا في انه سنة صلى الله عليه وسلم
يفعله على انه سنة متكررة لما فعله للحجر الذي ذكره وقد رفع وهذا من ذهب ابن عباس
اعني ان الرمل ليس سنة ولا فعله للحجر وراوه سنة ومن تركه ترك سنة حتى قال الحسن والنوري
وابن الماجنون المالك عليه السلام ايضا وقاله ايضا مالك تروى عنه وخجة الجميع انه صلى الله
عليه وسلم رمل في حجة الوداع وقاله خذوا عني مناسككم **قلت** السائل انما سأل عن الحكم
لا عن فعل فعله ام لم يفعله ولا عن الفرق بين الاشواط الثلاثة والاربعة والجواب مطابق لان
حاصله انك ليس سنة لانه لما فعله للوجه الذي ذكره وقوله كذبوا تشديد في الافتكار والا
كان يكفي ان يقول اخطا وان قلت كيف ينكر ابن عباس انه سنة والثابت منه انه كان يرمي
قلت يرمي على انه مستحب وانما انكر ان يكون سنة وعلمي ان الرمل سنة جميع الفقهاء وفيه
خلاف عن بعض الصمابة **ط** وهو يجوز ما به صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع **م** وتختلف
عندنا على وجوب الدم في كل مرة في إعادة الطواف لمن تركه اذا كان بالقرب وقال بعض
شيوخنا الخلاف في ذلك من غير على الخلاف في جواز رفضه **قلت** القولان في وجوب الدم على
من تركه جهلا او نسيانا مالكا وبالوجوب قال ابن الماجنون وذكر الخليل القولين مفرعين على عدم
الاعادة في القرب وذكرهما ابو عمر مفرعين على الجهد **قوله** من الهول هو في معظم النسخ يضم
الحا وسكون الزاي قال عياض في المشارق وهو وهم والصواب يضم الحاء والواو والالف
بجاء الزاي وللأول وجه لان الهول ينحى الحاء منه رخصته كضربته من باب المعنى لا استطاع
لان الله عز وجل **قوله** احببني عن الطواف بين الصفا والحرة راكبا اسنة هو فان قوله يكون
انه سنة قال صدقوا وكذبوا **قوله** احببني انهم صدقوا في انه فعله صلى الله عليه وسلم وكذبوا في
انما فعله لانه لما فعله للحجر الذي ذكره وهذا الذي ذكره اعني ان المتني افضل متفق عليه
والركوب جائز **ع** وقيل في طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا انه ليراه الناس فيقتدوا به
وقيل لانه كان يشكي على ما ياتي **قوله** لا يضمنون بين يديه وفي الاخر لا يضمنون اي لا يضمنون
وفي الاخر لا يركبون اي لا يركبون **ع** وهو عن الفارسي لا يركبون من الاكرام الاول الصواب
قلت حج الرشيد سنة فربما كلفه فاذن يهلون المحزون راكبا على قسبة وحلفه
المسيان فامر ان يوفي به اليه فقال للرسول لا تروعه فاتاه الرسول فقال يا يهلون احب امير

المؤمنين

المؤمنين فجاء فقال الرشيد السلام عليك يا يهلون فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال الرشيد
ان اليك بالاشواق فقال يا يهلون كفى لكم اشتق اليك فقال الرشيد عظمي يا يهلون قال لما اعطاه
هذه قصوركم وهذه قوركم قاله زدي فقد احسنت قال يا امير المؤمنين من رزقه الله امالا
وجالا فواسم ماله وعف في حماله كتب في ديوان الابرار فظن الرشيد انه يريد شافقا
فقد امرنا بقضاء دينك قال لا لا نقضه يتايد من ارد الحق على اهله واقض من نفسك من
نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يجري عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يوطئك وينسأ
كيف يا امير المؤمنين اذ اوقفك الله بين يديه وسالك عن النقرة والقطر ففتحت الرشيد
العبرة فقال الحاجب كف يا يهلون قد اوجعت امير المؤمنين فقال يا يهلون لما ينسد
عليه انت وامرنا بك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد احاجة يا يهلون قال ان لا تراني ولا
اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان من قد امة بن عبد الله الطحفي قال رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حرة العقبة على ناقه صهباء وبسر من ب ولا طرد ولا اليك
ولا تخ **ع** العواتق جمع عاتق وهو البكر البالغ والمقاربة للبلوغ وقيل التي لم تتروج سميت
بذلك لانها عقت من استغدام ابوها لها فيما يستقدم فيه الصبي من الخرج والدخول والنظر
في الاخر فصفه **قلت** فيه اعتبار الشراة على الصفة الا ان الخلاف في تلك المسئلة
انما هو انهم حرمين راع وهذا لا مانع وفيه ايضا ما يقوله العبدون ان من راق على حاله لم
يكن عليه في الحياة فله به حقلكن راه ايضا النخبة **قوله** في الخبر وهنتهم حرمين اي اضعفهم
وهو تخفيف الها ويترتب ان اسما المدينة المشرفة في الجاهلية وسميت في الاسلام وطبقا قال
تعالى وما كان لاهل المدينة وعبيد الله من الاي وباتيسطة لك في الحج ان شاء الله تعالى **ط**
وهنتهم هو تلاي وسمع ايضا راي **قلت** قال الزمخشري يترتب اسم المدينة وقيل هو ارض المدينة
بناحية من **ع** ثلاثة اشواط **ع** كره بعضهم ان يقال اشواط واروا يقال اطواف واهل
وجه الكراهة لا يسمونه ولا يسمونها **ع** في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق **ع** المكان
لذلك مجاهد والثاقبي والحديث ظاهر في انه لا كراهة في تسميته شوطا **قوله** ويشوا اباين
الركبتين يعني من الثلاثة الاشواط **قلت** الاحاديث السابقة ظاهرة او ضمن في ان الرمل
استغرق الثلاثة الاشواط وفي هذا انه امرهم ان يشوا في كل واحد من الثلاثة ما بين الركبتين
للوجه الذي ذكره ولا تخار من بين الحديثين لان هذا كان في عمر الحديبية سنة سبع وكان المشركون
جلسوا لهم على قعيقها ان لم يرحلوا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يتجددوا في الثلاثة
التي تقع عليها عين المشركين وامرهم ان يشوا الراية التي لا تقع عليها عين المشركين ابقاعهم
لأنهم من المنصف والاحاديث السابقة كانت في حجة الوداع حين قدر واعلي ذلك

احاديث سنة ركنين

قوله لمرارة يسح الا لركنين معنى يسح يستلم **قلت** الاستلام ان تشاول الركن فبها او
بسطا وجعي وباتيسطة لك **ع** ويحيى بالركنين اليمينين الذي فيه الحجر الاسود والذى
يليه من حواء واليمينين واستلامهما يختلف فاستلام الذي فيه الحجر بتقبيل الحجر من فخر عليه
ومعه فان لم يتقبل عليه يقيم ثم يقبل فان لم يقبل رقام بان ايه كبر فان لم يقبل رفاي عليه واما الجاهلي

يكون معنى الآية حنيف رفع المخرج عن الترك وهي خاصية عدم الوجوب **م** وهذا من
بدعي فقها ومعرفة بواقع الألفاظ وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المحقق انه من
من أيقاعه على صفة من عليه صلاة الظهر ويظن انها لا تصلي عند الحروب فيقال لا
خرج عليك في فعلها حينئذ فالجواب صحيح ولا يدل على عدم وجوب الظهر ثم بينت ان
الآية من هذا النوع اعني من نفي المخرج عما سواه انه في فعله مخرج فان ناسا من الانصار كانوا يرون
ان الطواف بين الصفا والمروة من امر الجاهلية وقال آخرون انما امرنا بالطواف بالبيت
ولم يرم به بين الصفا والمروة فنزلت الآية ثم بعد المعارضة وبيان النزول ذكرت مستندها
في الوجوب بقوله طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون **قوله** يكونون بحجهم
على شرط البحريني لما اساف وبالله كذا وقعت هذه الرواية وهو غلط والصواب في الخبر
يكونون لمات وفي الاخرى انها الطاعية وهو المعروف لان مائة صم كان نفسه عمر بن حنظلة
جثة البحر المشلل عابلي قديد وقال ابن الكلبي مائة صم كان نفسه عمر بن حنظلة
جثة البحر والمائة مائة ايقاد رجل اسمه اساف بن عمرو وامرته اسمها نائلة بنت وهب بن ابي القحافة
فما جرح من فمها عند الكعبة وقيل على الصفا والمروة ليعظم الناس بها ثم حوّلها فبقيت بين
كلاهما فجعل احداهما لصفا للكعبة والاخر برمز وميل جعلها معا برمز وميل عند كل واحد
فجاءت نائلة فلما فتحت مكة كسر بها صلى الله عليه وسلم **قوله** ان هذا العلم وفي رواية ان هذا
لعلم بالسورين وكل صحيح واستحسن ان يعلم عائشة ونصوب لنا وبالله **قوله** في الاخر الطواف
واحد اطواف لا **قوله** بقوله ما قلناه انه لا ينبغي الا في الاول دون غيره من اطواف الحج
ان السعي في الحج والعمرة لا يكرر بل يقتصر مرة على مرة واحدة ويكره تكراره لانه
انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا لان القارن يكفي بطواف واحد

احاديث مكي يقطع الحاج التلبية

قوله ردفت من عرفات عذبة استجاب الركب في الدف من عرفته وفيه ان التلبية
على الدابة المطيعة **قوله** الشعب الايسر الذي دون المزدلفة **قوله** استجاب الركب
في الجبل ويعني بدون المزدلفة قربها **قوله** فصبيت عليه المار قال صاحبنا لا
في الوضوء بتبشير الما جيرة والاستعانة بمن يجلس لاعتصامكم وهذه الالام
وتحوم والاستعانة بمن يصيب عليه الما الاولي تركه وهل يسمى مكره على من
اصحها عدم الكراهة واما استعانتها في هذا باسمه والمخيرة في غزوة
الجواز ويكون افضل في حقه حينئذ لانه ما مور بالبيان
في الاخر ليس بواجب وفي الاخر لم يسخ الوضوء **قوله** هذا العلم في الدابة
لان معنى لم يسخ اي عادته وكذلك معنى لم يسخ
ويحتمل انه في الكف مع الاتيان بالعبادة وفي الحديث الاخر فلما جاء
الوضوء صلى **قوله** تاوّل بعضهم ان وضوءه بخير المزدلفة لم يكن للصلاة بل لما وضوا
اعضائهم وليس كذلك بل لما كان للصلاة انه لا يقال في الاستحباب وضوا حيطانهم ليس بالواجب
ومعني لم يسخ لم يكره ويدل له الصلاة قوله في الاخر فوضوا وحققه ليكون في طهارة واما

وضوءه بالمزدلفة فقد يكون لم يسخ طرا او اسجل تحققت قولنا اي المزدلفة كره في فضيلة
التكرار وقيل يؤمن وضوءه من بعض كل صلاة من الصلوات الخمس جمع بينهما بالمزدلفة وضوءه
على عادته في الوضوء لكل صلاة ولا وجه لهذا الان تكرار الوضوء قبل فعل العبادة
به ممنوع ومن السرف المكي عنه واما فضيلة التكرار بعد ايقاع الفرض **قوله**
قال وما قال اهرق **قوله** اشترى بقراره اياه كما سمعه من لفظ محدثه والله لا ينقله يا
قوله الصلاة اما لك واختلفت عندنا فيمن صلى الصلوتين كل واحدة لوقتها فقبل بعد
اذا اتى المزدلفة هذا الحديث وقيل لا يجوز لان الجمع به سنة وترك السنة لا يجوز الا اذا
لا يجوز هذا الخلاف فيمن ترك الجمع بين الظهر والعصر بعرفة لان الحرب اذا صليت
ليلة المزدلفة قبل الشفق صارت كما صليت قبل وقتها فتنازل والعصر اذا صليت يوم
عرفة لوقتها ولم تصل مع الظهر فقد احرما عن وقتها فصلا لانه قضاء لا معنى لقضاءها
ثانية ومقتضى الكلام على هذا حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة
الحقيقة **م** اختلف عندنا في يقطع الحاج التلبية قبل بزوال يوم عرفة وقيل بالرواح
اي صلاة ظهرها وقيل بالرواح الى الوقوف بعرفة واختار بعض شيوخنا المتأخرين يرمي
بحرم التلبية وقال به الخالف واخرج القائلون بهذا الشروع وروي اول حجة او حتى
يتم السعي والاقوال الثلاثة الاولى ماله ومشهور مذهبه انه بالرواح وبه قال عائشة
وابن عمر وعليه اكثر اهل المدينة جمهور فقها الامصار وجماعة من السلف ان يرمي بحرم التلبية
قال الحسن بن علي حتى يصلي الخداة يوم عرفة وروي ابن الحارث في ذهابه من بني ابي عزة
عن الحسن بن علي وقال ابن الجلاب من احرم من عرفة يلي حتى يرمي الجمر والقول بان
يقطع يرمي اول حصاة للشاة في فسبب الخلاف بين القولين الحديثان فان احق من يقول
حتى يتم السعي حديث جابر يرمي بحرم التلبية ايجاب بان معنى يرمي شرح يرمي **قلت**
في بيان التلبية من حين يجر من مكيفات ثم يعرض لها قطع تعقبه معاودة
دفع التلبية فالاول قيل كيف بدخول الحرم وقيل بدخوله مكة وقيل بدخول المسجد
قيل يسترو عدي الطواف واختلف متى يرجع الى التلبية فروي اشهر بتمام الطواف
في كل من الموانع تمام السعي واما قطعها السنة ففيه ما تقدم للامام **قوله** والتلبية الاولى
ان الاول لا يرد وما في الروايات من قوله عدد وان من مكي الى عرفة وفي الاخر عذبة
المعنى وما الكبير وقد ذكر عن مالك انه قال مثل ذلك وقد كرم مسلم حديث التلبية
في في المشي الى عرفة وهذا كله في تلبيت الحاج واما العترة فقال مالك
في قطع اذا اراد البيت فان احرم من الميقات قطع اذا دخل الحرم وعند
الطواف بعد التلبية **قوله** وما بعد وقيل ان التلبية في الواضحة يقطع العترة اذا ابتعد
تفسيره في هذا والفتى بفتح النون وسكون القاف الطريق الجبل والفتى سير فوجه
وفق في احوال المكان المشيع ورواه بعضهم في الموطا فرجة ومعنى يصر اسرع من حمار
النار لان رفق في السير بسببه ويسرع الى المشاة لئلا يتأخر في الساع الوقت به

وهو القيل ود كل الخلاف في وجوب الدم قال شيخنا ابو عبد الله فعلى وجوب الدم يكون ما
بعد الغروب وقت قضا وعلي سقوطه يكون وقت من قرأ او على ظاهر قول ابن رشد يكون
وقت قوا **قوله** اذ انطلق اي للنساء وهو جمع طوعية كسفن سمع سفينة واسل الطينة
اي الهودج التي تكون فيه المرأة ثم سميت به المرأة وغلب فيها مجازا وخفيت الحقيقة **والقول**
بفتح التاء والفاء المتاع والحشر **احاديث من ابن ترمي جرم العقبة**
قوله رمي جرم العقبة في كون ربه من واجبات الحج واركانه عندنا قولان الجمهور على
الاسنة موكفون بتركها الدم وقال ابن الماجشون هو ركن لا جرم تركه كغيره من
الاركان **قوله** من بطن الوادي هو المستحب عند الكافة ومن حيث رمي من اعلا العقبة
او وسطها او اسفلها جاز واماساير الجملات فمن فوق **قوله** يسبح صبيات **قوله** اخلف من
وماها باقل فقال مالك والجمهور عليه دمران فانه ايام الرمي وكان الشافعي وابو ثور في
ترك حصاة مد من طعام وفي تركه اشين مدان وفي تركه ثلاثة فاكثروا وقال ابو
حنيفة وصاحبا في اقل من النصف الثلاث فاقول في كل حصاة نصف صاع وفي اكثر من
النصف دم وقال عطاء بن رماها بنس وقال مجاهد ان رماها بنس لشي عليه واختلف ال
سني جرم كاملة او الجمار كلها فقال مالك عليه بدنة فان لم تجد فبقرة فان لم تجد فشاة وقال ابن
ان سني الجرم او الجمرتين فعليه دم وانفقوا على ان يخرج ايام التشريق بقوت الدم الا في
العقبة الا ابو مصعب فانه قال رمي متى ما ذكر كصلاة نسيم يصليها متى ذكرها **قوله**
تقد رماها بنس الجرم العقبة من وقت لاذ او الفضا والقوات واما الجمار الثلاثة التي بعد
يوم النحر في الايام الثلاثة فوق ادا كل يوم من حرم والشمس الى غروبها وكان القاسم في القيمة
السنة فيه من الزوال الى الاصفار كان اصغر فوات الا الجليل او ناس قال اصفرار
علي هذا حد وقت للاختيار وما بعد وقت من ذوي الاحذار كالليل والناسي واما وقت
النساي فمقتضي الروايات فيها انه من غروب الشمس الى غروب خمس ايام الليل والنهار
في ذلك سواء قضا للرايح وهذا ما اشار اليه القاسم بقوله وانفقوا على ان يخرج ايام التشريق
بقوت وذكر ابن الحاجب عن البايع انه قال قضا كل يوم يوم تاليه قضا هو ان ما بعد
تاليه وقت قوا وان الرابع يقتضي الخامس وذلك لخلاف مقتضي الروايات وكذلك
قول ابن شيراز في البايع في ان الليلة التي تلي يوم النحر ادا قضا وتقتب الشيخ ابن
السلام نقلها معا على البايع وقال لم اجد في المتن **قوله** يكبر مع كل حصاة هي النسبة
عند مالك والشافعي والامة وانفقوا على انه لا شيء عليه ان لم يكبروا التكبير هنا برفع الصوت
وكان بعض السلف يدعونه ذلك **قوله** سورة البقرة حجة لجواز ذمها وانكره بعض
السلف والحجاج قالوا وانما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة والتي يذكر فيها النمل
ولا يظهر لكرامة ذلك ذلك وجه الاما توهمه الامانة في الاخر فقلت ابراهيم فاجوبه
فنبه وقال حدثني محمد الرحمن اني احرم ما ذكر الصادر من الحجاج القولا لقولنا ان الله جليل
وتقيد ان يقال سورة كذا او قدا نكر عليه ابراهيم فنبه عن ذلك واجتبه باله من مسعود بن
ولم ينكر عليه قوله القوا القرآن كما في الجليل ولا ينكر لانه انما بقوله القوا القرآن ترتيب آية

على ما هي في الصحيح فترتيبها كذلك بتوقيف وعليه اجماع المسلمين وان عني به ترتيب سورهم
اثر بعض فترتيبها كذلك عند بعض الفقهاء بتوقيف وخالفه المحققون وقالوا انما هو باجاء
من الامة وقد كلفنا على ذلك في كتاب الصلاة وتقدم فيه الشافعي على الجمهور ان يدل الله بر دالا
ترتيب الاي لا ترتيب السور والحجاج اما ان يتبع مصنف فقال **قوله** وعلى ان ترتيبها لا بتوقيف
فتبقى النظر في ترتيبه صلى الله عليه وسلم هل هو بتوقيف او باجاء منه وقد ورد انه صلى
الله عليه وسلم كان يقول في بعض الاي اجعلوها في موضع كذا وفي احتجاج ابراهيم بانه سمعه
من ابن مسعود نظرا لانه احتجاج بهذه صواب وفي صحة الاحتجاج به خلاف في الأصول
الا ان يكون ابن مسعود قاله بتوقيف ولا يبعد حديث من قول الاي التي في اخر سورة البقرة في
ليلة كفتاه وكذلك في سبب الحجاج ايضا لان الصادر منه امر ان قوله القوا القرآن وتنبه
ان يقال سورة كذا وليس واحد منهما يوجب السبب اما الاول فواضح لما تقدم من انه بتوقيف
او اجزاء من الامة والثاني كذلك لان غاية انه قول مختلف فيه ويحتمل انه انما سجد حينئذ
لانه تذكر بالتمنية افعاله الجبينة **قوله** فاعترضه اي وقف في عرض الحجر اي جانبها **قوله**
في الاخر على راحلته في ليله يستحب فمن وصل جرم العقبة راكبا لم يركبها ماشيا
واما من وصلها ماشيا فانه يرمي ماشيا ولما لم يرمي في الثلاثة الايام بعد يوم النحر فاستسنة
في اليومين الاولين انه يرمي في جميع الجمرات ماشيا وفي اليوم الثالث يرمي راكبا ويسفر وهذا
كله مذهب مالك والشافعي وقال احمد واسحق المستحب في يوم النحر ان يرمي ماشيا قال
ابن المنذر وكان ابن عمر وابن الزبير وسائر من رموا مشاة واجمعوا على انه كيف ما رمي اجرا
سبب فالاصل انه يرمي على الحالة التي وصل فيها راكبا او ماشيا ويكون ذلك قبل حطه
رحله **قوله** لا تأخذوا مناسككم اصل عظيم في مناسك الحج كقوله صلوا كما رايتموه صلى
الله عليه وسلم لا حج بعد جمعي هذه اشارة الى توحيدهم وبه سميت حجة الوداع وحش على تعلم
امور الدين واتهاز الفضة قبل الموت **استظلال الحرم**
قوله رافعا ثوبه على راسه من الشمس راجع به من جبين استظلال الحرم راكبا وراكبا
يكبره واجاب بعض اصحابنا عن الحديث ان هذا الاستظلال خفيف لا يكاد يدوم وقد
اجاز الله الاستظلال باليد وقال ما افك ما يدوم وقيل سهل ذلك لقرب الاحلال من
الرمي كما سهل الطيب عند الافاضة وراي ابن عمر من جعل ظلاله على بجمه اجمع من الحرم له
يعني ابراهيم الفتي وقال الرقاشي لابن لهيثة في يوم شديده الحر فلا استظلت
ابا الفضل فان ربه ذلك سعة لا خلاف فيه فاستند

منعت لي استظل بظلة اذا الظل اصغر في القبة قال الصا
قوله ان كان سمك باطلا ويأخرنا ان كان اجره ناقصا

يقال منعت ومنعوا ومنعوا رزق الشمس ومنعت مني اصابتني الشمس ومنعوا نظرها
ولا تمنعني وقد خشا الكلام على هذا وكافة العلماء على جواز **قوله** فلهما فرائضه حين رجا
واضرب احد ما يستقره من اوطاهر في ان ذلك بعد الرمي ورمي جرم العقبة قبل اصغر
جله ما سوي النساء والمسيب ويكره الطيب فالاستظلال حينئذ جاز فان قلت يرد قولها

و اختلف في اقل ما يجزي من الخلق وتعلق به العديدة اذا خلق فوجد الشا في ثلاث شعرات
وعند ابي حنيفة ربع الراس وعند ابي يوسف نصفه وعند مالك كله في الخلق وتعلق في
عنه اذا زال منه ما يبيط به الاذي **قلت** ويستحب في التقصير ان لا ينقص عن قدر الاثنية فان
قصره وها اجر الحصول اسر التقصير **قوله** مرة او مرتين وفيه لآخر انه قاله كذا في ذلك ثلاثا
ع ومع كونها تسكين فانفقوا على ان الخلق افضل وان التقصير يجزي **د** وذكر ابن المنذر
ان الحسن قال يلزمه في اول حجة الخلق ولا يجزي فيه التقصير **م** وكان الخلق افضل لانه
اول علي صدق انية في التذلل لله تعالى لان القصر ابقا لنفسه بعض الزينة التي للحاج
ماور بتركه **قلت** ولان الخلق هو الذي خلقه صلى الله عليه وسلم والا فضل ان يفعل
الا فضل ولا عايم للملقين ثلاث **ع** قيل يعاوه هناك بالحريية كما ذكر ابن عباس في الام وابن
اسحق في السير واليوع وهو المخطوط وفي مسلم ما يخالفه وانه كان في حجة الوداع لكن تقدم في
ابن باب ربي حجة العقبة حديث يحيى بن حصين وجدته هدام الحظين قالت سمعت محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فجا الامر في حديثه منس في حجة الوداع فيقول انه قال في الموضوعين في ذلك
ان حكم النساء التقصير والخلق غير لازم لمن عهد فاوعدته كثيرا به غير جائز لانه في حقهن مثله
ط ويدل على انه غير مشروع مع لمن حديث ابي داود ليس على النساء الخلق لما على النساء التقصير
د يكره لمن الخلق فان خلقن اجزا **قوله** في الاخر ثم قال للملاق خذ **د** المشهور في اسر الخلق انه
منصور بن عبد الله الحدوي وقيل خراش بن امية الكلبي منسوب اليه كليب بن حشيشة
قوله و اشار الى جانب الامين **ع** مشهور سنة استصحاب النيا من في العبادات كلها هو
مذهب الجمهور وقال ابو حنيفة بعد ابا اليسر **قلت** ذكر ابن وحشي عن مالك كقول ابي حنيفة
وان المراد باليمين بين الملاق قالوا لانه من باب الترفع فيبده اقبدا لايسر ولا يحنى طبعك انه
ليس من باب الترفع لانه عبادة ولا في بعض الطرق اصافه اليمن للذي صلى الله عليه وسلم
كما عوطا هو حديث الباب **قوله** قسبه بين الناس **ع** يدل على طهارة الترفع المتفصل عن الات
وتقدم الكلام على ذلك في الطهارة والصحيح من القولين طهارة ما يفسل عنه صلى الله عليه وسلم
حما وميتا **قوله** فاعطاه ابا طلحة **د** فيه تخصيص الامام الكبير من اصحابه بما يفرقه عليهم من
عطا وهدية ونحو **قلت** اعطاه لابي طلحة ليس لما نقلوه فرقه بين الناس لاحتمال ان
يكون اعطاه لابي حنيفة طمحة ليعرف قديين الناس ويبقى النظر في اختلاف الرواية في الجاب
الابسر في الاولي انه فرقه كالامين وفي الثانية انه اعطاه ام سليم وفي الثالثة انه
اعطاه ابا طلحة وفي الرابعة انه اعطاه شمر الشقي لابي طلحة فيحتمل انه اعطاه ام سليم لتعليم
لابي طلحة ليعرفه ويحتمل انه اعطاه الشقي لابي طلحة على ان يعطيه ابو طلحة لام سليم لفرقة
على الناس وام سليم هي امرأة ابي طلحة وقد ذكر الشجرة والشحرتين يدل على كثرة الخاصين
وفيه التبرك بان اثار الصالحين **قوله** في الاخر في مني قاضي الحرم فرماها ثم اني منزله مني فخر
وقال للملاق خذ **د** السنة بعد الف من المزدلفة ان يفعل يوم النحر اربعة اعمال وهي
حجرة العقبة ثم نحر الهدى او ذبح ثم الخلق والتقصير ثم دخول مكة ليطوف ولا فائدة
ويسعى بعد ان لم يكن سعي طواف القدوم فان كان قد سعى بعد كرهت اعادته والسنة

من حديث ام المؤمنين
شددت رسول الله صلى
عليه وسلم في حجة الوداع
دعا للخلق ثلاث
ولم يفرق بين ثمة وان لم
يذكر كج في حجة الوداع
م م م

23

في هذه الاعمال ان تكون مرتبة كما ذكرنا فهذا الحديث **قوله** ثم قال للملاق خذ الى اخره في الحديث
قد تقدم الكلام عليه **احاديث جوار** **نقد** **بعض** **الادوية** **على** **حجة**
قوله لم اشعر فقال لا حرج **ع** بين في رفع الغديفة عن العامة والناسي او في رفع الام
عن الناسي واماعن العامة قال اصل ان تارك السنة عمد الايام ثم الا ان نهاون فيا ثم
للزنا ون لا تترك وكذا في بطلان العمل **قوله** ادخ ولا حرج **ع** قيل ليس امرا بالاعادة والمنا
هو اباحة لما فعل لانه سئل عن امر فخرج منه فالجواب ان ذلك مما شئت واجمعوا على ان سنة
الحاج يوم النحر في الحرم ثم انحر الخلق ثم الا فائدة **قلت** ليس بالاعادة والمنا هو اباحة
لما فعل هذا الاجماع مخالف لما قدم من انه على الاباحة لان الترتيب يقتضي اراحية وقلة
والاباحة لا تقتضيه **قوله** ارم ولا حرج **ع** منوعات الاحرام رقت والقاتفت فلهذا الاجماع
وما في معناه والقاتفت خلق الراس وقص الاظفار وما في معناه والمحل من ذلك اصغر
واكبر فالاصغر ربي حجة العقبة ويجل به حاسوي النساء والطيب والمسيد وان كانا نكر
الطيب وانه ان تطيب فلا فدية وقال الخالف بخبره السيد ولنا عليه وحرم عليكم صيد
البرماد مسم حراما وهو لم يزل محرما حتى يفرض والا كبر طواف الا فائدة ويجل به كل شيء
لانه لم يبق بعده شيء من فروض الحج واجمعوا على ان سنة الحاج يوم النحر ان يرمي حجة العقبة
بخر ثم يخلق ثم يطوف للا فائدة فان قدروا الحد من الاربعة على صاحبه فاما الثلاث
الاول فقال مالك لا فدية في تقديروا احد من الا في تقديروا الخلق على الرمي لانه لما
التمت قبل التمثال بالرمي واسقطها المخالف لقلوله ارم ولا حرج فعمله على في الغديفة وهو
عندنا على في الاثر فقط واوجها ان الماشحون في تقديروا الخلق على الرمي التمر لقلوله الخلق
ولا خلقوا وسكر الاية وقلوله الخمر ولا حرج فجعل المحل الخمر وحمل النبي على الاثر والمحل
عنده نوصوله اليه ولا حرج لقلوله الخمر والغديفة معا **قوله** اخذت قبل ان ارم فقال ارم
ولا حرج **م** واما الا فائدة فاختلف قول مالك اذا قدمها قبل الرمي فتقبل بخر به ويهدي وقيل لا
بخبره ويجوزها بعد الرمي وهو كمن لم يفرض وكذلك اختلف قوله اذا قدمها قبل الطوفى وماها
شرا فاض ثم خلق فقال مرة بخبره وقال مرة يعيد الا فائدة بعد الخلق وقال في الموطا حب
الي ان يريق دما وفي بعض طرق الحديث في غير مسلم سمعت قبل ان يطوف وهذا لا اعلم
احدا قال به فاعتد بالسعي قبل الطواف لا عطا وقال علي وفق الحديث لاشي في تقديروا بعض
الاربعة على بعض الحديث وقال ابو حنيفة على من خلق قبل ان يرمي او يرمي دما والغديفة
ما حياه وقال ان كان قارنا خلق قبل النحر فدان وقال زرارة ثلاثة وروي عن ابن عباس
فمن قدم شيئا من النسك او اخره دما ولم يثبت عنه ونحوه عن ابن جبير وقتادة والحسن
والنخعي ولم يختلف بين خويلد الرمي انه لاشي عليه **قوله** في الاخر بينه وهو واقفة فخطب يوم
النحر وفي الاخرى وقف في حجة الوداع والناس يسالونه وفي **الاعراب** وقف على راحته وطفق
ناس يسالونه وفي الاخر وقف على راحته وطفق ناس يسالونه وفي الاخرى وقف عن الحرم
قال مالك الغصية واحدة والحج بينهما ان يعني فخطب فخطب الناس ما بقي عليهم من حرم وعمل
انما موطان احد ما على راحته عند الحرم ولم يقل في خطب والملاق وقف يسالونه والثاني

جوحية

قيل ذلك يوم النحر بعد صلاة الظهر وهو وقت الخطبة الثالثة من خطب الحج بغير الناس فاما
 بقي منهم من مناسكهم **قوله** هذا هو الصواب وخطب الحج عند نار الجدة الاولى في سابع ذي الحجة
 بمكة الثانية بمكة يوم عرفة الثالثة بمكة يوم النحر الرابعة بمكة في ثاني ايام التشريق وكلها
 خطبة واحدة وبعد صلاة الظهر لا اتي بمكة فاما خطبتان وقبل صلاة الظهر بعد الزوال **قلت**
 ترجم البخاري الحديث المتيقن للرازي وهو يدل ان لم تكن خطبة **طواف الافاضة**
قوله افاضوا على انه الواجب من طواف الحج **قلت** قال في المدونة ونجده بولس
 افضل **قوله** فان أخره واتي به في ايام التشريق لم يختلف انه يجز به ولا دم فان اتي به بعد
 فقل ان ابن جيب ومالك مرة ان تطاول فعليه دم وقال الكافة ومالك مرة لا شيء عليه
قلت القول بوجوب الدم هو الذي في المدونة قال في المحرم وهو استحسان قال وعلى ان أخر
 ليلة اشهر الحج عشرة ذي الحجة اذا أخر من ايام الرمي يجزي وعلى ان أخرها أخره لا يجزي الا ان يؤخر
 عنه فلو عكس القولين لم يخرجنا كثر **قوله** فان تركه مقي رجوع اليه لله قتال الكافة لا يجز به الا ان يرجع
 فيطوف وقاله الحسن وعطاء بن منقذ **قوله** ورجع فعلى الظهر مني هذا دم
 من بعض الرواية والصحيح ما في حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ويشهد له
 ايضا حديث انس بعثه انه صلى العصر يوم النحر بالبطح واما ما في الظهر با يوم التروية
حدث استجاب النزول بالابطح
قوله بالابطح هو البطحاء المحبب والحيف وحيف بني كنانة والحيف لغة ما الخدر عن
 الجبل وارفع عن المسيل **قلت** قال في المدونة قلت ان الابطح هو عندهم الذي قاله
 اسمع ان هو وكلمة معروف هو حيث المقرة وروي ابن المواز هو باعلام مكة متمثل بالجبانة
 التي بمقرق مني ابو عمر هو بين مكة ومني وهو الى مني اقرب وتقدم ما استشهد به على كونه من
 مني وتقدم ان الذي يجعله الحج يوم النحر اربعة الرمي ثم النحر ثم الحلق ثم الافاضة فاذا اقام
 فانه يرجع الى عقب افاضته الى مني ليبيت باليا لها فاذا انقضت رحل ورجع الى مكة ليودع
 فاذا رجع ووصل الى مكة قال في المدونة فليترك بالابطح فيصلي بها الظهر والعصر والعرب
 والعشا ويدخل مكة اول الليل ويزاد ركعة صلاة قبل النزول به صلاها مكانه واجمعا
 على ان النزول به ليس من المناسك وانما هو مستحب عند الجميع وهو عند المجازين اكد منه
 عند الكوفيين قال مالك ولا سيما الامية وهو واسع لعنهم الله **قوله** ياتي من ابن عمر وباشية
 ابن عباس ما ينافي هذا الاجماع وفي كتاب النزول بالابطح حسن ومن تركه فلا بأس وروى
 ابن جيب لا يجب التحلل وفي المدونة استحباب لمن يقتدي به ان لا يدع النزول به وقا
 لم لا يقتدي به في تركه وكان يقتدي به جميع الناس **قوله** اقل ما يفعل امرؤك **قلت**
 يدل انهم كانوا يفعلونه خلاف ذلك ولما كان الخلاف شرا لاسيما في المسحلت ارتد
 الي بعد من الخلف **قوله** في الاخر كان ابن عمر يري التحميم سنة **قوله** التحميم النزول
 بالمحصب وكونه سنة فظاهر في انه من المناسك فبينا تقدم ما تقدم من حكاية لاجماع
 على انه ليس بشئ **قوله** وسنة التحميم اليوم ساعة بالشعب **قوله** وهذا الذي ذكره ليس بشئ
 لاهل الشعب هكذا ولما فعله صلى الله عليه وسلم **قوله** يستحب ان يبيت بالمحصب بعض الليل

الام

الذي يخرج
اليه الابطح

او

او كله **قلت** وتقدم مرافق المدونة من انه يدخل مكة اول الليل **قوله** في الاخر عن طائفة
 ليس للنزول بالابطح سنة **قلت** ينافي ما تقدم من حكاية الاجماع على انه مستحب
 فان قلت معنى ليس سنة انه ليس من المناسك ونفي ان يكون سنة لا ينافي الاستحباب
 قلت قد قال الامام ان كانت لا تنزل به ولو كان عندنا مستحب لم نتركه **قوله** اسبح
 وارجع تعني الى المدينة ومعنى اسبح اسهل ويجمع اليه في اقامته به بقتله يومه من بعد
 ويرحلون برحله **قوله** ليس التحميم بشئ اي ليس بنفسك **قوله** فيسند الاخر حديثي قيمة
 وابوبكر وزهيرا لي اخر السند **قلت** يعني ان زهيرا وابوبكر اختلفا في صلح عن سليمان
 فقال زهير صالح عن سلمان وقال ابو بكر صالح سمعت سليمان **قوله** بين السماع وخروجه عن
 العتقة المختلف في **قوله** السماع متفق على الاحتجاج به وفي الاحتجاج بالمعنع خلاف
 ضعيف حتى لو كان قابلهما غير مدلس **قوله** قال ابو بكر في رواية صالح كذا الم ولا بن
 ابن جعفر قال ابو بكر في روايته عن صالح والاول الصواب والتعليل بغير الظاهر والافاف
 مناع القوم وما يجعلونه على دواهم ومنه وحل تقالكم الى بلد **قوله** حيث تقاسموا اي
 كما لغوا على الكفر **قلت** الاظهر في عليا للشبب واحتل انما علي با لا لم تبوا فيها
 انواعا من الكفر والفساد **قوله** نزول علي عليه وسلم شكر الله تعالى على ما
 من الله تعالى عليه به من الظهور على عداة الذين تقاسموا به على مقاطعة بني هاشم
 ابن عبد مناف واخوانهم بني المطلب بن عبد مناف حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم **قوله** تقاسموا على اخراجهم الى هذه الشعب خيف بني كنانة وتبوا في ذلك
 الصيغة الصحيحة المشهورة وكتبوا في انواعا من الكفر والفساد وقطع الرحم فاجرو
 جبريل عليه السلام بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فاجبر به عه ايطالب واخبر
 ابوطالب فربما فوجدوا الامر كذلك والقضية مشهورة
الحديث وهو المبيت بمكة ليلا والتمريض في تركه السفاسنة
قوله في السند حدثنا ابو عبيد بن ابي اسامة كذا ابن ما هان وكذا اخرجه
 ابن ابي شيبة وهذا الجودي حدثنا زهير وابو اسامة فجعل زهير ابدل ابن زهير وهو
 وهم **قوله** المبيت في ايامها سنة الا الذي سقا به اورعاه اول من تجل
 ووجه التمريض لانهم يزرعون النما من زمزم بالليل ويمسونه في الحياض سبيلا في الساس
 قال مالك وفي تركه وفي تركه ليلة منها دم وقال الساق في تركه جبريل فهدم وفي ترك
 ليلة صدقة دم وفي ليلة من دهمان وقال مرة يطعم مسكينا وخو احمد وقال
 اصحاب الراي لا شيء على من ترك وقد اساء وخو عن ابن عباس والحسن **قوله** لوجوب المبيت
 من الشافعي قولان أحدهما الوجوب وبه قال مالك وقيل انه سنة ولا دم وبه قال
 ابن عباس والحسن **قوله** قال مالك ولا شيء في ترك المبيت بالليلة **قلت** تقدم
 ان الحاج يرجع عقب افاضته لمبيت بالثلاث ليال وما ذكر عن مالك ان في ترك المبيت
 بالليلة دم وهي رواية ابن عبد الحكم والذي في المدونة ان الله منجيب في مبيته
 بغيرها جل الليلة وفي القضية ابن القاسم فيمن حلف لبات فلان على المبيت حتى عد

والجزر وما اشترى بعد ذلك ليخبر وظن السائل ان الاشتراك في الجزر لاحق من الاشتراك
في البدنة فاجابه بانه اذا اشترى لنفسك صار حكمك حكم البدنة **قلت** وسمن بعض شيوخنا
يقول في هذا الحديث الجزر من البدنة من الابل وكان السائل يسأل هل يشترى في
البدنة كما يشترى في البدنة **قوله** فامرنا اذا احلنا وذلك حين امرهم ان يحلوا **جواب**
هذه التمسح لان باحلالهم في اشهر الحج وانظارهم الى صائر واعفوا عن وحيج به ايضا من غير
الاشترار في الهدى الواجب وفيه حجة لمن يخرج هذه التمسح بعد التمسح من القرعة وصل
الاحرام بالحج وهي احدي الروايات عندنا والآخرى انه يجوز بعد الاحرام بالحج لان ذلك
يصير متممًا للقول الاول جار على تقدير الكفاية على الحديث وعلى تقدير كفاية على الحديث
وقد يفرق بين هذه الاصول والاولى ظاهرة في الحديث الاتحادي لقوله اذا احلنا سمن ي
من ههنا ان هدي التمسح ايلج بالاحرام بالحج وفي وقت جوارح ثلثة اوجه فالصحيح
والذي عليه الجمهور انه يجوز خرم بعد الفراق من الحرة وقبل الاحرام بالحج والثاني انه
لا يجوز حتى يحرم بالحج والثالث يجوز بعد الاحرام بالحرة **قلت** فنقدم الكلام على
هذا اوجبه بقوله حين امرهم بوجي احلال الفسخ الذي امرهم به في حجة الوداع وقوك
جابر كذا يدل ان كان لا يقتضي التكرار لان ذلك لما كان مرة واحدة في حجة الوداع او يكون
محيي بخبرنا ويكون اخبارا عن شي مضي اي كنا نحننا او تكون التكرار ههنا ويكون التكرار
في الكثرة باعتبار كثرة من صد في تلك الحجة **قوله** قدح من عيشة بطريق فتهت لاحد التمسح
في حديث قدح عن نسايب بغيره ان معناه مقرة من كل واحدة والتعبير مرة بدخ مرة بخبر يدل
على جواز الامر في المقرة **قوله** في الاخر اجتمعت مقيدة فاية سنة نيكور بمعنى مقيدة معقولة
البدن البشري مطلقا ما سواها لما في اي داود وهو على شرط مسلم في الصحيحين جابر ان النبي صلى
الله عليه وسلم واصحابه كانوا يخرون البدنة معقولة اليد البشري فاية على ما بقي من قواها
ج هو من عيب الكافة وبه مر فاذكروا اسماءه عليها صواف واجاز ابو حنيفة ان يحرر باركة
وقاية وشدة عطف فاستحب حررها باركة معقولة

احاديث بحث الهدى لمن لا يربها
قوله كان يهدي من المدينة **ج** بينهما في الاخر من انه قلدها واشعرها ثم اجنبها وهو
حجة لما قدمنا ان من يهدي هديا ولا يخرج موه في حجة او عجم انه يعلقه ويحرم من موضع
خلاف من خرج موه فانه يعلقه ويشعره من المقات **قوله** ثم لا يحنث شيئا مما يحنث به الحرم
حجة للكافة في انه لا يكون بالتقليد والاشعار محرما حتى ينوي الحج والعمرة وقال ابن عباس
وابن عمر وعطاء ومجاهد يلزم بذلك حكم الاحرام واختلف هؤلاء في ذلك بمنزلة
التقليد والاشعار **قوله** في الاخر اقبل القلايد للهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم
ج المعروف من مقتضى الرواية انه كان يهدي البدن لقوله في بعض الروايات قلده واشعره وفي
بعضها فلزم محرمة عليه حتى يخرج الهدى لان ذلك لما يكون في البدن والما الغنم في رواية الاسود
منه ولا يفراده **ج** نزلت على جده فمضاف اي من صوف الغنم كما قال في الاخرى من حسن
والغنم الصوف وقال الخليل الصوف المصبوح الوان ولكن حافي بغير روايات حديث الاسود

ههنا

12

هذا كما نقلنا لسانه وهذه ترفع هذا التاويل **قلت** واحاديث الباب ظاهرة في تقليد
الغنم وتقدم الكلام في ذلك وفيها ايضا راجحة ان تكون القلايد من خواص صوف من المصوب
لا كالكثير ونحو **قوله** في سند الاخر عبد الصمد عن ابيه عن محمد كذا لابن مهران
وغير وفي بعض النسخ المروية عن الجلودي عبد الصمد عن محمد بسقاط والمد عبد الصمد
وهو خطأ واسم والد عبد الصمد عبد الوارث بن سعد العبدي التميمي مولا هم
العبدي يكنى ابا جعدة **قوله** في الاخر ان ابن زياد ارسل الى عائشة **ج** كذا في جميع طرق
الام والمحموط ان زياد بن ابي سفيان وكذا في الموطأ والبخاري **ج** ابن زياد لم يلق عائشة
وانما هو يدعي ابن سفيان وهو الخوفا بن زياد بن اسية **قلت** ابن زياد وهو عبد
الله بن زياد وعبد الله بن زياد هذا هو الذي قتل الحسين بن علي وزياد هذا هو
والد وكان معاوية استلمه لايه سفيان وتقدم مر اشباع الكلام على ذلك وعلى كيفية
استلماقه في حديث من انشئ لغير ابيد من كتاب الايمان فراجع هناك

احاديث ركوب الهدى
قوله اركبها ام اخرجها باطلاقه وبقوله تعالى ولكم فيها منافع من ارجاء ركوب الهدى اختيارا
وما لا ينفذ لانه لا ينفذ لقوله في حديث جابر الاري اركبها بالمعروف اذ الجيت اليها حتى تظفروا
لانه مقيد والمقيد يقتضي على المطلق ولا ينفذ في خرج عنه تعالى فلا يرجع فيه ولو ايج التمسح
التمسح لغيره ومن ابيع استيهاه ولا يجوز باتفاق **ج** وروي ابن نافع لابن ابي ركب ركوبا
غير خارج ووجب بعضهم ركوبه للمربية والحديث وعلى جوار ركوبه لتطير عالة الجا
في ترجم من الانتفاع بالخبرة واخواتها وفي غير مسلم انه راي رجلا يسوق بده وقد
يجهده فقال له اركبها **قلت** زاد المصنف في رواية ابن نافع ولا يملك زاده ولا ما يستفاد به
ولم يذكر في ذلك خلافا في الجلاب انما مضططر لمعاودة حمل حتى يجد غيره وقال الترمذي
لنزل لبول او حاجة فلا يركب حتى يحتاج كاول مرة **قوله** وبذلك **ج** قيل فيه ان من راجع الهدى
في فتواه يوجب غليظ القول وعلى رواية تقديمه وبذلك فلا يتفق فيه ذلك **قلت** يعنى
برواية التقديم يراد انما يكون فيه تقليد المراجع على رواية قوله له ذلك في الثانية او الثالثة
واما على رواية انه قال ذلك او لم يرد ذلك لان لم يرد في مراجعته وهذا قد يوجب
وقد يقال ان فيه المراجعة حتى على الرواية الاخرى لانه صلى الله عليه وسلم علم ان اياه يفتن
في من التقليد والاشعار فتعليل **ج** الامتناع من الركوب باياه من مراجعته تولا
تكون فيه تاديب من راجع الحق الا اذا كانت وبذلك دعا واما ان كانت خيرا فلا يكون فيه ذلك
ج وهي كلمة تستعمل في مملكة وكذلك هي في الحديث لا يدراه فله احمد وقيل لا تستعمل
لذلك وانما تجري على اللسان من غير قصد لما وضعت له وانما **ج** العرب كلاما كذا في
بقوله لاملام لك وتزيت يملك واستباه ذلك وقيل لما هو هنا اغرا لما سره به من الركوب حين
راه خرج سند **ج** في الاخر من رواية جابر اركبها بالمعروف اذ الجيت اليها حتى تظفروا
انه حجة مشهور وقوله مالك وفيه ايضا حجة لاحد قوليه انه اركب واستراح بنزل قاله الخليل
وهذا الذي يجب له في المذهب وقال ابن القاسم لا يركب لانه لا يبيع لما ركوب بخلاف الاستسقاء

احاديث بحث الهدى لمن لا يربها
قوله كان يهدي من المدينة **ج** بينهما في الاخر من انه قلدها واشعرها ثم اجنبها وهو
حجة لما قدمنا ان من يهدي هديا ولا يخرج موه في حجة او عجم انه يعلقه ويحرم من موضع
خلاف من خرج موه فانه يعلقه ويشعره من المقات **قوله** ثم لا يحنث شيئا مما يحنث به الحرم
حجة للكافة في انه لا يكون بالتقليد والاشعار محرما حتى ينوي الحج والعمرة وقال ابن عباس
وابن عمر وعطاء ومجاهد يلزم بذلك حكم الاحرام واختلف هؤلاء في ذلك بمنزلة
التقليد والاشعار **قوله** في الاخر اقبل القلايد للهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم
ج المعروف من مقتضى الرواية انه كان يهدي البدن لقوله في بعض الروايات قلده واشعره وفي
بعضها فلزم محرمة عليه حتى يخرج الهدى لان ذلك لما يكون في البدن والما الغنم في رواية الاسود
منه ولا يفراده **ج** نزلت على جده فمضاف اي من صوف الغنم كما قال في الاخرى من حسن
والغنم الصوف وقال الخليل الصوف المصبوح الوان ولكن حافي بغير روايات حديث الاسود

ههنا

ههنا

وقال ابو حنيفة اذا انقضى الركوب المباح بقية ذلك قلت وقوله حتى يخرج ظهره
قول ابن القاسم لانه اذا زال العذر بغير مصادره وام ركوبه كابتدائه لا عذر

ما يفعل بالهدي اذا عطيت

قوله ما رحت اي وقتت من الاعباح كذا رواه بفتح الميم والحاء الخفايا كذا يقول المحدثون
والعوا بضم الميم المروي يقال زحف البعير وارحفت وارحفت السيرة كذا ذكره الجوهري
وهو يدل ان قول الخطابي غير مقبول بل بالعنان زحف البعير وارحفت الرجل اذا وقف ركابه
من الاعباح والحاصل ان زحفه الثلاثي ليس الا قاصرا وارحفت بالهمزة يستعمل قاصرا ومستديرا **قوله**
ابعدت هو بضم الهمزة مبنيا للمفعول قال صاحب الافعال ابدع الرجل وابعد به اذا كثر ركابه و
عطيت وبقي سقطها ابو عبيد وقال بعض الاعراب لا يكون الا بفتح الهمزة والحد يث يرد عليه لان
للراء فيه عطيت او وقفت بالكلية الاتراء قال ارحفت عليه حتى يشام اي في ابدعت فكله
يدل ان الابداع اشهد من الارحاف على رواية كسر ان على الشرط من قوله ان هي وصطه بعض
شيوخنا بفتح الهمزة اي من اجل عطيت فقل اي ما تقدم المروي وغيره **قوله** لا يستحقن اي لا تكثر
بالسؤال عن ذلك يقال جني في السؤال اذا بالغ **قوله** على الجبر سقطت فيه اخبار الرجل بعض
مخامدة الحاجة الى ذلك وهو هنا بحث على استماع ما يليق **قوله** انحرها الي اخره **قوله** قال مالك
مرة امر به ان يجعله اهدى فلا يستباح الالهة الوجه الذي ينبغي وتاوه مرة على انه يني
عن ان يستفح مرة بشي حتى لا يجس فلا يد لها ليلد لها غير **قوله** ولا تأكل من ثمرات ولا تحمل فثقت
مقبلة عن ذلك حاية عن ان ينسأ هل فيسره قبل او انه ط لانه لو لم ينسأ لم يكن ان يبادر
فيمنعه قبل او انه ط لانه لو لم ينسأ لم يكن ان يبادر فيمنعه قبل او انه وهو من المواضع التي تفت
في الشرع وحمله مالك على القول بسنة الذرايع وهو اصل عظيم لم يظفر به الامالك رحمه
الله تعالى لدقة نظره **قوله** ما عطيت من هدي التطوع قبل بلوغه محله اباح لصاحبه ان ياكل منه عيشة
وقال ابن عباس وابن المنذر لا ياكل منه صاحبه ولا سايقه ولا اهل الرفقة لفضل الحديث وقال مالك
والجمهور لا ياكل منه صاحبه ولا غنيا لان ما حبه يحضه لانه تعلق بذمته واختلف هل له بيعه
فتعد مالك واجازه الجمهور واما ما بلغ من الهدي محله فمشهور مذهب مالك انه لا ياكل من
ثلاثة من الجز او النذبة ونذر المساكين وياكل مما سوي ذلك وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من
السلف وقال الحسن ياكل من الجز او النذبة وقال مالك ان فعل فلا شيء عليه فيما قال الشافعي
ياكل من الواجب وياكل من التطوع والنسك وهدي ويحرم وينتصدق به هدي النسك والقران
عنه نسك وقال ابو حنيفة ياكل من هدي التطوع والتمتع والقران ولا ياكل من هدي النسك
مالك لا ياكل من هدي الفسادم وعلى قياس هذا لا ياكل من هدي الجز اقول الشافعي
تقدم ان دما لا ينقسم الى هدي ونسك فالهدي عنده فاما لا يجوز او تمتع او قران او ضاحية
الطريق قال الجليلي في نحو ثلاثين خضلة والنسك قال ابن شاس هو ما كان لا لقا التفت
او فاضية ينسأ الاحرام والمحرور في جواز اكل من وجب عليه دم لنقصه في عمره مطلقا
وقوله مالك لا ياكل من هدي الفسادم ذكره المصنف من نقل ابن المواز قال وقيل لا ياكل من دما النساء وما
نقله ابن عبد السلام قال وخرج بعضهم عليه انه لا ياكل من غيره وهو لا رسم وظاهر قوله قابله انه

تعلي

انه لا يتعدا هذا ولا يصح التخرج عليه بل ما ذكره على جهة الالتزام ليسط به القول
لانه اذا بطل الالتزام بطل الملزوم وتحقق عليه تميزه شيخنا ابو عبد الله ذلك وقال مالك
التميز وعياض وغيرهما في سياق التخرج لا في سياق الالتزام قال وليس في كلام محمد بن ابيان قابله
لا يتعدى الى غير سنائه ولكن نصريح القائل بقيق الالتزام لا يمنع من تخرج ذلك الالتزام على
قوله كاحد قولينا في تكفيرنا في الصفات فان نادى لا يقول بالكفر ومع انه لا يقول به فقد
الوساء اياه ولا يخلو قول شيخنا من تطوفه تركنا بسطة خشية الاطالة **قوله** واختلف عندنا
ان اكل مما منح الاكل منه هل يجوز قدر ما اكل او غير هديا كاملا **قوله** **طواف الوداع**
قوله لا يتقرر احد قلت قد تقدم ان طواف الحج ثلاثة طواف القدوم وهو السنة ولا دور
في تركه وطواف الافاضة فهو ركز يفسد الحج بتركه وطواف الوداع هو عندنا مستحب
واجبه الشافعي وابو حنيفة لهذا الحديث ولنا عليه ما حديث حنيفة ان لو كان واجبا لاحتسب
لها ولم يكن طواف الافاضة **قوله** قال ابو عمر اجمعا على انه سنة ولو لم يتركه دما
فجعله مستحبا لسنة ابن زرقون انظر هذا مع قوله اجمعا انه سنة يريد ان في كلامه تنافيا
وتجانب بان المستحب كونه سنة واجبة والجمع عليه انه سنة مطلقا **قوله** ويلزم كل حاج صعيد
او كبرياخذ في الرجوع الى بلد او اقرب بلدة ولا يلزم المكوث **قوله** لزومه كل حاج
هو لزوم قوله لا ينصرف احد ويعني بالمي الذي لا يخرج من مكة واما الذي يخرج من مكة
في البلد وانه اذا سافر المكي ودع والصابط انه يلزم كل حاج من مكة لبعيد منها او لوطنه
فان قرب وقال المصنف يلزم كل حاج من لا يريد رجوعا او يريد من بعيد واما من خرج ليحضر
من الحجرات او التميم فلا يلزم منه عندنا وعند الشافعي والزمه ذلك ابو حنيفة وقال ان
تركه عليه الدمر واختلف اصحابنا ان يخرج ليحضر من الميقات **قوله** القول بان يودع
المشهور والثاني حكاية الباجي عن اشراف وحكمه ان يتصل بالخرج وتقدم الكلام على ذلك
قوله حتى يكون احرمه بالبيت اي الطواف بالبيت **قوله** الا انه خفض عن الحايض **قوله**
في اهل البيت طاعت الافاضة اجزاها عن طواف الوداع وكذلك اذا كان حروجه اترطواف
تطوع في اوجرة فانه يجزيه عن طواف الوداع **قوله** في الاخر اما لا فاسال خلافة كذا الم وعند
الطبراني اما ليكن للام والمحرور عنه الحرب فتع الا ان يكون على لغة من يبلد **قوله**
الا ان يري مخرجي فظهر اقل هذا اما لا اي ان لا يفتل ذلك فان فعل هذا فدخلت ما فاصلة لان
كما قال الشافعي تمامه من البشرا حله واكتفى للاعن العذل كما قال من سلم عليك فسلم عليه
ومن فلا **قوله** السياق يدل ان قول زيد ذلك انما هو انكاره فلفظة اما جات في محله
لان المحققان كنت لا تعرف ذلك فاسال فلانة **قوله** في الاخر اجابستنا هي يريد ان الكري
عيسى عليا يخبر حتى تبيض وقال مالكه يحبس عليها حتى تظهر او تضي اياما او اكثر ميسرة
الشافعي لا يستظهر على الخلاف في هذا الاصل وقال الشافعي لا يحبس عليها ولا تحمل مكانها
غيرها وهذا كله في الامن وجود المحرم واما في عدمه فلا يحبس باتفاف فيفسخ الكرا اذا لا
يصار ولا وحده ولا تحبس لها الرفقة وقال مالك الا ان يبقى لظهورها اليومين وتقدم الكلام على
عمر او حلقا **قوله** وقول عائشة انها قدما فاضت من ففها وعلما ان من افاض ان لا تؤدع

حدثنا عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي الكعبة فقلت آتته بافي الدلو يصب به
الماء وقد نزل علي ان اسامة خرج لتقل الماء ويكن الحج بان يكون معنى قول بلال صلى الله عليه وسلم
وقول اسامة لم يصب يصب الغرض والحج هذا اما هو علي مذهب مالك **قوله** في قبل البيت **قوله** قبل
بعض القاف والبا وجوز ان اسكان الباء استقبال من وقيل مقابلا وفي الصحيحين صلى ركنين في وجه
الكعبة وهو المراد بقبلا ومعناه عند بابه واما قوله وقال هذه القبلة فقال الخطابي مضام
ان امر القبلة استقر فلا يسخ قال ويجعل الله تعليم الموقف الامام وانه يقف في وجهها دون اركان
وان كانت الصلاة في جميع ذلك المجازة **قوله** ويحتمل وجه ثالثا وهو ان يكون المعنى ان هذه الكعبة
لا المسجد الحرام الذي امرت بالاستقبال ولا كل الحرم ولا مكة ولا كل المسجد بل البيت وحده **قوله**
ادخل البيت قال لا هذه هي مرة القضاء وكانت سنة سبع قال العلماء واما الذي حمله لانه
كان فيه الاصنام والمشركون لا يتركونه بغيرها فلما كان عام الفتح دخله وغيروا **احاديث نقض**
الكعبة **قوله** لو لا احد اشتهى فومك بالكفر لنقضت الكعبة **قلت** لو لا هي حرف
استلخ لوجوده فاذا قلت لو لا زيد حلكتا فالمعنى انه امتنع الحلالة لوجود زيد فالمعنى
في الحديث انه امتنع النقص لوجود قرب عهدهم بالكفر وكان ذلك مانعا لان قرب عهدهم
مقنة انكارهم تخيير البيت لما كانوا يعتقدون من تعظيمه فترك صلى الله عليه وسلم النقص
خوفا ان يقتل بعضهم عن الاسلام ففهم ترك ما هو صواب خوفا ووقع مفسدة اسند
وفيه استيلاء الناس على الايمان وفيه تخيير خير المشركين وفيه التسهيل على الناس وعدم
تغييرهم ما لو يكن في مساعدتهم ترك دكن من اركان الدين **قوله** كسا عهدهم على ترك اخذ الزكاة
منهم وشبه ذلك وقد اقتدي بهذا امالك في المسئلة فذكر ان الرشيد ذكر انه يريد هذه
ما في الحجاج ويبيد ههنا على ما بناها ابن الزبير فقال له مالك انك انك الله يا امير المؤمنين
ان تجعل هذا البيت لعبة للكل لا ينشأ احد نقضه لا تنقضه فتذهب هيبتك من هذه
انفس فرحم الله ما لك **قلت** الذي ذكره السهيلي ان القضية انما جرت لما كان ابي جعفر المصنوع
ط وفيه سدا الذي رابع **قوله** وجعلته على اساس ابراهيم مريريد ان الحجر من البيت ونحو ذلك
مالك والشافعي من طاف فيه لم يطف وعنده ابي حنيفة يعيد الا ان يرجع الي بلد **قوله**
قد جاءه من البيت نصا حديث عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر
البيت هو قال نعم وفي رواية سالتهم عن الحجر ان البيت هو قال نعم وفي رواية ولا
فيه الحجر او الحجر والجد رافع الجيم والادال المهملة الجدار **قوله** استقصرت اي في
تمام بناءه واقصرت على هذا القدر **قوله** وجعلت لها خلفا اي بابا من خلفه
وسكون اللام كما جازم في الاخر وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا احد ما يدخل
تخرج منه رواه البخاري وجعلت لها خلفين كبشر الخا وقال ابن الاعرابي الخلف ان
يبين ان المراد الباب كما فسره الاحاديث **قوله** في الاخر فقال عبد الله بن كعب
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك على وجه الشك في روايته
والصبيح حيث لا يستر ابعثا تنقله ولكن كثيرا من الكلام ما ياتي في صورة الشك
والمراد به البعثن منه وان ادري احله فبينة تكلم وقوله تعالى في قل فقل قلنا اصل

معني

قوله ما

قوله ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين **قلت** هو من فقه ابن عمر ومن تعيد
العدم بالعدم على عدم الاستلام بعد من البعثن **قوله** وتقدم الكلام على هذا **قوله** في الاخر
لانفتحت كثر الكعبة **قوله** كثر الكعبة المال المحتج مما جدي اليها **قوله** ولا يوافي الجاهلية يفتقون منه
فيما يحتاج اليه البيت ويقفرون الفاضل ولا يتصرفون اليه تقطعا لها فافره صلى الله عليه
وسلم على ما كان عليه ولم يتصرف من له للحلة التي ذكره وهو خوف ان تقول قريش وشكره كما شكر
بنا البيت على ما دامتم في تعظيم تغيير ذلك فافره صلى الله عليه وسلم ولم يتغيره استيلاءهم وافره
ايوبكر ثمران عروضة بقسمه لما لعد بعض الصحابة واجتبا بان مناجيه لم يفعلاه وقال له
اي ان الله قبيل موطنه كل جلال ولما في ابقا ماها وحليتها **قوله** وليس كثر الكعبة ما جدي به
من الذهب والفضة كما ظنه بعضهم فان ذلك ليس بصحيح لان حليتها جبر على كثرها
وقد ادبها لا يجوز صرفها في غيرها وحكم حليتها حكم حلية السيوف او المعصم الحسين في سبل
الله تعالى فانه لا يجوز تغييره عن الوجه الذي حبس فيه واما كثرها ففضلة ما جدي اليها
بعد انفتحة ما يحتاج اليه كما تقدم **قوله** في سبل **قوله** في الحديث من الفقه ان الدوقاف
لا تصرف في غير مصرفها فيجوز صلى الله عليه وسلم ان يعمل لولا مراعاة كثرها قريش يد على حليتها
صرف ما جعل في سبل الي سبل آخر وهو احدي الروايتين عندنا **قلت** هذا بناء على
ان سبل الله غير الكعبة **قوله** والظاهر انه الجهاد **قوله** مذهبنا انه لا يصرف فاضل
حبس مسجد في غيره بل يقر دائما بالمكان الوقوف عليه وقد يحتاج اليه وقيل المراد
بالسبل هنا البناء من سبل الله **قوله** ولا دخلت فيها الحجج بينه ما في الاخر
قوله وزدت في سنة اذ رجع من الحجر **قوله** قال بعض اصحابنا لم يختلف ان سنة اذ رجع
مباي البيت واحتلت في الزايد في طاف بالحجر وبينه وبين البيت سنة اذ رجع لم يخرج
اتفاقا ومن طاف بالحجر وبينه وبين البيت اكثر من سنة اذ رجع فالصحيح والذي عليه
هو باصحابنا العراقيين انه لا يجزي حتى يطوف حارجا من جميع الحجر لانه صلى الله عليه
وسلم طاف ورا الحجر وقال خذ واعني مناسكك ولما وجد اخر انه يجزي لظاهر هذه
الاجاديت ورجح جماعة من اصحابنا الحراسانيين وقال ابو حنيفة ان طاف في الحجر وبنا
بنيك اعاد وان رجع من مكة فلا إعادة وارق **قوله** عديك لما يدخل مكة اذ رجع وفي
تخفيف تخفيف لمقدار ما في الحجر من البيت **احاديث نقض ابن الزبير الكعبة**
قوله في حرق البيت **قلت** لا بد من تقدم يجر ما يتبع به معنى الحديث قاله البيهقي
المورخين ان معاوية كان عهدا بينه وبين بني الحارثية واخذ الناس بذلك
الفتح فممن عن الدخول الحسين وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير فلما توفى معاوية
بني الزبير لم يكن عليهم اهم من مبايعة الثلاثة فكتب الي عامله بالمدينة اما بعد
يا ابا ابن عمر وابن الزبير يا سبعة اخذت يدك اليس فيه رخصه والسلام فارسل
اليهم وابن الزبير فاعاداه ان ياتيه من عند فخرج ابن الزبير تحت ليل الي مكة فمسل
لم يوجد له اخذ عبد الطريق لا عظم واستغل العامل في طلبه الي المسافر رسول
في حسين فوعده ان ياتيه من عند ثم خرج ايضا تحت ليل في بيته فاهل بيته الي مكة فلما

قوله تعالى وقرنا قرناه اي فصلناه عما حكمناه ومستبده فيما راي من عدم المنقضى ما ذكر
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه **قوله** لو احترق بيت احدكم **قلت**
لا تمسوا هذه الحجة بآية لا تمسوا هذه الحجة بآية لا تمسوا هذه الحجة بآية لا تمسوا هذه الحجة بآية
المحدث عايته **قوله** فمنا بحوار وبنائه عن ابي حنيفة المشاة من اسفل وعن غيره بالبا
الموصون وما يحكي الا ان اكثر استعمل بالبا المشاة في الشر وليس هذا موضعه **قوله** فنقصوه
حتى يبلغ الارض فجعل ابن الزبير عدة فستر عليها **قلت** ذلك ليصلي الناس في تلك السور
فتكون هي القبلة لان المقصود في الاستقبال البناء لا البقعة ولو كانت هي المقصودة ما اتفق
على الصلاة في البيت وعلى الصلاة في الحجر وقد كان ابن عباس اشار اليه بهذا وقال ان
كنت هادما فلا تكح الناس بغير قبلة فقال له جابر بن عبد الله الى موضع في القبلة وقد
اجاز المشاة في على هذا السبيل ان يصلي في ارض الكعبة وعلى هذا الجوزي ان يستقبل **قوله**
قلت وفيه ان المطلوب الحين لا الفضاء اذ لو كان الفضاء احيى الى السور وتقدم
في الجهة ان من شرطها الجامع ومن شرط الجامع ان يكون في ابناء مخصوص وقيل ليس من شرط
الجامع ذلك بل يكفي حتى لو كان فصا جيبنا مخصوصا بالصلاة فيه لاجزاء وعلى الاول اقول الباقي
منه اقا من مسجد الخدر مسقفه واباه ابن شد وقال له هذا مسقفه لا يمنع من قصد اسم المسجد
عليه والذي يظهر ان قتيبا الباقي منه اقامته فيه لانه لو اذله لم يظلل على السقف يستور
واما لو ظللوا لكانت السور عن السقف كما نابت عن الجدر في قضية ابن الزبير **قوله**
وكانت نزلت بتونس ايام بدل سقف جامعها الاعظم وخطيبه اذ ذاك القاضي ابو اسحق بن
عبد الرقيق فامر ان يظلل السقف بحصر وخطب تحتها وانكر عليه ذلك الشيخ الصالح ابو علي الفراء
وكان شيخنا ابو عبد الله يقول له لم يوافقني ابي اسحق **قوله** فبنا على البناء قال
العلماء بنيت البيت حضرات بنتها الملائكة عليهم السلام واثرا ابراهيم عليه السلام
ثم قرئ في الجاهلية وحضره النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ ابن الزبير في الحج وهو الان على
بنا الحجاج وقيل بنيت مرتين غير هذه **قلت** اصناف ابن اسحق البناء الاول من الحسن لادم عليه
السلام واصناف السهميلي لا بد شئت قال السهميلي وكانت قبل البناخية من يا قوتة حجر
يطوف به ادم عليه السلام وبناها لآلها نزلت من الجنة وكان ادم عليه السلام حج بها من
الهند وفي خبر ان موضعها كان غشا على ما قبل خلق الله سبحانه السما والارض فلما ابتدأ الله
سبحانه خلق الاشياء خلق التربة حولها فلما خلق الله السما وقضاهن سبع سموات وخلق
الارض اي بسطها ولما دعي من تحت مكة ولما سميت امر القري والموتان غير الجحش
قال السهميلي لما كانت ايام جرحم وان السيل كان ممدوح حايطها ولم يكن فلك بنا حقيقة
كاحد الحسنة والماكان اصلاحا لما وهي وجد ارا بلي بينه وبين السيل بناء عرو وبنها **قوله**
قوله سمعت عايته يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **قلت** لا نأمنه ان يكون
هذا حين الاستشارة وجين قال ابن عباس ما قال ولكن المطف بالوا والظاهر ان ابن عباس لا
يخفى عليه ذلك ولكن راي انه فرق بين منار رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها وبنائها هو انه
توبتها صلى الله عليه وسلم لكان بنا وهما اوقع في القوس من بنا اسم الناس عليه **قوله** وروي

ابن الزبير علس العلة وهو قوله فانا اليوم اجد ما اتفق ولست اخاف الناس ولكن يرويه
ابن عبيد علي قوله اجد ما اتفق ولا ما اخاف الناس من ذكر ابن عباس وما ذكر مالك للرسيد
قوله وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعا فلما زاد فيه استقصوه فزاد في طوله عشرين
اذ رجع **قلت** قال السهميلي كان طول ابراهيم عليه السلام تسعة اذ رجع ولم يكن له سقف
فلما بنيت قرئش قبل الاسلام خمس سنين زادوا في طوله تسعة اذ رجع فلما بناه ابن الزبير
زاد في طوله تسعة اذ رجع ايضا فكانت تسعة وعشرين ذراعا وعلى ذلك هو الان **قوله**
قوله فلما قتل ابن الزبير **قلت** فقد مر انه كان يوبى له ولم يختلف عن بيته الا اهل
النظام لبيحهم مروان وابنه عبد الملك وكان عبد الملك ولي الحاج ولا يتن الا وليه
في الحجاز والثانية ولاه العراق فبنى بيته الاولى حاصرها ابن الزبير مكة وقام له حتى قتل
قوله لسان تلطع ابن الزبير في شئ يريد بذلك سبه وعيب فحله بيا لخطه اذ
في بيتهم فمقتل **قلت** فاما مصدر على هذا امضاف الى الفعل اي لسانا ما صدر من ابن
الزبير من العيب في **قوله** اما ما زاد في طوله فاقره واما ما زاد فيه من الحجر فزاده الى
بنائه **قلت** قيل خضر شيخنا اي عبد الله هذا من خطا عبد الملك اذ فرق بين الاولى
والثانية العكس لان الطواف انا هو من ور الحجر وكثيرا ما يخلط الطائفة بين طوفون
في الحجر فاحتمل عابودي الى الوقوع في ذلك اكد ويحتمل الجواب ان يكون انا فرق
بين التخيير باصناف الحجر بين عبد الملك لا يريد ان يبق لابن الزبير ذكر ولا يخلط اثر
ولا ذكر فعل بما **قوله** في سنده لآخر وقد الحارث بن عبد الله كذا الم وعند الفارسي
وقد الحارث بن عبد الله **قلت** الحارث هذا هو الملقب بقباع وهو اخر عمر بن ابي
ربيعة القرشي الشاعر **قوله** ما اظن ابا حبيب سمع من عايته **قلت** يعني بان حبيب
ابن الزبير له كتمان ابو بكر وواو حبيب وهو من عبد الملك تكديس من الزبير فيما نقل
عن عايته كاصح بن كنيته فيما بعد وعبد الله بن الزبير من ابا حبيب في تكديس من سبه
ما في تكديس غيره من الصحابة كانت تظهر حكم من سب احدا منهم وربما صرح بعض الطلبة
بخصم الشيخ رحمه الله تعالى بفسق عبد الملك قال وناهيك برجل الحجاج نعم سبانه
وتقدم ما ذكر ابو عمر في النقص عن مالك في قوله ان ابن الزبير كان احق بالخلافه من مروان
وابنه عبد الملك فان **قلت** قد اخرج مالك في كتاب الحارث بن باقضية عبد الملك قيل
لما اخرجها من حيث انهم وافقة للجل من حيث ذاتها جراك ذلك بخصم الشيخ ولم يكرهها
منها بل قال جزا الله الحارث خير **قوله** هلم اريك **قوله** قال الخليل اصل هلم لئلا من قولهم لم
شعره اي حمده وكلمه قال اجمع بنفسك الشاوا رب وتعالى وطلعت عليها التنبه
وحذفت منها الالف لكثرة الاستعمال وصارت كلمة واحدة لا تختلف بحسب الخطاب بل
كفك المفرد والمثنى والمجوع من المذكر والمؤنث بلفظ واحد ومنه والقائلون لاهوانهم
البناء لاهل الحجاز واهل نجد يصرفونها بحسب ما يظن فيقولون للواحدة هلم
وللاثنين هلم والجماعة هلم وعلى هذه اللغة جاء الحديث قال الجوهري والاول المصحح
قوله والحديث قوي فيما فعل ابن الزبير فالاصل انه كان ينادي اليه لولا الذي اشار اليه

البيت من مدد

في كل خمسة اعوام ومستند ما روي انه قال صلى الله عليه وسلم في كل خمسة اعوام ان يخرج البيت للركن
وهو حديث رواه حرام فكيف يثبت به حكم والقول بالوقوف فيما زاد على الواحدة هو مذهب
القاضي ابن الباقلاني في الاحتجاج له بالحديث نظر والقول بالتركيب انما هو بحسب الامكان والا
لزم ان يفعل الفعل في كل يوم وقد يخلق بما ذكرنا عن اللغة من يوجب التمرة لان قوله تعالى وسبح
الناس بحمدي البيت فيبقى التكرار في البيت والتكرار اليه في حج اخر ساقط وجوبه بالاتحاد فيعين
انه بجمعة اذ لا يجب قصده لغير الحج والجمعة **قوله** من قالها ثلاثا **قلت** قابل ذلك السائل **قوله** لو
قلت نعم لو جئت كجمله كان بوجي **قوله** ذروني ما تركتم فيه ان الاصل في الاستبراء لا يباح
فيه ان الاصل عدم الوجوب وانه لا حكم قبل الشرح وهو الصحيح عند تحقق الامور **قلت**
لم يختلف اهل السنة في انه لا حكم قبل الشرح واما اختلف في ذلك المعنونة وما يوجد في
كتب الفقهاء من عزو ذلك لاهل المذهب قال القرافي انما معناه ان من يقول اصلا لا يباحه انه
وجد في الشرح ما يدل على الاباحة ومن يقول انما على التخيير ان معناه يوجد في الشرح
ما يدل على الحرمة لان الاباحة والتخيير قبل الشرح **ط** معني ذروني اي اعملوا الله
على مدلوله الظاهر لغة وان صل لغيره فلا تتركوا الاستتحي خوفا ان يكثر الجواب فالجواب
في الحديث جواز المرة الواحدة لا في مدلول اللفظ وان صل للتكرار فيعين التفاضل عنه ولا يكثر
السؤال فيه خوفا ان يكثر الجواب كما اتفق بيني اسرائيل في البقرة اذ قيل لم اذبحوا بقرة فلو
بادروا وذبحوا اي بقرة صدق اللفظ وعدوا ممتثلين ولكن لما اكثر في السؤال كثر الجواب
وشدد واشدد عليهم وذموا على ذلك فحاشا صلى الله عليه وسلم على امته شدة ذلك ولذلك
قال انما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم **قوله** واختلافهم **قلت** فهو زيادة على ما وقع لان
وقع الفاهو في السجدة في السؤال لا الاختلاف وفيه مرجوحية كثرة السؤال ومنه ما اتفق لاسد
ابن الفرات مع مالك حين اكثر السؤال بقوله فان كان كذلك فان كان كذلك فافق له ما لا يسهل سلسلة
بنت اخرى ان اردت هذا فليكن باهل العراق لان يقال لا يلزم من المنع هنا المنع في غيره لما اشار
اليه صلى الله عليه وسلم من انه في مقام التشريع يخاف الاكثر من غير ما يشق ولا يقدر عليه
قوله فانوا اسند ما استطعتم **قلت** من قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقيل هي
ناجحة لقوله تعالى وانقوا الله حق تقائه وقيل لانفسه في بيته لها الحق تقائه هي
امثال الامم ولا يا من سجدته ونجالي الابا استطاع وما جعل عليكم في الدين من حرج **الفق**
ما ذكر من عدم النسخ والحديث من قواعد الدين المهمة ومن جوامع حكمه صلى الله عليه وسلم في
تحتنه ما لا يحصى كثرة كالصلاة يجز عن بعض اركانها والطهارة يجز عن بعض احكامها وفي غير
ذلك مما هو مسطور في كتب الفقهاء والمقصود التنبيه على اصل ذلك **قوله** فدعوه هو على اطلاقه
قلت يريد انه لم يقل فيه ما استطعتم كما قال في الاخر وذلك والله اعلم لان متعلق الفعل وانفعل
يتبع

فيه ما كان عليه اللام
من الرافعة بالامه وفيه
لها ان يحكم باجتماعه
ويجب ان لا ينع بانهم

اجوبة

اجوبة سائلين فلا مفر من احد ما وبالحيلة فالفقه جمع احاديث الباب فحق الناظر ان
يستخرج جميعا وينظر احصا فينبط الحكم به واحصا باعتبار ترتيب الحكم عليه يوم ٢ نه اذا
استنع فيه امتنع فيما هو اكثر من احص من يوم وصفا لسفر المذكور في جميعه فيمنع في اقل ما يصدق
عليه اسم السفر ثم احص من اسم السفر الخلوة المذكورة فلا تفر من المرأة نفسها مع احد وان قل احد
الامن لاسيما مع فساد الزمان والمرأة فتنة الا فيما جيل اسم سجدته النفوس من النفوس من عمار
النسب وقد اتقا بعض السلف الخلوة بالبهمة وقال شيطان مغر وانني حاضرة **قوله** امرأة
قال بعضهم هذا في الشابة واما المتجالة فتسافر كيف شئت في القرض والطوع مع ذي الحرم
وغيره **قلت** قال تعالى الذين ههنا المالكين لغيره بعض متاخرى الشافعية ومنع في الشابة
وغيرها لان المرأة مظنة الطمع فيها والشهوة ولو كانت كبيرة وقد قالوا كل ساقطة لافطة
وهذا الذي قاله هذا المالك في تخصيصه لفظ المرأة بالنظر الى الحق وقد اجماع الشافعي
لها ان تسافر في الامن ولا تحتاج لاحد بل تسافر في حرم القافلة الامينة وهذا كما انظر لظاهر
الحديث **قوله** الا وهو هادو محرم هو عام في ذوي الحارم لما طبعوا عليه من الغيرة على حرمهم
فمن ما سونات عليهم في السفر معهم وكراهة ما لئله ان تسافر مع ربيها وان كان من ذوي
عمار ما هو لفساد الزمان والمرأة فتنة يستنع الانفراد بها لما جعلت عليه نفس البشر
من الشهوة فلو سئل عليه الشيطان وحرمة هذا السبب ليس بحرمة النسب **قلت**
قوله هو عام في ذوي الحارم يعني من النسب والعهر والرضاع وكراهة ما من سفرها مع الرب
هي له في القينة قال في سماع ابن القاسم وكراهة ان تسافر مع ربيها او نحوها لحد الله الحرمة وعمل
الباقي الكراهة بعد اذ اؤا لربها وقلة شفقته عليها والصواب ما تقدم من تحليله
بفساد الزمان والمرأة فتنة الا فيما جعلت النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب ولذا
يحد كثيرا من يمنع ولله من الدخول على زوجته وقد اتفق لكثيرا نذرا بوجه ابيه وضبط تقى
الدين ذوا المحرم بان من حرم عليه نكاحا لغيره عليه على التأييد بسبب مباح فقوله حرمتها
عليه على التأييد احتراز من الملاعبة لان حرمتها عليه ليس لغيره عليه بل للنفذ وقوله
بسبب مباح احتراز من الموطوءة بشبهة فانها ليست محرمة فان وطئ البهية لا يوصف بالاباحة
م ابو حنيفة والشافعي يشترطان في وجوب الحج على المرأة وجود ذوي محرم قال الشافعي
او امرأة واحدة تقيية ومالك لا يشترطه بسبب اختلاف معارضة عموم لفظ الناس في الآية
هذا الحديث من خصص اليوم بالحديث اشترط ومن لم يشرطه لم يشترط وقد حمل مالك
الحديث على سفر التطوع ويتردد طه هبه انه اتفق على انها حرام من بلاد الكفر وما ذك الا لان
الحج واجب واجبة واجب وقد ينفصل عن هذا بان اقامتها بدرا الكفر لا تحل لحشيت معها
عليه منها ونفسها وليس كذلك تاخير الحج وقد قيل انه على التراخي **قوله** فتدبر تفسير الاستطاعة
والمرأة فيها كالرجل الا انه لا يلزم ما عندهما الشيء وان قدرت عليه بخلاف الرجل فان
شترها عورة الايمن فرت من مكة وارو حنيفة في قوله بهذا جعل ذوا المحرم من الاستطاعة
الا ان تكونه وان مكة ثلاث ليال ووافقه على ذلك جماعة من اصحاب الراي وليس بشرط
عنده مالك والشافعي الا ان الشافعي في احد قوليه يشترط ان يكون مع النساء او واحدة

قوية وهو ظاهر قول مالك على اختلاف في تأويل قوله يخرج مع رجال وسأهل مراده مع مجموع
الصنفين او مع جماعة من احد ما وأكثر ما ينقل عنه اشتراط النساء قال ابن عبد الحكم لا يخرج
مع رجال ليسوا بذي محرم ولعل مراده على الافراد دون النساء فيتنفق مع ما تقدم ذكره
ان لا يخرج في حج التطوع الا مع ذي محرم قال الباجي وهذا عندي في الافراد والعدد
اليسير واما القوافل العظيمة فهي عندنا كالبلاد تشافرها دون مساو ومن محرم وقال
غيره هذا في الشابة واما النجالة فتساو في كيف شئت في العزم والفعل دون ذي محرم
قلت ما ذكر عن مالك ان ذا المحرم ليس بشرط يعني به انه لا يتعين لان غيره من زوج او
جماعة نساء بمنزلة في اباحة سفرها مع فني الموطأ وذكره ابن رشد رواية ان جماعة
النساء بمنزلة ذي المحرم واما جماعة الرجال فقال ابن عبد الحكم لا يخرج مع رجال ليس
فيهم محرم الا في قول ابن عبد الحكم هذا الحسن من قول مالك يخرج مع رجال او ساءا
هم وفي المدونة ومن ليس لها ولي يخرج مع من تنق به من الرجال والنساء والعطف في هذا
بالواو وهو الذي ذكره القاضى انه اختلف في تأويله عندنا **قوله** في الاخر فقلت أنت
سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** قول الصحابي قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو مسند سوا سمعه منه او من غيره لان الصحابة عدول فقوله مات سمعت
تحقيق الامر لا لغيره **قوله** لا تشد المطر لثلاث ط شد المطر كناية عن السفر البعيد
فالحنى لباح السفر لمسجد بعيد لفعل قربة به نذرا او تطوعا وقيل لما الهى في النادر
واما لغيرنا نذر من يرغب في فضل مشاهد الصالحين فلا واستثنيت الثلاثة مساجد
لفضلها وفضل الصلاة وكونها مساجد الانبياء عليهم السلام والمشهور عدم الحاق قبة
بها في ذلك والحقدها ابن مسلمة واحقح بانه صلى الله عليه وسلم كان ياتى رابعا وماشا وما
روي انه المسجد الذي اسس على التقوي خلافا للجمهور في انه مسجد المدينة واما المساجد
القريبة الفاضلة فاجاز الدودي اثباتها واحقح بانيته صلى الله عليه وسلم قباله ليس في
ذلك شد رجال **قلت** المذهب ما ذكر من منع السفر الى المساجد البعيدة غير الثلاثة
فمن نذر ان يصلي او يعتكف بمسجد بعيد لم يلزمه وصلي بكانه واذ الزوج الوفا بالنذر في
ذلك لم يرج شد الرجال لزيادتها وراي اهل المذهب ان الرمي عن ذلك محتمل لجمهور قوله
من نذر ان يطيع الله فليطعه نحو الرمي عن شد الرجال لان ما كان البعيدة لفعل قربة بها محتمل
ايضا لجمهور شد ما للعلم والرباط ولجمهور شد الصوم نذرا ان يفعل بموضع حرس قال في المدونة
ومن نذر ان يصوم او يربط بصقلان او لا سكتة ربة لزمه وان كان مكيا بخلاف ما لو نذر
ان يصلي به والفرق ان الصوم غير مناف للحرس بخلاف الصلاة واما المساجد الثلاثة فحالة
الزوم فيها ما ذكره وهذا اذا نذر لفعل قربة بها واختلف اذا عذر في ذلك بلفظ المشي فالجمهور
انه لا يلزم منه المشي وياتي رابعا ان شاء او لا لو نذر الوصول اليه فقط لا لفعل قربة به كقوله
الله علي ان اتي المسجد الحرام او مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس لم يلزمه عندنا
بلزمت عندنا في المسجد الحرام ويجعل ذلك في حج او عمره واما لو نذر ان ياتي بالباقين فقال الجمهور لا
تعتد نذره ونحوه لا لبيت يعتد ويلزمه قصده وقال احمد يلزمه كفارة بين واختلف في اغال

المطلي

المطلي اذ يارة قور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال ابو محمد هو حرام وقال امام الحرمين
والمحققون ليس بحرما ولا مكروه **قوله** اعجبني واغضبني معني اغضبني ومعني تكرر
الحق لاختلاف اللفظ والعرب تفعل ذلك لقصد البيان والتأكيد ومنه اولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمة والصلاة من الله سبحانه وتعالى هي الرحمة ومنه ايضا حلالا لاطيها والطيب
هو الحلال والمنشرد الخطية

قوله اعبد الله وارمن هند. وهذا في من دونه الناي والبعده

وقال اخر **قوله** يبيك يا بعيد الدار مغرب. يا الكهول وللشبان العجب

والناي هو البعيد والبعيد الدار هو المخترب وفي حديث ابن مسعود اذا وقتتم الرحمة
وقت في رومات انا فوهن اي اتبع محاسنهم وقال العيون معناه استلذت فعلهم والموت
العجب **قلت** ما في الحديث هو من عطف الشيء على نفسه ولا يجوز الجمع لاختلاف اللفظ في
الحديث ومنه قوله قالوا قولها كذا ومينا والمين هو الكذب وحلا لاطيها هو التأكيد للفظ
والتأكيد للفظ هو تكرار اللفظ بعينه ويكون في الاسم والفعل والحرف كما بين ذلك في الحاشية

قوله في سنده الاخر حدثني يحيى عن مالك عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة
كذا وقع في هذا السند في نسخ ابي احمد وابن الحلال والكسائي وكذا ذكره مسلم في حديث قتيبة

السابق وكذا ذكره هو البخاري في حديث ابن ابي ذؤيب عن سعيد بن ابي هريرة وتعب
عليها الدارقطني وقال الصواب عن سعيد بن ابي هريرة دون ذكر الارب واجمع بان ما لا يخفى
ابن كثير وشبهه ذكره دون ذكر ابيه والصحيح في حديث يحيى هذا اسقاط الارب وكذا ذكره الترمذي
مسعود الدمشقي ومعظم رواية الموطأ وباسقاط الارب ذكره ايضا ابوداود وهذا اللفظ
حاصل من هذه الحفاط في ذكر ابيه فلعله سمعه مرة من ابيه ومرة من ابي هريرة وسماعه من
ابي هريرة صحيح فذكره بالوجهين **قوله** في الاخر ان امرأتي خرجت حاجة واياك كتب في غزوة

قال انطلق في محلي اهلك فيه الزام الرجل ان يتكز وجهه للمو ويكبه للخروج معها
وانه افضل من خروج وجهه للغزو ولان المعونة على اداء الفرض مؤكدة وقد عجب في بعض
الوجوه **قوله** معني التمت التزمت واثبت اسمي في ديو ان ذلك البعث وقوله ما فطلق فنه لما
كان التزم من المعنى للمهاد وفيه ان الزوج اولى بالسفر مع من ذي المحرم لانه ارسله وتم كسالة
هل لها محرم فاذا قوله في الاخر الا ومجرا ذوق محرم لما هو خطاب لمن لا زوج لها وفيه ان
المدة بالاهم عند المتأخرين لانه عارضه وجهه للغزو والجم معهما لان العزو وغيره يوجب عنه

قوله ما رآه من ذاب دابة لسفر او غير

قوله علمهم فونه اخف من اعلمهم لا شعرا لتعليم بالتكرار تأكيد **قوله** كان اذا استوي
علي راحته **قلت** يشتر بذكره منه واذ اعتكف وكذا بقوله من ركب سفينة بل هو احري
وكذا بقوله الرجل لانه لا يقول ما يختص بالركب كقوله سبحانه الذي سخر لنا هذا **قوله**
قوله سخر معناه مكن ويقرب من معناه مطيق وقيل منا بطين وقيل مماثلين وقيل
راحتون وهو تبيينه على المطالبة بالشكر والبر بالعل الصالح والخلق الحسن والتقوي الخوف
الحاصل على الشر من اكثروه والصاحب الذي يصحبك بخطك والتخليقة الذي تخلطك

هو

في اهلك بصلاح احواله بعد انقطاع نظرهم عنه ولا يسمى الله تعالى بالصاحب ولا بالخليفة
لعدم الاذن وعدم فكره في ذلك في الشريعة **قلت** يريد وانما يقال في مثل هذا او عشا
السفر مشتقة وكاتبه المنظر حزن المرء وما يسوء منه وايون جمع ايب وهو الرجوع واصل
الايوة الرجوع عما هو منه موم الى ما هو منه في محمودة وبقي الكلام في تفسيرها ان شاء الله
تعالى وتقدم الكلام على ذنوب الانبياء عليهم السلام وحامدون مشنوع عليه بصفات كاسمه
وشاكر ونحوه انما **قوله** الحور بعد الكور **قوله** الكور هو الحور ري بالراء وهو الفارس النور
وهو الحور وف من روايته عام الاحوال الذي ذكره مسلم قال الحربي ويقال ان عاملا هو واما
هو بالراء لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا الا بالسون ولكن الروايتان ثابتان وفيما ذكره الترمذي
وخلق كثير من الحديثين فاذا ذكره الحربي غير صحيح لما ذكرنا لان الروايتين ثابتان **قوله** من الحور
بعد الكور بالراء النقصان بعد الزيادة وقيل معناه نحو ذلك من الرجوع عن الجماعة بعد ان كنا
في الكور بالراء في الجماعة يقال كارجاعه اذ الفاء وحارها اذ انقطاعه وقيل يجوز ان يكون
اراد بذلك اعود بك ان تغيب امورنا ونقص بعد صلاحها كنقص العامة بعد استقامتها
على الراس ومن عواه بعد الكور بالنون فقال ابو عبيد سبيل عامر عن معناه فقال المسمع
اليقظ حار بعد ما كان يقول انه كان على حالة جميلة تحار عن ذلك اي رجح قال تعالى انظر
ان لنحوه لا يلبس برجح وقال الحربي في قوله الحور بعد الكور اي بعد ذكر جميع ما تقدم ذكره
وقيل معناه نحو ذلك من القلة بعد الكثرة ومن دعوى المظلوم اي اعود بك من الظلم
الذي يترتب عليه **قوله** فاصمد رجلي هذا امصاف للفاعل وقد يجمع ان يكون مصافا
المفعول كما قال في حديث اعود بك ان اظلم واظلم **قوله** اذا قل ط اي رجح من سفر والفا
الراجعة من السفر ولا يقال لها قافلة في بدء الامر ولكن رفقة قاله القتيبي والجنيد العسكري
العظيم والسريفة ونه سبب بذلك لا تشري بالليل وفي الحديث خير الجيوش اربعة الاف
وخبر السرايا اربعة الف وثلث الف من الفاس قلة وضعفا واما او قبل وواصل ومحيي
والثنية المصنفة وهي الكور من الجبل والتدبير ما غلبه من الارض وارتفع **قوله**
صدق وعلم ط اي او فاجا وعلم في قوله وعد الله الذين امنوا انكم الاية وفي قوله تعالى
وليتضر الله من ينصرع **قوله** وهو تكذب لقول المتأخرين ما وعدنا الله ورسوله الا عز واذن
لعبه نفسه صلى الله عليه وسلم **قوله** وهزم الاحزاب وحده يعني ليس على يد البشري
كما قال تعالى فارسلنا عليهم رحما الاية وعلى هذا المعنى وهو معطوف على قوله عز وجل
وهي غزاة الخندق وقيل يحتمل انه اراد احزاب الكفر كل وقت وقيل ان قوله صدق وعلم
الايخرة خبر عما فضل الله سبحانه على الامم وقيل انه خبر في معنى الدعاء لقوله صلى الله عليه
حمده وفيه جواز الجمع في الكلام والتعداد ونكلف والماضي عما كان يكلف لا ينشغل عن الكلام
ويقبح في النية ويعني بالاحزاب الذين حاصروا المدينة **قوله** انما **قوله**
قوله انما بالخيار لا نأخذ بنوح الا بل يقال ان تحت العير فترك ولا يقال فخرج النزول
بذي الخليفة ليس من مناسك الحج وانما فخره من فخره من اهل المدينة تبركا بواضع نزوله صلى
الله عليه وسلم ولما جافيه انه قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انك بسطة مباركة وانه فيه حاله

قوله

النزول

النزول به وان لا يجاوز حتى يصلي فيه وان نزل به في غير وقت صلاة اقام به حتى يحل وقتها
فصلي فيه وقيل انما فخره صلى الله عليه وسلم ليلتيها اهل المدينة اهلهم ليلتيها العيون
والايف على ما يقدح في دوام العشرة كما بين عنه طرعا في غير هذا حتى باتهم الخبر فتنشط المشقة
وتستند الخيبة **قوله** وعلى انه خبر غنشط المشقة فهو منه تنبيه وارشاد لامر تصلي فبينه
للزواج ان يراعه **قوله** في موعده **قوله** قال للليل هو النزول اخر الليل وقال ايون بيد
هو النزول بالمثل في اي وقت كان من ليله او ليلته **بيان يوم الج الاكبر**
يوم نزل من ذهب فانه ان يوم الج الاكبر هو يوم النحر لانه الذي يجمع فيه جميع الناس
من الحور وغيره لان الله سبحانه وتعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم ان يودع في الناس
يوم الج الاكبر فاذن المبلغون عنه يوم النحر وقال الشافعي هو يوم عرفة **قلت**
لا يفاك ويوم عرفة يجمع فيه الناس ايضا لان الفرق ما اشار اليه في الرواية من
اجتماع الحس وغيره والحس لا يجمع بعرفة مع الناس لانهم كانوا يعقون بالمشعر الحرام
كما نقله **قوله** لا يخرج بعد العام مشرك هو موافق لقوله تعالى انما المشركون نجس الآية
والمراد بالمشرك الحرام الحرام كله فلا يمكن مشرك من دخوله ولو جاز رسول في امرهم ولو دخله
متخفعا فخرجت فدفن لبيش واخرج من قبره **قوله** ولا يطوف بالبيت عريان هو
ابطال لما كانت الجاهلية عليه من طوافهم غواة **فصل يوم عرفة**
وتد على المستند والخبر والعرب في من هب ان فاجاز يون يرفعون في المستند القيم
ويصوبون الخبر والتميم يرفعون في الاسمين **قوله** روي الحديث بصحاح كثير على ان ما
جازية ويرفعها على انها تميمية ومن زائدة والتقدم ما يوم اكثر والمجود ان بعد مبيان
من يوم عرفة مبيان للاكثرية مما هي ومن ان يعتق مبيان للبين **قوله** والحديث دال على
فضل يوم عرفة واختلف المصنفان فيمن قال امراته كذا في افضل الايام والاصح عندنا
انما يطلق يوم عرفة هذا الحديث وقيل تطلق يوم الجعة حديث خبر يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجعة والاولون يتا ولونه على ان معناه انه خير ايام الاسبوع **قلت**
الحديث يدل على فضله لا على انه افضل لما ثبت من ان المفضول قلخصن خاصية ليس
في الافضل ولا يكون سبب تلك الخاصية افضل فالكثرة العتق فيه لا تدل على انه افضل
وذلك ما قلناه اما دل على انه لا يكون العتق في غيره اكثر ذلك لانه لا يدل على ان التساوت الا
ان يضاف اليه للحاجة فيه من البهاة سلما ان اكثرية العتق تدل على انه افضل لكن
افضل من الايام التي يقع فيها العتق لانه افضل الايام مطلقا **قوله** وانه ليدنو **قلت** لدنو
عبارة عن قطع المسافة وذلك يستلزم الحركة والمماسه وكل على الله سبحانه وتعالى محال
فالصحيح تدنو رحمة الله وذكر الله سبحانه **قوله** وقد تناول ما تاوكل به حديث النزول وسلم
ذكر الحديث مختصا وذكره عبد الرزاق مختصا وذكر فيه لفظ النزول فقال فيه ان الله نزل
الى سمع الدنيا فيها هي بهم الملائكة فيقول هو لا عبادي جاوا شعثا غبرا يرجعون حتى في قوت
عذابي وليرى في فكيف لولائي اشهد كراي فتعقبت ثم وذكر باقي الحديث فيقول الحق

والصوف والسيات وقيل قول الزور وقيل الذبح للصائم وقيل ما صاب من محارم الله تعالى من الصيد
ولم يذكر الجمل المذكور في الآية لا لانه لا يقع لا بين العرب وسائر قريش في مواضع الوقوف جرفة
والمراد لغة **ط** والجمادى الحاشية فيما لا يليق **قوله** كيوما ولستم منه **ط** اي بلا ذنب وهو يتضمن الصغار
والكبار **بقلت** قال ابن العربي هذه الطاعة لا تكفر الكبار وما يكفرها الموارنة والتوبة والعلا
لا تكفرها فكيف تكفرها التوبة والحق ولكن هذه الطاعات ربما اثرت في القلب فحلت على التوبة ويحتمل
ان يكون الثواب بلجنة بعد الموت واحدة بمقدار الذنب **قلنت** ويحتمل ان يكون الثواب بالجنة
بعد المواتاة بعد ان الذنب لا يصح لانه لا قابلية اداء للصلاة الخاصة لان دخول الجنة بعد المواتاة
بمقدار الذنب ثابت في كل العصاة على مذهب الشريعة واختار ابن بري ان هذه الطاعات تكفر
الكبار قال لويدي على ذلك حديث مباهاة الملائكة عليهم السلام بالخارج لان الملائكة عليهم السلام
مطهرين مطلقا ولا يباهي المطهر مطلقا الا بمظهر مطلقا فان قال سقوة عند محبة وكذلك نظير انكسر من
الكبار قال هذا مقتضى خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعته ان يقول
المطهر اصنافا وله ان لا يحضره اذ لا يحضر عليه سبحانه وتعالى في احكامه ولا حكم لسواه ويعضد
هذا قوله تعالى ومن دخله كان امنا هذا ظاهر اللفظ ولا يخاطبه الله سبحانه الخلق الا بظاهر من
الامر فلا يعطل ظاهر باطن وقد روي ابن المبارك حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقف
بهم برفق وقد كانت الشمس ان تعرب فقال لا بل انتم والرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقتل الناس فقال يا احسن الناس اتاني جبريل انفا فاقراني من ربي السلام وقال ان الله
قد غفر لاهل عرفات ومن همم بالعبادة فقال عمر يا رسول الله هذا لنا خاصة فقال هوكم
ومن ان بعد كمال في يوم القيمة فقال عمر كثر خير الله وطاب قال فان قلنت قد جازان الجهاد
يكفر كل شي الا الدين قال لا يكفر كل شي على مقتضى هذه الاحاديث قال قلنت اسرار الله تعالى
لا يطلع عليها غيب فتقف مع ما فهمنا ولا سبيل الى الخروج منه **قلنت** الجاري على مذهب
الشعرية في انه يجوز مغفرة الكبار دون توبة ضمنية تكفير الجاهل **احاديث على هذا**
قوله انزل به دار مكة ط هذه الامانة تدلنا على ملكه ويدل عليه ايضا قوله وهل ترك
لنا عقيل من دار فاضاها الى نفسه فيكون بيع عقيل لجاهل **ع** كما فعل ابوسفيان بدور من هاهنا
من المؤمنين قال لداودي ان عقيل باع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ومن هاهنا دور
عبد المطلب **ط** فيكون عدم نزوله بالخروج من ان نزل في شئ خرج عنه الله تعالى كما فعل غير واحد
من الصحابة **ع** وقيل انما ترك النزول بها لانه ليست له لولا حكم البلد وجعل محبة بنو ابي صخرة
الحديث من هذا الوجه حجة لما له والبيت في المسيلة وهما ان من خرج من بلده مسلما وبقي
اهله وولده به ارا كفرت عنهم المسلمون ان ماله وولده حكم البلد ولو كان هذا محله وتكر
يجل بقوله وهل ترك لنا عقيل من دار وقيل ان اصلها لا يطالب وان عبد المطلب لما مات
كان ابوطالب ورثه عقيل وطالب كما ذكر في الحديث لا لانه كان كافرا وكان على وجوه مسلمين فلم
يرثانه لانه لا يرث المسلمون الكافر ولم يخالف في ذلك الا لاسحق وبعض السلف وادامات المسلم
فاجمعوا على ان الكافر لا يرثه ويبقى لنظر في قول المسامة نزل به دارك فلعله اصنافا له لانه كان
ميكها وهي في كفاية او طالب **قوله** وهل ترك لنا عقيل من دار **ع** حجة في ان دور مكة لا يرثها

وقد

وقد اختلف فيه والخلاف في ذلك على خلاف هل فقت عنوة وهو قول مالك واي حنفية نكر من علي
اهلها بدورهم واموالهم ولم يقسم بين الغائبين قال ابو عبيد ولا تعلم بلدا شبيه مكة او فقت صلحا
وهو قول الشافعي وكذا اختلف في بيع دورها وكذا اختلف ابو حنيفة وجماعة من السلف لا يجلها
ولا كراها اذ لا ملك عليها لاحد واجاز الشافعي وابو يوسف وكراهه مالك وهو ايضا على الخلاف
في فتحها والصغير في قوله تعالى سوا العاكفة فيه والباد هل هو عايد على البلد او على المنزل وعلى
الا فقت عنوة واقوت بايديهم ففتحهم على الامام ابقا ما فتح عنوة بايدي اربابهم اسلموا او لم
يسلموا لما يراه من استيلائهم ان كانوا مسلمين او ليضرب الجزية عليهم ان بقوا على دينهم و
يكون تركهم بطيب نفوس الجيش كما فعل عليه السلام في سبي هوازن او يقولون نحن الحق على انه لم
يروا منه قس من مال اهل مكة شيئا بل كان لقرابتهم كما جازي الاخرار الله عوضهم من مال هوازن
اصحاف ذلك وفيه حجة لمن يقول ان القيمة لا يملكها الغائبون بالخوار بل يملكها الامار هذا
لم وقمرا بينهم ولذلك لم يختلف في قطع سارقا منهم وحدثناهم **قلنت** وياتي الكلام على ذلك
في الجهاد ان شاء الله تعالى **حديث قوله صلى الله عليه وسلم لا هجوع بعد الفتح**
هو في وجوب الحج الذي كان على اهل مكة بانفاق وعلى غيرهم خلاف واعانة جوارها
يوم الفتح لظهور الدين وكثرة المقاصد ومن الفتنة عليه **قلنت** اختلف في اصول الفتنة في
مثل هذا التركيب هل هو لنفي الحقيقة او لنفي صفة من صفاتها كما لوجوب وغيره فان كان
لنفي لوجوب كالحكم فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان لان المستدرك هو المنفي والمنفي
وجوب الحج على ان الحجرة بعد الفتح ليست بفتح وانما المطلوب الجهاد الطلبل لا عمن كونه
على الاعيان او على النفا **ع** والحديث حجة في بقا الجهاد وقد اختلف هل يسقط منه حجة الا
ان تفدح فادحة او يطرق عدوا وهو باق والقولان عندهنا وساق المسيلة في الجهاد ان
شا الله تعالى **قلنت** انظر قوله وهو باق هل لما فرض من لانه الذي كان او لا الباقي
كونه فرض كفاية **ع** اختلف في تاويل الحديث فقيل معناه لا هجوع من مكة لا اضرارت دار اسلام
ولما الحج من دار الحرب وفيه على هذا محجة لانه اخبار على انها لا تزال دار اسلام وقيل لا هجوع
بعد الفتح من باب قوله تعالى لا يستوي منكم من اتقى الله من قبل الفتح الآية واما هجوع الرجل بدية
من دار الحرب او غيرها فذلك باقية الى قيام الساعة **قوله** ولكن جهاد ونية **ع** اي ولكن تكسر
طريقا الى تحصيل الفضل الذي في الحرب المبررة وذلك الطريق هو الجهاد ونية الجهاد **قوله**
واذا استغفرت فانفروا **ع** اي واذا اطلب الامام منكرو الفرو وهو الخروج الى الغزو فاخرجوا
فانه يتعين الجهاد حينئذ **قلنت** والمنهيب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الا ان يعين الامام طاب
فيكون عليها فرض عين **احاديث على هذا**
ع حرم الله اي حرم دخوله الا بالاحرام فهو على حد فصفاف لقوله تعالى حرم عليكم
اهلها كراي وطعن اختلف قول مالك هل يجوز لها باحرام واجب الا على المنزلة ومن اليها بالمطلب
والفواكه قال بعض اصحابنا او الامام في جيشه لصفحة او دخوله ما سبق **ع** روي ابن وهب عن مالك
جواز ذلك لانه لا يحرمان ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
فلا يفسد الا بالاحرام **ع** واجب من منع دخولها بغیر احرام لفسادها صلى الله عليه وسلم بقوله ولن

كونه

معناه

ما حرم الله سبحانه والجواب ان تحريمه في نفسه من تحريم الله تعالى وغيره من هذه الحرمات منه
ما حرمه الله ومنه ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكمه كحكم الله تعالى في ذلك الحكم باجتهاد **قلت** ويجوز ان
الجواب ان الذي يحرم الله سبحانه ما سوى المسمى لا نه جعل الله لرسوله صلى الله عليه وسلم التخصيص
مع علمه انه يخص ما يحكم به الله تعالى ما سوى المخصص **قلت** لا دخل له في حرمه او حلاله به
في الحلال او انه او حلاله انه ان استثنى احد شيئا فاستثناه وان استثنى باجتهاده **قلت**
جوابه صلى الله عليه وسلم القوية اذا لم يكن عن اجتهاد فيجوز ان يكون في الحال كحلال
الا بوجي سابق وهو ظاهر احاديث شق الصدر رجسا تقدم والحق ما في اليد ونية
السبا لا دخل ولا شك ان الحاجة اليه في اليد او في النفس منها الى الاخر **قلت** في الاخر عن
ابي شريح **قلت** قيل لابي حنيفة بن عمرو وقيل لعبد الرحمن بن عمرو وقيل لكان بن عمرو
اسلم قبل الفتح وتوفي المدينة سنة ثمان اوست **قلت** العدوي **قلت** كذا في التخصيص وقيل
الكعبى وقيل للزبير **قلت** بعث البعوث الى الجيوش لما توفي معاوية وبويع ابنه يزيد
بعث الى ابن الزبير يستدعي بعثه فخرج الى مكة متمتعا من بعثه فغضب يزيد فارسل الى
يحيى بن حكيم عامله بمكة ليأتيه ببيعة ابن الزبير فاجاب وارسل يبعثه الى يزيد فقال لا اقبل
حتى يوتي في وثاق فاي ابن الزبير وقال انا عايد بالبيت فاي الزبير وكتب الي عمر بن
الزبير ان يوجه اليه جند ابعث اليه هذه البعوث **قلت** ايذني الى الامير **قلت** قال
ابن العربي فيه ان العظماء لا يكون الا بادن لاسيما وهو يريد ان يصفه عز وجهه من غير علمه
منكر انه لو اجد ربا للطفة **قلت** سمعته اذ ياتي الى اخره **قلت** يخرج به من يري ان الفداء عمدا
مخاطبين بالفرج والعجيج انهم مخاطبون بالكثيرها من اصول الدين وبتناول الحديث بلقاء المؤمنين
هو الذي يتمثل ويندرج **قلت** ان سيفك هاد **قلت** قال الجوزي القصد الاجماع على ان
حين في الحرم بقاء منه فيه لانه انما ترك حرمته واختلاف اذ اجني فيه خارجة والحال انما هو
وابو حنيفة لا نقاد منه فيه ويلجأ الى الخروج منه بتركه معاملته حتى يخرج الى الجبل **قلت** منه
في الحال كما منهم بهذا الحديث وما ياتي لعمري من قوله لا يجيد عاصيا تاويل غير صحيح لا يحسنه
بل **قلت** ذهب جماعة الى ان من جنى خارج الحرم بما يوجب قتله **قلت** فلو جنى في الحرم
فيه قالوا لان الحرم لا يجيد عاصيا وقالوا في الرد على ابو حنيفة قل الله صلى الله عليه وسلم لا
قال لا سيفك ادم وسفك الدمار ارقته بغير حق ولا يخفى عليك ما فيه **قلت** انما هو الذي لا
حل على السفك بغير الحق لا يبقى لذكر الحرم فائدة لان حنبل لا يجعل الحرم حرمه بغير حق ولا
انما جانيان ما استخص به الحرم من الفضائل كحرمة الصيد والشجر والنبات فلو قيل صلى
فان احدهما خص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد بشهادة الله انما هو الذي لا
السفك بحق اذ من المعلوم انه صلى الله عليه وسلم الى اخره **قلت** حجت من قال في حرمته كحرمته
الاخر بانه دخل حرمها للقتال **قلت** وقايد الخلاف في حرمته كحرمته كحرمته كحرمته كحرمته
وكرها من يراه عنوة يمنع لانه صلى الله عليه وسلم جعله وقفا وهو لا يجزى حرمه الا على
ملك ارباب **قلت** في حرمته الغائب فبم لاذاعة السن وقيل الحرمه **قلت** واجوز
حجة للجل غير الواحد وفيه لانه صلى الله عليه وسلم لا يجزى حرمه ان لا ينسب

انما هو

قلت قال ابن العربي يريد بالعاصي الخارج عن الامام الشاق عصي المسلمين وهذا من ابن
العربي نفسه بحسب السياق والتأنيده قائل في قضية ابن الزبير ولم يكن ابن الزبير هذه
الصفة وتقدم قوله مالك انه الحق بالخلافة من مروان وابنه وكذلك يكون احق من يزيد
وتقدم ما ذكره الجوزي ولم يذكر القول بان الحرم يجزى من الجاهلية وهو مذهب جماعة وتقدم
ما ذكرناه من النظر في دريم على ابي حنيفة وان لا يظهر منه **قلت** ولا فارقا بين الحرم
بنم الخا والراوا البواحة ففسرت بالبيدة وفسرها بعضهم بالسرقة وقال الخليل في الفساد
من الحارب وهو اللص المفسد في الارض يقال حاربت من فلان حربي فساد في الدين
وضبطه في البخاري يعني الخا وفتح على الفعلة الواحدة ورواه الترمذي بحرية بالراوا بالمشاة
من تحت وظنه ونما **قلت** قال ابن العربي ليس بوهو ويرجع الى الاول الذي بشيخه ويسمى
من ذكره **قلت** وقد يقصم الحارب بانه سارق الاول **قلت** في الاخر ان الله عز وجل مكة الفيل
يعني قبل الاثر المحبشي الذي قصد حربه مكة المشرفة فلما وصل الى الجار سوق العرب
فوسا من مكة عابفة وتجهز الى مكة فلما استقبل الفيل مكة وقف وثبت فاحتلوا عليه بكل
حيلة فلم يقدر واعليه فلم يزلوا كذلك حتى رماهم الله سبحانه بالحجارة التي ارسل اليها الطير
على ما هو مذكور في السير وكتب التفسير **قلت** وانما احلت لي ساعة من نهار **قلت** هي
ساعة الفتح ايج له فيها اراقة الدم وادون الصيد وقطع الشجر ونحوها وقد جمع بها من
في انما حقت عنقه وتاوله الاخر وول على انه احل له ان يدخلها بغير احواله دحاهم
في ساعة واحدة واجاب بعض الشافعية بانما احلت لي ساعة من نهار وحلية الشئ لا تستلزم
حرمه من اذن الفتح عنوة فتضي وفتح القتال والرمي بالمنجنيق والسم والطعن بالرمح
والصاع بالسيوف وما يقع ذلك فتقيد فائدة الخلاف في فتحها عنوة او صلحا **قلت** وانما
الحل في قبله ولن حل لاحد بعد **قلت** تقدم ما اخبر عن الحكم عن الواقع لان الواقع
انما هو ما قاله وانما السويقتين **قلت** ولا يجزى لا شوكها **قلت** واذا استقر قطع
في حرمته كحرمته اولي وقال بعض الشافعية لا بأس بقطع الشوك المؤذي كالجوز كقتل
في حرمته **قلت** في **قلت** قال ابو عبيد المشد المعروف بالناشد الطالب ومنه
في الشجر اصاحه الناشد للمشد يقال نشدت (الفائدة طلبها) واشد تعرف
في اصاحه الانشاد رفع الصوت ومنه انشاد الشعر **قلت** ومن قتل له قتيلا فهو خير
من حجة للشافعي واحمد واحدي الروايتين عن مالك ان ولي الدم محرم في ان يقتل
بغيره على اخذ الدية وقال ابن المسيب وابن سيرين ومالك مرة ليس للمولى الا
في القتل والعفو وليس له ان يجبر الجاني على اخذ الدية منه لما وقع في جوفه وايان البخاري
من قوله اما ان يقتل او ينامي لان المقادير معاملة من اتين اي يتماصها ويشكو
ايضا بقوله تعالى كتب عليكم العاص **قلت** قول مالك بالتحريم هو رواية اشرب
والاخر رواية ابن القاسم **قلت** يقال له ابو شاه لا يعرف اسمه وانما تعرف كنيته
هذه وهو بالها وفتح ووصله **قلت** استوالا في شاه **قلت** في جوار تدريس الحرم والسنن
وكذا في الصالح وكروهم بعض السلف الجواز بذهب اكثر العصابة والسابعين لاحاديث

جاءت في الاذن بالكتب وكرهه جماعة من الصحابة والتابعين لحديث ابي سعيد الانصاري استاذنا
في الكتب فلم ياذن لنا وحديث زيد بن ثابت امرنا ان لا نكتب وكان هذا الخلاف في المصدر
الاولي فوقع الاتفاق على جواز الصلوة لا تشاء بالطرف وطول الاسانيد وكثرة التواتر
مع قلة الحفظ وكلال الفهم **وقد** الاجماع على استحباب الكتب واجابوا عن حديث النبي بانه مستوفى
وان النبي كان قبل اشهر القرآن وحواش ثانه وهو ان النبي لم يتركه في حق من يحفظ
ووفقا لآلتنا **قلت** وقد قدمنا في كتاب الايمان اجابة الكلام على ذلك وعلى اول من وضع
التأليف **حديث** **قوله** **صلى الله عليه وسلم** لا يحمل احدكم ان يحمل السلاح مكة
محملة العلم على حملها غير طاعة فان احتجج اليه جاز وهو مذهب مالك وعطاء وغيره وكرهه
الحسن لطاهر الحديث وحجة الجمهور رد حوله صلى الله عليه وسلم في عمره القضا عاشر من
السلاح القرب بما فيه ودخوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى راسه المخفر وشهد
عكرمة فقال اذا احتاج يحمل ويفندي ولعله يريد اذا كان محرم ما ليس بالدرع ولا الخنزير
ويحرم ما فلا يكون خلافا للجماعة **ط** الاحتجاج بدخوله صلى الله عليه وسلم وعلى راسه
المخفر جيد لما تقدم في ان ذلك من خصايصه صلى الله عليه وسلم وانما احلت له ساعة
من يومه وقد انكر ابن عمر على الججاج امره بالسلاح في الحرم ولعله كان ايام الموسم لكثرة الخطى
فيخاف ان يمس احد او يروعه كابنه عليه في لاخر بقوله من مرتبتي من مساجدنا بالهد
اسواقنا فليأخذ على نضالها لا يعجز احد **قلت** المراد بحملها حملها للقتال لا للبيع ونحوه
احاديث **ما كان عليه صلى الله عليه وسلم يوم النحر**
قوله وعلى راسه مخفر ط المخفر ما ليس على الراس من درع الحديد واصله من المخفر وهو
الستر **قلت** في العربيين المخفر والخفارة وقاية الراس بنصفه **ط** المشيع **ط** والحديث على ان
دخله عنقه وهو الصحيح والسبر ولكن عند ما دخلها من اهلها كما سيأتي واجمع **ط** قال العلم
بانه صلى الله عليه وسلم لم يجر من اهلها بقتل ولا سبي فقد ران هناك مطاوعة في الجاهل
سفيان **ع** قال في هذا الحديث وعلى راسه المخفر وفي الاخر وعلى راسه عمامة سودا وفي رواية
وخطب للناس وعلى راسه عمامة سودا وجه الجمع ان اول دخوله صلى الله عليه وسلم كان على راسه
المخفر ثم ازاله وليس لما مقوي به لذلك خطبته صلى الله عليه وسلم بالعمامة لان الخطبة
كانت عند باب الكعبة بعد تمام الفتح **قوله** **ابن خطل** **ع** ابن خطل كان اسلموها جرحا مستقذرا
النبي صلى الله عليه وسلم ثم ازاله وقتل مسلما كان يجده وجعل كفه النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ونسبه **قوله** **اقتلوه** **ع** اخرج بعضنا بقتله على قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم
وفي احتجاجه ضعيف لان موجبات قتله متحدة كما ذكرنا والحديث حجة لنا في اقامة المخفر
في الحرم وليس للحالف ان يقول انما احلت له ساعة من يومه لانما احلت له القتال حجة مستوفى
عليه وقتله انما كان بعد الاستيلاء فان قيل قد قال في الاخر ومن دخل المسجد فهو من فكيف
قتله وهو متعلق باستار الكعبة اجيب بانه لم يدخل في الامان لانه استنقاه **ع** كما
استثنى ابن ابي حنيفة والقيتان اللذان كانا قتيلا في الجاهلية رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يشك في خطبه وهو قتيلا من قتيلا واختلف في لاسه فقيل عبد العزيز وقيل عبد الله وقيل

خوفان يكمل
بالقرآن

عنه

غالب

غالب قلت وتعلقه باستار الكعبة فله عباد بالبيت **قوله** في اخر الحديث فاقتلوه ده
واختلف في مثل هذا اذا فرغ من الشيع وفيل لحدك بذلك فلان والشيخ موضع فام غير
متكررا الاكثر السماع صحيح ولا يشترط ان يقول الشيخ نعم وخوفه ولكن كسب ان يقول
ذلك وقال بعض الشافعية واهل الاصول لا يقع السماع حتى يقول نعم او نحوها فان لم ينطقوا
من ذلك لم يقع السماع **قوله** وعليه عمامة سودا اجابوا عن قوله جواب عياض عن معاوية
لحديث دخلها وعليه المخفر **ط** ويجعل ايضا ان يكون العمامة تحت المخفر وقاية من ميد يد العدو
او يكون نزع المخفر عنه القياس هل مكة وليس العمامة بعد ذلك كما ذكرنا في **قوله**
طرفه عن رواه بعضهم طرفاها بالشمسية والصواب بالافراد وفيه استحباب ارضا الذواب
وياتي الكلام عليه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى

احاديث فضيل مكة والمدينة وما لا ينبغي عليهم الصلاة والسلام لها
قوله ان ابراهيم حرم مكة لي يبلغ تحريمها فلا يجاز من ما تقدم من قوله ان الله حرم مكة ولم
يحرمها الناس ويجعل ان يكون وكل اليه من فحمت بذلك نسبة التحريم من الله الى الله
ثاني ومرة الى ابراهيم عليه السلام **قوله** واي حرم المدينة حجة طالك في تحريم صيد
وقطع شجرها وانكر تحريمها الخفية على اصلهم في رد خبر الواحد فيها تعويده اليه وحديث
ما فعل النخيل باعبر والجواب عن الاول ان الحديث قد اشهر واتفق على صحته وقد
يكون بيانه بيا ناسا فها ولكن اكتفى الناس بنقل بعض الاخبار عن بعض واجاب بعض
المصنفين عن الثاني بانه يحتمل ان يكون قبل التحريم او يكون التحريم لما صيد في الحل ولم
يصد في حرم المدينة لعدم النص وثبوت التحريم لا يوجب الجزا او الاصل براءة الذمة
واوجه ابن نافع وبعض شيوخنا فها سا على حرم مكة **ع** وحكي ابن القصار عن بعض اصحابنا
انه لا يشهد بمذهب مالك واختلف في ذلك قول الشافعي وكافة الناس على خلاف هذا
القول وروي عن مالك كراهة اكل ما صيد من حرم المدينة قال وليس كذا في صيد حرم
مكة **قوله** واي دعوت في صاعها ومدها **ط** اي في الكيل بما **قلت** الاظهر في البركة
في الكيل بما يستعمل في الاقيات في الحاب فلا يتناول غير الطوار ولا الطعام المتنا
وكذلك يتناول الادام المأكول في الحال الموزون لان الحديث خرج محجج الغالب في
الحيار وقد قال صلى الله عليه وسلم الكيل كيل اهل مكة والوزن وزن اهل المدينة **قوله**
بثل ما دعي ابراهيم **ط** نفس حديث النسي اللهم احمل بالمدينة ضعف ما بمكة من البركة
وقد فعل الله سبحانه ذلك مما يحب اليه الناس في كل ارض وكثرت في الارزاق وصارت
مستقرة ملوك مع قلة اكل اهلها وانما هي وجبة واحدة الكف من التز والكيل من الطعام
يكفي ثم لا يلزم ان يكون ذلك في كل زمان وكل انسان بل يتقرر بقول دعوتك لوجود ذلك
في بعض الارمنة وبعض الاشياء **ط** ومعني به تعويها بمكة ان المراد ما اشيع بغير حجة
رجلا الشيخ بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثا وحكي الشيخ عن ابيه وكان من الجاورين انه قال
لان يتوكل في المدينة نصف ما يتوكل في مكة وهذا الاظهر من الحديث اعني ان البركة ما هي
الاقبيات وذكر ابن العربي ان ابا عتيار التواب **قوله** ما بين المدينة والمكة قال لا يصلي للابنة

الأرض ذات الحجار السوداء وجميع في القليل لآيات وفي الكثير لوب كقادة وقود وساجدة وسج
وباجة وبوج الطروي يقال ما بين لابتيها اعقل من فلان اي ما بين طرفي المدينة **قوله** قال ابن عبيد
اللابتان الحرتان الشرقية والغربية والمدينة حرتان حرة في القبلة وحرة في الجوف وترج
كلها الى الحرتين الشرقية والغربية لانضاهما ولذلك حرر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما بين ابتيها جمع وديها كلها في اللابتين وقدرها حسان كلها في حرة واحدة فقال
قوله لنا حرة ما طوره جبالها . بني العز في بيته فثلاثا .

ومعنى ما طوره معطوفة بجبالها المستند الى **قوله** للمدينة لابتان شرقية وغربية وهي بينهما
والمراد تحريم اللابتين والمدينة ويقال فيها لابة ولوبة ونوبة **قلت** قيل ان اللابة
خاصة بالمدينة فلا يقال لغيرها وقد لحن بعض الادباء فقل له لحن فقال الحن وما بين
لابتيها افصح من فقل له وهذه حنة اخرى فان اللابة لا تستعمل في غير المدينة وما ذكرتم
ان الحرتين دخلتا في التحريم فلو دللنا على ذلك لافقدنا اختلاف المتوفقين اذا قال من كذا
الي كذا هل يدخل ما بعده الى وما لو قيل ما بين كذا وكذا فان العبد عندنا لا يدخل كذا وكذا
يدخل وربما استخ دخله عقلا لو قال جلست ما بين زيد وعمر فانه يستقبل دخول حنة
في الجلوس **قوله** في سند الاخر عن محمد بن عبد الله الاسدي وعبد العزيز الاسدي وهو خطا
وفي الباب ايضا عن سعيد بن عبيد الصدي عن عمرو بن سعيد والعباد **قوله** لا تقطع
عضاهها ولا يمسها صيد **قلت** خرج مخرج التفسير فعلق الخبر بقوله السابق حرة
والعضاة كل شجرة تشبه الشوك كالطح والعرس والبنوب وهو السدر **قلت** وقيل هو تحريم
عبلان وكل شجرة عظيمة لها شوك ولواحدة عصنة بالنار ويقال لها صمغ واصلا عضوة وقيل
اصلا عضاهة **قوله** والحديث حجة في حرمة صيد المدينة وقطع شجرها واباح ذلك ابو حنيفة ابن
حبيب وتحريم ما بين اللابتين اما القوي الصيد واما قطع الشجر فبريد في ريد اخبرنا بذلك مطرف
عن مالك وهو قول ابن وهب وعمر بن عبد العزيز وفي حديث ابن خزيمة وجعل اثني عشر ميلا
حول المدينة حرم وهو تفسير رواية مطرف وقوله ابن وهب الملب وقطعه صلى الله عليه وسلم
الفلحين بني السهم يدل ان النبي لا يتوجه على قطع شجرها للتمارة والملاح ولا على قطع الشوك
لنقد صنوه حنانا وانما يتوجه على قطعها للنساء وذهاب خطوها في عين الوارد والمهاجر اليها
قوله روي ابن نافع عن مالك عن قال انما يقطع شجر المدينة لئلا يستوحش ويسبق شجرها لبيتها
به للناس ويستظل اليها المهاجرون اليها الخطاي وغيره قطع الشوك غير ممنوع لما في بقائه
من الضرر وقيل في النبي عن قطع الشجر انه مخصوص بما لا يستنبت واما ما يستنبت فقلعه
جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد **قوله** في الاخر المدينة حرام لو كانوا يعلمون
قوله اي خير المرغلين عنها لغرضها وتفسير حديث سعيد بن جبير **قوله** لو كانت
المنشاهية ويحلمون قاصرا نحوها محمد وفي اي لو كانوا من اهل المدينة لعلوا ذلك ولو يمارقوا
المدينة وان كانت متعديتة فالتقدير لو كانوا يعلمون ذلك فارقوها وان كانت الى غير
تقتصر الى جواب وفي التفسيرين هو جمل من قبل ذلك ليعلم بيتهم عن نفسه اجرا عظيما ونذر
قال الابدل الله فيها خيرهم كافي الدعاي فان تناولوا يستبدلوا خيرا فيكم الآية اي خلق خلقا سائرا

على

على خلاف صفته من الايمان والرغبة في الايمان وفي الانقياد الى ربه فلما خرج من المدينة يريد
مكة ارسل اليه مالكا مع الريح باربعة الاف دينار فقال له مالكا ضعها هناك فلما رجع الرشيد
اليها قال للمدينة ارسل اليه مالكا مع الريح الى المدينة السلام فراه الله قال صلى الله عليه وسلم
والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والمال حاضر لم يمس منه شيء واجتمع ابن رشد بالهديث على
تفضيل المدينة على مكة ولا دليل فيه لان كونا خير مطلق بصفة في صورة كونا خيرا من
الشأوة من كل الارض **قوله** لا يبيع احد حبة منها الى اخره **قوله** اي كراهة طاعة من رغب عن النبي
اذ اكرهته رقبيل ذلك خاص بر من حياته صلى الله عليه وسلم وقيل دأبا ويدا عليه قوله
في حديث ياتي على الناس زمان يدعوا الرجل ابن عمه وقرينه علم الى الرخا والمدينة خير لهم لو
كانوا يعلمون وهذا فحين خرج عنها ممن كان مستوطنا **قوله** لا يبيعت احد على لا يواوشتا
الواو الجوع وشدة الكسب وميرشدنا يحتمل ان يكون على المدينة **قوله** الا كنت له شفيعا او
شفيعا **قلت** الحديث خرج مخرج الحث على سكناها فن لم يسكنها ولم يلقها لا و
دخلى في ذلك لان التقليل بالغالب والمنطقة لا يصر فيه التلخيص في بعض الصور كتحليل
الفقر بشفقة السفر فان الملك يصر ولو لم يلقه شفقة لوجود السفر **قوله** سبيلت قد ياتي او
هذه هل هي للشك او غيره ولو ضمن شفاة صلى الله عليه وسلم لم يشك المدينة وهو على
فاجبت الجواب استحسنه كل من وقف عليه وانما ذكرنا لان منه لما قيل في اوها الشدة
ولا يبع لانه ربه وان جماعة من الصحابة من السلف لهذا اللفظ ولو كانت للشك لما
انفقوا عليه بل لا طرأ به قال صلى الله عليه وسلم كذا كذا في الحديث ان يكون اعلم هذه الجملة
هكذا وتكون او للتقسيم شفيعا لصف وهو العصاة وشهد الاخرين وهو المطيعون او
شفيعا لما مات بعده وشهد لمن مات في حياته او على غيره ذلك مما لا يسكنه اعلم به وقد يكون
اوها بمعنى الواو فيكون شفيعا وشهدا معا وقد روي الاكث لم شفيعا وله شهد ام اذا
كانت للشك على ما قيل فان كان المعجم الشهادة اندفع الاعتراض بتخصيص الشهادة لما كان للمدينة
وهي عامة لا سيما في الشهادة العامة وان كان المعجم الشفاعة حملت على الشفاعة خاصة
اما انما في رفع العرجات او بآثارهم يوم القيمة واما ان يظلم في عرشه او يكون في روح او على من
من نورا ويسرع بهم الى الجنة او غير ذلك من وجوه الحجة التي يخص بعضه ولا بعض **قوله**
ولا احدي يربد اهل المدينة بسوء الا اذا بد الله في النار ذوب الرصاص **قوله** هذا الزيادة وهي
قوله في النار ترشح الاشكال عن الاحاديث التي ليست في تلك الزيادة وتكون هذه عقوبة
في الآخرة ويحتمل ان يكون في هذا الكلام تقديره وتاخرها اذ ابد الله ذوب الرصاص في النار
ويكون ذلك كناية عن اهلاكه في الدنيا او من اجل امره كما اتفق فيمن حارب ايام بني امية كسمل
ابن عتبة الوقح باهلا في قصة الحرة اذ هلكه الله سبحانه مسفرة عرا وكاهلكه من بين حوينة
انما اخبر به اليه مسلم المذكور الى غير ذلك وقد يكون الحديث فمن كادها مختالا وطلب عذرا
فلا يبع له ذلك بخلاف من اتى ذلك جهرا كما لامر الذين استباحوها على ظاهر لفظ لا يكيد وقد
يكون المراد بذلك ممن ارادها في حياته صلى الله عليه وسلم **قلت** والمراد هنا العزم حتى لا
يجاز من حديث اذ هو عبيدي بسببه فلا تكتبوها ويكون لوجه القاميان العزم مواجدا به

لانه في الحديث لفائف الغيوب ولا يلزم من نفيه نفى الصحة حتى يكون ذلك اجبا على محتاج الى ان يحل
على من فعل ذلك مستقلا **قوله** فعليه لعنة الله الى اخره وعيد شديد من فعله لك مستقلا
وقد استدل ببلج من لعنة الله على انه من الكبار **قلت** قد سمعت انه لا يحتاج الى حمله على المستحل
واما انه كبيرة فواضح على من فسر الكبيرة بما رتب عليه من قول الزناد او قرت بلعنة او غضب
ووجه الشبهة فيه اما ان تكون لعنة الله وما بعد ها كناية عن عقوبة خاصة ليست كفوبة فاعل
ذلك في غير الدين كما ويكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف الذنب بذلك في غير هاتاه
في المشبه واخرت يده باختيار المعنى انه لا يحل ليو المحدث وهذا كما يتفق كثيرا في هروب
الظلمة والخفاف الى الروايات **قوله** لا تشيع يقول لعل ابو ابي لا يعلم الله بما ووجه فوق سا
ليستحق قال وكذلك لا ينبغي منه ما هرب به من حاكمه وقد حرم قبول ذلك قال واذا قبل منه
فانه لا يرد اليه ان كان الهايب مستغرق الذمة ويتصرف ما يتصرف الهارب في حال مستغرق
الذمة **قوله** في اخر الحديث قال انس **قلت** للقاضي ابي علي وعند غيره ابن اسير زيادة ابن
وانه ذكر اياه هذه الزيادة وهو الصحيح لان سياق الحديث من اوله لا يشي واذا كان له فلا وجه
لاستدراكه تلك اللفظة وقد وقعت اول الحديث من كلام انس في اكثر الروايات كما قد **قوله**
في الاخر اللهم بارك في حكمك اللهم بارك في صانعك اللهم بارك في مدبرك **قلت** ان يكون بمعنى النما
والزيادة وتكون بمعنى المقادير والوزن وهي ايضا دينية ودينية فالدينية ميتة خلق هذه المقادير
من حقوق الله تعالى كالكافة والكفارات والدينية فيما يرجح لتكثير الكيل فان ارباب الدينية
وترجح لكثرة الكيل لجهة الاقدار حتى يكون ما يكفي منه بالمدنية لا يكفي منه بغيرها وترجع البركة الى
التصرف بهذه الاقدار في التجارات وارباحها او ترجح البركة الى ما يكون من غلاتها ونثارها او تكون
البركة والزيادة في كثرة ما يكال حتى اشبعت علم الحال لا يصدق بما فتح سبحانه عليهم ووسع
علمهم من فضله ومكلم بلاد الخصب كالريف والشام والعراق ومصر وغير ذلك حتى كثر الخلل اليها
والشح الرزق عليهم حتى صارت هذه البركة في الحيات نفسه فقار مدبرها بالهاشي ثم رزقهم صلى
الله عليه وسلم مرتين او مرة ونصفا وفي هذا اكله اجابة دعائه صلى الله عليه وسلم والظاهر
ان المراد بالبركة فيما يرجح الاوقات حتى صارت المدبر لا لا يكفي في غير **قوله** في الاخر خيلنا على
فقال من زعم ان عندنا شيئا نقروه الا كتابه الله وهذه الضعيفة **قلت** قد تمت حقيقة
المرور في الكلام على حديث جبريل عليه السلام اول كتابه الا بالان فاسمى زاعم ذلك الى الكذب
من انما قد وثقه **قوله** وهو بردي على الرافضة والشيعية في زعمهم انه صلى الله عليه وسلم او صلى
على بائع كثيرة من اسرار العلم وقواعد الدين وانه صلى الله عليه وسلم حصل اصل البيت بالان
يطلع عليه عاير هو وهو مراد على بقوله هذا وفيه ان عليا من كتب العلم وتبين كنه **قوله** ما
بين غير اني نوري كنه الرواية وللحديث عاير بالالف بغير وانكروا الزيادة في اللفظين
وقال ليس بالمدينة عير ولا نوري وانما نوريك وقال الزبيدي عير جبل ناحية المدينة والكثرة
روايات البخاري ذكر غيره واما ما رويهم من كني عنه بكثرة او منهم من ترك موضوعه بياضا بصفاه
الخطابي ذكره وقال بعضهم ذكر نوري وهو واما ما رويهم من كني عنه بكثرة او منهم من ترك موضوعه بياضا بصفاه
الخطابي ذكره وقال بعضهم ذكر نوري وهو واما ما رويهم من كني عنه بكثرة او منهم من ترك موضوعه بياضا بصفاه

المقدم

بكتفي

المقدم من كذا الى كذا فاما ان يكون الراوي هناك لم يسطر لاسمين او كني عنها لانكار الزيادة
لما **قوله** وذمة المسلمين واحدة **قوله** الذمة العهد والامان والمعنى ان اعطاه احد المسلمين
الامان لكافة لا لم **قوله** يسعها اذناهم يعني ان اعطاه ذلك الواحد الامان للزم للجميع وان كان
ذلك الواحد اقلهم وفيه حجة لصحة امان العبد والمرأة وياتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى **قوله**
عن ادعي لا غير ابيد او انتمى الى غير مواليه **قوله** في غلط خبره ذلك لما فيه من كسر النعمة
وتضييع حقوق الارث وغيره للمطافيه من قطيعة الرحم والحقوق **قلت** ومن الانما
الى غير لاب انما ولد الزنا الى من يعرف انه خلق من مائه الفاسد لانه ليس من باب شرع
فان **قلت** فقوله الخلام في حديث جريح ابي الاعرابي فلان يدل انه ابي حقيق قبل ذلك
شرع من قبلنا او انه شرع لغة والمقصود في الحديث الماهويان من ما من هو ومن ذلك ما
تتفق كثيرا من الموابطين يثني ويقول انا ابن فلان وليس بانه وما يقوله ليتوصل به ليل
شي من الدنيا او ليكره وان كان لما يقوله ذلك للمسلمين من على نفسه فذلك خفيف وكثير يوري
احسن **قوله** عن اخضر مسلما **قوله** تقدم ان الذمة العهد فالعق من تقدم عهد
مسلم اعطاه لك فبقاها اخضر (الرجل اذ انقضت امته وخفرت اذ اتمته **قوله**
لو وجدت الظبائر في المدينة ما دعوها الظبائر لان **قوله** ومعنى تريح ترحا وقيل تسجي وتسط
ومعنى دعوها فزعها وقيل فزعها **قلت** لقوله فيما تقدم لا يفر صيدها **قوله** في اخر
كان الناس اذ ازالوا اول النمل الحديث **قوله** يفعلون ذلك رغبة في دعاياه ورجائا من ترحم بذلك
واعلاما ببدء صلاحها لما يتعلق بذلك من حقوق الشرع كمثل الخراس والزكاة وغير ذلك
وروي عن مالك في الحديث نفسه انه كان اذا انزه بذلك ومنعه على وجه ثم يقول ما تقدم
وفيه تفسير ليس بالهدية والطرفة تكرمة له ورجاء بركة دعائه **قوله** وقيل لما كانوا
يؤثرونه به على انفسهم حباله ويرونه لولي الناس ما يسبق اليهم من خير **قوله** اللهم ان ابراهيم
عبدك وخليفك ونبيك فاني عبدك ونبيك **قلت** قيل انما يذكر الخلة لنفسه مع
انه خليفه كاد عليه قوله في مناقب ابي بكر وقد اخذ الله بها حاكم خليفه رعاية للادب في
تركه المساواة بينه وبين ابيه واحدا هذه الكرام وقال الطبري عدم التصريح بذلك مع رعايته
الادب لفرق قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض **قوله** ورجا
الظاهري انه اراد نفسه وفي هذا الايه من من تفرغ فضله ما لا ينبغي وقد سئل الخليفة
عن اشعر الناس فقال زهير والساجدة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث اراد نفسه ووضح
به لغوامر **قوله** واني ادعوك للمدينة بمثل ما دعا ابراهيم بركة **قلت** دعا ابراهيم عليه
السلام هو قوله فاجعل امة من الناس لايه وبعني بارز فتم من المرات بان تحب اليهم علم
ليشكره وله في ان رزقوا انواع الثمار حاضرة في واد ليس فيه بحر ولا شجر وما وقد اجاب
اسسجانه دعوته فجعله حرا اسما بحبي لايه ثمرات كل شيء حرام من لدنه وقد اجاب الله
سجانه وتعالى دعا محمد صلى الله عليه وسلم وصاعف جبرائيل عليه السلام في ركن الخلفاء في
ان جلب اليه من مشارق الارض ومخارجها كنوز كبرى وقصور وحقا ان ما لا يحصى كثرة وفي
اخر الامر بارز الدين اليها من اقصى الارض وتاسع البلاد **قوله** ثم بيد عواصم وليد **قوله** فيه

ما كان صلى الله عليه وسلم من الرفق بالمتغير والكبير وتخصيصه الصغار بالدفع اليهم اذ هو
اول مشقة حرصهم على ذلك وقيل يحفل انه طلب الاخر بدفعه لمن لا ذنب عليه وتخصيصه الصغار
وليتخصروا ليس فيه ما يقتسر على الولدان واحسن كفارة بحق باخلاق الرجال في الصبر ويروج
لانه تفاولا لئلا يثاروا ويأذوا يدفعه لمن هو في سن النفاق لزيادة كفايله في قلبه لرد
في الاستسقاء **قلت** وانما خصهم بذلك لما سببه الواقعة بين الولدان وبين ابا كوس
لقربها من الابداع **قوله** في الاخر انما بهم بالمدينة جهنم او شدة **قلت** لا يارض
ده عام صلى الله عليه وسلم لها بالبركة اذ لافافه بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها
وتحلف عن بعض لا يرضى هذا كان شيعنا جيب والآخر على ما قد مر ان البركة هي في حصول
القوت وان المديرة يشيع ثلاثة امثاله بخيرها فتكون الشدة في حصول المديرة البركة في
تضعيف القوت به **قوله** كيا لي الحق طهي حرة المدينة وكانت لا معتلة عظيمة من اهل المدينة
وكان سببها ان ابن الزبير واكثر اهل الحجاز كرهوا ببيعة يزيد بن معاوية فلما توفي معاوية وجد
مسلم بن زيد بن عتبة المزني في جيش عظيم من اهل الشام فقاتلوا اهلها فمزمهم وقتلوا من المدينة
قتلا وريحا واستباح المدينة ثلاثة ايام فسميت وقعة الحرة ثم انه توجه بذلك الجيش
بريد مكة فأتى مسلم بن زيد وولي الجيش الحمصين بن غنم وسار الى مكة وحاصروا ابن الزبير
واخرقت الكعبة والحد وحداها وسط مستقرا فبينما هو كذلك بلغهم موت يزيد ففرقوا
وبقي ابن الزبير بمكة الى زمن الحجاج وقتله لابن الزبير رحمه الله **قلت** قد تقدم الكلام
في اغتيال يزيد المدينة في وقعة الحرة وسابغة اهل الحجاز ابن الزبير باسبع من هذا في احاديث
بنا ابن الزبير الكعبة حين اخرقت **قوله** فاستشار في الجلاء الجلائق الجيم والمد الانتقال
من موضع الى غيرهم وبكسر هاء والمد جلا السيف والعروش ونفتح الجيم والقصر جلا الجبهة وهو
الحصار (استخرج) يقال منه رجل اجل واجل **قوله** قد من المدينة وهي بية دحر البوا وهو
الموت الذريع الفاشي ويطلق ايضا على الارض الوجهة التي تكثر الامراض لاسيما في الغربا
غير مستوطنة حارة هواءا وعدم التيم له بخلاف مستوطنة التي بالمقوتة وقد يعيب اهلها
ويعمون منه كسائر الامراض **قوله** وقدومه صلى الله عليه وسلم على البوا مع صحة تيمه عنه
لان النبي لما هو في الموت الذريع والطلعون والذي بالمدينة الماكات والحماير من به كثير من
الغربا وان قدومه المدينة كان قبل النبي لان النبي كان في كل المدينة **قوله** وانقل حماها الى
المحفة قبل كان اهلها يومئذ كفار **ع** وفيه جواز الدعا للسلم وجواز الدعا على الكفار بما
يملك ويشملهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قوله لا قابلية في الدعا مع سبق
القدر وعلى بعض المتصوفة في قولهم ان الدعا قادم في التوكل والدعا عنه تاعبلة لا يستجاب
منه العاسبق في القدر كونه خلافا لمن قال بالبيد وان الدعاء يغير فالفكر على ملأ في الآثار
وفيه محقة لصلى الله عليه وسلم فان المحفة من يومئذ بية وجهة لا بشر بياحد من طبيعة
الاخر **قلت** وقد مر الكلام على المحفة في حديث المواقيت **قوله** في الاخر بعض علي بن
ابن الزبير يحسن هو بغير البوا وكسر النون شدة كذا اضطناه عن القاضي الشافعي
وضبطناه عن ابن جرير بكسر الحاء **قوله** لا **ع** كبح بعم اللام وفتح الكاف يطلق على السليم

والجيد

والجيد والصغير وعلى الغني الذي لا يقدر على المنطق ولا غيره ومن اطلاقه على الصغير
قوله صلى الله عليه وسلم يطلب الحسن اترككم اي الصغير ومنه قوله الحسن اذ قال
اذ قال لا تسبوا بالكنح اي يا صغير في العلم ويقال للمرأة لكاع على وزن فعال والكنح من الكبح
وهو اللوم وقيل من الملاكيح وهو ما يخرج مع السلا من البطن وقال الفخوريون كنح وكنح
لا يستحلان الا في النكاح خاصة وقد استعمل لكاع في الشجر في غير النكاح قال الخطيب
ع الطوف ما اطوف تراوي الى بيت فقيده نكاح **ع**
وقول ابن عمر لها ذلك انك راها لادته من الخروج وتبسط مع من يدل عليه لادته مولاته
وقد يكون قوله لها ذلك على نحو ما قاله الحسن اي يا قليلة العلم وصغيرة الخط منطافا
من معرفة حق المدينة والذي راى ان الحسن انما قاله على سبيل الذم والسب لانه
انما قاله له في اثنا وعظه لا غتراره بالدينيا وجمعها ومثل هذا جدير بالتأديب فليط
القول وفي هذه الاحاديث دليل على فضل سكنها الى يوم القيمة وقد اختلف في
المجاورة بمكة والمدينة فكرها ابو حنيفة وطائفة واسبق احمد وطائفة وعللت الكراهة
بحرف اللام وقلة الاحترام ولان الذنب فيها اجمع منه في غير ما كان الحسن فيهما اعظم
في غيرهما واجمع من استبحر لما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل في غيرهما واختار قول احمد واستبحر فيهما
حديث قوله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون والدجال
ع قاله الاخفش انقاب الطرق والفجاج **ط** الطاعون الموت الذريع الفاشي واعني بذلك
انه لا يكون بالمدينة محتال الذي يكون بخيرها الذي وقع في طاعون عواس والجوارق وقد
اظهره سبحانه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ينقل قطانه دخل الطاعون وذلك
ببركة دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم محيها لنا والدجال وان لم يدخلها لكن ياتي لسقم من
مر احد فترجف المدينة باهلها ثلاث رجفات فيخرج الله من كل ثاقل ومناق في اجرة
الكتاب في حديث الدجال من كتاب الفتن شروهم لدخول المدينة فنصر الملائكة وجهه
الى الشام وهناك يقتله عيسى عليه السلام ياتي على ما ياتي **قلت** عدمه خوفا
الدجال واضح وكذلك الطاعون كما يقال ان سببه تعفن الهواء لان الهواء اجم **قوله** في الاخر
يأتي على الناس زمان يدعوا الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى الرخاط من مجراته صلى الله عليه
لانه اجتمع عن مخيب وقع كما اخبر يعني بذلك ان الامصار تفتح ويكثر الخير لا اتفاق عند فتح
الشام والعراق وغيرهما فوكي كثير ممن خرج من بلاد العرب الى ما وجد من الخصب في البلاد
التي فتحت فالتجدها ارا وبعثوا اليها من كان بالمدينة لشدة الخيش بالمدينة ولصنفه
فلذلك قالوا والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وكانت المدينة خيرا من حيث ان الترفقة تحب
لا وجمعه بها الاقبال على الدنيا ومن حيث انها اقامة بالمكان الشريف ومجاورة صلى الله
عليه وسلم في حياته وعاقبته لغيره بعد موته فطوي لمن ظفرت بك واحسن الله عزامن
لرسول الله **ع** لا اريد له الله في خير منه لان الخارج عنها زهادة في سكنها اما حاله
ففضل الشام واما كافر بذلك وكل واحد من هذين اذا خرج منها فن يقي من المسلمين خيرا منه
والاخر ان ذلك ليس خاصا بمن صلى الله عليه وسلم ومن خرج منها من الصحابة لخرج

رجبة منها بل الماخرج لمصلحة دينية من قتلوا وجهه او غير ذلك **قوله** لا تقو من الساعة حتى
تتقى المدينة خبزها كافي الكبريت الحديث **ع** حيث الحديث وسحبه وقد ربه الذي خرج
النار والاطهر انه هذا خاضر من صلي الله عليه وسلم لانه لم يصبر على الهجرة
والمقام محمدا لا من ثبت الله ايمانه واما المنافقون وحملوا الاعراب فلم يصبروا
على ذلك ولا احتسبوا به كما قال الاعرابي الذي اصابه الوعل اقلني بجحني ما ذكر انه
الاطهر ليس باظهر لقوله في الحديث نفسه لا تقو من الساعة حتى تتقى المدينة شراها وهذا
والله اعلم في زمن الدجال الحديث المتقدم انه يقتصد المدينة فتخرج ثلاث رجعات
لحديث فيحتمل انه يختص بزمن الدجال ويحتمل انه في زمان متفرقة **قلت** فان
قيل قد استقر المنافقون اوجب بانه استقر بالموت والموت اشدا لنفي فان قلت
قد استقر الروافض ويؤمهم قلت ان كان فيها الحث خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم
فالجواب واضح وان كان عاما على ما هو الاظهر فيحتمل ان المراد بنفي الحث اتحاد بدعة
من سكر من البدعة وعدم مطهر من حيث لم يدعو الي بدعة وهذا اليتفق فيها **قوله**
في الاسرار مرت بقرية اي بالهجرة اليها **ع** هذا لان قاله بكلمة وان كان قاله بالمدينة
فالمتن انه امر بسكنها والاقامة بها **قوله** تاكل الغري قيل يعني اهلها تفخ الغري
وقيل من ياكل اهلها الغري بما يجي اليها من الغري المفتحة **قوله** لا يقولون يترب وهي
المدينة اي تشبه الناس في يترب وهي اما ينبغي ان تسمى المدينة **ع** وهذا على عادته
صلي الله عليه وسلم في ترك الاسماع غير المستحسنة وتبديلها بالمستحسنين وذلك ان
يترب مشتق من الترب وهو الفساد او من التريب وهو الموازنة بالذنب وكل ذلك
من قيل ما يكره وفيهم العلماء من هذا من ان يقال يترب حتى قال علي بن مسكين من
قال يترب كتب عليه طيبة واما قوله تعالى يا اهل يترب فهو من حكاية قول المنافقين
وقيل ميت يترب بار من هذا احيائية المدينة من وقد سماها صلي الله عليه وسلم بطيبة
وطابة اما لا طيبة الغربة او الرخوة ذكروا انه يوجد ابدال طيب راحة هو اها والها
والطيب لغتان او من الطيب بفتح الطاء وشدة اليا وهو الاستحسان والموافقة وكل
مواقف طيب قال تعالى يرح طيبة ومنه طاب الحين والافق او من الطاهرة التي هي ضد
للمدينة لقوله النبيون للطيبات لغتوا الاسلام وتطهرها في الكفر واما اشتقاق
المدينة فقال قطرب وغيره هو من اذ ان اذ اطاع والدنوا الطاعة وقيل من مدن
ومدن باسكان الدال ومنه او مد اي ترك الزينة افصح من الممر **قوله** تسميتها
بطيبة وطابة وانه من الطيب بكسر الطاء يحتمل ان تسمية الجاهل كما لقيام حقا لط
بها كقمار الجاهل والمحمل ان تسمية زيد زيد اي لا يحق وتظهر فائدة ذلك في مرق
الاسرف على انه كما لم ينصرف وعلى انه كزيد لا ينصرف للعلمية والتأنيث واما تسميتها يترب
فقالا لطيب يترب باسم رجل من العالقة يسمى يترب فكانت تدعى بقتل لاسلام وهذا لا يبع
لان العالقة تسمى ان احدا منهم نزل يترب واما كما نوا من اليمامة اليها بارواها التي سميت
باسم رجل من العالقة يترب بالثالثا من فوق والرا القنوحة ويترب هذه

ميت

قال

قال قطرب قرية بين اليمامة والوسم ولما قال ابو عبيد من الشد بيت النابغة وهي

ع وقد وعدك موعدا لوقت به مواعد عرقوب اخاه يترب
بالثالثا وكسر لرا فقد اخطا لان المثل لرجل من العالقة ولما نزل العالقة يترب بالثالثا
المثلثة بحال واما المدينة فاشتقاقها من مدن اذا اقام به **قوله** في الاخران اعرايا بايع
التي صلي الله عليه وسلم واصاب الاعراب وعك الحديث **ع** الوعل انتم اهل الحى وعك كل
شي معظه وحدته **قلت** وقيل الوعل اهل نفس **ع** واما الوعل فيبعثه لان بيعته
ان كانت بعد الفتح في على الاسلام فلم يقدرا لاجل الرجوع الى الكفر وان كانت قبله في على
الجنة والمقام معه بالمدينة فلم يقدرا لاجل لهما جران يرجع الى وطنه **قلت** الاظهر
انها على الهجرة لقوله وعك ولو كانت على لاسلام كانت ردة لان الرضى بالدوام على الكفر
كفر **قوله** كالكبريت في خبزها ويصنع طيبها **قلت** قيل كبريت الحديث هو المني من الطين
وقيل هو الذوق والكور بغير الكاف هو المني من الطين واصل الكلمة من الكور والزيادة
منها الكاف على الاصل في احدهما وكسروا الاخرى للمعروف وخبر مفتوحة الخا والبا هو
ما تشبه به النار من الوسخ والتقدير على ما تقدم وروي بعضهم الخا وسكونها ليا اي التي
الخبث والاول اشبهت بالناسبة الكبر وروي طيبها بكسر الطاء ضم الباء وروي فتح الطاء
وكسروا لما تشبه به وهي الرواية الصحيحة وهو اقرب معنى لانه ذكر في مقابلة الخبث
واي مناسبة بين الكبر والطيب تشبه صلي الله عليه وسلم المدينة وما يبيع مسكها
من الهند بالكبر وما يدور عليها من النار فيميز فيه الخبث من الطيب فيذهب الخبث ويبقى
الطيب وكذلك المدينة تنفي شرارها بالحي والجوع وتطهر خباياهم وتصفى **ع** ومعنى
يصنع يصفي ويخلص بقا لطيب ناصح اذا خلصت راحته وصفت بما ينقصها **قوله** في
الاخران الله سمي المدينة طابة ليس في الحديث ما يدل انها لا تسمى بغير طابة التي
سماها الله سبحانه **ع** قال تسمى طيبة والمدينة والدار وفي تسميتها بطيبة والمدينة ما
تقدم وسمى الدار لقوله تعالى والذين تبوء الدار والايمان لانه كانا مقفون يسمى يترب

قوله الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء فليؤذيهم بسوء **قوله** بسوء
الدهم فتح الدال الداهية والجهنم العظيم والدهم والدم من اسم الداهية فتقدم
على هذا **ع** فتقدم الجواب عن قوله هو جارضته حديث اذا م عبيد بسية فلا تكتبوها

قوله يخرج من المدينة قوم باهلم يسول

هو فتح اليا ويضم الباء وكسرها ثلثا ويضم الياء باعيا ايغا ومناه يملون اهلهم
ويريئون لهم الخ من المدينة الي غيرها يقال في رجاء الدابة اذا سقتها بس لسرعة
بماينة وقولهم تعالى ويست لهما لسا محو فتت فصارت ارضاع وقال ابو عبيد معني
يسول يسوقون واليسر يسوق الابل وقال الخزي معناه يدعون الناس الى بلاد الحب
ويريئونهم يقال يسمن الغنم واليوق اذا عوز للعلف ويسمن الرجل اذا عوته
للطعام وقال ابن وهب معناه يريئون فهم البلاد ويجيئونهم كقوله في الحديث المتقدم
يدعوا لرجل ابن عمه وقيل يهملون الي الرخا وقال الدواودي معناه يخرجون الدواب

الى المدينة ويبسوت ما في بطون الابل ويغتو نه فيصير غبارا ويقتنون من بها ما يصفون له
من رعد العيش وهذا اخلاق ما مل عليه الحديث لانه لما جاز من خرج من حرمها لا يقين اني الهيا
والحديث من يخرج من حرمها صلى الله عليه وسلم لانه وقع في اخر في ترتيبه الفتح وخروج من حرمها **قلت**
يقال بسبت الناقة المستتر لاداسقتها ورجعها اذا قلت لها بس بفتح الباء كسر **قوله** ثم
بفتح الهمزة **قلت** تقدم قوله القاض عياض انه من محرابه صلى الله عليه وسلم في ترتيب الفتح
وخروج من حرمها فاما قوله في ترتيب الفتح في الحديث الاول فيفتح الشارح المين ثم العواقب في
الطريق الثاني بفتح الهمزة ثم الشارح والعراق متاخر في الطريقين وفي الاكتفاء لا في طريق
صلى الله عليه وسلم بفتح الهمزة الى المين ثم اتبعه محاذ او انه صلى الله عليه وسلم بفتح الهمزة على
المين خالد بن سعيد وفي غير الاكتفاء والظن ان الرخص في نفس سورة المائدة ان الاسود
المعنى ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم واخرج عال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المين وظاهر هذه الاشياء ان المين فتح قبل الشارح للاتفاق على انه لم يفتح شي من الشارح في
حياته صلى الله عليه وسلم فتكون رواية تقديم الشارح على المين مصاهرا لتيفاه المين
انما كان بعد الشارح وكذلك ايضا ظاهر السير ان العراق فتح قبل الشارح ووجه الجمع ان يكون
المراد بالعراق في السير بعض العراق لا جميعه وانما جميعه بعد الشارح **قوله** والمدينة يخرج
لم كانت خيرا لم لا يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهبط الوحي ومنزل البركة فتكون
يعلمون ما في حرم الحرمين وفي الإقامة لا وتقدم الكلام على قوله وكذلك قوله خروج
من حرمها فاما هو في خروج من حرمها فخرج من حرمها وخروج من حرمها لم يكن ذلك ان
خرج لمصلحة دينية من تعليم او جهاد **حديث قوله صلى الله عليه وسلم لا تترك المدينة احدي**
ط الخطاب للصحاب والامراء وغيرهم ومعنى على خير ما كان عليه اي على احسن حال كانت وقد
وجد ذلك لا يصارت بعد وفاته صلى الله عليه وسلم معدن الخلافة وملا الناس وحققهم
حتى تافسوا في العرس والبناء وتوسعوا في ذلك وسكنوا ما لم يسكن قبل حتى بلغ
المكان لها على ما ياتي وتغلبت الهه من ان لا يخرج منها فلما انتهت حالها كما لا يعلم وبنينا
استقلت الخلافة عنها الى الشام فخلبت عليها الاحراب وتجاوزت الفتن فحلف اهلها فارتحلوا
عنها وذكر الاخبار يرون انها خلعت من اهلها وقتت لخارجها عوا في الطير والسباح كما اخبر صلى
الله عليه وسلم ثم تراجع اليها الناس وحكى كثير من الناس انهم راوا في خلافة ذلك ما نذر
به صلى الله عليه وسلم من قدسية الكلاب على سواها المسجد وحالها اليوم قريب من هذا
وقد خربت اطرافها وعوا في الطير هي الطائفة لما تاكل يقال عفوة اعفوه اذا طلبت
معروفه وغزا الكلاب بالعين والاراي المجتهدين يوزو ذابا لدفة بعد دفعة
تأمل هذا الكلام فانه يحط ان خلاها حتى غزت الكلاب على سواها المسجد كان قريبا
من زمن من تاهر حالها واستقامت الخلافة عنها وهذا الموضع والموقع لتواتر بل الظاهر انه
لم يقع بعد ودليل الحجة بوجوب القطع بوقوعه في المستقبل ان صح الحديث وان الظاهر
كونه جدي بين يدي فتحة التصديق كما يدل عليه موت الراعيين والمراد بخبر ما كانت عليه
اي من المصالح الترتيبية المتقدمة الذكر ولي هذا كان يذهب شيخنا ابو عبد الله

قوله يتحققان بفهمهما اي يصحان لا يسوقا هاهنا الخاف صوت سابق الخمر منه كمثل الذي
يتحقق الاية **قوله** فيجدها وحشاح قال الحري يعني خلايقا ارض وحش اذا كانت خالية
وتحتمل ان يعني ذات وحش والوحش كل ما تو حش من الحيوان والوحش بمعنى الوحش وحش
ذات وحش كثيرة بجلها وفي البخاري فيجدها وحش فان كان صير جدها بالمدينة فالمعنى
يجدها انها عظمها الوحش كما قال لعوا في الطير والسباح وقال ابن المراتب الصنهاغا هو للعظم
اي صارت العظم وحوشا اي تقتلب وحوشا والقدره صالحة او يكون المعنى ان العظم صارت
ميتوحشة اي تنفر من اصوات الرعاة **قوله** خرا على وجوهها ط اي ميتتين وهذا الذي
ذكر صلى الله عليه وسلم من حديث الراعيين انما يكون في اخر الامر وعند انقراض الدنيا وان
تاخر موتها قال تعالى ان كانت الاصمعة واحدة فاذا لم خامدون ورواية الحديث في البخاري
اخر من يجسر راعيان من سنة وذكر الحديث قبل ان يتاخر حشرها قال تعالى ان كانت الاصمعة
واحدة فاذا هو جميع لدينا محضرون وقيل معناه اخر من يموت بالوحش بعد الموت وتحمل
ان يتاخر حشرها لتاخر موتها ط ويحتمل ان يكون معنى اخر من يحشر الى المدينة اي يساقوا اليها
كافي لفظ مسلم **احاديث فضل القبر والمنبر وما بينهما**
قوله ما بين يميني ومنبري روضة من رياض الجنة **قوله** قال زيد المراد باليمين القبر وفردجا
كذلك ما بين قبري ومنبري وقيل المراد باليمين بيت سكه على ظاهره ويشهد له رواية
ما بين قبري ومنبري قال الطبري والقولان متفقان لان قبره صلى الله عليه وسلم في يمينه
قوله روضة من رياض الجنة م يحتمل ان ذلك بعينه ينقل الى الجنة وتحتمل ان يريد ان
العمل فيه يوصل الى الجنة **قلت** كان شيخنا ابو عبد الله يقول لا ينبغي ان يكون من الجنة
مصلحة وهذا امر جازا خبر الشرح بوقوعه فلامانع فقبل له المانع انه ليس على صفات الجنة
الذكر في الاحاديث فقال يجوز ان يكون كذلك ولا يذكر كما قيل له فقد قال الحكماء لو
قال احد من بين ايدينا جارا وجالا لاندركه لكان هو سامن القول فقال لو اخبر الشارع
ان الجنة الميسرة لك الاشيا لوجب الايمان به وقد قال صلى الله عليه وسلم اريت الجنة والنار
في عنقه من هذا الحديث وقد قيل ان ذلك حقيقة **قوله** ومنبري على حوضي حل الكرم على
ان منبره صلى الله عليه وسلم في الدنيا بعينه ينصب له على الحوض في الآخرة وقيل منبر اخر
اعلموا ان منبري وقيل معناه ان ملازمة منبره للذكر والوعظ والتعليم يفرض بصلابه الى
الي الورود من الحوض والاول اظهر وانكر الاكثر عفو ط والبا طينة في هذا الحديث من
الخلو والتميز لا ينبغي ان يلتفت اليه وكما صرح ان المتفلسفين على منبر من نور في القبة فاذا
كان ذلك كذلك لاية العدل فكيف بالانبياء عليهم السلام فكيف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتقدم الكلام على اصله **احاديث فضل الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم**
قوله صلاة في مسجدي خير من صلاة الفرض وقال مطرف هو علم في الفرض
والنفل **قوله** صلاة نكرة في سياق التثنية فلا تميز وكان الشيخ ابن عبد السلام يقول ان كل يوم
في مسجدي من العباد والسياف **قوله** في مسجدي هذا ان الفضل محض مسجد الذي كان فيه
صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد ذلك فينبغي ان يقتل هذا **قلت** الفضل مراد

فيه عثمان لانه من الخاذه ويدل على انه من الخاذه اجتماعه حين انكر عليه فيه الزيادة لقوله
صلى الله وسلم من بني الله محمد بن عبد الله له بيتا في الجنة فحمله من بيت نفسه **قلت** خبر الف
صلاة **مع** المعنى ان يزيد على الصلاة والله اعلم بذلك الزيادة **قلت** وكان شيخنا ابو عبد
الله بن محمد كان يقول ان هذا مع الخاذه المصلي فلا يقال مثلا ان صلاة زيد الظهريه افضل
من صلاة علي بن ابي طالب الظهريه بل يسمي الكوفة وقرره بان صلاة مطلق والمطلق يصدر في
بصورة قال وقولنا مطلق لاينا في ما ذكر ابن عبد السلام من العموم **ح** اجوعا على ان موضع قبره صلى الله عليه وسلم افضل بمقام الارض وان مكة والمدينة
افضل بمقام الارض ثم اختلفوا فيما بعد اموثه قبره صلى الله عليه وسلم ومكة والمدينة افضل
قلت لان الشيخ الفقيه الصالح ابو الحسن المتصنف يقول لا محذور في ما ذكره عن قبره صلى الله عليه وسلم
محل قبره صلى الله عليه وسلم لان الخلاف اما هو في الموضع المحل للحياة فيه وقبره صلى
الله عليه وسلم ليس محروفا للحياة فيه فهو خارج عن الخلاف بينه وبينه وقال بعضهم
ان يصور الخلاف فيه باعتبار ايقاع الحياة به قبل الدفن فيه لو اتفق انه صلى الله عليه وسلم
قبل دفنه صلى الله عليه وسلم فله في ايقاع الحياة به صلى الله عليه وسلم افضل بمقام الارض لا فذهب
عن بعض الصحابة وماله الى ان المدينة افضل وقالوا معنى الاستسنا الا المسجد الحرام
فانه في مسجد صلى الله عليه وسلم افضل من غيره باقل من الف واحتموا بان عمر قال صلاة في
المسجد الحرام خير من صلاة في غيره من المساجد وقول عمر هذا لا يوصل اليه بل هو
فعل هذا تكون صلاة في مسجد صلى الله عليه وسلم خير من غيرها في صلاة في المسجد الحرام
وفي غيره خير من الف صلاة واحتموا ايضا بالاحاديث المروية في سكنها وذهب ابن
وهب وابن حبيب والشافعي والمكيون والكوفون الى ان مكة افضل واحتموا الحديث
ابن الزبير صلاة في المسجد الحرام افضل من صلاة في مسجد يمانية صلاة فياني على هذا ان
الصلاة في المسجد الحرام افضل من الصلاة في مسجد صلى الله عليه وسلم وبما عاية صلاة وافضل
من الصلاة في مسجد غيره صلى الله عليه وسلم وبما عاية الصلاة قال الباقر والذي يدل عليه
الحديث ان مسجد مكة حرم مخالف لما جاء من المساجد ولا تغلر حكمة من مسجد المدينة **قلت**
اختر ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله تفصيل مكة واجم لذلك ان رشد بان الله سبحانه
جعل بقية الصلاة وكعبة الحج وبانه عليه السلام جعلها منية يجرى الله سبحانه اياها
بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولو حرمها الناس فكل اجمع اهل العلم على
وجوب الحج اعلى من صاعد بحرما ولم يجزوا على وجوبه على من صاعد بحرما المدينة وراي جماعة ان
تخلط المذود في حرم مكة لحرمته ولا تقام فيه لقوله تعالى ومن دخله كان امنا ولم يقل بذلك ليد
في حرم المدينة واذا كان تفصيل البقاع ليس لازما وانما هو لتضعيف الحسان والسيار
ولا كان الغالب في حرم مكة اغلظ منه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها **قال**
ولاحقة في الاحاديث المروية في سكني المدينة على فضلها عليها واما الاحاديث الداعية الى لزوم
المسا لاهل المدينة ان يبارك لهم في حقيقتهم وصانهم ومد لهم ان يكون بذلك افضل من مكة وكذلك
لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم شهيدا او شفيحا لمن صبر على لوائها بالمقام بالضرر منه

اعلام

صير

صلى الله عليه وسلم والمقام معه ان تكون افضل وكذلك لا دليل في قوله امرت بقراءة
تاكلا القرى لانه لما احسن امر بالمحبة الى قرية يفتح منها البلدة وكذلك قوله لان الاما
ليز الى المدينة لان معناه ان الناس يتنافسون اليها في حياتهم صلى الله عليه وسلم والمذخور
في الاسلام وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد يخير لانه قال لا المسجد
الحرام قوله فاني اخرا لاني ومنتوي اخر المساجد **قلت** ظاهر في تفصيل مسجد صلى الله عليه وسلم
وسلم هذه الخلطة لان ربط الكلام بهذا التقليل يشير بان مسجد صلى الله عليه وسلم
افضل على المساجد كلها لانه متاخر عنها ومنسوب الى بني متاخر على الدنيا قد بره
فانه واضح **قوله** فلا ومنا ان لا يكون سالنا ابا هريرة هل رفعه او سمعه **قلت** دفع
الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ثبت بقوله انما بي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ثم هو امر من ان يكون سمعه صلى الله عليه وسلم ومن صاهي عن غير لان الجمع عدول
والسمع انما ثبت بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالرفع لقول ابن فارس مفيد بالنسبة الى مالك وان كان تلاوتها على صوت العلم بمصلحه
ابو هريرة فقول ابن فارس غير مفيد الا على القول بان قول العياشي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم محمول على السماع منه وان كان تلاوتها على عدم حصول الامر من اعيان السماع والرفع وهو
الظاهر فقول ابن فارس مفيد ايضا **قوله** في سند الاخبار ابراهيم بن عبد الله عن ابن عباس
عن جيمونة م هذا السند هو في جميع الطرق انما يحفظ ابراهيم بن جيمونة م دون ذكر ابن عباس
وكذا ذكره النسائي والبخاري ابراهيم بن جيمونة م قال الدارقطني في كتاب اللؤلؤ ورواه بعضهم
ابن ابراهيم عن ابن عباس ولو ثبت **قوله** وابراهيم هذا هو ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن العباس بن
محمد الطائفي وقال بعضهم صوابه هكذا ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن عباس ان امرأة اشكت
في ذكر ابن عباس في خط **قوله** نذرت ان تقضي في بيت المقدس ان شقيت فقالت لها جيمونة
الطائفي ورويت لها الحديث م ذهب بعض شيوخنا الى ما ذهبت اليه جيمونة ان المكي والمدني
لا تدارك هذا الصلاة في بيت المقدس لا يخرج اليه لان مسجد افضل وان المقدس اذ ان
الصلاة في بيت المقدس خير من الصلاة في غيره لان المسجد افضل وان تدارك المكي مسجد المدينة اياه وقال بعض
شيوخنا الا في المدي والمكي ان ياتي كل واحد منهما مسجد الاخرى ليقترح من الخلاف الواقع
في تفصيل الحديث على الآخر **قلت** ليس في الحديث نص في فضيلة المرأة التي اشكت ولما
اخذت ذلك جيمونة م من انه لا يخرج من الافضل الى الفضول وهو مستند اجتهادها
فلكن يبارض اجتهادها حديث لا تشبه على الاثلاثه مساجد وظاهر ان تشد لها
فلومن بعضنا الى بعض الا ان يمتنع ذلك بما اذا كان المستقل اليه افضل

باب الاثلاثه

شهد الرجل كتابه عن السفر المصنوع قد فرس هذا المعنى بقوله في الاثر انما سافر ثلثا
مساجد فالمعنى لا ينافر مسجد بعيد الصلاة منه الا لحد الاثلاثه واحصت الاثلاثه بذلك
افضل على غيرها **قوله** وهو خبر في حديث النبي وهو يبلغ في ثبوت الحكم من من النبي لانه يعطى
ان الحكم يثبت وتكرر حتى صار عند **قوله** والمسجد الحرام والمسجد الاقصى هون اضافة

اشي الى نفسه وصفته كقولهم المسجد الجامع **قلت** ليس من اضافة الشيء الى نفسه المتفق على منعها
 وانما هو من اضافة الموصوف الى الصفة المختلف في جوازها في غير هذا الكوفون وغيرها البصير
 وبها ولون ما جازها على حد موصوف فالنقد بسميها المكان الجامع ومسجد المكان الحرم والجامع الا
د وسمي اقصي لبعد عن المسجد الحرام اختصت الثلاث لفصلها على غيرها فمن كان يغيرها
 وتذرا للصلاة باحدھا انماها قال ما شيا فقال اسمعيل لا يلزمه المتني وياي راكبا في الجميع
 وقال ابن وهب يلزمه المشي في الجميع والمشي هو انما يلزمه المتني في المسجد الحرام وان كان في الصلاة
 بغيرها فان كان بعيدا لم يانه وصلي في مسجد يلزمه من شد الرحا وان كان في سائر اماكن
 اصحاب مالك ياتيه ان كان على اتيال يسيرة وان قال ما شيا انماها ما شيا اذ ليس فيه شد رحا
 قال ابن حبيب مثل ان يندرا الصلاة في القرب او في مسجد جمعة والزم ابن عبد السلام الذي
 يندرا الصلاة في قبا ان ياتيه واخرج ابن حبيب لذلك بانيه صلى الله عليه وسلم في كل سبت **قلت**
 ولا يقال ان النبي عن شد الرحا عام مخصوص لجواز شدھا لطلب العلم والجهاد ولزيادة الصالحين
 على قول من يقول بجواز شدھا لزيادة العلم لان هذه المذكورات لا يتناولها اللفظ حتى يخص بغيرها
 لانه لما يتناول شدھا للصلاة وقد قلنا ان الكلام على هذا الحديث فيما تقدم من احاديث الحج ياتيه
 من هذا قوله ايليا دهي بيت المقدس وفيه ثلاث لغات اقصم كسر الهمزة واللام واخذ والثانية
 كذا لك الا انه مقصور والثالثة جند قبا الاولى وسكون اللام والمدة . . .

احاديث بيان المسجد الذي اسس على التقوى
قوله لان ياتي قبا المشهور في قبا المد والتمكير والعرف وفي لغة هو مقصور وفي لغة هو
 مؤنث وفي لغة هو مذكرة غير مقصور فاخذ كفا من حصي ثم صب به الارض ثم قال هو مسجد
 هذا المسجد المدينة **ع** سفرية انه مسجد المدينة ورد في من زعم انه مسجد قبا **د** وهو الذي
 بالحماما لغة في البيان والحماما بالمد الحما الصغار **قلت** ولا يقال فيه تاخير البيان
 لانه لم يبينه الا لان جواز تقديرا البيان وانما تاخيرها بالنسبة الى هذا التفسير
 وليس للتاسيس على التقوى خاصا بسمي المدينة وانما سئل عنه من حيث ما اورد في بيان
احاديث اتيانه صلى الله عليه وسلم مسجد قبا . . .

قوله لان ياتي قبا المشهور في قبا المد والتمكير والعرف وفي لغة هو مقصور وفي لغة هو
 مؤنث وفي لغة هو مذكرة غير مقصور فاخذ كفا من حصي ثم صب به الارض ثم قال هو مسجد
 هذا المسجد المدينة **ع** سفرية انه مسجد المدينة ورد في من زعم انه مسجد قبا **د** وهو الذي
 بالحماما لغة في البيان والحماما بالمد الحما الصغار **قلت** ولا يقال فيه تاخير البيان
 لانه لم يبينه الا لان جواز تقديرا البيان وانما تاخيرها بالنسبة الى هذا التفسير
 وليس للتاسيس على التقوى خاصا بسمي المدينة وانما سئل عنه من حيث ما اورد في بيان
احاديث اتيانه صلى الله عليه وسلم مسجد قبا . . .

فلما منع يبعد منه لان المتقرب حيثما خضع عليه فعل القربة فله وقد ارم مالك المكي اذا سدر
 الرباط بعقلان او غيرها من السواحل ان ياتيه وان كان في اعمال المطر لغير الثلاث لان المطر انما
 اعلمت في ذلك لشي لا يوجد في احد الثلاث والحديث انما ورد في اعمالها لا في احد الثلاث افضل
قلت حاصل جوابه ان النبي انما هو عن اتيانه غير الثلاث للصلاة فيه صلى الله عليه وسلم
 يات قبا للصلاة فيه لانه نفى ان يقال في الطريق الا في قبا فيصلي فيه ركعتين ولا
 خصوصية للصلاة الاكثره الثواب فلا تزال الحارضة اعني معارضة اتيانه صلى الله عليه وسلم
 قبلما تقدم من ان يسبح صلى الله عليه وسلم افضل وتجاوب بانه لا يتعين ان يكون اتيانه للصلاة
 بل يجوز ان يكون الدعاء فيه وللصلاة فيه عن الناس او غير ذلك وتكون صلاته الركعتين مقدمة
 بين يدي الدعاء والتحية ولا يلزم من اتيانه للدعاء ان يكون هو افضل لان المقصود قد
 تحقق خاصة ليست في الافضل ولا يكون سببا افضل **قوله** في كل سبت **ع** فيه تخصيص يوم
 بالعبادة وذكره ابن مسلة خوف ان يظن انه سنة في ذلك اليوم ولعله لم يبلغه الحديث
 وفيه ايضا حجة لجواز تخصيص الامة والصالحين بزيادة الاحوان وتقدير حالهم اذ جعل
 ذلك اليوم راحة من اشغال المعاش واجماع نفسه ما لم يبالا الناس على ذلك فيظن سنة
 ولعل هذا الذي ذكره ابن مسلة وذكره متقدموا شيئا من تخصيص المأكل في ذلك اليوم معلوم
 ولكن يفعل اذا احتاج اليه لاجماع نفسه او تفقد ضيعته اي وقت شأ **قلت** ما ذكر
 من انه يجوز تخصيص يوم الراحة منه ما جرى العرف به ومعنى عليه عمل الشيوخ من بطالة
 المدرسين يوم الجمعة ويوم الخميس ما لم يكن مشروطا في اصل التعيين ان لا يطل وكان
 الشيخ ابو علي بن قلاح بمدرسة السماعين يعينف الى الخميس والجمعة يوم الاثنين وما ذكر
 من تفقد في الشيوخ انهم كرهوا المأكل في تخصيص ذلك اليوم الاول ما عليه العرف من تخصيص
 يوم معين لانه اذا خص يومه عليه الناس فيرتاح الجميع فيه بخلاف اذا اخصه بيوم فانه

كتاب النكاح

النكاح لغة القهر الزاج ويطلق في كلام العرب على العقد والوطي قال وترتبه ن طح
 على هذا الترتيب لزوم شي لشي راكبا عليه اشواختلف فقطع المتولي وغيره بانه حقيقة
 النكاح بان في الوطى وبه جاز الفزان وعكس ذلك ابو حنيفة وقيل هو مشترك وقال
 في النكاح يضم النون البضع والبضع الفرج فالعقود نكحها اصاب نكحها اي اصاب فرجها
 النكاح القاسي وقت العرب بين العقد والوطى فرقا لطيفا فاذا قالوا نكح فلان بنت فلان
 نكحها او نكحوا فلان امراته لم يبينوا الا الوطى **قلت** فقول الفرائز ترجع الى انه
 من المقصود بيان الفرائز التي ذكرها وقال بعضهم اصل النكاح العقد واستقبح
 الا انما النكاح كما في نيات الاستقبح ذكره ومحال ان يستقبح
 ما يستقبح لما يستقبح واما حقيقة النكاح عرفا فقال ابن كثير هو
 على انه غير مانع لدخول بعض صور الزنا ولا جامع مخرجها
 جواز النكاح الصحيح فغير مانع لدخول نكاح المشقة وما عطف
 من صور انعقاد دخول ابن الحجاب النكاح اركانه الصيغة والولي والزواج والزوج

ع واما لا يفرى الغائب لان كلمة الاغتر البست ضلوا ما هي اسر حذف الفعل وضعت موضع
والاصل في الحذف انما لما يجوز بدل ليل فكله الاغتر في اغتر الخطاب وضعت موضع فعل حذف
لذلك الخطاب والحال عليه وفي اغتر الغائب وضعت موضع فعلين كل منهما مستند الى فاعل
مفعول حليف الفعلان واحدهما لانه ليل عليه لان التقدير في قولك عليه رجلا ليسني فكل له
ليز من رجلا غيري واما انا فلا نسلم له على فافعل المستند الى الخطاب الذي هو قول حذف ولا
دليل عليه واما يد للحال والسباق على فعل الغائب الذي هو ليلز مع ما فيه من وضاع
موضع فعلين ولا نظير له **المغلط** الثاني ان جميعهم حتى سيبويه حمل قوله عليه رجلا ليسني
على اغتر الغائب حتى اخذ السيرافي بيتا وله فقال ان الغائب جري ذكره فصار كالحاضر
الخطاب لان المعنى ان رجلا قيل له ان فلانا يريد ان يوقع بك فقال عليه رجلا ليسني واما انا فلا
ابالي به وعندي ان اجلة البست باغتر وان كانت بصورته ولم يرد قايلا ذلك بتبليغ الغائب
ان يلزم غيره واما اراد الاخبار عن نفسه بانه غير مبال به ولا مكترث بامر لانه لا يقدّر ان
يصل الي مراده منه وكثيرا ما يفعله الناس يقول احدهم للاخر اليك عنى اي اشتغل بنفسك
ولم يرد ان يفرى بنفسه **قلت** الاحتجاج بكلام العرب انما هو من جهة تركيهم له ونطقهم به
وهذا قد ذكره قايلا كذلك **الفصل** الثالث جهاهم الحديث من اغتر الغائب حتى يجعله ابو
عبيد حجة لمن اجاز اغتر الغائب وجعله السيرافي من باب عليه رجلا ليسني وتأول سيبا تاول
ذلك والصواب انه ليس من اغتر الغائب بل من اغتر الخطاب بقوله يا معشر الشباب من انشأ
منكم قالها في عليه انما هي اجاز المستطوع اذ لا يجمع خطابه بالكاف لانه غير متعين لايامه في لفظ
من وهو كثير ومنه يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القضاء ما في قوله تعالى من جاءه موعظة
من ربه وقوله تعالى كتب عليكم الصيام اي قوله تعالى فهو خير له وقوله تعالى ومن بقيت
منكم لي قوله تعالى نورا اجرها مرتين ومثله لو قلت لرجلين من قام سكا فله درهم فرب
لها لاحد الخطابين وليست لغائب وكان بعض من لقيناه يجب بانه انا جاذل في هذا الحديث
لان ما جاء في تبليغ الشاهد لغائب يعني عن اعمار فعل التبليغ المستقيم في هذا التركيب
وهذا ليس بجواب لان تبليغ الشاهد الغائب ودخوله الغائب في خطاب الحاضر حكم
اخر غير هذا الباب من حقه وامر ان يبلغ الشاهد الغائب ومن قوله صلى الله عليه وسلم
ابلخوا عني وقوله صلى الله عليه وسلم رجلا منكم امرنا مع فقال في قوعاها ومن عوى الفاظ
الجوع والفاظ الالهام على ما حقق في اصول الفقه والحديث والاعتراف في كلام العرب سابق
على هذا كله **قوله** فانه لم وجام قال ابو عبيد الوجا بكسر الواو والمدح لانه لا يشك في
الصوم يقطع شهوة النكاح كما يقطع الوجا رحى الحمل رقت حشيتاه وقال غيره الوجا ان
توجا العروق والحشيتان قايستان على حالهما والحشا حلق الحشيتين واستعملت لهما والجب
ان تحي الشفرة ثم يستاصل الحشيتين **اصل** الوجا الخرم منه وجاه في عينة اذ اعمره ووجهه
ووجه بالخبر وجا ساكن الجيم في المصدر اذ الحشيتان وطعنة وهو ايضا الذي قد مر
بمجي بالبن او العن حتى يلتزم بضمه على حص ومنه اخذ انوحا وهو عجر
نحو ونحو لابي ابو عبيد قال بعض أهل العلم الوجا بفتح الواو مقصور مثل اخذوا وادو

اصوب ابو زيد ولا يقولون الوجا الا فيما قرب عهد ولعمري امره فاذا امره يقولون **قلت**
كان من الظاهر في الاصل ان يقولون لم يستطع فعله بالجوع والاقبال مما يزيد في الشبه
وطغيان الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة براسة وليود ان المطلوب من الصوم لما
هو الجوع والا فكم من صائم يلا وعاه **ع الخطابي** وفي الحديث جواز معالجة قطع النكاح
بالادوية ودليل على ان تقصود النكاح الوطى وجواب الخيارات في المنة **قلت** قال
ابن بريخ فيما قاله نظرفان لقائل ان يقول قطع بالصوم فيه قطع عبادة لعبادة بخلاف
قطعه بالعلاجات الطبية **قوله** في الاخر فاستعمله **د** فيه استجاب الاسرار مثل هذا فانه
ما يستحي منه الناس بركا **قلت** تقدم ما في سنن ابن مسعود ويا في الكلام على زواج
الشيخ الكبير الكبيرة **قوله** في الاخر عن عبد الرحمن بن يزيد دخلت انا وعلمي علقمة والاسود
كذلك الشيوخنا وهو الصواب لان عبد الرحمن والاسود اخوان عمهما علقمة وفي بعض الروايات
دخلت انا وحماي على علقمة والاسود **حديث سواد النفر عن عمل رسول الله صلى الله عليه**
وسلم في السر **قلت** الاظهر في سواهم انما هو ليساوا ولكن في البخاري فقالوا
فان كان الصبر على عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما نقا لوه بالنسبة الى فهمهم رب
قليل عند شخص كثير في نفسه وكان الشيخ يقول الصبر انما هو عايد على علم استكثارهم
عمله صلى الله عليه وسلم وهذا بربه انه في البخاري حين نقا لوه قالوا واين نحن من
النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر **قوله** فقال بعضهم لا
اتزوج النساء **قلت** يحتمل ان ذلك زهد منه ولما يري انه شاعل عن كمال الجهد قال
لكنه ما راينا من تزوج فبقى على حاله **قوله** لا اكل اللحم **قلت** يحتمل انه كتابة عن الزهد
عوجا او في المستلذات فقط **قوله** لا انا على فراش **قلت** ولم يقل لا انا **قوله** ما
بال اقيم **ع** فيه ما كان صلى الله عليه وسلم من حسن الحشرة لاصحابه من عدم مخاطبته
لاحد بالحبين مما يكره **قلت** في البخاري انه قال طهر انتم قلتم كذا وكذا ولكن لم يقل طهر
بصفة الملا ولما تكلم بحضرة الناس قال ما بال اقوام ولم يعينهم باسماء ما في ذلك من التوبيخ
وهو وان لم يقصدوا بكلامهم الا لخير لكنه صلى الله عليه وسلم لم يرد منه ولم يجعله
رغبة عن سنته فليس برحوم الا اعتبار الظاهر لا اعتبار قصد **قوله** لكن اصوم
وافطر **قلت** هو في جواب من قال لا اكل اللحم وبيان مطابقتها انه جعل قوله لا اكل
اللحم كتابة لادامة الصوم فقال في الرد عليه يكفي اصوم وافطر والمطابقة في غيره
واحدة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني **ع** تقدم انه اجمع به من اوجب النكاح ولا
حجة فيه لانه رد لقوله كل واحد من الثلاثة وليس كل اللحم ولا الصوم بواجب وانما يكون
فيه حجة لو كان رد العدم النكاح فقط **قلت** اما الاحتجاج به للجواب فلا ولو سلم
بأن النكاح فقط لانه انما دل على ذم تركه رغبة عن السنة واما انه يدل على ان النكاح
واجب فيجب عليه فليس لان هو لا قصد واذل ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد
سليم **قوله** لا اكل اللحم **قلت** فيه رغبة عن السنة وما دل عليه الاحاديث من رغبة النكاح
احد القائلين وهذا حين كان في الدنيا والدين والديا وقلة الظن والشفقة

على الاولاد واما في هذه الازمنة فنعوذ بالله من الشيطان ومن السوء الذي لا اله الا هو
هو لقد حلت الغربة والعزلة بل ويتبعان الغزار منهن ولا حول ولا قوة الا بالله
السلف ايا افضل التمتع بالمباحات الطبية من المظهور والمبسر او تركها واجتنب الاولون
بالحديث ويقولون تعالى قل من حرم زينة الله الالهة ويقولون تعالى لا تخرموا طيبات مما
الله لكرهوا ولان حيطة الجسم والعصمة بذلك اكدم منهم من ترك ذلك واتر الحسد
من الجميح والنجس وعنه لذلك يقولون تعالى في ذم قوم اذ هبهم طيبا نكرو الالهة واجاب
الاولون بان اول الالهة واخرها يد لان الهاتين في قوم كفار والنبي صلى الله عليه وسلم اخذ
بالامر من قبل مرة الصوف والتمسكة ومرة البردة والرد الحضر في وقرة اكل الفتا بالربط
وطيب الطعام اذا وجد ومرة ذم اكل الجوارى وكذلك يد على الجوارى والرخصة مرة وعلى
الزهد احري وكان يجب الحلوى والحسل ويقولون حب الى من دنياكم ثلاث الحديث **قلت**
الاحتجاج لزوج التمتع بانه اكل الفتا بالربط لا يتم لانه لم يثبت انه اد امر فعل ذلك وفعل
شي من ذلك المرة والمرة لا يصدق عليه تمتع فليس مطا بق لصورة محل الفراع وايضا
فعله ليدل على الجوارى والرخصة وكذلك الاحتجاج بقوله تعالى قل من حرم زينة الله لان
الفتا يبرز جوخة التمتع لم يقبل ان التمتع حرام **احاديث رد التبتل**
م اصل التبتل لقطع ومنه صدقة بركة اي منقطعة عن تصرف مالها ومنه قيل
لقاطمة البتول لا تقطاعها عن النساء فضلا ودينها وحسبا فان التبتل تركه النساء للتخلى
للعباداة ومنه قوله لارهاقية في الدين ولا تبتل **ع** وقال الطبري التبتل تركه مستلزام
النسبوا لا تقطاع الى العباداة ومنه قيل لم ير البتول لا تقطاعا للعبادة قال التبتل
عن النساء حرام ومن النساء من هو اصل له **قلت** ينفى عن التبتل هنا وامر به في قوله
تعالى وتبتل اليه بتبتلا ووجه الجمع ان النبي صلى الله عليه وسلم غير المأمور به قاله الكاظمين
عنه تركه النساء وما انضم اليه من الخلو في الدين مما ادخل في جنب التمتع والخلوة به
ملازمة العباداة والاكثر من قيام الليل وترتيب القرآن ولم يقصد به ترك النساء
فقد كان النكاح موجودا مع ذلك ويؤخذ من الحديث منع ما هو دأخل في هذا **الاجابة**
مما يفعله جماعة من المتزهدين **قوله** ولو اذن له لاختصنا **البتل تركه النساء**
الاختصاص الشق على الاثنين وانما هما فان قيل من اذن من جوار التبتل جوار
الاختصاص في الاختصاص قطع النسل والامرا النفس ولا يجوز ان يلام المؤمن لترك النسل
اجيب بان التبتل ترك النساء والخصا تنقطع معه شهوة النساء فانه من معنى التبتل
واما ان فيه ايلام النفس ولا يجوز ان يلامها كصحة راحة من حفظه **الدين جارية** كقطع
البدن لا كلف خفيف منها وكان كفي والبط واما ان فيه ايلام النفس فانه من معنى التبتل
لذلك خصا الحصوان هذا كله ان جعل الخصا حقيقة ويحذف من رتبة عفت النفس
من النساء مع التختص والظاهر هو الاول **قوله** ان الله لا يفتنكم الى شهوة واعمال اليوم ولا
يجوز الاختصاص بحال **قوله** ويحتمل انه معالاة لا حقيقة ويؤخذ من الحديث منع ما هو دأخل في هذا
احدا ما تنفق على فضلية تركه النكاح بها وهي حيث يكون النكاح في علا عن العباداة ولا يخفى

الغنى

لغنى من تركه وصورة مختلف في ذلك فيها وهي ان لا يكون شاغلا ولا يشتغل الغنى فانه
اختلف ايا افضل النكاح او تركه فالحديث حجة لافضل النكاح **قوله** في الاخر
داي امر **ط** كان النساء لا يفتن منهن صلى الله عليه وسلم اذا اجمعت امرأة فزعت فيها
خبر على زوجها امها كما كذا ذكر ابو المعالي **قلت** وعلى هذا الاحتجاج الى ما يكون
راها فجأة وكان الشيخ يقول بحله على انها نظرة الفجأة وانها مع كونها فجأة لا بد من التأويل
لان نظرة الفجأة قد توضع في النفس وتاويله ما قلناه ابن العربي الحديث غريب المعنى
قال الذي جري منه شيء لا يعلم الا الله تعالى واما اذا علم للتعليم وما وقع في نفسه من
اعجاب المرأة غير مواخذة ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الحكمة والشهوة
الادمية وغلب بالعصمة والى اهله ليقضى حق العجاب والشهوة الادمية والاعتقاد
والعفة انتهى **قلت** وانظر هل طاهر انه صلى الله عليه وسلم اعلمهم انها اجمعت وانه
ان اهله ولا يكون هذا من افشاء المرأة النبي عنه فيما ياتي لان ذلك نفسا يات ولا
سيما مع ما ترتب من علي هذا الاخبار من المصلحة **قوله** تنفس اي تدبج واصل النفس
الدنيا ليد والمنية بفتح الميم وكسر النون والمد الجلد اول ما يوضع في الدبج
الكساي يسمى منبذة عاد امر في الدبج ابو عبيد الجلد يسمى اول ما يوضع منبذة على وزن
فيلة مثرا فيفتح الهمزة وكسر الفاء ومحمد افق ترهوا دير **قوله** ففقد حاجته **قلت**
علم ذلك لان اخباره صلى الله عليه وسلم انه قضى حاجته لما جاء من النبي عن افشاء الرجل سر
اهله في ذلك **قوله** تقبل في صورة شيطان وتذكر في صورة شيطان ع اي في صفته لما
تدعو اليه من الفتنة في الحالين ببارك الله سبحانه في الطباع من التل الهن كما يدعو
الشيطان بوسوسته وتزيينه **قوله** فاذا راي احدكم امرأة وفي الاخر قاطعت ووقعت
في نفسه فليات اهله فان ذلك يرد ما في نفسه **ع** ارشد صلى الله عليه وسلم الى مداواة
ذلك الداء المحرك للشهوة والمما يمسك النفس وينهب بالشهوة ولا يظن بحله عليه
السلام ذلك مع زينب انه وقع في نفسه ميل لما راي لثمنه صلى الله عليه وسلم عن ذلك
قوله من تمار الحديث في الترمذي فليات اهله فان سمعتم من الذي هو ابن العربي اخر
النظر المشير الى الشهوة الوطى فاذا وجد المرء فقد انى المرء الى رايته ولا فرق بين
ان تقع الاصابة في التي راي او في مثلها لان القصد اذ حصل لم يسل عن السبب وماله
عليه صلى الله عليه وسلم من المشا لا يصح صواب وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون
امانة الدين الامة حتى تصير المرأة كالحمار يضرب فيه ولا يهابية في هذا الدين
قوله ويلحق بالروية في ذلك من وصفت له امرأة فاجبت فتقع في نفسه وكان
الشيخ يحيى عن يثيق بمصلاحه انه وصفت له امرأة فوقع في نفسه فتم زواجها قال
فتذكرت الحديث فقلت بدلوله فاذهب الله سبحانه وتعالى ما وقع في نفسي منها والحديث
يدل على راحة النكاح لان به يحصل لمكة من مدلول الحديث لعدم حصول الصورة ذلك
وكان الشيخ يقول اذا وقع الرجل اهله لذلك فلا ينبغي ان يستحضر التي راي ولا يتخيلها لان
المراد من فعل ما دل عليه الحديث ذهاب ما يجد في نفسه من التي راي فاذا انقورها وحلها

فربما زاده فلقا **احاديث المتعة قوله** الاختصاص في ناس من ذلك **قوله** فيه ما تقدم من
 النبي عن الحضا والنبيل لما فيه من تعبير خلق الله تعالى وقطع النسل المحتشون على كثير
 واطال الحكمة في خلق الله ذلك العضو وتركيب الشهوة فيه ليقا النسل وعارة الارض
 لتب الارض الحياة فيها لينظر كيف يسلون ويعرفونه **قلت** حمل قول الاختصاص على
 الحقيقة وهو الظاهر لقوله فيها تالان الحضا مني عنه عند ويحمل الله على مقالات
 في كمال البعد عن النساء **قوله** ثم رخص لئلا ينكح المرأة بالنكاح الى اجل مر كانت المتعة
 خلا في صدر الاسلام ثم استخفت بالاحاديث الصحيحة وانقضاء الاجماع على حرمتها ولو
 مخالف فيها لا المتبعة واجتوايا الاحاديث الواردة في ذلك ويقول تعالى فما استمتعتم
 به منهن من الية وفي قرأة ابن مسعود فما استمتعتم به منهن الى اجل ولا حجة في شيء من
 ذلك لان الاحاديث نجت والاية محمولة عندنا على النكاح الموبد وقرأة ابن
 مسعود لم تنو انزل القرآن لا يثبت بالاحاد وانما اختلفوا باختلاف الرواية في حديث
 النبي لان في حديث انه يني عنها يوم خير وفي اخر انه يوم الفتح وذلك تناقض يوجب
 الفتح في الحديث فالجواب انه ليس تناقض لانه يصح ان يني عن الشيء زمان ثم
 يكره النبي عنه في زمان اخر كما كره **قلت** قال ابن زبيرة قوله الامام في مخالفة
 الامتعة عنه فيه مسامحة بل ثبت تخليله بعد موته صلى الله عليه وسلم عن جماعة من
 الصحابة والتابعين فثبت عن اسماء بنت اب بكر وجابر بن عباس وابن مسعود
 ومعاوية وعمر بن حورث وابي سعيد الخدري وسلمة ومعيد بن امية بن خلف
 ودواء جابر عن جمع من الصحابة **قلت** وهذا الخلاف لما كان في صدر الاول
 اخلافه عمر والاجماع اما هو فيما اجمع روي ما اخره جماعة من الصحابة وليس في
 احدهم انه كان في حصر بل في السفر والجزو وعند عدم النساء وقلة الصبر عليهم
 مع حرارة بلادهم وفي حديث ابن ابي عمرة ابن عباس كانت رخصة في صدر الاسلام من
 اضطرارهم كما لميتة وفي حديث سلمة انها ايجت يوما وطاس وفي حديث بشره ايجت
 يوم الفتح ثم حرمت فيه ويوم الفتح هو يوم وطاس لانها غزاة واحدة متصلة وعن
 الحسن انها ما حلت قط الا في عمره القضا لا بعده ولا قبله وفي رواية اود انه اباحها في
 حجة الوداع ثم ابي عنها فيها وهو خطأ لانه لم تكن من مرة ولا تخرج باهلها والعلم
 ان الواقع في حجة الوداع انما هو تجديد النبي لاجتماع الناس وبيع الشاهدين
 وانما تغزير الدين والشريعة كما قرر غير شئ يومئذ وايضا فان اباحها في حجة الوداع
 انما هو من رواية بشره والذي الثالث عند في حجة الوداع انما هو تجديد الجود من
 حديثه ما اتفق عليه الجمهور ووافق رواية غير من الصحابة وانما قوله ان
 خلا الا في عمره القضا فبرده ما ياتي في حديث غيره في يوم خير وهو قبل من هذا
 واما وقت تحرير المتعة ففي حديث اخر من يوم خير وفيه يومئذ صحيح
 لا شك فيه لكن لفظ الحديث في رواية سفيان بن عيينة عن المتعة وعن يوم الخير يومئذ
 فقال بعضهم هذا الكلام فيه انفصال ويوم خير ما هو يوم الفتح يومئذ

من

وتحرره

وتحرره يومئذ صحيح لا شك فيه لكن لفظ الحديث مرسل لم يبين وقته وقال هذه الیواق
 غيره من الروايات قال وهو الاشد في تحرير المتعة لان تحررها كان بحكمة وهذا حسن
 له ما عده الروايات عن سفيان وفي حديث سلمة انه حرما يوم وطاس وفي حديث سلمة
 انه اباحها يوم فتح مكة يوم حرما وفي غير مسلم انه يني عنها في تنوك والاولى حل ما حرم
 تحريرا لخبره ووطاس ويوم الفتح ويوم تنوك اعلى انما يجد به للتحرير لكن يبقى ما حرم اباحه
 يوم الفتح ووطاس فيحل الله اباحها لهم للضرة بعد الفتح ايضا تحريرا موبدا ونسقط رواية
 يوم خير فتحرر اباحها يوم الفتح للضرة ثم حرما بعد الفتح ايضا تحريرا موبدا ونسقط رواية
 اباحها في حجة الوداع لما تقدم وقد قال بعضهم ان المتعة مما تنازلها الاباحة والتحرير
 والفسخ مرتين كما اتفق في القبلة **قوله** هذا في الاباحة والتحرير كما امرين كانت
 جلا لا مثل خير ثم حرمت يوم خير فتحرر اباحها يوم الفتح وهو يوم وطاس ثم حرمت
 يومئذ بعد ثلاثة ايام تحريرا موبدا والجواز ان يقال ان الاباحة محقة بما قبل خير
 والتحرير يوم خير فان الذي وقع يوم الفتح تحديدا تحريرا دون تقديرا لاباحة فيه
 كما اختار المازري لان الرواية التي ذكر مسكوفي اباحها يوم الفتح صريحة في ذلك **قلت**
 قال ابن العربي نكاح المتعة من غريب الشرع ايجت ثم حرم ثم ايجت ثم حرم فالاباحة الاولى
 ان الله تعالى سكت عنه في صدر الدين مجري الناس في فعلها على علمهم ثم حرم يوم خير
 على ما ورد في ذلك ثم ايجت يوم الفتح ووطاس على حديث جابر وغيره ثم حرمت تحريرا
 يوم الفتح على حديث بشره اقنا يوم الفتح خمسة عشر يوما ثلاثين بين يوم وليلة فافترقا
 في متعة النساء فلم يخرج حتى حرما رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **قلت** وهذا خلاف
 ما حكى لقاضي عن بعضهم انه للجواز ان تكون الاباحة محقة بما قبل خير **قوله** لم يختلف
 في نكاح المتعة كان نكاحا الى اجل تقع العرقه فيه بافقتنا الاجل من غير طلاق ولا ميراث
 فيه ولا جمعا على تحريمه ولم يخالف في ذلك الا الروايات وماروي عن ابن عباس من
 اجازته رجع عنه واجمعوا على انه ان وقع نكاح قبل النكاح والاماروي عن زفرانه اذا
 وقع فان النكاح يتأبد **قوله** واره ذهب في ذلك الى انه من باب الشرط الفاسدة اذا
 انت النكاح انما يتحل ويضي النكاح **قلت** فسر في المدونة نكاح المتعة بانه النكاح
 الى اجل كما ذكر وطاسه حتى لو بعد الاجل الى ما لم يبلغه عمر احدهما المني وسوا كان ضرب
 النكاح من الرجل والمرأة ان جيب ومنه قول المسافر انزول ما ائت وعلى انه النكاح
 الى اجل فقال ابن رشد لا بد فيه من البينة والولى والنايفارق المصوم في الاجل وسقوط
 البينات وعلى عقادة هذا اختلف في رجل من اهل العلم تزوج امرأة نكاح متعة بشهادة
 رجلين من اهل بيته او بغيره بانه برحمة ويحكم ان احسن والاحد وبضرب
 بحد الحد من با وجبا وبغير طلاق لا يستحق فيه بالدين وتليسه على حكم المسلمين
 وما ذكر من طلبه بوجوب خزيه في الدنيا والاخرة انتهى **قلت** ونقل ابو عمر عن ابن عباس
 لما كانت المتعة الارجحة لهذه الامة ولولا اني عمر ما احتاج الى الدنيا الا شوقا كان
 لظاهرتي في الله من هذا انه لا يحتاج فيه الى بينة ولا الى ولي وهو ظاهر سياق

الايمان بشروط ان يكون باسم النكاح ولا يكون خفية وبقي النظر في الصورة التي افق
ابن رشد فيها بالمر على الطالب هل الطالب فيها اقرب الى التاويل من الطالب فيكون الصواب فيها
عدم الرجوع او يقال التاويل المبحى انما هو مع الجمالة والعاثي اقرب الى الجمالة كما يصرح في غير
موضع بقوله الا ان يجد زجهل وما ذكر من ابن عباس رجع الرجوع للخلاف رجوعه
مشهور وقال ابو عمر رحمه الله من اهل مكة واليمن يرويه خلافا ولا يخلف كثيرا راضيا ب
مالك في النكاح نكاح المتعة هل يحد حد البكر او حد المحض او لا حد عليه لشبهة العقد
والخلاف المتقرب فيه ولا يحد ليس من خبري القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو
المروي عن مالك وهذا على ما اصل بعض شيوخنا من الفرق في الحديث من حرمه للقرآن
او حرمة السنة وايضا فالخلاف بين الاصوليين هل يحد الاجماع على احد القولين
ومذهب القاضى انه لا يحد والخلاف باق في هذا على ان ابن عباس لم يرجع الى لا يحد
انقطع الخلاف **قلت** انظر مومنون الخلاف الذي في الحديث هل هو ما تقدم ذكره من رشد
في الاسيلة او ما يعطيه نقل ابي عمر وسباق الحديث على ما تقدم ذكره والاجماع على احد القولين
هي سيلة ما اذا انفرد خلاف في العصابة اول في سيلة على قولين ثم ارجع اهل العصابة الثاني
على احد القولين هل يكون ذلك اجماعا رافعا للخلاف السابق ولا يكون اجماعا والخلاف باق
وفي ذلك خلاف **ح** وانفقوا على ان له ان يتزوج وبنيته ان يفارق ولكن قال مالك في ليس
من اخلاق الناس **قلت** ومنه لو قد مر به ان يقيم شهرا في تزوجنا وبيا الطلاق اذا خرج
الزمن شرط ذلك كان متعة وان فهم دون شرط فقال محمد هو متعة وروي ابن وهب عن
قوله وتلاها ابا الذي من انموذ الاية بدله انه كان يعتقد انه لم يسمع كابن عباس
قلت نكاح المتعة في مرتين على ما تقدم مرقا ولا وانه لا يحد على انه رد لما قيل من الشيخ
وليس يستند لابي الجوار لانه ثبت بخبر الاية وتقرير الرد بها انما ثبت حليته وحله
من الطبيات والاية تكلف على خبر ما ثبتت حليته فان **قلت** يلزم ان يستدل به على
كل شيخ **قلت** لا يلزم نعم يستدل به على رد كل ما شك في صحة **قلت** في خروج عليا
سنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** هذا كان عام الفتح وليست هي الاباحة الا
على ما تقدم ذكره ابن العربي وانما هي الاباحة الثانية التي عرفت في خبر المودد والاولى
ما تقدم ذكره ابن العربي **قوله** في سند الاخر وجدني عثمان بن عفان عن جابر عن اسحق
جابر عن اسحق واما في العطف الثاني وهو قوله وجدني ابي بكر عن وكيع عن اسحق
بتاخير جابر فانما ثبت كذلك للحديث وابي سعيد وابي جعفر وسقط جابر عن عبد الله بن
اثباته خطا وانما جابر في حديث عثمان لا تقدم ولعله كان يجرى جابر وكيع فخط فخره بعد
اسحق وقوله في سند الاخر وجدني روح عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر قال بعضهم
لابن هان روح عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة وجابر لما سقط الحسن بن
محمد عن الجلودي واسقاطه وهو لان الحديث حديث الحسن قال بعضهم انظر قوله عن
الحسن عن سلمة ولم يسمه **قوله** بالقبضة من التمر واللبق انظر هل يقال
القبضة فيه حتى يحوضه او يقال جاء على مذهب من لم يشرط التصاب اعني الرجوع دينار

قوله واني

قوله واني بكر وعمر يحتفل ان الذي استمتع بهما لم يسلطه النكاح **قوله** خبره عن عمر
شأن عمرو بن حويرث **قلت** قيل كان فيه عن ذلك في خلافته وقيل في شأنها وقال
لانوي رجل متع وهو محسن الارحمة ولا رجل متع وهو غير محسن الاخرته وقضية عمرو
ابن حويرث انه متع بامرأة علي بن ابي طالب عليه وسلم ودام ذلك حتى خلافة عمر فبلغ ذلك
عمر فدمعها وساطها ففالت نعم قال من يشهد قال عطا فانما قالت امرأ اولها قال
فهل لا غير ما خفي عن ذلك **قوله** كالبكره عيطا البكره العتية من الابل يعني شابة والعيطا
بالمد الطويلة الخنق باعتداله ابو حبيب وهي الخنقا والعطول **قوله** في سند الاخر ابو حبيب
عن بشر **ح** كذا الجحيم وفي بعض النسخ ابو بكر عن بشر والاول الصواب **قوله** قريب من
المامنة هو يفتح المال المملة اي قريب الصورة **قوله** العنطة د هو يفتح العين المملة
وبنوين الاولي مفتوحة وبطيان من مملتين وهي احيطا وسبق بيانه وقيل هي الطويلة فقط
ح وفي مختصر العين هي الطويلة الخنق مع حسن قوام والعيط طويل الخنق **قوله** خلق **ح**
ح هو يفتح الميم ويشد الحاء المملة يقال في الرجل الكتب واع اذا درس وانشد عنه لفس
ابن الصريح **ح** تنوح معايرها **ح** رده ايان قد رجع عتيق **ح** اي قد تبيع
قوله ولا تأخذ واما ان يمتنع من شيا **ح** جيد ان فيه المسمى وهو قولنا في كل نكاح فسد لعقد **قلت**
وقيل انما فيه صدق المثل **قوله** فامرت ففسد د اي شاورت واعطف الجابن وقيل هو من
الرائس لا لور **قوله** فاختارني يدل ان نكاح المتعة لا يفتقر الى بينة **قلت** والاولى وقد
فك منا انه ظاهر الاما **قوله** تعرض رجل **ح** يريد بان علس وكان قد عجم في اخر عمر **قلت**
فيه انكار احد الخصمين اذا كان ذا امره على منظره بشك هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن
الزبير والامام ابو المعالي يخط في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم من تعني الليل والعلم
فيقول ابو الحسن البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول واما اغلاظه
في الكلام وتمامله فهو مقام مسابة ومثامنة ولسماله فيكون حجة الامام في الاغلاظ بالقول
على المعتزلة فعلى ابن الزبير هذا بطريق احري **قوله** جلف جاف مر قال ابن السكيت الجلف
الخافي وكونه مع اختلاف اللفظ تأكيد او الجا في الخليفة وجا في صفته صلى الله عليه وسلم ليس
بالخافي ولا الميسوق ليس بالعليف بلقة ولا المحقر والمخافي الناس المتعبد ويقال ليس
فلان بالذبيح فواحيه واصل الجلف الشاة المسلوخة تدارس ولا قوا يهود ذكر ابن خالويه
ان الجاني من صفات الاسد **ح** لا رجلك باحمارك **ح** هذا يدل انه بلغه الناصح وانه
لم يشك في خبره فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجعتك لا جارا التي ترجم بها الزناة **ط**
ويصح به من يوجب نكاح المتعة ويحتل انه مبالغة في الرد **قوله** انك رجل تايه م التايه
المرتفع عن طريق القصد قال الجروني انما المرتفع عن طريق القصد التايه واما التايه فهو
الخاير واصله من الارض التيه وهي الارض التي لم يمتد بها الجمل وقال صاحب الاقوال يقال تايها
ذهب موتوها تكبروا ايضا ممر عتله **ح** ابن سيف الله هو خالد بن الوليد الخزومي وسمي بذلك لقوله
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سيف من سيف الله على الكفار وشيبه بذلك مشهور
قوله قال ابن ابي عمير لما كانت رخصة كذا المروي في كتاب العتيق قال ابن ابي عمير وغيره

لعل

أحاديث النبي عن الجمع

و

لك فصل

حديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة احد

وهو في جميع النسخ بالرفع على انه خبر في معنى النبي وهو البلغ من صريح النبي المصطفى ما هو بعد
الكون حديث فاطمة بنت قيس حين اخبرته انه خطبها ثلاثة فلم يترك دعوا بعضهم على بعض
واختلف في حد الركون هل هو الرمي بالزوج او شمية الصدق فقال الشافعي انما النبي اذا
ادعت للولي ان يعقد عليها من رجل اجينه فلا يحل لاحد ان يحطب حتى ياذن الخاطب الاول
وقال ابن القاسم النبي انما هو في غير الفاسق واما الفاسق فيحطب على خطبته **قلت** قال ابن
الجبري وكذلك اذا كان الخاطب الاول غير مشاغل بالمخطوبة فان المشاكل ان يحطب على خطبته غير
الخطبة فان لا ينبغي ان يختلف في هذا التقى والمرام بالفاسق ما يمنع العقد والتوبيخ الخاطب
على خطبته يفسق الاول اعني في صحة العقد ومرو على الخطبة واما في عدم فسخ نكاحه فحي
في عدم فسخ الاول وهو خطب وهو غير الفاسق الاول ثم بان فسقه اثر في قدومه
على الخطبة ولا يفسخ نكاحه لانه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل فبين تناول زاجحة وفي ابن يخطب حمرا
فانه ياتى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان النسخ انما هو بعد الركون فالخطبة قبله حايث ابن رشد ولو لم يخطب
الخطبة بعد الركون او لا ثم لنفسه ثانيا جان وفعله عمر رضي الله عنه طلبه جبر ان يحطب لمرأة
سود جبر في ذلك زمانه **قلت** المحكم خطبها له ثرايبه عبد الله فدخل عليها عمر فاحترها بهم الاول
والاخر ثم قال **قلت** اهازل امجاد فكنته وولدت له ولدين وفي سماع ابن ابي
ثروماله عن عبد الله بن علي ان خطب نفسه وراها حياثة وما سمعت فيه رخصة وكان الشيخ يتناول
هذه الرواية وتعلم على ابن المهيوب كحضر نفسه بالخطبة **قلت** فعل عمر **ع** ولا خلاف ان الخاطب على خطبة
واختلف عندنا اذا وقع العقد في صورة النبي هل يفسد العقد وما مضى
منه فيكون لان النبي عندكم ليس للوجوب ولما لا فيه قوله ولا يكسر اصحاب
البيان يا عمر قبل **قلت** **قلت** قالوا في الثلاثة يتعاض بالتحقيق بالدخول يفسخ بعد الدخول

والثلاثة حكاه ابو عمرو وايات قالوا انه ينفخ قبل البناء ويثبت بعده واما طريق ان رثد فقال في هذا ما عطف على صورة النبي قولان قال وعلى الفساد ففي نسخة مطلقا او قبل البناء لان قاله قول ابن القاسم لا يفسخ ويؤدب فاعله ابن العربي والاولى عدم الفسخ لان النبي في غير العقد فلم يؤثر فيه وهو قول الشافعي وابو حنيفة وروي ابن وهب وابن نافع اذا وقع العقد بعد تزواجهما وهي تشترط ان يفسخ لانه نجس ولو ثبت ذلك دون شك عرق بينهما قوله على خطبة ابيد **قوله** الخطان يدل على خطبة الكتابي جائز وهذا لما يقوله الاوراعي والجمهور على خلافه **قوله** ولا يسوم على سومه طائفة في ذلك من الفم ذكره بعضهم بيع المزايعة خوف الوقوع في مثل ذلك واذا كان النبي بعد الزكوة خرج بيع المزايعة واختلف اذا وقع البيع في صورة النبي هل يفسخ البيع وايات الكلام على ذلك انشا الله على ذلك ان شالله تعالى **قلت** وانظر هل يقيد بما اذا لم يكن الشايع الاول فاسقا كما تقدم في الخطاب والظاهر انه لا يقيد بذلك لعدم بيع الفاسق بخلاف نكاحه وقد يقال انه لا حرمة للفاسق **قوله** وما في بعض الروايات من قوله لا بيع احدكم على بيع اخيه قيل معناه لا يشتري وما يبيع الرجل سلعة على بيع اخيه ففهر منعه عنه والاولى حمل على ظاهره وهو ان يبر من سلعة على المشتري برخص كبره في سلعة اخيه والبيع يطلق على المتبايعين معا **قوله** ولا تسال المرأة طلاقا اخرها لتكتفي صفحتها ولتسك فاما لها ما كتب لها لا تسال في ذلك ولا تسال في معنى النبي ومعنى اخريتها تسال المرأة رجلا ان يطلق زوجته في تزوجها لتكتفي صفحتها **قوله** وتفرغ صفحتها اخرها من فكاكها قيلها لتأخذ ما فيها او تظفر اذ عادة السافل العماق الفارغة الكساي الكفات لان الكفنة وكتفها امثلة ابو عبيد الله بدم الصفحة خاصة لما جعلها مثلا لا يظفر منه فكاكها اذ اطلقها اما لتخط اخرها منه اي نفسه وقيل انه كناية عن الجاع والرغبة في كثرة الاولاد والمراد بالاختصاص هو اعراض كونه محاقا الخصمة المرة اولا في الخصمة كالاخصمية ومن الباب ان يقول الولي لا اعطيك ابنتي حتى تفارق من في عصمتك وليس من الباب ان يشترط على الزوج في العقد طلاق من يتزوج على وليته لان عصمة الدخلة عليها لم تثبت بعد وليس منه ايضا ان تسال المرأة ان يبيع جاريتها والفرق وقوع الفم ربان يسول طلاقا من وقوع الوصية يقع من وصو الطلاق وقد لا يتزوج بخلاف الجارية فانه لا يفسخ عليها في البيع وينتقل الى ملك اخر بالعتق فلا ضرر لغيره **قوله** في الاخر فاما لها ما كتب لها هو بيان لانها ما اعتبرته السائلة **احاديث** **قوله** في الحديث من طريق مالك بنت شبيبة بن جبر وقيل فيه من طريق ايوب بنت شبيبة ابن عثمان مر ابو ما ود وهو مالك والمواوب بنت شبيبة بن عثمان وقال ابو دوي ليس بوهما لا ابنة شبيبة بن جبر بن عثمان الجهمي فحمل من قال بنت جبر ففسر الى ايها ومن قال بنت عثمان نسبها الى جد لها **قوله** محض ذلك فيه استحبابه لاستند ان المحض العقد **قوله** ولا تسك لانه لما منع من العقد لنفسه منع ان يعقد لغيره وشابة المرأة في ان لا تعقد على نفسها ولا على غيرها **قوله** ان لا تعقد في بعض النسخ وفي بعض اعيانها اي جاهلا بالنسب

قوله

وعرا قيا خطا الا ان يكون قد علم من مذهب الراقيين جواز نكاح المحرم قمع عرا قيا اي اجازت بينهم وهذا جلال الله **قوله** في الاخر تزوج ميمونة وهو مخبرم احتج به ابو حنيفة والكوفيون على صحة نكاح المحرم ومنعوا الاكثر للاحاديث السابقة والمخارج لان ذلك قول ود كليله فعل واذا انفرد الفعل والقول فذكر القول لانه يتوحد بالخبر والفعل لا يتوحد بل يكون مقصورا عليه وقد خصص صلى الله عليه وسلم في النكاح باشيء ايضا فانه ورد انه تزوجها وهو حلال لغرض الفعل مختلفا في وثوقه والقول متفق عليه والمتفق عليه اولى وقد صح بين الروايتين بان يكون معنى قوله وهو محرم اي حال المحرم ومن حل بالمحرم يقال له محرم وهي لغة شائعة القول بانه يتزوجها وهو حلال هي رواية اكثر الصحابة ولعمري انه تزوجها وهو محرم الا من حديث ابن عباس وبه اخذ الكوفيون وخالفهم في ذلك سائر الفرق وقيل انه عليه السلام بالمدينة وكل ابا رافع مولاة فعقد له عليها وهو بكه وبني اسيرف واشهر بكه عند وصوله اليه تزوجها **قوله** وايضا فقد روت ميمونة وابو رافع انه تزوجها وهو حلال وهو اعرف بالقضية وامض من ابن عباس واكرسنا واجاب جماعة من اصحابنا بان لما تزوج وهو محرم وانه من خصامه صلى الله عليه وسلم وقيل ليس من خصامه **قلت** الاقرب تاويل الوطالة ان صحت وامكن الجمع وان لم يكن الجمع فلو يبق الا الفذع اليه الترجيح ولا شك في ترجيح قول الاكثر لما تقدم **قوله** في الاخر لا يبيع بعضكم على بيع اخيه قيل معني لا يبيع لا يشتري والبيع يطلق على الشراء واما بيع الرجل سلعة على بيع اخيه فخير مني عنه والاولى حمله على ظاهره وهو ان يبر من سلعة برخص على المشتري لينه في شرا سلعة اخيه بعد المراكنة **قوله** الا ان ياذن **قلت** لانه اذا اذن سقطت المراكنة وهو يدل ان الحق له ومفقد وما لابن العربي وغيره في ذلك **قوله** في الاخر ان يبيع خاص لباد **قوله** احذ مالك هذا النبي شرحه مالك في المشهور على اهل العموم من جعل السر فلا يدخل في ذلك ومالك واصبح قول اخر محمله على العموم المتعار وان المراد بالسر في كل طار على بلد وان كان من اهل الحضر وذكر البادي تنبيه على الطاري وهو مفهوما الخلة في قوله ومع الناس يرون الله بعضهم من بعض وقيل لما ذكر في البلاد الغنيمة التي يتبين العيون وكذا السر اذا لم يبلغ الجالب واما الواسعة التي لا يظهر من ريسب ذلك فلا بأس والنبي عند مالك للمعري يفرق اختلاف اذ وقع فقال مالك يفسخ ما لم يفت وقال يحنول وابن وهب والشافعي يبيح وقيل ان النبي ليس بالمعري بل للندب وذهب ابو حنيفة وعطاء ومجاهد وغيرهم الى ان الحديث غير معمول به كذا اختلفوا في تاويله فقال بعضهم لما كان ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم فظاهر قوله انه منسوخ وقال اخرون بانه حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لما كان هذا النبي في امر الحضر في اللد وي ان يبر بسلعته خلا السر فان اللد وي يبيع لسرا اليوم فينطق التبع بذلك فاذن ان لا ياكله الا من يرضى له لا ياكله لك لا ياكله لك حرمة الناس اوفق **قلت** وليس موهج الحاضر لغيره في بيع الدلال اليوم لان الدلال لا يملكها ولا يملكها فقط والعقد عليها لا يفسخ ولا يبرم الحاضر بها فلو ان يكون الحاضر العقد ويقف مع رب السلعة لا يفسخ في البيع ونقطة ان السلعة مثلا لم تملك منها ويؤذلك والدلال عكس ذلك لان له ان يبيع في البيع وليعده ان يملكه ولا يملكه الا من يرضى له **قوله** في بيع الحاضر ان يبع

فنادى العبدان كما لو شرط اخرج المالكين واجيب بان اتحاد المالك في العبدان او جبا المقاضاة
فتحق صرف الما وضد ابي العبدان واختلاف المالك في مسألة الشفاز من مفاضا ففتحت
المحا وضد ابي المجموع بالمجموع واجيب بخير ذلك بما ذكرته خشيته الاطالة وقد عرفت صريح الشكا
ووجهه وبقيت صورة ثالثة مركبة منهما ذكرها في المدونة وهو ان يسمى لاحدا ما ضدهما
في المدونة وان سمي لاحدا ما دون الاخر فيمنع قبل البتة وان ضدهما وان ضدهما في المسعى
الاخر ولكل منهما ضد ابي المثل واستشكلت بان ضدهما اعطاه لكل جزء منهما حكمه اقله في
المنع وعدمه فقياس ذلك ان يكون للمسي لها الاكثر من المسي وضدهما المثل لاصداق المثل
ولما اقتدح ذلك في نفس بعضهم قيل لها بدلك فقال لها الاكثر ان بشر ان جعل كل من الولدين
محول له مشروطا بدخول الاخر فيكون اباها في الاتفاق انه يبيع بكل حاله ابن يوسف قال ابو
عمران ان زوج كل من رجلين الاخر ابنته بمهر معلوم جاز ان لم يفهم انه ان لم يزوج احدهما
مباحه لزوجها الاخر

احاديث الشروط في النكاح

قوله احق الشروط معناه عند الكافة اولى وحله بعضهم على الوجوب **قلت** هو الظاهر
لان علي الاول يلزم ان لا يجزى شرط مطلقا لا نداء اذ ان الشرط ليس بواجب
فاخر غيره ومعلوم ان لنا في البياعات وغيرها شروط لازمة لان عقد الشرط هنا عام
قوله ما استعملتم به لغرضه هو عام مخصوص لان يخرج منه الشروط الفاسدة لانها لا
تستباح وانما تنبأ اول ما كان جازا **قلت** ولعلها في الحديث للزوج والشروط انما هو
قيل المرأة في ان شرطت ما يقتضي النكاح مما يرجع الى المداق والشوا وكذا في ما يدور
معه الالف ولا ينافي القصد او الى ان لا يفسد في نفس ولا نفقة ولا كسوة ولا عتق
جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا ينافي في العقد كشرطه ان لا يزوج عالا
ولا يتسري ولا يخرجها من بلدها فاختلف في القدر وم عليه **قلت** فقال مالك لا يلزم لاجل ان
وكرهه غيره وقيل يفسد قبل البناء **قلت** وذكرنا على قولنا مسانهة جاز ويؤيد المشروط
والجيب وفي الغيبة من سماع ابن القاسم اشترت على قاص ان ينهي عن النكاح بشرط ان يزوج
علي بن الرجل واماته وفي سماع عيسى لا يبيح الشراء في النكاح بشرطه واختلف في لزوم
الوقاية فقال بعض الحكماء يلزم وقال مالك لا يلزم **قلت** بعض الحكماء هو ان شرطت كذا اعراه
له فلا يملك ونه قال ابن شهاب وكان من ادركت يفسد به ويوجب كل شرط عند النكاح اذ لم يحرم
قال النبي وهو احسن حديث احق الشروط ان يوفي اما استعملتم به العز و زاد في قوله مالك
يوفي بها ولكن يستحب **فروع الاول** في الغيبة لو شرطت ان تنفق على ابني الصبي حتى يكبر
فصح ان القاسم لا يفسد به ويصح قبل البناء ويثبت بعده والنفقة على الولد في كل طرف
اجازته والنفقة على الاب عاشر او مات فافسد اذا شرطت النفقة على ابني الصبي حتى يكبر او
على ابني الصبي حتى يستد فذكره مالك مرة واجاز مرة وقال الكل منها كذا من اجازة ولا خلاف
اذا لم يبيثوا امره النفقة عند موته لا يفسد بل يلوغ او الولي قبل ان يشهد بسفيه فان شرط
رجوعه عند الموت قبل البلوغ او الرشد صح وان شرطت رجوعه حينئذ ففسد اتفاقهما لو شرط
نفقة في نكاح الكبير على غير الزوج فصح قبل البناء وفي ابن حبيب الا ان يرضى بزوج على الزوج

فصل في
النكاح

لا يشترطها على غير الزوج خلاف السنة ويعني بعد البناء المثل ولو شرطت انه ان مات من
شرطت عليه او طر عليه دين او ما يطل النفقة رجعت على الزوج جاز النكاح على قياس ما تقدم
وقيل يفسد على كل حال لان شرطها على غير الزوج خلاف السنة الثالثة لو شرطت ان تأخذ
بالنفقة حيلة لم يفسد لان النفقة ليست بدية ثابتة في الذمة كقبول المهر ويصح قبل البناء
ويثبت لجهه مهر المثل ويسقط الشرط واما ان كان الشرط من قبل الزوج فاشترط ما ينافي
العقد للمعنى شرط ان لا يات بها ليلا او لا يعطيها الولد او لا نفقة لها ولا ميراث بينهما او على ان
يؤثر عليها في ضمنه مطلقا او قبل البناء تالها بخير الزوج حتى بعد البناء في ان يمسك بشرطه
فيفسد او يسقط فيمنع النكاح قال في المدونة وليس لما يفسد النكاح من الشرط حد ابن
عمران انه لا يفسد به النكاح وكل شرط متعلقه ترك فعل لولم يشترط لكان مباحا
فانه لا يفسد به النكاح وكل شرط متعلقه ترك فعل لولم يشترط لكان واجبا فانه يفسد به
النكاح كشرطه ان لا نفقة او لا يطا وخو ذلك من الامور الواجبة **قوله** ما استعملتم به العز
ع هو تأكيد للوفاء بالشرط لان كل ما اشترطته المرأة حتى في ابا حة فرجها وقد يخرج به من وجوب
الوفاء به ويرد عليهم حديث كل شرط ليس في كتاب الله باطل **ط** واختلف اذا شرط الولي حيا
لنفسه فقال عطاء وطاوس وجماعة من السلف هو للزوج وجوه وقال علي بن الحسن وسروق
وغیره ما هو لشرطه ولما زوج مسروق ابنته شرط عشرة الاف بحملها في الحج والمساكين
وقيل ان شرطه الاب كان له لتسقطه في مال الولد وان شرطه غيره كان للزوجة وقال
مالك ان شرط لغيره وجب له في اصل العقد فهو للزوجة وان شرط لغيره فهو لشرطه ويشهد
بذلك حديث ابي داود ان امرأة اذ كانت على صداق او حيا او حلة قبل عصمة النكاح فهو
لغيره ولحق ما اكرم عليه الرجل ابنته واخوته يعني نكاحه المرأة بدليل ذكره في الصداق
والعقد في المرأة فكذلك يكون ما بعد من الحيا والحدوة وقوله احق ما اكرم عليه الرجل ابنته او
العقد هو استيفاء نفقته في الحيا على اكرام الولي تطيبا لنفسه **قوله** غير ان ابن المشي قال
الشرط يكره في الوصفي وفي بعض النسخ ابن عمر في الموصفين مكان ابن مثنى ويشبه ان يكون
الجميع احدا لوجهين فان اول سند الحديث عن ابن عمر وابن مثنى وغيرهما

في الامور التي لا يفسد بها النكاح

قوله الامور التي لا يفسد بها النكاح او ثبنا ومنه وانكوا الايامي منكم
الامر الذي لا يفسد به النكاح الذي لا يفسد به النكاح تقول العرب تايت المرأة اذا قامت لا تزوج ابو
عبيد بن جراح لغيره وامر القاسم واما لم يقل اية بالثا لان اكثر استعماله في النساء وهو
لغيره من غير ان يقال ابوين لامة ويقال العز وما ية اي يقتل اگر جال فقصر
فصل في الامور التي لا يفسد بها النكاح واما ما استعملتم به العز والشوا وكذا في ما يدور
معه الالف ولا ينافي القصد او الى ان لا يفسد في نفس ولا نفقة ولا كسوة ولا عتق
جاز الشرط ولزم وان شرطت ما هو خارج عن ذلك ولا ينافي في العقد كشرطه ان لا يزوج عالا
ولا يتسري ولا يخرجها من بلدها فاختلف في القدر وم عليه **قلت** فقال مالك لا يلزم لاجل ان
وكرهه غيره وقيل يفسد قبل البناء **قلت** وذكرنا على قولنا مسانهة جاز ويؤيد المشروط
والجيب وفي الغيبة من سماع ابن القاسم اشترت على قاص ان ينهي عن النكاح بشرط ان يزوج
علي بن الرجل واماته وفي سماع عيسى لا يبيح الشراء في النكاح بشرطه واختلف في لزوم
الوقاية فقال بعض الحكماء يلزم وقال مالك لا يلزم **قلت** بعض الحكماء هو ان شرطت كذا اعراه
له فلا يملك ونه قال ابن شهاب وكان من ادركت يفسد به ويوجب كل شرط عند النكاح اذ لم يحرم
قال النبي وهو احسن حديث احق الشروط ان يوفي اما استعملتم به العز و زاد في قوله مالك
يوفي بها ولكن يستحب **فروع الاول** في الغيبة لو شرطت ان تنفق على ابني الصبي حتى يكبر
فصح ان القاسم لا يفسد به ويصح قبل البناء ويثبت بعده والنفقة على الولد في كل طرف
اجازته والنفقة على الاب عاشر او مات فافسد اذا شرطت النفقة على ابني الصبي حتى يكبر او
على ابني الصبي حتى يستد فذكره مالك مرة واجاز مرة وقال الكل منها كذا من اجازة ولا خلاف
اذا لم يبيثوا امره النفقة عند موته لا يفسد بل يلوغ او الولي قبل ان يشهد بسفيه فان شرط
رجوعه عند الموت قبل البلوغ او الرشد صح وان شرطت رجوعه حينئذ ففسد اتفاقهما لو شرط
نفقة في نكاح الكبير على غير الزوج فصح قبل البناء وفي ابن حبيب الا ان يرضى بزوج على الزوج

فصل في
النكاح

بكرها واحتمل ابانته معني الابراخه واستند لوابه علي ان الكلب ليس بشرط في صحة النكاح بل المرأة ان تنكح نفسها
 بغير ولي شيكالت او بكر اذ بلغت قالوا وقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم هو كل من لا زوج لها
 ولا بيع لما تقدم **قوله** حتى تستأمر **قلت** الاستئجار طلب لا امر وقيل هو المشاورة والحديث
 على كلا الامرين يعني انه ليس للولي ان يستقل بالعقد على الجيب حتى يعلم رضاها بصريح القول
 ابن بريزة الا ان يخاف الفساد فيجبها واستقلالها لنفسها بمعنى انها لا تجبر لينا في ان يكون للولي
 معها مدخل في ان يرضى ودفعه في الحديث العقد على ما تقدم استئجارها احتراز من ان تقدم
 العقد على الاستئجار فانه النكاح الموقوف وفيه من الخلاف ما ياتي ان شاء الله تعالى والنكاح
 الموقوف هو توقف النكاح على العقد على رضى من له الرضى **قوله** ولا تنكح البكر حتى تستأمر **ط**
 وانما فرق فقال في البكر تستأمر والاستئجار ان طلب الاذن والاذن اعلم من ان يكون بالقبول
 او بامارات تدل عليه ولان كان اعموا شكل عليهم كيف يكون اذها ان تسكت **ع** واجمع بالحديث
 جماعة على ان الاب لا يجبر ابتداء البكر وهو خلاف ما عليه الاكثر من الجبر وتحملوا الحديث على
 التيممة قالوا ويبدل عليه حديث ابي داود تستأمر اليتيم في نفسها فان سكنت منها اذها
 وان ابنت فلا يجوز ان عليها قالوا ولا قاعدة لذكر التيممة الا اني الحكم عن غيرها واجاب الاخرون
 بان الحديث عام واليتيم صورة من صور ما اويدل على ما قلنا ان في بعض طرق مسلم البكر
 يستأمر ابوها واجاب الاكثر بان ابا داود لما ذكر هذا الحديث قال ابوها ليس بمحفوظ
قوله واذا ان تسكت **ط** هو منه صلى الله عليه وسلم مراعاة لقام صورته وانما لا يستأمر
 الا لو نكحت صر بمخالظ ان رضى منها في الرجال وذلك لا يليق باليكر **ع** وحكي لاسراحي
 عن بعض اصحابه انه لا بد في التيممة ان تنطق بالرضى بخلاف ذات الاب وذات الجد
 الخطا وعن الشافعي واختلف عندنا هل يجب اعلانها واذا صامت مع اتفاقنا على
 وهو حكم ذات الاب عند من تقدم **ع** استحب العلماء ان تعلم ان اذها صامتة يقال
 ان رضىت فاصمتي وقال ابن شعبة ان يقال لها ذلك ثلاثا **قلت** استحبنا اعلامنا
 المشهور ونقل ابن رشد عن ابوسلمة ان اعلامها بذلك واجب وعلى القولين يكفي
 واحدة وقال ابن شعبة ان يقال لها ذلك ثلاثا ان رضىت فاسكتي وان كرهت فاطهر
 ابن الماجشون ان يطيل الوقوف عندها قليلا وروي ابن الحارث ان انكارها الحكم
 لا بالصمت الجلاب ان نفرت او قامت او ظهر منها دليل كراهة لم تزوج فان نكحت
 سلمة وابن الجلاب هو انكاره وقال ابن معين ليس بانكاره ونزلت فاحلف من انكحها
 وقال الشيخ الصواب لكشف عن موجب بكارها هل هو رضى ام هي من مخيت وط
 وفي المدونة اذا قال لها ولها اني من زوجك من فلا تسكتي **قلت** ان رضىت
 اذ السكوت رضى واختلف في قولها لغيره هل هو وقار او
 بفسها ام الابرها النبي ومخني احق احق بالاذن
 لا يزوجها الابرها وذهب رفر والشعبي الى ان المرأة
 وان مخني احق احق بالعقد والخذ محاطة كل بكري وبكر
 ولها وان عقدتها على نفسها حايير وليس للولي ان يرضى في النكاح

وذهب لاكثرنا الى ان المراد بالام الشيب وقد تقدم قريب ما في ذلك **قوله** يستأمر ابوها
 في ذلك ايضا ام وجهها مطلقا او وجهه داود في النكر خاصة واسقطه ابو حنيفة في الشيب
 وفي البكر المجازة الامر واستأمر ابو ثور اذن الولي خاصة والحجة لما سبق قوله تعالى ولا تنكحوا المشركا
 لان الخطاب للاب والابا فلولا ان لم يحال لربما طبا وقوله صلى الله عليه وسلم لا نكح الابوي
 ذ النكح في مثل هذا التركيب في النكاح والعاملات اما هو لثني الصحة والما يكون لثني كمال
 في العبادات التي لها صفة الاجزاء وصفة الكمال والحجة لما ذكره حديث والنيث احق
 بنفسها والبكر تستأمر فلولا ان الشيب والبكر سوا في الحائض الى الولي لفرق بينهما والجواب
 ما قدمنا ان معنى احق احق في الرضى وتعيين الزوج لا في تولي العقد واما ابو حنيفة فاما له
 القياس على البيع والاجارة فكلا لا يقتدر في احدهما فكذلك لا يقتدر في النكاح لانها بايع
 او اجارة قبل المظواهر الواردة في اثبات الرضى على البكر الصغيرة والامة وتخصيص عمومها
 بالقياس وفي تخصيص عمومها بالقياس خلاف في اصول الفقه والحجة لا يثور ايا امرأة
 نكحت نفسها بغير اذن وليها فكلها باطل فانه يدل من دليل الخطاب ان اذا نكحت بآدم
 فكلها صحيح وايضا فانه اذا صحيح خوف ان نفسها في معرفة فاذا اذن سقط حقه **ع** احاديث
 الباب رد داود في المطلق لا المقيد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقضه اصله
 من وجهين الاول ان اصله في الطواهر اذ ان عارضت ان يطرحها ويرجع الى استصحاب حال
 الاصل قبل ورود الشرع ولتر يفضل ذلك هذا بل رد المطلق الى المقيد والثاني ان مذهبه
 في مسئلة احاديث قوله ثالث هي انه اذا اختلف اهل عصر في مسئلة على قولين واستقل
 بعضهم في ان لا يجوز لما فيه من عرق الاجماع وقوله بالفرق بين الشيب والبكر قول لويقله
قلت مسئلة احاديث قوله ثالث هي انه اذا اختلف اهل عصر في مسئلة على
 قولين فاعلى القولين قبل يجوز من بعد صهران حديث فيها قولنا لا نكحوا الاكبر
 بل من قول الاجماع لان اهل ذلك العصر اجمعوا على خطا ما سوي القولين واجازه قوم
 من النكاح قبل ذلك العصر اجمعوا على ان المسئلة اجتهادية وفي قوم فقالوا ان رضى الثالث
 قولين مع كسيلة الحديث الاخوة قال بعض الصحابة المالك بن زيد وقاله بعضهم يتسام
 في النكاح بان المال كله للاخوة رافع لما اتفق عليه القولان من عدم حرمان الجد وان لم
 ينظر في بعض القولين جاز كسيلة الغراوين زوجة وابوان او زوج وابوان قال
 الامام مالك بن ابي عبد ربح الزوج او نصف الزوج وقال ابن عباس هاتلث الاصل
 في النكاح من التامين يقول ابن عباس في الاولى ويقول زيد في الثانية ليس
 لافق لكونه قائل بصورة **مسئلة** **قلت** الولي من له على
 في النكاح او لا او ايضا او كفاية او سلطنة او ذواسلام
 او لا فلا يرضى مسلما ولا تعقد المرأة على انبي ولا ذكر
 ولا ذكرا لا يزوج عليه من قول مالك الامار وروي عنه ان
 قوله لا نكح الابوي ما يقتضي ان الولي خاصة بالكلية لا بالقبول
 في النكاح قال في المدونة لا تعقد المرأة على احد من الطراف

في النشأت ظاهرة النسبوية بين الذكور والاثنا وهو قول حكيم عبد الوهاب والمرو
الفا لا تقدر على النساء اما الذكور فتعقد على من تلبه او تملكه او وكلت على انكاحه وكذلك
العبد والنسب في الزوجين انتهى واذا لم تعقد فانه يؤكل من يعقد ولها او غيره **ع** لا
لا يعقد الصغير ولا المجنون ولا السفينة ولا الكافر لا بنته الكافرة والمشهور جواز عقد
لا يمتنع عقدا ملك والمشهور عندنا ان العبد لا يست بشرط واشترطها الشافعي باطل
الولاية بالنسب **قلت** قال الشيخ بن بشير مال الخيري لا صحة لعقد الصغير المميز والذي
قاله الخيري هو قول لو قيل بجملة عقد من ناهي الخلع ما بعد الاختلاف في معنى فعاله
فصل في الولاية ضمن عامة وخاصة فالعامة ولاية الاسلام والخاصة ولاية
النسب وما حل محله كالوصي او ما يشبهه كالولي الاعلى واقامة الشريعة تابعه كالسلطان
قلت الولي الاعلى من له العتاقة وهو ائمه الولاية اذا عدم في النسب على ما ياتي
من ترتيب ولاية النسب فيما ذكر ابن الحاجب ويظهر في غير موضع من المدونة ان كاحد
اوليا النسب وعند ابن حبيب تنقيها اذا كان اهل النسب ليسوا بذي فرائد واما
الولي الاسفل وهو من عليه العتاقة فقال ابن الحاجب لا ولاية له على الامع ابن عبد
السلام فسرد شرح المدونة جميع ماله في النكاح الاول له احد الاوليا ولم يذهب احد
الي ما ذهب اليه ابن الحاجب من سقوطه عند درجة الاعتبار فضلا عن ان يكون له الامع عواخذ
عندنا من هم الاوليا الذين لم النكاح اسم البطن ام الفخذ ام العشرة **قلت** قال الاعمة
الرجل اقارب من اقارب الرجل شرفه في العصبية واسم من البطن شرفه في البطن فكل
باسكان الخا وفوق الفخذ القليلة والعشرة في كلام القاضيين هي القليلة في كلام الخيري والله اعلم
ويخرج من كلامهما انه لا خلاف ان الرجل من العصبية والنسب واختلف في درجاته في
النسب فقيل الولد من البطن وعلى هذا فالرجل من الفخذ والعشرة من اهل الولاية
العامة وقيل اخر درجات الرجل من الفخذ وقيل الرجل من العشرة فالولي الاسفل في
به حل في العشرة لقوله صلى الله عليه وسلم موالى القوم منهم ولذا لم يعقل محرم من اهل
في البطن والفخذ في النسب باسكان الخا كالتقدم وهو في الخارجة بفسرها قال ابو عمر
واختلف في المولى وفي ذي الرأي والسلطان مع اتفاقهم ان السلطان وذي الرأي هما
ولا خلاف عندنا ان الوصي كالولي واما اختلف من احق بالعقد على بكر هو اولى للولي واما
النسب فكلاما وليها **قلت** انظر ما عني قوله ابو عمر ان واختلف في الولي في اخر ما هو
هذا الخلاف وتقدم مرارته من اهل الولاية الخاصة وتقدم الكلام على الولي في قوله لا
تنكح المرأة الاباذن ولها اذ ذى الرأي من اهلها اختلف في خمسة ذلك في ذي الرأي في الرجل
له الصلاح وقيل هو الوحيه الذي له رأي ويصح اليه في الامور واختلف في من
كونه من اهلها فقيل هو كونه من العصبية وقيل من العشرة وقيل من البطن وكذا
الوصي كما لو لم يملكه اذا لم يجعل له الجع والوصي عند الاول ان يوصيه بغيرها على
النكاح من عينة او يقول زوجها منه فالشهور بغيرها وقيل لا يجرها وقيل ان
كان النكاح بالقراب جبرها النكاح بوميه له بغيرها على النكاح دون تعيين او قوله

زوجها من اجبت فالشهور بغيرها وقاله اصغ وسحنون لا جبرها الثالثة ان يقول هو
ومصبي على نكاح بنات ابن بشير في جبره لمن على النكاح قولان الرابعة ان يقول هو مصبي
فقط ففي هذا لا جبرها وفي كونه وليا لكل من الوصي عليه ولاية ولغو مطلقا او لغوه في
النسب راجع الولي اول منه **فصل** في النفقة والنفقة على الزوج بالولاية في الحديث ذوا
الولاية الخاصة واما الولاية التي هي شرط في صحة العقد ومستحقة عند القابل بالاستي
فاختلفوا هل المراد بها الولاية مطلقا او الخاصة ومشهور المذهب الولاية القرابة وان
ولاية الاسلام انما تكون عندهما والمشهور اعتبار العقد وفي ولاية القرابة فيقدم الاقد
فالاقدر وبه قال الشافعي واحمد وبعض اصحابنا لم يجعل للاقد حقا وقال كل من يقع عليه
اسم الولي له ان ينكح وبه قال ابو ثور واحمد يقول عمر لا تنكح المرأة الاباذن ولها اذ ذى الرأي
من اهلها والسلطان فلوله على النسب وحله الاخرى على الترتيب **قلت** وعلى اعتبار العقد
قال الاقد بالحرية الابن وان سفل فوالد اب دينا وقيل الاب ثم الابن **ع** والابن عنده ناول بكل
حاله وان لم يكن في عصبية الام وقال الخطابي ليس بولي الا ان يكون من عصبته **قلت** قال
ابن عبد السلام قال اخبرني شيخا شياخي مذهب الشافعي ان لولاية الابن الا ان يكون
من عصبته امه ابن عبد السلام وهو القليل ثم بعد الاب الاخ شقيقا كان اولاد واما
اختلف هل الشقيق اولى او بما سدا فقيل الشقيق وفي المدونة من رواية على بما سوا
فالاخ للام لغو المني على وروي على ان زوج الاخ للام بمصر ثم الجدة ثم العمة ثم البنت على
ترتيبهم في الارث وفي تقدير الشقيق من العمد ابنته على الخمر القولان وتقدمت الاقوال
الثلاثة في اخر درجات النسب ثم الولي الاعلى ثم عصبية المولى من الابا والابا ثم الولي
الاسفل وتقدم ما في ذلك **ع** واما ما حل الولي في النكاح لينفى عن نسبته المعرفة ان تصنع
نفسه في غير كونه **قلت** الفخاخ وهي المماثلة والمقاربة مطلوبة ثم اختلف فقيل هي حق
للولي والزوجة وقيل للزوجة النكاح دون ولها فله اسقاطها وقيل حق له تعالى فيمنع
اسقاطها وقال بعض الموثقين النكاح كالبكر لا يشق لاسقاطها **ع** والمشهور ان الكفاة اما
هي في الدين دون النسب وفي اعتبار يسر الزوج في الموسرة واعتبار الحرية الاصلية في
مزوج العربيتا اضطراب في المذهب وحديث فاطمة بنت قيس في زوال اسامة وهو في
وحديث صباغة في تزويجها المقداد بن الاسود روي عن يونس ان النكاح بفسخ وحكي ابو
حامد عن ابن الجهمشون من اصحابنا ان نكاح غير الكفو ففسخ وان رضي بذلك جميع الاوليا
ولهذا يروى في تزويج فاسد الدين ممن يغلب على الظن انه يفسد دينه فيصير الحق لله
تعالى فيفسخ **ع** اما اعتبار يسر الزوج ففي المدونة انت مطلقة الى مالك فتا
ان ابنته موسرة مرغوب فيها اصدق كتبتا واراد ابوها ان يزوجها من ابن اخ له محرم
لاشي له فله ان يزوجها من مالك ان لا يملك في ذلك مستكلا وفي رواية لا يملك
في يادته لان القاسم انما جازها جاز عليها الا ان يكون من رافضه سحنون ويقول
القاسم ان قول عياض في المشرك قول سحنون يدل ان قول ابن القاسم خلاف وان مراده
بالعقد من الجسم الا الفقير وقيل انه وفاق والمشيوخ في فقره الموافقة اختلاف الكلام

وقسم يفتقر فاهل الاول السيد والوصي في بيته الذكر والاب في ابنته البكر فالسيدة
الامة والحد ولا يجبر هو اما والوصي يجبر بيته الذكر ولا يجبر بيته الا ان يوصي له بغيرها
على ما تقدم من الفرق هو انه لما كان كذلك كان محل العصة عن نفسه جازله ذلك خلاف الانبي
ع والاب يجبر ابنته قبل البلوغ الا عند شد وذو حكم بعضهم فيه الاتفاق وان لم يشأ الاتفاق
قبله فبرد على هؤلاء قوله تعالى والاب يمس من المحض من المحض الى قوله والاب لا يمس
تخصن فانبت ان من لم يخص من نسائه قبل على صحة العقد عليها قبل البلوغ اذ غير البالغ
لا يصح من العقد وكذلك يجبر البالغ عندنا وعند المشافعي استصحبنا بالحق المتفق عليها
قبل البلوغ وقال ابو حنيفة لقوله في الامرو والبكر بيت امرها ابوها وهو عندنا محمول
على المذهب وقال ابو داود ابوها غير محفوظ **قلت** قال ابن عبد السلام وقت في الفتاوى
النسوبة للسوري انه لا يجبرها فاما مال اليه المحمي وجبرها عندنا انا هو مال المحمي فان
عفت في جيرة لها قولان نحن على الجبر بالكرامة ابنت ومن علله بحالة البكر امورها
تقولان هذه تعرف **قلت** العائنة هي المباشرة لما تحتاج اليه غير المحمي به جبر البكر
الخارفة بالصالح مع علو السن واختلف في علوه فقال ابن وهب ثلاثون وقال ابن القاسم
اربعون وفيما قول اخر غير هذا وعلى القول بعد الجبر فقبل اذ لا صما وقيل انما
تأذن بصحة القول وقيل ان اصدقت عرضا فالقول والاقبال **قلت** واختلف في
ثبوت قبل البلوغ فقيل لا يستأذنها وقيل يستأذنها وقيل ان بلغت استأذنها وان لم تبلغ
لم يستأذنها **قلت** فموضوع الخلاف فمن ثبت قبل البلوغ واراد ابوها ان يزوجه
قبل البلوغ او بعده **ع** واما من ثبت قبل البلوغ فلا علم خلافا لا يجبر الا بشئ ويؤمر
الحسن ان الاب يجبرها ولعله اراد التي تثبت قبل البلوغ **قلت** واختلف في طلبت
اقامتها مع الزوج وطلقت قبل المسيس ففي المدة ولا يجبرها ان طالت اقامتها او مدت
مشاهدة النسا **قلت** والتعبد بشهادة فتشاهد النسا لا بد منه لان طول الاقامتين
لا يعيد وهل يحكم بطولها لا قامة بالسنة او بالعرف قولان **ع** واختلف في التيسير في الزنا
فمن علل رفع الجبر بالتوبة قال لا يجبرها قال ومن اضاف الى ذلك كونها من نكاح قال يجبر
قلت مذهب المدة وتنة والقول بعدمه لان الملا **ع** واختلف اذ ارشده الى اب
ابنته البكر فذكر ابو عمر في جيرة قولين عن اصحاب مالك الشافعي والشافعية لا يجبرها
وبه العمل وكيل الجبر الاب على الجبر **حديث تزوجه صلى الله عليه وسلم**
قوله في السند وجدت في كتابه يعقباته وجد في كتابه ولم يذكره في السند والرواية
في مثل هذا او قول الجمهور صحة الرواية به على ان مسئلة لم يفتقر عليه بل ذكره في السند
بجده **قلت** لم يذكره في الاتباع بل صدر به **قوله** تزوجه بنتي سفيان في كتابه في النكاح ايات
وما ياتي في الاخرى انه تزوجه بنت سفيان ووجه الجمع انهما لا يثبتان في رواية
اقتصرت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخل بها **قوله** في رواية في النكاح
وجه التقدير لا التحقيق ويمكن ان يقال انه في اول السنة اذا كان في النكاح في اول
اي انقضت وقوله ان يمسح اي في حديث اصله تزوجه في اول السنة وان لم يطق

المسير ولتختلف فيه فانما اختلف هل لها الخيار اذ بلغت فقال مالك والشافعي
والحجازيون لا خيار لها واشتبهوا فيهما قول داود استحل لثاقي واصحابه ان لا يزوجه
حتى تبلغ وتأذن خوف الوقوع في امر تكرهه وليس قوله لخلق لقول عائشة لان مراده ما لم
يكن في التحمل مصحفة فتمتيز خوف فواتها الزوج وهو ايضا اصل في جبر الاب ابنته البكر
قلت تقدم ما في ذلك **قوله** وبنيته بنت شمع **ع** جعله احمد حدة السن الذي تزوج
فيه اليتمية قبل البلوغ ولا معنى له الا ان يريد انما السن الذي يجبر فيه رضاها او يريد
ان يجبر الجوارى فيخص في هذا السن **ع** اخذ به مالك اذ ادعت لانكاحها في هذا السن
من ورة فقال في بنت عشر تنكفها السن لئلا ينكحها وان لم تنكح لانكاحها
من ورة فلا تزوج عندنا حتى تبلغ وقاله الشافعي الا انما استثنى الجدة وجعلها كالاب وقال
ابو حنيفة واصحابه وجماعة من السلف تزوج وطها الخيار اذ بلغت الا يا يوسف قال
لا خيار لها وحكي الخطابي عن مالك ومحمد بن ابي سليمان للوصي ان يزوجه قبل البلوغ
ومشهور المذهب انه لا يجبر عليها لاحد من الاوليا وعندنا قول شاذ ان المولي يجبرها فاقا
على الاب **قلت** انظر ما مسيلان تزوجه قبل البلوغ والثانية هل لا يجبرها اما النكاح
وتلخص من كلامه في الاولى انما ادعت لانكاحها حاجة جازوا لا نقول ان المنع مالك والكر
من حكاية الخطابي ذلك لئلا يمسح في الوصي وحكاية ابن الخضر عن ابن نافع في غير الوصي اذ اظا فت
المسيس قالوا اتفقوا على منعها اذ لم تطلق **قلت** وفيه قول ثالث حكاية ابن الحاجب
ان تزوج وطها الخيار اذ بلغت كقول ابى حنيفة واستشكله ابن عبد السلام فان الخيار
في اصل العقد فان الخيار في اصل العقد مناف للنكاح قال وفيه انا حكاية بعضهم
تقر بها على القول بالمنع بان وقع فلا الخيار اذ بلغت واما ان ادعت لانكاحها حاجة
او خيف عليها الفساد فقال ابن تيمية اتفق المتأخرون على ان تزوج ابن عبد السلام
وهو الذي عليه العمل بلا دنالك بعد مطالعة القامى وبلوغها عشر سنين **ع** والحديث
ايضا اصل في جبر بنت شمع على الدخول اذ اوقع الشاخر وهو قول احمد وابى حنيفة وقال
مالك والشافعي قد ذلك ان تطيق الوطى وان لم تبلغ التسع وان لم تطلق فلا لها من
وان بلغت التسع وهو بخلاف مالك والشافعية الزوج المنة ومنه ابى تايح الجبرها على
الدخول تحت جبرها جبر هو قال الداودي وكانت عائشة رضي الله عنها ثبت شيئا
حسنا **ع** فوكت **ع** الوطى الرحم ومعنى وفاجيمة كل فائتي لانه كان يوطى
بالمرض **ع** الجمية بضم الجيم تصغير حمة وهي الشعر النازل الى الارض وتجن انه وصل
الي هذا بعد ان كان يوطى بالمرض واما رومان هي ام عائشة ولزوجه الجمهور في الرا
نكاحها ومن اد ابو عمر في الاستيعاب الفقه وجمعه وليس براجع **ع** والازوجة خشية
يملك عليها الخلعان وللعوارى يجعل وسطها على مكان يرتفع ثم يجلس على طرف الواحد
السان وعلى طرف الاخر ويحركه فيمنع طرفه من عليه ويرتفع الاخر بالآخر **قوله**
عنه هذه هي حكاية مؤيد الجمهور لا جعل الزوج على الاروجة **قوله** على الجيرة البركة وعمل
خبر طائر **ع** فيه استحباب قول ذلك للزوج وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم

شهد املاك انصاري فقال له على لافعة ولا تصبر ولا تحبر والطائر الميمون والسعة
في الرزق بارك الله فيكم **قوله** وليستيب ان يده عابدة لك لكل من الزمجهين **قوله** وروي انه
كره قول العرب في ذلك بالرفا واللين والطائر هنا الخطاي (ابن خن) وافضل يقال
الخط من الخطا والشرط ابر وقيل ذلك في قوله تعالى وكل انسان الرماة طائر في عنقه
وقوله تعالى طائر كرم محكم وقال (الماودي) معناه على خير ما ياتي ويرجا ٧٢ ثم كان نواز عسا
سرم استقبال الطائر يا هو واستبشر وابه وهو مستحار مما كانت العرب تتعجب
به وتتفأل من الطير الساع والبارح وليس كما كان مستقبلا يستبشرون به ويأت
الكلام على ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى **قوله** ففلسنتني **قوله** فيه جواز تزيين المرأة
لزوجها واجتماع النساء لذلك لما فيه من شهرة النكاح وهو مما يجب اشراؤه وحضور
النساء لذلك ولما فيه من شهرة النكاح وقد يحتاج اليهن في نواز الاحكام **قوله**
ولم يفرعني اي لم يفرعني والروع الفزع ويستعمل في كل امر طارق من خبر او
شرف فتراع الخبايا **قوله** صح فاسلمتني اليه **قوله** فيه جواز الابتهاج بها وكذا ترجم عليه
البخاري باب لا يبتهاج بها او غير مؤكدة لا يراى قال بعضهم ما اشتهر بركب او يترك
اولي ويجني بالبر ان الولد كما قال في الاخرى او يري حطان او كثة **قوله** ومعها
لجراح اللب هي التي تسمى المستاة بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار ومعنى ذلك
التبديد على صغر ما فيه جواز اخذهن لها وفي الاخرى انه باها ولم يذكرها وافية ذلك
تدبيرهن على تزيين الاولاد **قوله** فيكون كخصما الحديث الذي عن اخذ الصور للمصلحة
التي ذكر ويحتمل انه في اول العهد الهجرة وقبل النبي **قوله** في الاخرى وجني في شوال **قوله**
كانت العرب تكره ان تتزوج فيه ويتظفرون به لقوله تعالى تكاثرتم وتثاقلت البؤر
بأذيها **قوله** تطير وابتلاك لان شوال من الثنول وهو الرفح والازالة ومنه ثاقلت الثنوق
بأذيها اي رفعت وقد جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا ثاقلت ثنوقهم فمناه هلكوا
عن اخرهم فكانوا يتوهون الامتزاجين فيه تقع بينهم البغضا وترفع اي تروك
خطوتها من عند الزوج **قوله** فاي شابه لان عنده اعظام ملقطة فصدت بذلك الرد
على ما كانت العرب تكره وتظهر من الزواج فيه فالمعنى ان تزوجت فيه ولم يضر في ذلك
باعتداله اعظام من غيري **قوله** قال ابن العربي في ذلك نظروا للدخول جد
بامر ولا يفرق بين ووي في ذلك شيئا فهو كاذب او علة به فهو عاص وفي طر رايت
تستحب الخطبة يوم الجمعة بعد العصر للقرب من الليل وسكون الناس في حيدر
الذكر لما فيه من التفرق والانتشار ويستحب العقد في شوال والبيتا فيه لان
عالمية حدثت انه صلى الله عليه وسلم تزوج فيه وبني فيه وقد حكى انه صلى
الله عليه وسلم كان يستحب النكاح في رمضان رجاء البركة وانه تزوج صلى الله عليه
وسلم تزوج عاتكة فيه ابو حبيد والاول **قوله** هذا امر ارشاد في مصلحة الامر وجوب ومخالف البيع
قوله اذهب فانظر اليها **قوله** هذا امر ارشاد في مصلحة الامر وجوب ومخالف البيع
لانه مبني على المكالمية والنكاح على المكالمية ولذلك جازت فيه من زوجها لا ت

وتكره

لغيره

كثير ففهم امرأة لا يعرفها **قوله** وقيل انه امر ندب للاحاديث الآمرة به وقد ذلك
بما اذا رجاء الجانية واما الولم برجاء **قوله** وعمله ان ينظر لما ليس بجور ولا وجه ولا كفن
الا ان يجانف من النظر اليها فتنة ليست خوفها لا للعورة **قوله** فيا لوجه يستدل على الجان
وباليد يستدل على خصوصية **قوله** اجازد او لا النظر الى جميع البدل لظاهر
اللفظ وهو خطأ ظاهر من ابد السنة **قوله** الاجماع وكره اخرون ذلك كله وترد عليهم
السنة والاجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة **قوله** ما لا ينظر الى جواز
النظر الى جميع البدن وهذا كره عبد الرزاق ان يخرج خطب الي على ابتداء كل قوم وكانت
قد وردت قبل وفاته صلى الله عليه وسلم فذكر له على صغرها فقبل لمراته قدره
فما وجدته قال انا البت يا انك فان رضى بها فمراة انك فبت يا الله فكشف عن
ساقه فقالت له ارسل فلو لا انك امير المؤمنين لم كنت غيبته وزاد ابن عمر
في حديثه يا برء او قال الطاقولي لهذا الذي قلت لك عليه فقال طاهر قولي لم رضى
به فلما ادبرت كشف عن ساقها فقالت له ما تقدم مروقي رواية فلما رجعت الى امها
قالت له بعثتني الى شيخ سوء فعل كذا وكذا فقال لها صبر وجهك يا بنية ج راداً بوجه
فما عراي مجلس المهاجرين فجلس اليهم فقال ز فوني فقالوا امير المؤمنين فقال تزوج
ام كلثوم بنت علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل نسب ونسب مكر
ينقطع يوم القيمة الاسمي ونسبي وصهري وكان له منه التسيب والنسب وارادت
ان اجمع اليها الصهر في قوة ودوي اليه تزوجها على اربعين الفاع وكره مالك ان
يستغفلها خوف ان يري ما هو عورة **قوله** اجازد ابن وهب ان يستغفلها واخبره
ابن القطان وعن مالك لا يارس بالنظر اليها وعليها ثيابها وقال ابن القاسم لا يبتني للبع
لعله يريد استغفلا **قوله** وينظر اليها اذا زوجها وخبر اذا فاقا وحسن شيئا عن فلك
انه لا ينظر اليها الا اذا كان له حق لها وليس يعني به هذا ضعيف لانه صلى الله عليه وسلم
اذن في ذلك ولم يشترط استئذنها **قوله** تستحي غاليا من الاول ولا من الثاني بدلت
لانه قد يري ما لا يحب فينكرها فينكرها قبله لذلك ولذلك استحب بعض اصحابنا ان
يكون نظرها قبل الخطبة قال بعض اصحابنا واذا لم يكن النظر استغفلا ان يبعث امرأة
يقيمها تنظر اليها وتكره قبل الخطبة **قوله** فان في عين الانصار شيئا ر قيل صغر وقيل
زرقة **قوله** وقيل رميا وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غيبتين وايضا هو من الغيبة
الاعور **قوله** فقال النبي صلى الله عليه وسلم على اربع اواق فكا ما تتخون القعدة من
عروض هذا الجبل ليس بانكار للخالات في المداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم
اصدق نساء خمسا به درهم والاربعة اواق اما هو مائة وسكون مرما واما هو انكار
بالنسبة الي هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة تعرض
للسؤال بسببها ولهذا اقال ما عندنا ما فطيتك ثم انه صلى الله عليه وسلم ذكره اخلاقه جبر
انكسار رقبته بقوله ولكن عسى ان يفتك في بعت اي سرية للعرس ومقتضى منه فبعته
فاصاب ببركة صلى الله عليه وسلم والفتك القطع والفتك والفتك **قوله** الحكام النجار

مشتقا من شئ وقال كراع الشئ نصف الشئ ولا خلاف انه لاكثر الصداف وانما اختلف في
اقله على ما تقدم ورواه عن الخلاء فيه وقال لو كان مكرمة لكان الاولى به النبي صلى الله عليه
وسلم ولا يتردد على هذا بان صداف امر حبيبة كان اربعة آلاف واربعة لانه النجاشي هو الذي
دفع ذلك من ماله نفسه اكراما للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يتردد به النبي صلى الله عليه وسلم
ولا دفعه من ماله **قوله** في الاحقر اي عبد الرحمن ارضفقه فقال ما هذا **ع** فيه اجتهاد
الكبير اصحابه وسوال عما يختلف عليه من عالم وليس من كثرة السوال الممنوع عنه **قلت** هذا بنا
على انه ليس سवाल انكار وقال العيني محتمل انه انظر لانه لم يبي عن المنظر بالطيب فاجابه بانه لم
يتفح وانما تعلق به من العروس **قوله** ارضفقه او لم يتردد به انه ما تعلق بجلده او بتوبه من
طيب العروس وفي حديث وريح من زعفران اي اثره وليس بدخل في النبي عن زعفران الرجال
لان ذلك ما قصد به التشبيه بالنساء وقيل انه مستثنى من ذلك وانه رخص فيه العروس ابو
عبيد وكان يوارى خصوصاً في ذلك للشباب ايام عرسه وقيل لما لم يكره عليه لانه كان يسيرا
وقيل كان في اول الاسلام من يتزوج بغير ثوب يدينه صفة علامة للسرد وهذا غير معروف
وبعضهم جعله اول ما قيل ومذهب مالك جواز لبس الثياب المزخرفة وحكاها مالك عن علماء المدينة
وابن عمر واحقوا حديث ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصبح بالصوفة وحكي ان شعبان
كره ذلك في الحمية وكرهه الشافعي وابو حنيفة في الحمية والتوب وقدموا الكلام على ذلك في
اول الجواب في معنى في اللباس ان شاء الله تعالى **قوله** علي وزن نواة من ذهب **ع** قال الخطابي
ذهب والاكثر نواة اسر خمسة دراهم كما ان الاوقية اسر لاربعة دراهم ابو حنيفة ولم يكن
هناك ذهب وانما كان هي خمسة دراهم كما تقدم وقيل المرام نواة النمر على وزنها هذا الاول
الظهور وروي حديث عبد الرحمن وزن نواة من ذهب ثلاثة دراهم وروي واراد ان يحق
لهذا بانه اقل لصداف وهذا لا يصح لانه قال من ذهب وذلك اكثر من دينار ذهب وهذا
يقوله احمد وانما هي غفلة من قايده بك فيه حجة على من يقول لكون اقل من عشرة دراهم وقد
وهو الداودي رواية من روي وزن نواة من ذهب ولا هو فيه على كالتفسير لانه
ان كانت نواة موزنا قالوا وكانت النواة عندهم قد اعمروا فاما تقدم فكل صحيح ان
يقال فيه وزن كذا **قلت** قال العيني اختلف في النواة فقليل هي نواة النمر ولا يصح لان
وزنها لا ينضب فلا يعقد به وقيل النواة اسم خمسة دراهم كالك النمر اسر لاربعة
دراهم والاوقية اسر لاربعة دراهم كما تقدم في المعنى قولان احدهما ان الصداف ما يعادل
خمس دراهم من الذهب فيجي ثلاثة مثاقيل ونصف والاخر على وزن من الذهب يكون
قيمة خمسة دراهم وهذا يقيده من اللفظ **قوله** بارك الله لك في حجة فيما يقال للمزوج
وقدم ما يقال له **قوله** اول **ع** الوليمة طعام النكاح وقيل طعام الوليمة خاصة بمصطفى
اصحابا الوليمة طعام العرس والخمر من بعض الخا والراوا الصداق المسمى طعام الوليمة هو الذي
يكسر لهن وبالعنا المعلقة والنال لهن طعام الختان والوكبة طعام النساء والنفقة طعامهم
قدوم المسافر والحقيقة طعام سابع الولود في الوصية بفتح الهمزة وكسر الصاد والخاء
المصيبة والمادة بفتح الدال وفتحها طعام الضيافة وقال العيني المادية كل طعام يصنع لخدمة

قلت

قلت الشد الزخشر في الاساس كل الطعام تشبهي بحيرة الخمر والاعذار والوكبة
والنكاح **ع** من كل الطعام تشبهي بحيرة الخمر والاعذار والنفقة
الوليمة عندنا مستفظة وواجبها داود والشافعي في احد قوليه لا من في الحديث
ولقوله ومن لم يرب الدعوة فقد عصى ابا القاسم واما عندنا بالذهب والعصيان في ترك
الاجابة لافي ترك الوليمة ولا يجد في ان تكون الدعوة غير واجبة والاجابة واجبة كالسلام
الاتدابه غير واجب ورواه واجب واجاز بعض المالكية بان العصيان لا يخص ترك الواجب
بل يكون في ترك المندوب **قلت** قال ابن سهل والصواب ان يقضي على الزوج لقوله
صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة مع الرجل عند الحاجة والاهامة وفي الغيبة قال ابن
القاسم كان ربيعة يقول لما استغيا الطعام في الوليمة لاظم رالنكاح ومعرفة لان اليهود
قد يملكون واخذ منه الشيخ جواز النكاح المسمى بنكاح الخفية قال لا انما استقر
بمنعه حيث يمكن الكتب والاشهاد **قلت** وباتي من كلام القاضي ما لاخذ منه اوضح
قال القاضي فيما بعد والمذهب ان النكاح يقع بغيره من مينة اذ اعلن بها لغير
في الحقيقة **ع** واما وقت الوليمة فاستحب في كتاب محمد ان تكون بعد البنا ووجه شهر
البنا لما يتعلق به من الاحكام والفرق بين النكاح والسفاح واستحب بعض شيوخنا
قبل الدخول لكون الدخول بعد الشهرة وحكي ان جيب استحبها في العقد وبعد البنا
قلت فالاقوال في تعيين المستحب ثلاثة **ع** واخذ بعضهم من الحديث جوازها بعد البنا وقال
غيره لا دليل فيه والاول اظهر **قوله** ولو بشاة **ع** يدل على انه يوسع فيها اهل اليسار لان
الشاة اقل ما يكون لانه على التخييد وانه لا يجزي اقل من ولا خلاف انه لا حد لها وهي
تد رجال الرجل واختلف السلف في تكرارها اكثر من يومين بالجوار وذكره واستحبنا
لاهل السعة ان يكون اسبوعا قال بعضهم اذا دعي كل يوم من لو يدعه قبله وذكره فيه
المباهات والامحة **قوله** قال الباجي اختار من يوم واحد **قوله** بشاة العروس **ع**
البشاة العرج والسرو ويقال بتبشيش فلان فلان اذا انسه والبش فصح
الصديق بضم الياء وبشيت اذا اقبل عليه وتلطقت به في المسيلة

احاديث فضيلة لعناق الامة ثم شروها

قوله فضيلة الامة **ع** فيه صحة تسمية العداة وكرهه بعض اصحابنا والصواب
رأى في **قوله** رديغه فيه جواز الاردا فان لطافته الدابة **قوله** فاجرا **ع** فيه جواز
الاجرا وانه لا يفسد المروة ولا سيما عند الحاجة او لرياضة الدابة او لتدريب النفس
قوله وما في لاري لخير مني **ع** فيه انه ليس بصريح وقد مر في الطهارة ما في ذلك من ذهبنا
اعوامه والحديث محمول على ان الحصار الردا يمكن اختيارا بل للرحمة والاجرا ونظره اسر
ولم يلقه من ركبة فلهذا يمكن اختيارا بل للوهبة **قوله** انه ان خرجت خير **ع** قيل
حين رآهم عزوا بالة الخمر والمكابل والمروور والمكابل الغفاف والمروور الحبال
دعا في تفتل ولا تفتل وتفتل واحد هاكس الميم وفتحها وقيل المراد بالسي
واحد هاكس بالفتح وقيل قال عزرا **ع** اسم جمع خروبة ويحتمل انه خبريل وجه الدعا عزرا

قلت

وباقى الكلام على بقية الحديث ان شاء الله تعالى وفيه سنة التكبير عند الظهور والفتور
ورؤية الهلال والاشراق على المدن لا يشاء على الله تعالى بما اولى من فضله **قوله** ولحسن
ح هو بجمع السين سمي خبيسا لانه خمسة اقمار متقدمة وساقية وميمنة وميسرة وقيل
وقيل لا يتم بحسن الخبايا فيه **ح** وهذا بعيد لان هذا الاسم كان في الجاهلية ولا يحسن
حينئذ لانه شري **قوله** واصبها عنق **ح** بابقا الكلام على ذلك فبيان ما اصيب من عنق
وصلى **قوله** اذهب فخرية دليل ان ذلك على وجه الكرامة على البيع لا على المحض
وما عارضه عن الالتطيط نفسه بالجور **قلت** وعلى ما لك مكرمة فخرية
خيرت وملكت فلا تارة الاعتذار بان المعاصرة تطيب للنفس **ح** صفة لم تكن له
تكن فيها وانما اخذت عنوة ٧ من حصن العوم وهو ما اخذ عنوة فيحمل اعطاها
انه بعد ان صار بالحق لو كان قبل القس على ان يجاسبها في الجنس لكن ياتي في الاخر
انها خرجت من جملة وجه الجمع بين الحديثين على ان يجاسبها في الجنس لكن ياتي في
الاحتمال ان يجعل السهم لغير القس لان من خلص له شيء يقال له ذلك والاولى عندي
وصفة لها في الجنس وتضمن الامار حيث يري لا تهاكات زوجة كنانة من ابي الريح
من آل ابي الحقيق كانوا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وشرط عليهم ان لا يكتوه كتمان
فان كتموه فلا ذمة لهم منا لم عن كثر حتى يراى خطب فكتوه وقالوا ذهبت به النقات ثم
ظهر عندهم فاستباحهم وكانت صفة من نسايم كذا ذكر ابو عبيد **ط** ولا يحتاج الي
شي من هذه التاويلات وقد زال اشكال هذه الرواية الحديث الا في ما صار
لدحية بالقسر وانما اشترها منه بسبعة اروس ويبقى النظر في قوله خذ جارية
من السبي فانما يعني اخذها بالقسر وفهم ذلك دحية بالقر ابن ابي قول صريح في نقله
الراوي فلم يخذ دحية شيئا الا بالقسر ثم انه صلى الله عليه وسلم علوا لا نقل
الامه لا من بيت النبوة من ذرية هرون عليه السلام ومن بيت اليا سبة بنت سيد
قرينة والنظر مع ما كانت عليه من الجمال الباعث على كثرة النكاح المودي الى كثرة
النسل وجمال الولد وهذا من قوله صلى الله عليه وسلم خير والنظر في مثلها
ان تكون اما للمومنين ولينذر الجاهل ان يظن به انما احمله على ذلك شهوة النفس
وايثار اللذة الجثمانية فانه صلى الله عليه وسلم محصوم من ذلك اعين على شيطانه
فاسلم وشق صدره ونزع حظ الشيطان من قلبه وظهر وملي حكمة واما **قوله**
لا نقل الا لك **قلت** هو من باب النصيحة للتلافة لدحية لانه لما كانت من بيت النبوة
والرياسة فقد تأنف على دحية فلا تحسن العشرة معه واما نقل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذي ليس وراه ورا ونظره اليه لم يكن يقتضي العشرة واما وجد النبي
للنبي صلى الله عليه وسلم وصفته فوجهه بين لا يخفى **ح** خذ جارية من السبي
عنهم ام يحتمل انه برضى من دحية وطيب نفس فان قيل قد صح انهم عن استرجاع
الدية بشر الا وعنه فكيف عاوضها وذهب والجواب انه لم يملكها من مال نفسه
فيتا وطها النبي عن الارباح واما وجهها من مال الله تعالى كما يقول الامام لمعص

الحسن

الحسن نظر افليس من شرا الهبة وجواب ثان وهو انما اذن له في جارية من وخش
النبي فلما علم انه اخذ خيارا لم يصح مثله وبعده الى مفسدة استرجاعها
لانه خلاف ما اعطاه **ح** فقيه ان الامام اذا نقل ما لم ير او اعطاه ما لم يعلم مقداره ان له
استرجاعه لكن يجوز من لا يدون عوض **قوله** احقر وتزوجها واصدقها نفسها لم يرد في هذا
الطريق انه استبرأها **قوله** من كان عنده شيء فليجئني به **ح** فيه انفساط الرجل مع اصدقاؤه
وحاشيته واستدعاؤه مثل هذا ممن يعلم سروره به **قوله** وبسط نطوع فيه ارج
لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها **ح** اصحاب كسر النون وفتح الطاء **قوله** فحاسوا
حسام الحسائر والنون والسن والاقط بخلط ويعين ثوبوكل وقال ابن وضاح الحسائر النون
ينزع نواه ويخلط بالسويق والاول المعروف **قوله** في اخره ارجان **ح** تقدم ما في
ذلك في كتاب الايمان **قوله** وقت في سهم حية جارية جميلة فاشترها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بسبعة اروس **قلت** تقدم ما في الجمع بينهما وبين الطريق الاول
فان القوطي جعل هذا الحديث الاصل ورد الاول اليه **قوله** وتقدم في بيته **ح** اي
تستبرأ لا بمسبية ويعني بيته بيت امرئ سليم والحطف بالواو والمراد تستبرأها
ثم تصنعها اي تزنيها فقيه تزني المرأة ما لم يقترن بغيره بها محرر كوسل الشجر
والوشم **قوله** فحمت الارضا فاحص **ح** اي كشفت التراب عن اعراسها وحفرت
حفرا يسيرا لتجمل الاقطاع في الحفور ويقيت بها العن ليكن ولا يخرج من جوارها واصل
الغمر لكشف عن الامر فحس الطائر فحما ليعنه والافاحص واحد ما يخص **قوله** ان جها
في امراته **قلت** يدل ان الولية عندهم حتى في التبري لان هذه الولية كانت وقت فلو كانت
خاصة بالنكاح لا اكتفوا بالزوجة بذلك **ح** واجه بعضهم على انها خير صداق كالوهو بقوله
صحيح على ان عتقها صداقا كما يقوله مخالف وطلبه انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا
ذلك وهو ايضا يدل انه لو بين لهم امرها ولا شهد هم على نكاحها فيكون حجة لملك وجملة
من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي والشافعية
واجب لا ينعى الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدد **قلت** ليس الا اعلان شرط في
صحة العقد وانما هو صحيح له في سقوط الحد على ما ياتي وفي الحديث لانكاح الا بولي ومداق وشاهد
عك ذلك فالولي شرط في صحة العقد والصداق شرط في الدخول لصحة نكاح القوميين واختلف
في الشهادة فذهبوا الى ان الصداق ورد في مخالف الولي الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة
وهي لو كانتا فاسية او جرد ودين او رجل وامرأتان **ح** وانفق الجميع على ان شرط في الدخول **قلت**
قال دخل في اربعة ايام اربعة ايام فقلت فلان العقد صحيح وكل عقد نكاح صحيح لا ينحل بغير الطلاق
واما الا بربعة ايام فليس هو الا بربعة ايام فقلت فلان العقد صحيح وكل عقد نكاح صحيح لا ينحل بغير الطلاق
بالشك واليقين كان غير باين لكن من الرجعة في نكاح لم يثبت بخت وهل يقع فيه حدان عبد الله
والانفاق على وجهه المسمى من النكاح والجملة وعلى سقوطه عند وجودهما واختلف اذا وجد
احدا او مفرقا قالوا لا يحد واحدا ولا عند الشك لو قام شاهد واحد فيكون ذلك شبهة
ح وانفقوا على ان نكاح امرئ بغيره واختلف في كونه نكاحا صحيحا شاهد بغيره من احيانا

ليس بكاح سر وقال مالك نكاح سر **قلت** اختلف في نكاح السر والمشهور انه المتواصا
 بكما نه مطلقا او عن بعض الناس او في بعض الامكنة ابن حبيب ان القوال
 والزوجان ولم يعلم اليهود فهو نكاح سر قال بعضهم وان لم يفعل ذلك الزوج لم يكن له تأثير
 استنبط ان عقد ثرا استكنم البينة فان لم تكن نيته ذلك في العقد فلا باس وان عقد وصح
 ذلك فلن يفسد ان يشهد بقا رفق استحبنا التوسعي وجوبا وقال اصبح ان لم يكن الا الضمير
 فلا اري ان يفسد النكاح لانه لا باس ان يتزوج وينتد ان يفارق والقول المقتضي
 المشهور هو قول الاكثر ونحو المقتضى مقال النبي ما شهد فيه عدلان فليس بكاح سر واما
 نكاح السر ما دخل ولم يشهد وجه الفساد في نكاح السر انه ما قهر للعلان المشروح
 في النكاح الا ترى انه عليه السلام حين سمع صوت الجوارى ومنه من قال هبنا
 النكاح لا السباح فجعل الاعلان فرقا بين الحلال والحرام وعلى انه المتواصا بكما نه المشهور
 انه يفسخ وان طال وقيل لا يفسخ ان طال وقال بعض الشيوع ان العقد يفسخ في
 ثاني حال وحسن الشيخ ابو علي بن قباح وغيره من متأجري التوسعات عقد نكاح فلما شهدا
 وتمت ثرا دتما سبلا ان يكتم ذلك فخرجا وجعلوا تخيرا ان كل من بلغيا ثرا يما شهدا في عقد
 نكاح فلان وعلى انه ما دخل ولم يشهد ففيه ان محل ولم يشهد ما تقدم واختلف في
 العقوبة بسبب نكاح السر فقال مالك وابن شهاب اباجاب الزوجان والبينة وقالت
 مالك ان انت البينة على علم ذلك انه لا يصح عوقبت وان حملت لم تعاقب وقال ابن حبيب
 انما اباجاب النكاح والتمتع ولا حد فيه **قوله** وقد روى صلى الله عليه وسلم عنه السقوط واصل
 الدور والخروج ومنه نواذر الكلام **قلت** وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامور
 البدينية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقوله ثابت انه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون
 محررا نالتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك **قوله** فسلم على كل واحدة في هذه الحلة
 فوايد فقيه استنبط ان يسلم الرجل على امراته واهله وربما انفق عنه كثير من الجاهل وفيه
 انه ان يسلم على الواحد خاطبه بلفظ الجماعة فيقول السلام عليكم ليعلم الملائكة الذين معه
 وفيه سول الرجل اهله عن حاله فقد يكون في نفس المرأة حقة تستحق ان تبدى بها على
 فاناسا لها انبسطت لذكرها جازا **قوله** اسكفة الباب **د** هي بقعة من القلح واسكفة القلح
قوله سواد اجساع السواد كل شخص ظاهر وسواد الشئ شخص يعني انهم جعلوا من ذلك
 شيا ظاهرا في ذاته ومنه سواد العراق للعامة من ارضه **قوله** هشتا الياء هو بفتح الهاء وشد
 المشين وفي بعض النسخ هشتا بشينين في الاولى منهما مكسورة مخففة ومعتادة فتشطا
 وبدرا ومن ادعوا لالتقاء المشين وعلى لغة من يقول هشتا شين وهو احد بني بكر بن هاشم
 ورواه بعضهم هنا بفتح الف على لغة من يقول هشتا شين فاعلم ان الذي ظاهرا عن العبد في بكسر
 الها وسكون الشين ووجهه من هاشم فيش وهو يعني **قوله** هشتا قال في هاشم يعني طوب
 كما قال في كبر الروا وهاش غوامه **قوله** فخرج جوارى صابرة يعني الصغار
حديث تزوجه صلى الله عليه وسلم
قوله اذكرها على النبي انطباعا من نفسه وفيه جواز بحث الرجل من كان زوج المرأة

له اذ اعلم انه لا يكره ذلك **قوله** الرسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها **ع** هو بفتح الهاء يعني انها
 عقلت في عهده من اجل ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم زواجها فاعلمها معاملتها من زوجها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **د** وتخيرت عجيبتها معناه جعلت فيه الخبر وقولته اياها
 ظهر مع ان الحجاب لم يكن نزلا مينا نه لقلبه من التعلق **قوله** فقامت الي مسجد ابي سبي
 موضع صلاة من بيت **د** فيه الاستحسان حتى في لاسر الظاهر مصطنعة وغيره ولها
 استخارت خوف التقصير في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فدخل عليها دون اذن **ع**
 دخول دون اذن لانه بعد نزول فلما قضى زيد الاية فادخلها على زوجها وفيه وجه
 صلى الله عليه وسلم ورواه عن علي بن ابي طالب حتى يقوم الرجل حسن الادب واحتمال
 الاذي وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره يكلوسهم فلم يامرهم بالقيام بل بالوقوف بالخروج
 فلتطف اوليا بني القيا ليقوموا فلما لم يشعروا فلتطف بالخروج وفيه كراهة تطويل الجلوس
 عند العروس وعند من يعلم ان له شقلا **قوله** ما اولم علي بن ابي طالب **ع** يعني ان شكر الله تعالى
 في انه سبحانه زوجها اياها لا يولي ولا يشهد بخلاف غيرها من نساءه والمشهور عندنا صحة نكاح
 صلى الله عليه وسلم بلا ولي ولا صداق ولا شهود لعدم الحاجة الى ذلك في حقه صلى الله عليه
 وسلم وهذا الخلاف في غير بنين وامان بنين فخصوا صر عليها **قوله** فتفريق السلام وتقول
 ان هذا امناك لتقليل **د** فيه الاعتذار الى المبعوث له واستحب بحت السلام الى صاحب
 الافضل من الباعث لكن حسن اذا كان بعيدا والى التوريات المشاة من فوق وسكون الابل
 لنا من حجر شبه القدرح **قوله** ادع لي فلانا وفلانا ومن لقيت **ع** فيه الاستنابة في الدعاء الى
 الولاية وتخصيص الدعوة ببعض لقوله فلانا وفلانا وجواز التقويس بالدخول لقوله ومن
 لقيت كذا بلزم المدعوا الاجابة وفي حديث ابن قتيبة او من لقيت والموايد لا وليها
 في سائر الاحاديث وفيه استحباب اهدا الطعام الى العروس وشغلهم بالعرس كما استحب في
 الحديث **د** زها ثمانية اي قدر ثمانية يقال زها واهها يعني واحد **د** كانت
 فيمنع وليتان وليمة الطعام الخبز واللحم والثانية الطعام الحيس الذي اهدته ام سلم
 وفيها طهر من حجة تكثير القليل وفرا ترك الحجاب على ما هو اشبه بسياق الحديث وما
 جرى في وليمة الخبز واللحم من ذكر الحجاب واستيناف الحديث وهو من بعض الرواة وتركيب
 قصص علي بن ابي طالب لاية الحجاب نزلت مرتين لانهم في الاول كان يكفي على انه قد
 ظهر في طهره ايضا في وليمة الخبز واللحم لانه قال فيها حق استبهم خيرا وها هو اما اول
 في ابشاة واحدة وذلك لا يكون بشاة واحدة **د** واولي من التوهيم ان يقال العقيقة واحدة
 وليس فيا وهو لا يمكن ان يجمع في تلك العلية امر ان اكل قوم الخبز واللحم حتى شبعوا وانما
 ثم انه لما جالس لستعا الناس وقع ما ذكره هذا كله والتحدث في بيته جلوسا لم يرد حوا
 حتى خرج النبي صلى الله عليه وسلم فدار على بيوت ان واجه على ما تقدم وليس في هذا حديث ولا
 تناقض واذ امكن هذا احلنا عليه وهو اولى من توهيم الانيات والصفة الشقيقة
 والحجة الدار وفيه من اداب الاكل ان اكثر ما يتناول القصة عشرة ولا اكل ما يليه اذا كان
 الطعام نوعا واحدا ومعنى ناظر من منتظرين وانه يكثر الامور وفيه حضور ويستأنف

الحديث

هو من الناس الحديث ومعنى لا يستقي من الحق لا يتبع من اظهاره وبيانها والمتابع ما يتبعه
من العواري ذكرنا طهر لفتوك بكم وقلوبكم اي انما الفتنة والاربية ولا ان تكونوا ارجوا
تزلت لما قالوا بجمعهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم لا تزوجن ابعد
فزلت الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشا لهم من ذلك وانما الكذب
في نقله وانما يليق هذا بالمتابعين **اجابة الدعوى**
قوله اذا دعى احدكم الى لوليمة فليجب **ع** لم يختلف في وجوب اجابة دعوة الوليمة ومالك
في المدونة هذا في طعام الوليمة لا في الاملاك وهذا على ما قاله في كتاب محمد بن ابي
قلت انظر قوله لم يختلف مع قوله ابن الحاجب قال ابن القصار والمذهب ان الاجابة غير واجبة
ع وانما يجب الاجابة اذا لم يكن ثم منكر فان كان ثم منكر لم يجز له حضور وعندها في قولنا وان كان
حينئذ وان كان ثلج سباح فالأكثر على جواز الحضور الا لاهل الفضل والحيات وعندها
فيه قولان وكذلك القولان اذا كان هناك لعيب مكره **قلت** ورجح ابن عبد السلام
القول الثاني بوجوب الحضور مع وجود المنكر قال لانه اذا كان الاتيان واجبا فلا يسقط لوجوب
اللعب الذي لا يجوز بل يحضر ويخبر كما لو عارضه منكر في طريق الحجته وغيرها وزاد ابن الحاجب
في شرط وجوب الاجابة ان يدعى على اليقين فان دعي على التيقين كما لو قال ادع لي سريقت
فقالوا لا يجب الاجابة لعل الحجته في هذه الحديث من قوله اذا دعى احدكم فان ظاهره دعي على اليقين
وان لا يكون هناك ازالة لان الحامح التي فيها الارادة من القساق فيكون يوم من فها على
الدين وان لا يكون هناك رجم هكذا قال ابن الحاجب والرواية عن مالك انه رخص في الخلقة
لكثرة الزحام ولعل هذا امر ابن الحاجب والراية ان لا يخلق الباب دونه لانه ان غلق دونه
خط من قدره وابن الحاجب جعل شرط وجوب الاجابة والاولى وهو ان يدعى على اليقين
شرط لا محالة وما سواه انما هي مواضع وقد علت الفرق بين الشرط والمكان ورايت لابن
من السلف زيادة مانع اخر وهو ان لا يحضر بالدعوة الا غنيا فان خصم بنقله الوجوب
عن ساكن او غريب **ع** لم يختلف في وجوب اجابة دعوة الوليمة كما تقدم في الباب
في اجابة دعوي غيرها فاجزأ اهل الظاهر لظاهر اجابة الباب وحملوا ذلك
على الندب وانما وجبت في الوليمة عندهم للنص فيها على الغنيان والوليمة مختصة
العروس وقال الشافعي الاجابة في الوليمة واجبة ولا يخصص ترك الاجابة في
كالهتان والاملاك والنقاس فادثة السرد ورايين في ان تارك ذلك عامر في
الوليمة وكره مالك لاهل الفضل الاجابة لكل طعام يدعون اليه وتاركه في
الوليمة وتا وله غيره على غير طعام اسباب السرور والمقدمات **ع** وان
وهو صاحب **ع** الصوم لا يستع من الاجابة فقد كان ابن عمر راجعا وهو صاحب
واجب لغيره لما لفظوا ان كان في صوم تطوع جاز لما لفظوا الا
فيكون له الفضل **قوله** اذا دعى احدكم الى طعام فليجب
في وجوب الاكل من الوليمة قولان يخرجهما الباقى على
اذا فرغنا على ما تقدم من وجوب الاجابة في كل اكل قالوا

ذلكم

وفي المذهب مسائل تقتضي القولين الذين للحمل خارج المذهب **ع** وكذلك اختلف قول الظاهر
في وجوب الاكل من كل دعوى با على وجوب الاجابة عندهم **قوله** في الاخر فان كان صائما فليصل
وان كان مفطرا فليطعم **ع** اخذ الشافعي بالحديث فقال ان كان مفطرا اكل وان كان صائما دعي لاهل
البيت بالمخفر والبركة وقال مالك يجب وان لم ياكل وان كان صائما دعي وخفف اصبح في اجابة
الصائمين وراي ان الاجابة انما تتعين للاكل فظاهر وجوب الاكل عندهم **قلت** قال الباقر هل
على الصائم ان يجيب فلما كان في كتاب محمد بن ابي ان يجيب وقال اصبح ليس ذلك بالوكيد وانما تخفيف
قال الباقر فقول مالك على ان الاكل ليس بواجب وقول اصبح على انه واجب لانه انما يجب للتفوق
لوجوب الاكل فاد اسقط الاكل الذي هو المقصود سقطت الوسيلة فانظر في الباقر على
قول مالك على عدم وجوب الاكل مع قول القاضي وظاهره عندهم وجوب الاكل **ع** حاصل
اقوال العلماء ان الاكل اولى لمافيهم من ادخال السرور وتطبيب القلوب ولما في تركه من نقص
ذلك وهذا اما ان تكن في الطعام شهية او تلحق فيه منه او يفرغ منه منكر فلا يجوز الحضور ولا
الاكل **قلت** فمن الحديث وبين الذي قبله فعارض لان في الذي قبله خبر المفطري الاكل وقال
في هذا وان كان مفطرا فليطعم **ع** في الاخر ليس الطعام طعاما لوليمة يدعى بها الا غنيا
ويترك المساكين الا الاكثر المأثرون وموقوفوا على ابي هريرة وانفرد برفعه زياد بن سمير عن
الاعرج عن ابي هريرة وهو امام تقطع ان الواقفين له ذكر واقفهم ما يدل على رفعه وهو قوله
ومن لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم فان هذا لا يقول له الراوي من نفسه **د** قد قد منا
ان الحديث اذا روي موقوفا ومر فوجعا حكى برفعه على الصحيح لان زيادة عدل وقد بين
في الحديث وجه كونه شر الطعام وهو انه يدعى له الغني عن اكله ويترك الفقير للحاج
الاولي العكس وليس في الحديث ما يدل على حرمة الاكل اذ لم يحد حرمة الاجابة
ع باب ترك الاكل كقولهم خبر صفوف الرجال او لها وشربها اخرها ولم يقل احد
انه في الصف الا خير حرام والمقصود من هذا الحديث الحصص على دعوة الفقراء وان
على الاغنياء ودعي ابن عمر في وليمة الاغنياء والفقراء وحسن الفقراء على حدة وقالوا
واعلم شيئا فانما استطعكم مما ياكلون **ع** كره العلماء اختصاص الاغنياء بالدعوة
ادفع ذلك فقال ابن مسعود اذا حضر الاغنياء امرنا ان لا يجيب وقال ابن جيب
الشيء في دعوته فلا اجابة له ودعي ابن عمر في وليمة الاغنياء والفقراء فاجاب
ابن عمر فقال ان عمرها هنا فاحسوا بالنفس واعلم شيئا فانما استطعكم مما ياكلون
فانه لا يحد من فقير وقبح كذا ذكر لان هذا شأن الناس اليوم **قوله** يترك من
من لان حاجتهم الى الاكل تدعوهم الى الاتيان والغني ياتي احد من حاجته الى
احاديث البائت وذواق الحيلة
في الذين تطلبهم اياها بالبائت يحتمل انه يارسال ثلاث وتحتل
في البائت عند قايها وليس في الحديث ما يدل على الثلاث
بث آخر ومن راجع بالحديث على واحد من لم يصيب لانه لما عمل
البائت فيستن اجتهاد بعضا وقد فسر في الاحاديث لانه

بطلانها بآخر التعليلات الثلاث ولا ينبغي ان يحمل على انه ارسل الثلاث دفعة واحدة لانه ليس بطلاق
 السنة **قوله** عبد الرحمن بن الزبير هو نسخ الراي وكسر الراي بخلاف وهو الزبير بن
 بليار اليهودي وعبد الرحمن مهاجر والزبير قتل يهوديا في غزوة خيبر هذا الذي ذكر ابو عمر
 وغيره ولما مر فيه ابن قتيبة وابو انبير فعلا نسبه الى مالك بن الاوس من الانصار والصواب
 الاول **قوله** مثل الهدية **قوله** هدية التوب طرفة الذي لم ينجح الحري وهذه التوبة التي يقص
 من طوله ويقبل قال غيره يشبه بحدب العين وهو شعرها الذي على شرفها **قوله** فبسم رسول
 الله عليه وسلم **قوله** سجد يحتمل انه لعمري ان مرادها الرجوع الى زوجها الاول وتحتمل انه
 لعمري بما يستحق النكاح **قوله** ان يريد ان يرجع الى طرفة فاعاد **قوله** حجة المرأة تطلق
 بعد الوطء لحقها في ذلك وقال داود لا تطلق ولا تحق بالحديث قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق
 وليس كما قال بل الحديث حجة عليه لانه صلى الله عليه وسلم قبل شكواها الا ترى ان عبد
 الرحمن نكحها في الباري انما قالت والمأخوذ مثل المصيبة قال كذب والله اي لا نفصم نفص
 الادب وما في الموطا انه طلق اخبارنا عن اتفاق بعد هذا المجلس ثم اذا كان القيام بحقها
 في ذلك فذهب مالك والكافة الى انها لا تطلق حتى يوجع الزوج سنة لا خيارا له وقال
 بعض السلف الا توجع عشرة اشهر والتاجيل لما يرجع منه الوطء وما من لا يرجع منه فانها
 تطلق عليه ولا توجع ثم اذا اجل على منه الكافة قالوا يوجع له ان يقع منه الوطء جملة واما
 ان يوطئ مرة فلاحق لها في القيام وقال بعضهم وخو لا يثور انه كلما امسك عن الوطء اجل
 لا يوجع الحنين **قلت** ترك الزوج الوطء ان كان لغيره فقال ابن جبير كانت عليه
 زوجته وذكر انه لا يطأ الحنين ولا عذر له عذر مرة بعد اخرى فان وطئ والطلاق
 عليه لا يضره الا ان يكون شيئا لا يستطیع الجماع او نزل به عذر مينو فلا يضر فيهما
 وان شغلته العباد لم يمنع من عبادته وقيل له يخلو من كل اربع ليال ليلة وهو حشر
 المرأة مع امرها حديث ولم ير مالك في ذلك حدا وقال ابن جابر والافرق بينهما **قوله**
 هو قوله في المدونة ومن سرمد العباد وترك العطي قيل له اما ان تطاوا الاطلاقا
 عليك وفي طور ابن عباس يقتضي للرجل على زوجته اذا طأها اربع مرات في اليوم واربع
 في الليل واما ان امتنع لم يمنع في الايلة وان امتنع له امره الرجل في الفرج جازع الوطء
 كالحب والحض والعنة والاعتراض فالجبوب المقطوع ذكره وانثله والحض المقطوع احد
 والعين منزلة ذكر لا يتاخر به الوطء لصغيره والمعتز من له لثة الجماع ولكن لا يمتنع وقد
 يفسر العين بالمعتز في الحب والحض بقطع الذكر والعنة الخيار للزوجة وفي الحضي طلق
 الاثني خاصة قولوا لا اسعد باصول المذهب انه يوجب الخيار لانه لا يتركه واذا لم يكن
 للزوج ان يعزل الا باذن الزوجة فهذا اوي واما المعتز من فبو على سنة من يوم تزوج
 لمر عليه الفصول الاربع لان الدوا قد لا ينفخ في بعض المقصود فانما هو ان يوطئ الاربع ولم
 يبرأ على الظن او ليس من ربه وفيه الجهر في ان لا يوطئ وقال اما يوطئ عشرة اشهر
 واختلف في الحد فروي انه مثل الحري في ذلك واختار هذه الرواية المشقة وروى في
 انما يوطئ ثلث سنة وهذه الرواية المشهورة لانه يوطئ في الطلاق المقطوع فانه اشهر الطلاق

لام

من

شطر

شطر سنة فاذا ادعى المعتز انه اصاب في الاجل فالمشهور ان القول قوله مع يمينه وروي
 بغير يمين ونزلت بالمدينة واميرها ابو سعيد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي فاختلفت في المدينة
 مالك وعبد العزيز بن ابي سلمة وابن شبرمة وابن دينار وعبد بن عمران الطحفي وكان من قضاء المدينة
 واستشارهم وبدا بالقرنين فقال ابن ابي نبيط علي واباها وعد لا نكح البيت فان خرج
 ويده فطنة في نطفة القول قوله وان لم يكن كذلك فالقول قوله وقال ابن شبرمة يبلغ ذكره
 بن عفران ثور يسل طرا ثم تدخل عدلتان فان وجدنا زعفرانا في داخل الفرج يومه ان لا يصل
 ذلك الا باليسيس فالقول قوله وان لم يكن كذلك فالقول قوله وقال ابن شبرمة واما ما
 عدلتان فان اغسلت فالقول قوله وان لم تغسل فالقول قوله اذا لا تغسل ان تدع يدك فورا
 زوجها ثم اقبل الامير علي مالك وابن ابي سلمة فقالوا لا نكح لان القول قوله دون يمين وهذا
 مما ايقن وهذا اما ايقن عليه الرجال كما ايقن النساء على ارجاسهم وروي الوليد بن مسلم عن
 مالك انه تنظر امرأتان الي فرجها هل فيه مني وروي الواقد ي جعل امرأة معها تنظر اليها اذا
 غشيتها وكفى في ذلك المرأة الواحدة وعلى المشهور القول بالمعتز يمين فان نكح حلفت وفوق
 بينهما وان حلفت بقيت له زوجة كسائر الحقوق ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب وروي عن مالك
 انه لا يكون القول قول الزوج في البكر لان هناك ما يدل على صدق الحن وكذب البطل فلا
 يرجع الى قول الزوج لانه لا يرجع الى كنهن الظن مع القدرة على اليقين واختاره بعض الشيخ
 وزاد فقال واما الثيب فتسال فان قالت لا يتشترط من فوق ثوب هل يتشترط وان قالت
 يتشترط فاداد بي مني ذهب فيخرج ان يطلب دليل ذلك اما بامراة كما ذكر الواقد ي واما بصفه
 قال ابن شبرمة ثم اذا ثبت الاعتراض ولم تر من ان وجع بالمقام فيومر الزوج ان يطلق لان
 الطلاق سله فلا يوقعه غيره فان اطلق عليه الحاكم طلاقا بينة وفي احكام ابن سهل اختلاف
 بين الشيوخ في هذه المسئلة **قوله** حتى تدعي عسيلة ويدوق عسيلة **قوله** قال ثعلب
 كني عن حلاوة الجماع بالعسيلة واث لان الفصل يوث ويذكر في انته قال في تصغير عسيلة
 وقيل انه على معنى النطفة وقيل على معنى القطعة من العسل ووجه لا يظن الا لاجل الوطء
 متكر رقال بعضهم بشرطه وق الزوجين لان وطئا وهي نائمة لا يحل لها ان تلتق بشرط
 الدوق حجة الاكثر وفيها لاجل بالعقد وانفرد ابن المسيب فقال لا يحل بالعقد وحمل حتى
 تنكح زوجها غير على العقد والاية وان احتمل فالحديث مخصص ومبين للمراد بالكلح فيها
 قال بعضهم ولعله لم يبلغ الحديث ولم يقل بقوله الاطيفة من الخواص وشدة قوله
 في ذلك كاشد الحسن في قوله لا يحل الا ووطئ فيه انزال رعيها معنى العسيلة واختلف
 عنه فاحتمل بالوطئ الفاسد في العقد الصحيح فقيل لانه يسمى نكاحا وقد وجدت
 فيه اللذة وقيل لا يحل لان الفاظ الشارع لما حمل على ما يقع في الشترخ دانفق العلماء على ان
 معيب الحشفة يحل المثلثة لان دخول الحشفة يحصل العسيلة وشدة الحسن فقال انما
 العسيلة بالانزال قال ابن العربي معيب الحشفة يحصل العسيلة واما الانزال
 فمما لو يلدوه لئلا يكون في لذة المكعبة فاذا اوج فقد غسل ثم نكحها بعد ذلك ما
 فيه غلو نفسه وانما ب نفسه ونزف دمه ولم يضره فهو الى الحشفة اقرب

ان

منه الى الصيلة لانه بد ابله وختم باله انتهى وهذا منه ذهاب اليان ما قبل الانزال من
من ساعة الانزال والى هذا كان يذهب الشيخ ويقول من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي
ان ساعة الانزال الذل ان الدنيا ولواها دامت قتلته وهذا ينحو الى ما قال الحسن وعلم قوتك
الاكثر ان مخيل المسفة كاف فاحتمل مخيلها من ذكر مطلقا لم يدخل فيها من قايير الذكر
مقطوع للمسيئين وان كان لا يزل وحكي بعضهم قولهم قولا لم يسم قاييله انه لا يزل وقولنا منتشر
لانه يشترط في ايلاح الذكر ان يكون حيا بالانفاظ ولو ادخلته على غير هذا الحال فالمشهور ان لا
يحل وقيل محل وقولنا حسن بالغ لان وطى غير البالغ وان قد روي على الجماع لا يحل بض على ذلك في الدونة
وقولنا عاقل احراز من الجنون فان ابن القاسم واشرب يشترط ان السلامة منه وابن الجشو
لا يشترط ووجه ابن عبد السلام قال لان المسيلة ليست من التكليف المفسر لمسة حتى تشترط
في العقل وانما هي من خطاب الوضع والاحراز فلا يشترط في العقل وانفق ابن القاسم واشرب
على انه لا يشترط سلامة الزوجين منه فترافقا فقال ابن القاسم هو شرط في المرأة خاصة
وقال واشرب هو شرط في الزوج خاصة وقولنا في نكاح من غيرا بملكه فالا لا يحل بوطى السيد ولا
بوطى من انتقل ملكه اليه بيع او غيره وقولنا صحيح احراز آمن وطير وهي جايض او صائمة او حقة
او دطير وهو صاير او متكلف فالا لا يحل على المشهور **قوله** ففسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيل تكسر نجا من نضجها هذا القول الذي يسمي النسا منه ولرغبته في زوجها الاول
وكرهه الثاني **قوله** الاصح ما تهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت**
قال ابن الحزني طلب حقا عند الحاكم ليس بناف المروءة ولا للحيا المحمود لان المقصود من النكاح
الوطى فاذا طلبت علم الجماع انما تقيسه فاذا اتعد رجلا طلبه له دنيا وحسن مروءة **ما يستحق**
ان يقال عند الجماع قوله لو ان احدكم اذ اراد ان ياتي أهله قال بسم الله الحديث
الى اخره قيل معنى ان يضرب لن يتخطيه وقيل معناه ان يطعن في خاصته عند الولادة الفنة
التي يستعملها صارها وتزجعه احد على العموم في جميع الضرر والوسوسة **قلت** **قوله**
ابن يزيق يخجل انه على العموم والاطلاق **قوله** القول بقصم على التخييط والصريح ليس بشي لا
غير دليل والقول بقصم على الطعن في الخاصرة فاسد حديث كل مولود يطرأ على الشيطان
في خاصته الا ابن مريم فانه يد على انه لا ينجونه الا عيسى عليه السلام لقول امه والى
اعينه هاتك وذريته من الشيطان الرجيم وليس طعنه بضم لانه طعن كثير من الفقهاء
عنه والاوليا عليهم السلام ونرى فيه هم ذلك وانما مقصود الحديث ان الولد المولود
ذلك لم يضر الشيطان في قلبه ويدينه لصالح الدنيا ابويه وبركة اسم الله تعالى
والنحوذ به والى الجماع اليه ويقر هذا من قول مريم والى اعينه هاتك وذريته من
الشيطان الرجيم ولا يفهم من الحديث نفى الوسوسة والصريح فذلك كونه ذلك كونه
يعنه في عقله ودينه وعاقبة امره **قلت** **قوله** قال تعالى الذين يحفل العموم بغيره الى الله الصبر
الدين وحمل على الخصوم والنصر على البدني او لا معنى ان الشيطان لا يمتطيه في حاله في
عقله وان كان المحضوم على خلاف الاصل لان لو تخلفه على العموم اقتضى ان يكون البدني
من الذنوب وقد لا يتفق فيه ذلك ولا بد من محذ في خبره صلى الله عليه وسلم وانما هو اذا حمل

فلا يقوم دليل على عدمه وليس الغز على وجه الضرب ولو قصده الشيطان لم يكن منه ولما هو على
وجه الاختيار لا يختص بالتمرة ليعلم حالها **احاديث قوله تعالى نسا حرت لكم**
قوله كانت اليهود تقول الحديث الى اخره **قلت** كان هذا حديثا لان قول الصحابي نزل كذا
في كذا من قبيل المسند واختلف في وطى النسا في ادبارهن واجمع الجمن يظهر الآية واجمع
المحرم بان نزلت بسبب الرد على اليهود فقصر عليه لان العام اذا خرج على سبب يقصر عليه
عند بعضه لا اصوليين وقيل بخرمه فقيل وردت احاديث بخرمه فتكون محصنة
لعموم الآية وانتصر بعضهم للفرع بان قاله اجما على خريم المرأة قبل العقد واختلفنا في
اباحة هذا العضو فيستحب ذلك الاجماع حتى يثبت الناقل وعكس لاخر فقلنا اجما
على ان النكاح اباح المرأة بالاطلاق فيستحب ذلك حتى يثبت استثناء هذا العضو من الحرت
في الآية مستحار من الحرت في الارض المطلوب كل منهما مسمى النسا فكما ان الحرت في الارض
لا يكون الا في الموضع المبني فكذلك لا يكون في المرأة الا في الموضع الذي يرجمانه قوله
وهو القبل والاية وان احتملت ان يكون في كلمة اني بمعنى ابن او بمعنى كف والسا في السبب
يعني اني بمعنى كيف فالغير في موضع الحرت لافي موضعه **قوله** في اي داود ان الآية نزلت
بسبب ان احرار تزوج انصاره فاراد ان يطاهها فتلقاها على طهرها كعادتهم فابتدأ بها
كعادة الانصار فانه كانت عادتهم فاختصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت
الاية فالساقان مختلفان ولا يجد في نزول الآية جوابا للفرقيين في وقتين فاقيل في
القائمة ان نزلت مرتين بكة ثم بالمدنية ومن نسب اليه الجوار ابن المسيب وتابع وابن
الما جشون من اصحابنا وهو لما في الحنية ونسب اليه في كتاب السرو وما به
متفقون على كتاب السرو وما روي عنه اصحابه ان يكون اجازة بل كذب من نقله عنه
قال لعلي بن زياد وابن وهب حين اخبراه ان ناسا بمصر يحكون عنك انك اجزته فقال كذبا
الاسم عريا الم يقل الله نسا وكمر حرت لكم وهل يكون الحرت لافي المواضع المبني
بسلام عموم الآية فهي محصنة باحاديث تدور على اثني عشر صحابيا احرار ابن حنبل
ابن داود والترمذي والنسائي وقد جمعوا الجوزي في جزء بطريق سماه تحرير الملوك
حديث الترمذي هو حديث عميل بن طلق لانا نوالنسا في اعمارهن فان الله لا يسمي
الحق وفيه ايضا من حديث ابن عباس لا ينظر الله الى احد في امراته في دبرها فقال ابن
زبي لم يبع واحدهما وحديث النسا هو عزا وهريرة قال اسحق بن اسحق الحنظلي
قال النسا في ادبارهن وحديث اي داود عن اي هريرة قال ملعون من اتى امراته في دبرها
العزيزي والمسيلة مشهورا صنفه في محمد بن شبيب جردا وصنف في محمد بن سفيان كما
ما جاز ان احدهما اودكره عن اسم من الثايعين وقد سالت الشهيد الاكبر فقال لا
اعلم شيئا من الحايض لعله ان يفرجها اذى وهو لدم واد احرار المل لطلال لطرا ان الة
بموضع لا يفرقه الا الذي احرى الا ان يحرم وهذا جواب عنه **قوله** ان نسا محبة او غير
اي على وجهها او ظهرها وذكر ابو عبيد في حديث الله في القبلة وتجوز تجب
وامر الله رب العالمين قال النجيبه تكون بوضع اليدين على الركبتين وهو قايير

وتكون بالانكباب على الوجه وهذا الوجه المعروف عند الناس فالمعنى يخرجون سجدا فاحمل
الجمود بحسبه **قوله** في مقام واحد اي جرح واحد واصل الضمائر الثقب

احاديث تحريم فحشاء المرأة في اشرار وجهها

قوله بابت الملائكة تلحقها حتى تصنع وقال في الاخر الاكان الذي في السما ساختها عليها حتى
يرضي عنها وعبد متد يد الا ان يكون الامتناع لعدم وليس الخيض بعد رلان الاستمتاع
بما فوق الارزاج والحق ان اللعنة تستمر حتى تزول المعصية بطولوع الفجر وتوبتها برجوع
الى الفرائض لا خلاف في حرمة امتناعها وهي في ذلك بخلاف الزوج لود عنه فزجب عليه
اجتنابها الا ان يقصد مضارها والفرق هو ان الرجل هو الذي ابتغاها لاله فهو المالك
للبيض وللد رجة التي له عليها وايضا فانه لا يتشط في وقت تدعوه اليها ويحتمل ان يعني بالذ
في السما الله او الملائكة كما قال في الاخر بابت الملائكة تلحقها **قلت** قال ابن العربي وقوله
الذي في السما يعني في العلو والجلال لانه سبحانه لا يجوده مكان فكيف يكون محاطا
به فيه وهذا كرضاء بحجاب السوداء حين سألها ابن الله فاشارت اليها لتعني به
الجلال والرفعة **احاديث وعلم من يمشي سرا امراته**

قوله ان من اشر الناس كذا الرواية بالالف واهل الجور ان يقال
اشد واخبر انما يقال شدة ون الف وهو مشهور كلام العرب قال تعالى هو شر
مكانا **قوله** حتى يصعب بغشي سرها والمراد بالسرد صف ما يجري بين الزوجين من امور
الاستمتاع وما يجري من المرأة من قول او فعل حالة الجماع جات في التي عنه احاديث
كثيرة وعبد شديد لانه من كشف العورة اذ لا فرق بين كشفها بالظن او
الوصف واما مجرد ذكر الجماع والخبر عنها فغير منكر اذ دعت الى ذكره ضرر
كقوله الى لافعله انا وهدن وكقوله هل عريتم واما الخوض ورفق فابعد فليس
من مكارم الاخلاق ولا حديث اهل المروءة **ط** فان دعت الى ذكره ضرر فانما يكرهها
كقوله فعلت انا وهدن **قلت** ومن الضرورة ما تقدم ذكره راي امره فاعلمت بقلبان
اهله **احاديث العزل** **قوله** يعني المطلق وهي غزوة المرسيح كذا ذكره مسلم
من رواية ربيعة قال اهل الحديث وهو لوي من روايت ابن عتبة انه كان با وطاس وذكر
مسلم رواية عتبة مختصرة وقال يعني حديث ربيعة **قلت** لم يذكر مسلم من طريق
ربيعة وهي غزوة المرسيح والمأذكر من طريق ابن عتبة انه كان في او طاس وكلمة ربيع
كانت سنة ست واطاس وهي غزوة هواز بن خنيس كانت سنة ثمان والمأذكر كذا في
قال ابو عمر بنوا المطلق قوم من خزاعة كانت الوضيعة بهم بموضع يعرف بالمرسيح
وتعرف هذه الغزوة بعزوة يعني المطلق وبغزوة المرسيح قال ورؤي هذا الحديث
موسى بن عتبة عن خنيس بن ابي سعيد قال اصبا سبيبا من سبي او طاس قال وهو هواز
وكان ذلك يوم حنين قال ابو عمر وهو هو وهو ابن عتبة في ذلك اني ومسلم كما ترى كثر
يذكر في حديث ابن عتبة او طاس ولا غيرها والمأذكر مسلم يوم او طاس في حديثه في حلقه
الا في عن ابي سعيد خرج الصحابة في وطي المسبيات من قبل رواجهم وهي قضية اخرى

في غير من بني المصطلق **قوله** فاصبا كرا هو وخيار هو جمع كرمته
ع فيه حجة الجهور في جوار اسبق قاق العرب ومنعه الضافق والوحيدة وابن وهب من اهلها
كالوا لا تقتل من الجزية فان اسلموا والا فقتلوا **قوله** فطالت علينا العربية ورغبنا في الفدا
ط معنا طالت علينا العربية نعد رعلينا الفلاح لنعد راسبا به ليس انه طالت العربية لغو
اقامته فان عبيتهم عن المديت نطل ومعني رغبنا في الفدا اي في اخذ الفدا وحننا ان وطيلنا
ان نحل النساء فتعد رالفدا لاجل الحمل فسا لواهل يجوز لهم العزل وبني المطلق قوم وثنيو
ولا توطا غير الكتابية بالملة حتى تسلموا وظاهر بعد انهم قد مواعلي وطمن قبل الاسلام
وانما لو قفوا من اجل الحمل وقد اغتنى بهذا الظاهر قوم فاجازوا ووطي غير الكتابية بالملة
قبل ان تسلموا وهو مذهب طاوس وابن المسيب واختلف فيه قول عطاء وحاجد ومنع ذلك
الجهور بقوله تعالى ولا تكونوا المشركين حتى يوم **ع** واحا بواعن الحديث انهم كانوا يدينون
بين اهل الكتاب وقيل انهم كانوا اسلموا ولا يصح لقوله تعالى فربنا في الفدا اذ لا يقال
هذا فمن اسلم وقيل كان هذا في اول الاسلام ثم نسخ ولا يصح لان هذا يحتاج الى دليل
ويحتمل انهم انما سألوا عن وطي من اسلم منهم ولو ابي الحديث على ظاهره في الاقدار على الو
قبل الاسلام لبقيا ايضا على ظاهره في الفدا ورعليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد
من التاويل في الجمع وذكر عبد الرزاق ما يدفع الاشكال عن الامور فيروي الحديث عن
الحسن فقال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اراد احدهم ان يصيب
الجارية من التي امرها فغسلت ما لا ثم اغتسلت ثم علم الاسلام وامرها بالاملا واستبراء
بعضه ثم اصاب **ع** وفي حجة الجهور في من يبيع امر الولد لان الفدا يبيع وقد استنعوا منه
لاجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيجر وهي حامل من السيد وهو محج عليه خوف ارقاق
الولد وانما الخلاف في بيجر بعد الوضغ **قوله** فارد نال ان نستمتع بالنساء ونعزل وفي الاخر فكلنا
نعزل يعني ان منهم من وقع سوا له قبل ان يعزل ومنهم من وقع سوا له بعد ان يعزل ويحتمل
ان يكون يعني كما نعزل عن سوا على ذلك فيرجع معناها الاول **قوله** فسا لناه م سألوه لانه
وقع في نفوسهم ان ذلك من جنس المودة كما في الام بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك
المودة الحق لانه كالفرا من القدر **قوله** فقال لا علمكم ان لا تفعلوا اما كتب الله خلق بنة
هي كائنة الى يوم القيمة الا هي كائنة **ع** اجاز العزل كثير من الصحابة والتابعين الحديث والفقهاء
في الاخر فلم يمتنعوا في الاخر فكلنا نعزل والعزل بترك فلوكان شيئا يني عنه لم يني عنه القرآن
وفي الاخر اعزل ان شئت وكراهه قوم من الصحابة وجمه الحسن وابن سيرين من الحديث
عليه ما ذكره في الام وفي قوله في الاخر وانكم لتفعلونها قالوا ثلاثا فان ظاهره الافكار
ولقوله ذلك الواو اخفي والموا ما كانت الحرب تفعل من قتل البنات وغيره عليهم ومنهم
من يفعله في الذكور والاثان خوف الفقر **قلت** وقال ابن بركة وحرمة قوم انما قالوا ل
ثلاثة والمحي في لا عليكم الا تفعلوا عند الجيز لاضر عليكم في ترك العزل لانه ليس من
كل ما يكون الولد فكم من رجل يعزل ولا يكون له واد وانما ذلك الفدا رفا اراد الله سبحانه
كونه لا بد منه وان عز لهم لان الماقد ينقلب او يسلب لو طي ارادة العزل فيكون الولد

وما لا يريد كونه لا يكون وان لم تعزلوا فالخامس اعزلوا ولا تعزلوا فليس الا القدر وبعبارة اخرى
لا ضرر عليكم في ذلك العزل لانكم اذا تعزلون خوف الولد والولد انما الامور فيه القدر فاعزلوا
ولا تعزلوا وتقرروا ثلث وهو ان تكون لا الثانية زائدة والمعنى لاحاح عليكم في ان لا تعزلوا
العزل والمعنى على قول من فهم منه الكراهة لانهم لو اخذوا في تعزله لكانوا في حجة التاكيد في
عليكم ان لا تعزلوا وقد احتمل غير هذا من غير التقدير **قوله** في سند حديث اخر الزكاة
عن محمد بن عبد الرحمن محمد هو ابن سيرين وفي بعض النسخ عن محمد بن عبد الرحمن وهو خطا
قوله في سند حديث حجاج بن النضر عن عبد الله بن مسعود بن حسان قال اخبرني عروة بن عياض
كذا هو عروة بن عياض بن عبد القاري وزواه ابو نعم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولو
يسم **قوله** وساقيننا التي تشق لنا **الحاح** والساقية المستقيمة من الدواب وغيرها وكذا
روينا هذا الحرف وفي بعض النسخ عند ابن الجوزي وساقيننا ومعناه الحاد لا الدابة ولا
اوجه واصوب **قوله** وقد جرتك انه ياتى زوج **قوله** فيه ان الولد يلحق مع العزل في الحرار
والاما ولم يختلف في الحاقه اذا كان الوطى في الفرج لان الماتية في الفرج في الحاقه اذا
في غير الفرج لفساد الما بها لولا ولو كان العزل المين الذي لا يشك ان الما ينفلت
فيه لم يلحق وفيه حجة للشافعي ان الامة فرأش وما لك لا يراها في امنا الا اذا عرف وطبه
لها في بعض اصحابه او تكون من العلي التي لا تراه الا للوطى لان يدعي به ذلك كله استبرا
على المشهور ومن كبار اصحاب مالك من قال لا ينفية الحيف **قوله** عبد الله والله **قوله**
نساء انما اقول لكم حق فاعلموه **قوله** في الاطعن يزيد بن خنيس **قوله** خير هذا بضم الحاء
المجدة هو خير الرحي يقع الراد والحالة المملة بعد ما من اسفل منسوب الي بني رجة لطن
من خير لان رجة بن زيدة بن سبأ الاصغر بن كعب بن زيد بن شمس **قوله** وجدت هذا
الاسم مضبوطا واره الصحيح **قوله** اي امرأة **قوله** ضبطنا بفتح الميم اي مر باراة **قوله**
قوله بضم الميم وكسر الجيم بعدها حاء مملدة مشددة هي القزبية الموضع والفسطاط
الحاء وهو بيت الشعر وفيه ست لغات فسطاط رمان وباب الدوالي ووجدتها
جملة لكن مع تشديد السين بضم الفايهم وكسرها في الثلاث **قوله** يعلم بها اي يطاها **قوله**
لقد سمعت ان العنهم غلط صلى الله عليه وسلم في ذلك لما استقر من شرايته من
الذي عن وطى الحامل وهو مثل قوله من كان يوم من بانه طيور لا يعرف ولا يفتي ما ربح
غير **قوله** وهذا حكم كل حامل من وطى صحيح واختلف في الحامل من زنا فذكره مالك وغيره من
اصحابنا لزوجه ارباطها واجازته اشبه وانفقوا على منعه في ما الزنا اذا لم يتبين الحمل فانها
لغيره عليه ان فعل ذلك وانفقوا على ما لانزوج في استبراء الزنا فلك فقل فقل فخرم
كالخثلة وقيل لا تحرم في الحمل ونعنه **قوله** ظاهر الحديث سولكان من وطى صوم او واد
او من زنا لانه صلى الله عليه وسلم لا يستفسر وهو موضع لا يفتح فيه تأخير بيان
فجور الاحاديث رد قول اشبه فان ظاهره سولكان الحمل من وطى صحيح او واد
زنا واما العيوب وضع ما ميم به لانه لو كان نقدر منعه في ذلك واما **قوله**
منع من المزيج بل موحه فيه حتى يوصل الى جهل **قوله** وكيف يرثه وهو يميل له وي

يستقدمه وهو لا يميل له **قوله** لان النطفة تنزل من الجن فمسير الوطى من يكافيه واذا حصلت الشربة
امتنع الاستعداد **قوله** هذا ضعيف او باطل لانه لا يثبت التورث مع هذا التاويل واما الحق
انه قد يتاحز اياها سنة اشهر حيث يمكن ان يكون من هذا الثاني او من الاول فاذا استنفذ
وجعله ابنه فكيف يرثه وهو محتمل ان يكون للاول وان لم يستنفذ فكيف يجعله عبدا
ويستقدمه استعداد الرقيق وهو محتمل ان يكون ابنه **قوله** **باب الرضا**
قوله في السند حذامة بنت وهب اخذت عكا شدة اما حذامة فذكر مسلم خلافا في ذلك
والصحيح انها محبة واما انها بنت وهب فقال الطبري هي حذامة عند لاجرت عام الفخ
والحدثون يقولون فيها بنت وهب واما انها اخذت عكا شدة فقال بعضهم لعل اخي عكا شدة فتكون
بنت اخي عكا شدة بن حصن المشهور وقيل انها اخذت رجل خريقال له عكا شدة بن وهب ليس
عكا شدة بن حصن المشهور **قوله** المصواب ما في الام انها بنت وهب اخذت عكا شدة المشهور وتكون اخته
من امه **قوله** الغيلة بكسر الغين وبالياء اسم من الغيل بفتح والغيل بكسرهما والغيلة
بفتح الغين بيا المنة الواحدة وقال بعض اللغويين لا تقع العين الا محذوف لها وذكر ابن سراج
الوجهين في الغيلة المذكورة في الرضا واما الغيلة المذكرة في الغيلة فبما لكسر لا غير
قوله واختلف في حقيقتها عرفا فقل وطى الموضع يقال سدا غا ل الرجل واعتك اذا فعل ذلك
وقال ابن السكيت هي ارضاع الحامل يقال منه غالت واعتالت **قوله** وبالاول فسر هلمالك
والاصح وغيرهما من اللغويين فوجه كراهته خوف مصرته لان لما يكثر اللبن وقد يغمر
ولا يطبقون في ذلك اللبن انه دا والعرب تنقده ولانه قد يكون عنه حمل ولا يعرف به
فيرجع الي ارضاع الحامل المتفق على مصرته وقيل انه وطى الموضع ابن حبيب وسوا انزل الرجل
اولم يزل لانه قد ان لم يزل فقد تنكح المرأة فيضرب ذلك بالبن ابن اي زمني وغيره انما
الغيلة من الغر يقال خفت غايلته اي خضه وهذا بعيد لان هذا الحرف اذا كان من الضم من
ذوات الدوا قال تعالى لا فاعولاي لا يصيبهم فيا **قوله** اختلف ما المراد بالغيلة في
الحديث فقل وطى الموضع انزل لمار لا وقيل اذا انزل واما ان لم يزل فليس من الغيلة وقيل
المراد ارضاع الحامل واجه من قاله ان وطى الموضع بان ارضاع الحامل مصر ودليله العمان
فلا يصح الحديث عليه لانه الغيلة التي فيه نضر وهذه لا نضر وفيه من الفقد جواز ذلك لانه
لم يندعه لانه رأي الجوه ولا يضره وان اضربا لعل واخذ الجواز ايضا من قوله في الاخر لو كان
مقار لضر فارسي والروم وبروي الصار من مزار يضرب بحق من وفيه انه صلى الله عليه وسلم
يحكم باجتهاده وفيه خلافا بين الاصوليين وقد تقدم **قوله** ووجه الاجتهاد فيه احكام
لما علم برأي او استقفا منه لانه لا يضر فارسي والروم قاس العرب عليهم الاستبراء في الحقيقة
منه **قوله** الواد الخفي **قوله** الواد حية وفيه نزك واذا المؤدة سبيلت وحادثة
من ليسا **قوله** ولما كانت قال بعضهم وسميت مؤودة لانها تنقل بالتراب يقال منه وادت
نكاحه **قوله** في العرب قد فن البنت حية غير علة ومنه من كل فعل ذلك في الدكور
لانها لا تنقل من ذكوره ولا تنقلوا ولا ذكر حشية املاق **قوله** ونشبهه العرب
مخفوا **قوله** في العرب قد فن البنت حية غير علة ومنه من كل فعل ذلك في الدكور

الكرامة لا الخزي **ط** ووجه التشبيه ان المواد اتلاف المولود والعزل اتلاف اصل الولد
فهو مقتضى الحرير لكن لما كان قتل النفس اعظم فمقتضى التشبيه الكرامة وبالحكمة
فاحاديث الباب تهازلت في العزل والمذهب على ما لا يفي الله لا يعزل عن الحرية الا باذنها ولا
عن الامانة المروجة الا باذن اهلها فيجمع بين احاديث الباب بهذا فاحاديث الجواز معناها
اذا اذن من له الاذن واحاديث الكرامة معناها اذا لم ياذن **قلت** وتقدم ما للعلماء
القول الثلاثة في العزل واحاديث الكرامة المذهب فالمشهور على الصفة المذكورة من الاذن
ومن ما لا كرامة **ع** واختلف هل المرأة في ذلك حق فراه قتالة والحنفية والشافعية للحرمة
والامة المروجة فلا يعزل عن الحرية الا باذن اهلها الحنفية في الولد في الوطى لان الانزال من
تمام لذتها ولا يعزل عن الامانة المروجة الا باذن اهلها الحنفية في الولد قال بعض متأخري
شيوخنا ولحق في الوطى ايضا لعقد النكاح بخلاف وطى بالملك **قلت** هذا المتأخر
هو البايع ابن عبد السلام واخا بعض الناس ان حق المرأة في ذلك كحقها في
النفس قتال ونكاح ان تاخذ من زوجها ما لا على ان يعزل الى اجل معلوم قال ولها ان ترجع
في ذلك متى احييت وترد جميع ما اخذت ابن عبد السلام وهذه عندى ضعيف لان
انجراه او لا تجري العاوضات ثم نقض ذلك من وجهين احدهما انه جعل لها الرجوع والثاني
الا اذا رجعت رد ما اجمع والقياس ان ترد بقدر ما منعته من الاجل **قوله** في الاخص
حيوة عن عباس بن عياش قال بعضهم حصة هذا الحيوة بن عباس شريح التميمي يكي ابا زرع
وعياش هذا ابا ليا المشاة من اسفل والاشين المجهة ابن عباس بالبا الموحدة والسنين
المهملة القسبي بكسر القاف وسكون الباء المشاة من فوق منسوب اليقينتين بطن من رعين
قوله لو كان حيا **قلت** هذا من ان سولها كان بعد وفاة عمر وفي الاخر ان عاها من
الرضاعة يسي افع استاذ نعلها وهذا من ان سولها كان وعمر احيى واختلف المتأولون
ع فقال القاسمي ما عان من الرضاعة احدهما اخو ابي بكر من ابيه من الرضاعة والاخر
اخو ابي القيس ابيه من الرضاعة وهذا هو الصحيح في ابي القيس انه ابوها من الرضاعة
واما رواية ابا جهم انه اخوها فوهم وكذلك في مسلم عن عائشة انه عمها من الرضاعة لا يصح
وقال ابن ابي حازم وهو عمو واحد في الحديث ولا شبهة قوله القاسمي لو كان عمو واحدا لم يتكرر
منها السؤال بعد ان علت حكم عمو من الرضاعة من قضية حنفية ورجح بعضهم قوله ان
ابي حازم واجاب عن هذا بان قال لعل عمو حنفية خلافا لما افع اما بان يكون احدهما شقيق
والاخر لاب او ام او اما ان يكون احدهما اقرب من العمومة والاخر اجد او يكون احدهما ارضعة
زوجته اجد مومته والاخر في حياته فاشكل الامر على فاسالت **قلت** وكذلك يرد
السؤال على تمام ان يقال في علة اكتفت سؤلها عن الاول من هو الا ان يقال انها نسبت
او جوزت تغيير الحكم بالنسبة **ع** قيل وفي حديث عائشة هذا ليل قليل الرضاعة يجوز ان
لم يقع فيه سؤال عن عدة الرضعات بل جعله عماد دون تفصيل **قوله** في سند الاخر ان البريد
قال بعضهم هو بفتح الياء الموحدة وكسر الراء المهملة بعدها ما مشاة من تحت يكي ابا الحسن
الفايدي بالعين المهملة والالف المجهة **ع** والبريد بهذا اللفظ كثير لما يشبه بالبريد في الالف

هو

هذا

هذا بعد الراسد فلو واختلف في البا فاكل هو يكوها بالكسر وحكى في الفتح كالأول **قوله** في الاخر
ان عائشة اخبرته ان افع لما اتيه القيس وهو عمر من الرضاعة **قلت** كونهم على ما تقدم من ان
ابا القيس ابوها واما ما بعده من قولها ان افع لما اتيه القيس وهو عمر من الرضاعة استاذن على
افع بن ابي القيس وكذلك ما جاء ان ابا القيس عمر فكل غير صحيح وما في اخر الباب من يحيى استاذن
على ابي القيس المعروف اخو ابي القيس واما في حديث الحلواني من قوله استاذن علي عمر ابي الجيد
فيتمل انه كنية لا فاعل ابو القيس ابوها من الرضاعة وجميع ما فيه غير ذلك وهو من الرواية
قوله في الاخر ما لا تنوق **ع** هو بفتح النون والواو مشددة ومعناه مختار والتنوق
المباينة في اختيار الشيء المتيقنة الخيار وكذلك روينا هذا الجوف عن الاكثر وعند ابي الجدا
تنوق بضم التاء المشاة ومعناه قيل وتشتهر **ط** وايضا لاكثر هو فعل مضارع يحدق احدي
التين وعرض علي ذلك فيتمل انه لم يعلم ان اللبن للفحل فانه اخوه من الرضاعة ط يبعث الاول
قوله في الاخر است بخلية هو بضم الميم ويسكون الحاء المجهة وبكسر اللام اسم فاعل من اخلا
اي ليست بمنفردة بل ولا خالية من ضمة **قوله** هل لك في اخي **ع** يمتلئها لو يكن عندها
علم بتحرير الجمع بين الاختين ولا حرمة نكاح الربيبة **قوله** درة **ع** المصمم انه بضم الميم
المهملة ومثلهما من ابي جعفر بفتح الهمزة المجهة **ط** وكانه وهم **قوله** لو لم تكن ربيبة كس
حجري ما حلت **ع** تقتيد حرمة الربيبة بكونها في حجر ورج امها متسك به دا وقفا
لاحرما لا اذا كانت في حجره وليس ذلك بشرط عند الجمهور والتقتيد بذلك في الامة
والحديث خرج مخرج الحالب والحديث مضى ان اللبن للفحل **قوله** ارضعتني واياها
تؤبى **ع** تؤبى هو بضم التاء المشاة وفتح الواو ويجوزها المتغير وهي جاية اتي بفتح **ط**
هو تصغير تؤبى للمرأة الواحدة من تباب اذا رجع يقال تاب بفتحها تؤبى وتؤبى فلاجل
ارضاعها للبن صلي الله عليه وسلم سقى ابو طيب نطفة ما في النار وذلك انجاء في المصم
انه روي في المسامر فتبيل له ما فعل الله بك قال المسقيت مثل هذه وأشار الى طعنا بامته
قوله فلا تعرضن علي بائنا ولا اخوانك **ع** اشارة الى المراتين المذكورتين حرمة ودره
وهذه لم تحرف في بائنا ابي سفيان الا من هذا الحديث **ط** اتي بها بفتح الجمع وان كانتا
اشتيت زجران يعود لهما حديث ذلك **احاديث ما يحرم من غده الرضعات**
قوله لا تحرم المصمة والممستان **ع** المصمة الواحدة تحرم لقوله تعالى واما تكرو
اللاقي ارضعتكم فاطلق قالوا في الجواب ولما يتم الاستدلال ان لو كانت التلاوة واللاقي
ارضعتكم اما تكروا وجوبا بان المعنى واما تكروا لللاقي ارضعتكم محرمات لاجل انهن ارضعتكم
فيهود الكلام الي معنى ما قالوا او يوجب خلق الحكم باقل ما يسي رضاعا وقال داود لا يحرم
اقل من ثلاث رضعات لمع الحديث لا تحرم المصمة والممستان قالوا وان سلم ان طاهر القرآن
الاطلاق فالسنة يبينه قال وايضا فلهذا انما الرضاع ما فاق الا ما وجد في الرضاع
ما انتشر للجمهور ي بالراء والراءي ومحمي الرضا المشاة وانقاه من نشر الله الميت اذ احياه وحكي
الزاي ما ن ادفيه وعلمه من الشوز وهو لا ارتفاع واجاب اصحابا بان المصمة الواحدة
حظ في شق الامعاء وانتشار المحو وقال الشافعي لا يحرم اقل من خمس رضعات لحديث عائشة

الاي كان فيما انزل من القرآن عشر صفحات معلومات يخرج من ثوبه خمس معلومات فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يقرب من القرآن وشهد بعضهم قتال لا يخرجوا أقل من عشرة
لغزها في الحديث كان مما يقرب عشر صفحات **قلت** وبما في الكلام على تقرير استدلالاتهم
في حكمه ان ثمة الله تعالى **ولا حجة** لم فيه لانه لو ثبت الا من طريقه والقرآن لا يثبت بالحق
فان قيل قلنا لم يثبت كونه قرآنا فيجوز به في عدم الرضعات لان المسائل العلمية يصح
التمسك فيها بالاحاد قيل هذا وان قال به بعض الاصوليين فقد انكر هذا اقرم قالوا
لانه لم يترفع فليس يقرب ان ولا حديث وايضا لم يترفع كونه على انه حديث وايضا ورد بطريق
الاحاد فيما جرت العادة فيه ان يتواتر ويضرب الاحاد اذا طرقت اليه القواح سقط اعتبار
فان قالوا كان قرآنا ولم يتواتر لانه نسخ قلنا قد اجتمعت في نسخ لا يعمل به وكذلك
قوله عائشة وهو ما يتلى قرآنا نعمي قرآنا منسوخا **قلت** قال بعضهم في حديث لا تحرم الرضعة
والمعتان لعل هذا الحديث كان يشترط في التعريض عشر صفحات قلنا ان نسخ ارتفع الحكم واحدا
من قدح فيه بانه قول عائشة فلا يسلم لانه ثبت رفعه من طرق صحاح وقد ذكره مسلم
من رواية ام الفضل وكله بعضهم بانه اضطررت فيه احاديث الرضاع عن عائشة فقال ابن ابي
في حديثها هذا لعمري مرة عنها ومرة عن ابيها ومرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولد ارجوا
اني القرآن فلا عدد في القرآن وقد نزل صلى الله عليه وسلم من لالة النسب ولا عدد في
النسب الا مجرد الوجود **ط** انصرا ما يخالف في الباب حديث لا تحرم الرضعة والمعتان ويكره
حمله على ما ذكره ابو بكر ومولاه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عشر رضعات مخلوطة
فوصفها بالمعلومات يخرج مما يشك في وصوله **قوله** الاملاجة **ح** قال ابو جبير يعني الرضعة
والج الصبي المسمى بامه بلها واما الرضاعة والرضاع في رضع المسمى فقال ابن السكيت
وغیره في الرأ الفتح والكسر واما رضع بهم الصاد فهو رضع فحاه اذا كان يتيم ويجمع على رضع
ومنه قوله سلمة ان ابن الاكوع اليوم يوم الرضع اي يوم هلاكه لليام **ط** ويقال لجنه الاملاحة بلها
المهله **قوله** في سند الاخر **ح** بان هذا هو يفتح الحاله المهله وباب الموحدة وهو جاب بن
هلال الباهلي البصري يروي عن هشام وسعيد وغيرهما **قوله** عن عائشة كان فيما يتلى
قرآنا عشر صفحات يخرج من الحديث الى اخره **قلت** تقدم ما انه اخرج به الشافعي القابل للحض
وغیره القابل بالمشور فالشافعي يحل الصغير في قوله وهي بقدر ارجع الى الحسن لانه اقرب لمعنى
ان العشر نسخ خمس ويكن هذا (النسخ) تاجرا جدا ولما من جدد ان في صلى الله عليه وسلم وبعض
الناس لم يبلغه النسخ لقرب عهد النسخ تلوهم قرآنا فلما بلغه النسخ ترك ويكون العشر على قولها من
الحكم والتلاوة والحسن منسوخة التلاوة فقط كاية الروح ومن يجمع به على العشر بحال الصبي طالما
على العشر ويكون من يقربوا والى يبلغه ايضا النسخ وليس المعنى ان تلاوة كانت ثابتة وتركوها
لان القرآن محفوظ **ولا حجة** لم فيه وقد تقدم

نشار

نشار الابن فلما نزل ادعوه لابلهم بطل حكمه النبي وبقي سائر على دخوله على سهولة حكمه
الصغير فلما بلغ مبلغ الرجال وحك أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما كراهية دخوله وسق
عليهما ان يخاه الدخول لسابقة الالة فضالته سهلة كما ذكر **قلت** ذكر جماعة من
المؤرخين انه لما طعن عمر وقيل له لو استخلفت يا امير المؤمنين فقال رضوان الله عليه
ان ترككم فقد ترككم من هو خير مني وان استخلفت فقد استخلفت من هو خير مني لو كان
ابو جبير حيا استخلفته فان سألني ربي قلت سمعت نبيك صلى الله عليه وسلم يقول انه امير
هذه الامة ولو كان سالم أبو حذيفة حيا لاستخلفته فان سألني ربي اقول ان سالما يحب
الله حبا ولو تخلف الله ماعناه فقيل له لو عهدت الي ابنك عبد الله فانه لها اهل لفصله
ودينه وقدم اسلامه فقال فحسب اللطاب ان يحاسبهم عن امر هذه الامة رجل واحد
ولو عهدت الي خرجت من هذه الامركها فالإلى ولا على **قوله** كيف ارضعه وهو كبير الجهور
ان رضاع الكبير لا يؤثر في حرمة ولا رفع حجاب وقال داود يؤثر في رفع الحجاب خاصة
ح وقال ابن الموان ما علمت من اخذ به عامي الا عائشة ومن اخذ به في رفع الحجاب لم اعبه
ونكح بها لي الباجي وانعقد الجمع على انه لا يحرر بجنه والخلاف فيه انما هو كان اولاً لم القطع
ط فيما ذكر ابن الموان عن عائشة تنظر فان حديث اوطا بن ابي انا كانت تلخذه في رضع
الحجاب خاصة **ح** قال بعضهم وهو دليل مذهبا الا نزي قولها فحالت امره من حجب ان
يخلع عليها من الرجال **م** وحجة الجمهور وقوله تعالى والوالدان برضعت اولادهن الآية
وحديث مسلم الاي لما الرضاعة من الجماعة وما في غير مسلم من قوله لا يحرر من الرضاعة الا
ما فتق الاما فان الالة منعت ان يكون ما يجد الخواص حكم ما في الخواص والحديثان يقيان
رضاع الكبير لان رضاعه لا ينفى الجوع ولا ينفى الامعاء واحمد داود حديث سهلة هذا
وحمله الجمهور على انه خاص بسالم وكذلك حمله ان واجه صلى الله عليه وسلم وكان ممن
ان به دخل عليهم احد هذه الرضاعة ويقبل عائشة انه خاص بسالم وايضا فقضية
سالم قضية في غير نكاحات في غيره واحتفت بأقربينة النبي وصفات لا توجد في غيره
مخ لا مات المؤمنين من شدة الحكم في رفع الحجاب والتخلط فيه ط ساقا لك حديث
سهلة هذه في الموطا احسن مساق وقد ذكر فيه حجة من القرآن الدالة على خصوصيته بسالم
قلت قال ابن العربي ذهب الى ما ذهب اليه عائشة ان رضاع الكبير يحرم عطا واللبث
لحديث سهلة هذا اقاله لم يري انه لقوي ولو كان خاصا بسالم لكان لها ولا يكون لاحد بعد
كما قال لا يرد في شأن الخدعة انتهى ابو عمر ات امرأة الى اللبث وقالت اني اريد الخ
وليس معي ذو محرم فقال لها اذهبي لي زوجة رجل ترضوك فيكون زوجها اياك في
معه ولما كان رضاع الكبير لا يحرر لان شرط الرضاع لا يحرر ان يكون محملا الى الرضاع
والحتاج من كان في المولود او جلدته ما يظفر به وهو متصل الرضاع او بعد يوم او يومين
من فقال له هو في تحديد المدة القرينة عندنا اضطراب في المذهب هل هي الايام اليسيرة
او الشهر او غير ذلك وهو عندني خلاف في حال وهو القدر الذي جرت العادة ان يستقي
الرضاع بالحكم فها وقال ابو حنيفة اقمي الرضاع ثلاثون شهرا وليس كما قال وقوله تعالى

مولي

وحمله وفصله ثلاثون شهرا الما هو حيان لاقل الحبل وأكثر الرضاع فلا معنى لاعتبار في
الرضاع وحده وقال زرافضه ثلاث سنين والتحقيق ما قلناه لانه خلاف في حاله على اصل
المذهب **قلت** والمتفضل في تفسيره اربعة اقوال فمرها في المدونة بالايام السبع
وقيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة وكلا روايات عن مالك وحكي قولنا انه خلاف في حال
ان العادة جرت في الرضيع انه لا ينقطع في يوم واحد بل يمد رجا اياما ورجا فطامه حكم
حكم الحولين فمد ما ملك بالايام البسيرة وبالاقوال **الآخر قوله** فوجعت فقامت ابي
ارمعت **ع** المتبر في الرضاع وصوله اللبن الى الجوف ولو بصبه في الحلق وحل رضاع
سالم كان هكذا لا يجوز رؤية الثدي وانه مسميه بحض الاعضا **قوله** ايفع م هو من
شارف البلوغ ايفع الخلام فهو يافع ويغصه من قال يافع جرحه على ايفاع ومن قال يفعده
فهو لا يثيب والجماعة بلفظ واحد وبما ليفع ثلاث ايضا **قوله** فكنت سنة لا مدت به
لهبة **ع** اي من الخوف واستصعب على اسقاط الخافض **قلت** والمتحفي ان ابن ابي مليكة بعد
ان سمعه من القاسم لم يحدث به ثم انه بقي القاسم واحببه انه لم يحدث به **قوله** في سدا لمر
ابو صبيح بن عبد الله بن ربيعة قال لاجلهم ابو عبيدة هذا الموقوف على اسمه وهو ابو
عبيدة بن عبد الله بن ربيعة بن الاسود بن المطلب بن اسيد بن عبد العزي بن قضي
قوله اباسا بر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وهم ان يدخل غلهم احد هذه الرضا
وقلن احبته ما نراه الارخصة تسام **قلت** تقدم ما قلناه من حكاية ابن العربي عن
عطا واليت وما ذكره عن نفسه **قوله** فاهو بداخل علمنا احد هذه الرضا **ع** احد
مرفوع على اليد من هو على مذهب الصريين ويصح ان يكون فاعلا ليدخل على مذهب
الكوفيين وهو ضمير امروئان **قوله** فزات الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال انظر اخوتك من الرضا **ع** وقال اما الرضا **ع** فمن الجماعة **ع** فصلة مبالى الله عليه
وسلم يميز قاعدة كلية في ان رضاع الكبير لا يجوز **قلت** فلهذا نظر اخوتك ان كان وغضبه
صلى الله عليه وسلم قوي في ذلك فيجاء رضعا تقدم من اسنك لا طه على انه محرم مودة
سهلة ولا جواب الا ان تكون سمحت هذا قبل ورات ان حديث سهلة ناسخ له وراه
غيرها من زوجاته صلى الله عليه وسلم خاما بيا لم ياكل اوان حرمة ازواج
صلى الله عليه وسلم في سنة الحكم بالحجاب ليست كغيرها كما قيل لما تقدم

احاديث السبي بهدم النكاح

قوله بحث جيثا الي او طاس يوم فزحين **ع** كذا الرواية وعند ابن الخدي
بالرا وهو وهم **قوله** تخرجوا من غنثيا من من اجل ازواجهم من المشركين **ع** المشركون
ان السبي بهدم النكاح سببا معا او مقترقين وروي ابن بكير ان سببا معا واستنق
افرا على نكاحهما وحجة الجمهور الاية وايضا فانه لفتاى لانه اذا سببا معا ملكت رقابهما
ومنا فحما فليست ملك الزوج لاستحالة ملك واحد بين ما لکن وايضا لو وقعت بامان
ثم سببا الزوج فان كينه من ابييه على سببه وليس له من يمينه عليه ولهذا لو يفرق
الحالة في الجمهور رواية ابن بكير انما اذا سببا واستنق الزوج حصل له عند تلمه

فلهذا

فلهذا العهد كان احق بها من المالك ومثل ان بوجه لانها لما افرا افر وجمع ما بيد الزوج
ومن جملة ما بيده العينة وهي ما لا يتزوج في ثاني حال **ع** مذهب الحسن ان الهدم مخرج
طلاق وقيل بطلاق **قلت** لما كانت بوجه الرجل محرمة على غير محر جوا من وطئ المسبيات
ذوات الازواج فزالت الاية في جوابهم مستثنى في من ذوات الازواج ما ملكت
الايان والمسبيات ذوات الازواج ذوات في عموم ما ملكت الايام وحصل بعض
الشيخ في اربعة اقوال المشهور ورواية ابن بكير والثالث ان السبي بهدم النكاح
الا ان يقدم واحد منهما بامان والرايح انما على نكاحهما الا ان تسبها ويقوى سببها بوطئ
قيل ان يقدم من وجه ولو ضم طريق غير هذه في تحصيل المذهب **ع** واختلف في الاية فان
الزوج اذا بيعت فقال بعضنا لهما ببيعهم بفسخ نكاحهما لعموم الاية واباه مالك والجمهور
والتحقيق ان الاية عموم خرج على سبب فان قصر على سببه لم تكن له في الاية حجة وان
ابقي على عمومها حديث بريء بن خضيمة قال حدثت عائشة اميرتها ولم يفسخ بغير نكاحها
بل جبرها صلي الله عليه وسلم حين عتقت لكنه خبر واحد وفي تخصيص عموم القرآن به
خلاف لاهل الاصول وفرق بعضهم بين السبي والشر بان السبي ملك حادث لم يكن والشر
استقال ملك والاول اثر نقصا فانه في النكاح والثاني لم يحدث ملكا فلم يؤثر **ع** والمخلاف
في هبة وايضا وعقبا كاهو في بيعهم **قوله** فمن لكر حلاله اذا اقتضت عدلين **ع** يد
على صحة النكاح اهل الشرك وطوق النسب فيها وهو قول الشافعي وابي حنيفة وقال مالك
نكاحهم مفسوخ فاذ اسلموا افر واغلى نكاحهم ما لم يكن محرما علينا كذوي المحارم ولولا
ذلك لم يخرج الي عدة **ع** يعني بعد فسخ الاستبراء لحيضة من ما الكافران انكحهم فامدة
على المشهور وظلوا من شر وطأ المحنة وعلى قول الشافعي وابي حنيفة ان النكاح صحيح
فمجرد عدة الوفاة وهل تعدد على مذهب جماعة الحرة والامة فيه نظر على اصولهم
في سند حديث شعبة عن ابن الخليل عن ابي سعيد وون ذكر ابي عتبة **ع** قال
بعضهم كذا هو في نسخة الجلودي وابن مهران وكذا اخرجه الدمشقي وفي نسخة ابن الخدي
ذكر ابي عتبة كما في حديث ابن ابي عروة قبله **ع** بعضهم هذا هو الحياتي وقال غيره اثباته
هو المنواب **احاديث الولد للفراش وللعاهر الحجر**

ع سبب هذا الاختصاص انما كان في الجاهلية يثبتون النسب بالزنا ويتنازع
الجواري ويستأجروهن للوطي فان الخفت المزي للولد في احد او ادها الزنا ولم يزل عد
فيه احد الحق به فلما جاء الاسلام ابطال ذلك والحق النسب بالعتوبة الصحيحة والافرية
الثابتة وكان عتبة بن ابي وقاص وقع بامه رخصة فماتت فولدت غلاما ماتت عتبة على
شركه فمات **ع** في الخلق سعد وعبد واخوه سعيد باستنقا ابيه على عادتهم واجتمع عبد
بفراش لبيبة وكان سمع ان الشيخ عاتق حكم الفراش والافرية عادة في الحاق به فمضى على
الله عليه وسلم بالولد لصاحب الفراش وقطع الحاق بالزنا بقوله وللعاهر الحجر **قوله**
فراي سبها بينا بعينة وقال هو لك يا عبد **ع** فيه ان الشهادة لا يعل به في الحاق عند وجودها
هو اقوى منه لانه القاه والحقة بالفراش كما الحق في حديث اللعان واعلم في حديث القافة لانه

ليس ثم حارص اقوي منه والرواية في عبد الله منادي ووقع لبعض الحنفية عبد بن جابر يامسونا
وقرأ الى ذلك حين رد عليهم قالوا انما حكمنا بانه لانه ابن امة ابيه لانه الحق بآبيه وليس كان عمر
كان الرواية انما هي باعيد باليا وعلى تسليم اسقاطها فبعد هذا علم والحق بخلافه من حروف
النسب ومنه يوسف اعرض عن هذا اي يابوسف **قوله** الولد للفراش والولد للمهرود الى الولد
للمالة التي يكون فيها الافتراض في الثاني في الوطى وحملته الحنفية على حذف مصنف
والمراد صاحب الفراش ولذلك لم يشترطوا ان كان الوطى في الحق على ما ياتي واحتموا بقول جابر

بانت تخالفه وبانت فراشها خلق العباة في الدما قتيلا

اي صاحب فراشها يعني زوجها والفراش وان مع التخيير به عن الفروج والزوجه فانما
المراد به هذا الفرس المهور ولا تقدم وقد قيل ان ايقاع الفراش على الزوج لا يعلم في اللغة
قوله وللعاقر المحرم العاهر الزاني اسوقا على من غير الرجل المرأة لغيرها اذا اتاها
للمجور ومهرت هي ونهت اذ انت تم اخلف فقيل عاها بالمجر رحم المحرم وقيل المجر هنا
كناية عن الحنية اي لاحظ له في الولد والعرب يجعل هذا متلا في الحنية يقولون له
التراب اذا ارادوا الحنية والعهر الزنا ومنه الحديث اللهم ابدل العهر بالعفة **قلت** كان
ابو العينا الشاعر الاعرج كثير الدعا به وشديد الانزعاج من الايات والحديث فترادف
له ولد فان جهر من يريده طينه فنهاه بالولد ووضع بين رجله حجر او ذهب فلما اخذ
ابو العينا يحرك وجد الحجر بين يديه فقال من وضع هذه فقبل فلان فقال والله عرضت
ابن الفاعلة قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر **قوله** لو احييتي منه
يا سورة امرها بالاحتجاب منه مع انه اخوها **قوله** عاها قيل هو على وجهه الدب لاسيما في
حق الزوجه صلى الله عليه وسلم تخلف امر الحجاب وزيدتهن على غيرهن فيه **ط** فهو
فهو كقوله لعائشة وفاطمة في امر ابن ام مكتوم افحميا وتا انما السمتا بصرانه وقال
لفاطمة بنت قيس نسقيك لبن بيت ابن ام مكتوم بمقبحين شيابك عنده فاباح لها ما منعه لازوا
م اتفقوا على ان الحرة فراش بالحق **بشرط** امكان الوطى ولحق الولد وهو ان ياتي
به لستة اشهر فاكثروا واحدا لامة فانما تكون فراشا بالوطى اذا ثبت بينه او اعتراف فيما
تاتي به من ولد الحق به الا ان ينفيه بعد دعوي الاستبراء واختلف في بينه في ذلك على قولين
والفرق بين الحرة والامة في انهم ذلك هو ان الحرة لها كانت لامتداد الا للوطى جعل الشرع
العقد فيها بمنزلة الوطى والامة تشتري لوجود كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطى
ومع هذا الفرق فاد بعض شيوخنا حتى زعم ان الشاب العزب اذا اشتري طر
تراد غالبا الا للوطى وظهر من الحال انه يسلك بها مسلك السرية الا تكون فراشا وان
يثبت الوطى لان هذه الاوصاف الحق بها حتى واستمر بعضهم لهذا في كتاب العدة من انه
اذا مات السيد والزوجه وحمل الاول وكان بين الوقتين شهران وخمس ليال ان عاها
الاجلين مع حيضه لانه علق على امكان حليته وط السيد احكام الوطى باب بعضهم عن
هذا بان امر الولد صار كزانية لسيدها لما تقدم من ايلادها فلهم ان لم يثبت اعترافه
بالوطى بعد رجوعها اليه من عصمة زوجها بخلاف الامة التي لم تترك وط وشذ ابو حنيفة

في

في لامة وقال لا تكون فراشا الا بولد واستلحقه فالتى به بعد ذلك من ولد فهو له الا ان
ينفيه واحتج بان الامة لو كانت فراشا بالوطى لكانت فراشا بالعقد وتخلقت بها احكام
الحرة على صاحب الفراش وما قاله غير صحيح لان الحرة لما كانت لا تتراد الا للوطى جعل الشرع
العقد فيها بمنزلة الوطى على ما تقدم في تقرير الفرق وتنازع المالكية والحنفية الحديث فقلت
المالكية هو رد على الحنفية فانه الحق الولد بمنزلة ولدت منه فقلت
وقالت الحنفية هو ايضا يرد عليكم فان الحق بمنزلة ولدت منه فقلت
الظاهر لم يقل به احد لامنا ولا منكم فوجب ان سقطت خلقنا الجمع بالحديث والجواب
بانه محمول على ان من حرمه عرف وطيه لها فاعترافه عنده صلى الله عليه وسلم اور
باستفاضة وهذا التاويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا الجيع على منع الحاق
الولد بابيه الا ان يثبت بسبب واختلفنا في السبب فقلنا شئت الوطى وقلتم
استلحقا في ولد سابق وولد سابق معلوم انه لم يكن وثبوت الوطى لا تعلم عدده
فاستنع تاويلكم وامكن تاويلنا فوجب حمل الحديث عليه **قوله** واحتج بالحديث احمد
والثوري والاوزاعي ان الزنا يجرم الحلال وجعلوا الامر بالاحتجاب واجبا وهو
احد قول مالك والصحاح من قوله وقول الشافعي ان الزنا لا يجرم حلالا الا ما جرمه
من قولهم لا يحل للزنا ان يتكلم ابنته المخلوقة من ماله الفاسد واحكامه ابن الماجشون
طرح الاصل وايضا لا يحكم الحرز وقال المزني انما امرها بالاحتجاب منه لانه اجنبية
منه وليست باخت له والبيهي صلى الله عليه وسلم لم يحكم في نازلتهم وانما اعلمهم بالحكم
لو ادعي ولد اصاحب فراش وزان وليس الامر كذلك لان عتبة وسعدا لم يخرج يدع
احد منهما شيئا ولا يلزم احدهما دعوي غيره فلا يلزم عتبة دعوي اخيه ولا زمة دعوي
ابنه وفي هذا ذهب البايعي وقال انه اصح الاقوال وقال محبي قوله هو لك يا عبد اي
هو لك ملك لانه لم يثبت نسب وانما اقر له عبد بالاخوة فيبقى ملكا له لانه ابن امة ابيه
ولم يكن بذلك احا لسودة لان زمة لم يستلحقه قالوا لو كان استلحقه لزمنه لما
عنه سودة ولا امرها بقطع رحمها وقول عائشة لما راي من شبهه بعنته تاويل من اذا
يكون على تاويل المنع بالاحتجاب عندها ولا على الوجوب ولا الاحتياط **قلت** اما مسئلة
ان الزنا يجرم الحلال ففي التذويب ومن زنا بامر زوجته حرمت عليه زوجته وفي الوطى
لا يجرم الا حلالا ولا احتجابا على باقي الوطى لا اختلاف بينهم فيه انتهى وتعب على البراذعي
لنظري في الام قليل فارقا ولا امر بالفراق قد يكون على وجه التدب فيرجع الى الكراهة
والاكثر هو قول البراذعي وان مولده بالامر بالفراق على الوجوب وهو الذي نض عليه
في كتابه في جيب قال وعليه مات مالك وبعضهم حمل المدونة على الكراهة فيتمصل بآية
امر السيد بان يجرم فقال ابو حنيفة وعمران بن حصين في جماعة من ائمتنا بان لا يجرم
قال الشافعي في الكراهة قال ابن الموار واما مسئلة احتجاب سودة فان واجبا فقال
ابن العربي انما يكون به لا يثبت لاسيما المزني في جعله صلى الله عليه وسلم لم
يحكم في نازلة القوم قال لا يثبت لاسيما المزني في جعله صلى الله عليه وسلم لم

وجوب سودة عن الخلطة المختصة بالاحوة ولم يراع شبرا ولوراعاه لراعاه في الاخلاق
فصل وفي حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وحكمه بالاحتجاب لطل الشبه
 القضاة حكيم في مسألة والاحتجاب انما هو ندب واحتياط لا زواجه كما تقدم **قلت**
 قال لقي الدين جميل بعض المالكية الحديث دليل لقاعدة من قواعد مذهبهم هي ان الفرع
 اذا اشبه اصلين ودار بينهما اوجب حكما بين حكيم لانه لو اعطى حكم احد ما فسد لزوم
 القاسم بها بالآخر والعرض انه اشبهما وبينا من الحديث انه اعطى حكم الفراش فالحق
 النسب ولم يخصصه فامرهما بالاحتجاب واعطى حكم النسب فالحق الولد بالفراش قال
 ويجوز من على انه من الحديث بان صورة النزاع في تلك القاعدة انما هي اذا دار الفرع
 بين اصلين شرعيين يقتضي الشرع الحاقه بكل واحد منهما والشبه ههنا لا يقتضي الشرع
 الحاقه بصفة وانما امرها بالاحتجاب احتياطا وارشادا الى مصلحة وجودية لاعلى
 وجوب حكم شرعي **فصل** ويتعلق بالحديث الكلام على استلحاق الاخ لاجته
 فبعد مالك وصحبه الشافعي اذا لم يكن ثم وارث غيره واحتمل بالحديث لان رجة كثر
 يستلحق ولا اعترف بالوطى فليس لاستلحاق اخيه والجواب عنه انه يبي وجه ثالث
 ان يكون ثبت عنده وطى رجة باستفادته او غيرها فلا يحتاج الى اعتراف وانما
 يصح هذا على الحنفية القائلين بانه لا يثبت الفراش الا بولد سابق كما تقدم ولا ولد
 سابق وهذا امتناقت الحال عليهم في الحديث بما قرأ بعضهم انما الرواية في الحديث هو
 لك بعد باسقاط البا اي هو لك ملك كاقدمنا وتقدم الجواب عنه وايضا هو بشرط
 في استلحاق الاخ لاجته ان لم يكن وارثا غيره فان لم يكن فحقه بواقفه جميع الاولاد
 وعبد ثم وارث غيره وهي سودة ولم يستلحق معه سقط تعلقه بالحديث واجاب
 اصحابه بان رجة نوقا كما وسودة حسنة لا تراث فيه وصارت كاحد فصار عبد
 كانه كل الورثة واجاب اصحابنا بانه وان منعت الميراث فمن ابنته فلا بد من رضاها اذا
 يلحق اخوها علم من لم يرضه وقد سلم ابن القصار ما تقدم الجوابنا نقول ان جميع
 الورثة اذا اتفقوا على الحاق نسب بالميت حتى به وان لم يكونوا عدا ولا وزعم انه المذهب
 قال والفتاى خلافه وهذا او هو منه على المذهب وانما هو مذهب الشافعي كما تقدم
 فانه ان الورثة اذا اجتمعوا حلوا محل الميت ورعيلهم بعض اصحابنا يذهب لوجه اخر
 محله ولا استلحاق لخلو محله في نفي حل امة قطرها الميت وهذا لا يلزم لان هذا
 المحل احد الورثة وهو بشرط ان يستلحق جميعهم واجتماع جميعهم في الاستلحاق يمكن
 ولا يمكن في نفي الحل ولعل ابن القصار راى شيئا في المذهب فتناول منه على المذهب ما نقلنا
 عنه **فصل** ويلحق ما نحن فيه بلقي ان يقال ان احد الورثة يوارث كل من اقر
 احدهما ثالث فقبل عندنا عليه فاصل ان كان على اقراره وتبيل يتساويان فيما سلف
 على لانك ولما وبيما في النسب وقيل بغيره المقتل وبقيته الورثة فاصل ان كان
 كما تداعاه اثنان ووجه هذا عندنا لان للمقرس له فيقول بقيته الورثة بعد ان
 ان سلمه يرجع ملكا لميت تراثه ورثته ونحن ورثته فيكون المقتل قد سلمه للمقر

فقال

وقد

وقد اعترف من سلموه له انه لي دونكم ولو لم يعترف لم يكن لكم اليه سبل فيقتسمونه كاد
 تداعاه اثنان وقاله الشافعي لاشي للمقتل لان المال فرغ بثبوت النسب فانه لا يثبت
 عنده المال لان ثبوته فرغ بثبوت النسب والنسب لم يثبت كما تقدم للشافعي ولو تقدم
 الزامه ان يقول في المسيلتين بقوله واحد وانما قصدنا التنبيه على تاسب الطريقين
 وقد استوفينا الكلام على هذا الحديث ولم يراع احد في من المصنفين جمع من هذه المصنفين
 ما جعلنا **احاديث القافة** **قوله** يبرق اسرار ووجهه ع الاسرار بالخطوط
 التي تكون بالوجه واحد اسرار وسرار والجمع اسرار واسرار يرجع الجمع وفي صفة ملي
 الله عليه وسلم ودونق الجبال يطرد في اسرة وجهه فهو كناية عن انطلاقة وجهه
 المبارك وجرى انما الشعر والحسن فيه بخلاف الغضب والخوف **قوله** يجر زراع
 المعروف والذي ضبطه لحفاظ انه بفتح الجيم وكسر الزاي الاولى واختلف فيه عن
 ابن جريج في كتاب الدار فطني عنه انه كان يقول بفتح الزاي والذي قيل عنه ابو عمر
 ناطملة ساكنة ورا مكسورة قال المصواب الاول لانه روي انه انما سمي مجزرا لانه اذا كان
 اذا اخذ اسير اجرا نصيبته وقاله الزبير بن بكار خلق لحيته وكان من بني مدح وكانت القافة
 فيهم وفي بني اسد **قلت** قال تقي الدين اختلف قول السلف في القافة هل هي مخففة
 بني مدح ام لا لان المرعي بها انما هو ادراك الشبه وذلك غير خاص بهم او يقال ان لم
 في ذلك قوة ليست لغيرهم وكان يقال في علوم العرب ثلاثة السبابة والحيافة والقافة
 فالسبابة سم تراب الارض فيعلم بها الاستقامة على الطريق او الخروج عنها والحيافة
 زجر الطير والطيرة والتداول وهو ذلك والحيافة اعتبار الشبه بالحاق النسب
قوله ان هذه الاقدار بعضها من بعض ذكر ابو داود عن احمد بن صالح ان اسامة كان
 شديد السواد وان ابوه كان ابيض من القطن فكانت الجاهلية تطعن في نسبته لذلك
 فلما قال القاي ف ذلك وكانت العرب تسمى لقول القاي ف شز صلي الله عليه وسلم بذلك
 لانه كاف لم عن الطعن **قوله** زيد بن حارثة عربي صريح من كلب اصحابه سبي فاشتراه الحكم
 لعنه خديجة بنت خويلد فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم فقبضاه فكان يدي زيد بن
 محمد حتى نزلت ادعوه لايامهم فقيل زيد بن حارثة وابنه اسامة وامه ام ايمن واسمها
 بركة وتبعها ام الطيب ايضا ولما رار من المورخين من ذكرها كانت سودا لا احمد
 ابن سجيوب الصغير في فانه ذكر في تاريخه بسنده اي ابن سيرين واره ليس بصحيح لانه
 لو صح لم يذكر القاس لونه اذ لا يبعد ان يلد الابيض الاسود من الاسود او قد
 رفع الناس نسبها الى النعمان وذكر مسعودي كتاب الجهاد عن ابن شهاب ان امر امين
 كانت من الجاهلية حقيقة لعنه الله والد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكر الواقدي لا
 ان يكون هو قولي شهاب جعشية اهل من مهاجرة الحبشة فاه كانت منهم فاقاد عمر
 بن الخطاب اعطى اهل الحبشة من وكالات للنبي صلى الله عليه وسلم حبشية اخرى ايضا
 فسمى اهل الحبشة من سبي جعشية اهل الحبشة فاه كانت منهم فاقاد عمر
 من قتل عسرة وهذا يؤيد كذا ابن سيرين **قوله** اثبت العمل بالقافة الشافعي وقناه ابو حنيفة

وبين قوله وان ثبت سبعت لك وسبعت لشاي وفيه ايضا حجة لما لك ان القسوة لا يكون الا بين ما
 واجاز الشافعي يومين او ثلاثا ولا يخلو انما اكثر من يومين بتراضهم **قالت**
 انما يكون حجة لما لك اذا سطر ان معنى درت بالقسوة يوما وما والا فقد قال الخصم ان معادرت
 بالتكليف ورده ابن العربي بان قال هذه زيادة لا تقبل الابدليل ويرده ايضا قوله للبكر
 سبع والنتيب ثلاث فجعله حكما مستقلا فالاولى في رده ان يقال قوله درت انما هو حالة على ما
 عرف من حاله والمعروف من حاله في القسوة انما هو يوم او يومين **قالت** في جواب القسوة
 ليلا وكذا النهار عند اكثر فلا يدخل لاحد اسماء في يوم الاخرى لغير حاجة واختلف فيه حاجة
 او ضرورة او احد شياء او وصفا او لا فقامه متاعه او لعباذا فاجان ما لك واصحابه
 والاكثر وعنده لا يقوله الا من عند رايه من عند من عنى كتاب ابن حبيب **قالت** القسوة هو يومين
 لا اكثر الا برضا ما واليوم هو كما قال الله وركا ملة فيستل النهار والليل لا اختيار الا بالليل
 وذكر بعضهم في ذلك قولن احدهما انه محذور والابتداء بالليل ولا يدخل على احدهما في يوم الاخرى
 كما تقدم **قوله** **قلت** اختارت التثنية مع اخذها بقرينة حرصا على طول اقامته صلى الله عليه
 وسلم عند لائا رات انه اذا سبع لها وسبع لغيرها لم يقرب رجوعه اليها **قوله** للبكر سبع
 والنتيب ثلاث **قالت** قال ابن العربي هذا لا يقتضيه قبيل اذ لا نظير له يشبه به ولا اصل
 يرج اليه والعلماء يقولون ان الحكمة في ذلك انه نظر الى تحصيل الائمة والمواصلة وان يستوي
 الزوج لانه من الثانية فان لكل جديدة لئلا كانت البكر جديدة عهد بالرجل وحديثة
 بالاستصحاب والنفاذ لا تلبس التجهيز ثم عطلها الزيادة على التيب لان ينبغي نفاذها وسكن
 روعها وهي في ذلك لا خلاف التيب لان التيب حارست الرجال قال وهذه حكمة والادليل انما
 هو قول الشارع وفعله **قوله** واختلف عندنا فقيل السبع والثلاث حتى الزوج على بقية نسائه
 حاجته اليه لانه بهذه الجديدة فجعل له الشارع ذلك زيادة في الاستمتاع وقيل حق المرأة
 لقوله صلى الله عليه وسلم للبكر والنتيب بلام التثنية ثم انظر بذهب هل يقتضي به على
 الزوج **قوله** في ابن القاسم ان اقامة الزوج اذا كانت عنده زوجة اخرى اولى بالحديث ولا يهر
 بفصل وقال غيره لما الحديث فيمن له زوجة جعل له ذلك ليقضي لانه بعد الجديدة واما من لا زوجة
 له فهو مقيم معها وغير مفارق لها وهذا من المعروف الذي امر الله سبحانه به في قوله تعالى من
 وعاشروهن بالمعروف وهو الظاهر لقوله في الحديث نفسه اذا تزوج البكر على التيب واذا
 تزوج البكر على التيب على البكر **قالت** قال ابن العربي القول بان ذلك لها ان لم تكن للزوجة
 لامعزله ولا يتصور ولا يثبت اليه **قوله** والقول بالسبع البكر والثلاث للنتيب هو قول مالك والشافعي
 واحمد وقال اهل الراي والحنابلة والشافعي والحنابلة والقول بالبكر والنتيب سواء وقال الشافعي فيمن
 البكر سبعا وعنده التيب ثلاثا فاذا تزوج البكر على التيب اقام منها ثلاثا واذا تزوج التيب
 على البكر اقام عندها يومين وهو قول الحسن وابي السبيح وقال سفيان الثوري في تزوج البكر على
 التيب اقام عندها يومين ثم قسروا السنة خالفهم الجمهور في الاول اذا تزوج التيب على البكر
 نقلنا انما اجمع به من يقول ان الحق للزوجة اذا كان له زوجة اخرى ومن يقول ان التيب
 العلم واليباب وهو قول مالك والشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة اذا اقام عندها فانه عايشا

الاحرم

بما اقام عندها **قوله** في الاخر قال انس من السنة ان يقيم عند البكر سبعا **قوله** القها من
 السنة كذا هو عند العلم من قبيل المسند لانه لا يعني بالسنة الاستئذان صلى الله عليه وسلم وقد فهم
 غير واحد عن انس كونه من قبيل المسند هو قولنا وقوله الحديث وجاهير السلف والخلف
 وجعله بعضهم موقوفا وليس بشي **قالت** قال تقي الدين واحمال ان يكون القها من اجها
 الاظهر خلافه وانه لما يصره السنة صلى الله عليه وسلم **قوله** ولو ثبتت قلت ان اشار فعه
قوله معناه ان هذا اللفظ وهو قوله من السنة كذا اصرح في الرفع فلو ثبت ان اقامتها على الرضا
 بالمعنى لقلتها ولو قلنا كذا صادقا **قالت** قال تقي الدين يحتمل قوله ذلك وجهين يحتمل ان
 كان في ظنه ذلك ان انسا رعه لفظا وتحذر من ذلك تورعا وتحمل انه لما كان عنده في حكم
 المسند فلو شالصرح برفعه بناء على ما اعتقد انه في حكم الرفع **قوله** كان للبي صلى الله عليه وسلم
 تسع تسع **قالت** يعني بالتسع ما اجتمع في زمان واحد ولا فقد كان له صلى الله عليه وسلم
 غير التسع والتسع هن عايشة وزينب وام سلمة وخنساء وسودة وخويرية ابنة الحارث
 وصفيثا وام حبيبة وميمونة **قالت** قال الشافعي خص الله سبحانه رسوله صلى الله عليه وسلم بان
 قرص عليه استيا خفها على غيره زيادة في تقديسه صلى الله عليه وسلم وابعاد له استياحرا
 على غيره زيادة في تكريمه وترفعه صلى الله عليه وسلم من هذا النوع الزيادة على الاربع
 ايجب له ليزداد في نفوس العرب اجلا لاوفاة فان كانت تنفخا حرا بالقدرة على النكاح
 وايضا فانه كان صلى الله عليه وسلم من حال القوة واعتداله المزاج بالمتزلة التي شهدت
 بكاملها الايتار ومن كانت كذلك كانت دواعي هذا الباب اغلب عليه وايضا لما منع غيره من
 الزيادة على اربع خوف من عدم العدل كما اشارت اليه اية فان ختم ان لا تعد لواوفاة
 وهذه العلة مرتفعة في حقه صلى الله عليه وسلم ويشهد لان هذه علة المنع في غيره ان الله
 سبحانه اباح لغيره من الاما ما يقدر عليه لقوله تعالى او ما ملكك لما نكح لما يكن للاحق
 في الولي فيما وعد من العدل فيه وايضا لا يجوز عليه الاستمتاع بما لا يحل له ولا النكاح
 اليها في ايدي الرجال وكانت الحال حينئذ لم تنته كسب الاما وسع عليه في الحرار والعتار
 له افضل النوعين ولهذا قال بعض السلف لا يجوز النكاح حرار الذميات بخلاف غيره من
 امته قال غيره ولا يكون الكافرة اما للمومنين **قوله** لا ينبغي في الاولي في تسع ط كذا الرقا
 باسقاط الا ووقع في بعض النسخ الا في تسع وهو اصبوب واوضح معناه فامله **قوله** فكن يمتنع
 كل ليلة في بيت النبي يا تسع **قوله** في اية لا ياتي غير منها صاحبة القسوة في بيتها لغير ضرورة واما
 اجتماعهم في بيتها في غير مناهها والافها المنع **قوله** فديدة اليها **قالت** قال ابن تيمونة
 الاظهر ان الضمير راجع الى النبي ويحتمل انه لعائشة وكفى به عنها لدخول زينب وعلى
 انه لم ينسب فيحتمل انه لم يعلم عليها لظلام البيت فانه لم يكن حينئذ معاصيا ويحتمل انه
 على محتمل كان القسوة عليه غنوا **قوله** فقالت هذه زينب **قوله** كان هذا حين لم تكن
 معاصيا فحده لم ينسب ظنا انها عايشة صاحبة القسوة ففهم ما تقدم انه لا يستمتع بواحدة
 في قسوة الاخرى **قوله** يتعين عقيدته على المذهب انه لم يكن لارادة المذهب لو طرأ
 لانه لا يجوز للزوج ان يطأ واحدة بحضرة الاخرى ولا وهي معه في البيت وان لم تسع وان لم تسع

حيوان ندبا وكان ابن عمر يخرج من الرضخ والمذهب ايضا انه لا يجزيه في فرائض واحد
وان رضى بها ولا يختص بيوت من الدار ويدعو اليه ولحق في يومه لان ذلك نقصا عليها
ولا يسكنها في دار واحدة الارضاهن ولا في فرائض **قوله** فتقا ولتا حتى استمتعا **ع** معنى
تقا ولتا مفتوحين من السجود وهو اختلاط الاصوات وارتفاعها ويقال ايضا بالصاد
ووقع للمرقندي بالحالملة بعد هاء التثنية بعد هاء اليا المتناه من تحت ومضاهة
لم يكن يقيمها تحت كل واحدة منها التراب في وجد الاخرى **ط** وصوابه اسقاط الياء
المتناه من تحت ومضاهة ان لم يكن يقيمها تحت كل واحدة منها التراب في وجد الاخرى على ما
عند المرقندي **قوله** واقمت الصلاة **ط** يدل ان المتأولة كانت قبل الصبح ودامت الى
اقامة الصلاة **ع** ولا يخفى به الكوفيون لمذهبهم ان للسرايق لوصوء لانه ليس فيه اية
لمس ولما هو كقاصد الله بقلبه ولم يمس ولم يمس **ط** او انه كان من فوق جابل او كان غير متو
قوله احث في افواه من التراب **ع** هو مبالغة في التسيك **ط** او زجر لمن رفع اصواته بخرقة
رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** في مسلاخ **ع** اي في جملها وحقيقة ذلك ان كنت
ان تكون هي والافان احدا لا يكون في جلد غيره **ط** تحت ان تكون على مثل حالها في الاوصاف التي
استغفرت من لا كانت حدة في القلب حارسة مع عقل ودين **قوله** من امرأة فاح **ع**
من هذا البيان ولا ستفتاح الكلام بالخروج من وصف الى ما يخالفه ولم يقصد غيرها وانقصا
وكثير من الناس يتفخرون بها وتحمس منقبة ومندها فتسولة وخير الامور اوساطها
قلت انظر قوله لاستفتاح الكلام بالخروج من وصف الى ما يخالفه والمخوف في ذلك
انما هو اما بعد وبعد وهذا الوجه اذا قد قدمنا **قوله** جعلت يومها عايشة **ع** فيه
جواز متل هذا وان تراعى ان زوجات بذلك يمين جارية ولا يخرج على الزوج فيه والمرأة ان
تلتحق عليه من الزوج لبرهانه حقا قال مالك ولها ان ترجع متى شئت وكذلك لها ان تقطع
على مسألك على الاثره عليها او لا على اثره لقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها الآية واحدا
ابن المنذر من الحديث انه قسمه صلى الله عليه وسلم انما كان يوما ميوما لها سنة بسنة لا تالف
وتنقل الكلام عليه **قوله** فكان يقسم لعائشة يومين **ع** لا يفهم منه نوال اليومين بل يوم سود
باق على ما كان عليه من الترتيب لها بين نسائه الا ان يكون يوما يلي يوم عايشة وانقسم
عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب ولكنه الزمة نفسه ليقصد به في اقامة العدل
وتطيبها لكونه من حي لا يدخل من من الفاسد والعداوة ما يكون غنة لمن قال لا على
ذلك ادنى ان تقر ايمانه الآية لان معناه اذا اعلن ان ذلك من الحكم المنزل عليه رضى
بما فعلت من تقريب اوارجا وياي تفسير الآية **قوله** فكانت اول امرأة تزوجها بعدى
رواية يونس عن سريك وهكذا قال يونس ايضا عن ابن شهاب وسوي يقبل من طاعة عن
ابن شهاب خلافة وانه تزوج سودة بعد عايشة قال ابو عمرو وهذا قول قتادة وابي عمر
احاديث اللاتي وهن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ونزوله قوله تعالى ترجي من تشاء منهن
قوله كنت اغار على اللاتي وهن **قلت** قال الطيبي معناه احبب عليهن لان من غار

ويدل عليه قوطا في الآخر اما شقي ان قبل المرأة نفسها للرجل وهو هنا تقييد وتنزيل
يهب النساء انفسهن له صلى الله عليه وسلم فكثر النساء عنده **ط** ووجب هذا القول
الغيرة والا فقد علت ان الله سبحانه اباح له هذه خاصة وان الفاسح حذر وراى مشكورا
في ذلك لعظم بركة صلى الله عليه وسلم واي منزلة اشرف من القرب منه لاسيما حال
الحرم ومشاكلة الاعضاء وحقق النظر في ذلك علم انه لم يحصل لاحد من اهلها ما حصل
لزوجاته صلى الله عليه وسلم **قوله** فلما نزل قوله تعالى ترجي من تشاء منهن الآية **ع** اي توخر
من تشاء من مصاحبتك وتضاجع من تشاء وقيل تطلق من تشاء وتساو من تشاء وقيل ترك
تزوج من تشاء وتزوج من تشاء **ع** اختلف في هذه الآية فقيل انها ناسخة لقوله تعالى
لا تحل لك النساء من بعد وقيل اما النسخ لها السنة وروى زيد بن ارقم انه صلى الله
عليه وسلم تزوج بعد نزلها ميمونة ومليكة وصفيية وجويرية وقالت عائشة قلنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احل له النساء وقيل العكس وان لا تحل لك النساء
ناسخة لها ولقوله تعالى انا احللنا لك ان واجله وقيل ان اية لا تحل لك محكية وانه عامر على
نسائه ان يتزوجن غيره حرم عليه ان يتزوج عليهن وقيل لا تحل لك الاستبداد بهن وقيل
ان تزوج عليهن وقيل المحل لك النساء الكافرات **قوله** فقلت ان ربك يسارع في هوالك
ط هذا قول ابن ابي عمير الخيرة قاله لال والاصافة الهوي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ساعد
لتوطئه وتوفيق الذي امر الخلق به فانه صلى الله عليه وسلم منزه عن الهوي لقوله تعالى
وما ينطق عن الهوي وهو ما ينبي النفس عن الهوي ولو ابد لتهوأك به رضا كان
اول **قوله** في الآخر بسرف **ع** هو موضع على ستة اميال من مكة وقيل سبعة وقيل
ثلاثة وقيل اثني عشر **قوله** فلا تزغرن **ع** هو تنبيه على ما يجب من احتراز وجاؤه
صلى الله عليه وسلم لشرف منزلتهن كما تقدم **قوله** تسع تقدم الكلام على ذلك **قوله**
ولا يتيسر لواسمة قال عطاء والتي لا يتيسر لها هي صفية بنت حيي **ع** قال الخطابي وهذا من
بل هي اما التي سودة لانها كانت وهبت يومها لعائشة والخطابي فيه من ابن جرير راوى
الحديث **ع** ولعل روايته صحيحة فانه لما نزل ترجي من تشاء قيل ان التي ارجاسودة وجويرية
وصفيية وام حبيبة وميمونة والتي اوي عايشة وام سلمة وزينب وحفصة وتوفي صلى
الله عليه وسلم وقد اوي اليه جميعهن الا صفية ارجاها ولم يقسم لها فخير عطاء عن آخر
الامر **قوله** وزاد عطاء وكانت اخرهن موتا ماتت بالمدينة **ع** ظاهره انه يعني بميمونة المذكورة
وقال اما اخرهن موتا فقيل ان توفيت بلا سنة ثلاث وستين وقيل سنت ست وستين
بمئة واحد وخمسين قبل عايشة فان عايشة توفيت سنة سبع وخمسين قبل عايشة
اخبرهن موتا واما صفية فماتت سنة خمسين وتوفيت ميمونة اخرها يومئذ واما التي توفيت
بالمدينة فماتت سنة ثمانين وتوفيت بسرف **ط** الا ان يعني بالمدينة مكة
وهو بعيد وان عني صفية فقد وهو ايضا لانها لم تكن اخرهن موتا
حديث **قوله** صلى الله عليه وسلم تسع المرأة **ع** لا ربح
ع الدوامي هو خبر غا الناس يقصد منه ويفعلونه لانه امر بذلك **قلت** يعني ان

المستمر من عادته ان يقصد احدهما احدي هذه الارب **قوله** لما قلنا هو بدل من
الرب فاعاد الخافض وكرره للايدان بان كلام من الاربع مستقل بالعرض وهو حجة
لثاني الزوج اذ ارفع في المصدق لما استوفى له الزوج من الجاه الذي يجرى به عادة
مثلاً وحالاً لا يخلو فيه انه لا يخط من المصدق الا لزيادة التي زادها لاجل الجاه على الاصح
عندنا اذ كان الجاه في حكمه لا يتبعه الاستباحة المحض البضائع التي يجرى سلعها فاستحققت
ادانها فانه لا يمتنع في البيع في الحقيقة خاصة قليل وفيه ان للزوج ان يستمتع بماله
المراة والا كانت المرأة كالفقيرة ولم يكن لهذا الكلام فائدة فان سمحت بذلك لم يخل ولا
فله بقدر ما بذله من المصداق وعلى هذا اختلفوا هل يجب على الزوج ان يخطب بماله
ما لا يجرى ولا يقتضي منه مبالاة لا تنفقه في غير الجاه الا النبي اليسير من الكثير وقال الكوفيون
لا يجرى وهو ما لا تفعل به ما تشاء **قوله** والحسب الحسب الشرف والرفعة واصله من الحساب
الذي هو العدد لان الشرف يجد لنفسه لا يبدى حاشاً جميلة وحضاً لا شريفة والحسب
يسكون السنين المصدرة ويقتصر الاسر لا تنقض والنقض والخطب وما الخطب والخطب
وقه يلا بد بالحسب الذرية والقرابة ومنه ما جاء في قوله هو ان حين قال لم اختاروا
المال او السبي فاما اختار الحسب فاختاروا ابناهم ونسبهم **قوله** وما لها قلت
ولما كان الفقه من النكاح قصر الطرف قال الغزالي ينبغي ان يقيمه ذات الجاه لا التي
تقصه وقال الماوردي كانوا يتماثلون ويتشددون في ذلك
قوله ولتضاد في مرعاهما ابد الا وجدت به اثار منتهج
قوله ولديها فاطفت بدات الدين تربت يدك قلت جرت عادة المتوجين لاحدي الارب
ولما كانوا كذلك اشد اليه وامر به وعبر بالظفر الذي هو الغور بالبخية ومنها الخبر
قوله تربت يدك قلت هو دعاء في الاصل من ترب الرجل اذ الصق بالتراب الا ان العرب
استعمله لمعان اخر كالحاجة والادكار والتعب وتكلم الامر والحث على الشيء وهو المبراد لما
تقدم من انه اللايق فهو كقولهم اذاروا وقد لما على الحرب قالوا قاتله الله ما استجود يريدون
بذلك ما يريد في قوله وشما عنه وقيل هو دعاء حقيقة لتعذيب ذات الدين اي تربت
يدك هي ان لم تفعل والاول اوجد قال رجل للمسن ان يلبس ابنه اجراً وخطبها غير واحد
فاستشير علي قال لا زوجها رجل يتقي الله فانه ان اجراً اكرمها وان اجراً لم يلبسها ومبارك
والدعاء الله بن المبرك ارسله صديقه لميمنة الرومان فوجدته خرج سيداً الى الحايطة
وقال له ابنتي بر مائة فاته با فوجدتها حاضنة فاسره ان ياتيه با حزي فاته فوجدته
كذلك فقال عجباً لك يا غلام الله في الحايطة شهران ولا تعرف حلوته من حاضنه فقال له انت الما
قلت لي حسن ولم تقل لي صن وكل فوالله لا اعرف حلوته من حاضنه فلما راي السيد من دينه
ما راي قال يا مبارك اني ابنتك كاعلت وقد رعب لي في الامر وانا الان استشيرك فيها
فقال يا سيدي لتعرف ان الناس في هذا على ثلاثة فئات يربعون فيهم المصاهرة ذوى
الحسب وهم العرب وناس ذوى المال وهم ابناء مالك وناس ذوى الدين وهو ملكان
عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فاختار بينك اي الاقسام شئت فقال لا اختار الا ما كان

عليه

العمالة وقد رايته من دينك ما رايته وانا احب ان ازوجه منك فقال يا سيدي او تترى اني
فقال لا والله مثلي لا يجرى او لكن قمرنا فسئلت في هذا الامر فدخل سيده على امه ابنة قمر
بما راي وباعزم عليه فقالت له انت وما رايته فقال وان رصيت فقل لا تزوجه ابنة قومي
فامرني علي فخر مننت فقالت لا امرني محكماً فزوجه منه فتر ايدله ولد منها فسماه عبد الله بن
المبارك الذي يطبق لافاق بجلده وزهده وكرمه وعلو رايته وقضية ابن الحبيب
في تزوجه ابنته من ابن ودهان به ربه ان خطبه منه الخلفاء فسمي منهم مشهور **قوله**
والحديث يدل على كل ابنة النكاح بكل واحدة من هذه الارب واختلف في مراعاة الكفاة
وما هي فالكفاة هي التقارب في الصفات المحترمة في الاماني شي نعمت فقال مالك انما الكفاة
في الدين والمحلون بعضهم لبعض الكفاة والمولى كفوحني الفقر شعبة وعن عمرو بن مسعود وجا
من العمالة والتابعين مثله وقال ابو حنيفة وغيره الكفاة في الحسب والمال ففند اي
حنيفة قريش كما ان الكفاة لغيرهم من العرب وليس غيرهم من العرب بكفوتهم والعرب غيرهم
بعضهم لبعض الكفاة وليس للمولى للعرب بالكفاة ومنهم من المولى ابا في الاسلام فبعضهم الكفاة
لبعض وليس من باشر العتق بكفول من له ابا في الاسلام وقال احمد والثوري يفرق بين
المولى والعربية وقال الخطابي الكفاة في قول لاكثر في درجة الدين والحريه والنسب و
لمتاعه واعتبر بعضهم السلامة من العيوب والبسار والمراد بالكفاة التقارب في هذه الصفات
حيث يمدق عليها اسر تلك الصفات للتساوي فيها قال الشافعي وليس نكاح غير الكفوة
محرم ولما الكفاة حق للمرأة والمولى فاذ اترافني الجميع بغير كفوة جاز قلت الكفاة وهي
التقارب في الاوصاف المحترمة المطلوبة ثم اختلف فقيل هي حق للمولى وللزوجة وقيل
للزوجة الشيب دون المولى فله اسقاطها وقيل حق لله تعالى فيمنع اسقاطها وقال بعض الموتقين
الشيب في كالبكر لا تستفد باسقاطها واختلف في اي شي يختبر فقال ابن القاسم في الحال
والمال المتبقي وابن قتيب وبه الحكم ابن الماحشون فهما وفي الدين وقيل في الحال
وفي الدين وقيل في الدين فقط والقول الخامس ذكره ابن ميثم ففصل في النسب فقط
وفي نواز له ابن الحاج وتعليقه الطوطوسي المحترمة ستة الدين والحريه والنسب والبسار
والحرقة والسلامة من العيوب الا لا يجوز ليس السلامة منها من الكفاة لما ذكره المصنف
ابن الحاجب واختلف في الجميع الا الاسلام ابن عبد السلام الكفاة حقيقة مركبة من
الست فاما الدين فيجوز ان يراد به الاسلام مع السلامة من الفسق كان مثلاً في الصلاة
او دونه فيجوز ان يراد به الصلح حتى لو كان دونه فيه لم تحصل الكفاة ابن بشير ولا
خلاف ان فسق الخوارج مانع فان زوجها الاب من فاسق فلما اولم قام لها فسخه وكان
بعض اشياحي يهرب من الفتوى بذلك لانه يودي الي فسخ كثير من النكاحات ابن عبد السلام
والاقراب المتفصل فان كان يخطي ان يخطب بالطلاق وتحت ثم يتماذي او يخطي عليها ان
تطبع بطباعه فسخ والا فلا ابن ابي زبيد عن اصبح ان زوجها الاب من فاسق لا يؤمن عليها
بده الامام وان رصيت واما الحريه فاجاز ابن القاسم في المدونة نكاح المبدوم ومفعول
وقال للناس منافع قد عرفت لهم وعرفوا لها واستطاع مالك في المدونة ان يفرق بين

عربية ومولي وتلي يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى الاية وقال المذرة بفرق
بينهما واما النسب فقال ابن عبد السلام ان اريد به ان يكون الزوج معلوم النسب
في حق من هي معلومة النسب فظاهر وان اريد به ان يستويا في الشرف فمعلوم ان
القدر لا يصح ان يراد به كونهما من قبيلة واحدة قال ابن فتوح وليس الحمد بالذات للعرب
وليس العرب بالافتريش ولا قريش كمنى هاشم وبنو هاشم وبنو المطلب شي واحد
لنولهم صلى الله عليه وسلم ذلك واما القدر فقال ابن عبد السلام الظاهر ان يراد
به مساواة لها في الشرف والجاه على ان يراد بالجاه الى الخلف اولى ويمكن ان يفصل الحال
بحارج الى حسن العشرة وطيب الخلق ويمكن ان يراد بالجاه ما يرجع الى صحة الجسم
واما الحال في المدة ونقطة اذ اصبحت النيب تكفوه في دينه لاني المالك ما تمنع من مالك
فما شيا الا قوله المسلمون بعضهم لبعض اكفوا ذرا ايضا انت تطلقه الى مالك فقال كان
لي ابنة موسرة مرغوب فيها وامدقت كثير افاراد ابوها ان يزوجه من ابن اخ له فقير فلا
لاشيء الى ان اتكلم فقال نعم لي في ذلك متكلم ابن القاسم انكاحه اياها جاز عليها الا ان
ان يضربتمني ومرويت لالك فقال ابن جيب وسحقون قوله ابن القاسم خلاف
وقيل وفاق وان قول مالك فمن تخاف منه ان ياكل مالها وابن القاسم فيمن لا
واستيف الكلام على ذلك يحصر المتصور للمدة والتميز ان زوجها من فقير تصيب معه او
تكتسب من وجه يتقربها رد نكاحها وان زوجها من ذي مال يذهب عن قريب
ولا حرفة له النظر تركه وان زوجها من ذي كسب حرام او كثر الخلف بالطلاق
رد نكاحه ومن مرمي به دون ثبوت تركه اولى واما الكفاة بالمهرقة ففي نواز لسان
الحاج ذوالصناعة الدنية كالحايك والحجام والعزاز والحامي ليس يكفوه لمن هو من
اهل المروءات والصناعات الجليلة كالبنابة والتجارة ونحو ذلك ويستحب للاب
ان يتجنب ذوالاشلل والاعمى وشبهه ويجب ترك ذي الجنان والبلين **الترغيب في نكاح**
الابكار قوله فقال ابا جابر تزوجت قلت نعم فيه سواد الامام عن ربه ثم رجمته
عن امورهم وتفقدها **قوله** بكرا اي هلا تزوجت بكرا **قوله** فيه ترجيح زواج الابكار
لا سيما للشباب **قلت** يعني ان الترجيح في جنبه الشاب اقوي منه في جنبه عزم
من الكهول والشيخوخ ومطلق الترجيح باق وفي حقهم وهو ظاهر عموم حديث عليكم
بالابكار وفي غالب ظني ان الشيخ حمد الترجيح في غير الشيخ وتقدم حديث عمر بن
عثمان على ابن مسعود ان يزوجه بكرا والظاهر ان ابن مسعود لم يكن في سن السببية
ولا قريبا منها وتقدم ايضا في الكلام على حديث النظر الى المخطوبة قضية عمر في تركه
امر مكتوم بنت علي وما قال له وفي الصفة عن سويد بن عقلة انه تزوج بكرا وهو
ابن مائة وست عشرة سنة وسويد هذا من الطبقة الاولى من التابعين رجل الى
النبي صلى الله عليه وسلم ووصل الى المدينة وقد قنع صلى الله عليه وسلم فقص
للقائل الاربعة وكان يقول انا اصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة وكان اذا
قيل له اعطى فلان وولي فلان يقول صبي كسرتي وملي وكان يقول ان الملايكة تشي

تشى امام الجفانة تقول ماذا قدم ويقوله الناس ما ترك وفيها ايضا عن زر بن حبیش
انه اتفق بكرا وهو ابن مائة وعشرين سنة وزر هذا ايضا من الطبقة الاولى من التابعين
يروي عن عمرو بن علي وغيرهما من اكار الصمامة قال عامر بن ايوب الجوزي دركت احواما يتخذون
الليل جلاهم زر بن حبیش وكتب الى عبد الملك كتابا يحظه وكتب في اخره ولا تطعوك
يا امير المؤمنين في طول الحياة ما يظهر من صحة يدك وانت تعلم بنفسك واذكر ما تكلم به الا
قوله اذا الرجال ولدت اولادها وبليت من كبر اجسادها
قوله وجعلت اسقامها تعقدها **قوله** رزوع قلدها حصادها
فلما قرأ عبد الملك الكتاب بكى حتى ابلطت ثوبه وقال لقد صدق ولو كنت ابنا لغير هذا
لان ارق قال العزالي ومن فوائد النكاح نكاح البكر البكر النكاح الزوج الاول والتمتلافه
قال الطباع بحجولة على لاشن باول مالوف بخلاف النيب التي مارست الرجال فانها
قد لا ترضى بعض الصفات التي تخالف ما الفت من الاول فتبخل منه ان ترى في بعض الكتب
انه كان رجلا وفي ظني انه كان من بني اسرائيل لقي من النساء شرا فاقسم ان لا تزوج
حتى يشا ورماية قنشا ورشعة وشحن فخرج يلتمس رجلا يكل به المائة وامر
انه يشا وراول لاق له فلقى رجلا راكبا على قسيه ملتح بالراس بطين والصبيان محذوق
به فوقف مع الصبيان فقال له قم ليلا يرجمك فسي فانت طرحتي تفوق الصبيان عنه قال
له امليك الله اسالك عن مسيلة فقال له لا تطل وسل عما يحبك واترك ما لا يحبك
فقال اني رجل لقيت من النساء شرا فاقسمت ان لا تزوج حتى اشاور مائة فتشاورت
شعة وشحن واجبت تكله المائة بك فقال لتعرف ان النساء ثلاث واحدة لها
عليك واحدة لالك ولا عليك فاما البكر التي لك فالبكر التي لم تر غيرك ان ذات خيرا
حدثت الله وان رأت شرا قالت هكذا الرجال اجمع واما التي عليك فذات الولد
مخيرك واما التي لالك ولا عليك فالتيب فاعلم ان رأت خيرا قالت هكذا يجعل لك
وان رأت شرا تحت الى لاقول فقال لقد رأت من عليك ما رأت فباسه عرفني بما كان
هذا واما افضا بك اليه فقال المرئش ط عليك ان لا تسال عما لا يحبك فاح عليه
للسوال فقال اني رجل طلبت للفضا فامتنعت فلما تحت الحيز عليه تعايطت عاتري
قوله تلاعبه وتلاعبك من كمل انه من اللعاب بضم اللام وهو الرقيق ويدل عليه ما في
الاخر من قوله فان انت من اعداء اولادها فانه في الجاري من روايه المسقطي بالضم
قوله الا حمله الاكثر على انه من اللعب ببديل قوله في الرواية الاخرى نكاحها ونكاحها
وفي رواية ابي عبيد تداعبك وتداعبها والرواية في لعاها الا في الماهي بالكسر
مصدر لعب لعاها كقائل قتلا **قلت** يبعد انها من اللعاب بالضم لان تلاعبها مفاعلة
من الجائين والبكر لا ترغب في ريق الرجل وترغب في مضاجعته ومن حيث انه مخرج
مخرج التحليل لترجع نكاح البكر فكل من التحليلين صالح **قوله** ان عبد الله هلك
قتل يوم احدث اخلف عليه اسيا في المسلمين يمشونه من الكفار وجابر يقول اني اظلم
يسعوه حتى استشهد فتصدق جابر بدينه على المسلمين **قوله** وفي تصويبه صلى الله عليه وسلم

لغذاره ترجع مصالح النفس والمال على لذات الدنيا وشهواتها وفيه ما يلزم المرأة من القيام
بمصالح زوجها وماتت يد اليد من برها **قوله** في الآخر فاني انت من العذر **قلت**
واحد العذر العذر الاول يستمراد فة للبكر لان العذر الذي لها ما يقتضيه والمكر
هي التي لم تر الرجل كانت عذرتا باقية او سقطت بفقرة او سقطت من سلم او غير ذلك
قال العذر على هذا الحصر فكل عذر ابكر دون عكس وان سقطت النظر قلت بينهما عجز
من وجهه والذات بينهما عجز من وجهها لان امران يشتركان في الصدق على صورة ونظر
كل واحد منهما بالصدق على صورة لا يصدق عليها الاخر كالانسان والابيض فانها
يشتركان في الصدق على زيد الابيض وينفرد الانسان بالصدق على عمرو والسود
وينفرد الابيض بالصدق على الحاج وكذلك العذر والبكر في مسيلتنا يشتركان في
الصدق فيمن لم تر الرجل وعذرتا باقية ونفرد البكر بالصدق فيمن لم تر الرجل
وسقطت عذرتا بفقرة ونحوها ونفرد العذر فيمن طالت اقامتها مع الزوج وطقت
دون مسيلس واذا كانت البكر اعمر من ان تكون عذرتا باقية او سقطت بفقرة ونحوها
فمنعها للاب اذا اتفق ذلك فيها ان يكتب بذلك رسما ليدفع عنها الغضاضة اللاحقة
لها في المستقبل فيقول ذكر شهيد به فلان انه اتفق لابنته البكر في حجرها سقطت من
سلم فسقطت عذرتا الى اخره رسما واذا كتب بمداها فيقول وعقد ذلك نكاحها
منه بذلك والدها المذكور وهي بكر في حجره ولا يكتب عذرا ولا يدع كتب عذرا في غير
ذلك فانه اذا كتب عذرا لم وجدها نسباً كان له في ذلك مقال بخلاف ما لو كتب بكر ثم وجد
نيسا لان البكر اعمر مما تقدم **قوله** ولما قلنا **قلت** تقدم ما في لاجها من الروايتين
وما يشهد له كل واحد منهما ويشهد لانه من اللجاء بالضم حديث عليكم بالابكار
فان ائنا عذب افواها وانتقار حاما وارضا بالبسر لان المصحح في تفسيره عذب
افواها انه كناية عما يحويه الفم من الريق ويقال للحم والريق الاعديان واصل العذ
الما الطيب وقيل انه كناية عن كونه عذبا الفاظا وقل فحشا مع زوجها ببقاء
الحيا عليها اذ لم يخالط زوجها قبله بخلاف الثب فاما ما رست الرجال فان قلت
اذ كان عذب الفاها معناه عذب الفاها فلم يدل عنه قلت تقرير في علم
البيان ان الكناية لا تنافي رادة الحقيقة وهي هنا كذلك فانها تفيد انها لذينة الرب
حسنة النطق ولو صح بالحقيقة لم يقد ذلك ومعنى انتقار حاما اكثر اولاد
يقال للمرأة الكثيرة الولد نائق وكانت ارضا بالبسر لا لم تنفرد من الزوجان
معنى ما تستقل به ما يجد في المستقبل وعلى انه من الذبح يشهد له ما تقدم للقاضي
وهو كناية عن كمال الالفة كما تقدم للفرق الى ابن العزبي ما احسن الهدى الشرعي واقع
النسك الاعجمي هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فاني انت من العذر ولما قلنا
محض على اللب لبك لا بكار واراد انما علون نسك عيسى عليه السلام اما وحق الحق لولا
فساد الزمان لحكت بغيره ذلك الفعل لكن هذا ان عيسى عليه السلام في الحر لا يعد
للحق والنسب للحق وعن ابن عباس قلت لاجبته ولم توفيت زوج بكر اعيرك قال قلت

قلت

قلت يا رسول الله لو نزلت واديا فيه شجرة اكل منها وشجرة لم ياكل منها في ايها كنت ترجع بعيرك
قال في التي لم ياكل منها يعني ان لم يزوج غيرها بكار **قوله** في الآخر اقلنا كذا الرواية باليمن
والوجه قفلا ثلاثا وهذه الرواية تحتل ان اللام مفتوحة اي قلنا النبي صلى الله عليه وسلم
لانه يقال قفل الجديس يرجع واقفله الامير ويحمل انها ساكنة اي اقلنا بعضنا بعضا وروا
ابن سفيان اقلنا بالامام حجة من تحت من الاقبال **قوله** فطوفم القفوف الذي يقارب
الخطوفي سرعته المتعالي اذ كان الفرس يمشي وثنا وثنا فهو قفوف وان كان يرفح يديه
ويكوم على رجله فهو شوب وان كان يلبوي براجه حتى يسقط عنه فهو قفوف وان كان
مانعا ظهريه فهو شوب **قوله** وقال ابو زيد القفوف هو يمشي المتقارب الخطا **قوله** بعزة
قال ابو عبيد العزة مثل نصف الرمح واكثر بشرها ربح مثل ربح الرمح العالي فان طالت
شيا في ترك ومطره قال زاده طوها وفيه سنان في الدور **قوله** في الآخر نجمة نجح
اي فنجسه والمجس عبي فيها تعقيف يلقظها الراكب الشئ من الارض ويلويها عنق النشاة
وتحس اذا نبت **قوله** في الآخر جني متشبه الشجر من شئت اذا انتفش **قوله** الشجرة
وتنظيف البدن بالاستعداد والشفقة المتشعبة الشجر من شئت اذا انتفش **قوله** الشجرة
المتخيرة الحال والهيبة والمرأة في غيبة الرجل قليلة المبالاة بنفسها فاذا قدم وراها في
تلك الحال زهد في امره والاستعداد استفعال من الحديد يعني الاستملاق به والمخينة من
غاب عنها زوجها يقال اغاب الرجل اة اذا غاب عنها زوجها فهي مخينة بالها واشهدت
اذا حضرها زوجها فهي شهيدة دونها **قوله** الد اودي توفيرا المرأة من ذلك دليل
عقها فان اشار بذلك الى سنة فليس بشئ ولا اصل له من الحديث وانما الحديث اشارة الى
ما جرت عادتهم وفيه الحصر على مكارم الاخلاق والندب اليها بوجوب الالفة ودوام
المحبة لان الاستغفال او الطروق لا يخلو فطنة ان يطالع الرجل على ما يوجب زهدها فيها
فامهل حتى يدخل فيسبق اليها الخبر فتستعد ولا يعارض النهي عن الطروق لئلا يلحقها هو واق
له لان محبة ذلك اذ لم يسبق الخبر خوف الاستغفال وقد جاء هذا مبيها في الجهاد اذ قال
كان لا يطرقتم ليلا وكان يا تيمم عنه او عشي **قوله** فاذا قدمت فالكيس الكيس **قوله** قال
ابن الاعرابي لكيس الجماع وهو ايضا العقل جعل طلب الولد منه عقلا ومنه حديث
اي المؤمن اكل من عقل **قلت** يريد ان الحصر على الجماع انما هو لطلب الولد وكان
طلب الولد عقلا عسى ان ينتفع به الاب في دنياه او اخراه ومنه الحديث او ولد صالح يدعو
لن **قوله** فصل في ركعتين هي السنة القادر من سفر وتقدم في الصلاة **قوله** في الآخر خلقت من
صلح هذا ابو زيد ما ذكره المفسرون من انها خلقت من امر صلاح ادم عليه السلام وهي
القصيدا ومعنى خلقت اي خرجت كما خرج النحلة من النواة ويحمل انه تشبيل اي مثل صلح
فهي كالصلح ويشهد له قوله لن تستقيم لك على طريقة فان استعنت بالاستعنت وبها عوج
وان ذهبت لا تقيم كسرها وكسرها طلاقا والحوارج يعجز العين في الاجسام ويكسر هاتي المعاني
قوله اختلفت معي خلقت من صلح ادم عليه السلام قيل قبل دخوله الجنة وقيل في الجنة انما
وسميت حواياها ام كل حوج وقيل انها ولدت لادم اربعين ولدا في عشرين بطنا في كل بطن ذكر فاني

قلت قاله تعالى لما سكن الله امر الجنة كان يمشي فيها وحشا لم يكن من يواسيه قال في الله عليه النور فنام فاخذ القنبر من اصلاعه دون ان يجدها دمرها لذلك خلق منها حوام السما وزنها بانواع الزينة واجلسها عنده راسه فلما انتبه وجدها عنده راسه فسالت الملائكة عنها ليمتنون عليه ففرقهم باسمها ولما خلقت له **قوله** في الاخر استوصوا بالنساء خيرا **قلت** الاستيعاب قول الوصية فالمعنى اوصيكم من خيرا فاقبلوا وصيتي فيمن فاهن خلق من خلق اوج فلا ياتي بالاشفاق من الابد اراهم ويجوز ان يكون من الخطاب العام اي لوصي بعضكم بعضا من ويحتمل ان تكون السين للطلب مما لفته اي اطلبوا الوصية من انفسكم في ضمن **قوله** في الاخر لم يترك من مومن هو خير لا يني اي لا يهضم الرجل بعضا تاما ويعني ان بعض الرجال للنساء بخلاف بعض النساء للرجال الاتراء كيف قال لزم في من خلقا كره منها امر واستعمل الترك في الرجال مجاز وانما هو حقيقة في النساء كما قال في الحديث لم يترك حسنا ولا فاكرا معناه لا يهضم **قلت** الفرق بكسها لفا بعض الزوجين الاخر قيل فهو نفي في معنى النبي لا ينبغي للرجل ان يهضم اذ اراي منها ما يكره لانه ان كره منها خلقا رضي منها اخر فبقا لهذا **قوله** لولا هو الرخن انني ذكرها امرهن واشبهن بالولادة وترج العرق فاجرح لها في قصعة الشحنة مع ابليس فانه اغواها قبل ادم حتى اكلت من الشجرة ثم انت ادم فزيت له ذلك وحمله على اكل **قلت** قيل زينيتها له ذلك جنة له وسنت هذه السنة ولولا انها سنت لما سلمت انني مع زوجها **قوله** ولولا بنوا اسرائيل لم تبت الطاهر ولم يمتز **الحرم** لما انزل الله سبحانه المن والسلوي على بني اسرائيل فكان يسقط عليهم في عالمه كالشمس من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيؤخذ منه كل يوم ما ينبغي ذلك اليوم الي يوم الجمعة فياخذون منه الجمعة والسبت الي ان تعودوا اكثر من ذلك وادخروه ففسد فكان ادخاره فسادا عليهم وعلي غيرهم **قلت** المعنى ان لولا ان بني اسرائيل الذين سنوا الدخار لم يمتز حتى خزلها ادخرا حتى ختم وختم معناه تخبر وانقروا في المون منه القمع والكسر والمصدر خزلوا وخزوا ومثله خزل خزن خزن خزن خزن خزن خزن **قوله** نحن لا نغير فينا الحياء انما يجترأ الممدخنة فيروي انما يجترأ الممدخنة **قوله** في الاخر الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة **قلت** المتاع ما يستمتع به من متاع الدنيا قليلا وكثيرا ولا يبعد انما يشاء ان يستمتع بها الدنيا حقيرة لا بوبتها ولذلك لما ذكر الله سبحانه وتعالى اصناف حقائقها في قوله تعالى زين للناس الاية قال بعد ذلك والله عندك حسن المال وخس منها المرأة وقيد هابا لصلاح الزوجان بارا شريفا اذا لم تكن بتلك الصفة وفي حديث اسامة ما تركت بعدني فتنة امر على الدنيا من النساء الغزالي بلغ ابن المسيب من العز ثمانين سنة وذهبت احدي عينيها ولم يمتز بها اربعين سنة الا من داره الي المسجد وكان يقول لا اخاف علي نفسي ما اخاف عليها من الدنيا وقوله في ذلك الحديث امر من النساء يتناول الزوجات مع زوجها فانها اذا لم يمتز بها الصلاح عن المضلة فلا تاتى من زوجها ولا تحسنه الا على شره وافضل ذلك ان ترهبه في الدنيا عجزا عنها فيها واي شئ امر من ذلك فالحديث من معنى ما تقدم من حديث فاطمة بنات النبي صلى الله عليه واله وسلم يدلك وحديث خبير والنطفة وحديث اياكم وحضر الدمن قيل وما خسر الا امر قلبي

المرأة

المراة الحسن في منبت السواسا بعض ولدا لاسود الد ولي اليه فقال يا بني لو تاسي لي وقد احسنت اليك من قبل ان تخلق فقال يا ابنت وكيف احسنت الي قبل ان اخلق فاستشعره **قوله** فاولد احسا في اليك تحري **قوله** لما جنة الاعراق باذي عفافها **كتاب الطلاق** هو مشتق من الاطلاق وهو الارسال والنزك منه طلاق البلاد اي تركها **قلت** واما الطلاق في الحرف فقيل هو صفة حكية ترفع حلية منعة الزوج بزوجته يوجب تكرره للمررتين وللعبد من حرمتها عليه قبل الزوج وانما قال بوجوب تكرره مرتين لانه رسوا الطلاق الواقع لا الطلاق الكلي اذ لو رسم الكلي لقال بوجوب تكرره ثلاثا للمررتين للعبد واما حكم الطلاق فقسمه النبي الى الوجوب والكذب والاباحة والكرهية ونادى ابن بشير الحرمة التي فيجبها اذا قصد ما بينهما ولا يكاد يسلم له دينه محررا ويندب اذا كانت غير صينة الا ان يتخلق بنفسه لقوله الذي قال ان زوجته لا تريد لاسر طلقها قال اني اجبرها قال امسكها ولا تله لا يمان ان يلقي به غير ولله وبياح ان كانت لا تنفي حقه ويكره ان كل منها مودع في صاحبه لحديث البعض الحلال الى الله الطلاق ابن شريح وتحريرا من حيف من وقوعه ارتكاب كبيرة مثل ان يكون لاحد منهما بالآخر علفة فاذا فارقا خاف ارتكاب الله ناكالا ويندب ان وقع بينهما من الكراهة ما لا تحسن معه الصيغة وتقدم النبي انه جعل هذا سببا حلالا لظهور فيه **ع** وقال الخطابي ليس الطلاق بكروه لانه الله سبحانه اباحه وفعله صلى الله عليه وسلم قال وصديقه البعض الحلال الى الله الطلاق هو محمول على سوء الحشرة لا على الطلاق **قلت** الاظهر ان الطلاق جائز في الاصل كما اشار اليه الخطابي ومع انه جائز فهو مرجوح لحديث البعض الحلال الى الله الطلاق والمرجوحية لانها في الجواز والعز ان له على الجواز والسنة والحديث بين المرجوحية فاذا امرنا في الجواز لا يمتنع في الحديث ان تكلف تأويل وعلى احتياجه الى ذلك فتاواه الخطابي كما ذكر وتاواه الشيخ علي ان معناه اقر الحلال الى البعض الطلاق فان **قلت** لا سلموا المرجوحية لانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المرجوح **قلت** الاظهر انه صلى الله عليه وسلم لما فعله لسبب راجح فلا مرجوحية في فعله وايضا فالمرجوحية التي ذكرها ما هي في حق غيره واما هو صلى الله عليه وسلم فاما فعله ليدل على الجواز وله في ذلك ثواب وجوب التبليغ فلا مرجوحية في حقه صلى الله عليه وسلم **قوله** طلق امراته وهي حايض الطلاق في الحيض محرمة لم يختلف في حرمة طلاق الحائض في الحديث وبقي الخلاف في طلاق الحامل فيه ودليل حرمة الطلاق في الحيض الحديث واستدل في وجه الحرمة فقيل انه شرع غير معلل والمشهور انه معلل لما فيه من الضرر على المرأة من تطويل مدة لان الحرة عند مالك بالاقراء والاقراء عندنا ما هي الا طهار فاذا طلقت في الحيض فقد راد فبعدت ببقية ايام الحيض **قوله** فسال عمر عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم **قلت** قال ابن العربي يحتمل سؤاله لانه لم تكن النار له وقت فسال ليعلم الحكم ويحتمل انه علم من قوله فطلقوهن بعدهن وقوله يترين يا نفسين ثلاثة قروء والحيض ليس بقروء فيقتصر في حرمة كيفية الحكم فيه ويحتمل ان يكون مع النبي والابو اسطواها **قوله** مره م اختلف

في هذا الامر فله مال على الزوج وحله الشافعي وابو يوسف على المذهب ولا حجة لهم ان قالوا انما
 امره بالرجعة ابوه وليس لابي له ان يضع الشرع لانه انما امره بامر النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 مسلط عنه **قلت** اختلف الأصوليون فيمن امره غيره ان يامرنا لما نقولته مردوا الصبيان
 بالفساد هل الاول امر حقيقة فعلى انه امر حقيقة فالصبيان ما مورون بامرهم وعلى انه
 ليس بحقيقة فالصبيان انما هم ما مورون للاوليا واختلاف العلماء هنا انما هو بناء على ان
 الاول امر حقيقة **قوله** فليبرأ من **قلت** العقد على الزوجية بين المتزوجين والطلاق يحرم
 ذلك والرجعة هي رفع الزوج او الحاكم تلك الحرة على الزوجة وكلنا او الحاكم لان الحاكم
 يرجع على المطلق في الحيض اذا ابا والوثقون يقضون على الرجعة من الطلاق الرجعي لفظا
 وعلى الرجعة من الطلاق البائن لفظا راجح قالوا لان البائن ملكته نفسها فلا بد من رضاها في
 مفاعلة من البائن والحديث يدل على خلاف ذلك لقوله فليبرأ من **قلت** انما كان رجعا
 ويقال في رجعة الطلاق هذه رفع الراك كرها قال الجوهري والفتح **قوله** والرجعة تصح
 من كل طلاق قاصر عن نهاية ما ملك منه ليس منه فدا ووقع بعد الدخول بعقد صحيح ووطئ
 جائز **قلت** قال قاصر عن نهاية ما ملك منه لانه لم يخل فيه رجعة العبد لانه لو قال قاصر
 عن الثلاث لم يدخل لانه انما للعبد طلقان وقال ليس منه فدا لان ردها من طلاق فيه
 فدا لا يسي رجعة وانما يسي رجعة كما تقدم وهو قوله وقع قبل الدخول لان الرد من طلاق وقع
 قبل الدخول لا يسي رجعة وانما هو من رجعة كما تقدم بشرط في الوطئ او في العقد الصحيح
 ان يكون جائزا هو المشهور فلو وطئها وهي صابية او منكفة او هي حائض لم تكن رجعة وحر
 الحرة من قول ابن الماجشون ان وطئ الحائض محل للمثلية عدم شرطية جواز الوطئ قال **قوله** وما
 الوطئ في صور التطوع والاعتكاف غير المندور فغيره لانه بطل باول الملاقاة **قوله** ولا
 خلاف ان الرجعة تصح بالقول وكذلك عندنا بالفعل مع النية ولو لم يشترط ابو حنيفة وابن
 وهب ومنع الشافعي الارتياع بالفعل وهذا الخلاف مبني على خلاف قبله وهو ان المطلقة
 طلاقا رجعا هل تنتج احوالا هو قول في حنيفة واذا كان بالفعل فلا لا يفتقر في استباحة
 اليه انه هو حرام وهو قولنا وقول الشافعي والحرام لا يستباح بنفسه بل بخبره قلنا نحن ذلك
 الغير هي النية وقصر الشافعي على القول بالنطق وبمسك الحنفية في حل وطئ الرجعية بقوله تعالى
 ويؤتين كالواسماء بعد البعل الزوج والزوجة تحل له وطئ زوجته وايضا فانه القياس بثبوت
 النفقة والارث في الحرة ونسك المالكية بالاية نفسها قالوا جعل البعل الرد والرد انما يكون
 بعد الذهاب ولا ذهاب الاصلية الوطئ ولما تسميته بطلاقا قالوا وايضا فانه القياس لان
 الحرة ثابتة فيه وبين خروجها منها ولا يكون ذلك في الرجعة فتراجع الفريقان في الآية والقياس
 كما ترى وأشار بعض شيوخنا المتأخرين الى ان الفعل وحده لا يكفي حتى ينجم اليه القول المتعدي
 وهو انجاب الرجعة في النفس فيصير الخلاف بيننا وبين الشافعي على طريقته هذا الشيخ في
 تعيين القول فالشافعي يقول هو النطق ونحن نقول هو الاعتراف من كونه مطعنا او نفسا
قلت قوله لا خلاف يقضي بانه لا خلاف في عدم شرطية النية مع القول وغيره ذكر الخلاف
 في شرطية في القول كما هو في شرطية في الفعل وابن الحاجب جمع الصورتين فقال وفي شرطية

النية

النية في القول والفعل ثالثة المشهور في الفعل لا في القول وقول بشرطية فيها لا شبهة
 ومقابلته لا يقب لانه اذا لم يشترط في الفعل الذي هو اضعف دلالة فاحري في القول وكان
 الثالث هو المشهور لانه سبيل في المدة وعن وطئ الحرة او قبل او باعرا وجره وانظر
 اليها او الى فرجها ان يكون ذلك رجعة قال مالك ان وطئ ينوي به للرجعة في رجعة
 وفيها ايضا وان قال لها قد راجعتك ثم قال ثم ارد بقولي رجعة انما كنت لا عاقل لزم منه
 الرجعة والرجعة بالقول ان يقول راجعتك او راجعتك او ردتك او امسكتك وكل
 لفظ يفهم منه رد الزوج الى ملكه والرجعة بالفعل هي ان يطأ او يفعل شيئا من القدمات **قوله**
 واختلف هل يجب الاشهاد على الرجعة او يستحب وسبب الخلاف قوله تعالى فاستسكنوهن
 بمعدوف او فارقوهن بحروف واستشهدوا ذوي عدل منكم ولا ريب انما لا يشهدون في رجلين جملتين
 وبين الأصول خلاف هل يرجع الى الأخيرة لا الى اقرب او اليها فان رجعا الى الأخيرة فلا تنسك بالا
 للفرق بين وان رجعا اليها فيرجع النظر الى منعة الامر هل هو للوجوب او للشدة وان عوض بانه
 اذا رجع للمجلتين فكيف يحل على المذهب والاشهاد على الطلاق واجب قبل خروج الطلاق بد
قوله يتركها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر **قوله** ان قيل لزام ان يوخا الطلاق الى الطهر الذي
 يلي الطهر الذي يلي حيض الطلاق قيل عنه اجوبة فقيل لان حيض الطلاق والظاهر الذي
 يليه بمنزلة قرء واحد فلو طلق فلو طلق منه كان موقعا للطلقين في قرء واحد وليس ذلك
 بطلاق السنة وقيل عوضا بتأخير الطلاق لفضله المحرم واعتراض هذا بان ابن عمر لم يكن
 عالما بالحرمه حتى يستحق العقوبة وقيل لانه لا ينبغي الطلاق في الطهر الذي يلي حيضه انما
 لانه لو طلق فيه ولم يمس كان رجع للطلاق لا للسلح وقيل انما ينعى عن الطلاق في هذا الطهر
 لطول مقامه محرم والظن بان عمر لانه لا ينبغي حقا في الوطئ فلهذا اذا وطئها تطيب نفسه ويسترها
 فيكون ذلك حراما على رفع الطلاق وجضا على بقا الزوجية **قوله** ان شأ أمسك وان شأ
 طلق قيل ان يمس **قوله** يكره الطلاق في طهر من فيه لما فيه من التلبس لانه لا يدري هل
 حلت فتحتد بالوطء او لم تحل فتحتد بالاقراء وقد يظهر الحمل عنده على الفراق وقد يذهب
 بعض الناس الى انه يجبر على الرجعة كالجبر المطلق في الحيض لانه حتى ثبت فلا يزول الرداء
 وثمة انه لا يجبر لانه قادر على الطلاق في الحال فلا حتى للارتجاع **قوله** فتلك العدة التي
 امر الله ان تطلق النساء **قوله** اختلف العلماء في صفة طلاق السنة **قلت** ليس المراد ماضافته
 الى السنة ان الطلاق سنة في نفسه فيكون راجحا والطلاق مرجوح حديث ابن عمر الجلال
 الى الله الطلاق لا يقدح في طهرت اية او دايما ايا امرأة سالت زوجها طلاقا في طهر باس فالحنة
 على امرائها وانما المراد بطلاق السنة التي اوقعت على السنة التي بينت السنة وتلك الصفة هي
 ان يطلق في طهر من غير مطلقه واحدة ثم يتركها حتى تقضي عدها فتدكونه في طهر احثارا
 من زوجة في حيض فانه في الحيض مرجوحا تقدم وقد كونه لم يمس منه لما في الحديث من قوله
 فلو طلق في طهر من غير مطلقه واحدة في علة هذه الكراهة فصل لما فيه من التلبس
 في العدة كما تقدم وقيل ما بين **قوله** لا يستحسن مالك لما في الآية ان يستدبرها قبل
 ان يبيع وان كانت تلك في طهر او في طهرها واحدة وقالان الحيضين الثانية والثالثة فاستدبرا

ية
ليل

الحرام ما هي من اللغة والافعال حصلت بالاولى بدليل ان لو تزوجت بعد ما قال الولد للثاني
وان امكن ان يكون من الاول وذهب بعض شيوخنا الى ان الحيضين بعد الاول هما هبة
والا فلا يستبرأ حصل بالاولى فتكون الاربعه اشهر وعشر في المتوفى عنها عبادة بهليل
انها لم تزل غير المدخول بها فكن لا تحيض لصغر حيض الحين وعظا في اخرين الزموا لها من
يؤمر بخبر الموت وان تقدم الموت والية الفتوى ومظهر السلف من الصحابة والتابعين انما
يلزموا من يوم الموت وان لم تعلم به حتى انقضت لم يلزمها شي وقال المجيزه وابن ابي حازم فيمن
طلقت في طهر مست فيه ان لا تعد بذلك الطهر وتستقبل ثلاثه غير وقد كونا طلقه
واحده احتراز من ان يقع شيان او ثلاثا في كلمة فانه ليس بشيء بل بدعي كذا جمع اية
الفتوى على لزومه الاما وقع لمن لا يعتد به من الروافض والخروج وحكي عن ابن عليه ايضا
قلت ذهب بعضهم الى ان ايقاع الثلاث في كلمة من طلاق السنة كما ياتي في الحديث من انه
طلق ثلاثا قبل امره صلى الله عليه وسلم ولم يذهب فقد اقرم وبسك الاكثر بما في السني من انه
صلى الله عليه وسلم اخبر عن رجل انطلق زوجته ثلاثا فقام غضبا فقال يا ايها النبي بكتاب
الله وانابن اطهر كمر حتى قام رجل فقال اقبله يا رسول الله واما اللزوم فذكر عن ابيه
الفتوى وبما ياتي في ذلك في محله من الباب **قوله** ثم ان شاطط **ع** يعني في طهرها وقد كونه
ثم يتركها حتى تنقضي عدتها يعني الثلاثه الاطهار وهو احتراز من ان يطلق كل طهر طلقه
ووافقتا الحقيقة على ان طلاق السنة ان شأ ان يطلق ثلاثا في كل طهر طلقه وهو قول الليث والاول
وام قول اخر ان من طلاق السنة ان شأ ان يطلق ثلاثا في كل طهر طلقه وهو قول الليث والاول
واختلف فيه قول اشبه فقال مثله مرة واجازة مرة ان يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق وليس هنا
نطلاق سنة عند غيره **قلت** كره في المدة ونه ان يطلق في كل طهر طلقه كما كره ان يوقع
الثلاث في كلمة والقول الاول من قول اشبه هو ان يطلق في كل طهر طلقه كما كره ان يوقع
الثلاث ولا يرجعها في خلاف ذلك الطهر والقول الثاني يرجع ثم يطلق ثم يرجع ثم يطلق ولو في يوم
واحد وراي في المشهور انه لا فرق بين طلاق ثلاثا في كلمة ولا بين طلاق في كل طهر طلقه كما
يوقع على نفسه من الخرج لانه يخالف لقوله تعالى يتر بصين بانفسهن ثلاثه قرو ولا ان
عدتها من الطلقة الثانية قران ومن ثلاثه قرو واحد **قوله** فقلت احدى التي امر الله ان
يطلق النساء اي فيها **ع** يعني صلى الله عليه وسلم الطهر فام هو حجة لما لك في الاقرار انما
هي الاطهار وقال الحقيقة هي الحيض **قلت** قال بكل من القولين خلق كثير من الصحابة
والتابعين والمذهب ان الاطهار وجب لفظ الحيض في موضع الطهر في مواضع من المدة وعمرها
فاخذ الفقيه من ان الحيض كقول ابي حنيفة وتاويل ابن بشر وغير تلك المواضع على التسليم
في العبارة ابن عبد السلام ولو لا ظاهرها اي النبي اذ اطلقتم النساء اية وحديث ابن عمر
هذا لان انما الحيض يقرب من القطع لان المقصود من احدى العلم او غلبة المظهر من
الرحم والذي يدل عليه ذلك انما هو الحيض واما الطهر فيكون معه **ع** واجه الحقيقة على
انما الحيض بقوله فقلت احدى التي امر الله ولوايد الاطهار فقلت ذلك قالوا وايضا اذ ار
جعلتها الاطهار فيلزمكم مخالفة القران فان عدكم على هذا يكون ان الاطهار لا يطلق في

طهر

طهر فاما تعدد ذلك الطهر فتكون عدتها قران ونصف الثالث واسم سبحانه انما جعلها
ثلاثا واذا كانت الاقرا الحيض كانت احدى ثلاثة اقرا احلة لان الطلاق في الحيض
يعد على ما تقدم وقاد هذا الاعتراض ابن شهاب الي ان قال ان الطهر الذي يقع فيه
الطلاق لا يعتد به وهو مذهب الفردية دون جميع من قال ان الاقرا هو الاطهار والجوا
اما على جوابهم بذلك فان انتشار المبالاة او الحدة واما على الزامهم لان تكون احدى
قرين ونصف الثالث فقال بعض اصحابنا الفرد هو انتقال من حال الى حال بما بقي من الطهر
الذي وقع الطلاق فيه فيه الانتقال من حال الى حال فاوقف احدى الاثلاث اقرا احلة
واجاب عنهم بانه غير بعيد ان يسمى الاثلاث ونحوها لثلاث ثلاثة قال تعالى الخ اشهر
محلجات وما الخ الا شهران وعشرة ايام واحق بعض اصحابنا المذهب بقوله ثلاثه قرو
اذ لو ايد الحيض لقال ثلاث قرو باسقاط التا وهذا غلط فان العرب تراعي في العدد
اللفظ مرة والمضي اعم من مراعاة اللفظ قوله ثلاثه مازل ولو اريد المعنى التي هي
الدور لا سقط التا ومن مراعاة المعنى قول عمرو ابن ابي صبيعة

قلت فلا ينبغي دون من كنت اتقي ثلاث تحصيل عيان وجوده

يعني بالشخص الكايعين والجود **ع** واختلف السلف ومن بعدهم من العلماء والفقهاء
ما المراد بالقرن في الآية هل الطهر او الحيض او مشترك فيكون حقيقة فيها وهو حقيقة
في الحيض مجاز في الطهر والمراد به الانتقال من حال الى حال دون ان يكون اسم الطهر
او حيض فعني ثلاثه قرو ثلاث انتقالات وانت اذ عرفت من اي شيء هو مشتق انتقم لك
ما هو الطاهر فقل هو مشتق من الوقت فحي هذا يحتمل الوجهين وقيل من الخ فحي
هذا هو ظاهر في الطهر وقيل في الانتقال من حال الى حال من قولهم في الخ اذا
طلع وقرا اذا اقبل فعني يتر بصين ثلاثه قرو ثلاث انتقالات وهذا يظهر في الطهر
والحيض الا ان الثلاث انتقالات لما استقيم من الانتقال من الطهر الى الحيض ولا
يستقيم بالانتقال من الحيض الى الطهر لان الانتقال في الحيض لا يجوز وهذا ان
براه الرحم لما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض وهذا ان استبرأ الا بالحيض
لان مجي الحيض في الخالب دليل على براءة الرحم ولا يدل على مجي الطهر على براءة الرحم لان الخاف
قد تحمل في آخر حضتها وكانت الثلاث في الخراب كالواحدة في استبرأ الا ما حكاها القاضي
اسمحل من اي غيبة وهذا اختيار الطبري والشافعي ومن حقق اصحابنا المتأخرين
وهو حسن دقيق ثم اختلف القائلون انما الحيض حتى تنقضي بالعدة فقال الحقيقة
وجامعة حتى تنقضي من الثالثة وقال الاوزاعي في اخرين بانقاع الدم حلت وقال
اسحق اذا طعنت في الثالثة انقضت الرجعة ولكن لا تنزع حتى تنقضي احتياطا
ومراعاة للحلاق واختلف القائلون انما الاطهار هل باول قطرة من الحيض الثلاثة
تحل او حتى تتم حضتها والقولان معرو فان عندنا وهذا على اختلافهم في اقل الحيض هو
القول بانها تحل باول قطرة المشهور والثاني رواه ابن وهب قال اشرب في المدة
لا يشك حتى تتم الحيضة لانها تنقطع بعد ساعة فتكون احدى باقية ولزومها الرجعة فقل

او يذهب وقسملة
وقاد النوري وزفر
وجامعة حتى تنقضي
من الثالثة

انه وفاق ابن القاسم وابن القاسم يري انها تخل باول قطرة ولكن ينبغي ان لا تخل والقولان
 مضمومان خارج المدونة كما ذكرتم قوله وهذا على اختلافهم في اقل الحيض يعني اقله
 في باب العدد في باب الحيضات وقد اختلف في اقله في باب العدد ومنه ان الاجتناب
 ان اقله في خمسة ايام وذهب ابن مسleme ان اقله فيها ثلاثة ايام فاجراوه ذلك على
 هذا الاختلاف يدل ان ابن الماجنون يقول حتى يعني لها في الدم خمسة ايام وابن مسleme
 يقول حتى يعني لها ثلاثة ايام قوله ولا يعني عليك ما في هذا الا جراحا فان ابن القاسم يقول انه
 في الحد ليست بحيض ومع ذلك يقول انه لا تخل باول قطرة من الثلاثة فقد يقول ابن الماجنون
 وابن مسleme كذلك اللهم الا ان يكون قول استحب وفاقا **قوله** في الاخر كما ان عبد الله
 اذا سئل عن ذلك قال لا حرجا اما انت طلق امراتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بهذا اي بالرجعة **قوله** هذا اللفظ مشكل فقيل تقدم اما ان كنت طلق امراتك مرتين او
 مرة فخذت كنت وعوض منها ان وفقت حرمته ان وادعيت نورا في ما واتي بان كان
 العلامة في كنت ويشهد بقوله في الاخرى فان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك
 وعصيت ربك **قلت** اما ان حرمت عليه فباني ما في ذلك واما انه عصي فلا خلاف
 ان ذلك ليس من طلاق السكنة **قلت** تقدم ما حكاه عن المؤثرين في الفرق بين الحيض
قوله ثم ليطلق طاهرا او حاملا **قوله** اختلف في طلاق الحامل الحائض والحائض قبل البناء
 فاجيز لهذا الحديث ومنع من علل منع الطلاق في الحيض تطويل العدة اجاز في
 المسكتين لان الحامل عدتها الوضع فيطلق قبل ما يشاء وقبل البناء عدة ومن جعله
 تحبدا منع على هذا من الاصلين لان الشيوخ يجرؤون القولين في تدريسهم وفيه نظير
 لانه لا يلزم من التعليل الجواز على القول بان الحكم يرتفع لارتفاع علته وفيه تفصيل في حق
 وكذلك لا يلزم من ان المنع تحبدا المنع الاعلى القول بان العضايا العينة تحولان قضية
 ابن عمر عينية واما على انها لا تخفى فيفتقر المنع الى دليل **قلت** ارتفاع الحكم لا يرتفع
 علته هو المسمى في اصول الفقهاء بعكس العلة وفي شرطه في كون العلة علة خلافه فقبل من
 شرط العلة ان تكون منجاسة اي ينبغي الحكم بانتفائها فان لم تكن كذلك فليست بعلة ومنه
 المحققين في ذلك التفصيل فان لم يكن الحكم العلة واحدة فاهمها اشتراط وان كانت
 له علل لم تشترط لانه اذا ارتفعت خلفها علة اخرى فعلى مذهبه المحققين لا نظر في اجزا
 لانه ليس لهذا الحكم العلة واحدة وكذلك لا نظر فيه على القول بان العضايا العينة لا تخفى
 في عمومها فاهمها لا يختلف بها القران الدالة على عمومها وهي ههنا موجودة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قبلك الحدة التي امر الله ان تطلقها النساء فخطب صلى الله عليه وسلم وسمع من
 صاحب السارية العموم لما في الاخر من انه كان يعني عنده **قوله** فكتبت عشر سنين
 حديثي من لاني ان ابن عمر طلق امراته ثلاثا فامره ان يرجعها **قوله** اجمعه من يقول ان المطلق
 انما يلزمه واحدة **قوله** ثلاثا في كلمة واحدة وفاق الكلام على ذلك على ان الصحيح من الرواية انما طلقها واحدة
 وابو غلاب ورواه بعض النسخ مع تخفيف اللام وسكتها **قوله** فكتبت **قوله** فكتبت
قوله فكتبت استقامت ومحمد التقي برأي في ان يكون ان لم يجزئ سبب تلك التعليل بقية

اي وهل يكون الا ذلك فابدل من الالف ها كما ابدل فيهما اصلها اي اي شي **قوله**
 اريت ان تجز واستحق **قوله** ظاهره ان فاعل تجز واستحق ابن عمر وهو كافي الاخر
 من قوله فاجزها قال ابن سيرين فقلت لا بن عمر فاعتدت بتلك التعليلة التي تعلقها
 وهي حايض فقال مالي لا اعتد بها وان كنت تجز واستحق وفي الاخر ان ابن عمر هو الذي
 قال ذلك حين قال له السائل اعتد بذلك الطلاق اريت ان تجز واستحق طالعني اريت
 ان تجز عن ارتجاع واستحق فلم يفعل ذلك حتى انقضت العدة انفسط عنه ذلك الطلاق
 ليس الامر كذلك لا بل لا بد منه كمن عجز عن فرض واستحق بغيره انفسط عنه ذلك الطلاق
 القرض **قوله** في الاخر لم اسمعه يزيد على ذلك لا بد **قوله** كذا رويناه وهو مشكل
 وفيه تلفيف حتى قرأه بعضهم لانه يدل اييه وهو تخفيف والكلام الاول مستقيم
 ومعناه اي قائل ولم اسمعه يزيد على ذلك هو ابن طاووس معناه لم يسمع اياه يزيدا
 عليهما روي من الحديث ولا ذكرنا زيادة غيره والطا في لم اسمعه عائدة على ابن طاووس
 وقد بين ذلك ابن جريح بقوله بالله والقول في اييه عائدة على ابن طاووس **قوله**
 في قبل عدته معناه في مستقبل عدته وهذه قراءة عمر بن عباس وفي قراءة ابن
 مسعود لقبيل طهرهن قال القشيري وغيره وهي قراءة تفسير وهو يدرك ان الا
 الاخر قال ابن عباس كانت الثلاثة واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وخلافة ابني بكر وسنتين من خلافة عمر وقال عمر ان الناس قد استعملوا فيما لم فيه اناه
 فلو مضينا عليهم **قوله** ذهب الكافة ان المطلق ثلاثا في كلمة واحدة تكرمه الثلاث
 وقال الحجاج بن ارطاه ويقال المالك كرمه واحق **قوله** وقال ابن طاووس وبعض الظاهريين
 وعن حجاج ايضا وابن اسحق لا يلزم شي وهذا ان القولان لم يقل بهما احد من ائمة الفتوى
قلت وفي طريق ابن عباس قال ابن مغيث وقال به علي وابن مسعود والزيبر وعبد الرحمن
 ابن عوف ومن شيوخ قزطبة ابن زباج شيخ هديي ومحمد بن يحيى بن خالد ومحمد بن عبد
 السلام فتنه عمره واصبح بن الحباب ومجاعة من فقهاء سواهم قال ابن عباس
 وقوله ثلاثا لا معنى له لانه اخرج عن انه طلق امراته ثلاث مرات في ثلاثة اوقات وهو امر
 ذلك ولو قال انسان قرأت سورة كذا ثلاث مرات فان كان قرأها ثلاث مرات في ثلاثة
 اوقات فغيره صدق وان كان انما قرأها في مرة واحدة لا كذا وكذا فقولنا الخالف
 بالثلاث لا يلزم كون حلف الايضا واحدة والطلاق مثله ابن مغيث وقد يخرج من غير مسيلة
 من الله وثبت ما يدل على ذلك لو قال انسان ما لصدقة في المساكين كان الثلث جزيه ولو
 ذهبا فبفتح ما وقع من ذلك لطلاله الكتاب وخرج عن حد الاختصار وقد قال ابو عمران
 الغساني وابو بكر بن محمد بن الحسن انما يلزم في الايمان اللزومة طائفة واحدة واضح القائلون
 بان واحدة هي بيت ابن عباس هذا لما تقدم من حديث ابن عمر انه طلق ثلاثا في الحيض فاحسب
 واحدة هي بيت بكاء لانه طلق ثلاثا فامره ان يرجع ويرد عليهم قوله تعالى لا تكرري الحلف
 الله لم يجد ذلك امر لان الحلف لا يكرري ايها المطلق ثلاثا العلة استحدثت بهذا امر

ق

قل

اي حديث لك ند ما فلا يتمكن من الرجعة لوقوع البيونة فلو كان انما يلزم الواحدة لم يكن
للنكاح وجه والجواب عن حديث ابن عمر ما تقدم من ان الصحيح انه انما يطلق واحدة
وعن حديث زكاة انه انما يطلق بلفظ البتة فقال له صلى الله عليه وسلم ما اردت فقال له
اردا واحدة فقال صلى الله عليه وسلم الله فقال الله فقال هو ما اردت فلو كانت واحدة
لم يكن لتخليفه فائدة هذه رواية اهل بيته ورواية انه طلق ثلاثا فما هي رواية بني رافع
ورواية اهل بيته اصح لانهم اهل النازلة ولعل بني رافع سمعوا لفظ البتة واعتقدوا انها
الثلاث كقول حاله في البتة فغيروا بالثلاث لا غنى عن ان معناه الثلاث واحدا
علي حديث ابن عباس فقال بعض البهلاء ادين محبي كان الناس كانوا في منتهى صلي الله
عليه وسلم وقرن من اي بكر انا كانوا يطلقون واحدة وصار الناس يطلقون بلفظ الثلاث
فامني ذلك عن عليهم فان قيل في رواية ايها الصبيان في الحديث كانت الثلاث
تخل واحدة بعدة عن هذا التاويل قيل وان كانت بعدة عنه فترجع اليه هي في كبح
تخل واحدة تواقع واحدة وقيل يمكن ان يكون ذلك فمن كرر لفظ الطلاق فيقول انت
طالقي فتكررت ذلك علي وجعلت كيد وصار الناس اليوم يدكرون ذلك لا يريدون
به التاكيد والتجديد فامني ذلك عن عليهم عمر وعمر بن الخطاب عنده ان ذلك كان
ثم نسخ وهو غلط فاحترل ان لا ينسخ فان قيل عنك انه نسخ في حياته صلى الله عليه وسلم
فصلى هذا صحيح ولكن يخالف قول الراوي فان قال الصمامة نسخ على النسخ وسمع ذلك منهم
قلنا صدقت ولكن اذ اوقع ذلك منهم فيجعل علي انهم عثر على النسخ ولم يصل النسخ واما ان
النسخ من تلقا انفسهم فحاذ الله لاننا اجماع على الخطا فاذا اقبل انهم قد رآهم عثر واعلم
في من عرفكوا انما اجمعوا في زمن اي بكر علي الخطا لانه اجماع على تاخير حكم النسخ وذلك
اجماع على الخطا والامة محصومة منه ونحن لا نراعي انكر ارض القصر وهو من هذا التحقيق
واما رواية اي داود من طريق اي الصمامة ان ذلك كان في غير المدخول بها فقد ذهب اليه
اصحابنا عيسى وان الثلاث لا تقع علي غير المدخول بها المتأبين بالواحدة فاذا قال لها انت
طالقي ثلاثا فيقول طالقي بابت منه وقوله ثلاث لا تقدم مستانف نف جازد البيونة
وهذا باطل عند الجمهور لان انت طالقي معناه ذات طلاق وذات طلاق صالح لان
بالواحدة او بالثلاث فاذا ضم بالثلاث لم يصح اطلاقه **قوله** انما في اي ملة وبقيت
وانظروا للرجعة كما قال تعالى لا تدرى لعل الله الاية **قوله** هات من هاتك ان
اخبارك وكان هاتما فيما يستعرب وينكر وكانه قال من فتواك المنكر واخبار المنكر
في لان هات اي اشيا منكروة وهو جمع هنة ولا يستعمل هكذا في الخبر الا ما كان في
والهبة فخلا في غير هذا فيستعمل في كل شي ويمكن به عن كل امر وقت
فتابع الناس كذا روينا عن الاكثر بالثبات في الشاة من تحت وهو عيسى بن جابر
وما يعني الا انه في الشاة انما يستعمل في الشر **احاد** **قوله** ان ابن عباس كان يقول في الحرام يمين بكفرها
نفسه شيئا احل الله له انما نكره كذا يعني فان النبي صلى الله عليه وسلم

الله له امر بالكتاب في قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم الي قوله غلة ايا نكرو الاسوة الحالة التي يكون
عليها الانسان في اتباع غيره في حسن او عيب فبيع ولذا اقيمت بحسنة من تعرف ان لفظ الطلاق
من صريح ومن كناية فالصريح ما فيه لفظ الطلاق كطالق ومطلقة وغير ذلك وهي واحدة الا
ان ينوي اكثر ولا يلزم جريته علي اللسان دون قصد علي الصحيح ولا تقبل دعوى انه اراد
به غير الطلاق ففي المدونة في قول القاسم ان قيل لزوجة كلاما مجتمعا انت البتة وقال
لم اراد الطلاق قال الطلاق يلزمه ولا تنفعه نيته وزعم بعضهم انه قياس صحيح وانه من
قياس اخر الا انه اذ التفتحة نيته في الكناية فاحري في الصريح وعز بعضهم هذا القيس
واستنبط الكلام عليه وعلي المسئلة خاص من يتكلم علي المدونة واما الكناية فهي قسمان
ظاهرة ومحتملة فالظاهرة هو ما في العرف طلاق مثل سرحتك وفارقتك وانت حرام
وبتة وبتلة وخلية وبرية وبايتك علي غار بك ولا ميتة وكالدم وكلمة الخنزير ورو
هبتك وردت الي اهلك وهي كالصريح في انها لا تقبل غير الطلاق والمحتملة مثل
اذ هي وانص في واعزي وانت حرة ومعتقة والحقي باهلك ولست لي بامراة او لا نكاح
يمني وبينك واختلف المذهب فيما يلزم في الكتابات الظاهرة **قوله** المشهور ان الثلاث
وينوي في غير المدخول بها اذا ادعي اقل من الثلاث وقال ابن الماجشون هي الثلاث فيما
ولا ينوي وقال ابو صعب هو ثلاث في المدخول بها وواحدة في غير هاور ويابن خزيمة
واحدة باينة فيما وقال ابن ابي سلمة واحدة رجعية وقد اختلفت اجوبة مالك واصحابه
كما ترى ونحن نذكر اصلا يرجح اليه جميع ما وقع من الروايات ويعلم منه سبب اختلافهم
ووجه من فرق فتواه في البعض دون البعض فاعلم ان الالفاظ الدالة على الطلاق اما ان
تدل عليه بوضيح اللغة او بعرف الاستعمال ثم الدال عليه باللغة او بعرف الاستعمال
اما ان يضمن البيونة والحد او البيونة فقط فالاول كقوله انت طالقي ثلاثا فكل مره
الثلاث ولا ينوي في مدخول بها ولا في غيرها واما الثاني وهو الذي يضمن البيونة
فقط فنظر هل تقع البيونة بالواحدة او لا تقع في الشرع الا بالثلاث هذا اصل مختلف
عند هذا المكيين معه قد او يكون اللفظ دالا على المدخول بها ويستعمل في غيره ناد رافع
عبد الله بن عبد الله بن الخالب وحمل عند وجودها علي السام رافا اني مستفتيا وان اسرته
مستفتيا ومختلف وان كان استخاره في الاعداد / مستخارا مستخاريا وينوي احدا لاعداد
انما في جامع مستفتيا او اسرته البيونة وان لم ينو شيئا من هذا موضع اعترض به الاصحاب
في حمل علي اقل الاعداد استصحا بالبراة الذمة ومنهم من حمل علي اكثرها احتياطا
المعروف ولا سيما علي قولنا ان الطلقة الواحدة تحرم وكانت الاستباحة بالرجعة
لا تكون الا في النكاح العجج بالشك فاضبط هذا الاصل ومثلك به قاله
في المدخلات ومثل ذلك ان قولهم في المشهور وهي ثلاث في المدخول بها وينوي
هذه الالفاظ وصحت البيونة ولا تبين بعد الدخول الا بالثلاث وبين قيل
لما كانت هذه الالفاظ غالبة في الثلاث ونادرة في اقل من ثلاث
وينوي في اقل من ثلاث لا ينوي يري انها وصحت للثلاث

كقوله انت طالق ثلاثا ومن قال ثلاث في المدخول فهو واحدة في غيرها راي ان لا تقيد عدد ادائها
تقيد البيونة والبيونة في غير المدخول لا تقع بالواحدة ولا تقع في المدخول بها الا بالثلاث
ومن قال واحدة باينة في الجميع راي ايضا ان تقيد البيونة وعندنا ان البيونة تقع في
المدخول بالواحدة وقول ابن ابي سلمة انها رجيية راي ان تقيد النكاح الملك على صفة ولا
تستعمل غالبا في الثلاث لحكم بكونها واحدة لهذه اللفظة في الواحدة وهي محرومة عندنا ولو
كانت المطلقة رجيية وهذه الاقوال عندنا في المذهب وفيما تمانية اقوال اخر قال ابن شهاب
له نيته ولا يكون اقل من واحدة وقال سفيان بن عيينة ثلاث وان نوي واحدة فواحدة
وان نوي بمينا فمبين وان لم ينو شيئا فلا شيء عليه وهي كذبة وقال الاوزاعي مثله الا انه ان
ينو شيئا فكفارة بين الشافعي وجماعة ان نوي الطلاق فالارادة من عدمه وان نوي واحدة
فرجيية وان اراد تحريمها فكفارة بين وليس بمول الحنفية ان نوي الطلاق فواحدة باينة الا
ان نوي ثلاثا وان نوي اثنتين فواحدة وان لم ينو شيئا فهو عيب وهو مول وان نوي لكه بغير
بشي وقال زفر مثله الا انه قال ان نوي اثنتين لم يستاهل النفي فيه كفارة طهر رجعت اثنتين
بين يكفرهما ما يكفر البين وذكره في الامر عن ابن عباس والسجني ومسروق وابوسلمة لا شيء في
كثير من الطعام وقاله اصح وهذا في الحرار واما الاما فقال مالك لا يلزمه شيء كثير من الطعام
وقال سائرهم الى ان فيه كفارة بين وقال ابو حنيفة يلزمه ما حرم من ثلثي عليه حتى يتناول
فاذا تناوله لم يمسكه كفارة بين واما الولد لامة على ما تقدم

احاديث نزول قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الاية

قوله فترى عندنا عسل **ع** هذا حديث حجاج وان الذي شرب عندنا عسلا زيب
وان تظاهرتا عليه عايشة وحفصة وكذا اياتي في حديث عمر وابن عباس وياتي في حديث
ابن هشام ان الذي شرب عندنا عسلا وان الذي تظاهرتا عليه عليه السلام عايشة وحفصة
وسودة والاول اصح قال السنائي اسناد حجاج صحيح جيدة غاية واوولي بظاهرها لقران
وان تظاهرا فاما ما اتتاه لاثلاث **قوله** فواتات انا وحفصة اتفقوا لا اكلت معا
ع وقع في الام معا فغير بالعوض والصواب انبأها لا يعوض من الوادو التي في القرية
ولما تحذ في القرية ووجه واحد المعافير معفور **قلت** قال الطبري هو بضم الميم وهو
صنع حلوكا لطيف تنفخه شجر الحرفط بالجوار كرمه الراجحة تشبه راحته الملبس
وقيل ان الخيل اذا اكلت قمح راحته حتى تؤذي الناس ورجع الملبس ان راحته المعافير
والحرفط حسنة وهو خلاف ما عليه الناس ودل عليه الحديث **قوله** فنزل يا ايها النبي لم تحرم
مختلف في سبب نزول الاية من عايشة انه في هذه القصة من تحريم المسكر وهو صلى الله
عليه وسلم ولما اعود لانه على وجه التحريم وهو في الام مختصر وقامه على ما في التحريم ولكن
اعود وقد حلفت ان لا تحريمي بذلك احدا وقول الرجل حلفت بمينا لانه ان نوي الحلف باليمين
وحلفه صلى الله عليه وسلم فعله ابتغا مرضات الله ولا وجه ليلان في الاخرى فيمنع قلبي
وعن زيد بن اسلم ان نزلت في جارية مارية القبطية فانه قال والله لا اطاول في حرمها
في السنائي من حديث السنائي صلى الله عليه وسلم له جارية يطاولها فله ان يزوجها ما يشاء

فانزل الله سبحانه الاية **ع** حديث السنائي هذا او انه في مارية لم يرد من طريق صحيح **قوله** في الاية
وايه اسر النبي لم يحرم ان واحده حديث **ع** الحديث هو قوله شرب عسلا اي اخر في الجوار وطعم
لا تحريمي بذلك احدا لما تقدم وقيل الحديث هي قضية مارية وليست كقصة حفصة ان لا تحريم
بذلك عايشة وقيل الحديث الذي اسراني حفصة هو ان الخليفة بعده ابو بكر وعمر ومعني لهم
الله عليه اي لطعم الله عليه ومعني عرف بالفتنة يد عايشة على بعض واعرض عن بعض
اي لم يخال في العتب ومعناه على قراءة التحفيف جاز ان فوطهم عرف حظك اي جاز ان عليه
قوله كان صلى الله عليه وسلم يخلط الحلو والعسل **ع** الحلو اكل طعام مستحلا فحله جواز اكل
لذيذ الطعام وذكر العسل تنبيه على شرفه وهو من عطف المقاص على العام **قلت** ياتي الخلاف
في ايا افضل التمتع بالمباحات او تزكده واجتمع من رجع ذلك هذا الحديث فظاهر **قوله** يد
على يسايه بعد الحصر **ع** هذا على ما تقدم من ان العسل عليه غير واجب ومع هذا فانه كان
يعدله ويفعل هذا في كل يوم مع كل واحدة ليسوي بينهم من نفسه واما على وجوب العسل فان
لكل واحدة يوم او لا يجوز مثل هذا الا برضاها وقد يجزم هذا من يقول انما العسل في الليل
دون النهار وقد تقدم وقد يكون هذا باذنه قد جاز ان كان يستأذنه اذا كان في يوم
الواحدة منهم وقال الداوودي كان صلى الله عليه وسلم جعل ما بعد العصر مطلقا اي وقتا
مستقرا لجميع **قوله** فبعد نوم من **ع** يعني من غير مسليس وكذا جازي بعض الاحاديث في فعل
ذلك تانيسا لهم وتطيبا لقلوبهم **قوله** عكة عسل **ع** العكة اصغر من القرية **قوله** جرت
خلة الحرفط **ع** معنى جرت اكلت يقال جرت الخيل تجرير جريسا اذا اكلت لعسل ويقال
للخيل جارس في اكل والحرفط تجر بالحقان يفتح المخافير وقال اهل اللغة الحرفط من تجر
العصاة والعصاة كل تجر له شوك وقيل هو بيت له ورقة عريضة تقترش على الارض له
شوكه حماله ثم يضا كالقطن مثل زراعتهم **قوله** فتمسكت اباديه **ع** هو بالباء
اي ابتدعه بالكلام الذي اوميت به فقا لي حوقا من لومك وهذا من الجواز انما يد من اليد
وليس بشيء في الحديث ان افشا السرد بفتح السين التوبة منه لقوله تعالى ان توبوا الى الله فكل
التظاهر على التوبة **احاديث نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لا رواجك**
قوله فند ابدا **ع** فتمسكت اباديه **قلت** وحمل ان الحاضرة عند نزول الاية والتبليغ
على الفور وهو اظهر لما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تطيب قلوبهم **قوله** فلا عليك
ان لا تعلي حتى تاتري ابوبك دعناه لا يصرك ان لا تعلي وقال ذلك شفقة عليه وعلى
اهله لانه خاف ان يستفزها الصخيرة فتختار بفسا فيجرب فراقا فتأذي بذلك فتأذي
اهله وتأذي بغيره النسوة في الاقد **ع** وقال ذلك لكرامته فراقا وخوف ازتياده
بذلك اذ جعل له اليه لما في ظاهره من الزهد فيها بتبليغها وانفد الناس من هذا مع
صغر سنه قالت ان الله تعالى قال يا ايها النبي قل لا رواجك الاية **ع** اختلف شيوخنا في
ايقاع التحريم فقليل مكره وبيضة لتفهم ايقاع الثلاث وقيل ليس بمكره لانه
صلى الله عليه وسلم امر به ففعله وليس بمستيقن ايقاع الثلاث وانما هو تحريم قبل ولا
رجحية في فعله السلام امر به وفعله لانه لما امر ان يخبرهن بين الدنيا والآخرة فاذا

ح
ك

اخترت الدنيا طلقن بالطلاق الذي امر به وفعله لانه لما امد ان خبرهن بين الدنيا والاخرة
فاذا اخترت الدنيا طلقن بالطلاق الذي امر به وبهذا العرف انه لا تنج منه لا يقع الثلاث
قوله في الاخر كان يستاذن هذا على ان العزم عليه غير واجب لما يفعله نكيبا القلوب على عاقبة
قوله ان كان ذلك الى امر او شر على نفسي احدا لم تقل ذلك رغبة في الاستمتاع وشهوة
النفس بل منافسة ورغبة في امر الاخرة من القرب منه ومن حديثه وفي ان يذ لك الوجه عليه
صلى الله عليه وسلم وهو عند ما وهو مثل حديث ابن عباس في القدر قوله لا اوثر نصيب
منك احدا **قوله** في الاخر فلم يعد واذك طلاقا مذهب انا فقه ومشتهر قوله ان
الخبرة اذا اختارت زوجها لا يلزمه شي وحكي الطحاوي والنقاش عن مالك ان نفس التخيير
طلقة وقاله علي وزيد بن ثابت والحسن والبيهق ولا يصح عن مالك والاحاديث الصحيحة
ترويه وقالت فرقة ليست للخبرة ولا للمكدر شي من الطلاق **قلت** النية في الطلاق
تكون بتوكيل وارسال وتخيير وتعليك فالتوكيل جعل الزوج ايقاع الطلاق بيد غيره
الزوجية مع بقا المص منه بيد الزوج لانه لم عزل الوكيل قبل الوقوع فلو وكل اثنين لم
يقع الا باحقة عهما والرسالة جعل الزوج اعلام الزوجية بوقوعه بيد غيره فالطلاق يقع
وان لم يعلم ولو ارسل اثنين كفي احدهما بخلاف التوكيل والتخيير جعل الزوج ايقاع الطلاق
ثلاثا حقا او ضربا يد غيره وصيغته قاذ في المدونة ان يقول اختاري او اختاري نفسك
وروي محمد او طلق نفسك ثلاثا وما في المدونة مثال لجعل الثلاثة بيد الغير حكما على ما ياتي
وما في الحازية مما لم يجعل الثلاثة بيد الغير مضا والمليك جعل الزوج ايقاع الطلاق حقا غيره
راجحا في الثلاث فمخصص بما دون وصيغته كل لغة يد على جعل الطلاق بيد ابيها او بيد غيرها
دون تخيير كقوله امرتك يدك وطلقت نفسك ان ثبت وطلاقة بيدك وفي الحازية ملكك
وفي الغيبة وليك امرك بالتخيير والمليك وان اشتركا في جعل الزوج الطلاق بيد الغير في
كلهما قاذما فيتركان فيما وقعت الاشارة اليه في رسم كل واحد منهما وهو ان حكم التخيير في
الثلاث قاذما اختارت نفسها او قضت بالثلاث فلا منكرة للزوج ان التخيير هو الثلاث حكما
والا ان قضت بدون الثلاث سقط ما بيدها وان حكم التملك انه راجح في الثلاث فانه
قضت بالثلاث فله منكرته وانما اراد واحدة **قوله** والعقد في انه لا منادة له في التخيير
بخلاف التملك هو انه يجري العرف في التخيير انه ليس بنية وهي في المدونة بالتركون
الا بالثلاث ولم يجر العرف بذلك في التملك وما ذكر من انه لا منكرة له في التخيير هو
للمشهور وقال ابن الجهم له المناكرة وبعبارة انه لما اراد واحدة ولكن تكون له
وراي انه وان كان العرف انه السنيونة فالسنيونة تقع بالواحدة **قوله** واختلاف
اذا قضت باقل من الثلاث في التخيير فقال مالك لا يلزمه شي وسيقتطع ما بيدها
وقال اشهب ترجع الي خيارها وقال عبد الملك هي ثلاثة جعل حال وعن مالك هي
واحدة باينة وهو قول ابى حنيفة وحكي ابن سحنون عن ابيهم **قوله** واحده
رجحية وهو مذهب الشافعي والي يوسف **قوله** في المدونة عن ابن عمر والي
مسعود وقالت فرقة هي واحدة ما قضت **قوله** واحده فاذك هو على ما روي في الزوج

ع واختلف اذ امكها في عدد فقضت باكثرها لو ملكها في طلقين فقضت بثلاث فقل سقط ما
ملكها فيه لانه ملكها على صفة فقضت بغيرها لان الطلقين ليست هي الثلاث فلا يلزمها ان تطلق
وقيل تلزمه التلقين لان الزايد على ما ملكها كالود مرقاها لم تنطق به واقضت على ما ملكها
فلزمه وكذلك لا يختلف ايضا اذ اقضت باقل مما ملكها كما لو قضت بواحدة وقد ملكها في اثنين
فقل لا يلزمه الواحدة لانه قضت على غير الصفة ملكها كما تقدم لا سيما وفي كثرة العدد
عزم من اذ سقط به النفقة وحل به اخت المطلق فلا يلزمه خلاف عزمه وهو كمن باع
ثلاثة اوتاب فقبل المشتري منها واحدة فقط فليس ذلك له والزم ان يقصا صاحب
هذا القول انه لو ملكها امرنفسا وامراة اخرى فطلقت نفسها فقط فانه لا يلزمه وراه
الخبر لانه من ملكها عدد او قضت باقل وللنظر عنده في فيما قاله مجاهد ويقتصر ان يقتصر وقيل
يلزمه الاقل الذي قضت به كمن وهب ثلاثة اوتاب فقبل منها واحدا فقط **قوله** في الاخر
واجاد الواجب من اشترى حرة حتى يسكنها عن الكلام **قوله** لا قولن شيئا يملك النبي صلى
الله عليه وسلم فيه انه يستحب لمن وجد صاحبها مملوما ان يفعل مثل هذا او ما تكتب به
نفسه **قوله** فوجات عنق اي دقة ومنه الحديث فليباخذ سبع ثمات فليجاءهن باري
فليده قهن **قوله** هذا اصل الجوا وليس كذا في العنق يسمى جوا والمما هو يشبه الطعن والتمز
وجات البعير اذ اطعنته في منزع وجات التودص بته وجاته بالسكن اي طعنته **قوله**
فقام ابو بكر فوجا عنق عاتشة **قوله** فليباها باينهما ذلك هو مبالغة في تاديبهن وكذلك غضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهن وهجرانه لهن انما كان مبالغة في تاديبهن فانه في
الكثر عليه وتبسطن معه تبسطا تقديرا فيه ما يليق باحترامه واعظامه عليه السلام
وجاهن على ذلك كرم اخلاقه صلى الله عليه وسلم وربما امتدت اعني بعضهن الاستماع
الدنيا ولذلك امر بتخييرهن بين رية الدنيا ومنع الاخرة **قوله** في هذه الرواية
اعتزلن شهر او تسعة وعشرين هو شك من الراوي ويأتي ابن عباس انه اعتزلن تسعة
وعشرين **قوله** اسأله ان لا يخبر احد من زوجاته يمكن فهن من تخار لانه لا يفقد قهن
واهن انه اسعن باختيار عاتشة تبعتها في ذلك وكذلك وقع **قوله** لانا لى امراة الاخرها
قوله وقع له صلى الله عليه وسلم انه ان سألته واحدة منهن عن فعل عاتشة فلم يخبرها كان
ذلك نوعا من الصمت وادخال الصمت في المشقة عليهن بسبب اخفاء ما سئل عنه فقال
يجيبا ان الله لم يوجب حشا ولا منتهى ولكن يحثي محلا وميسرا ووجه التيسير في
ذلك انه اذا اخبرها اقتدي بها غيرها من ازواجه وسهل عليا اختيار الله ورسوله
والدار والاخرة واسل العنت القرب والمشفقة والمعت هو الذي يوقع العنت بغير موافقة
هو الذي يحمل غيره على العمل بها ويحمل ان يقال العنت هو المحول على ذلك والمنتهى هو
الذي يتعاطى ذلك وليس في جيلته **قوله** ورواه بعضهم مشرا والاقلي والى المطابقة حشا
قوله في الاخر فاذا الناس يكتنون بالخطا الحصاص اي يعزبون به الارض فقل مشغول
السرا والاجر كما قال اعد الحصة منقضي عراقي وفيه اهتمام المسلمين بالامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم واجتماعهم لذلك **قوله** عليك ببيتك م تريد ابنته والحيبة الابنة اي

بما صلتك وموضع سره وحسن الانصار كدشي وعيبك ومعنى كدشي اصحابي الذين اعتد لهم
والكوشة الجامعة وجعلهم عبية لانهم خاصته وبطلهم على استراة قال اهل اللغة والبيعة
ما جعل فيه الرجل افضل مناعه **قوله** في الترتيب هو بضم الواو فتح وراح هو بفتح الراء
والعوض الصخر معروف ولا فيق الجلد الذي لم يمد باغده **قوله** على اسكفة الباب
مدل رجلي على فغير من خشب الاسكفة بضم الهمز والكاف عتبة الباب السفلى والفتير
يقدر به الفاخر في الحديث بالجذع الذي برقا عليه وهو الذي جعلت فيه اذ راج
ما حوذ من فقار الظهر وبقار السيف حوز منطمة في ظاهره مشبهة بفقار الظهر وبقار
الظهر خازن عظامه التي بطوله **قوله** استاذ ربيع فيه وجوب الاستيذان على المروء
في منزله وان عرف انه وجه وفيه تكرار الاستيذان ان اذ المروء يستاذن وفيه
اتخاذ الكبير الجباب وفيهم انه اذا هم الحاجب من السكوت عدم الاذن لا ياذن لانه
صلى الله عليه وسلم مع استيذان عمر فسكت والغالب انه صلى الله عليه وسلم كان
لا يتخذ بوابا **قوله** وكانت عابثة وحفصة تظاهرها على نسيابه **قلت** قد تقدم ان
الجميع في المتظاهرين وعابثة **قوله** اطلقتهن يا رسول الله **قلت** قد تقدم الكلام على
حكم الطلاق وان الخطاي صرف حديث اخبر الحلال الى الله الطلاق عما تشبهه ظاهره من
الكراهة قال لانه صلى الله عليه وسلم طلق وما كان يفعل المكره وفي الحديث انه طلق
حفصة وانه قيل له راجعها فانها صوامه فوامه ابن العربي حضرت مجلسي لي افضل التو
ضعت يده لطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وظاهر فلما انصرف قصدته في
موضع وقلت له اصليك الله انك قلت انه صلى الله عليه وسلم طلق وآلى وظاهر وانه
صلى الله عليه وسلم لم يظاها فان الله تعالى جعل الظاهر منكرا من القول وزورا فتكرري
ذلك فلما كان من الغد قال لاهل مجلسه وقد قد بي لي اني قلت لكم بالاسم انه صلى الله عليه
وسلم طلق وآلى وظاهر وان هذا ارشدني انه لم يظاها وهو كما قال وهو شيعي في هذه
المسئلة **قوله** حتى كثر دايحي ابي السائنه تسمي ويقال ايضا في الغضب ابن السكيت وكثر
وتسمي واكثر كلاما واحدا فان قيل فتمتبه وزهد في كثر **قوله** فانزل الله فاذا جاءهم
امر من الامن الاية **قلت** قال ابن عطية ان الاية نزلت في المنافقين كانوا يمشون على استماع
ما يسوء عن سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعوثه فاذا سمعوا امرا سيرا لم يمشوا
امرهم وحقره واذا عوا لخطيره واذا سمعوا خوفا عظيما واذا عوا به وقيل نزلت في المنافقين
وفهم ضعف جلد من المؤمنين وقلت تجر به ثم على هذا القول يحتمل ان يكون في امر التستر
وانهم كانوا يدعون من اذاع غير مثبتين في صميم لفتك تجربتهم ويحتمل انه في كل الاورد الواقعة
التي من جملتها قضية عمر هذه فعني ولورده اي لو اسكوا عن الخوض واستقروا لاخره
وكشفوا عنه من جهة الرسول او من جهة اول الامر ومن الامرا وقيل انما القول قال صلى الله
الذين يستنبطونه منهم كما فعل عمر في محنته وسواله عنه النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله
انا استنبطه اي يعني وسواله عنه **قوله** في الاحزمية هيته كنه سواله عن نفسه تلك
الاية تلك المدة هي ما كانت احدي المتظاهرين ابنته حفصة ولذلك قال واهلها ابن عباس

زاد
قيل

وهي كلمة توضع للتعجب كما قال في الاخر والعبارة الاثري الزهري كيف قال كره الله ملسا
عنه ولم يكتبه وهذا اريد قول من قال انما تعجب وانكر عليه كونه لم يعلم من امره ان حتى
الان مع حرصه على العلم **قوله** في امر ابنة ابي اشوا وزنه نفسي **قوله** وكان لي صاحب
من الانصار **قوله** فنه ما كانوا عليه من الحرص على العلم وفيه قبول خبر الواحد **قوله** فدق
على الباب **قوله** فيه جواز فتح الباب للاستيذان وشدة الحرص للاخبار المهمة **قوله** اشد
من ذلك **قوله** فيه شد اهتياهم بآمره صلى الله عليه وسلم **قوله** اعتزل ان واجهه فيه جواز
هجور المرأة في غير بيتها ناديا لها قال تعجبهم ولما فيه من الرق من لان هجرانه وهن منهن
اغبط لقلوبهن بل الامور العكس لان يوقن عنهن اغبط لقلوبهن واشد حسرة وقد اختلف
في ذلك فقيل لم يكن ذلك الا في بيوتهم وفيه حديث وهذا ايرده ولذا فيه عليه البخاري
ون مع حديث عمر وقد اختلف في قوله تعالى واهجر وهن في المضاجح فقيل هو ان ينام معها
في فراش ولا يجامعها وقيل هو ان ينام معها في فراشها ولا يجامعها وقيل هو ان ينام معها
والتخليط لها في القول ولا يدع الجماع **قوله** رعرعانف حفصة فيه جواز قوله ذلك وهو
قول عمر بن عبد العزيز رواه ابن حبيب وكراهه مالك قل ومعه ذلك انما ولصق بالتراب
وهو من الرغام والذلة والرغام التراب **قوله** يرعاها بجملة كذا روي عنه ابن عيسى وعنه
غيره بجملة والاول ايبين والجملة درجة من الخلل **قوله** فمما مضى **قوله** وفي بعض النسخ
مضى بالاضاء المجهدة وكل صحيح اي مجموعا **قوله** اهبا **قوله** هو بفتح الهمزة والها ومنها وبما
لثان مشهورتان وهو جمع اهاب وهو الجلد المطلق وفيه
جواز النظر الى ما لم يستر من بيت المروز ولا سيما للمعاصي وجاء النبي عن فقه نوك النظر
وكراهة السلف له **قوله** لما الدنيا والله الاخرة كذا هو بالشتية وصحير الخطاب في الاصول
وفي بعض النسخ لم الدنيا ولما الاخرة بصير الجمع وصير المتكلم وكل صحيح
قوله الاية **قوله** وكان لا يلا منهن شهرا **قلت** قال ابن
العرابي لا من مشقة موجه عليهن ما ايبين اليه من المكروه في المتظاهرين والاحاج في
طلب النفقة والنفقة لهم تكن عنده الاما اي عري حراسته من نحو الصاع من شعيرة
ونحو من قرص مصورا وافيق من اودع معلق ورجال سدر وازار يلحف به وقيل ذلك ناديا
لهم واستيما را في امرهم حتى انما الله سبحانه بالتعجب **قوله** الاملا الحلف واصله الامتناع من
الشيء الا بولي ان لا يولي انا ليا وابتلا ابتلا **قلت** قال في التفسيرات الاية لانه الامتناع
ثم استعمل فيما كان الامتناع منه لاجل اليمين فنسب اليه فصار الاية الحلف ابن عبد
السلام الاية لانه الحلف وقيل مطلق الامتناع ثم استعمل في الحلف على الامتناع من الوطى
وعلى انه لغة الحلف في نحو عرف القفا الحلف على ترك وطى الزوجة فالحاصل ان الحرف
يضمين مدلوله لغة هو في الحلف مطلقا وخمسة الاكثر مقصود على الحلف على ترك الوطى
وعنه انه سمرن على كل ما في تركه منسأة لها الحلف ان لا يكلم ولا ينفق عليها هذا عنده ايكلا
يضمين به لاجل بما يصير في الحلف على ترك الوطى وهو عند الاكثر ليس بايكلا لكن لها
ان تقوى بالامر وفي ذلك قطيعة عليه بعد الاغذار اليه لان المطالبة بحسن العشرة

كالطالبة بالامانة والنفقة والكسوة ورسول الحجاب الايلا بانه الحلف على ترك
ولي الزوجة غير الموضع اكثر من اربعة اشهر او العبد شهرين من بين تضمن الحث حكما
حلف جفس وعلي ترك الوطي احترازا عما شئت فيه ابن سيرين وذكر الزوجة احترازا من الحلف
على ترك وعلى السرية والتقييد بجبر الموضع احترازا من الحلف على ترك وعلى الموضوعة
لمصلحة التولد قال في المدونة ولو حلف ان لا يطأ حتى يظفر ولدها فليس ببول وقال
اصح هو مول والتقييد باكثر من اربعة اشهر يخرج الحلف على ترك الوطي اربعة اشهر
فاقل فانه ليس بايلا لان حكم الايلا انما شرع لرفع الضرر والضرر انما يقع بالزيادة
على اربع ان لا سيما باح التربع في الاربع بقوله تعالى للذين يولون الاية ولما
كان العبد على النصف من اجل الحر قيل والعبد شهرين وهذا على مذهب الاكثر اعني ان الايلا
انما يقرر بالحلف على اكثر من اربعة اشهر وقال الكوفيون ان الحلف على ترك الوطي اكثر من
اربعة اشهر فهو موك وشهد ابن ابي ليلى والحسن وابن شبرمة في احسن فقالوا انه ان حلف
على ترك الوطي يوما او اقل او اكثر حتى تمت اربعة اشهر فهو مول لظا هو الاية وعكس ابن
عمر قال لكل من وقت في يمينه وقتا وان طال فليس بمول واما المولى من حلف على ترك الوطي
للابد انتهى **قلت** والاراد يمين تضمن الحث حكما ما تقدم في كتاب الايمان كالحلف بالامانة
ومعناها وبالمدة والنج والحق وهذا احترازا من الحلف بغير ذلك مما لا يلزم الحث
فيه لقوله ان وطيتك فعلى المشي الى السوق فاذا وقع الايلا بصفته مما ذكره ونفقت
الزوجة الى الحاكم فيجعله اربعة اربعة اشهر من يوم الرفع فاذا انقضت الاربع اوقفه
الحاكم فاما اذا اطلق عليه وجه كون الاجل اربعة اشهر لا يمتد ما يقصر فيه المرأة
وفي طرد رابعات ان عمر كان بطوفيلة بالمدينة فسمع امرأة تنفست **قال**
قال تعاول هذا الليل واشتد جانبه وارقتي ان لا تحلل الا عنه **قال**
قال فوالله لولا الله خشي عواقبه لمحرك من هذا السر جوابه **قال**
فدعا الاخير بها وقال ابن زوجك قالت بعثته للفرز وفتا بسوة وقال الحسن في كم تشاق
المرأة الى الرجل قلن في شهرين ويقل صبرها في ثلاثة ويعد في اربعة فجعل رضي الله عنه
مخاري الناس اربعة اشهر ولا في انه يسقط الطلاق اذا حثت نفسها قبل تمامها واختلف
هل يقع بغيرها فقال الكوفيون يقع الطلاق بغير الاربعه وروي عن مالك مثله والمثهور
عنه كل صحابه وهو قول الكافة انه لا يقع بغيرها بل حتى يوقف الحاكم فيفي او يطلق عليه
تقدير الاية عند الكوفيين فانه قاوا من وتقدم بريقا عند الجمهور فان قاوا بعد هذا
وقوله تعالى فان قاوا فان الله غفور رحيم الاية حجة للكافة لانه لو وقع بغيرها
يقع للحرز عليه بعد ما عني واختلف اذا وقع الطلاق وقد كانت حاصلة في الاربعه اشهر
ثلاث حين فقا له الجمهور تشاقف العدة وقال جابر وزيد بن ثابت قالوا في
الفدية تشاقف بذلك **قال** ومذهب الكافة ان الحلف على ترك الوطي
مول قصدا للضرر ولو يقصد به كان على وجه الرضي او الغضب وقال مالك ليس ببول
اذا حلف لمصلحة التولد حتى تنقضي وهو قياس قولهم في شبه هذا ما لم يقصد به الضرر

وقال

وقال علي وابن عباس انما يكون مولى اذا حلف على وجه الغضب واما على وجه الرضي
فليس ببول وقوله تعالى فان قاوا فان الله غفور رحيم يدل على انه ما يقصد به
الاضرار لان عن ذلك تكون المغفرة والرحمة وقيل غفور رحيم في احتراهم على الحلف في
ذلك وتحدثهم انفسهم بالقيية رحيم بهم وقيل غفور رحيم زاد وعلى الاية اشهر لان الله
تعالى قد اباح له بول في الاربعه وفيه حجة مشهور قوله مالك والكافة **قال** على
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** نوقر لما وبرا ان يقول هذا الحديث نظاهرتا
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنتي بجهنم واكتفي به وجا في الحديث الاخر حينما على
رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فقلت سنة قد تقدم وجه مكته سنة **قوله**
فصكت فيه الاستنباط في الوضوء وقد تقدم ايضا حجة ذلك الكتاب وهي ان كانت لغز
فلا بأس بها والا فلا ولي تركها ولا يقال انها مكروهة على الامع وفيه براهيل النصيب وخبرهم
قوله واجبا لك يا ابن عباس تقدم موجب قوله ذلك **قوله** وتجر ابداهن قد تقدم
انها لو تخرج لحق طاه متعته واما هو بقتضي العبرة **قوله** ولا يترك ان كانت جاز لك او من حثك
واحب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فيه الحماطية باحسن اللفظ اذ قال جارتك
ولم يقل من تركك والعرب تفعل ذلك في لفظ الضر من الاسرار المكروه ومعنى اوسم **قوله**
يا بني تخرجوا لحي واتباع فيه ما كانوا عليه من الحرص على الطهر وحمل اجسامهم على بعض **قوله** ضرب
بالي ع فيه جواز فرج الباب للاستيذان وشدة الفرع في الامور المهمة **قوله** على رمل
حصيد هو يفتح الراوسكون الميم يقال رملت الحصيد اي تسجته **قوله** فبسم في
فعل عمر هذا او ملاطفة ما يقتدي به في مثله من التلطف بالسلام المباح الحسن **قوله**
استانس هو ايضا من هذا المعنى لينبسط في كلامه ليلا ياتي بما يوافق النبي صلى الله عليه
وسلم من حديثه فيريد غافلا يروا ان يحدته بغير ما سمع فيه حتى يستاذن وهو من الادب
بين الاكابر والعلماء قال اسمعيل القاضي معني استانس هنا في الاذن واجتز ذلك
على قوله تعالى حتى تستانسوا **قوله** اوليك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا **قال**
به لتفضيل الفقير لانه يبد له انه يقدر انما عجل من طيبات الدنيا يقوت في الاخرة وقوله
اخرين يانه في قوم كفار **قوله** من شدة موجدته علمهن تقدم موجد ذلك **قوله** بداي
يحمل انه لتفضيلها واترا عندك ويحتمل انه ابتداءها وتخرج على جميع من فيسوي بينهم **قلت**
التي خرج عن وقبل الميم ويحتمل انه ابتداءها وتخرج على جميع من فيسوي بينهم **قلت**
ويحتمل انه لم يحضر عند نزول الاية الا هو **قوله** اقسمت ان لاند حل علينا شهر او دخلت
من شعبة وعشرين قال عليه السلام ان الشهر تسعة وعشرون حجة لابن عبد الحكم
في ان من عليه صوم شهر فصامه للايام انه يكفي تسعة وعشرون خلافا لما ذكره انه ثلث
لان لو يصد للهلل يشهد له قولها عن احاديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة
قال انما باع من حصص كذا الجماعة مالك وابن شبرمة وغيرهما وعكسه شيبان وابان
القطان عن يحيى بن كثير فقا لان ابا عمرو بن حفص احمد كور المحفوظ الاول وذكر السائي ان
اسم ابي وهذا احد والاشهر في اسم عبد الجيد **قوله** طلقها **قال** هذا هو الصحيح عند الجميع

المنكته

انه طلقها وان اختلفت الروايات في كيفية طلاقها هل البتة او الثلاث او اربعة الثلاث وياقي
وياقي في لفظ انه يوم انه مات عنها وياقي تاويله وهناك نكلا عليه بما يستخرج **قوله**
البتة **ط** يعني بالبتة اربعة الثلاث تطلقات كما جامعنا في الرواية الاخرى انه
طلق بلفظ البتة وانما سمي اربعة الثلاث لانه لا يخلو بقت العضة حتى لو ثبت من شيا
ولما كملت هذه الطلقة الثلاث عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث والرواية المفسرة
قاصية على غيرها وهي الصحيحة **قوله** ارسل اليها وكيله يستجير فضخطته فقال واسوء
مالك علينا **ط** فيه التحليل بالوكالة وسرنا عند همدان ارسل هذا الشجر متعة
فحسبه هي النفقة الواجبة عليه فلذلك سخطته ورات الا شخفي اكثر واطيب وحين
تحقق الوكيل من اخبرها بالحكم فلم تقبل فانت النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** فذكرت
ذلك **ح** فيه استنفات النساء وسماح كلامهن في ذلك **قوله** لانفقة لك **ط** لم يذكر في
هذا الطريق ولا سكتي وهي رواية الاكثر والما روايته لاسكتي رواية ابي سلمة والشعبي
عن فاطمة ولا اختلاف في هذه الطريق والاختلاف في قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
اختلفوا في المطلقة البائن الحابل **م** فقال ابن عباس واحمد لانفقة لها ولا سكتي لها وفي
رواية الام لانفقة لك ولا سكتي وقال عمرو ابو حنيفة واجب لها النفقة فاسكتي اذا سكتي
فلقوله تعالى اسكنوهن الاية واما النفقة فلا تأخذ منهن وسعة بسنة وقال مالك لها السكتي
دون النفقة للاية والحديث خبر واحد فلا يخص عموم القرآن واما سقوط النفقة فللقوله
تعالى وان كن اولات حمل فادلهن الى ان يولدن فلو كان حمل حامل فلا نفقة مع
نصر الحديث في سقوطها **قوله** فامرها ان تعتد في بيت امرئيك **ح** اسما غريبة وقيل
عن بيلة وهي قرشية من بني عامر بن لوي وذكرها بعضهم في ان واحد صلى الله عليه وسلم
وقيل انها انصارية على ما ذكر مسلم في حديث الجساسة الا في وكالت كثيرة المعروف
والنفقة في سبيل الله تعالى والتصنيف للزنا من المهاجرين وغيرهم ولذلك قال عليه السلام
تلك امرأة يفساها اصحابي فان قيل امرها ان تعتد في بيت امرئيك الذي طلقت فيه يدلي على
سقوط السكتي اذ لو كانت ثابتة لمرها ان تعتد في غيره قيل فيه دليل على ثبوتها اذ
لو لم تكن ثابتة لم لو يقصرها على بيت معين وانما امرها بالنفقة لما ذكرنا ان المسبب من ان
كانت لسنة استطاعت على احوالها بلسانها فامرهابا بالنفقة عندها ولا يخالفت عورة المنزل بدليل
قولها اخاف ان يفتحه على فقيل ان البيت لم يكن له **ط** الا في التعليل بالها خافت عورة المنزل
بدليل قولها اخاف ان يفتحه على ويكون فيه دليل على ان المعتد تستقل بعورة المنزل
واما التعليل بان لسنة تؤذي احوالها فلا ينبغي ان يقال لمن رغبته للمعاشرة في زواجها
واختارها صلى الله عليه وسلم عليه وابنه اذ لو كانت كذلك لم يرفق بها المعاشرة ولا اختار
صلى الله عليه وسلم الله حبيب ابن المسبب فيما وقع فيه من غيبته عن قوله تلك امرأة لسنة
اللسان وان كانت سلمة وانما استطاعت بلسانها على احوالها فانها ان تستقل وان هذا
لحسن من القول **قوله** تلك امرأة يفساها اصحابي اي تكون بها وكانوا يزورونها لصلاتها
وما تقدم من حديث او صافها وفيه جواز فطره الكفاة اذ لا يؤمن ذلك من نكر وهو الذي

المراة من التعرض لموضع يشق عليها فيه التحرز عن نظرها لانه لو اقامت شق عليها التحفظ للزنا
تكره اليها وطول اقامتهم وحديثهم عندها **قوله** اعتدي عند ابن ام مكتوم فانه رجل اعى
تضعين ثيابك **ح** اخذ بعضهم متجاوزا ان تنظر المراة من الرجل حال الجوز ان ينظر منها كذا
وموضع الخرس من ولكن هذا الجار منه ما في الترمذي من قوله لم يجز له وام سلمة وقد دخل
عليها ابن ام مكتوم واحتجما منه فقالا لانه اعى فقال عليه السلام افتمينا وتانا انما السلام
تصان به والجواب عن الحديث ان الحديث الترمذي لا يصح لان راويه عن ام سلمة بنها من مولاها
وهو ممن لا يحتج به حديثه وعلى تقدير صحته وهو تخطيط على ان واجه في الحجاب لم يمتدح كذا
عليه ان ينظر اليها الرجل غلط عليهم ان ينظروا سلك الرجال ولا خلاف ان علي المراة ان
تضع ثيابها على الرجل ان يخلص وانما خص ابن ام مكتوم بذلك اذ لا يرى ما ينكشف منها الا ترى
كيف قال تضعين ثيابك واذا وضعت ثيابك لم يرك واذا لخصت منه لجه لا يجزي من غيره
من النظر لتردده للجارية والملازمة ولما عليها من المشقة في التحرز عن النظر اليها والى هذا
اشار ابو داود وغيره من الفقهاء **قوله** واذا حلت فاذ ينسبك فاعطيت وفي الاخر فلا تنسبني
بنفسك وياقي الكلام على ذلك **قوله** فلما حلت ذكرت له ان حواوية وابا جهم خطبان **ح** ابو
جهم هو علي التكريب وصغيره بعضهم وهو ابو جهم بن حذيفة وهو صاحب الانبياء وعط
فيه يحيى بن يحيى الا انه لم يسمي فقال ابو جهم بن هشام ولا يعرف في الصحابة ابو جهم بن هشام
قوله اما ابو جهم فلا يصح عصاه عن عائشة **ط** قيل معناه ضرب للنساء كما صرح به في الاخر
فقيل كثيرا لاسفاره والا ولا ولي قيل وفيه جواز ضرب النساء لانه اجبر عنه هذه الصفة
ولم ينهه فلعلمه كان يؤذيهم فيما امر الله تعالى به وضربهن اليسير للاذ بجايز لانه لما ذه
بكثرته وقربه افضل لانه خلقه صلى الله عليه وسلم ولم يختلف في ضربهن فيما امر الله
به من الشنوز والاشناع من الاستنناع قال ابن المربوط واختلف فيما في ضربهن فيجب
عليهن من خدمة البيت **ح** وهذا على القول بوجوب ذلك عليهن ولا خلاف ان الافراط
وتجاوز الحد منهي وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث وفيه جواز المبالغة
في الكلام وان لم يثبت كذا ولا يوجب حنفا في الاما ان لقوله لا يضره اخصاه عن عائشة به
ومعلوم انه يصح **قوله** واما حواوية فصعلوك لا مال له **ح** فيه مراعاة المال لاسما في
الزوج لان المال تقوم حقوق المراة وفيه ذكر عيوب الرجل ضرورة الاستئذان **قوله** انكي
اسامة بن زيد **ح** فيه اشارة المستئذان بغير ما استشر فيه قيل وفيه جواز الخطبة على
الخطبة اذ لو تكن مراكنة وفيه نكاح من ليس بكفولان اسامة حولى وعنه قرشية **قلت**
تقدم ذلك في النفقة **قوله** في الاخر طلقا ثلاثا **ح** به بعضهم على جواز نكاح الثلاث
في كلفة اذ لم يكره عليه فيه واجيب بان لا حجة فيه لان الخطوط غايب فلا يمكن الذكر عليه
وتنا وله بعضهم على ان المراد بالثلاث اربعة الثلاث كما صرح به في الطريق الاخر في قوله فارسل
اليها بطلقة بقت له **ح** في الاخر ولا سكتي لك ولا نفقة **قلت** تقدم جواب من انت
لها السكتي عن هذا الطريق الذي فيها **قوله** في الاخر ابن عمر بن ام مكتوم كذا وفيه
الرواية اذ في اخر الكتاب رجل من بني فزارة انظروا الذي هي منه والمرووف انما ليسا من

بطن واحد هي من بني محارب بن فهر وهي من بني عاصم بن لوي واختلف في اسمه فقيل عمر وكاهنا
وقيل عبد الله وقيل غير ذلك **قوله** فلا تسبقني نفسك فيه جواز التعريض في العدة وبعد
لأن التعريض لما هو من الزوج أو ما به والبيني صلى الله عليه وسلم لم يعللها لأسامة ولا ذكر
لها مراده ولا واعدتها وأما أمرها بالترخيص ولم يسم لها زوجا والتعريض لما يكون مع تعيين
الزوج وأما الجهر فليس فيه تعريض ولا مواعدة ولو أن الولي أو جليها إذا حلت تزوجت
أولا تزوجا حيا حتى تتزوج بي لم يكن هذا التعريض مواعدة في العدة ولكن الحديث
جاء في منع التعريض والمواعدة والخطبة في العدة إذا لم يقع عليه السلام شيئا من ذلك **قلت**
أنظر قوله ولكن الحديث جازع في منع التعريض فإنه يقتضي أن التعريض عنده لا يجوز والمذهب
جواز له لغير الآية قال أبو عمر كره جماعة أن يقول في التعريض لا تقويتني نفسك والحديث
يرد عليه ولا يخفى عليك ما في قول ابن عمر من النظر فإن مجاز هذا إنما كره هذا من الخطاب لنفسه
أو لمن وكله ولم يكن صلى الله عليه وسلم مخاطبا لنفسه ولا غيره وإذا كان التعريض جائزا
فمعيضته على ما ذكر الفقهاء أن فيه لأربع وأربعين وأربعين سابق اليك خبرا الذي أجازه مالك
في كتاب محمد أن يقول لا تزوجني حتى يزوجك ويؤمرك ويؤمرك لا بأس أن يزوجك ويؤمرك لا بأس
أن يزوجك به إلا أن تجزئ التقوي عاود ذلك **فصل** واجمعوا على أنه لا يجوز النكاح في
العدة وأنه يفسخ إن وقع والجهر وإن لها الصداق بما استحل من فمها وعن مسروق أن
صداقها في بيت المال وقاله عمر وقيل رجع عنه **قلت** قال ابن رشد وأذا فسخ نكاح البنا
فكفرا عدة واحدة من الزوجين جميعا وقال عمر تعدد من الأول ثم تعدد من الثاني واختلف
هل يتأيد عليه التحريم فقهه بقرن قوله مالك أنه يتأيد وطى في العدة لو جدها وقال الشافعي وأبو
حنيفة لا يتأيد ويترجى وجها أن يتأيد من أفعالها وقال المعبر أن في العدة تأيد
وان وطى جدها لم يتأيد وأشار إليه مالك مرة واختلف أينما في القبله وأكسبارة في العدة
هل بما ينزل الوطى فيها واختلف قول مالك إذا تزوج في العدة ووطى فيها عالين بالتحريم هل
هل بجائز أو لا يلحق به الولد ويتأيد التحريم أو بما زان في عهدان ولا يلحق الولد ولا تحريم عليه
للأبد **فصل** ولو وعد من أحدكما مكره ولم يتحقق فيه إلا أن لا يفسخ وأما
المواعدة منها في العدة فاجمعوا على أنها حرام واختلف قول مالك إذا واعد في العدة وعقد
بعدها هل يفسخ أو لا وعلى القول بالفسخ إذا وطى في هذا العقد المشهور أنه لا يتأيد التحريم
قوله فلم يصح فمروا أن في خروج المعتدة من بيتها **قلت** هذا نص في ظاهره
أنه إنما أنكر خروج المعتدة وبقي الكلام في رد هذا عليه بالآية **قوله** وانكرت ذلك عائشة
عليها **قلت** هو أيضا ظاهر في أنها إنما أنكرت الخروج وبقي في الآخر قول عائشة ما لم تأطه
حين أنكر هذا الحديث وأن القاسم روي ذلك عنها فقال تعني لا نفقة ولا سكنى **قوله**
قاله مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة سناخدا بالعصمة التي زوجها الناس عليها أي
بالامر الذي اعتصموا بالناس به وعلوا عليه ورواه السري قندي بالقبض عليه قوله محيى
والصواب الأول **قوله** يعني بذلك أنها لا تخرج من بيتها ولا نفقة لها وقول عائشة ما لم تأطه
قوله يعني وبينكم كتاب الله وقالت لا يخرجوهن من بيوتهن الآية قاله هذا الحديث

الرجوع

له الرجعة واشتد بقولها قاي (محدث بالثلاث إلى قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
فظهر كلامها هذا أنه إنما هو رد على مروان في منعها البائن في الانتقال من بيتها لأنها كانت بخير
الخروج للبائن على حقها إباحة طهر الله عليه وسلم وكانت فحمت من مبدان أو نقلها عنه أنه
يمنع البائن من الخروج مطلقا فاستدل عليه بالآية إنما نفقت بغير الرجعة لأنها لا يصد
أن يبدت لمطلقا البائن في ارتجاعها إباحة في عتقها فكانت تحب نصر فخرجت في كل وقت وأما
البائن فليس لها شيء من ذلك فخرجها الخروج إذا دعت إليه طاعة وخافت عورة المنزل هذا ظاهر
صريح كلامه مع مروان غير أن لا يجرى كلامها يظهر منه أن ما روي عنه أنه إنما هي في النفقة فكان
مروان لا ير لها لها وهو ظاهر فلوها فكيف تقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا وليست
كذلك فأيها قد نصت في صمد لا حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك فكيف قال هذا
النفس فتقول أنها النفقة وكان هذا وهو من بعض الروايات فلو كان فكيف تقولون لا نفقة لها
إذا لم تكن حاملا وقولها فلي رخصوها معناه فلا شيء تمنعونها من الانتقال إذا لم تكن عليها
رجعة وقد دل على هذا قوله فاستأذنه في الانتقال فإذا رخصها ما ظهري والله أعلم
لا حجة لها في الرجعية لأنها في المطلقات بعده وغيرها وقوله أنه ليس فيه حجة **قوله**
فأحقتنا برطب ابن طاب **قوله** فيه ذكر أمر النساء القواعد للرجال والافضل على الزايرين به
القاصدين بلطبا **قوله** فأمرنا أن نتخذ في أهلي ط حديث فاطمة هذا الكثرة اضطراب
أهله لفظه ومعناه ما أولاه بقول عمر الذي جعل الله سبحانه الحق على لسانه وقوله **قوله** إلى
بيت ابن عباسين أمر مكتوم **قوله** كذا جازي هذه الرواية وزاد في آخر الكتاب رجل من بني فهر
من البطن الذي هي منه والمروءة إنما النساء من بطن واحد هي من بني محارب وهو من بني عامر
ابن لوي واختلف في اسمه فقيل عمر وكاهنا وقيل عبد الله وقيل غير ذلك **قوله** خصمه به
وقال السكيت مثل هذا قال عمر لا تدع كتاب الله وسنة نبيه لقول امرأة ألقها حفظت أو نسيت
لها السكنى ولا نفقة وتلي الآية **قوله** أنكر لا يهود على الشجب هذا الحديث إنما هو الذي يمد عليه
عمر بقوله لا تدع كتاب الله لقول امرأة ويعني ذلك أنه لا يجزئ تخفيفه عن القرآن بخير الأحاد
وهي مسيلة لا تخلف فيها لا يهود يهود ولا يجوز أن يكون الجاهل قد استقرت بيوت السكني
على مقتضى الأمر فلا يقبل حينئذ خبر الواحد في نسخ اتفاقا **قوله** سنة نبينا **قوله** قالت
أما دارقطني هو غير محفوظ عند السكيات قال السكيت القاصم في كتاب ربا المأهول للنفقة
لا تخلف الأحكام فحسب الحديث لها السكيت أن السكيت موجودة في كتاب ربا المأهول للنفقة
تعالى لا مسكونة الآية ولا حجة لأهل الكوفة في الحديث عن عمر والنفقة ولا حجة للمأهول للنفقة
النفقة لأنك دمر وعائشة لا يمد بسرفه بيان وإنما أنكر إسقاط السكيت ويدل عليه قوله عمر
لا تدع كتاب الله وسنة نبيه **قوله** فقلت بيدها هكذا أسامة أسامة **قوله** قالت ذلك
كلامه أنه كان في الحديث بعد ذلك وراى خبرا وفيه عدم مراعاة الكفاة في النسب لأنه مؤيد
وهو في نسخة والمأهول الكفاة في الدين وهو قول مالك وروي الدارقطني عن خلفه عن ابن أبي
شيماء أن عمر عن عائشة قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن عوف بن مالك **قوله** في الآخر فترجعه
فترجعه في بيته وبينكم كتاب الله وقالت لا يخرجوهن من بيوتهن الآية قاله هذا الحديث

لا تدري

مخرج

ابن زيد ويكنى ابا زيد وفيل ابا محمد **قوله** ما غاطته حيران تذكر هذا الحديث ط لا يلتفت الي من فهم ان
يقولنا بنية هذا فقها غاططة وانما انكرت قولها لاسكنى ولا نفقة كما نص عليه الرازي ويظهر
من انكارها ان تري لها النفقة والسكنى كراي عمر بن الخطاب بكه من تحتها لا انما انكرت
قولها لاسكنى فقط والظاهر الاول **كتاب النكاح** **قوله** في فدي خلك
ح حجة لما لك في ان احدة تخرج بها را وانما تكرر البيت في الليل كانت رجعية او ثباتا وقا للشافعي
لا تخرج الرجعية بالليل ولا بالهار ولا تخرج المستوتة بها را وقال ابو حنيفة ذلك في المتوفى عنها
واما المطلقة فلا تخرج ليل ولا بها را وقال محمد بن الحسن لا تخرج الجميع بليل ولا بها را واجمع
ابوداود وعليه لا تخرج نارا بالمدينة لا حقا جانا لان الجدا ذمرا فاشترعا المأهول بها را رتبته صلى الله
عليه وسلم عن الجدا اذ ليللا وايضا فان خلت لانها ليست بجيدة حتى يحتاج الي ان يبيت فيها
اذ اخرج بالهار فاستيد الا بكل وجه اما كان بها را **قوله** استجاب الصدقة عند الجدة

احاديث عدة المتوفى عنها

قوله قد حلت ع للمتوفى عنها ان كانت حايلا فقد نزلت اربعة اشهر وعشرا وان كانت حاملا
وتقدمت الحدة انتظرت الوضع اتفاقا اذ لا تزوج حامل وان تقدم الحمل الوضع فالمشهور
انها حلت وقال علي وابن عباس وسحنون عليها اقصي الاجلين فتطير به لك تمام اربعة اشهر
وعشرا وقصدوا بذلك العمل بالاثني عشر في قوله تعالى والذين يتوفون منكم والاية
واما الطلاق في قوله تعالى واللات الاحمال اجملن الاية قالوا ولو علمنا بية الطلاق
لكننا نركن العمل بالاثني عشر عليهم حديث شبيحة هذا وهو بين ان اية الطلاق عامة
في المطلقات والمتوفى عنها وزعم بعضهم انها لا تنحصر لاية البقرة وليست بنسخة والمأهول حنيفة
لها اربعة اشهر وعشرا ولا بها را ومن الحوامل وحديث شبيحة من اخرجهم صلى الله عليه وسلم
لانها كان حجة الوداع **م** وقال ابن مسعود ان اية الطلاق نزلت بعد سورة البقرة فهي
تقصى عليها بشيعة الي ترجيح مذهب الجمهور والعومان اذا عارضوا وجعل الجمع عند اكثر
الاصوليين واذا امكن الجمع بطرق مختلفة فزرع الي ترجيح وقد حصلنا من حديث ابن
سبيحة وبما قال ابن مسعود واذا حلت بالوضع فانها تحل بوضع العلقة فافوقها ما يعلم انه
حل خلافا للشافعي في احد قوليه الا انها لا تحل لا بوضع ولد كما نقل والجمعة عليه الحديث
لانها اعلل جليتها بالوضع ولم يفصل بين سقط وغيره **قوله** حالت بناح حتى عمر عليك
اربعة اشهر وعشرا **ح** حل الاية على العور في الحبل والحامل كما حملها غيره ويحتمل انه قال
لها ذلك لان اولها لا يوافقها بالترخيص حتى يتولد فلعل من يترجمها او ترجح
الي رايه **قوله** وان كانت في دم غيرا نه لا يقربها حتى تطهر هذا مذهب الجمهور وهو
دليل قوله فامرها ان لا تنكح وج اذ لم يامر بها ان تنكح حتى تطهر وشهد الشعبي والحسن
وابراهيم وحما دفقا لولا لاخل حتى تطهر من دمها را ولا جمل في قوله فاما انكح من نفاسها
اي طهرت لانه ليس من نفاسه صلى الله عليه وسلم وانما هو من اخلاء الراوي عن ابي ابي
ذلك ولا حجة في فعلها **قوله** فتزوجا ط فيه التزوج والمناظرة في الفرس عيات والرجوع
الي من يظن به علم ذلك وقبول خبر الواحد

قوله فيه خلوط الخ انواع من الطيب تخلط بالزعفران وهو الصبر ايضا **قوله**
ست بعا ربيع قال ابن دريد العارضا في الانسان من تحت العنق وبما ايضا ما بين الاسنان
وفي كتاب العين عارضة الوجه ما به ومنه والعارضان شقا الفم والعوارض الشايبا وليس المراد
هنا وانما المراد الاول ط العوارض الاسنان واطلقت هنا على الخدين مجازا لانها عليها فهو
من مجاز الجاورة او تسمية الشيء بما كان من سببه **قوله** لاجل لامة تؤمن بالله واليوم الآخر حجة
لاحد قولي ما كان الزوجة الكتابية لا تحل وهو قوله ابو حنيفة والكوفيين وابن داود وابن
كثانة واشهب وعليه لا تحل جماعة اصحابنا والشافعي وحلي هذا لقوله هذا كذا المومنة للتقليد

قوله ان تحل الاحداد الاستماع من الزينة احدث المرأة فهي محد وحدت فهي حاد اذا
استنعت من الزينة وكل ما يصاغ من حلي **ح** كيف ما تصرف فهو بمنزلة النكاح فالبواب حاد فله الدخول
والخارج والسيمان حاد وما نزل قوله تعالى عليها تسعة عشر قال الكفار ما راينا سيمان بهذا
العدد فقال الصحابة لا نقاييسوا الملائكة بالحدادين يحنون السيمان ومنه سمى الحديد لمقاومة
علي من يحاوله ولا امتناع به ومنه تحديد النظر لامتناع ثقله في الجهات قال المناطقة

اي فامنع **قوله** فوق ثلاث ط يد لعل ان لها ان تحل على جميع اذامات الثلاث فدو
وانما يتنص ما زاد على الثلاث ويعني بالثلاث الليالي ولذا اثبت العدد فان كانت جميعا في
بقية يوم او بقية ليلة الحلت تلك البقية وعدت الثلاث من الليلة المستقبل **قوله** الا
علي زوج اربعة اشهر وعشرا **ح** بجم الزوجات فيحرم كل زوجة صغيرة او كبيرة حرة او
امته من حوله لم لا يخلاف الامه وامر الولد وهذا مذهب الجمهور وقال ابو حنيفة لا يحل
علي الزوجة الامه ولا على صغيرة وعموم الحديث حجة عليه وبما لو وجد الذي يلزمها الدع
يلزمها الاحداد ثم قوله الا على زوج ايجاب بعد النكاح وفتحي حرم الاحداد في المتوفى عنها ولا
احدادا على المطلقة عند مالك والشافعي ولا اكثر رجعية كانت او باينة او مشككة واوجه
ابو حنيفة والكوفيين على المشككة وقال الشافعي واحدا والاحتياط ان تحل المطلقة الرجعية
وشدة الحسن وحده فقال لا احداد علي من توفي عنها ولا على المطلقة ولو لا الاتفاق على نه
وجوب الاحداد لكان ظاهرا الحديث لا باحة لانه استثنى من عموم الحصر ومقتضى
واشار الباجي الي انه من الامر بعد الحصر فيحل على الذبته علي من يقول ذلك من
الاصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه امر عموم بعد حصر وانما هو استثناء من
الحصر بر الكايل بوجوب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاله قيا ساعلي المتوفى عنها
فليس بجمع للحصر الذي اقتضاه الحديث وايضا فان قيل ان عدة الوفاة مشككة فيمنع
القياس فيكون على القول باح محمولة المعنى لوضوح الفرق والفرق ان الاحداد
المأهول بها في النكاح لا يترتب على المرأة من النكاح بتعاطي اسبابه لعدم الزوج وفي
الطلاق لا يترتب من جملة مائة اذ لو كان حيا ليجوز ان يحد حلها كما لا يجزم عليه بالدين حتى
يستظهر له من قبله فيكون كذا وهي الحكمة في جعل الوفاة حي فهو يحد ويحكم
لنفسه ولهذا الوجه اعتدت غير المدخول بها في الوفاة استظهارا لجمعة

الزوج بعد موته اذ لو كان جالسا ان دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى يستظهر له بين الطالب
قال وهي الحكمة في جعل عدة النوا وقام من عدة المطلقة لانه لما عدل الزوج استظهر له بانته وجع
البراءة وهي الاربعة اشهر وعشر لانه لا بد الذي يتيقن فيه الحمل في الرابع نسخ فيه الزوج
وزيدت العشرة حتى يتبين حركته وهذا ايضا جعل عدة بالزمان الذي يشترط في معرفة
الجميع ولم تترك كل الى غاية النساء فجعل بالاقراء والمطلقات كل ذلك حوطه للزوج الميت لعدم
الحامي عن نفسه ولما لم يستعد الوفاة للصغيرة لان كون الزوجة صغيرة نادر فتبين الحكم
وعنه الحوطه **قوله** اربعة اشهر وعشر **عند** فعله لكان المراد بالاشهر عشر ايام قال
المبرد وانت العدد لانه اراد المدة وقيل اراد الايام ليلها وقال لا اوجاع ولا اوجع انها
العدة اربعة اشهر وعشر ليل فتمثل في يوم العاشر واختلف في الحاصل تزيد على الاربعة الا
وعشر قليل لا يلزم في الزيادة احدا واحسبوا بالحديث وقال بعض اصحابنا عليها الاحكام
حيث يقع **قوله** افنكها قال لا وفي الموطا في حديث ام سلمة اجمليه ليل واسمى بها وقالوا
ووجه الجمع بين الحديثين ان المنع منه بالدليل وان اضطر اليه المأهون بتركه لاعلى الوجوه
وقد اختلف في الاكتمال للمصروف فاجازه سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار واجاز مالك
في المختصر ان لم يكن فيه طيب واجاز غيره وان كان فيه طيب وقال الشافعي والكوفيون
تكمل ليل واسمى بالمرأة الحديث الموطا وقال الشافعي كل محل فيه زينة العين فمما حاد
الله او غيره ولا بأس بما لا زينة فيه للمصروف كالفارس لان الفارس يربى العين فمما حاد
الباقي نحوه عن مالك كان فيه طيب ام لا كان فيه سواد او صفرة وحمل الحديث عند الجيز
انه مبني على وسلم لم يتحقق الخوف على عينها اذ لو تحققه اباح طه لان المنع من المصروف
خرج في الدين وانما خرج عنها انها لما ذكرته اعتدرا لاعلى وجه ان الخوف ثبت **قلت**
فيخرج من حكاية من الطيب مالك انه ان عري عن الطيب جازوا لا يقولون المنع المختص
ولجواز وط لغيره وظاهر المذهب الاتفاق على جوازه ان عري عن الطيب واما اختلف في
وجوب سمها را وظاهر المذهب انه لا يجب وحكي المباحي من رواية محمد بن ابي حنيفة
فيه طيب فيه ثلاثة اقوال القولان اللذان ذكرنا ثالثا انها تكمل ليل واسمى بها **قوله**
انما هي اربعة اشهر **ط** اما تفيد التقليل وتخرج به من يقول ان الحاصل لا تزيد في السواد
على اربعة اشهر وعشر وقد تقدم ذلك **قوله** قد كانت احدا كن ترمي بالبعرة على راس الحولقة
فسم في الحديث **ط** هو اخبار عما كان عليه في الجاهلية والحاصل ان كن ترمي في البيوت حولا
بلان من الشعة والسداة ونحو المسكن وفي كسر الميتة الى ان يتفنى الحول فاذ النوى
تخرج فتري بالبعرة **قيل** ريبا لانه اشار الى ما كانت فيه من سوء الحال في العدة
عليها في جنب ما توجه عليها من كرم العشرة في حق الميت كما يكون الرمي بالبعرة وقيل انها اشارت
الي ان رمت العدة ولا تظهرها كما رمت بالبعرة **ط** فلما جاز الاسلام اسرها من ريبا ولا ريبا
البيوت حولا **ع** وقد دل عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ايقولوا له ساءا الى الحول
غير اخرج **قوله** نسخ الحول اربعة اشهر وعشر **ع** ولا خلاف في نسخها فلما اختلف في ما قبل
النسخ فتبين كانت النفقة والسكنى من مال المصنف فتبين النفقة باية المولى في الحول

بالاربعة اشهر وعشر وقيل كانت بخيرة في ان تقم ولها النفقة بايما كواريت او تخرج ولا شيء
لها وقال المجاهد كانت تحت عند اهل زوج سنة واجبة فانزل الله تعالى ساءا الى الحول
اخراج فان خرج فلا جناح عليكم والعدة عليها باقية فجعل الله سبحانه لها ما هو الحول وصية
ان ثبات سكنت وان شات خرجت وعلى ان الاربعة ناسخة فهو ما تقدم فيه النسخ على المستوي
في سورة واحدة ولم يوجد الا في هذه واما من سورتين فوجود الحديث يدل على النسخ
وقيل انما هو حصر على الاربع على الوصية بتمام السنة لمن لا يرضى **قوله** مضت فحشام
الحفش البيت الحفير وفي الحديث انه قال في الذي بعثه ساعيا لي الزكاة هل لا فقد في
حشامه يتطهر هل يهدي له ام لا وقيل الحفش الدرع شبه بيت امه في سعة بالدرج
وقال الشافعي الحفش البيت الدليل القصر السك شبهه به لفيفه والتفصيل لان
والاجتماع وقيل الحفش شبه النفقة من الخوص يجمع المرأة فيه غرها واسبابا **قوله** شر
ثيابا هو تفسير لقوله في الاخر سرا حلاها وهو من حلاص الدواب وهو كالسوح تجل على
ظهورها وكذلك احلاس البيوت هو كالسرح **قوله** ففتن به رويها بالقاف والاضاءة
المجبة واصل الفض الكسر والقطع فالمعني تكسر ما هي فيه من العدة والفتن سالت الجازين
عن الافتقار فقا لو كانت المعتدة لا تغتسل ولا تنس طيبا ولا تتكلم فتمت فخرج بعد
الحول في اجمع منظر فتفتن به تكسر ما هي فيه من العدة بطاير تنس به قبلها وتنبه فلا يكاد يتر
قال ورواه الشافعي بالقاف والباء الموحدة والسام المصلة والفتن لاخذ بالعراف الصانع
والفتن لاخذ بالكف وقوال الحسن فتفتن قبضة من اثر الرسول وفيه بعض القضاة
تفتن بها تسج جلد لها كالشفق فقال ابن وهب معناه تسج بيدها عليه او على ظهره وقيل
معناه تسج به تسج فتفتن فتغسل بالماء العذب والافتقار لاغتسال بالماء العذب لانفا
حتى يصير كالفضة وقال الحفش معناه فتفتن ما حوت تنظف وتنظف ما حوت من الفتنة
فتفتن بقاياها وبياضا وقيل فتفتن تقارب ما كانت عليه **قوله** في الاخر ولا تلبس ثوبا مصوبا
الا ثوب عصب **ع** استثنى العصب اشار الى الثمن وما لا كبير زينة فيه من المصوب وهو
عزير والشافعي العصب وهي برود اليمن يصنع عزير مصوبا ثم ينسج فتوشى واجاز الزهر
وفيما مالك غليظه وفسر له اودي العصب المذكور فقال يعني بها الخضرة وهي الجرد ليس
قوله لا الخضرة تصوب **قلت** في المدونة ولا تلبس رقيق عصب اليمن ووسعي غير
التي الفتنة رواجعوا الى لا تلبس من المصوب الا ما يصنع بالسواد فان مالكا والشافعي
فتنوة وخضرة وكهذه الزهري وقال الشافعي كل ما هو زينة من المصوب ولا تلبس
رقيقا كان او غليظا ونحوه لعبد الوهاب قال كل لون تشر به النساء لخدمه **قلت**
وقيل للزهر الذي يصبغ به لابس الاسود وعزاه البايعي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال
في قول مالك العصب هو المصوب الدكن والعصير غير المصوب بالورس والزعفران والعصير
قال لا لا يصبغ به لابس الاسود وعزاه البايعي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال
لا تلبس ثوبا مصوبا ولا يصبغ به لابس الاسود وعزاه البايعي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال
لا تلبس ثوبا مصوبا ولا يصبغ به لابس الاسود وعزاه البايعي لرواية محمد وظاهر المدونة المنع قال

وكذلك دفع الثياب **قلت** وفي المدونة وتليس رقيق البياض من الحرير وغيره ويعمل
شيوخه الذي حكى عنه هو الذي ما قاله صواب والمكرها هو زينة من ذلك العرف **قوله** ولا
تسليها الا اذا ظهرت ببنته من قسط او ظفار **قلت** السنة التي اليسر واجلت فيه الثلاثة حتى
القطعة وانما رخصها في ذلك للتطيف وقطع الرجة الكريمة التي معني التطيب من ان القسط
والاظفار ليس من موش الطيب الذي يستعمل بنفسه وظاهره ان يتخذ ذلك وقال الدودي
تسحق القسط وتلفه في الماء عند غسلها والاول اظهر لان القسط والاظفار لا تطيب بها
الا بالبخور واكثر ما يستعملان مع غيرهما فيتميز به لا يجوزهما ويقال القسط باللفاف والظفار
ووقع في البصري قسط اظفار وهو خطأ اذ لا يضاف احد سمي الى الاخر لانه لا نسبة بينهما وعند
بعضهم قسط ظفار وهذا وجه لان ظفار مدينة باليمن ينسب اليها القسط وعلى هذا لا
يصحف الثالث والعلمية كذا او يكون منسبا على القول الاخر في **قوله** ولا تكحل بقدر
ما في ذلك **كتاب اللعان** سمي للتعالف الواقع بين الزوجين لعابا
لاشتمال لالامة على لفظ اللعنة وهي وان كان فيها ايضا لفظ الغضب لكنه في جنبه المرأة فغلب
ما يصدر من الزوج على ما يصدر من المرأة لان خلف الزوج سابق على خلفها ولان جنبه المرأة
في اللعان اقوى لانه قادر على الابتداء باللعان دونها ولا لحائنه ينقل عن لها بالخلاف العكس
واختلف اصحابنا فقال جمهورهم اللعان بين وقيل هو شهادته وقيل بين فيه بثوت شهادة
وقيل بالعكس **قلت** رسر الشيخ اللعان بانه خلف الزوج على زنا زوجته او نفي حملها
الا انهم وحلفوا على تكذيبه ان اوجب نكرها حدها بحكم فاض قد ذكر الزوج وتخرج السيد فلا
يلعن لعنه فده استه ولا تنبيه ولها وعلى زنا زوجته تخرج خلفه عليها في الحقوق المالية
ويدخل فيه نسبه اياها الى الزنا بالروية وغيرها وتدخل فيه المطلقة طلاقا رجحيا لان
كثيرا من احكام الزوجية باقية عليها واختلف في المطلقة طلاقا باينا هل الطلاق البائن مانعا
من اللعان او غير مانع ففي سماع يحيى بن القاسم فيقال لمن طلق ثلاثا رايها في تزويجها احدى
يلعن وقال ابن الموارز لا يلعن وتحد وكل ابن رشيد ولو قال رايها في قتل ان اطلقها
فلا يلعن القاسم في العشرة يلعن وقال ابن الموارز لا يلعن **قلت** وهو من مالك في الموطا
ابن عبد السلام وما في الموطا والعشرة في استد البينة لما في سماع يحيى وليس بمباين كما
زعموا والفوق هو ان سكوتها على ما في العشرة والموطا تكذب لسعواه **قوله** قال ابن
القاسم في سماع يحيى يلعن بوجوب كون الرسر غير جامع لان قوله بين الزوج علي بين زوجته
يخرج عنه المطلق من طلقته لانها غير زوجين في الحال لان شرط كون الوصف حقيقة ان يكون
قالا بالموصوف في الحال لان اطلاقه باعتبار الامان والمستقبل مجاز على ما عرف في اصول
الفقه والمجاز يختص في الحدود **قلت** قال الفراء في وغيره انما يكون مجازا اذا كان اهل
كان الوصف محكوما به بخوف بد صائب اما اذا كان الوصف هو مخلق الخلق وهو حقيقة من غير
اعتبار زمان كقوله تعالى اقتلوا المشركين فان هذه الامة عند نزولها تناول من وجد
المشركين ومن لم يوجد في قيا من الساعة واما ان الحدود تختص في الجاه فبينه خلاف بين اهل
النظر والمراد بنسبه اياها الى الزمان ان تكون تلك النسبة قسما فان كانا معا فالمراد

ان التعريف نحو لا يلعن له وهو قول ابن القاسم وله قول اخر انه يلعن وفي كتاب اللعان من المدونة
ومن قال في وجنته وجدها مع رجل في خاف او تجردت له او ضا حخته لم يلعن لان يدعي روية
الفرج في الفرج ويؤيد بالان يقيم بيته بما ذكره في كتاب القدر من عرض سريانا
زوجته ولم يصرح حد الان يلعن والقولان منصوصان خارج المدونة وعلى الحروف بانه
لا يلعن فلتختلف هل يوجب او يجزى كما يجد بتخريفه بالاجبية قولان وما قالان من المدونة
كما ترى وقوله وحلفوا على تكذيبه يدعي ان اللعان سوطا معا وما كان من صور اللعان
ما يختلف فيه الزوج دون زنا قوله ان اوجب نكرها حدها لتدخل تلك الصورة لان شرط
حلفا محه ان يوجب نكرها حدها لتدخل تلك الصورة لان شرط حلفا محه ان يوجب نكرها
حدها وتلك الصورة هو ان تكون الزوجة صغيرة او مختصة او امته او كتابية او قد رمن
سفر وقدمات ونفا ما ولدته في غيبته اما الصغير فقال في المدونة وان قد زوجه للصغير
تجاء مع مثار فقال رايها في لان لسقوط الحد عن نفسه ولا تلعن هي لان لا تحد ان نكحت
او اقوت المحرم وهذا على المشهور في ان قاذف من هي في سن من تطيق الوطى قد قاذف ابن
الماجنون لا حد على قاذف من لم يبلغ فعلى هذا لا يجد ولا يلعن واما المختصة فقال في
المدونة واذا اغصبت فحلت لم يرغف الا باللعان ولا تلعن هي لان تقول ان لم يكن منك فهو من
الخاص بام المولى ان هذه لان عرف الغصب بان تاتي مقام الحد واجيب عن الاول بان شريفا
لم يوجب حقه في ذلك قال سمعون ولو قام فلان لحقه في ذلك فحله سقط اللعان لانه يصير
بعد المصير لم يقدف زوجته والامه ما ذكر من انه اذ الولي هو الرجل فانه لا يجد له
ابن عبد السلام ويخرج على القول بان القاذف في حق الله تعالى انه محمده **قوله** ايقتله
فقتلوه **قلت** قال النبي الذين فيده لا سقوداد وعلم الموارز قبل وقوعها وعليه عمل
الفرق فيما يفرعون قبل وقوعه ومن السلف من كان يكره الحديث في الشرف قبل وقوعه ويراعه
من ناحية التكلف ابن العربي والحاج عويصر في السؤل بحمل لانه عاين المقدمات فحذف
الامر الى المكروه وكذلك اتفقوا والبلا مومل بلنطق فانه قال الذي سالتك عنه وقع
يحتمل انه علم الحكم وساله هل شر وجه اخر يصل به الى جفا غبطة وان لا تغيره
ويحتمل انه سأل عن هذا اذ فعله واجتبه هذا بعض الشافعية على انه لا يحد حد في
البحر بغيره ولا حجة فيه اذ لم يسه ولا اشار اليه واختلف العلماء والمذهب فمن قتل رجلا
فجاءه زنا بامرأته فقال الشافعي والجمهور انه يقتل به لان ياتي باربعة شهد او يكون
الرجل محصنا وهو فاما بينه وبين الله تعالى في سعة قالوا لانه صلى الله عليه وسلم لم
يكره عليه قوله فقتلوه بل سكت وقال احمد واسحق اذا اتى بشاهدين فدمه هدر **قوله**
والاحكام في سكونته لا يحد ان لا يمسك ليحتمل اهل الشر على قتل من يريدون
قتله في حق هذه البينة واختلف اصحابنا فقال ابن القاسم اذا قامت البينة قد مره
هو بمحسنة كان او غير محسنة وقال ابنه جيب ان كان محصنا فهو الذي ينجي البينة قاتله
وغيره انكاره على الشافعي قوله لا يقتل به يدعي ان ليس عليه في قتله قصاص ولا غيره ووجهه
في قوله سلة لولا ان يتصرف به بالصف لانه لم يكن عليه بل صوب فعله بقوله النجوى من

غيره سعد **د** مذهب الجمهور وما تقدم من انه يقتله به ولا يصح في الا ان يقيم بينة والبيينة
الربعة وقال بعض اصحابنا كل من قتل زانيا قتل به الا ان يامر الامام بقتله والصواب الاول
وجاء عن السلف انه مصدق في انه زانيا هذه وقتله بذلك **قلت** ذكر القاضي انه اختلف
المذهب في المسئلة ولم يذكر الخلاف الا اذا قام بينة وكان القليل غير محض عن ابن القاسم
واجب وجوابه بان سكونه صلى الله عليه وسلم ليل يجر اهل الشر واحتجاج القوي
بسكونه على الزوج ايقتله يدلان انه مصدق في الزوج كالذي حكاه النووي عن السلف **قوله**
قد نزل فيه وفي صاحبك **ح** يحمل انه علم ان عويمر هو صاحب السارية لعينه حال او وجي
د قيل سبب نزول اية اللعان قضية عويمر لقوله عليه السلام قد نزل فيه وفي صاحبك
وقيل قضية هلال على ما ياتي من قوله في الاخر وكان اول رجل لاعن في الاسلام وقال لما نزل
من اصحابنا قال لاكثر ان قضية هلال سبق من قضية عويمر قال والتقل فيها مشبهة مختلف
وقال ابن هلال من اصحابنا قضية هلال سبق وعوفي قوله لعويمر نزل فيه وفي صاحبك اي
ما كان نزل في هلال لان حكم الامة عام في جميع المسلمين **د** ويحمل ان نزلت فيها جميعا سالا
في وقتين متقاربين فنزلت الامة وسبق هلال باللعان فيكون قول الجمهور راقيس ولا نت
قضية اللعان في شعبان سنة تسع **قوله** فلا عام **م** شرح اللعان لحفظ الانساب ودفع المعرة
عن الزوج **د** قال بعض الحكماء يجوز لللعان لامر من حفظ الانساب ودفع المعرة كما ذكر
قلت ما نزل قوله تعالى والذين يرمون المحصنات لا يدرى انهم صادقون ام كاذبون فلو كان
عندهم البيينة عام في الزوج والاحاب ثم لما كان للزوج بلحقه الحار وبفسد شبيه بنات
زوجته ولا يمكنه الصبر ووقف امره على البيينة متعذرا انزل الله اية اللعان فخلصا للزوج
وبقي للزوج صابا لاجاب فطلب في البيينة طلبا للستر لان الاجبي لا يلحقه عار بانه زوجة
غيره ولا يفسد شبيه ابن سهل عن ابن ليا بة اذا كان الزوجان من اهل المعرف فلا يجب اللعان
حتى تثبت الزوجية وان لم يكونا من اهل المعرف وجب اللعان وان لم تثبت الزوجية يرمي
وان لم تثبت بالبيينة لانه يرمي نفي مطلق الثبوت ابن قتيح يكتفي في صحتها بثبوت صداق
نكاح وفي اسئلة البايع عن ابي عمر ان يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية
اذ اوري عنها الحكم المشيبي اذ اثبتت قائلها ووجهها سجدة الامام البايع اختلف في
سجدة فسالت ابا عمر وابن عبد الملك فقال لا يسبحن لان عقاق **قلت** ولا يصح جلي النكاح
ما رايت في لغة المتوالي من قوله جود اللعان وفي كلام ابن ليا بة المتقدم من قوله وجود
اللعان والحق ومقتضى القول بعد انه ان كان نفي تسبب وجوب والا فالا لاول من كذب
سبيد الذي هو العقد فطلب للستر فكان لاولي بالزوج ان يبارق قال جعل الزوج
قدف وجب اللعان لوجوب درء الحار ودرء الحار واسرار ابن عمر في كتابه للسلف
الي نحو هذا التفصيل وفي طريقا بن عات لاعن ابن الهندي فتوب فقل بكركه في
سنة ولا يفتي عليك ضعف احتجاجهم واجمعوا على صحة اللعان للزوج من كذب
الاسباب التي يقع اللعان في ثلاثة الرواية وكفى الرجل والزوج كذا في لغة العامة
المعقيد برواية ولا نفي حل ولا ولد فاما الرواية فقال لا عام لهم اجمعوا على صحة اللعان

المصالح

قلت

قلت وهذا الاجماع اذا لم يطأ بعد الرواية اما اذا وطأ بعد الرواية فانه يلاعن لان
وطئه رضى بالغام معها وهو مناف للعان الموجب للفرقة واما اذا لم يطأ وكانت طاهرة الحمل فلا
اجماع فذكر الجلاب في ثلاث روايات ايجاب الحد واجاب اللعان ولحق النسب واجاب اللعان
وسقوط النسب وهل من شرط دعوى الرواية ان يصف كالبينة فيقول كالمروء في المحلة او يقول
راية تزي وذكر المشهور وذكرا ابن الحاجب قوله انه اذا تحقق وقوع الزنا او غلب على ظنه يلاعن
وان لم يبر قال كالقول المشهور في الاعي انه يلاعن في العقد يعلم ببله على المسيس يقول سمعت
الحسن بن رشد يقول العلم للاعي من غير طريق من حسن او حسن وصوبه الخمر واية ابن القصار
لا يلاعن الاعي الا ان يقول لمست فرجنا في فرج وانفقوا على انه يلاعن لنفي الحمل اذا ادعى لستر
وانكر الشيع وجوه هذا القول الذي حكاه ابن الحاجب في غير الاعي **السبعة**
نفي الحمل والولد ذكر فيه القاضي ما انفق عليه قال ويلاعن لنفي الولد عند الجمهور واختلف في
اللعان لنفي الحمل وفي وقتهم فقال الكوفيون وعبد الملك لا يلاعن الا ان ينفقه ثمانية
بعد الولادة وقال الشافعي واحدا كل من نفي الحمل يلاعن والمعروف عن عبد الملك لا يلاعن
حتى تلد وعن مالك واصحابه في ذلك ثلاثة اقوال ايضا يلاعن اذا ادعى روية واستبرأها
ويلاعن بالحل دون استبرأ ويلاعن بدعوى الاستبرأ ولا يلاعن ان لم يدعه الا ان يلاقل
من سنة استبرأ من يوم ما لروية ونحوه كابي يوسف وابي الحسن لان يكون مقرا انه راه فلم
يكفر فلا يفتي يلاعن عندنا في المشهور وهو قول العلماء وذهب الكوفيون الى انه يلاعن بعد
رواية اخرى انه اذا ادعى روية فله نفيه ورواية ثالثة انه يفتي اقراره بالحل لم يلاعن الرواية اذ
مقتضى اللعان نفي الحمل حكاه ابن الموز والبخاريون تراخى على القول بنفيه في هذه المسئلة
اذا كان قد لاعن للروية فهل ينفقه بلعان الروية او لا ينفقه لا يلاعن ثمان وذهب طائفة الى
ان الولود على فراش الرجل لا يفتي بلعان البينة انتهى كلامه **قلت** تأمل ما فيه من الشيع
وسعت الشيع غير مرة يقول ما يصعب على فهم كلام ما يصعب من كلام عياض لافي البينة فتد في الاكلا
قلت والذي يظهر من كلامه هذه انه اشتمل على خمس مسائل ادمج بعضها في بعض وتوصل
الاول هل يلاعن لنفي الحمل الثانية قيل انه يلاعن في الوقت الذي يلاعن فيه الثالثة اذا
يلاعن يلاعن له فهل يعتمد في نفيه على شي امر لا الرابعة اذا راي الحمل وسكت هل يلاعن بعد
الحامسية وهي احصية عن اللعان عن الحمل وهي انه اذا لاعن للروية هل يفتي ما تاتي به
من الرواية الاولى ام لا في ذلك ثلاثة اقوال القول الشافعي واحدا يلاعن الا ولا يستر قول
عبد الملك الاول لا يلاعن الا ان ينفقه ثمانية وقوله المعروف انه لا يلاعن حتى تلد خوف ان يكون
مقتضى المشهور عينا ناه يلاعن لان ولا يستر قول الشافعي كما ينفق المطلقة بالنفقة اذا
يلاعن ولا يستر الحكم طهارة خوف ان يفسد كالمواشيري جارية فظهر ان حمل فله حكم
لهما ولا يستر حتى ينفق واما الثالثة وهي على اي شي يعتمد الزوج في نفيه حمل فذكر فيه
اقوال كثيرة فمن كلامه ان الاول يعتمد على الروية والاستبرأ معا
اي يلاعن ولا يعتمد على روية يلاعن بالحل دون استبرأ الثالثة يعتمد على الاستبرأ فقط

وذكر ابن الحاجب انه يعتقد في نفي الحمل على انه لم يطأ بعد الوضع الذي قبل هذا الخلا والولد وطال
هذه بحث لا يكون الولد بنية الحمل الاول او ولي ولكن لم يثبت في هذا الحمل ما يطول خمس
سنتين او قهر خمسة اشهر او وولي ولكنه استبرأها وراها تزويج بعد ذلك يثبت في الحمل على الامر من
معا على الاستبراء الروية قال في اعتماده على احد ما حفظه روايتان ابن عبد السلام والظاهر
الاعتماد على الاستبراء وحده لان الحمل يفيض وكذلك الاظهر عدم الاعتقاد على الروية وحده
لاحتمال ان تكون حاملا حين راها تزويجا ابن الحاجب فان قد فاء ولم يعتمد على شيء من هذه الوجوه
ففي حقه قولان ابن عبد السلام الذي اعرف انه اختلف المذهب في تعانه على قولين فاذ قلنا
انه لا يلاعن فانه بعد واما لا يلاعن ولا يحد من كونه انه قاذف فيجوز واما الروية وهي اذا راي
الحمل لم يكره فذكر ان فيه ثلاث روايات وعبر عن ذلك بقوله لا ينفق عند اللعان
على المشهور قال وعندنا رواية اخرى انه اذا دعي رواية فله نفسه ورواية ثالثة انه ينفق
اقر بالحمل لم يلاعن للروية اذ مقتضى اللعان نفي الحمل كما ابن الموارز والمخدادون واليك
النظر في وجه التباين بين وجهي هذه الروايات وانا اطلع على المنقول في المسئلة قال في
المسونة واذ اثبتت ببينة او اقرارا به راي الحمل ولم يكره ثم انكره لم يكن له ذلك وحده
الباجي قيامه بعد علمه بيوم لغو عبد الوهاب الا ان يكون له عند ربي ترك الانكار ابن
القصار في سكوتة حتى وضعت سكت رجلا ان يكون رجلا فاستخرج منه فذلك لم يقبل
قوله الا ان تجاوز ثلاثة ايام او يظهر منه ما يدل على الرعي كقبوله التهنئة ابو عمر يعجزون ان
من بان له الحمل ولم يكره ثم نقاه انه يلحق به فتوحيد لا با حنفية والثوري وهذا خلاف ما قال
فقدهما في ذلك ويتفق ما وردت لعان الروية مع الاستبراء اجمالا وفي انظار بلجان الروية عدم
ابن القصار واما الخامسة وهي هل ينفق الولد بلعانا الروية دون استبرائها فان انت به
لستة اشهر من الروية وعز الاول والثالث لروايتي المدونة وعز الثاني لانتهى عبد الملك
وفيها احوال تضمن المستكمل على المدونة السبب الثالث وهو القذف غير المقيد بروية ولا نفي
الحمل قال حنفية لا يلحق فيه ولا ينفق المدونة وهو احق في مالك وقال الشافعي والكويتي وفتح
الحديث فيما للعان وهو ايضا من مالك قلت الروايتان عن مالك في المدونة وعلى رواية
الحديث كثر الرواة وقال بالروايتان ابن القاسم الباجي ورواية احمد المشهور وصوبه المذنب
وهذا اذا كان القذف من تحا واختلف في التبريع قول ابن القاسم والمروفي انه لا يلاعن
وفي كتاب اللعان من المدونة فيمن قال في زوجته وحدها مع رجل في لحاف واحد او غيرها
له او صا حخته لم يلعن الا ان يدعي روية الفرج في الفرج فان لم تكن له بينة على ذلك
فعله الادب ولا يحد وفي كتاب القذف ومن عزم بالزنا لامرته ولم يصح بالقذف ضرب
للمد ولم يلعن وعلى المعروف انه لا يلاعن قبل حمل ولا بعد لقذفه الاجنبية او يوجب ان
ومذهب ابن القاسم الادب كما تقدم في اختلاف اقام الزوج البينة على زناها فليلا ذلك
والشافعي يلاعن اذ لا عمل على الشهود في الولد وقال ابو حنيفة انما يلعن من يلعن بالزنا
فاذا اتى به فلا يلاعن قوله واما مع الناس سنة اللعان ان يكون مشهورا في الجماعة
والامام ابو حنيفة من يستنيبه الامام لذلك وهو الذي لا يكون الا في الجماعة

قلت

قلت قال المذنب لا يبعد عند القاضي او الفقيه الجليل وتجمع لذلك الناس وهذا خلاف قول
القاضي سنته ان يكون عند الامام او من يستنيبه ولحل المذنب اجبي اذا اذن له الامام فلا يكون
خلاف ابن محرز واما يجمع الامام الناس للعان لا يحكم ببقية في الزوجين تخلف به احكام كثيرة فوجب
ان يحصر من يشهد وقد قال القاضي في الزاين ويشهد عدا بها طائفة من المؤمنين وقل الطائفة
في هذا عند مالك اربعة وهي الحد الذي قبل في شهادة الزنا قوله كذبت عليها ان امسكتها مع
معناه بجمه ان امسكتها لحد الذي قلته عليها دليل على كذب وجعل امره وعال على نفسه
بفرضيتها ان امسكتها قوله فطلق اخذ منه ابن ابي شعبة ان اللعان لا يقطع العصمة لانه
نزه نفسه عن ان يقوم دليل على كذبه فاحدث لنفسه طلاقا يقطع وجعل صلى الله
عليه وسلم فعله ذلك سنة وجعله بعض شيوخنا كقول ابي حنيفة وليس كذلك بل هو كما ياتي
لا بنافع وعيسى بن دينار وقد اختلف فقال ابن حبيب لا يقع الفرقة حتى يحكم القاضي لقوله
في الاخر ففرق بينهما وصعدنا الى نفع بنفس اللعان دون افتقار الى حكم لقوله في الاخر
سبيل لك عليه وقوله في الاخر فارقا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل صلى الله
عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين ولم يحتج بقضية قاض قلت انما يشترط
بالمستنيين اذا كان كل واحد منهما حيا وهو جواي عن حديث ابي حنيفة اعني انه حين عن اخبار
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكمه نكاحي لانه انما الباجي ونفع الفرقة بينهما
دون حكم ولا تطبيقات وفي التسميات اختار ابن بسابة ان لا يقع الا بحكم المستعلي عن بعض
القرويين لانه الفرقة على مذهب ابن القاسم الاجم ويأتي الكلام عليه هل يقع الفرقة بتأمر
لعان الزوج او بلعانهما معا قوله ثلاثا اصح به الشافعي على ايقاع الطلاق ثلاثا في كلمة واحدة
واجاب اصحابنا بالاثبات باللعان ولم ينفذ في الثلاثة بخلاف ما خرج النسي ان رجلا طلق
نفسه صلى الله عليه وسلم امراته ثلاثا فقام صلى الله عليه وسلم غمضان وقال يلعب بكتاب
الله وانما يثبط امره حتى قام رجل فقال يا رسول الله الا اقله والاحتجاج للمخ هذا الحديث
اولي من الاحتجاج بحديث المتلاعنين مع الاحتمال الذي فيه قلت تقدم الكلام على
ايقاع الثلاث في كلمة وعلى ادب من فعله قوله قبل ان يامر من ينفق ان الفرقة تقع دون
حكم وقد تقدم قوله قال ابن شهاب وكانت تلك سنة المتلاعنين يحتمل ان يعني وقوع الفرقة
بشر الطلاق ويعني ان يعني استيجاب اظهار الطلاق بعد اللعان على ما ذهب اليه ابن ابي شيبة
ابن دينار في هذا الحديث واستنباه فان لم يفعل فهو فراق قوله وكانت حاملا فكان ابن ابي شيبة
لامرته يعني لا يدعي لالا ما اذ ليس له اب يدعي اليه سوى امه وانه ينسب الي موالى امه
ان كانت مولاة والحديث حجة المشهور في ان الولد ينسب للعان الروية وقد تقدم معانيه قوله
انما يثبط السنة ان يثبط وتنت منه ما من من اسطاع ولا يثبط في هذا ولا في نوازلهم اهل البيت
امه من جهة او اخوة الامم استوارثون الا على انه اخوة لام وامه مولاة الملائكة فيل ان اسقا
وما يثبط بعد لهل السهام فلو الى امه ان كانت مولاة والمسلمين ان كانت عربية هذا قول
ابن القاسم والشافعي وقال احمد واخرون عصبة عصبة امه وكانت طائفة عصبة امه وما يثبط
فلا وقال ابو حنيفة يرد ما بقي على ورثته ان كان نواذ وي ارقام وقال للحكم وحامره ورثته ورقام

الزوج فيشهد أربع شهادات بالله وقال في كتاب الاقضية من واليمين في القسامة واللحان
 وسائر الحقوق باسم الذي لا اله الا هو ويظهر من كلام المتكلم انه حمله على الخلاف ولولا ان
 الخلاف موجود خارج المدونة لكان ما في الكتابين على الوفاق لان ما في اللعان مطلق وما في
 الاقضية مقيد بحد اليه لتأدية رد المطلق للمقيد ابن الخطاب وصنفه ان يقول اشهد بالله قال
 محمد بن يزيد الذي لا اله الا هو واختلف هل يجعل الرحمن بدل بالله ذكر الميم في ذلك ما ذكر في جعل
 احلف بدل لاشهد سواء اما القسم عليه فهل يقتصر الزوج على ما ادعي من روية او يقتصر على ما ادعى
 فيقول رايه تزي او ما هذا الحل في او يزيد مع ذلك لمن الصادقين وفيه ما ذكر في القاتني **قلت**
 عزى الميم الاول للمدونة والخالف في كتاب محمد بن عيسى في المدونة احسن لانه نص في الفرائد
 ولما في البخاري من قوله امر بما لا يتلوا في القرآن وشهدات الخالف منها اربع كما تقدم روي
 طريقتان ذكرا الباج عن ابن الوار عن اصبح في نسخة ايمانما قال الخلف الزوج اربع مرات ويؤيد
 في الخامسة ان لئمة استعمله ان كان من الكاذبين وحلف المرأة اربع مرات وحلف الخامسة مثل
 ذلك لئمة في الخامسة ان غضب الله عليه ان كان من الصادقين قال الباجي وهذا خلاف
 المدونة قال وسالت عن ذلك ابا الحسن القاسمي بمدينة القنطرة فافكره وقال هذا كتاب
 الله يقول فشهدوا اربع شهادات بالله ويقول في الخامسة ان لئمة الله عليه وقال في
 الزوجة اربع مرات وتقول في الخامسة ان غضب الله وات تقول يشهد بالله خمس مرات ويؤيد
 الزوج اللعنة في يمينه والمرأة الغضب في يمينها **قلت** فعلى ما في المدونة وظاهر الآية والحديث
 الشهادات اثنى اربع والخامسة لما تقول في ان لئمة الله عليه ان كان من الكاذبين وعلى
 قول اصبح فالشهادت وهي الايمان ستة لانه يقول في الخامسة ان لئمة الله عليه ان كان من الكاذبين وعلى
 الله عليه ان كان من الكاذبين وكانت الايمان ستة لان الشهادات خمسة واللغة لما كانت محلفة
 على الكذب كانت يمينان التعليق ايمان على ما في ارسا الله تعالى في كتاب الايمان ولهذا قال
 كانت ستة ايمان ولم يقل ستة شهادات **قوله** ثم تنفي بالمرأة ع هذه هي السنة واختلفوا
 بدا بالمرأة هل يكفي ويجاد لللعان **قوله** ثم تنفي بالمرأة ع هذه هي السنة واختلفوا
 لما للرجال جماعة ان الفرقة تقع بنفس فراخها من اللعان **قوله** احد كاذب ع في الزمر
 على من زعم من الجماعة ان احدا لا يستحل في الثبوت ولا في غير الصفة ولا في موضع واحكام
 ولا في موضع واجب وقد استعمل هنا في الجمع والظاهر من السياق انه صلى الله عليه وسلم
 انا قال لما ذكرا لللعان لانه حينئذ يخفى الكذب عليهما وقاله الداودي انما قال في
 قبله خذيرا لما وعظ الخطاب وفيه ان يستبين اذا عارضتنا شافطنا الملبس ومنه ان
 المختلفين المعلوم كذب احدهما لا يباقيان لانه عليه السلام عذرهما ولو عذرهما
 عليها ع حمله الجمهور على التأييد وقال بعض اصحابنا انه لما ادخل البساق النسيب وقت ياب
 التمر بركة لنا في العدة **قلت** وعلمه ابن رشد بان صلى الله عليه وسلم لم يقبل من
 حلف بما اذا لم يقبل على التأييد قال الا تزي ان الشقة لولا التمسك بقوله تعالى
 تنكح زوجا غيره كحل على التأييد وافرد الباقى فقال ان اللعان لا ينفرد به في الحديث
 القليلون بتأييد التمر بركة اكد بن نفسه فقدمنا في الحديث

لكنه

وقال

وقال ابو حنيفة محل هو تقاع المانع لا كذابه نفسه **قلت** قال ابن زريق ناسي اللعان
 في العصة قيل فتح وقيل طلاق وحكي ابن شحان عن ابي سلمة انه كالمثلية محل له بعد
 زوج ان الكذب نفسه ونحو اليه اشهد وعبد الله في الثانية **قلت** وعلى مذهبان الفرقة
 تقع دون افتقار حكم فاحلف هل تقع بتمام لعان الزوج لان التمر بمرقراق والفرقة مقصورة
 عليه فيمنع بما يكون منه ولا يحتاج الى شخص اخر ولا يلحق حتى يلقيا جميعا لان اللفاظ العامة
 على الفرق في هذه الاحاديث اما وقت بعد النكاح جميعا **قلت** القول بان بتمام لعان الزوج
 محله وان لم تلحق المرأة وعن ابن رشد القول بذلك لاصح وظاهر قول عبد الملك في المطا
 وعزى القول بتمام لعانها المستهزم قولها لعله واصحابه وفي قول ثالث وهو ان بتمام لعان
 الزوج اذا التقت وعزاه ابن رشد للمدونة ونحوه فعلى الاول ان مات احد ما بعد تمام
 لعان الزوج لم يمتوا وعلي الثاني يتوارثان وعلى الثالث قوله في المدونة ان مات وزها
 وان مات ورثته ورثته ان لم يلا عن **قوله** مالي يا رسول الله ع الملاعة بعد النكاح
 الصداق باجماع لما استعمل منها واختلف في غير المدخول بها فقال مالك وجاعدها نصفه
 كغيرها وقال الزهري ورواه البغداديون عن مالك لاشي لها لانه فتح قال بعضهم فكونه فنيا
 لا يمنع ثبوت نصفه لان تعارض بين ما انفار من بيتين في الصداق فيقسم بينهما كمال ما كرهه
 تداعيه اثنان فيقسم على اصلها او مراعاة لمن يقول انه طلاق وقال الحكم وجمادى لطلاق
 اجمع لانه ليس بطلاق **قلت** القول بان لها نصفه عزاه ابن رشد للمدونة وعلمه بانها
 لان عمر صدق الزوج فلعن الولد منه وانما اراد باللعان اسقاط الصداق فلما لم الرضا
 نصفه **قوله** لم يفرق مصعب بين المتلاعنين ولا بين الحذانه في قسمة الميراث والصواب الاول
قوله فالحق الولد بامه تقدم ما فيه **قوله** في الاحرام اللهم افصح ط اي بين الحكم ومنه
 الله يفتح بيننا وبينكم اي حكم **قوله** فاستلبي به ذلك الرجل من بين الناس **قلت**
 قال ابن العربي هذا من البلاء الموكل بالنطق **قوله** فقال لعلمه ان يحيى به اسود حمدا
 وفي الاحرام حجات به على صفة كذا فهو لعان يعني زوجا وان حجات به على صفة كذا
 فهو لعان يعني للذي رماها به وفي البخاري فلا تراها الا صدقت وان حجات به كذا فلا
 الحسبة الا صدق **ع** قوله صلى الله عليه وسلم ذكرك على القبر والقياس في طلبة القبر
 قوله ارأها ولو كان عن وجهي لم يقل ارأها ولا احب وفيه ان العمل بالاشباه واقفاة
 انما هو في الفواشيش المشبهة واما العراش الذي لاشبهه فيه فلا حكم له وان الحدود
 وتقطع الانساب انما يعبر فيها اليقين **قوله** في الاخر هلال بن امية قد ف زوجته بشريك
 ابن الحجاج **ع** اجمع بالشافعي على ان قاذق زوجته معين لا يجد لذلك المحين وداي
 ان لعانه لما لانه صلى الله عليه وسلم لم يحمله لشريك وقال مالك يجد وكان الاصل
 ان يحلها ما فسقط حله لا مؤانته لان الصراحة تدعو اليه كرها ولانه لا عن لها ولم
 يقطع من ورع لابي اسمر الزاني ولم يلاعن لمولما لا عن المرأة واجاب بعض اصحابنا عن
 الحديث بان شريكا كان يهوديا وايضا فان شريكا لم يقطع حله ولا يصح الجواب انه
 يهودي لانه شريك بن عبد بن عتيق البليوي حليف الانصار واخو لبرابن مالك لانه

قوله كان اول رجل لاعن في الاسلام **قوله** قيل اية اللعان تزلت بسببه وكذا ذكر البخاري
وهو خلاف ما تقدم الا تزلت بسبب عويمر الجلابي فيحمل ان القنينة من متقاربتي الزمان
فتزلت بسببها معا ويحمل ان تزلت مرتين كما قيل في الفاشحة الا تزلت بكثرة التاويلات
وان وجدت في اولي من توهم الاثبات الحفاظ وقدم ذكر ابو جندب انه اخو الملب ان ذكر
هلال في هذه الاحاديث خطأ وانما هو عويمر وهو الذي قد ذكرنا بشرك **قوله** انظر وقال جابر
به ايضاً سبطا قضى العيين في هلال وان جات به الحبل جود احسن السابقين فهو لشرك فما
لبننا ان جات به الحبل جود احسن السابقين ط هذا من مصلح الله عليه وسطر تفسيرا وحدا
ولو كان يوحى لكان معلوما وفيها العاشية في الحرار وهو منجب مالك كما تقدم في فصل
القافة والسبط الشعر هو المسترسلة المنسطة يقال سبط شعره بكسر الباء وفتحها وقضى
العيين بالامر فاسد ما ابن دريد قضية عين الرجل اذا دعت واحمرت وقضية القرية
نقضا قضا هي قضية علي وزن قبيلة اذا اغت وها فت ابن ولاد ساقى اذا طال بكته في مكان
ففسد وبلي والقضا مقصور مهور الجيب قضا الرجل قضا وقضوا وقضا اذا دخله عيب
وان في حبيبه لقضا ولا تفعل كذا فان فيه قضا على والجهد الشعر المتكسر عند السبط وجا
في رواية اخرى جودا قططا اي شديد الجعودة الهروي الجهد يستعمل للمدح والذم فله
في المدح معيان اعمد بما ان يكون محسوب الخلق شديد الاسر والثاني ان يكون متعده غير
سبط لان السبوطه اكثرها في شعور الجعر وله في الذم حنيان القصير المتردد والمحي الاخر
الجيل يقال لا تبص حجره اي لا تشع بني جود الكيدن والاصابع اي تحيل **قوله** احسن السابقين
ع اي رقيقهما يقال امرأة احسن السابقين كذا على اليد اي رقيقتهما **قوله** واثبت الزاجات به الحبل
جود احسن السابقين **ط** في ايم اود انه قال لما جات به على الصفة المذكورة لولا الايمان
لكان في لها شان وفي البخاري لو لا ما فقي من كتاب الله لكان في لها شان وفيه ان الحكم
الواقع على شرطه لا ينقض وان تبين خلافه الا ان يقع فيه غلط بتفريط واضح فينقض هذا هو مذهب
الجمهور **ع** وفي الحديث دليل انه لا حكم بالظن والشبه مع وجود ما هو اقوى مما لا تقدم
في حديث ابي ربيعة جواز لعان الحامل في حال حملها وقد قال بعض اصحابنا انه اذا لعن
لنفي السب لاجل استنباطه ولم يشاهدنا فانه لا يجب ان يلعن وهي حامل لحوالها ان
يكون زنا ينقض واجاب الخزون ان الحمل قد يقطع به والغلط فيه بالترج ناه روي
علق الشرح على الحمل احكاما كما يجب بالنفقة الحامل ورم الجارية بحبل الحمل دون اعتبار ان
ان ينقض **قوله** فقال عام في ذلك **قوله** قل لعلله قال كقول سعد او غيره من امتن بذلك ووجه
على ذكره فعوقب بان نزل ذلك برجل من قوم حنيفة الى السؤال عن تلك المسئلة القنينة
ط شق عليهم نزوله برجل من قومه وراه عقوبة له لما تكلم في اللعان قبل وقوعه واما
استلزال الرجل الذي وجد الرجل مع اهله فابتلا اخر غير ابتلا عام **قوله** جود اعمد من المدح
بفتح الخاء المحجمة وسكون الدال المهملة المتالي السابق والدم الشديد البصر والجمع على
ادم كاحمر وحمى واما ادم اسما فهو مشتق من ادمية الارض واديمها اي وجهها قسري
ياخلق منه وجهه على ادمون وفيه ان ذكر الاوصاف المذمومة للصوم والتملية للبشر

بغية

بغية **قوله** اللهم بين طاهر في انه دعا ابن بين الولد من هو فاجيب بان يشهد من رمي
به وبين ذلك بانه خلفه يشهد من رمي به وقيل معناه احكم كقوله في السابق افع اي احكم
قلت قال ابن العربي لم يكن دعاؤه ليس صدق احدا ما وانما كان ان نفيه المولود وحكي
شبهه بيا نا لاحد ما ولا ينقض ولا يوت فلا يكون هناك بيان ومعنى هذا ردع للنساء على اللعن
مثل هذا الفعل **قوله** تلك امرأة تظفر في الاسلام **السود** اي تظفر عليها قرآن تلك علي انها
تخاطب الفاحشة ولكن لم يثبت عليها سبب شرعي من اقراء او بينة او حمل يوجب عليها الحد وقيل
الانساب لا يعتد بها الا اليقين **قوله** اسمعوا اما يقول سيدكم **قلت** يحتمل انه انكار لما ذكر
من مبادرته الى القتل ويحتمل انه نفي من غيرته وتقدم الكلام على قتل من وجد كذلك **ع**
قال ابن التباري السيد الفائق قومه في الفخر وهو ايضا الحليم وهو ايضا الحسن الطلق وهو ايضا الد
قال الشاعر فان كنت سيدنا سيدتنا وان كنت لخالها ذهاب لخال
وانت لبا بن قتيبة **ع** نحن قتلنا سيدنا الخرج بن عباد ربهنا بهمين فلم تخط فواده
ط تفسيره الفائق قومه في الفخر لا يكون كذلك حتى يحرم من خصال الشرف والكمال ما يبرزه
عليهم ويتقدمهم بسببه كما قال فان كنت سيدنا سيدتنا البيت **قوله** انه لغير رونا اغبر منه
والله اغبر مني **ع** الغيرة لغة المنع وهي في عرف القاطب تغير وانزعاج رجحت على منع الحر
من المكروه وهي بهذا التفسير محال الله تعالى لتعاليم عن التحجير فكلول بغير مجاز
الفواحش ما ظهر منها وما بطن وقد فسر ذلك بقوله من اجل ذلك حرمت الفواحش وجاء
في حديث اخر مفسرا قال وغيره الله ان لا ياتي المؤمن ما حرره الله والغيرة المفسرة بما ذكر
من خلق اهل الايمان والفضل **قوله** ولا تشخص اغبر من الله **ط** الشخص الشخص والجسمان اسمان لجزء
الانسان وشخص السبب اذا ظهر شخصه والشخص بهذا التفسير محال عليه سبحانه
فيتعين تاويله **ع** فقيل المعني لا يرتفع لان الشخص ما ظهر وارفع وقيل المعني لا شيء ولا
يحد وقيل المعني لا شيء لشخص ان يكون اغبر من الله وهو مع ذلك لم يجعل عقوبة من خالف
تهد بل حذرهم واعذ بالهم وامهلم وامكنهم فيمنع ان يتادب بديه ويستقر بستانه
وهذا رد لقول سعد بن نافع بن شاذان **ط** في التاويل الاول بعد والثاني احسنها
وقد جاني حديث لا احد وعبر بالشخص مبالغة في نفيهم من يتعدى عليه فهم موجود لا يشبه
شيا خوف ان يقع في النفي والتعطيل كما حكى بياق السودا حين قاله لها ابن الله قالت
سبي السما خوف ان تقع في النفي فتعصر قمرها عما يجب له سبحانه من الصفات **قوله** غير مصفح
اي غير صارب بصفح السيف وصفحتا السيف اي غير صارب بصفح السيف وصفحتا
السيف وجهه وعزاه حده **قوله** ولا احد احب اليه العذر **ط** احب مرفوع على انه
خير مقدم على المستند الذي هو العذر وخير لا التي للتبرية بخذوف اي لا احد موجود وكن
فيه اعراب اخر وهو واضح **قوله** من اجل ذلك بعث الرسل ط اشاراة الى العذر وحيث
الاعذار الى المكلفين قال بعض اهل المعاني انما قال لا احد اعبر ولا احد احب اليه العذر
تنبية للسعد ورجاه عن الاقدام على قتل من وجد مع امراته وكانه قال اذا كان الله
سبحانه مع شدة غيرته يحذر الاعذار ولا يواخذ احد الا بعدا فكيف تقدمت على قتل من

وجدته على تلك الحالة **احاديث لا يثبت الولد بخالفه لون ابيه**
قوله وهما من اوراق الاوراق الاسود وهو من الورقة ومنه قيل للبراد اوراق ولها
ورقا ط هو الاسود الذي في سواده غيرة **قوله** وعسى ان يكون هذا عروفا نزع العرق
هنا الاصل من النسب يقال منه فلان عرق في الحسب وفي اللوم ومعنى نزع جذبه
لشبهه يقال نزع الولد الى ابيه ونزع له ونزعه اياه **قلت** قال النبي نزعوه ان
يكون بعض اجداده وان بعد اسود فذلك بل حديث مسلك التحليل فزاد والزم عكس
العلة فقال انظر والوكان الابوان اسودين قدما من الحبشة فولد ابيض هل ينفيه
بذلك لانه لا يظن ان في ابيه ابيضا من عبد السلام يعني النبي انه لا يمكن في هذه الصورة
ان يكون بعض ابيه ابيضا انتهى واستخرف ان النبي لما نفى في الصورة المذكورة غلبة
الظن ولا يلزم من نفي الاصل ان لا يمكن حاصلا وقد تقدم ما يجتهد عليه الزوج
في نفسه الحمل ولا خلاف انه لا يجتهد على مخالفة اللون لنسب الحديث فان الاية فهموا
منه انه لا يجوز في اللعان عليه ولا على التتبع ولا يصلح للعدة ولا يثبت اليه كما التفت
اليه في القافة وكذلك لا يجتهد على الحمل لا يمكن ان يكون سبعة الماء ولا يشجر ولا على
الوطي بين الزوجين ان انزل احتمال ان يكون وصل شي من الماء الى الفرج قالوا ذلك لا
يجتهد على الوطى في الدبر الباجي وبعد عندي ان يخلق الولد من الوطى في غير الفرج ولحق
هذا ما جاز ان يخدم امرأة طاهره حمل ولا يجوز زوجه لها لو ان يكون من وطي في غير الفرج
ولا يجب بمحمد وان اوجب العقوبة وكذلك لا يجتهد على وطي بغير انزال ان كان اثره في
الوطي لا احتمال ان يبقى شيء في قناة الذكر من ما الوطى الا ان خرج في هذا الوطى ولم
يشعر ولما ان بالك فوجد ان يبقى شيء من الما فيع ان يجتهد وفي الحديث العمل بالقياس
وضرب الامثاله وعرضنا الخاضع المشكل على ابن الظاهر تقريرا للفهم **قوله** يعرض
ان ينفي فيه التعريف اللطيف انه لا يقصد به الشتم وكان لصوم او شكوى او
استفنا احد فيه واجه به من لا يرى الحد في التعريف والكناية وهو من هذا الما في
ولا في قول القائل ليس هذا الولد مني وهو من هذا الخطاي ولا حجة في الحديث
لانه ليس فيه شيء من ذلك وانما فيه انكولونه لانه انكر الولد ونفاه **هـ هـ**
كتاب الحق قلته لم يعرف ابن الحاجب الحق فقال ان
عبد السلام استغنى عن تعريف حقيقته لست من اعمد العامة والخاصة وروى الشيخ
بان شرا عطفه من حيث وجودها من حيث معرفة حقيقته ثم قال ليل القول المذكر
لو قيل له ما حقيقة الحق لم يجب بشي قال ومن يامل وانصف ادرك ما قلناه من
عرفه بان دفع ملك حقيقي لا بسببا محتمل عن ادومي فخرج بحقيقته استحقاق الحقبة
بحرية وبلا سببا محتمل عن ادومي فخرج بحقيقته استحقاق الحقبة
عن الحد بوجه ولا يقال الحد غير ما في الصدقة على بيع العبد وهبته وموت السيد لان
الثلاثة انما هي قتل ملك لا يرضه لان الملك باق فان قلته العلم بوجود الشيء استلزم
معرفة قلته انما يستلزم مطلق معرفته لا معرفة حقيقته كحقيقة بوجود الحق

والله

والله مع جملة معرفة حقيقة كل منها **قوله** من اعتق قلته من يجمل ان تكون شطرية
او موصولة وعلى كل تقدير يفتي من صبيح العوم فتتناوله كل من يلزم حقيقته وهم المكلفون
الحرار المسلمون فكل من اعتق من هؤلاء شركا له فهو عبيد وهو ملي فانه يقوم عليه ولا يقوم على
الصبي والمجنون اذ لا يلزمهما اعتق من اعتقاه وكذلك العبد لان ياذن له سيده قال اذ ان له
او اقر عتقه لزمه وقوم عليه ولا يبيع العتق الشرعي من الكافر لانه ليس بمخاطب بالفروع على الصحيح
وايضاً فان العتق قرينة وليس الكافر من اهل **قوله** فاذا كان العبد الكافر بين مسلمين فاعتق
احدا نصيبا وبين نصراني ومسلم فاعتق مسلم فمؤمر عليه لتوجه الخطاب على المسلم ولخلفه
عنده ان اعتق النصراني هل يقر عليه لحق شره المسلم او لا يقوم عليه اذ هو حق في تعالى
وبين العتق والمعتق وسما نصرانيا لا يتوجه لهما خطاب وكذلك اختلف عندنا اذا كان
العبد مسلما بين نصرانيين او بين مسلمين فاعتق النصراني على الخلاف هل هو للمسلم
في تجميع عتقه عليه او للعبد تكمل عتقه او لا تعالى قال عبد الله انك الوهاب فيه ثلاثة
حقوق الله تعالى والشريك والعبد فعلى مراعاة هذه الحقوق وقع الخلاف وتصور هذه الصور
في المسئلة على ما تقدم وياتي **قوله** شركا له العبد هو النسيب ومنه وما لم يفسد شركا وهو
ايضا في غير هذا الشريك ومنه جعله شركا في اناها وهو ايضا الاشتراك ومنه حديث
حديث ما اذا جاز بين اهل اليمن الشريك اي الاشتراك في الارض **قوله** في عتقه ط احد اخته
المملوك وموتة امة من غير لفظه وسمع عتقه والمراد به هنا الجنس كما في قوله تعالى الا ان
الرجل عتق عتقه وغلط ابن راهوية فقال لا تقويم في عتق الاناث وقواح فلفظ العبد وانكره
عليه خفا لا اصول لان الامة في معنى العبد فهو من القياس في معنى الاصل والقياس في معنى
الاصل كالمخصوص عليه **قوله** وله مال ع المال ما يقول والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريك
وباع عليه في ذلك ما يباع على الخلد والمراد بعتق العبد قيمته **قوله** قوم عليه ظاهره انه
يقوم كاملا لا اعتق فيه وهو معروف المذهب وقيل يقوم على ان يضمنه حرقا الاول معروف
المذهب وقيل يقوم على ان يضمنه حرقا الاول اصح لان سبب التقويم جنسية العتق بتقوية نصيب
شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجنانية لا حكم في سائر الجنائيات المفومة والمشهور ان العتق
في قيمته يوم الحكم وقيل يوم العتق **ع** وقيل انما يقوم كمالا لان العتق كان قادرا على ان يدعوا
ليس جميعه فحصل له نصف جميع الثمن فلما مضى هذا ضمن له ما سجد منه واختلف عندنا في
الشركين يخرقان وسماهما مختلفا ولما شريك ثالث هل يقوم عليها بالسوا الشاويما في
الاتلاف ولانه لو انقر بلفظ العتق عليه كل نصيبه او اكثر او يفيض على قدر حصصهما **قلت**
هذا هو المشهور ومذهب المدونة والاول من هذا هو جمهور حناج المذهب وهذه المسئلة
نظائر كقصة الاولاد على الابا اذا اختلف غنام وفي الشفعة وفي مواضع اخرى واحصوا
على نفوذ عتق نصيب العتق وشذ ربيعة فقال له عتقه باطل مورا كان او مورا واختلفوا في
نصيب الشريك على ستة اقوال فخي مالا وهو قول الشافعي في الجديد وجماعة من
السلف انه ليس له العتق من عتق العتق وله حكم الحر من حيث دون اقرار الحاكم وليس
له شريك الا العتقة وليس له ان يعتق وان فعل لم يفسد ولا اعسر العتق قبل اذنه بالقيمة التي بها

اهله

دعوه

هـ هـ

فيما في ذمته وان مات في تركته الثاني وهو الشهور وهو قول الشافعي ايضا في القدر
ومذهب جماعة انه لا يعتق بالسرية بل بالحكم وله حكم المصدق بكل بالقوة
والشريك غير قبل التقويم في ان يعتق ويكون الاول بينهما ويقوم وان مات المعتق قبل
التقويم لم يقم في تركته الثالث قول ابى حنيفة ان الشريك غير في ان يستسعي العبد
في نصف قيمته او يعتق ويكفي الاول بينهما او يقوم على المعتق بشرط رجوع المعتق على العبد فيستقسم
فيما دفعه والاولا له والعبد في مدة هذه السعاية بمنزلة المكاتب في جميع احكامه الزاوية
قول الشافعي انه لا يقوم الا ان يكون جاريا ربيعة تزداد للوطى فيصلى او حمل على شريكه من
المصرر الحامس حكاه ابن سيرين ان القبة في بيت المال السادس قول ابن راهويه انه
التقويم في العبيد دون الامام التقويم انما هو لما خلق الشريك من الضرر من نصيب
العبد المعتق ولو لم يخلق العبد في الحرية وهذا يعتق بالسرية او بالحكم المولى ان **قلت**
القول بالسرية في مقابلة القول بعبد ما بالسرية هي ان يعتق لبعض عتق الجنب والقول
بعبد ما هو ان يعتق البعض سببا في عتق البقية وهو معنى الاقرار الى حكمه وهذه هي
الاكثر اعني ان القولين في السرية وعدمها وان الحاجب بانفسه ومن اعتق بعض عبيد
سري وفي وقف المعتق على الحكم وان كان هذه الطريقة تقتضي انه اخلاف في حصول
السرية والخلاف انما هو في وقفها على شرط ام لا وذلك الشرط هو حكم الحاكم لان الخلاف
في وجود السرية وعدمها اصلا واستحسن بعضهم هذه الطريقة والقول ان
بالسرية وعدمها كما ترى لما ذكره الامام في عتق التقويم وذكر ما ان الحاجب كما ترى
في عتق التكيل وذكر ما في عتق التكيل ولا لانها لاحاجة الى التقويم ولا الى الحكم في
عتق التكيل **ط** واجمع للقول بالسرية تحديث اي حرية من اعتق شركا له في عتقه خلاصه
في ما له ان كان له مال واظهر منه حديث اي داود عن جابر عن عتق عبد له فيه شركا له
وقام فهو ويضمن نصيب شركاه بيمينته لما اسام من مشاركتهم وليس هذا الا احتياط
بمعنى لان احاديث الباب كثيرة لفظها والقضية واحدة والجمع بينهما يرد المطلق الى
المقتضى واول من ترجع **قوله** واعطى شركاه حصصهم **ط** ظاهرة ان المعتق بعد التقويم
والاعطام ما فلو وجد التقويم دون اعطائه لكل العتق الا بجموعهما وهو ظاهر حكما يتقار
الاصحاب عن المذهب غير ان عموم قوله جميع اصحابنا ان من اعتق شركا له في عتقه تقويم
الامام حر فظاهر انه لا يتقويم حر وان لم يكن اعطاه وفيه بعد لان التقويم لو كان محملا
للمعتق للزمان يتبع الشريك ذمة المعتق اذا اعتق بعد التقويم وذلك لا يخفى لا على القول
بالسرية ولا على القول برأية التقويم **قوله** ولا فقد عتق منه ما عتق **ط** ظاهرة انه من
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذكره عبد الله بن عمر في ذكره ايوب عن نافع انه من لفظ
نافع قال نافع ولا فقد عتق منه ما عتق ومرة قال ايوب لا امرى شي قال نافع ام هو
من الحديث وقال ابن وضاح ليس من لفظ الحديث وما قاله مالك وعبد الله بن ابي
جوداه وجماع في نافع انعتق من ايوب عند اهل الشام فكيف وقد شك ايوب فيما نقله
وهو يرد على من يري الاستسعا والكال عتقه بكل حال لانه انما وجب عتق ما عتق وما عتق

ط وتضمن الحديث انه لا بد من تقويم عتق المعتق ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار اماري عن
رسالة من ابطاله موسى كان المعتق او موصرا وهو قول لا اصل له وكانه راي حق الشريك لما نقل
عليه من الضرر بحرية الشقص وهو قياس فاسد الوضع لانه في محل النص لا يمكن ان يطل حكم
الحديث اصلا لانه ايضا مخالف للقياس لما فيه من اخراج مالك الانسان عند جبراع واختلف اذا كان
المعتق موصرا على اربعة اقوال قال مالك والشافعي والجمهور ينفذ عتق نصيب المعتق ولا يتبع
بني ولا يستسعي العبد لقوله في الحديث ولا فقد عتق منه ما عتق لان هذا ثابت من لفظه صلى الله
عليه وسلم كما تقدم وسقوطه من رواية القعني وابن بكير ومن عند الفقهاء واما اختلاف قول
مالك هذا فيعتبر في العسر يوم الحق فقط ولا تضامه الى يوم الحكم الثاني قول الكوفيين
يستسعي العبد في حصته الشريك ثم اختلفوا في رجوع العبد بما ودي عن المعتق فافترقوا
ابو حنيفة وصاحبه وهو عند ابى حنيفة بحكم المكاتب وهو عند الاخرين حر بالسرية انما
قول زفر يقوم على المعتق وينتج با يوتي اسرار الاربعة قول اخر ان عتق العسر يطل وهذا
شاذ ان مخالفان للاحاديث كلها وفي هذه الاحاديث الجملة القوية ان من عتق بعض عبيد
انه يكيل عليه وهل يجب ذلك بالحكم عندنا او بالقياس في ذلك عندنا روايتان وعلى هذا جماعة
اهل الحجاز والعراق دون استسعا وقال ابو حنيفة يستسعي لولاه في بقية القيمة وخالفه في
الاستسعا صاحبه وقال ابو حنيفة الجماعة وقال الشافعي وعبد الله بن الحسن يعتق الرجل من عبده
ما شاق **قلت** احاديث الامام انما هي في عتق التقويم وجعلها هوجية قوية في عتق التكيل
وهي طريقة الجماعة لا يتم فمنها من جبر الشريك على جذا القيمة انه لشرف الشارع الى الحرية
وان كان ذلك في ملك المصير كان ملك نفسه او لي قالوا وايضا فانه بقياس حر لانه اذا لزم
الانسان اعتناق ملك غيره بسبب تبعيته الحق فلان يلزمه اعتنا بنفسه بذلك السبب
اخرى وشذ بعضهم ومنع هذا اللاحاق وقصر وجوب التكيل على من اعتق شركا له في عتقه
مشارك ومنع الجامع الذي بينا عليه ذلك ورواوا ان الموجب للتقويم على المعتق انما هو حال
العيب في ملك الغير وذلك مفقود في تبعيته عتق عبده وذلك كرا سعي من امة عن جده انه
اعتق نصف عبده فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قال ابو عبيد الله ليس بالقاص
ط في الاخر شقماح الشقص نصيب **ط** ويقال ايضا الشقص بزيادة الياء **ط** فلامه من
ما له **ط** اخرج به للقول بالسرية وابن منه حديث النسي المتقدم **ط** استسعي العبد
السعاية تكليف العبد اكتساب قيمة شقصه الامر على قول الاكثر وقيل بخدر مسند
بقرين ما بقي فيه من الرق فعلى هذا متفق الاحاديث وتقدم ان اباحنيفة يقول اذا كان المعتق
موصرا للشريك غير في ان يستسعي العبد في نصف قيمته او يعتق ويكون الاول بينهما ويقوم على
العتق بغير استسعي العبد فيما دفع ويكون له العتق والجمع في الاستسعا بهذا الحديث ولا يخفى
له فيمنه لا يابن ابي قتيبة قاله راوي الحديث عن قتادة شعبة وهشام ولم ينكر ابيه الاستسعا
وجعلت في وقتها ما جعله من الحديث وحمله من راي قتادة وقال سمعت
النسي بن ابي يقول ما احسن ما فعل امام من ذلك **ط** وقال الاصمعي وابن القصار ان الذين سقطوا
السعاية اولى من الذين ذكرها لانه ليست في الاحاديث الاخرى رواية اي عن عبد البر وسقطها

اثبت من الذين ذكروها وقد اختلف في ابرئيل عروبة عن فتاة فرقة ذكرها مرة اسقطها فلما لم يست
 عنه من الحديث قوله غير مشقوق عليه اي غير ممكن ما لا يثبت عليه **احاد مست الولا**
 لا يثبت ذلك **قلت** نفسه قوله في الاخر ايتاغي واشترطي وياي الكلام عليه
قوله اما الولا لمن اعتق **قلت** الولا بفتح الواو محمد وهو من الولاية بفتح الواو
 ايضا وهو من النسب واصله من الولي وهو القريب وامان الامة فالكسر وقيل يقال بها بالو
 والولاية اسم مشترك يطلق على المحدث والناسرو والمقرب والحليف والقيام بالامر والنظر
 للبيتم والمراد به ههنا ولاية الانعام واما الولا في عرف الشرع فذكر ابو يعلى الموصلي منزلة ابن
 حبان في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولا الحية ككلمة النسب لا
 يباع ولا يوهب وهذا منه صلى الله عليه وسلم لا يورث حقيقة في الشرع ولا يحد الولا لغيرها
 ام منه والمعنى ان بين المحدث والعتيق نسبة تشبه نسبة النسب وليست به ووجه التشبيه
 ان العبد لما عليه من الرق كالعبد ومرفى نفسه والمحدث يصير موجودا كما ان الارب كان معدوما
 والارب هو الذي تسبب في جوده ولم يمتد في المحدث عن نفسه ان الولا له واختلف في المحدث عن
 غيره فذهبنا ان الولا لذلك الرجل لان رجلا يبيعه او جماعة المسلمين وقال ابن نافع هو في المحدث
 عن المسلمين المحدث قال بعض شيوخنا ويزعم انه يقول ذلك في المحدث عن رجل يبيعه كقولنا المحدث
 واجبة الخالف بقوله صلى الله عليه وسلم الولا لمن اعتق **قلت** مالك على المحدث عن نفسه بدليل
 ان الولا في المعتق لو كبل على المحدث لو كبل لا لو كبل **قلت** قال ابو عمر من اعتق عن غيره
 بانه او بغيره اذ نه قال المشهور من قول مالك ان الولا للمعتق عنه وقال الشيباني للمعتق مربي
 هنا سوال مشكل وهو اذ قلت انت حر ولا ولي عليك قال المزمار ان الولا للمسلمين
 كالوقال انت حر عن المسلمين وقال غيره الولا للمعتق لان بقوله انت حر ثبت الولا وقوله
 ولا ولي عليك جملة اخرى مستأنفة هي في نفس كذب والكذب لا يكره **قوله** وفي الحديث
 لما لك واحمد والشافعي في انه لا ولا للمقطوع اللقيط والامن اسلام على يديه والولا في جميعهم
 المسلمين الا ان يكون احدهم وارث وقال اسحق ولا اللقيط المقتطع وقاله الحنفية من اسلام على
 يديه رجل فلولوه له وقال يحيى بن سعيد مثله لاني من ارجا من ارسل العدو ولا من ارسل الذممة
 وقال ابو حنيفة لكل احد ان يوالي من شافيو ارضه والحديث يدل على الجميع لاننا عندنا الاصوليين
 للحكم ثبت الحكم المذكور وتثبت مما سواه وغيره بوجه تحقيق المقتطع وتحقيق الفصل
قلت اما كلمة مركبة من ان التي هي حرف توكيد ومن ما التي هي حرف نفى والاصل في
 الحروف على ما فيها عند النظم ولما استعملت في النفي في كسر المثبت لما في ذلك من التناقض وجب
 حمله على شيئا لم يكن ونفيه عما سواه وبهذا الفرق معنى ما عير به بعضهم من تحقيق الفصل
 وتحقيق المقتطع **قوله** اختلف فيمن اعتق سايه فقال له وجماعة من اصحابنا وشيوخنا السلف
 ولاوها المسلمين وكانه اعتق منهم وقال ابن الماحشون وابن نافع ولاوها المحدث وقال به
 الشافعي وجماعة من السلف وقال جماعة منهم ايضا يوالي من شاف فان مات قبل ذلك فلولوه للمسلمين
 وقيل يشترطي بتركه رقا باقتن **قلت** عتق السايه ان يقول له سايه انت سايه بريد
 بذلك العتق والعتق عن المسلمين ان يقول انت حر عن المسلمين فحمله على كسر السايه ولم يمتد

فهم

في جوازه ولزومه وانا اختلف في ولاية وانا كره مالك الحق بلفظ السايه لاستعمال الجاهلية
 لها في الانعام ويحرم الله سبحانه ذلك ولما قاله مالك انه لا يترك الناس وتركوا الجاهلية
قوله اختلف في الولا الكاتب والعبد يكتري نفسه من سيده فقال مالك والاكثر ولاوه لسيده
 وقيل لا ولاه عليه **قوله** في الاخر ان بريرة جات عاتقة **قوله** حديث بريرة كثر روي عنه باختلاف
 الفاظه وكثرت فوايده وفتح الطبري في ستة اجزاء واستخرج عن مائة مائة فاية والنظر
 والتطوير يتقبل والاولى لاقتضار على معنوي الفاظه ومشاكل معانيه وبريرة هو بفتح
 الهمزة الموحدة وكسر الراء على وزن فعيلة من البرية كقولنا ان يكون بفتح مفعولته اي ببريرة كالكلمة
 النسخ بمعنى ملكولة وبمعنى ان تكون قاعة كرجلة بمعنى راحة **قوله** تستعين **قوله** منه جواز
 الصدقة على العبد لانه صلى الله عليه وسلم لم يكرهها وكذا للمعونة المكتبة من التطوع به
 واختلف في معونته من الغرض **قوله** في كتابها **قوله** يدل على الكتابة كانت مشروعة وحكمها
 عند الجمهور لا استحباب لا طريق للحكم بالرقبة والامر في الآية عنه ثم للذهب واوجه على
 معكرومة واهل الظاهر يسكان ان الامر المطلق للوجوب قال الجمهور وان سئل ذلك اهل
 الكفر فلا يصح جملة هنا على الوجوب لانا اجمعنا على ان السك لا يغير على بيع عبده وان منع عن
 له في الثمن فان قيل الكفاية تطيق الحرية والتشريح تشوقها فافارقت البيع قبل ان يشترطها
 عموما بل في صورة عتق التكيل او عتق القويوم على ما تقدم ولو تشوق لا مطلقا للزمر ان
 يعتق العبد كما طلب ذلك من سيده **قلت** ومن اوجها ايضا مشروقة وعمر بن دينار **قوله**
 وهو ظاهر ما روي عن عمر بن سيرين والد محمد سال انسا ان يكتبه وكان كثر المال فابى عليه
 فشكاه الي عمر فقال له عمر كاتبه فابى ففلا به بالدية فكانت له وتلافى ثوبه هو ان علم فمخرجا
 وقيل لما رفع عليه الدرة لانه ابى ان يوتيه شيئا من كتابته لانه عتق الكتابية وتاوله النفي
 انها عند مالك مباحة من قوله في الخطا كان بعض اهل الحلول اذ اسئل عن اية الكتابة لا على
 سلا واذا احلته فاصطاد واذا طحمت وانتشرت فاعتقد ان حكم الكتابية الاباحة لا انقطاع
 والانتشار في الارض من ابن عبد السلام والظاهر ان مراد مالك ان صيغة افضل قد ترد في
 الوجوب واختلف في الخير الكثير فقيل المال وقيل القدرة على الكسب وقيل الطاعة وقيل
 الاعانة والمشهور ان ليس للسيد ان يبيع العبد عليها واختار بعض الشيوخ ان السيد اذا
 رضي بثل خراج العبد وزيادة يسيرة جبر العبد وهو حسن لا منفعة للعبد خالية عن
 العتق **قوله** ما بال اناس **قوله** فيه حسن الادب والعشرة اذ لم يروا اجماعهم بالخطاب ولا صرح باناسهم
قوله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل من الشروط ثلاثة شرط من مقتضى العقد كالسليم والتفريق
 فيما ليس فيه خلاف في جوازه ولزومه وان لم يشترطه وشرط ليس من مقتضاه بل مصلح له كانه
 يوجب له من غير ان لا يلازم الا بالشرط وشرط من مقتضى العقد فهذا موضع اضطراب العلماء اضطربت
 فيه مشايير المذاهب كالنفي بربط ان العقد والشرط بما لقوله من ادخل في ديننا ما ليس فيه
 فهو ريب في مقتضى العقد من الجاهلية لان الشرط وضع له من الثمن فله حصه من العاونة فيجب بطلان
 سماه كونه وحلقا بل يجوز في مقتضى العقد في الجاهلية ما سواه فيجب فسخ الجميع وقال بعض العلماء انما
 يجب بطلان الشرط في غير ما خرج اجماعهم هذا القول من مسائل وقعت في المذهب ووجه الشك

ما قد سأل من الخبر والقياس وهو عند من هو مقدم على خبر رتبة على ان حديث رتبة لم يصر فيه على
صحة البيع لما ذكر الشرط خاصة وبقي البيع فيوخذ حكمه من مواضع اخرى في الشريعة **فصل**
اضطرب العلم في بيعات الشرط وقولنا رضوا هذا الاحاديث فيها حديث النبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وفي اخر عن بيع وشروطين وهو يقتضي جواز الشرط الواحد
وكحديث المسلول عند شرط وطهم وكحديث جابر في بيعه الرجل من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنا
طهم الى المدينة فجعل العلم حديث النبي عن بيع وشروط على شرط ينقض المقصود في العقد كقول
ان لا يبيع ولا يبت وقد جعلوا هذا الشرط تناقض الحقة والصدق فكيف بالبيع وظاهر كلامهم
في شرط التحريم هذا انه كلف السلف اذا اسقط شرطه من البيع وانما هو ان يبيعه على البيع لا
تعد الفوات انه لا يلزم فيه الحقة كالباع الفاسد بل انما يكون على المشتري الاكثر من القيمة او
التمتع واستثنوا من شرط التحريم على البيع على انه لا يقتضي كسرها على ان يقتضيه ناسخا لا مخرجا
كالتمتع والحق على اجل والحق بما ينقض العقد في ايجابه الفاسد بالبيع بشرط السلف من
احدهما والاكثر من اجلون الفاسد باستلزام العقد سلفا جرم منقحة وقيل انما استثنوا لما
يستلزمه العقد من اكلها لانه لا يملك لولا السلف المقارن للعقد لكان الثمن اكثر ان كان
السلف من المشتري او اقل ان كان من الباع واختلف اذا اسقط شرط السلف شرطه
فالمشهور انه يبيع لان العقد انما يضاف الى البيع والسلف خارج عن حصة البيع وقال
ابن عبد الحكم لا بد من منع البيع لانه عقد واحد وصفه واحدة استلزمات اشتملت على سلف
جر منقحة فعلى هذا ان يكون فيه القيمة ما بلغت كالباعيات الفاسدة وعلى المشهور ان كان
السلف من الباع فله الاقل من الثمن او القيمة وان كان من المشتري فله الاكثر من ثمنها واختلف
فمن عليه من فاع سلعة من رب الدين وشرط ان لا يقاسمه بالثمن فقال ابن القاسم البيع فاسد
لان المقاسة واجبة وشرط عدمه يوجب ريبه على تاحير الدين فيكون بيعا وسلفا وفا
استثب البيع صحيح لان عدم المقامة قد لا تكون لاجل التاخير **فصل** وجعل ابن رشد
بيع التبايع ببيعات الشرط وهو ان يبتاع السلعة على ان الباع متى اتى بالثمن فهي له
ويصرف في كتاب الاجال على انه لا يجوز وعلمه ابن القاسم بانه بيع وسلف بريد تارة يبيعا وتارة سلفا
وعلمه بمنون بانه سلف جر منقحة السلف الثمن والبيع الحقة فهي فعلى ما علم به من كونها خلة
للبيع لا كما رهن الخي وقد اختلف في بيع النسياء هل رهن او بيع وعلى ما علم به ابن القاسم
فالخلة للمبتاع بالضران كالباعيات الفاسدة واختلف في الخلة اذا ضرب النسياء اجل فقبل
هي في الاجل للبايع وجده كالباع الفاسد وقيل خلة ما لم يوجله وعلى جعله ابن رشد
من بيعات الشرط فيجوز على صحة البيع اذا اسقط الباع شرطه ما تقدم من بيعات
الشرط اذا اسقط المشتري شرطه وقال الامام في كتابه الكبير ظاهر قولنا صحة العقد
بحود الاسقاط وان هو من المشتري وروي محمد ان فساد ربح المشتري في البيع فلا يصح البيع
بالاسقاط كبيع بثلث لوت زيد وجعل وذكر الخي عن محمد انه اذا اسقط الباع شرطه في النسياء
وروى المشتري جاز واما لو طاع بالنسياء بعد العقد جاز الخي لا بعد العقد وهو في نحو
في كل شي لا في الجوازي العلى لانه لا يجوز ان يبقى له منقحة وفيما نحن في الاخر من عات قال محمد بن زيد

وهو من راس النقص بالشرع مقدم فيه اذا قال الرجل بعد ان وجب البيع متى جئت بالثمن فهو لك
لزمه ذلك فان مات ورثته لم يمت وفي كتاب الاستنصاف ما لم يقل ان ثلثته هذا فان هذا
الطوع ان كان هبة من هبة لو قبض وقد يكون من باب العدة **فصل** في النسياء العتية
لما لا فيمن قال من جابط على ان يبي باعه المستقبل من ثمنه يبيعه به **فصل** في بيعه بعد
مدة فالمشتري القيام ولا يرد البيع ولكن يخلو الثمن الذي يبيع به ابن رشد ان له القيام
لما لا شرطه واما بعد طول الزمان فلان متى لا يقتضي ثمنه الخي وان طلب الباع
الاقالة فقال له المبتاع اخاف انك انما طلبت رغبة في زيادة الثمن فقال لا انما افلك
على ان يخرجه في بالثمن الاول فباعها باكثر فقال ابن القاسم ان تبين انه انما طلب الاقالة
رغبة للزيادة فهي للمفيد بالثمن الاول وان كان انما باعها لامر حدث فباعها باكثر
فلا شيء للاول وقال ابن القاسم ايضا اذا علم انه انما طلب الاقالة لبيعها فباعها بربيعه
وان لم يكن لذلك وباعها بعد طول فيجوز نافذ كالذي يسأل زوجته وضع مداما ربا
فقال اخاف ان قطعتني فقال لا افعل فوضعت شرطها فان كان بالقرب فلا الرجوع
وان كان بعد طول الزمان وما لا يتم فيه ان يكون خذها فلا رجوع لها فجعل لها الرجوع
وان لم يشرط انك متى بعته فانا احق بالمال كانت الاقالة ليل يبيع ابن رشد اذا لم يبيع
نقضت الاقالة وردت لتقيل وتظهير ابن القاسم بحسبيلة الطلاق صحيح وان لم يجز بين
الزوجين كلام بل سألها لوضع فوضعت شرطها فاقرب لرجعت عليه واما لو كان المبتاع
الاقالة فاقالة لم يبيع باعها بالقرب فلا مقال للبايع وهما تفرق المسلمان **قوله** كتابه
احق وشرطه او ثمن **فصل** في جواز التمتع غير المتكلف واما في النبي صلى الله عليه وسلم عن حج
الكران وشبهه لما فيه من تكلف واقسام على طوي الغيب الداودي وشرط الله هنا اراد
قوله تعالى واخوانكم في الدين ومواليكم وقوله تعالى واذا تقول للذي اقر الله عليه وانتم
عليه الاية وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بغيركم بالباطل وقوله تعالى وما اتاكم الرسول
فخذوه الاية فانه ظهر عندي ما علم به صلى الله عليه وسلم من قوله انما الولا لمن اعتق وقوله
ومولى القوم منهم وقوله الولا حمة كلمة النسب وقوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله
احق بحمل ان يري حكمه تعالى ويحمل ان يريد به القرآن العزيز ويرجع الى ما تقدم **قوله**
في الاخر ان اهلي لا يتوني ط الكتابة ففاعلة لا تكون الامر كتاب لا في معاقبة من السد وعبد
تقال كاتبة كتابا وكتابتة مكاتب كقاتل يقال فقولته تعالى والذين يتنول الكتابة محناه
الكتابة **فصل** ولما المكاتبه عرفا فربما الشيخ يان اعتق على مال وجعل من العبد موقوف
على اية فحق بليس وعلى مال يخرج العتق لا على مال ويوجله يخرج العتق على مال حال وياتي
الكلام على ذلك ويقول من العبد يخرج العتق على مال من اجني ويقول موقوف على اية يخرج
كتابتة امر القدر فان لا يكتبه عليه في المدونة ط وظاهر الحديث ان كتابته انعتقت لانها
مروءة من اية الكلام على المدونة مكاتبه المرأة وانه ليس للزوج منع وان ادت الى اقامة كاذبا
لان عتقه او اختارته نفسه على كذا لم يرد كيف كان على القول الاخر وانه ليس للزوج منع من
النسب والطلاق كتابته امر القدر انما يكتبه بغيره وقد يستدل به على انه لا حق للزوج في

لزمه

خدمة المرأة اذ لو كان الحق لكان متكاملا فيه جواز كتابة من لا حرفة له ولا ماله له من عبد او امه اذ
لربما لم يصلي الله عليه وسلم عن ذلك وهو قول مالك والشافعي خلافا لما قال ان المراد بالخبر
في الآية المال والمراد به عند الجمهور الدين والامانة وعند بعضهم القصد على الكسب والخلق
قول مالك في كتابة من لا حرفة له وكرهه احمد وقد يخرج به على ان المكاتب عبد مابق عليه وهو
وهو مذهب فقهاء الامصار وعن بعض السلف انه حر بنفس الكتابة ويبيعها راديا وعن علي
انه اذا عجز فتيق عنه بعد رماودي وعن بعضهم اذا ودي الشطر يتيق ويتبع بالمهاجر ومن
عمر وان مسعود مثله اذا ودي الثلث وعن عطاء مثله اذا ودي الثلثة الارباع وعن شرح
اذا ودي قيمته فهو حر ويبيع بالكتابة مينا وعن ابن مسعود اذا ودي قيمته **قوله** على ستة
او اقل **قلت** شرط العوض في الكتابة ان يكون معلوما والخلاف في الكتابة بطلاق
من منفه كعبد او شواريت فصيل يجوز ويقضي بالوسط وقيل لما يجوز بعد الوقوع
وقال ابن عبد الحكم لا يجوز واما بطلاق من جنس كعبد فقال لمحمد لا يجوز حتى يقول ثوب
كتاب او ثوب صوف ويقضي بالوسط واختلف في جوازها بل ولو عود موصوف حتى
المدونة لا يجوز اذ لا يحاط بصفته وقال محمد يجوز ويقضي بالوسط واما بدي غير محمول
حصوله كما في غير الشارح والعبد لا يقر باليمين في بطلان امره كالمشرك والمصوم لا يثبت
ان يكره ابتداء وان وقع معنى وفهم النفي وابن يونس عن ابن القاسم في المدونة انه يجوز
ابتداء وليس خيرا ما يدعي على ذلك **قوله** في كل عام اوقية **ع** فيه يجمع الكتابة ولا خلاف فيه
وجوز عند غايتها على بن واحد ولكن شاذ عن مالك النجيم لانهم اذ لم يسموا الجلاولا
نقد لجنه عنده بقدر المحاربة وقوته عليها وان كره السيد كونه الشافعي جملة وقال
ليست بكتابة **ط** التجم مشهور المذهب ومن الاصحاب من اجازها حالة وسماها مقاطعة
وهو القياس لان الاجل انما هو توسعة بليل ان المكاتب اذا عمل بخومه جبر السيد على
الاخذ وعق **قلت** قال ابن رشد يجوز منه ما لا حالة وموجلة وان وقت مسكوت
عنا اجلت لان العرف كونه موجلة هذا قول متاخرين اصحابنا وقال ابن ابي زيد في رسالته
الكتابة جائزة بما تراضيا عليه من المال مما يظاهره الا لا تكون الا موجلة وليس بجميع على
منه بمالك واما من حالة ابو حنيفة **قوله** اعدها **ع** قيل فيه جواز النعام بالعين عددا
اذا كانت معروفة القدر والمضرب وهذا لا خلاف فيه ولكن اخذه من الحديث ضعيف لان
المراد عدد الاواق وهو مثله من اللفظ يدل انما اشتد الرقبة لكتابة وقيل انما
انها انما ارادت ان تشتري الاول ويا في الكلام على ذلك **قوله** فانتهر **ع** فقالت **ع** فيه اشكال
اذ هو ان فاعدا قلت بربيع وليس كذلك وانما هي عايشة اخذت عن نفسها انما اشتد
فسر الراوي انها ايها يقول فقالت لاهما الله ولهذا قال بعضهم صواب **قوله**
لاها الله **ع** فيه لغتان اثبات المد على لهما والآخر اسقاط لالف للتقارب ساكنة مع اللام
الساكنة في التثنية بالمد واثبات الالف قبل الدال يقولون الحمد تون وصوابه القصر واسقاط
الالف قبل الدال له قالوا وغير هذا خطأ ومعناه هاتين وقسمي ابو حاتم يقال لاهما الله
في القسم والحرب تقوله بالمد والقياس القصر والمحي لا والله هذا اما القسم به فاصح اسم

السين ها وذا **قوله** اشتري واعتقر **ط** اجازت لطيفة بيع المكاتب وتنفك الكتابة لها
بعد الحديث ومنعه الجمهور ولم يخرج الحديث اجوبة فقل ان الكتابة لم تكن العقد
وانما كانت مقرا وصة فقولها كانت اهل محناه راو ضمت عليها قدرا واجلا وهو تاويل فاسد
لما لم يظها لفظ الحديث وقيل انما ابيع الكتابة لا الرقبة وهو ايضا فاسد لان من يبيع
بيع الكتابة لم يحل الولد المشتري بل احاقبها واشبهه ما قيل في ذلك ان يبيع عجزت فاختفت
هي واهلها على فسخ الكتابة وحينئذ يصح البيع الا ان هذا انما يمتشي على المعروف من ان التجميع
لا يقتضي ان يحل حاكم وقال سميون لا بد من السلطان ويدل على ان عجزت ما في رواية ابن شهاب
من قولها فانما جواز ان اقضي عنك كتابك لانه لا يقضي من الحقوق الا ما وجبت المظالم به ثم اجاز
بعضهم بيعه على ان يودي المشتري لا على ان تطل الكتابة اذ لم يفل احد بذلك في علمي ومنه بعضهم
واجازه بعضهم للمعتق لا للاستخدام فعندنا انه ان عجز لفقره او لخدم قدرته على التكسب يري
بالبيع جاز واختلف اذا كان لها هرا ملا وكان قادرا على تخلص بخومه هل له ان يخر نفسه عن
ملكه من ذلك اجاز بيعه اذ رضى بذلك ومن منعه من ذلك لم يخر سوجه **قلت** حال التمر الى المقادير
قول ببيعة وابن ابي سلمة بالمشح اقبس لانه اذا ودي كان للمشتري ان يخره فقط وان عجز عن
اول يخره كانت له الرقبة وان عجز عن اخر يخره كانت له الكتابة والرقبة واصل يحون في هذا البيع
المشح مع اختيار الجواز مع الضرورة وهذا في بيع كل الكتابة ولما يبيع جرحه كالشطر والثلث
ففيه يجوز للشريك في المكاتب ان يبيع نصيبه من الكتابة لشريكه ولا يجوز له ان يبيع ذلك من
اجنبي واما ان يبيع ذلك من المكاتب فلا يجوز لانها قطعة ولا يجوز الا ما ذكره كالمسألة ابن
الما جشون النجدي ولا يري وجها لم يبع ذلك الشريك من يبيع نصيبه من شريكه واما يبيع بجم **ع** فلا يجوز
للمعور البين وان كان غير معين فالمصوم الجواز من رثه سواء التقت النجوم في القدر او اختلفت
اذا عرفت عددها وعدد كل بخر ويرجع لبيع الجزء واذا بيعت الكتابة قال كانت عينا فقل في المدونة
ان كانت عينا بيعت بخر من نقد وان كانت عروضا بيعت بخر من مخالف او حين نقدا واما ما خر
لا يجوز لانه بيع دين بدين وقال عبد الوهاب الما يري في بيعها ما يحل ويحرم في البيوع اذ بيعت
من غير العبد وان باعها منه فذلك جائز على كل حال قال الشيع ولا بد من حصول المكاتب ولا يفي
قرب بغيته كما في الدين لان رقبته هي المبيعة على نقد بخر من فلا بد من محورها وقال ابن جندب
الاسلام لا يشترط حصول المكاتب واقران لان الخبر في الكتابة تحققت وانت اعرف ان الاعفا
انما في عقدها ابتداء لا من طريق الحق لا في بيع **ع** وفيه جواز خضعة العتيق للمعتق بغير عوض
لانما كانت تحم عايشة بعد الحق وفيه جواز بيع المرأة وشرايا دون اذن الزوج وان
خبر من الحرز على ثلث وفيه ان كتابة الامة المنزوجة وعققر ليس طلاقا لاختلاف السبب
قوله واشتد ليلهم الاول فان الولد لم يعتقر استشكل هذا بان قيل كيف امرها بعقد البيع
على شرط لا يبيع وفيه من البيع بالبيع والحديجة ما لا يخفى والمصلحة لانفصال عن هذا الاشكال
عند الجمهور انهم اكدوا الحديث أصلا وقد روي في كثير من الروايات سقوط هذا اللفظ وهذا
انما استعمل في رواية لا تشارك في ما لم يحصلون فثاولوه فقال بعضهم لم يبيع علمه ومنه ما وليك لم
للجنة وخولته فحالي وانما استعمل في رواية ومثل محقق شاذ في هذا الظاهر في حكم الاول لا لاس

المنع من بيع المكاتب هو المذهب
وما ذكر من انه لم يفل احد بالبيع
وفسخ الكتابة في علمه قد حكاه
عن طائفة من اصحابنا واما ما
خاصه فاجاز مالك ويودي للشريك
فان يخرق له وسما الشافعي ابو حنيفة
وراية عن ابي ابي ربي اعقل له
البيع او الرقبة **قلت** **ع**
كان قال حينئذ لم

ان جريد كره جلا نزل من راس جبل فخل الى بئحة ليقطعها فيقطع منها قوسا
فاشترطها لنفسه وهو معهم والقاباسباب له وقوسا
فالمعنى جبل نفسه على ذلك الامر ومنه قيل اشراط الساعة اي علاماتها ومنه سمي اصحابا بشرط
لان لهم علامات يعرفون بها ومنه قولهم الشريطة في كذا اي العلامة وقيل المراد به الرجل لا نه صلى
الستية وسلموا كان بين لم ان هذا الشرط لا يحل فلما تقهوا انما لفتة قال لعائشة هذا اللفظ اي لا
تتالي بشرطه لانه باطل مردود ليس انه اباح ذلك وقد ترد صيغة افعال وليس المراد بالاذن
ومنه اعلوا ما شئتم **قوله** في الاخر وكان زوجا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم
لما اختلفت الروايات في اذاعتقت تحت عبد واختلفت تحت حر فعدنا لا الخبير لان
الاصل بقا النكاح حتى يطرأ المانع من بقاءه ولو برد لان الزوج انما كان عبد ايقصر الحكم
عليه وايضا فانه لما جعل لها الخيار اذا اعتقت تحت العبد لما عليها من الحق في بقاء النكاح ولا
محرة عليها في بقاءه مع الحر وقال الخالف لها الحيا ولما في بعض الروايات ان زوجها كان حر اقال
وايضا قال الخبير انما كان لانه عقد عليها جبراما كان العبودية فاذا صارت الى حال من لا جبر عليها
فلا الحل عن نفسها قال ويشهد لذلك ما في بعض الطرق من قوله ملكك نفسك فاختاري فجعل
العلة ملك النفس وهو يوجب المساواة ويتزوج مذهبنا بان روي حال الزوج عاتية وابن
عباس وابن عباس لم يختلف الروايات عنه بان الزوج كان عبدا اختلفت الروايات عن عائشة هل كان
عبد او حرا ورواية من لم يختلف الروايات عنه **اولى قلت** قال في المدونة ولا تقضي
اذا اعتقت الابو احدة باينة ثم رجع فقال لها ان تختار واحدة باينة او طلقين جميع طلاق العبد
وبحاله بينهما حتى تختار ولا تختار في جميع قال فقلت لزمروا ان لم تختار حتى يعتق العبد او كان
عنفها محال وكان انما اعتق نصفه فلاحيار لها ما لم تدعه يطاها وهي عاتية
بالعتق فيسقط خيارها لقوله عليه السلام وان قريك فلاحيار لك وان زعت بارا حاملة
بان لها الخيار وهي عاتية بالعتق سقط خيارها هذا هو المحرور ف من المذهب قال بعض اصحابنا
لاننا اذعت ما لا يشبه من الجهل لان هذا امر اشتهر عند الاما فلا يجذرون بالجهل فيه
الا ان يكون حديثه عهد بسبي فقري على القولين فبين راجا اهلا بغيره انما اهله يجد وعلمه
غيره بانه في بعض الاحاديث جعل لها الخيار ما لم يوطأ ولم يفرق بين عاتية من غيرها والغير
انه ان لم يوطأ ان لم يوطأ خيارها اذا جهلت ان تنفي على حق ولا ملحق لخنخ الخلاق فيبطل
لا نكل من ثبت الحق في قوله حتى يصير على اسقاطه او بفعل ما يقوم مقام النص فمكن القول
بالحكم في يوم مقام النص واذا لم تكن عاتية بان لها الخيار فكل فعل ما يقوم مقام النص
فوقين الجهل بالحكم والجهل بطريقه ان الجهل انما اعتقت ولم تختلف المذهب انما تعتق
واما الجهل بالحكم وهو ان تعلم الحق وتجهل ان لها الخيار ففيه قصيد في رعي الجهل من الجهل
ما ذكر في القول بعد تصديق الشهور وقال ابن عبد الحكم تصديق القول في جهل من جهل
لا يقرده الا العلماء فقد قال مالك بن نافع وطى طلقته ثلاثا ولو عدا الى العبد وحرم
المثلثة اشهر من خيار الامة ولا يخفى عليك حاف في اسم من المثلث ولو عدا الى العبد وحرم
الحدود تدرا بالتشبه وقال ابن عمر ان القاسم ان يجهل بالجهل في جهل العبد في العينة

قَالَ

[illegible]

7

اصحابه وغيرهم وهو الامم ط لحرمة المسلم ولما يحصل منه من المنافع الدينية كالتجارة
والجهاد وغير ذلك **قلت** وللمجته لما كان حديث ابي داود سبل صلى الله عليه وسلم الى الرقا
افضل لانه انفسه عند اهلها واكثرها منافع واختلف في اي ما افضل هل عتق الذكرا والاثني
فقال عتق الذكرا حديث الترمذي ايا رجل مسلم اعتقد جلا بجنائه وايا امرأة مسلمة اعتقت
امرأة مسلمة بجنائه وايا رجل مسلم اعتقد امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزى بكل رجلين
من اعطاه منه ومحمد الترمذي في جعل عتق الذكرا كفاد امرأتين ومن جهة المعنى ان منافع الذكر
افضل كالجهاد والشهادات والحكم ولان الطاعة منهم اوجدهم والرقبة فيهم اكثر حتى ان من الجوارى
من لا ترغب في الحق وتطيع مع العتق واجبة الاخرى لبرائة الحرية فيمن تدا لا ينبغي ان الزوج
حرا وعبد **عتق القربان** **قوله** لا يجزي ولد والده ط هو من الجارية والعبي
لا يقوم ولديا لايه عليه من حق **قوله** الا ان يجد مملوكا فيستغربه فيعتقه م انكر الظاهرية
عتق القربان وقالوا لا يجزى احد منهم بنفس الملك والمالك يجزى ان عتق مملوكا ومملوكا بالملك
لقوله فيستغربه فيعتقه فذلك يقتضي ان يكون بالمعيار لا جبر او ابتداء جبر او لا يه ومضى
الحديث عندهم ان الولد لما نشب في عتق ابيه بالشر نسب العتق اليه في قوله فيعتقه
وايضاً يمنع من تسلمهم بالحديث حديث الترمذي من ملك ذارم محرره وهو حر وان كان الظاهر
في الحديث ما ذكره ولكن هذا يضر النص اولى من الظاهر فتراخى خلفوا فمن عتق من القربان
قال مشهور انهم عود النسب والاخوة فالعود الاول الابوان وان علوا والثاني الاولاد وان
سفلوا وروي ابن خزيمة من عود النسب فقط وبه قال السافى وروي ابن القصار
وذوي الارحام لحرمة وبه قال ابو حنيفة وحجة الجمهور اما في عتق عود الابوة فلم يثبت
ولقوله تعالى وبالوالدين احسانا وقوله تعالى ولا تقل لما انقلب من الاحسان ان يملك
اباه واما في عتق عود البنوة فتعلق اصحابنا فيه بقوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا
ات الرحمن عبدا اثبت في الرد على الكفار في اضافة الولد الى السفلى فيدل على منافاة النسخ
للعودية وتعلقوا في الاخوة بقوله تعالى عن موسى عليه السلام اني لا املك الانفس واني
لانه لما استخار له ملكه لنفسه استخار له ملكه لاجبه والاحتجاج بهذه الآية في الاخوة منجف
والحجة للقول بعتق ذوي الارحام حديث الترمذي المتقدم في هذه حجج الاقوال الثلاثة
التي قال نجيب فيها الامام **قلت** استحسن النجيب مذهبنا في حنيفة كحديث المذكر ويدخل
في ولد الولد البنت بخلاف الوصية والتمحيص على الاولاد فانه لا يدخل ولد البنت **ع** اختلف
عنده ناقيل لا يفتقر عتق القربان الى حكم لقوله من ملك ذارم محرره فظاهره انه
بنفس الملك عتق وقيل يفتقر الى حكم لا منظر ا به العلماء في المسئلة واختلف المذهب
في كون حكم المذكر افضلا للمخلاف **قلت** اختار النجيب التفرقة بين الابوة والاخوة
لمنعف المخلاف في الابوة وقوته في الاخوة وعلى القول بالافتقار الى الحكم في زوج المولى
في انتزاع ماله من الخلاف في انتزاع ماله المعتق في الاجل اذ اقرب الاجل والموت
لا ينتزع ماله القريب لان القاصي اذ اعتر عليه يعتقه ولا يعتقه به شيئا والمعتق
الي اجل ينتظر به اجله

ن

كتاب البيوع **قوله** الا زهري وغيره ان البيع مشترك بين البيع والشرا
فيقال بعت الشيء بمعنى اخرجته عن ملكك وبعت بمعنى اشتريته وكذلك اشتريته بطلق
على الامرين فيقال لا اشتريته بمعنى بعتته وفيقال في الشيء مبيع وتبيوع تحيط وتحتوي والحد
من مبيع واو متعول لا ز ابيد فيني اولى بالحد ف وقا لا اخفش الحد وقعن العكس
الازهري وكلاما صحيح **قلت** واما البيع عرفيا في الكلام عليه حيث تعرض له الامام
قوله مالك عن محمد بن يحيى كذا الجيعم وكذا من طريق عبد الخافر مالك عن نافع عن محمد
ابن يحيى بزيادة نافع وهو خطأ محض والحديث معروف في الموطا وغيره وليس فيه لنا في ذكر
بمالك **قوله** بن يبيع الملامسة والمناذرة الاحاديث الواقعة في الباب كثيرة ونحن
لنحقد فصلا جديا على سرار الشريعة **قوله** ان العرب لم يبيعوا وحكماء وحكماء على تادية
المعنى المفهم باخضوط لفظ محض كل محض بلفظه وان كان مشاركا لغيره في الترخيص وهذه الملمات
الاملا لا تنقل عن ملك ما كفى لحرره وبغير عوض مموال المستقل عوض مباحا وحقيقة
البيع انه نقل ملك بعوض فقل ملك الرقاب احتراس من نقل ملك المنافع فانه ليس ببيع
بل ما هو نكاح ان كانت المنافع نكاح فوج واما اجارة ان كانت منافع غيره **قلت** اختلفت
الطرق في تحريف الحقايق الشرعية فمن عرف من عرف من حيث صدق من حيث صدق على الصم
والفاسد كتحريف من عرف البيع بانده في عوض في عوض ومنهم من يعرف من حيث صدق
على الصحيح فقط لانه المقصود ويجوز الاخر من ذلك بالذور وكذا فخل الامام هم بانه
لما اعتقد ان البيع الفاسد لا ينقل الملك وانما ينقل شبهة الملك عرف البيع بالاصدق
على الفاسد فقل هو نقل ملك الرقاب بعوض فيفسده ما تقدم ويدخل فيه بهذا
التفسير الصرف والمراطلة وهبة الثواب والسلم لان البيع الاعر مثل الاربعة وان
اريد احرار لا لا يسمى بيجا في الحرف الخاص واما يسمى بكل واحد منها باسمه الخاص فقل
نقل ملك الرقاب بعوض ذ ومكايمة احد عوضه غير معين معين غير معين فيه خرج
بالاول هبة الثواب وبالثانية الصرف والمراطلة وبالثالثة السلم وتعب ابن عبد الام
تحريف الامام والتحريف الذي قلده بذكره الحوض منها لان الحوض انما يعرف بعوض البيع
وتعب الشيخ الثاني بانه لا يتناول الا بيع الحاطاة وتعب الاول بانه لا يتناول شيئا من
البيوع قال لان نقل الملك لازم البيع لانفس البيوع ثم ان ابن عبد السلام قال البيع غير
التحريف لان حقيقة معرفة بالعرف حتى للمصيان ورحمة الشيخ بان العلوم حتى للمصيان
وقوعه لا حقيقة فقل الاول في تحريفه فقولنا ببيع بالمعنى الاعرابية ما وضعت على غير منافع
ولا حجة لانه فيمنع النكاح والاجارة وتدخل المراطلة والصرف وهبة الثواب والسلم
وعرفه بالمعنى الاخص بانه عقد ما وضعت ومكايمة احد عوضه غير معين معين غير معين
فيفسد هذا ما تقدم وقال واما انقسامه الى بيعت وخيار وراثة وبيع غايه هو
تقسيمه باعتبار عوارضه والاختصاصية واحدة وبان في تفسير الملامسة والمناذرة حيث
تعرّف تفسيرهما في الحديث **م** اذا علمت حقيقة البيع فاركانه اربعة الاحقاد ومن في معناها
والحقود به وعليه الحق فقولنا او في معناها احتراس من ابا عقد على ولله اوصي

الرقاب

ن صدق

عقد على يديه فترط العاقد اطلاق اليد واختيار اطلاق اليد احتراز من المحجور عليه والمحجور عليهم
 اربعة اشياء اولها المحجور عليه حتى يقسمه كالصغير والمجنون والبالغ السفيف واختلاف في السفيف الممهل
 فقيل يضيحه وقيل يرد ان كان ظاهر السفيف ويضيح ان كان خفيه واختار المحققون من شيوخنا
 الرد وسبب هذا الخلاف انه اتفق على رد فعل السفيف المحجور عليه واختلف في علة الرد
 فقال المحققون من شيوخنا علة الرد السفيف والممهل سفيف يرد فعله وقال بعض اصحاب مالك علة الرد
 المحجور الممهل غير محجور فبقي فعله وكان شيخنا رحمه الله يقول انما علة السفيف لان الرد
 دارحه وجودا وعدمه اما وجوده اقلنا اتفقنا على رد فعل الصغير والمجنون ومن يلحق بهما
 ولم يصل الي خمسة وعشرين سنة ما داموا في المحجور واما عدمه فلان السفيف اذا ثبت رشده
 وجب تسليم ماله اليه **قلت** والدون ان احيط في اثبات العلة على ما هو المذكور في
 اصول الفقهاء وكذا اختلف المذهب في المحجور اذا ثبت رشده ولم ينفك تحريمه والتطهر عند
 شيخنا يقتضي جواز فعله لوجود علة الجواز وهي الرشده وارتفاع علة المحجور في السفيف وكذلك
 يجري الخلاف في المرتد اذا باع قبل الحجر عليه فبما سألني السفيف الممهل والمراد بالرشده حسن
 التمييز في صلاح امر الدنيا لا في صلاح الدين وقال لبعض اصحابنا الرشده صلاحها معا والاول
 اصح لانه لا اعظم فسقا من الكفر وهو لا يوجب رد ماله اياه اذا تخلى عنها وقد باع على العفة
 وقد جدد صلى الله عليه وسلم في الزنا والخمر وقطع في السرقة ولم يقل احد حجر على احد منهم الثاني
 من الاضواء اربعة المحجور عليه حتى غير ملكه او غير ما في يده كالصبي مع سيده الثالث المحجور
 عليه خوف ان يتقل ما في يده الى غيره كالمرغيب والزوجة فيما زاد منها على ثلثه ويلحق بها المرتد
 مع المسلمين الرابع المحجور عليه لتعلق حق الغير بما فيه ماله كالمترد والمديان اذا ضرب على يديهما
 واما قولنا مطلق الاختيار فهو احتراز من المكره فانه لا يلزم معونه وقد ابا ح الله سبحانه
 لكلمة الكفر لان الاكراه صبره غير قاصد لفعله ومن لا قصد له لا يلزم مديحه والزمه الخالف
 طلاقه وعقته وهذا التعليق يرد ويرد ايضا حديث رفع عن ابي خنيس عن ابي خنيس عن ابي خنيس
 عليه واما السكران فتكرمه الحدود وحكي بعضهم الاجماع على قتله اذا قتل قال بعضهم ولان رفع
 التكليف عن المجنون رخصة وهذا عام يستدريه ولا يرخس للحامي واما عقوده فالمشهور
 لزوم الطلاق والحق لا ينافي ناحية الحدود ومندان رواية شاذة انه لا يلزم منه الطلاق قيل
 على المجنون وسلم بعض اصحابنا انه لو صب في حفلة الخمر حتى ذهب عقله ان الطلاق لا يلزم منه لانه
 غير متقد في الشرب واما بيعه فمهور اصحابنا ان لا يلزم منه لانه يسكره نقص عيونه عن السفيف
 والسفيف لا يلزم منه بيعه وان كان قيام عليه الحد كما يقيم على السكران ويحين اصحابنا يقولون لا يلزم
 البيع كالزوم الحد الثاني والثالث المحفود به وعليه وحكما واحدا لان كل محفود به محفود عليه
 واما التقسيم هو الذي جرى الى احوال كل منهما بالذات فلو ان الاشياء على اربعة اقسام الاول ما لا ينفع
 فيه البتة كالميتة والدم والخمر فهذا لا يجوز العقد به ولا عليه لانه من اكل اكل اكل الناس بالبال
 وتسهل بعض اصحابنا في امساك الخمر للتخلل على القول بجواز عقدها والثاني ما فيه منفعة مقصودة
 وهو على ثلاثة اقسام الاول ان تكون منافعة كل محرمه فهو الاول من الخمر والميتة الثاني ان يكون
 منافعه كلها محتملة كالنوب وغيره من ضرور الاسواق فيجب جاز اجاعا الثالث ان يكون

عليه

منافعه

منافعه مختلفة فهذا موضع الاشكال ومنزلة الاقدام وفيه تزي العلماء يفرقون وانا اكتب عن مثله
 ان يشاء الله تعالى لم يزل عليك اختلافه وذلك انك علمت جواز البيع عند حلية جميع المنافع وحرمة
 عند حرمة جميعها فاذا اختلف عليك فانظر فان كان حله المنافع والمقصود منها محرم حتى صار
 المحلل من المنافع كالمطرح فيلحق بقسم المنع لان المطرح في حكم المحرم فصارت المنافع كلها محرمة
 فان كان لا سري العكس وهي ان تكون كل المنافع والمقصود منها مباح والمحرر يطرح فالحق يقسم
 الجواز لان المطروح ايضا كاحد من فصائر المنافع كذا في محله ويشكل من هذا القول وجان
 الاول ان تكون تلك المنفعة المحرمة مقصودة مرادة وسائر المنافع مباح مقصود فبيني ان يلحق
 هذا بقسم المنع لان كون تلك المحرمة تؤذي بالخاصة من المنافع والمحاوطة على الحلال والعقد واحد
 لا يتبع بعض فبعض الجبيع وايضا فان ما يلحق المنافع المحللة مجهول لو قدر انفرادها بالمحاوطة
 الثاني ان تشك في تلك المنفعة المحرمة هل هي مقصودة ام لا وسائر المنافع المحللة مقصودة فبيني
 يقف المتورع فلا يجزى بالتميز لكون المقصود من المنافع محلة ولا يشك ان بيع الاشكال تلك
 المنفعة المحرمة هل هي مقصودة ام لا وينسأهل الاخر فيقول بالكرهية ولا يبيع ولا يجرم
 فاحفظ هذا الاصل فانه من مدهيات العلم ومن قبله علماء هان عليه جميع مسائل الخلاف
 الواردة عليه في هذا الباب وافق وهو على بصيرة في دين الله ويكتفيك من امثلة هذا الباب
 على كثير ما وقع لاصحابنا من الخلاف في كلب الصيد فانه لو لم يرد المديف بالهني عن بيعها خرج
 حكمه من هذا الاصل فتقول في كلب الصيد من المنافع كذا في الله وكذا فتقدم هاهنا وجد
 جميع محلا جازا لبيع وان وجد جميع محرمات المحجور وان اختلفت نظر هل المقصود المحلل او
 المحرم فيعطي الحكم للغالب على ما تقدم وتكون المنفعة الواحدة محرمة وكما ان المقصود فيمنع
 على ما بيناه ويلتبس كذا المقصود فيقف او يكره على ما بيناه والعرض على هذا الاصل
 هو سبب اضطراب الخلاف فيه وكذلك بيع الزبل ليزبل به الثياب وما وقع فيه لابن القاسم
 واشتب في المدونة وكتاب ابن المواز على هذا الاصل يعرض ومنه يعرف الحق وقد سبه
 صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى النبي بسطناه باخبر لفظ فقال في الخمر ان الذي حرم شرها
 حرم بيعها ومن كلامه هذا اقتضينا هذا الاصل العظيم لان المنفعة فيه ليس الا الشرب فاذا
 امتنع امتنع المعلومة لان المشتري اذا ابتاع الثمن واستحل امراته تعالى فلم يشرها فقد
 سفل في بذله ما اده فيها لا يتبع به وصار من اكل المال بالمال وكذلك ايضا في سفيفه صلى الله عليه
 وسلم على هذا في حديث لعن الله اليهود حرمت عليهم الشح فباعوها واكواها اثمها لان المقصود
 من الشح الاكل فاذا حرم حرم شتم وهذا من وجوه كما ان يلحق بالعقليات وقد نبه على
 الاصل المشكل لانما قيل له انه تطل به السفيف فاحط بما يد على المنع ولم يرد في اعلالهم
 بالحاجة اليه في بعض المنافع وهذا على طريق من جبر استعماله في هذه المواضع فيكون في بعض
 المواضع محلا ولا لان المقصود منها هو الاكل والاكل محرم فلم يرد حقيقة البيع لذلك ويكفي
 بهذا الحن بياحات الضرر لانه لا يحصل المبيع فبغيره بالمحاوطة على غير متفق به وقد
 تقدم الا ان عدم المنفعة فيما تقدم وهو هنا مقدر **فصل** واما العقد فشرطه
 السلامة من الهنات كذا وهي محصورة فيما تقدم واما ما سأل عنه ما يرجع الى اصول اخر

منه

كالبيع من البيع يوم الجمعة فيا في الكلام عليه عند عمله ان شاء الله تعالى **قوله** فالاملا مستقلا في
ح قد ضرها في الحديث **د** لنا في تفسير الملازمة ثلاثة اوجه احدها قول الشافعي هي ان
يأتي ثوب من ثوب او في كلام فيلزمه المستري فيقول بعتته بكنا ولا خيار لك اذا نظرت
ويقول لمالك مقام نظرك الشافعي ان يحولا نفس الشرا فيقول اذا لمست فهو بيع لك الثالث ان
يبعد الثوب على انه اذا لمسه انقطع خيار المجلس وغيره والبيع باطل في الثلاثة ايضا وفي تفسير الملازمة
ثلاثة ايضا احدها قول الشافعي هو ان يحولا نفس الشرا فيقول بعتته بكنا ولا خيار لك اذا نظرت
اليك انقطع الخيار ولزم البيع الثالث ان المراد بيع الحصة على ما يأتي في تفسيره **قلت** قال في المدونة
الملازمة ان يبيع الثوب ولا ينشره ولا يولم ما فيه او يتلوه لئلا دون تامل او يتبعه تدركه
يفتر من جوابه **د** والمادة ان تبذل ثوبك اليه بثوبك دون تامل منك قال الحارثي العبد
على البرنامج في ايز وما زال الناس يجرونه وسكن فيه عدد ما فيه من الثياب وامسكها ودركها
وصفاها **قوله** ويكون ذلك بيعا من غير نظر ولا تراخي اي على الاثر فيما فعله من بند وملازمة
ولو فعله على انه بالخيار ان زال الظاهر ونشر الثوب فان رتبته امسكه **حاز قلت**
هذا المسمى بالبيع على خيار الروية وفي المدونة على جوان **قوله** في بيع الحصة قبل
هو ان يقول ابيعك من هذه الارض من هنا الى ما انتهت اليه ربي الحصة ولا يخفى ما في ذلك من الجهل لا
خلاف قوة الراي وعوايق الرمي وقيل ان يقول ابيعك من هذه الاثواب اي ثوب وقت عليه
الحصة التي اري بها وهذا الاول وقيل ان يقول اربي الحصة فما خرج كان لي بعده **د** رايهم
وهذه التاويلات احسن ما ضربته وفيه تفسير رابع وهو ان يقول اذا اعجبني ثوب وضعت عليه
حصة وهذا اذا كان بمعنى الخيار ويكون وضع الحصة على ابي الاختيار ان لا يكون عادته
في الباطنية ان يبيعوا الى ذلك ما يفسد البيع كما يقولون وان وضعت الحصة بعد علم اوليها
التمس ويكون ما وضع عليه الحصة الما يخذ بالقيمة وفيه تفسير خامس وهو ان يقول المستامر
اذا وقت الحصة من يدي فقد وجب البيع وهذا ايضا اذا كان سقوط الحصة بالاختيار
فربيع خيار اذا وقع على صفته من الاجل وغيره **قوله** وعن بيع الغرم الغرم اسم جامع
لبيعات كثيرة وبيع الغرم ما تزد به من السلامة والعطب **قلت** تعقبة الشيخ به غير
جامع قال لا يخرج عن كذا الغرم الذي في فاسد بيع الخراف ويعقبة فيبيعة وعرفه بانه ما شك
في حصول احد عومنيه والمقصود منه غالبا وعلة المنع من بيع الغرم انه من اكل اموال الناس
بالباطل على تقديره على ان لا يحصل المبيع وقد نبه على ذلك عليه وسلم على هذه العلة في بيع
النمل قبل بدو الصلح بقوله ارايت ان منع الله الشرا فيمرا ياخذ احدكم مال اخيه **قلت**
اختلف في علة المنع من بيع الغرم فقال ابن عبد السلام هو ما يودي اليه من التنازع بين المتبايعين
ورد بان كثيرا من صور بيع الغرم عريضة عن التنازع كبيع الابن والتمت قبل بدو الصلح وقيل
علة الغرم لا شتما له على حكمه هي تحجر الباطل عن التسليم وهو ما اشار اليه الامام من ذهاب
المال باطلا على تقدير عدم الحصول وهذا التحليل القصر بوصف السفلة شتما له على حكمه در
المشقة فلكان الحجاب من شيوخ شيوخ خنا ينكت على متعقبة الوقت ويقول **حلقول** بالغرم
ولا يعرفون وجه العلة فيه **م** ولما رأينا العلماء اجمعوا على فساد بعض بيعات الغرم كالخمين

والطير

والطير في الجو والسمك في الماء وعلى جهة بعضه كبيع الحبة وان كان حشوها غير مروي وكذا الدار
شرا مع احتمال كون الشرا ناقصا او تاما ودخول الخاتم مع اختلاف الناس وقد راى شريون
واختلفوا في بعضه وجب ان يفرق عنهم انما سقوا اما اجمعوا على منعه لقوة الغرم في تلك المصو
مع ان الغرم في مقصود وانما جاز واما اجمعوا على جواز لبس الغرم فيها مع انه غير مقصود
وتدعو الضرر الى الحفر عنه **قلت** قال الباجي يبيع الغرم في البياعات عفوا ولا يكاد
يفارق شيئا من البيوع وزاد الامام ههنا في كونه عفوا بشرطين كما ترى احدهما ان يكون ذلك
البيع غير مقصود والثاني ان تدعو الضرر الى ارتكابه الضرر وتغيب بن عبد السلام هذا الشرط
الثالث وقال زيادة المازري ان تدعو الضرر الى ارتكابه مشكلا من وجهين الاول ان علة
المنع من بيع الغرم ما يودي اليه من التنازع فاذا كان الغرم يبيع غير مقصود فلا
او تقع النزاع ولا وجه لا شرط ان تدعو الضرر الى ارتكابه الثاني ان اشتراطه يودي
الي ان تكون البياعات رخصة وهو باطل وبيان ذلك انه يقولون والمازري فيهم ان اكثر
البياعات لا تخلو من بيع غير مقصود فاذا اشتراط مع ذلك ان تدعو الضرر الى ارتكابه والحاجة والمجاوز عند
الحاجة ويستع عند عدم رخصة واجاب الشيخ عن الاول بالمنع ان تكون العلة ما يودي اليه
من التنازع وقد قد مرسلنا الى العلة لكنها مستنبطة فيتمارض في بيع الغرم غير المقصود
اذ ارتفع الضرر الى ارتكابه كدخول الخاتم في بعض الناس عموما الذي عن بيع الغرم ومفهوم
علة المستنبطة والاشكال حينئذ في المنع لان العوم مقدم على مفهوم العلة المستنبطة واجاب
عن الثاني بمنع ان يلجأ عند الحاجة وامتنع عند عدم رخصة مطلقا بل المناهضة عند الحاجة
الخاصة ككل الميتة فانه لا يجوز لبعض الناس وفي بعض الارمنة لاعاموا اما ما جاز عند الحاجة
لكل الناس وفي كل الارمنة فليس بخصصة والدليل على هذا التفصيل الاستقرا فان استقر
صور الرخصة فوجدناها ليست الا فيما كان خاصا لكل الميتة وبيع الحرية وغيرهما والى ايضا
يلزم على عدم اشتراطه ان تدعو الحاجة ان يجوز شرا حشوة مع ثوب اخر لا جاز شراوه محشو
مع جنته ولا فرق لا الحاجة الى ثرايه مع جنته **م** واذا ثبت ما استنبطناه من هذين الاصلين
وجب ان تزد السائل المختلف فيها بين فقهاء الامصار اليها فمن اجاز راي الغرم في بيعه او غير
مقصود ومن منع رايه كثيرا مقصودا **قلت** اجراوه ذلك على هذين الاصلين سبقه الباجي
ابن عبد السلام والمنع فيما شك في يسارته اقر بظاهر الحديث وايضا فان شرط المبيع الحلو
بصفة المبيع والغرم يمنع من العلم به فالشك في مسارة الغرم شك في الشرط والشك في الشرط
قادر يغرم فيه فيه بحث وهو احتمال ان يقال الغرم مانع والشك في المانع لا يقدح ويؤيد
الجواز ان البياعات لا تخلو عن ريب وسر القاعدة انه اذا شك في صورة ان يلحق باكثر
نوعها واكثر نوعها اليسير ان يغتفر قلة التثنية ويرد بانه كثرة صور البيع لا يغتفر بغيره
ان كثرة صور الفاسد لا تخلو عن الغرم كذا في تفسير الحاقه بموتة الجواز اقل من الحاقه بموتة
المنع **قوله** في الاخر من بيع حبل الحبل مع هو بفتح الباء في الا ان الاول مصدر حبله لمرأه
بكر لبا والثاني اسم حبل كظالم وظلمة وقال الاخفش هو جمع حبله ابن الاطري في التنا
في الحبله للمبالغة كقولهم مسخرة ابو حبيد والحبل مختص بالدميات ولا يقال في غيرهن من الميو

دين

جدة

ازم

2

الاجل الاما في هذا الحديث وقد مر في الحديث بحل الجبل لا يهاكوا ويتاعون الى ان ينزع الشاح
وعلة النهي ما في الاجل من الضرر وهذا التفسير اخذ مالك والشافعي وفسره احمد والشافعي بانه شر
التاج نفسه ويرجع اليه هذا والى بيع الخبز والى بيع ما ليس عندك وبيع ما لا يعرف ويؤيد
عليه حديث الذي عن بيع الملاقيح والمضامين وقيل هو بيع الخبز وقال المبرد هو عندى
جمل الكرمه اذا لم تبلغ والحبله الكرمه ويكون هذا اصلا في منع البيع بشي الى اجل مجهول وقد اختلف
عندنا في بيعات كالباع الى العطاء من اجاز راي العطاء معلوما بالعادة ومن منع راي مختلف
فيه الحادة فمنه خلاف في حاله في فقه **احاديث لبيع احدكم على بيع بعض**
ع تقدم الكلام على ذلك في اول الكتاب **ح** مثا ان يبيع على بيع اخيه ان يشتري رجل سلعة
على خيار فيقول له رجل اضع عن نفسك وانا ابيعك نظيرها باخرى ومثا ان يشتري على
شرا اخيه ان يكون الخيار للبايع فيقول له رجل اضع عن نفسك وانا اشتريها منك **قلت**
والذي تقدم للقاضي في النكاح هو ان الامام قال هناك محي لبيع على بيع اخيه لاي
لا على سومه وعلة النهي ما يودي اليه من الضرر وكذا بعض بيع المزايدة لظاهر الحديث
موقوف في ذلك واذا كان النهي انما هو بعد المراكنة خرج بيع المزايدة قيل متي لا
بيع لا يشترط واما بيع الرجل سلعة على بيع اخيه فغير منهي عنه والاولي ان يكون على ظاهره
وهو ان يعرض سلعة على المشتري برخص ليرى هذه في شراء سلعة الاخر الراكن لا يشترط
قلت البيع على البيع حقيقة انما هو الاول فلو اذاول فلما نعت الحقيقة حل على اقرب
الحجاز اليها وهي المراكنة واذا كانت الحلة ما يودي اليه من الضرر فلا فرق بين السور على
السور والبيع على البيع في الصور التي ذكره وهو ان يعرض الباع سلعة على مشتريها كمن
الاوله وكثيرا ما يفعل اهل الاسواق اليوم براكين صاحب الحانوت المشتري فيلشتر
جانه فانوته سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري **قوله** في الاخر لا يبيع المسلم على المسلم
قلت المنصوص في المذهب ان الباع اذا ركن اليه يودي فلا يبيع عليه وهو مذهب
الشافعي وابي حنيفة وجوزة الاوزاعي واذا كان المذهب والمختلف المسلم
خرج من الخاب فلا فهو له وتقدم في النكاح انه اذا كان الخاطبة لاول فاسقا حوز
الخطبة على خطبة موكا لا تنسخ يقول وكذلك عندي في السوم على السوم اذا ركن اليه
حراما انه يجوز السوم على سومه وياتي في الفجر ان العربي قال السلعة اذا لم تبلغ قيمته اجاز
الفجر في المقام ان قاله ثاب على ذلك وكان الشيخ ايضا يقول وكذلك عندي في ان السامر
الاول اذا لم يبلغ السلعة قيمتها جاز السوم على سومه فاسا على ما ذكر ابن العربي فقيل له
الفرق هو ان الثاني في مسيلة السوم براكنته سلعة في الزيادة بخلاف مسيلة الفجر
فلم يقبل الفرق **قوله** عن ابي جهم كذا هو بكسر الباء جمع شيوخنا قال بعضهم وليس بمواب
اذ ليسا باخوين في بعض الروايات ابو جهم بالواو وهو المواب قال بعضهم ولقد ابيها
بعضها بالفتح بعضهم في نسخة اب **احاديث النهي عن التلقين**
قوله لا تلتقوا الركبان **قلت** التلقين ان تلتقي السلعة او اربعة لجل بيعه بقرينه قبل
وصولها اليهم **ع** والنهي عن التلقين معقوله العربي وعلمه ما يقع من الضرر بالخير وقد ينقدح

بيع

في

في نفس المتعلم انه معارض للنهي عن بيع الحاضر للباري لان ذلك الحديث يقتضي عدم
الاستقصا للجانب وحديث التلقين يقتضي الاستقصا له والجواب انهما من باب واحد
لان الاحكام مبنية على المصالح ومن المصالح فقد يوم مصلحة الجماعة على الواحد ولذا
حل في الحديث الاخر وصحت مصلحة اهل الحاضرة على مسيلة الجالب الواحد فلحديثان
متماثلان **متعارضان** **ع** ولم ياخذ ابو حنيفة بالحديث واجاز التلقين الا ان يضر بالامر
فيتركه **قلت** وباتي الخلاف في التلقين هل هو لخلق الجالب او لاهل السوق **ع** وخلاف في منع
التلقين قرب المصر واطرافه واختلف في احد النسخ فكرهه مالك على مسيلة يومين وعنه ايضا
ابا حنيفة على ستة اميال **قلت** ويخرج من كلام شيخنا ابو عبد الله ان المذهب المنع من
تأمل كلامه وهو خلاف مقتضى قوله با حنيفة على السنة وحكي ان العزيمة في العارضة
في حد التلقين ثلاث روايات الاولى انه اهل البيل الثانية انه فريخان الثانية رواها ابن
وهب اليومان وروى ابن المواز في قوله خروا العزوا ونحوه فلو اسلح تجزئوا ان اشتروا
من الاكل لا للتمر واختلف في خروج النجار لشر الخلات في الحوايط ويدخلون في اوقات
تخدمه الى الحاضرة فاجزه ابن القاسم واشتب وروى اشيب نسخة ولو يوي الجالب مصر
انه ان وجد متاعا بطريقه باعه فقال ابن القاسم لا يبيعه الا بالمصر ابن رشد لا يبيعه من
يريد للبيع وجاز بقره على اميال من مصر من يرك للاكل ولو احترته بالطريق بوضع سوق
فيه ثم يده اليه ان يبيعه جاز ان يبيعه من اهل الحبل ولو بصره ويحتمل من يخرج اليه من الحاضرة
يجري على الخلاف في اهل الحاضرة يخرجون لشر الخلات من الحوايط ولما اذا دخلت السلعة
البلد فان لم يكن لها سوق جاز شراؤها اذا دخلت وان لم تكن الاسواق وان كان لها
سوق فاجاز بيعها من غير بيع في اول السوق **قلت** قاله صاحب ان سبيل الخلاف هل
هو التلقين او قصد الاستبداد وهذا الفرع يضعف قول المتأخر لاجتماع علمين فبادر
ولعل هذا المتأخر راي ان اول السوق كاف الباع ولو وصلت السوق دون ذلك فلتقام
من اشتراها منه فلا يضر وهو عندي تلق ممنوع وعكس هذا ان يرمي بخر السلعة وان يضل فلتشتد
منه على الصفة فقال الامام لا يخرجه وهو من التلقين وفي الواضحة ولو بلغت حوقها واقل
بالربع او باع بعضا فلا بأس ان يشتري منه من مرتبة او دارا ببيع وروى اشيب في نسخة
ترسا بالساحل فلا بأس ان يشتري منهم الطعام وغيره لانه منتهي سفرهم الا ان يقصد الضرر
وانظر ما يتفق به في بيع النصارى سلعتهم بالعند خارج بعض بابا في هذا المذهب اليه
بعض الطائرين فيلشتر منه فخر حجت الفتيا انه ان كانت الحادة ان يوتي بخر تلك السلعة
الى السوق فهو من التلقين وكان قاضي الجماعة عمر بن عبد الرزاق كتب على الطائرين عقدا
لا يفعلوا ذلك وشهد في ذلك العقد شيخنا ابو عبد الله وغيره وان كانت الحادة ان لا يوتي
بعضهم الى السوق وانما تباع هناك فليس من التلقين لانه اذا بدا لشرها بعض اهل
السوق فليقبضه اهل السوق للدخول معهم في وهي مسيلة اهل التلقين شر كذا اهل الاسواق
واختلف في بيع التلقين اذا وقع فالمشهور عن مالك واكثر اصحابنا ان السلعة تخر من اهل
سوق فان لم يكن لها سوق فليأكل اهل المصر يشاركه في من اخذ ذلك فوهن ملكه انه يبيعه ولا يخرج منه

وقال بعض اصحابنا يفسح البيع وقال الشافعي واحداً من البايع كما جازى بعض الاحادith وما لا يله
 بعض اصحابنا وقال الاصمغري انما البيع بالبيع اذا اشتريت بقل من التمن **قلت** وفي المذهب
 اقوال اخر قال محمد بن البايع فان غاب امر الامام من بيعه عنه والبيع والحجارة له وفي
 الواضحة ان غاب فان كان التلق غير معتاد تركت له وزجر والعرصت بالتمن على السوق
 وان لم تكن طعماً فان لم يكن طعماً فليس عليه الناس واما الطعام فيعبر عن على الناس كانه
 سوق او لا وروي ابن وهب تباع لاهل السوق والبيع بينهم والمضارة على المتلقي وروي ابن
 القاسم يبي فان عاد اذ ب ولا تنزع المارزي في كتابه الكبير هذا هو المشهور ابو عمر محمد
 قول مالك مقدم الفسخ وتذبح لاهل سوق بالتمن فان لم يريد وارءت لمبتاعها به ووزعها من
 المتلقي انما هو ما كبرت ابن رشد وفي قوله بايقوت به البيع الفاسد او الرد بالبيع قولان
فصل والخلف في اذ ب المتلقي فلذلك في العتبية ان كان معتاد اذ ب والا نبي ابن
 حبيب ان تكر منه اذ ب بما يراه الامام من سجن او ضرب او اخرج من السوق وروي عن
 من ابن القاسم يجب اذ به ان لم يجد ربحه بل وفي العتبية ولا احب المشر من طوم حوز
 المتلقي قال محمد ولا يطيب البيع المتلقي ابن القاسم وليس بخام ولو تضدق به اخياط فلا ياب
 عيسى بن دينار من منعي ما اشتراه تلقياً عليه البذل في ايام الاصح ولا يبيع لحوا لاولي ابن رشد
 هذا عند استئصال لا واجب لانه منعي ما في ضمانه **قوله** ولا تنجسوا **قلت** قال مالك
 في الموطا والنجس ان تعطيه في سلخته اكثر من قيمتها وليس في نفسها شراوها وقال الاكثر هو
 ان يزيد في السلعة ليختره غيره وهذا اعبر من تفسير مالك والمذهب الذي قاله ابن العربي
 والذي عندي ان بلغ النجس قيمته ورفع الغبن عن صاحبه جاز وهو ما جزم واستبعد ابن
 عبد السلام قال لانه اسلافنا المشتري وكان الشيخ يحيى انما كان يسوق الكتيين
 من مؤنس رجل مشهور بالصلاح عارف بقيمة الكتب يلهم يستفقه للدين ما يبتون عليه
 في الله لانه لا يرضى له في الشرا وهذا العمل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربي
 لا على تفسير الاكثر فيحصل في اعطاه من لا يبيد الشرا ثلاثة اقوال المنع مطلقا لظاهر
 تفسير الاكثر والجواز ان لم يزد على قيمتها بظاهر تفسير مالك والثالث استحباب لقول
 ابن العربي وعلى المنع لوقوعه فان كان بائرا بالبيع او بجملة وسكت وكان الناجس من سبب
 البايع كعبه او ولده او مربيك المشهور ان البائع تخير في الرد والامضاء وعن مالك فانه
 الجهم يفسح ابن العربي والفسخ خروج عن طريق النظر **قلت** كانه راه حقه تعالى وان لم
 يكن الناجس من سبب البايع لزم البيع ولا شيء على البايع والاسم على الناجس وعلى المشهور انه
 يجبر ان كانت السلعة فقال البايع والمنازري يلزمه الاقل من من النجس او القيمة ان عده
 السلام ما لم تنقص القيمة عن من البيع قبل الزيادة ان كانت ثم زيادة **فصل**
 ومن هذا المعنى في غير بيع المزايعة ان يقول اعطيت كذا او بيعت علي ذلك قال كان عن يوم
 فلا بأس وان كان الاعطى خشنا او من كان الاعطى قديما والمبتاع يظنه حادثا فلا ابن المواز
 ولو قال ما اعطيتك فلذلك زيادة فقال اعطاني فلان مائة فزاده واخذها ثم قال فلا
 لم اعطه الا تسعين فقال مالك البيع تام ولو شئت ثبت لان بعض بيعة اعطى التسعين فله رد

البيع

عليهم

البيع ابن رشد فان فات بما يقوت به البيع الفاسد ففيه القيمة ما لم ترد على ما تباع عليه
 او تنقص ما شهدت به البيعة **فصل** وعكس الزيادة في باب النجس ان يقول
 المبتاع لرجل حاضر كفي عني لاخذها بدون القيمة فقال ابن المواز عن مالك لا بأس به
 الا ان يكون امرا عما يتوالت الناس على ذلك وكرهه ان يقول كفي عني ولك نصفه وتدخله
 الدلسة ابن دعون وابن رشد اذا كرهته في النصف لانه اعطاه اياه قبل ملكه ولو قاله على
 انه شريك معه لجاز قال اصحابنا ولو قال له كفي عني ولك دينار لزمه الدينار اشتري اولم يشتر
 ابن رشد وروي ابن نافع كراهة ذلك في الرجل الواحد قيل وفي الزامه الدينار نظر
 لانه لم يطله اياه على الكف فقط بل اراد حصول السلعة وهي قد لا تحصل **قوله** ولا يبيع
 حاضر لباد **قلت** قال ابو عمر جلد مالك على اهل اليهود خاصة البعيد من الحاضرة الجاهل
 بالسعر فيما يجلونه من فوائد البادية دون شرا والما فيه هذه القيود لان العز من
 الحديث ارفاق اهل الحضر لاهل البادية بما ليس فيه من رظاهر على اهل البادية
 وهذا انما يحصل بجميع تلك القيود ويبان انه اذا لم يكونوا اهل عود فم اهل بلاد
 والغالب انهم يعرفون السعر فلم ان يتوصلوا الي تحصيله بانفسهم او بغيرهم وكذلك
 ان كان الذي يجلوه اشتروه فهم فيه تجار فيقتدرون البيع فلا يجلو بينهم وبينه ولم
 ان يتوصلوا اليه بالسماحة وطيبهم واما اهل العود الموصوفون بالقيود المذكورة
 فان باع لم السماحة او غيرهم من اهل الحضر في استخراج غاية التمن فما اصله على اهل
 العود بخبر من فيما قصد الشرا ارفاق اهل الحاضرة به **قلت** تامل جلد به الشرا
 من اهل العود من بيع الحاضر للبادي ولا يخلو من نظر فيه ويختلف في اهل القرى والامصار
 هل يميز بين اهل العود في ذلك والمتحصل فيهم ثلاثة اقوال فلذلك في العتبية وللواز
 انهم يميزون اهل البادية والثاني رواية ابن ابي قرة انه لا يميز اهل البادية والثالث انه يميز اهل القرى
 الصغار دون الامصار وهو لما في العتبية وكتاب ابن المواز ايضا ولم يخذ ابو حنيفة
 بالحديث واجاز ان يبيع الحاضر للبادي يهدي التهمة واجبة وحديث عام وحديث خاص
 والخاص مقدم على العام واختلف قول مالك في شرا الحضر للبدوي فاجاز مرة قال
 لان الحديث لما جاز في البيع ومنعه من الحديث مع الناس من زكاة الله بعضهم ولما كان ابن حبيب
 لا بأس ان يبعث البدوي الي الحضر بالشيء يبيعه له قال لان النبي لما جاز فيما يجله بنفسه
 وكرهه ابن القاسم للحضر الي الحضر البدوي بالسعر ابن رشد لما فيه من الاضرار باهل الحاضرة
 من قطع المرافق ولا اعلم فيه خلافا فان وقصير الحضر للبدوي فقال ابن القاسم في هذا
 عيسى عنه يفسح لانه البائع حر لاهل البادية وقال في رواية محمد بن عيسى وعلى الفسخ فقال
 ابن رشد يفسح ما كان قايما ويقوت بما يقوت فيه البيع الفاسد فيمضي بالقيود وقيل
 بالتمن وعلى انه لا يفسخ فقبل غير ابتاع بين الرد والامضاء ان لم يعلم ان الحضر باعه
 وقيل لا يفسخ له في لا يخبر **احاديث المصلحة**
قوله ولا يفسخ الا بال **قوله** اما ضبط اللفظ عند شيوخنا فقيدنا لها عن حقيقهم بعض التا
 دفع المصداق والاشددة بحد هاو او الجمع ونفسا لا يعل المعنوية وكذا في الحديث

هالين

ية

ابن عثاب يقره على الطلبة بان يقول هو مثل فلا تزكوا انفسكم وهو حسن وقد ناه في غير مسلم
بفتح التاء وصحاح الصاد ونصب الابل على المنحولة ايضا وبضم التاء وحذف الواو ورفع الابل
على انه معقول لمريم فاعلمه واما اشتقاق اللفظ فمضى ما في مسلم فهو من القرية مصدر
بشد الراو بالالف يصري نصرية او اجمع يقال صرت الما في الخوض اي مجتته ومنه الما في النظر
اذ احسبه سنين لا يتزوج فالنصرية في عرف الفقهاء جمع اللبن في الصرع اليومين والثلاثة
حي يعظم فيظن المشتري انه لكثرة اللبن والمصراة المذكورة في بعض الطرق هي الناقة او الشاة
المفعول به ذلك وتسمى ايضا الحفلة وهي المذكورة في الحديث يقال خرج حافل اي عظيم والحفل
الجمع العظيم واما على منط غير مسلم فهو من الصرا الذي هو الربط والصواب ما في الام وانه
من النصرية لان الصرا الذي هو الربط قال ابو عبيد اذ لو كان من الصرا لكان في الناقة او
الشاة مصرورة او مصرمة واما جامصراة **قلت** والاصل مصرية تحرك حرف العلة واقع
ما قبله فانقلب الفاء في مصراة **ع** وقال الشافعي النصرية ان تربط اخلاف الناقة او الشاة
ويتركها لليومين والثلاثة فيزيد المشتري في ثمن لما يري في الدابة ذلك قال الخطابي
والذي قال ابو عبيد جيد واما قاله الشافعي في جميع لان العرب تفرص وع الحملوات اي يربطها
فهي ذلك الرباط صرارا واستشهد بقول العرب العبد لا يجلس الكروا لما يجلس الحلب والصر
ويقول مالك بن نويرة **ع** فقلت لغوي هذه صدقاتكم مصرمة اخلافها لو تجرد **ع**
قال ويجوز ان تكون مصراة مصرمة ابد كاحدي الراين بالفتح لم تقضي البازي واما هو فتقنه
كما قال تعالى وقد خاب من مساها كرهوا اجتماع ثلاثة احرف من جش واحد **قلت**
وما ذكر ابو عبيد يرجع الى انه من النصرية ولذلك انكر ان يكون من الصرا الذي هو الربط
م والهي في المصراع حق الخبر وهو اصل في تحرير الخش وفي الرد بالحب **قلت** اخذنا ذلك
في المشهور عنه هذا الحديث وقال ليس لاحد فيه راي وبه قال الشافعي وجاهدة ولسر
ياخذ به في قوله الاخر الذي له في الحبسية ويختصرا بن عبد الحكم وقال قد جاهدت
الخراج بالثمان وبه قال ابو حنيفة والكوفيون وقالوا انه منسوخ بحديث الخراج
بالثمان وبالصولة التي خالفت الاصل الاول ان اللبن من ذوات الامثال وذوات
الامثال اما تخرج بالمثل فاذا تخرج ربح الى القيمة والمثل هنا متعذر لتعدد معرفة
قدره فكان يخرج بالقيمة والقيمة اما هي بالعين لا بالثمن الثاني انه لما عدل عن المثل
الي غيره فقد خي به ناحية المباحة فهو بيع طعام بطعام الى اجل الثالث ان لبن الشاة
يقول من لبن الناقة ولبن الموقف يختلف في نفسه بالقيمة والكثرة والصاع محدود
فكيف يصح ان يلزم مثل القليل مثل ما يلزم مثل الكثير **السرايع** ان اللبن غلة فيكون
فيكون المشتري في سائر المتافع قارها لا ترقى الرد بالحب فالحديث اما منسوخ بحديث
الخراج بالثمان او مرجع لمعارضته هذه القواعد الكلية والجواب عن جميع ما
عور من حديث المصراة اما من حديث الخراج بالثمان فانه من ان اللبن خراج لان الخراج
ما تشاعن النبي وهو في يد المتاع واللبن اما كان وهو في يد البائع سلمنا انه خراج لكن
حديث الخراج عام ومحدث المصلحة خاص فالعام يرد الى الخاص فلا يخار من فلا نسخ

والجواب

والجواب عن معارضة الاصل الاول انه صلى الله عليه وسلم راي اللبن انما يرد ونه للنقيا
وغالب قوتهم التمر فاذلك حكم به حتى لو كان غالب قوت بلد غيره فيقضي بذلك العبر وقد
وجدنا التشريع جعل الدية على اهل الابل والابل على اهل الذئب والذئب على اهل اللوق
الورق وما ذللك الا لانه غالب كسبهم وانصا لو كان التردود ابناء لدخله النقا ضل والمرابنة
لان الصاع لو كان لبنا فما في اللبن لا يتحقق تقديره بالصاع ولورده جميع ما حلت منها
لحننا ان يكون فيها شيء مما هو غلة وحدث عن المشتري وقد اجمعوا انه لا يردده مع المصل
الاما اختلف فيه اصحابنا اذا رضى البائع بقبولها بثلثها فاجازه بعضهم وقالوا هي قاله ومنه
بعضهم لان اللبن غير متعين اذ لا يتميز ما حدث عند المشتري عما كان عند البائع فكيف
نقم الاقالة ولو تمير السابق لكان وقد مر ابو يوسف وابن ابي ليلى على اصلها ومقتضى
القياس فقال لما يقضي بقيمة اللبن وحملها ما وقع في الحديث من القضاء بالتمر اذ كان
على جهة الاتفاقة وانه كان هو القيمة وقت قضائه به وقد قال بعض العلماء لو غلا
الصاع حتى صار يستبشع القضاء به عوضا لانه حينئذ قد رقت الشاة فانه لا يقضي به
والما يجزم المشتري قيمة ما يوقدر انه كان فيها من اللبن والجواب عن الاصل الثاني
انما ليست مبايعة حقيقة هي يقال فيها انما يطعم بطعام الى اجل واما هو حكم او جليل شرع
ليس باختيار مما متماز وعن الاصل الثالث قال بعض اهل العلم واما قضي بالصاع
المحدود وعن اللبن المختلف قدره بالقيمة والكثرة رفعنا الخصام وسدنا للذريعة المتعارضة
وكان حلي الله عليه وسلم حريصا على رفع الشان عن امته وهذا كما قضى بالمرة في
الجنين ولما يفرق بين الذكر والانثى مع اختلافهما في المدونة لان هذه المواضع
يحد رطبها للامسة وحد ايضا دية الجراح بعد زحمة ودمج اختلاف فقدها
بالصغر والكبر فقد تكون موضحة تحرجلده الراس واخرى فكم مدخل مسلة ولله
امثلة كثيرة وقد استلوح هو لا انه لما قضي بصاع واحد في لبن الشاة والناقة
وان كان قنم لبنها يختلف لان لبن الشاة وان قل فهو اطيب ولبن الناقة وان كثر فهو
اودى فصار كما لمساوين فلا يكون في هذا حجة للاولين الذين حصلوا الصاع من به
لان من الجواب عن الرابع مع كونه غلة كما تقدم مع ان الغلة سانشا والشرع يد
المتاع وهذا كان وهو في يد البائع وكان الاصل ان يرد به عينه ولكن لما استعمل رد عينه
لاختلافه بما حدث عند المشتري وجب ان يرد العوض عنه ويصير كالفيت وقد العوض
عنه بقدر معلوم رفعنا للتعارض فان قيل يلزم مر على هذا ان المصراة اذا ردت بعين غير عين
النصرية ان يرد عوض اللبن وقد قال ابن الموارز لا يرد عوض اللبن الا اذا ردت بعين النصرية قبل
قد التزمه بعض شيوخنا ولم يصوب قول ابن الموارز وكان ابن الموارز راي انه شرع في النصرية
فلا يتعدى الى غيره **ع** وقت الجواب عن الجميع من حيث الجملة بان يقال حديث المصراع اصل منفرد
نفسه مستثنى عن تلك القواعد الكلية كما استثنى ضرب الدية على العاقلة ودية الجنين
والمرثية والتمثل والقراض من اصول متنوعة الحاجة الى هذه المستثنات ولو سلمنا انها معاوضة
باصول تلك القواعد فلا نسلم ان القياس مقصور على الخبر لانه صلى الله عليه وسلم قد مر السنة

وأكثر أهل المذهب على بيع لأجل بيع وهو لا يحتاجون إلى تخصيص خرجها من بيع الطعام قبل قبضه
والخصم ما تقدم من الحديث والتفق المذهب على جواز التولية لأنها معروفة لا قالة وأيضا
لحديث المتقدم والمشهور في الشركة الجواز ٧٧ تولية البعض والقول في بالخبر رواه أبو الفرج
فصل في شرط صحة كل واحد من الثلاث أن يكون الثاني وهو البايع في الأقالة والموازي
الشركة التولية والشريك في الشركة أن يساوي المشتري في القدر والأجل والصفة والمساواة
في القدر أن يقبل من الجميع لأجل البعض وأن يزيد فإن كان رأس المال مينا جاز أن يقبل على عينه
وعلى مثله وإن كان عرضا فهو المخرج أن يقبل على مثله لأنه بيع الطعام قبل قبضه وإن كان عرضا
مثليا مكينا أو موزونا فالمشهور أنه لا يجوز الأقالة على مثله وكذلك هذا التفصيل في التولية
والشركة والمساواة في الأجل أن يولي أو يشترك إلى ما بقي من الأجل لا إلى أقل ولا إلى أكثر وقتا إلى
ما بقي من الأجل لأن المساواة في كل الأجل متعذرة لأن الشركة والتولية إنما وقعت بعد الشك
الأن عرض رجوعها بالخضرة والمساواة في الصفة أن يكون العقد الثاني على صفة الأول
باعتبار الحقة والمعقود به وعليه فإن فقد شي مما شرطت المساواة فيه لم تكن أقالة ولا تولية
ولا شركة ومما يجب للطعام قبل قبضه **فصل** في الأقالة من سلم في طعام أو غيره
أجزأه من رأس المال وظاهر المدونة أنه لا يتطلب المناجزة في الأقالة كما يتطلب في الصرف
ولكن تأويلها الشيخ ورواها أن الأقالة أوسع من الصرف فإن قيل اليس لا يجوز تأخير رأس
المال اليومين والثلاثة بشرط وبعد شرط فلم يجز ذلك في الأقالة أفه صريح الدين في الدين
وتأخير رأس مال السلم إنما فيه بيع الدين بالدين والدين بالدين أخف من قبح الدين في الدين
بذلك لعل الخلف جواز تأخير رأس المال المذكور في السلم **قوله** في الأجرة فلا يبيعه حتى يكتمه **ع**
ميد على أنه يكتفي في بيعه بكيله ولا يحتاج أن يكتب له كميته ثانياً إذا كان حاضر أو صديقه
وبدقوله مالك الآن يبيعه بدين فلا يجوز على التصديق خوفاً أن يقع السلف والتأخير وقال
الشافعي وأبو حنيفة لا يبيعه على التصديق ولا بد من كيله ثانياً واحتجوا بما في بعض طرق
هذا الحديث من قوله حتى يجري فيه الصاعان صاع البايع وصاع المشتري **قوله** الأثر أهمل
يتشاعون بالذهب والطعام مرجأ أي يوحرا ويهز ولا يهرز وتقدم الكلام على ما يتعلق به من
الاحتجاج بمعدلي أن علة المنع العينة **قوله** في الأجرة وكما تشتري الطعام من الوكيل جزأه أي بوزن
كيله **د** في الجيم الثلاث حركات وأقصر أكثر والجواز الشراء دون كيل ولا وزن **قوله**
ولا يتناول من الجواز إلا المثل هو يكون في المثل والقومات على ما استعرف فالجواز بيعه بغير
معرفة قدره دون معرفة قدره والأصل فيه المنع لما فيه من الحرر وخفت في الشك
ويقبل جهله وحذر **ع** وفيه جواز البيع جزأه إذا لم يبينه عنه والمأبى غير ذلك
وهو جاز في المكيل والموزون قليلا وكثيرا لأن التخيير محدود ويخصر والمأبى غير ذلك
قبل قبضه جاز لأنه ليس في كل حين يحضر المكيل والميزان **قوله** قال أبو حنيفة
فيها وإن حضر المكيال وأختلف في المسكوك من المثل في جيز ومنه وفيه أن لا يوزن
وزن جاز لأنه يصيب العرض فيه مبلغ الوزن ولا علة في عدمه وهذا إذا كان له المكيال
في كغير المسكوك من التبر وإن كان المتعامل به من غيره وكذا للمكيل الجواز أيضا

من العدد دون قليله لأنه لا يصلح معرفة قدره لتكثيره ومنه من **قالت** ظاهره من
أي شيء كان المحدث وقال الأمام في كتابه الكبير اضطرب المذهب في المحدث وقال في الموطأ والجواز
الجواز في ما بعد إذا كان حمل هذا الكلام على ظاهره فرق بينه وبين المكيل والموزون بخلاف
التيما في بعض الأوقات ولكن قيل هذا في المتأخرين بالمحدث ود المقصود أحله كالرفيق
والأنعام وما تساوت إحاده جاز الجواز في كثيره دون يسيره لمشقة عدم **قالت**
البيع جزأه إن كان من ذوات الامتثال فالمذهب جوازها كما تقدم وإن كان من ذوات
القيم وهي ما يساوي المكيل والموزون فإن كان مما يقصد أحاده ويتعلق الخبز بعد له
يجزأه جزأه كالتب والحيوان وكبير الحيات وكبير الخشب المجموع بعضه على بعض لقوة
الخرز فيه وخففة عدده وفي التلطين وكذلك بيع الجراف في الجوز للمازري ولم يفرق
في بين المكيال وكبير والصواب إذا استوتحت أحدها وقصد مبلغه لأحاط لكل واحد في
نفسه جاز بيعه جزأه كالفقوس والبطيخ والرماد والموزون لا تخرج والتين وكذلك الخوخ
فيما يشق عدده كالجوز والبعض وصغير الحيات **فصل** في شرط البيع جزأه أن
يكون مربيا كان في صبرة أو في غزارة فلا يجوز أن كان غايبا ولذلك لا يمنع المسلم فيه ولا أن يكون
كالقمح في التين بخلاف الزرع قايما واختلف في المحصود وباقي الكلام عليه وبشرط أن يكون
مربيا جاز أن يشتري غزارة مملوءة جزأه ولا يجوز أن يقول له املاها لي ثانية بكذا لأنه من
الجواز غير المربي وذلك بخلاف السلة فإنه جاز في العينة أن يشتري سلة مملوءة ثم يقول
املاها لي ثانية بكذا قال الأثر لا يجوز أن يسلم في سلة غزارة ويجوز أن يسلم في سلة
لأن الفسخ له معيار معلوم غير الغزارة فالجوز ولعنه إلى الخزانة غزارة والتعذر لغيره مما
محروف وكثيرا قد يرأس له بالسلة فخرت مجري المكيال للتين بشرطه أيضا أن يكون للتين
مستويين في الجمل يقدم قال ابن الموارز لا يجوز أن يبيع جزأه ما يعرف أحد المتبايعين قدره
من جميع الأشياء لا قشورا ولا غيرها ولم يعلم إلا بعد البيع الخيار على من علم وهو كالحبيب يرد به
الشيء واختلف إذا علم المشتري في حين العقد بأن البايع عالم بقدره بالبيع ولم يسأله أو سأل
ولم يخبره فقال عبد الوهاب وهو يفسر ما في كتاب محمد أن البيع فاسد وعن سحنون الجواز
في استخاره بعضهم **قوله** كأنوا يبيعون على مكانه في يده قبل أن يحلوه **د** فيه أن دولي لا يرجز
بالصرف وغيره من تعاطيا فاسدا **قوله** في الأجر حلت بيع الصكاك **ع** هي مكان الجار المذكور
في الآية **قالت** والمعنى حلت بيع طعام الصكاك لا يعني الصكاك نفسه وفيه أن الترك
مسلم لا يبيع على الجار ولا يترك التبر وهو غلط في الإنكار وهو يدل أن البهيرة كان مفتيا على الأمر
وغيره من قبل أنه لم يكن مفتيا وهو باطل والحديث يردده وكيف لا يكون مفتيا وهو من أكثر العلماء
ملائمة لمفتي أبيه عليه وسلم وحفظهم الحديث وأغزرهم على **د** والصكاك جمع صك
ويجوز أيضا على مكيال والورقة التي يكتب فيها ولي الأمر بوزن الطعام المستحقة
في الجار ومنه يسأل المربي فيه الطعام ثم يفرق على الناس بمداات فيشتري الرجل
من الطعام المكتوب في الصك ثم يبيعه قبل أن يقبضه قاله أنا هو عن بيعه مشتريه **د** ومن
من كتب له ما عليه ظاهر العقد لأن من كتب له بمنزلة من رقبه من موصيه أو من ذهب

يجاز

له وهو في سلم مختصر وهو في الموطا ابن قال فيه ان عمر امر بطعام للناس فابتاع حكيم بن حزام
منه ثوباً به حكيم قبل ان يقبضه فبلغ ذلك عمر فزده عليه وقاد لا تباع طعاما ابتعته حتى يقبضه
واما قضيه مروان فبني انه يكونا خرجت للناس في زمن مروان من طعام الجار فبني الناس
تلك المكوك بينهم قبل ان يقبضوها **قوله** فطرت الى حريم ياخذونها من ايدي الناس
قوله في الموطا وورد في الهامها فاحج به بعضهم على فسح البيتين معا قاده ولو كان الما فيه
البيع الثاني فمط لقاده وورد في الهامها فاحج به بعضهم على فسح البيتين معا قاده ولو كان الما فيه
ما يستحق رجوعها اليه **قوله** في الاخبار عن بيع الصبرة من التمر بالتكبير المسمى من التمر
قلت المتدربوي يمنح التفاضل فيه وعدم تحقيق المساواة لتحقيق التفاضل فيمنع
كما يتبع ولانه ايضا من الموازنة وباتي الكلام على الموازنة ان شاء الله تعالى . . .
كتاب بيع الخيار **قوله** البيعان كل منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
ثبت الشافعي وجماعة خيار المجلس واحتموا بالحديث وحملوا التفرق على انه لا يبدل ان
واسقطه مالك ولم ياخذ بالحديث مع انه راويه وقرق البيعين بالمساو ومن حمل التفرق
على انه بالقول مخفي المتساو من الخيار ما لم يتفرقا بالقول اي بالايجاب والقبول فيبيع البيع
والتفرق بالقول مستعمل قال الله تعالى في تفرق طلاق الزوجين بالطلاق وان تفرقا الاية
والطلاق ليس من شرطه التفرق بالابدان واختلاف اصحابه في الاعتذار عنه في عدم احسنه
بالحديث مع انه راويه فقبل ما تقدم وهو انه حمل البيعين على المتساو ومن التفرق على
انه بالاقوال وقيل لما ترك الاخذ به للزيادة التي في الحديث لانه نصه في الترمذي
والسائي وايه اوه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الاية بالخيار فلا يخل له ان يفارق صاحبه
خشية ان يستقبله هذه الزيادة فتسقط خيار المجلس قيل حمل الاستقلال على الفسخ جبر
العبد من مقتضى اللسان وقيل لما ترك الاخذ به لما فيه العمل على اصله في فقد ميراثه
على الخيار الصحيح لان اهل العمل لا يهتدون فيقدر انهم غيروا على الفسخ في ذلك الخبر فلذلك تركوا
الاخذ به وقيل لانه حمل الحديث على التندب في قبول الاستقالة بالفسخ وتكون الاستقالة
بالفسخ في المجلس سنة بهذا الحديث وبعد التفرق فتمتلا واستجابا وعندي انه لا يصح الايهما
على شيء من هذه التاويلات اما الاول فان حمل التفرق على انه لا يبدل ان اظهر من حمله على التفرق
بالاقوال والعمل بالظاهر اولى وايضا فالتساو مانع ليس بينهما عقد فاختار ثابت لما بالاصل
ولما الثالث فان الاول اذا لم يرد به عمل كذا لامة او عمل من يرجع الى عمل فلا حجة فيه لان غاية
ما فيه ان يقولوا لعل المراد ترك ملك اولى وهذا غير لازم فقولهم لا لمن قلنا طاقته واحبا
الرابع فلان حله على التندب بعيد لان الحديث نص في خيار المجلس ومن ذكر الاستقالة واتشه
ما يعتمد عليه الثاني فان الاستقالة فيما قالوه اظهر من حملها على الفسخ فهو سبق النظر في حجة
مالك الزينة فاذا صحت جميع بينهما وبين ما تقدم ثم يفرع الى الترجيح ان تعذر التفرق وحديث
الموتان في هذا هو التحقيق في المسئلة **قلت** قاله ثقي الدين ان اريد بالجل عمل اهل
المدينة السابق فان عمر بن الخطاب هو يقولون خيار المجلس ولان اريد بالجل عمل اهل
ايضا وابن ابي حبيب من اقران مالك وقد اختلف على ذلك لما بلغه انهما خالف الحديث

م وقد جمع اصحابنا حديث اذا اختلف المتبايعان تخالفا وتفاضلا لانه لو كان خيار المجلس ثابتا لم
يخرج الى التخالف اذ لم يفرق بين المجلس وغيره وحمله الخالف على الاختلاف في التفرق وجوب
البيع وحديثهم احسن من هذا فيكون بياننا له مع ان العرض من حديث اختلاف المتبايعين تعليم
حكم الاختلاف في التفرق والعرض في حديث البيعين بالخيار تعليم موضع الخيار واخذ الحكم من
الموضع المقصود فيه تعليمه اولى من اخذه من الموضع الذي لم يقصد تعليمه **قلت**
يعني يكون حديثهم احسن ان الخالف انما يجب عن حديث المتبايعين بان يقول هو عام في زمن
المجلس وبعد التفرق وحديث البيعين بالخيار خاص بالمجلس ولما صيغ العلم فيعمل
حيث اختلفا في المتبايعين على ما بعد التفرق وحديثهم لا يحتاج بحديث اختلاف
المتبايعين **قوله** والزيادة التي في الترمذي فريدة في وجوب خيار المجلس ولكن عمل موطن السلف واهل
المدينة بخلافه اقوي ففسك في المسئلة **قلت** ليس بقوي لانه لم يذكره فيما ذكره من جهة انه
قصد ومنع الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما ذكره له القيام من جهة انه قصد قطع طلبه لاقالة
في المجلس فالزيادة تسقط خيار المجلس اذ لو كان ثابتا لخرج الى طلب الاقالة **قوله** والقائلون
بثبات خيار المجلس وان التفرق بالابدان اختلفوا في حد التفرق فقالوا لا وانما هو ان يتاوه
احدهما عن صاحبه وقال الليث هو ان يقوم احدهما وقال الباقر هو ان يتفرقا عن علمهما
قلت ثبت ابن جبير خيار المجلس كما يقوله الخالف واكثر الشيخ ثقي الدين والامام في ثبات
الكبير من ايراد الاسيلة على الحديث واجوبه عنها من ارادها فليست لها في كلام من الكبارين
قوله لا بيع الخيار **قلت** هو مستثنى من قوله ما لم يتفرقا وهذا اصل في جواز بيع الخيار
المطلق والمقيد **قلت** يعني بما مطلق السكوت عن تعيين مدة الخيار وقنه وبما مقيد ما
عين امد الخيار فيه على ما استقر في شران ما يكون اصلا في بيع الخيار على ان الاستثناء من
مفهوم الغاية كما تقدم ماري فان تفرقا فلا خيار الا في بيع شرط فيه الخيار وقيل ان الاستثنا
انما هو من الحكم والمعنى البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا في بيع وشرط فيه عدم الخيار فخذوا لما
واقام المصاف اليه مقامه وقيل المعنى الا يباعا جرى فيما لا يبر بان يقول احدهما للآخر
في المجلس اخترف خيارا فانه يلزم الحقد وتسقط خيار المجلس كما ياتي في الحديث على هذين
يكون اصلا في بيع الخيار ثم الخيار من حيث الجملة ينقسم الى خيار ترو فقيمه لان موجبه الخيار
امان من جهة الحاقه او من جهة الحفود عليه فان كان من جهة الحاقه بان يشترطه احد المتبايعين
او يشترطه كل منهما فهو خيار التروي وان كان موجبه امر في الحفود عليه كالبيع والاستثناء
فهو خيار النقص وهو المذكور هنا خيار التروي ووجه التخييم بانه بيع وقف بتمه على او لا
على امضا متوقع فخرج الخيار الحكمي **قوله** واختلف هل الخيار حد لا يتعداه او لا محله الا ما مضى
وما يشترط من الوقت لازم او لا تحمله معلوم الا قدر ما يتروا فيه ويختبر فيه حال البيع
والاول قول الشافعي واي حصة خداه بالثلاثة ايام وان زيد عليها فسد البيع قاله للفقهاء
ولولا ما جافه من السنة فجاز ساعة واحتمل ما حديث منقذ من حبان وحديث المصنف في الحكم
فيه الثلاثة والثاني قول فقهاء الحديث والثالث شهير قول مالك وقال الاوراني يجوز الخيار
شرا واكثر وهو مالك وقال الثوري هو المشتري عشرة ايام واما البايع فلا خيار له وان

شرطه ففسد البيع **قلت** ذكر الامام في كتابه الكبير ان الخيار خمسة مستثنى من بيع الفهم
ولذا قال الشافعي ما تقدم واذ كان مستثنى فالأمر ما قال مالك في المشهور عنه فانه
لا يتعين ان يشترط فيه الا القدر الذي يختبر فيه حال البيع وذلك يختلف باختلاف
البيع **قوله** فهو في الثوب اليوم واليوم **قلت** ولا يشترط فيه بخلاف استخدام الرقيق
لانه لا يختبر بالفساد لما يحتاج فيه الى معرفة قيسه وحاله لئلا يفتقر فالزائد من اللبس على
قدر ما يعرف به ذلك لا حاجة له ولهذا قال بعض المشيخ لا ينبغي للمشتري تحصيل منفعة
غير الاختيار وانما قصد الاختيار فقط واذ لم يتجزأ اشتراط اللبس فحري ان لا يجوز
اللبس غير بشرط وان شرط اللبس ففسد البيع واذ افصح البيع لزوم ان لا يخلو اللبس
ولم يخلو كسائر البياعات الفاسدة اذ اصبحت لا يلزم فيها ردة الخلط وكذا هو **قوله** وهو
في الجمعة وروي شهر **قلت** الاول المشهور وموافق الجملة اي من الجمعة ايام
الى الجمعة وهي عبارة عن مختص ي المدونة وعبارة غيره الجمعة ونحوها والقول بالثبوت
بكتبة نعيمويه رواه ابن وهب واجاز ابن القاسم عشرة ايام ان وقع في الرقيق في عشرة
افسده والغير في افسده **قوله** وهو في الدابة تركب اليوم وبشرطه **قلت** واختلف هل للمشتري
الركوب بعد العقد الخيار وان لم يشترطه وهو قول ابي عمر ان اوليس له الركوب
حتى يشترطه وهو قول ابي بكر بن عبد الرحمن ابن عبد السلام والاقرب انه يختلف باختلاف
ما يريد المشتري من اختياره فان اراد اختبارها في كثرة الاكل وقلته وغلاظتها وخبر
وسع له في الاجل اكثر فجزا ثلاثة ايام **قوله** وفي الدار اي الشهر وحكي عند الخطابي في
الضيعة سنة **قلت** كذا وجدته في نسخة صحيحة من الاحكام مصححة الى وحكي عنه
الخطابي يعني عن مالك ولم اجد من نقل هذا القول عن مالك ولما استقر عليه في نسخة
في المدونة والخيار في الدار الشهر ونحوه قال ابن حبيب يجوز في الدور والارضين المشهور
قال عبد الحق والدور والارضون سواء ولا وجه لفرق بينهما قال النووي ويجوز ان يقيم بالدار
ليلة ليختارها لغيره ان يسكن المتيطي اختلف هل يجوز ان يشترط السكنى فاجاز اكثر المشيخ
ومخه ابن القاسم الذي ان كان من اهل الحلة لم يجز له ان يشترط لانه يعلم حاله لعمان وان
كان من غير اهلها جاز له ان يشترط فيحصل ثلاثة اقوال الاول وهو في غير ملكه فلا عيب
عليه وحين ان لم يضمن سكنه شيئا اذا كان يسكن بكونه في ملكه ولم يخله فلا عيب
عليه وان مضمون به كالمواضع موصوفة واكراه او كان يسكن بالدار المشاهدة ففسح عن
نفسه وسكن الثاني عليه الحوض **قوله** اصحابنا وهذه التمهيدات المذكورة في امداد الجليل
انما هو اذا كان العقد الاختيار وان كان العقد المشاورة فيقصد ما مشاورة فيه **قوله**
قوله واختلف اذ اشترط الخيار ولم يضمنه **قوله** فقال مالك لا يفسد البيع **قوله**
وقال احمد واسحق يجوز ويلزم الشطو وله الخيار رايد احيى راويا حذوقا لا يوراجع البيع
ويسقط الخيار وقال الشافعي وادب وجعة وصاحبه البيع قال ابو حنيفة الا ان يضمن في الخلطة
فيجوز ولا يجوز بعد الثلاث وقال صاحبنا يجوز مع ايجاره وقال الشافعي لا يجوز وان اجاز
في الثلاث وقال الطبري البيع صحيح والتمس حال فوقف كما في ايجاره في ايجاره

فيه
انه حكيم

قوله

قوله في الاخبار فان خيرا احدها صاحبه وتبايعا على ذلك فقد وجب البيع حكى من يقول بخيار
المجلس يقول في المجلس فاختار فقد وجب البيع وان لم يفسد قاله استثنائه ذلك بهذا اللفظ
قوله كان ابن عمر يفتي بهنبة اي شيئا يبيع في التفرق بالابدان وهو يفتي لانه اخذ
بالحديث وان التفرق بالابدان وهنبة تصغير هنة وهنة كلمة تطلق على كل شي وضعت
لها في التصغير **قوله** فان صدقا وبيننا **قوله** اي صدق في الاخبار عن النبي والتمسوا وبيننا العيب
يؤكد في الثمن بالنما وفي المثلون يد واما لا تنفع به ومحيى محقق ذهبت وتلفت . . .

احاديث من يجمع في البيع

قوله ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تخدع في البيوع **قوله** وفي حديث ان الرجل
هو الذي شكى ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك تدليس له لم يفعل التمس ولا النظر
نفسه بالكلية ولعله كان ذلك بغيره احياءا فانه يبين له ذلك اذا اتته وهذا الرجل هو
منقذ بن حبان بن عمرو الانصاري والتمس بحبي واسم بن حبان وقيل هو منقذ والد حبان
عمر مائة وثلاثين سنة وكان شيخا ماموما في بعض مخارجه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بكر اصابه من بعض الحصون اختل من لسانه وعقله وذكر الدارقطني انه من البصرى وانه
صلى الله عليه وسلم جعل له عملة الثلاث اذ كان اكثر ما يبعثه في الرقيق ليتصني ويثبت
غيبته وروي انه جعل له ذلك خيار ثلاثة ايام فيها اشتراط **قوله** ذكر الترمذي في الحديث
وذكر فيه ان رجلا كان في عقله ضعف وكان يبيع وان اهله اتوا النبي صلى الله عليه وسلم
فقالوا احجر عليه يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يبيع على البيع فقا
اذ ابعث فقل لا خلاية وذكره البخاري في الثاني وقال اذ ابايعت فقال لا خلاية وانت في كل
سلعة اتبعته على خيار الثلاث ليال **قوله** لا خلاية اي لا حديجة والخلاية الخدع خلعت
الرجل خدعته **قوله** وكان يقول اذ ابايع لا خلاية بالبيع كذا هي اللفظة الثانية بالياء انشا
من تحت لانه كان المتخلف في الدار من غير محرم او عند بعضهم لا خيار له بالنو وهو ضعيف
وفي بعض الروايات في مسلم اخذ اية بالدار الى الجمعة **قوله** عن المسترسل وهو المسترسل
ليبيعه ممنوع فله القيام اذ وقع ولا يلزم الغبن **قلت** المسترسل هو الذي لا بصيرة له
بالبيع **قوله** وان لم يمسرسل ما كس فان كان بصيرا بالقيمة عارفا فلا قيام له لانه كالواهب
لما عين فيه وان كان غير بصير بالقيمة فهذا الموضع الخلاف فقال مالك والشافعي ابو حنيفة
لا قيام له بالغبن وقال ابو داود بن من اصحابنا لما كسبه له القيام بالغبن غير المتبادر وحده
بالثلاث وامامه دون الثلاث فلا قيام له به لانه من الغبن اليسع الذي انتصب له البخاري
فهو كما لم يخلو عليه ويقاد **قوله** الفزيقان اية ولا تكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان
تكون تجارة عن تراض منكم قال العراقيون والغبن من اموال الناس بالباطل فقالوا لا لزوم
قد استثنى منه التجارة فقالوا لا لزوم قد استثنى منه التجارة عن تراض وهذا عن تراض
وكذلك ايضا تجاذبوا فهم فهم فقالوا لا لزوم جمل فيه الخيار للمعيبون وقالوا لا لزوم
هو خاص بهذا الرجل وقد اختلف الاصوليون في القضا بالعين هل يقر أم لا **قلت**
لم يجعل له الخيار في الحديث الا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن اذ لو كان القيام ثابتا لم

فقال يا رسول الله

حقيق طيبه لان الثمار تؤكل غالباً من اول الطيب والزرع لا يؤكل غالباً الا بعد الطيب **قلت**
 بدو صلاح الزرع ان يبصر كما ذكر ويلحق به في ذلك القول والحسن والحسن واختلف اذ يبع
 شي من ذلك بعد ان اقول وقبل ان يبصر ويبصر فقال ابن عبد الحكم يفتح كما يبيع الزرع قبل
 بدو صلاحه وقال ابن القاسم يفتت باليس ويبي ذلك وبدو صلاحه للتصديق والقضب اذا
 بلغ ان يبعي ولو يكن في ذلك فساد وظلال الفتا والقوس ان يعقد ويبلغ مبلغاً يوجده طعم
 وصلاح البطيخ فيما ذكر اصبح عن اشبه ان يؤكل فقوساً يشبه البطيخ واما الصغار فلا ابن
 حبيب ان ينمو الى الاصغر ولما لك في الموازية يباع اذ يبلغ في شجر قبل ان يطيب وانه لا
 يطيب حتى يتزعج الباجر يعني اذ لم يمتلئ من النضج وصلاح القول اذ يبلغ ان يتفتح به في الحقل ولم
 يكن في قلبه فساد وصلاحه قصبه لسكر طيبه ولا يكون في كسر فساد **قوله** ويا من الهاهنا
 الهاهنا الافة تصيب الثمار والزرع فتفسده الخليل الهاهنا البلية تصيب الزرع والناس
 وقال غيره الافة تصيب المال **قلت** منذ والصلاح دليل خلاصه من الافة **قوله**
 في الاخر صلاحه حمرة وصفته **قلت** فصار من الحاجب بدو صلاح الثمرة بظهور
 الحلاوة في ^٢ والحلاوة في الحقيقة لازمة للزهو ولكن لا يخطئ تفسير الزهو بظهور
 الحلاوة فلتقدم من اذنا في لفظ الحلاوة في التبين ونضج الحديث ان بدو صلاح الثمار
 هو بظهور هذه الصفات في الثمر لا بحضور الوقت الذي يكون فيه ذلك وذهب بعض
 العلماء الى ان الاعتبار بالزمان فاذا حضر ذلك الوقت جاز البيع وعلى انه بظهور تلك الصفات
 فصلاح كل ثمرة بحسب افضلاح الثمر ما تقدم وصلاح التبين ظهور الحلاوة فيه مع ظهور السواد
 في اسوده والياض في ابيضته وصلاح الحب في طمته وولونه وصلاح الزيتون ان ينمو الى
 السواد الباجر والجوز واللوز والغسوق بمنزلة الزرع اعني ان يشبه حبه وصلاح الوردة
 والياسمين انوار يفتح احدهم وظهور نوره ثم ان كان مما يخلف ويطلع بطونا كالياسمين فلجاز
 ما لك يبعه لبد وصلاح اول بطن منه ويكون لون جميعه المشتري الاخره وقال الاخر بغير
 يبعه الا بطناً بعد بطن كما منح الشافعي مع الحزر واللقت وغيرهما من النسيات فان كانت الفترة
 مما تستمر في جميع السنة ولا تقطع الا بطنها كالموز فلا بد من ضرب الاجل كاشهر والسنة
 ابن عبد السلام ولا قرب المنع لان الزمان لا يضبط قدر البيع لانه يختلف بحسب شدة الحر
 وضعفه وقد منع في المدونة ان يبيع ما تطعم المقاتل شهر هذه العلة **قوله** قبل ان يعمه صلاح
 قال لنتهب عاهته تقدم تفسير العاهة **قوله** في الاخر حتى تاكل منه **قوله** اي يبيع لان
 يؤكل منه وقد فسره في الحديث حتى يوزر فيحزرا اي يخوض وهو بتقدير الزاي ووقع في بعض
 الاموال بتقديره الزاي وهو تصريف والحز طريق معرفة القدر وهذا التفسير وان
 كان من الرجل فقد اقر ابن عباس عليه واوراره قوله **قوله** يبيع من الثمر ما يقر وارض
 في العربية **قلت** باني الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** في الاخر من الثمر ما يقر
 المرابنة مقابلة من الزين والذين الدخ الشديد فبعضه من البيع المرابنة بمعنى ملائكة
 السارين سنون الكفرة فيها اي يدعونهم ومنه قبل المربعين في قوله لا يبيع انما هو في الوقت
 ومنه ناقة زبون اذا كانت تدفع حائلها عن الحليب وهي مع الحماض في هذا الوجه لان كل

من المتبايعين يزني الاخر اي يدفعه عن حقه بما يرضاه منه فاذا وقف احد على ما يكره تلافا
 فهو من احد على ما يبيع ويخوض الاخر على ارضائه وهذا يشبهه شبه ما يوجب عن ابي
 ارشام فيه من الثمان في تقول ارشام بين القوم ثماناً اذا فسدت بينهم وثماناً **قوله**
 والمرابنة ثمر الفحل بالتمز وفي الاخر ان يباع الزبيب كماله وفي الاخر ان يباع الزرع بالخطبة
 كيلام فصرها في الامر بهذه التفسير المختلفة وهي وان كان بعض اصبع من بومن شجر اصل واحد
 وعند اهل الهند فبها اي يبيع بمعدل مجهول من جنسه ويبيع معلوم بمجهول من جنسه فيبيع
 فيبيع معلوم بمجهول من جنسه ما تقدم من بيع الثمر بالتمز كيلام والزرع بالخطبة كيلام فان كان
 الجنس هو يابو حرم البيع للوبا والمرابنة للملاريا فلهذا لم يفتق المساواة وعند الربا كتحققه في
 المرابنة فلو جرد حشاها لان كلام المتبايعين يدفع الاخر كما تقدم ولهذا التفسير في الحاد
 الجنس لان الجنس اذا اخذت من الفرص في العلة والكثرة فكل واحد يقول ما اخذت اكثر وقد
 عينت صاحب وان كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمرابنة فقط وتقريرها ما تقدم في الوجه
 الثاني لكن اذ تحقق الفضل فيما ليس ربوي جاز ويقدرا ان يكون وهذا الفضل لظهوره له
ع ما صرح به المرابنة الحديث هو احد انواعها وقد فسرهما ما لك في الموطا بما هو اوسع فقال
 جراف لا يعلم كيد ولا وزنه ولا عدده لا يباع بشي من المكمل والموزون الى اخر ما ذكر في الو
 من انواع الخاطرة ان حبيب الزين الخطر وقيل الدخ كان دفعه عن البيع الشرعي وعن معرفة
 التساوي **قلت** تفسيرها في الحديث كما ذكر ان كان من النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي
 الحدود لعمه وان كان من الراوي فلتغيره من رية وما ذكر من انه احد انواع المرابنة ان عني
 بانه احد انواعها من حيث انه لا يتناول البيع المعلوم بالمجهول لقوله كيلام فانه اذا اشترى بيع
 المعلوم بالمجهول اشترى بيع المجهول بالمجهول بقياس احري وان عني بغير هذا النوع فانه لا يتناول
 الا الربوي فاما ذلك من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فانه يتناول غير الربوي لقدر
 معني المرابنة فيه بالمعنى الذي قرره الامام في الوجه الثاني المتقدم من تفسير اهل المرابنة
 ليس باع من تفسيره صلى الله عليه وسلم بل هو مساو له فان قيل اشترى بيع المجهول بالمجهول
 من جنسه وجاز اذا كان من غير جنسه كما في باب الجراف لانهم جعلوا الجراف من المجهول فاما
 الفرق فباعتبار الجراف اذ يبيع بما هو من جنسه يزني بهالة سواء كان المقابل له في المحاكمة معلوما
 او مجهولا لان كلام المتبايعين يثبت انه اعطى قل ما اخذ ولذلك سمي مرابنة من الزين
 وهو الدفع فكل واحد من المتبايعين يدفع الاخر عن حقه وسطلوبه خلافاً ما اذا كان العرض
 من غير جنسه واذا ارتفعت الدفعة في بيع المرابنة جاز البيع وان قلما يكون بوجهين احدهما
 اذا علم ان احدهما هو من جنس اكثر فانه يجوز البيع لا سيما وصف المرابنة لانه يصير جنيلاً يبيع
 معلوم بمعلوم والثاني اذا دخل احد الحوصنين صنعة محبوبة فانه ايضا يجوز البيع لا سيما المرابنة
 لانه ايضا يصير المفسود من الصنعة فبصرفه الصنعة المحبوبة لانه جنس له فانه كانت
 الصنعة غير محبوبة لم تنقل ولم تجز البيع ولهذا المعنى اجاز في كتاب ابن المواريز بيع نور خاس
 بخاس ومنه في السلم الثالث من المدونة بيع الفلوس بالتماس لعملة الصنعة في الفلوس والذي
 يدفع المرابنة انما هي الصنعة المحبوبة كالبيرة والنور وهذا اذا كان البيع نقداً او كان لاجل

ول من حيث

بنة

وتقدم الممنوع وان تقدم غير الممنوع فان كان الاجل قريبا لا يمكن ان يمنع فيما العوض الذي
يقابل جاز ولا استحق **قوله** فمن الحاقلة والمحاولة ان يتناع الزرع بالقمح واستكر الارض
بالقمح **قلت** الحاقلة مفاعلة من الحقل **م** والحقل قال بقوله من اهل اللغة هو اسم للزرع الأخضر
والزرع الذي يزرع فيها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينما رما تصنعون بها قلتم اي بزاركم
ومنه المثل لا تنبت البقلة الا الحفلة وهي التي تسمى في الحراف فتعبر الحاقلة يدل على ذلك اناس
مفاعلة وبذلك صرحها ابو عبيد وهو من ابي اللغة فقال الحاقلة مع الطعام في سبيله بالبر وتفسيرها
بالاكثر الارض بالقمح هو على ان الحقل الارض التي تزرع وكذا الارض بالقمح او بجزء مما خرج
منها عند ما ممنوع وبان الكلام عليه ان شاء الله تعالى **كتاب العربية**
م اختلف في حقيقة العربية فقد بناها هبة الترشيدية صاحبها بئر الى الجناد وقاله الشافعي
هي الخلة بين صاحبها بئر الى الجناد على وقع في الحديث انهم شكوا اليه لا تمر عندهم ومنهم
فضل اقواتهم من التمر فارخصهم ان يشتروا بذلك التمر الربط حاجتهم اليه وقاد ابو حنيفة
هو هبة التمر قال لما لك الا انه يقول للواهب ان يرجع في هبته قبل القبض في شي كانت الهبة
وقد باقية على ملكه واهلها فاسترجع في العربية ملكه واعطى الموهوب ثم اربعة اخرى تفضلوا
ساقط لوجوه لانه اذا كان منهبه جواز رجوع الواهب في الهبة قبل القبض اي شي كانت الهبة
فلا كرم فلا يظن بالارخصة وجه وقد سماها في الحديث رخصة وايضا قال في بعض الطرق
وارخص في بيع العربية وعلى منعه فلا يبيع اذ لا يبيع الانسان ملكه بملكه وايضا فقهدها في
الحديث بخسة وسق فلا معنى للحديث فان الواهب ان يرجع قلت الهبة او كثر وقيل العربية هي
الخلة تكون للرجل في حايطة غيره فتأذي صاحبها بطريقه لصاحبها عليه في اهله وخصمه صاحب
الحايطة في شراها فخرصا تسمى الى الجناد وقيل هي شرا من لا يخل له ثم خلة بالكل هو وعياله رطب
وقيل العربية التمرة اذا اذهت سميت بذلك لان الناس يعرفون اي باتوا لا لتقاط ثمها **قوله**
ابن قانع ان العربية هي الخلة تكون للرجل في حايطة غيره لا باس بشرا (اذا كان للرفق والغاية
لا دفع الضرر وعكس ابن الماحشو لفقالة لما يجوز شراؤها لدفع الضرر لا للغااية **قلت**
ادخل الامام الشافعي في حقيقة العربية بقوله ثوب شرا فيه تسامح فان الشرا ليس من حقيقة وقاد
الباجي العربية الخلة الموهوب بترها وفي البخاري عن سويد بن جبير العراء ثم يوهبها والطلاق
بوايات الحديث باضافة البيع اليه ينع نفسه بها باهية التمر او الهبة الخلة فالصواب تفسيرها
بما دل عليه كلام الباجي من انها ما يخرج من ثمر الخراج واليا في العربية مستعدة وليست من العارية
واختلف في اشتقاقها **قلت** وتخصص ما ذكره هو الاما وان عرا القبل على وزن عطا في معنى
الطلب ومنه يقال عرا فلان فاعراه فاعطاه كما يقال سألني فاسئلته وطلبني فاطلبته
اي فاعطيته وعري التي على وزن عله هي بمعنى الخلو عن الشيء والتمرد عنه فقيل في العربية انها
مشتقة من عراه بعروه اذ انا مطلب بعروه لا يصرها ما يوهبها له هو الذي صوبه ابو عبيد وليس
موافق لما مرها به مالك بن ابي هبة التمر وتفسيرها بذلك هو الذي صوبه ابو عبيد وليس
موافق لما مرها به الشافعي لا الذي مرها به ليس منه هبة وعطية وعلى هذا الاشتقاق في قبلة
بمعنى مفعولة اي عطيته وهي على هذا ما تتيه من قوله لان الذي اعطيه باينا ويختلف اليها

والما

واما اشتت فيها الها لا لا افردت فصارت في عداد الاسماء الطبيعية والاكيلة ولوجي بالقمح الخلة
لنقل خلة عري وقيل انها مشتقة من عري التي هي على وزن علم لان المعري اعري نخلة من ثمرها وقيل
لان اعريت من السوم عند بيع التمر وقد تكون بمعنى ان النخل اعريت من الثمر بهذه الهبة وقيل لان ملك
اخلا ملكه من هبة في هذين القولين الاخيرين يجمع ما مرها به الشافعي من انها الخلة وهي على هذا الاشتقا
ق فصلة بمعنى فاعلة اي عرية من ملك معريها معنى عرية او لا اعريت من التمر وعلة الزاينة **قوله**
لا يتبعوا التمر بالتمر لانه من الزاينة المستندة حكم **قوله** وارخص في العربية اي في شراها بخرصا تسمى
الى الجناد اذ وصورة ذلك ان يخرصا الخارص الخلات فيقول هذا الربط الذي علي (اذا بس حصل
سنة ثمر ثلاثة اوسق ويستخرها من اعطاه له بثلاثة اقسرة ثمر اعطيه له عند الجناد
واما جعل بيعها عليه هذه الصفة رخصة لان الرخصة ما شرع لحد من قيام المحرم والمحرم هنا
الزائنة فهي مستثناة من الزاينة **هي** مستثناة من امول ربيعة الزاينة وهو ظاهر احاديث
هذا الباب ومن ربا الفضل والناس ومن ربا العود في الهبة واختلف في العود الذي رخص
لاجله في شراها المذكور فقيل هو لود في الضر لان المعري يتضرر به خوفا من اعري الخلية
في حايطة واطلاعه على الهبة وقيل يتمم المحروف لان من اعريها بل من اقامها بها وحراسها
ويجمع سواها وعليه في ذلك كلفة فخرصا تسمى لان ليست في الكيفية تلك المنة تسمى القابلة وقيل
العلة **٢٢** جميعا **قلت** ويومر من الله ونة في قوله رابع هو استعمال الرقعة ويأتي بيانه
والحلل بها جميعا اي بكل واحد منها على اليد هو قول مالك وابن القاسم في المدونة ويجوز
المعري شرا عريته لوجبه اما لدفع الضرر واما للرفق في كفايته وينبغي على اختلاف الطبعين
فروع من جواز شراها من العربية ويأتي الكلام عليه ويجمع التمار على الصفة المذكورة خاصة بالعربية
ويأتي ما يبيح من **عري** ويجوز شراها عندنا عشر شروط ستة متفق عليها واربع مختلفة
فيها فاستة ان يكون المشتري المعري من المعري وان يكون بعد الزهو وان يكون بالخرص
وان يكون العوض من صنف العربية باسما يدفعه عند الجناد ولا ريب ان تكون الخلة لغة العربية
لا لغة الهبة وان تكون العربية خاصة اوسق فاقول وان يكون المشتري جميع العربية وان يكون
بالخرص وينبغي **قلت** ذكر ان الستة متفق عليها في المذهب وذكر في كتابه في بعض خلاف
فقف عليه فاما الشرط الاول وهو ان يكون المشتري العربي من المعري فيأتي الكلام عليه حيث
تقرر له واما الثاني ان يكون الشرا بعد الزهو **قوله** ذهب الجمهور وما كان في الجمهور عنه ان لا يباع
الا بعد الزهو **قلت** حكى الباجي وابن يونس عن يزيد بن ابي حبيب انه يبيع بخرصا قبل الزهو
واما الثالث وهو ان يكون الشرا بالخرص فصوره ما تقدم ويأتي بما في شراها بعد الخرص
من الخلاف واما الرابع وهو ان يكون التمر من صنفها فقال في المدونة لا يجوز ان يكون من غير
صنف ولا رطب وباسر الباجي ان كانت برنيا تمر بخرصا يبيح ولا افضل ولا ادنى الى الجناد
باردني واما بارف فان كان لدفع الضرر لخرصا وخرصا في جود واما الخارص وهو ان يكون العوض
ثمرات فهو الذي جازي حل الاحاديث ومحل الرخصة فلا يمتد الى غيره وما جاز في حديث عبد الله بن
يزيد من انه رخص بئذ في بيع العربية بالتمر والرطب ياتي الكلام عليه واما السادس وهو ان يكون
التمر موزنا الى الجناد **قوله** فهو مذهب مالك وجل اصحابه واتحان بعضهم اذ وقع نقد او قال الشافعي

قاله

واحد لا يجوز الا بالتقدم **قلت** واما الاربعة فاما الاول وهو ان تكون المنة بلفظ الحرية
لا بغيرها **قوله** الذي يقول له جل اصحابنا وابن حبيب لا يرعى الاسر ويجري الحكم في كل ما سخط
سوا كان بلفظ الحرية او غيرها **قلت** واما الثاني وهو ان تكون الحرية خمسة اوسق فياتي
الكلام عليه حيث تعرض له في الحديث واما الثالث وهو ان يكون المشتري في الحرية فله ثلاث
في المدونة من ابن القاسم والبرقي فاجاز ان القاسم ان يشتري بعض الحرية قال لا يجوز لما سكن
رجلاحيته ان يشتري بعض السكني وقال بعض كبار اصحاب مالك لا يجوز ان يشتري بعض الحرية
لان الضرر باق وذكر الخليل بن محمد بن علي التلملي بالمعروف اودع الضرر وتقبض الشيخ
تخرجه قول ابن القاسم على التلملي بالمعروف قال لا لئلا ينال القاسم قاس شرا بعض الحرية على جوار
شرا بعض السكني ولا معروف في شرا بعض السكني قال واما القولان بناء على صحة التلملي بما
ستخلص رقة التخل وقصر على دفع الضرر فان صح التعليل بالاستقلال جاز قال ولا يقال قول
ابن القاسم تطير بمسيلة السكني لا قياس عليها فلا يتم التقبض على الخمي قال لانه في المدونة الكبرى
قياس مخرج لان ضرر المسئلة في قال ابن القاسم ولا بأس بشرا بعض الحرية بل في ذلك عن مالك
وانا اراه حسنا لان مالك قال لا بأس بشرا بعض السكني والحرية عندي مثله ولما راعى الحرية
منه وسعت منه السكني واما الرابع وهو ان تكون الحرية فيما ييسر وييسر في الكلام عليه
حيث تعرض له **قوله** في الاحرف اذ ون خمسة اوسق او في خمسة شك داود **قوله** دل الحديث
على ان الرخصة اما هي فيما يكال فيجوز به لا محالة لقولين نعمتها في التمر وكما ييسر وييسر في الحر
وغیره **ط** وهو الاول لان الضرر لما هو في التمر وانفقوا على الحاق الزبيب به ولا سبيل لاحاق
الا انه في معنى التمر فيلحق به كما ييسر وييسر **قلت** نعمتها في كل ما ييسر وييسر
المشهور وقصرها على التمر والزبيب رواه محمد وقال محمد بن جعفر في كل ما ييسر وييسر فيما لا يد
قال في المدونة وما لا يتم من الرطب ولا يتزب من الحب بمغلة خضراء لقوله لا يشتري بالحرص
واختلف قوله مالك فقصر في المشهور عنه الحكم على خمسة اوسق فادنا اتباعا لما وجد عليه
العمل ولان خمسة اوسق مقدار المال الكثير الذي يجب فيه الزكاة من هذا الجنس فقصر الرقيق على
شراها فجازاد نظير ما خرج الى المال الكثير الذي يطلب فيه التخرج ما فيه من الزبانية وقد يكون
هذه القدر هو الذي جرى العرف عنده علماء وقال ايضا لا يجوز في خمسة اوسق فادنا
لانه المحقق لان خمسة اوسق في المشك **م** قال بعض الخلفاء الراشدين في خمسة اوسق فادنا ولا
وجه للتعلق في اوسق خمسة بالحديث لكن وقع في بعض الطرق اربعة اوسق فوجب انتم
الى هذا المتفق واسقط الزايد والى هذا الحديث ذهب ابن المنذر والزمه من الشافعيان
يقول به وذكر ابن القصار انما اختلف قول الشافعي في ذلك **ع** والتخفيف بهذه القدر انما
هو اذا اشتريت بغيرها واما اذا اشتريت بالبر او العرص فجاز لربها وغيره ان يشتريها
وان كانت اكثر من خمسة اوسق **فصل** في خلات **ع** والحرية عليه فشرطها الحر
كسائر العتاي واختلف فيما ثبت حوزها فقال ابن حبيب يجوز امرين مما ظهر في الشرع بالابر
وحوز الرقاب وهو مذهب المدونة عندنا فشرطها الحر والحرية في زكاة الحرية
مستقرة وعلاجهما فقال في المدونة كل ذلك على المعري خلافا لمذهب فان زكاة على الموهوب له

وقال

وقال اكار اصحاب ماله ذلك على من اهرت له كالمدة وهذا الخلاف انما هو اذا اهرت قبل الزهو
واما اذا اهرت بعد الزهو فزكاة على رب المايعة لانه انما اهرى بعد ان وجبت عليه الزكاة

احاديش اذا بيع الحايض من تكون الثمرة

قوله من باع حايضا فيه ثمر اربع الابار والتذكير والقاع بمعنى وهو ان يجعل شيء في طبع الثمرة
من طبع فراق ويعلق خوف سقوطه يقال منه اهرت ابر بكسر الباء وفتحها ويقال ايضا اهرت بالفتح
تاثير كملت نكبتها وقال ابن حبيب الابار شق الطلع عن الثمرة والحيث يدل على جوار ثمر
التخل وغيرها واختلف فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم قال لا تضار لائلكم ان تظفوا فتكونوا
التذكير بغيره من الثمار فقال صلى الله عليه وسلم انتم اعلو بارم وبارميا كرو وما حدثكم به عن الله
فهو حق وابر التخل ما تقدم وبارميا غيرهما من الثمار عقدتم وثبات ما ثبت وسقوط ما سقط
من نور الاما يذكر منه حكمه حكم التخل واختلف في ابار اربع فقط لا يظفون وقيل افرأته به

قوله من باع حايضا فيه ثمر اربع الابار والتذكير والقاع بمعنى وهو ان يجعل شيء في طبع الثمرة
في سوق السكك البايغ واختلفا ذا التمر برفق قال مالك هي للبائع وقال ابو حنيفة للبائع والمدة
قالك بدليل الخطاب من الحديث لانه انما جعلها للبائع بالابر فهي اذا التمر للبائع وايضا
لذلك نظير من التمر حين الامة هو قبل الوضوء للبائع ووجهه للبائع والتمر بمنزلة الجنين
واخرج ابو حنيفة بالحديث ايضا لانه قال لزيد كرا لابر لغيري لغيري ما سواه وانما قصد به
التنبيه بالابر على ما روي به ورد عليه بعض اصحابنا بان التنبيه انما يكون بالادني على الاعلى
وبالمشكل على الواضح ما ذكر خارج عن الوجهين وتخصيص ما اخذ الفقهاء من الحديث ان مالك
استعمل فيه اللفظ ودليل الخطاب وابو حنيفة استعمل اللفظ وتعقوله الخطاب **قلت**
دليل الخطاب هو المسمى في اصول الفقه بمزبور الخالفة وهو ما ثبت منه نقص حكم المنطوق
به للسكوت عنه كقوله في الغنم السائمة الزكاة فهو موه ان لا زكاة في المخوفة ومحقولة
الخطاب هو تنبيه على ان السكوت عند حصة او المنطوق به في الحكم والراد على ابي حنيفة
زعم انه انما يكون بالادني على الاعلى وبالمشكل على الواضح والمدكور في كتب اصول انه يكون
ايضا بالادني على الاعلى **م** وتعليقنا في ان غيرنا ما يورث تكون للبائع اختلف عندنا هل للبائع
ان يشتريها فالمشهور المنع وقال بعض مشيخنا على القول بان المشتري مباحون بالمهور
قال الشافعي **ع** والمشهور بنا على ان المشتري مشتري فهو لا يستأجر الجنين ثم وانما ابر البعض
الجنين فان تساوى فلعل حكم نفسه وان كانا تهما اكثر فليس الحكم كذلك وقيل الاقل تابع للاكثر
ع وافق الشافعي ان المباشرة لا تكون للبائع الا بشرط لظا هو الحديث وكذلك ابو حنيفة
الا انه قال بجوازها للبائع حينه وان شرط بقاها فسد البيع وقال لصاحبه محمد بن الحسن الا ان
يكون بعد ابدالها فله انقاؤها وقال ابن ابي ليلى المباشرة للبائع وان لم يشترطها وهذا ان
القول لان لجان السبقة ومنع ماله رحمه الله تعالى ان يشترط البائع بعض المباشرة واجاز
بعض اصحابنا ولو كان لا يبيع ارضا فريها ولو ظهر فقهه قولان قيل هو المشتري كالتمة التي اهرت
وقيل هو للبائع لا يبيع من حيز ما يد كرا لغيري فاشبه ما ذكر في الارض وظالم القتر **ع**
في الطريق الاخر من حديث الزهري عن سالم عن

ابيه من باع غرابه ان ابرقته للذي باعه الا ان يشترطه المبتاع ومن اتبع عبدا فله للذي باعه
الا ان يشترطه المبتاع مع ثبوت زيادة بيع العبد من طريق ما لم يجمع الرواة وسقطت عند ابن مالهان
قال له ارقط خالفنا في ما في هذه الزيادة فلم يذكروها قال النسياسي ان احلاف القلب من نافع
والقول قول نافع **قوله** ولا يصح اسقاط نافع لها لان ما ثقة فزيادته مقبولة بل هو اجزى نافع
وما ذكر النسياسي هو اشارة الى ترجيح رواية نافع **قوله** خاله للذي باعه الا ان يشترطه المبتاع
سقوط ملته لعبد ان كان نفعاً ومنه او نكاح قاله للبايع الا ان يشترط عليه خلاف الحسن البصري
والزهري من قولهما ان المالك يبيع للعبد في البيع والحديث يرد عليهما وانما يجوز ان يشترط للعبد اذ انصت
له من التمس ولا بد من فيه ربا واماله اشترطه المشتري لنفسه فلا يجوز لانه سلعة وذهب بذهب
وان سقط بحق وما في معناه من الحقوق التي تضر الى الحق واسقطا لنفسه عن السيد كمال
العبد وان شرطه السيد خلاف للتساقط والحق في قولهما انه ليس للسيد في الحق ولا يملك
حديث من اعتق عبدا وله ماله فله الا ان يشترطه السيد لان من يملك عبدا عليه ان لا يملك
منطوق به والسيد مكين عنه وعود الصبر على المنطوق به اولى من عوده على الكناية وان سقط
لجناية فالمال فيها مع للرقبة منتقل بانتقالها وان سقط بعبية او صدقة ففيه قولان لان
العبية تشبه بالبيع لانه اشتقال من ملك الى ملك ونسبه ايضا العتق لانه اشتقال بغير عوض
والحديث جهة لتأني ان العبد يملك لانه اضاف الى المالك بلام المملوك واللام ترو للملك والتعريف
لكوالم الولاية للمالك هكذا قيل وفيه عدي نظران الولاية لقولان من من المالك فلا يبعد
هذا المالك قسما ثانيا ونزد اللام للاختصاص بقولها الباب للدار وذلك مبسوط في كتب النجاة
قلت والتحقيق ان العبد يملك ملكا غير تام لان السيد انزع ماله وفي الذم سائل يملك
عليه انه يملك ولغيره تدل على انه لا يملك وتزكنا جمل خشيته الاطالة والتحقيق ما تقدم رده وفيه
حجة لاحصائنا ان ما على العبد والجارية من الثياب غير داخل في البيع لان ذلك مال وقال بعض
اصحابنا يدخل سائر الجوارح ولا غيره لان اسرار العبد لا يتناول الثياب **قلت** والمذهب
عندنا ان العتق يشمل ثياب الممثلة التي عليه دون ثياب الزينة وكذلك الجارية وهذا الما
هو حسب الحرف والافا سحر العبد لا يتناول ما عليه قال ابن الموارس ليس للسيد ان يستثنى
ثيابا للممثلة ولو اشترطها لكان شرطاً باطلا وتبع العبد **قوله** في الخبرين عن الحاقلة والمزا
وبيع الثمار قبل بدو صلاحها والخايرة تقدر الكلام على الثلاثة الاول وقوله والخايرة م قد
فسرها جابر فيما وجد بما يرجع الى انها كفسر الارض من بحر وما يخرج منها وقال اهل اللغة هي
المزارعة على النصب كالثبت حقيرة والخبرة بالضر النصب قال **المشاعر**
اذا ما جعلت النسل للناس خيرة فشانك اذهب لشوي

وقال ابن الاعراب عن مشتقة من خيرة لان علي عليه وسلم اقرها في ايديهم على النصف فقبل
خايرهم اي عامهم في خيرة **قوله** قيل هي والمزارعة متقاربان وما المعاملة على ارض من معلوم
على الثلث مما يخرج منها الا ان المزارعة يكون المزارع من عند صاحب الارض والمزارعة تكون
البدن فمن عند صاحب المال كذا قاله جمهورنا وقيل انما يعني واحد واختلف في اشتقا
فقال الجمهور من الخير والخبرة لا كالا ولا كالمزارعة وقيل من الخبر وهي الارض البينة وقيل

العامل

من الخبرة بها وهو النصب قاله الجوهري وقال ابو عبيد هو من النصب من سمك او من غير القوم
خبرة اذا اشترى النسل وقسموها لهما وقال ابن الاعراب عن خبر لان اول هذه المعاملة كان في طر اذا
كانت المزارعة هي المزارعة على جزء مما يخرج من الارض كالثبت فيكون الفرق بين المزارعة
المحاقلة كرا الارض بشي يخرج منها مطلقا والخبرة ما كرا وما يخرج معلوم يخرج منها كالثبت او ما يتفقان
عليه وقيل انما يعني واحد والمشهور ما ذكرناه على ان مشتقة من خبر فلا تكون الخبرة منها عنها
وقد صح النبي عن فتي غيرهما قال الصحيح ما قال الجمهور ان كرا الارض خبر منها كما تقدم **قلت**
وعلى ان مشتقة من خبر ففيه الاشتقاق من الجوامد **قوله** ولا يتبع الا بالدينار والدرهم الا
العرايا **ط** هذا فيه تدبير بالتدبير والتأخير وترتيب الحديث في المحاقلة والمزارعة الا بال
لدينار والدرهم وهي عن الزانية الا في العرايا لان المحاقلة والخبرة كرا الارض ولا يجوز بيع
منها ولا يجوز الا بالدينار والمزارعة بيع التمر بالتمريك ولا يجوز الا في العرايا **قوله** والمحاقلة بيع
الزروع قايما بالبيع في تفسيرها بذلك معنى حسن بوخذ مما تقدم لان قدما ان المحاقلة
اسم لبيع الزرع بالحب كذا واكر الارض بالجزء وكما فسرنا الخبرة بان كرا الارض بالجزء ثم
عاد الى تفسير المحاقلة فسرنا بانها بيع الزرع قايما بالحب اذ لو فسرنا بالحب لكانت لغيره انه
تكرر ليعني الخبرة **قوله** في الخبرين زيد بن ابي انيسة عن ابي الوليد المكي عن جابر عن
الاخر عن سليم بن حبان عن سعيد بن مينا عن جابر **قوله** قيل سمعته هو ابو الوليد المكي وقال
الحاكم والرازي ليس هو وانما اسم الوليد يسار وروى عنه ابي عبد الله الغني وقال بل هو هو وكذا
ذكر البخاري في التاريخ قال سعيد بن مينا ابو الوليد المكي سمع جابرا وروى عنه ابن حبان وابن
ابي انيسة **قوله** قلت لوطا سمعت جابرا يذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم
ط تحتل الاشارة الى الحديث والتفسير مما فيكون الجمع من لفظه صلى الله عليه وسلم
ويحتمل ان الامور المني عنها لا الى التفسير وهو اولى بقوله عطا فسرنا جابر **قوله** قلت وما
تشق قال تجار وتصفار **ط** قال الخطابي التفسير لون غير خالص للحمرة او الصفرة وانما هو غير
وسمى لهما ولعمدة قال تجار وتصفار لان هذا اللفظ انما يستعمل فيما يميل الى الحمرة او الصفرة
فانه ارادوا استقرار الحمرة او الصفرة قالوا احمر او صفر وجاء هذا اللفظ فحدث عطا حتى تشبه
بالها وضبطوا الشين فيه من سعيان من العامر بالسكون وعن القاسم التمهيد بالتم قال
والاشقاق ان حمر او صفر ويوكل منه شي قال بعضهم والحرف تشق بالحاق قال غيره بالهاتل
من الحاقا قيل مدحة ومدحة وفيه كليل انه لا يشترط في بدو صلاح ثمار الطيب والله لا يعتبر
الوقت الذي حوت العادة بالطيب فيه وذهب بعض العلماء الى اعتباره وانما الخبر الوقت فيما
جاور الحاقا الذي بدو صلاحه فيباع ببدا صلاح جاره وانما هو في نفس فان ذكرت عن الوقت
بيعت وانما يعتبر الوقت **قوله** في الاحر والمعاملة من العام اي السنة يقال عاوت النخل
اذ اجلت سنة ولم يجل اخرى **ط** وهي في العرف بيع التمرتين وعلته المنع انه من بيع التما قبل
بدو صلاحه ولا بد انما باع من قبل فلو كان ما في السنة الثانية لمر يوجدوا في بيع ابدال الوجوه
وقيل فيه والصلاح فكيف اذا لم توجد **قلت** واذا كانت العلة في المنع انما هي عدم وجود
البيع في السنة الثانية فيشكل ما اورد في كتاب البيع الفاسدة من جواز اشتراط خلفه القليل

او اشتراط جزية او جزين لان الخلقة ليست بموعدة حين العقد وكذلك ما تقدم من ان
الياسمين بطون وانما يجوز بيعه ويحلح اول بطون منه ويكون المشتري جميع البطون الينة
الى انقضاء فصله وكذلك ما تقدم من ان الموز تشتري بطون كل السنة وانه لا بد في بيعه من ضرب
الاجل قالوا الشهر والسنة ومعلوم ان كل البطون لو توحد حين العقد وكذلك ما ذكر ايضا في
اليوم الفاسدة من انه لا يجوز ان يبيع ما تظفر الفتاة شهر لانه لا يخلل المع بالخل في سنة
الخروج منه لاحد موجد المبيع والجواب عما سوا ما تظفر الفتاة ان ذلك انما جاز بحكم البيع
ولذلك لم يجز ان يشترط الخلقة الا من اشترى اصل القميص واشترط ان تكون الخلقة ماثونة
واما بيع الموز فيجب ان لا يطول الاجل فيه خوف ان يتناول له الحديث قوله **والثيا قلت**
الثيا بضم الثا وقها اسم المبيع الذي وقع فيه استثناء من البايع او المتاع والاستثناء ما اخذ
من ثناء عن وجهه اذ كفه ومرفعه وفي الحديث من استثنى فله ثنياء اي ما استثناء وهو في
الاصطلاح النجاة اخراج الشيء مما دخل فيه غيره لان فيه كفاور دأخذ الخول **ع** قال
الحروي بيع الثيا في يستثنى من البايع شيئا مجهولا فيفسد البيع وقال القتيبي هي ان
يبيع شيئا جازا فلا يجوز ان يستثنى منه وفي الزرع ان يستثنى بعد الحذف شيئا من
ط والحاصل ان بيع الثيا لما فيه من البيع استثناء من البايع او المتاع والاصل المخرج لهذا
الشيء غير ان في ذلك تفصيلا وله صور **ع** الاولى ان يستثنى من الحايطة خلقات معينة فيجوز
ذلك باتفاق قلت او كثرته لان البيع كثر في علمه بل على غيرها الثانية ان يستثنى خلقات
تتأخرها فلا يجوز باتفاق لما فيه من الجهالة وتناول الثنياء واجاز مالك وجماعة اذا كان
المستثنى قبل الثالث فاقولوا ان الحزم يحصر الحايطة فاستثناء القليل لا يكثر فيه عذر
والعذر اليسير معتبر في مواضع كثيرة والثالث سير الرابطة ان يستثنى من الحايطة جوارشاها
فيوزع عند مالك وعامة اصحابه قل المستثنى لو كثر وقال عبد الملك لا يجوز استثناء الاكثر
والخلافة فيه عند النجاة وعند الصولييين والفران يدل على جوازها قال الخالي ان عيادي
ليس لك علم سلطان الامن اتبع من الخاوين ومعلوم ان الخاوين اكثر الخامسة ان يبيعه
على انه واجاز بالثني الى اجل كذا او متى جاء به فانه يرد عليه ماله وهذا الذي يسميه المتفقون
بيع الثني فلا يجوز للثني ولانه ذريعة الى سلف جرفها فان وقع فتح وان فأت مصفى بالقيمة
كالبياعات الفاسدة **ع** السادسة ان يبيعه على انه ان لو بانه بالثني الى وقت كذا فلا يبيع بينهما
فلا خلاف فيها قول مالك مرة لجاز البيع وأبطل الترتيب وحول لآخر الحيار وما كان من ذلك على
الطوع بعد العقد جاز ولزم الوفاة ومن اشيا اشتراط البايع على المشتري انه ان جاء بالثني
فالسلة له **قلت** تقدم الكلام على الثيا مستوفيا في اول البيوع والله اعلم
كتاب الاكرية قوله في من كرا الارض من الحسن وطاوس كرا الارض
البتة تظهر الحديث ولهم فيه عن الحاقلة وضربها الراوي في ايات كرا الارض في البيوع
عندنا منعها بالطعام وان لم يثبت كماله واللين وما يثبت كالتفطن والكتة وان لم يثبت
ما عدا الحطب والحشب وقال ابن نافع يجوز بكل شيء وبما لطعام ما عدا الحنطة ولا حرم اذا كان
ما تكري بمظلف ما يزرع فيها وقال ابن كنانة لا تكري بما اعيد في يثبت ولا باس بينين طواما كان

او غيره

او غيره وبشبهه الى مالك وقال الشافعي وروى حنيفة لاياس كراها بطعام في الذمة لحديث رافع الان
واما تقي في الذمة فلا باس وحمل اصحابنا انه لا يرد واجزاه ولا يلزم اتباعه والتفقا محاذيل كراها
بالجزء واجاز بعض الصحابة وبعض العلماء تشييرا بالقراض **ع** وقال مالك والشافعي والحنفي والاصيل
من اصحابنا وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن في اخرون **ع** ان يحنون عن الغيرة لاياس كراها
بطعام لا يخرج منها وحكي غير من انه لا يجوز بالطعام وقال ربيعة لا تكري بغير الذهب والفضة
لحديث رافع **قلت** اجازة الشافعي واي حنيفة كرا بطعام ممنون في الذمة وكذلك بطعام
خاص بطريق احري وحكاية الامام عنهما من كراها بالجزء خلاف ما حكى القاضي عن الشافعي من الجواز
والمراد بالجزء جزء ما يخرج منها وقال ابن سحنون قلت لم يحنون له اجاز ولو كراها بالفضة والحطب
والعود والصندل والخروع وهذه الاشياء مما تشبه الارض فقال هذه الاشياء ما يطول مكرها
ووقع في اجل ذلك سهل فخر وقول ابن الماجشون لا الحنطة ولو كراها هي حكاية بعضهم عنده
هذا القول ومنهم من يقول عنده في الاستثناء لا الحنطة فقط ومنهم من يقول لا الحنطة
والشعير والسلت واذا اجاز يحي كراها بالجزء ما يخرج منها طواما كان او غيره فاجري ان يخرج بطعام
وما يخرج منها مطلقا وكذا يحكي فينا القول هنا عنه وعن الصيالي وغير واحد وانما يخرج ان كراها
بكل شيء وشهد سحنون في كراها بالجزء مما يخرج منها وقال انه جرحته ولا يوكل طعامه ولا يشتري
من ذلك الطعام الذي اخذ في كراها وتاويل ابن ابي زيد عنه هذا انه على طريق الورع قال
سحنون فان نزل فلنا لرا كراها بالجن وحكي ابن ابي زيد عن عيسى بن مسكين وغيره من قراءة
اقضية انه يعطى قيمة ذلك الجزء دراهم قالوا لا لا يعرف لها بالمغرب كراها بالدرهم فيخطفه
ذلك الذي جري بينهم اصاب قليلا وكثير **قوله** وعن بيع السنين هي المعلومة وتثبت
وكذلك عن التمر حتى يطيب **قوله** في الخرفان لم يزرعها فليزرعها اخاه فان ان قليمك **قلت**
احاديث الباب ظاهرة في المنع وحجة للحسن وطاوس لان يقال انما كان ذلك في صد
الاسلام حين كانت الوفاة واجبة لضيق الحال وهذا يرد ان ابن عمر اخرج من كراها
حين سمع حديث رافع وكانت الحال حينئذ اشحت على الناس لانه كان في اخر خلافة معاوية على
ما ياتي الا ان يقال انما امتنع ثورا لا وجوبا وهو ظاهر القاطع في الباب كقوله ثم حتى
ان يكون قراشي لكن هذا يجر منه ان رافع عدل وجرا لعدله ولو لم يجب الجلبه فامتنع ذلك وجوبا
وما كانا ولا احاديث المنع على كراها بالطعام او ما يثبت ولجاز كراها باسوي **قوله** في نصيب
من القصر **ع** رويته عن اكثر بكسر القاف والصاد والراء بينهما اصاد مملو ساكنة وفي اخوها
مستثمة رويته عن الطبري بفتح القاف والراء مقصورا وعن ابن ابي الحديد بفتح القاف
مقبوضا ولو بعض اهل الشام يقول بكسر القاف والقصر ما يفتح التسليم من الجب بعد
ان يدرس فيقال له ايضا القصار بضم القاف **قوله** في اخر كتابنا هذا الارض بالثني واربع
بالمائة **ع** في انما بكسر الدال وفي غير مستوفى **ع** وهي كلمة ليست عربية
ولكن سواد **ع** هي مخرب لاجل بيته والمائة ايات مسائل لما ليكرا والسؤال في دون
المائة ايات **ع** قال سحنون الماذا يات ما يثبت على جافتي مسائل الما وقل ما يثبت حول
السواقي مما يجب **قوله** في الماذا يات مسائل القصر وشبهة ما يثبت على الحاقين

منه

بدل المجاز من مجاز المجاورة **ع** قال القاسمي ومعنى هذا ان صاحب الارض يواجر ارضه بالثمن
 وبان يكون له ما يزرعه العامل من ثمنه على المتبادل وما بقي فللعامل في ذلك ما فيه
 من الخبز اذ قد صدق ذلك كما ياتي بيانه **ط** وفي الحديث حجة لما لا يلا الاكثر على من كرا الارض
 بخبز مما يخرج منها واجاز جماعة الحديث بمرادهم **قوله** في الاخر والحقول كرا الارض **قلت**
 تقدم تفسيره بوجهين وهذا ثالث لان معناه كرا الارض مطلقا **قوله** كرا الارض في الخبر يابسا
ع منبسطا بالحركات الثلاث والفتح ارجح وهو محتمل في **قوله** زعم ابن عمر **قلت**
 تقدم في حديث جابر عليه السلام في اول كتاب البيان تفسير الزعم وانه يطلق على
 القول الكذب والقول الحق ومنه زعم جبريل اي قال وعلى القول غير الموثوق به عمدة
 على قابله وهو هنا محتمل زعم جبريل لان رافعا عدل **قوله** وهذا من خلافة معاوية
قلت تقدم في صدر الباب حديث جابر بالنهي عن كرا الارض لينة وحديث رافع هذا
 انما هو كخبر مما يخرج عن النبي عن كراها بخبر مما يخرج منها والذي لو يصل الى ابن عمر الا في آخر
 خلافة معاوية وانما هو كراها بخبر مما يخرج منها لان رافعا كان غائبا عن المدينة هذه المدة اذ كان
 البعيد ان يكون بالمدينة وتشتد الحاجة ولا يخبر هاهنا كرا الحديث ويكون حديث رافع هذا
 من انفراد العدل بالزيادة وكرا ابن عمر ارضه ومحاربه فيها مع نهيه صلى الله عليه وسلم
 في حديث جابر عن كراها محتمل ايضا انه لم يبلغه النبي او بلغه ولم يبلغه علي بن ابي طالب
 حديث رافع الذي ترك الحاجة لاجله فهو لما ترك الاول **قوله** بالبلاط موضع معروف
 بالمدينة مبطل بالحجارة **قوله** في الاخر كان ابن عمر يواجر ارضه في حديثا ذكر في اخره
 فتكره ولم يواجر **ع** كذا الرواية لتوضيحهم لما حكم بالجم في الموضوعين وعند السمرقندي
 باختلافها وهو يواجر بالواو في الموضوعين وقد تخرج رواية ياجر على لغة من يقول ياجر
 بخبر **قوله** قد كرا عن عومته ياتي بعينه في الطريق الاخرى ايضا ان رافعا
 حدث بعين رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** ابن حنبل حديث اي رافع هذا الوان
 لانه حدث به مرة عن عومته ومرة عن نفسه وهذا الاضطراب يوهنه عنه ويأتي
 بعد هذا ان يسئل عن كرا الارض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك **قلت** ويحتمل انه سمع
 ورواه فلا يكون فيه اضطراب **قوله** ثم حتى عبد الله **احاديث النبي عن كرا الارض بالذهب**
قلت تقدم في صدر الباب ما في ذلك من الخلاف وان المشهور من مذهبنا منعه
 وعللوا المنع بان الثاني بقدر ربا نده باق على ملك ربه لا يرضى وكأنه باع بطعام فصار
 بيع طعام بطعام لاجل **قوله** لان بنا رافعا **ع** اي ذارفق ومنه قول الشاعر
 • كلبني لهم يا امية ناصب • اي ذانصب **قوله** اما بالذهب والورق فلا بأس به اما كان
 الناس يواجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناذيات واقفال الجداول
 واشيا من الزرع فهناك هذا وسلم هذا قل ذلك النبي عنه واما في معلوم معون فلا بأس
 بهذا الكلام الى ان علة المنع الحر والذهب والورق فلهذا ما قد سألناهم من الخلاف
 وفي بعض طرق مسلم تكري الارض على ان لها هذا او لم هذا او ربا اجرت هذه ولخرج هذه
 فهي عنه ذلك واما بالورق فلم يثبت عنه وقد اختلفت الاحاديث كما تقدم واختلفوا في علل ذلك

منه

لاشتراطهم ناهية منها او لا شتراطهم ما ذرع على الجداول والسواقي او لا كلفوا بكونها
 على الجزاء او لا نعم كانوا يكرهونها بالطعام والادوية من التمر وهذه اكلة من العزروا والتمر
 لقطع الخصومة والنزاع على ما جاء في الحديث عروة ان رجلا من الانصار قد اقتتلا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان هذا من شأنكم فلا تكرر لما التزاع فكان نهيه
 تاديبا للرفق والمواظاة **قال** ابن عباس لعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسمي المزارعة والكر
 وانما اراد ان يرفق بعضهم بعضا وهذا اتم الباري الحديث ما كان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يواجر بعضهم بعضا في المزارعة وفي التمر واقفال الجداول وهو بيع المهر
 او ابلها والجداول والسواقي ومثله التبرع وقال ابن الاعراب يابا الربيع الساقية الصغيرة بلفظة
 الجبان وحمه رجان وقال الخليل الاربعاء الجداول جمع ربيع وقال غيره في خطوط الماشي
 الارض **المزارعة** **قوله** يعني المزارعة **قلت** المزارعة مفاعلة من الزرع
 وليست هذه المزارعة المني عنها المزارعة في العرف وانما يريد بها من تقدم من كرا الارض
 ولها المزارعة في العرف فتمت الشركة في الحث واختلف فيها فقيل بكرم بالعقد وقيل
 بالشروع في العمل وقيل بالبدن والاقوال الثلاثة حكاهما ابن رشد واختلف عن مالك
 فروي عنه الا لا يجوز حتى يشتركا في الرقاب والالة ليختمها هلك وروي عنه اذا سوي
 ما يخرج منه هذا انما ما يخرج الاخر بعد انما لها في الزريعة جاز وشروط المزارعة السلامة
 من كرا الارض بالاكثري به وقد تقدم مرينا ما نكري به حتى كان جزء من الارض في مقابلته
 من البدن اتمتع ومن صور السبع ان يكون من احد سما الارض ثلث البصر ومن الاخر العمل فلهذا
 البدر لان فيه مقابلة جزء من الارض جزءا من البدن ولو كانتا ليدرمهما ومن احدهما البدن
 ومن الاخر العمل الاعلى رواية انما لا بد ان يشتركا في الرقاب والالة ولو كان من احدهما
 الارض والبدن ومثل ذلك اخر العمل فقالا للحمي نعمان بن حبيب واجازها سمون ابن عبد
 وهذه مسيلة الخاس ببلادنا وقال ابن رشد في ان تعاقد اللفظ الشركة جاز بالخلاف
 ولفظ الاجارة يمنع بالخلاف وان كان العقد عريا عن المعطين فاجازها ابن القاسم ومنها
 سمون **قلت** تأمل فليس هي مسيلة الخاس ببلادنا حتى تنوه ان سمونا اجازها لان
 هذه المسيلة التي اجازها سمون ابن القاسم من عند النبي عليه العمل ومسيلة الخاس
 ببلادنا ليست من عند النبي عليه العمل الا قولك فقط وايضا فليست مسيلة الخاس
 ببلادنا هي التي تكلم علي بن رشد وان كان ظاهرها كذلك ويتضح لك ذلك بحكم كلام ابن
 رشد قال في المسيلة وهذا تكلم علي ما تقول في رجلين اشتد علي ان علي احدهما البدن
 والبقرة والارض ويكون له الربيع فاجاب بما تقدم من الاقسام الثلاثة الا انه غير
 عن صورة السبكت التي هي محل الخلاف فقال له في اليك بقري وابني وبذري وعليك انت العمل
 فهذه في الظاهر هي مسيلة الخاس وليس كذلك لان التي في كلام ابن رشد ان الخاس باخر خمسة خمرين
 التي في الخاس ببلادنا لا باخر شيئا من البدن وعدم اخذه الثمن محض كونه اجرا او يكونه اجرا افعي
 عبد الله بن سعيد بن شيوخ شيخنا ابو نسيب ونص ما سئل عنه من ذلك ما تقول في الخاس في
 النبي عمن من لا يزرع في الارض لا يملك كرا الناس لا يجدون من حرث لا كذلك عند ربهم

هذه

فاجاب بانها شركة لان الشركة لا بد ان تكون في الاموال التي تكون عليها الارباح وتكون
الناس لا يجدون من يحرث معهم الا كذلك ليس يجد ربحهم وعلبة الفتا ما هي من ايمان حلة التزم
ولواهم تقصوا عقود الفساد لو ستمر الناس على الفساد فان حاجته الضعيف الى القوي شديد
قلت وكان شيئا يقول وما يوكدها اجابة لا شركة ان الشركة العمل فيها لا في عامل واحد
والخامسة انما يدخلون فيها على تعيين العامل **ع** وصورة المزارعة ثلاثة ان اشتركا في الارض
والالة والعل جازت اتفاقا وعلى ان الارض ذات القيمة من احد ما ومن يحمل الاخر الحمل
واشتركا في غيرهما نساويا واختلقتا فسدت اتفاقا لاشتمالها على كرا الارض بما يخرج منها الا
الا على قول الاودي والاصلي ويحيى بن يحيى وماعدا هذين لصورتين مختلفتين فيه وذكره
هذا الخلاف خلاف حكمية ابن المنذر لا اتفاق على منع ما اشتمل على كرا الارض بما يخرج منها
فصل والعمل المشترك هو الحرف واختلاف في الحصاد والدرر فيقولون لا يجوز
شرطه لما فيه من الجاهلة وروي حسين بن عامر عن ابن القاسم جوازها وجواز شرط نقل نصيب
رب الارض وما ذكره يحتمل من الجاهل والواقع في الدرر وفيه نظر في الحصاد وعند الشركة لابد
من مساهمة في القرض وليس هو في ذلك كعقد الاجارة والبذر ان عبد السلام وعلي هذا فيقولون
شرط بقا الزرع وهو اقرب من شرط نصيب رب الارض وما ذكره يحتمل من الجاهل والواقع في الدرر
وفيه نظر في الحصاد وعند الشركة لابد من مساهمة في القرض وليس هو في ذلك كعقد الاجارة
فصل وايما كان البذر منها فشرطه عند يحتمل الخلط ولم يشترط ما بين القاسم ولا يعنى يحتمل
بالخلط ان يخلط في انا واحد بحيث لا يميز احدهما عن الاخر بل ما هو اعرجي لوجوبه في بيت واحد
في جهة فقبل هو بخله الخلط وقيل ان علت النواحي فخلط واحد بنيت بدوم ويتاجران في الا
وعلى صحة الشركة لو بنيت بد واحد ما لم يبيت بد الاخر فان غر الذي لم يبيت بدوم فويلد
مثل نصف بد الاخر ولا يثبته في بدنه وان لم يفر فكل مثل نصف بدوم **كتاب**
المساقاة **قلت** المساقاة مفاعلة من السقي والسقي قوام هذا الشجر بالسقي وهو
الكنز عمل المساقاة واما المساقاة في العرف فمرسها التسيج بانها العقد على القيام بكونه البناء
بغير ربح من غايته لا بلفظ الاجارة والجمالة وقال بقدر ولو قيل بجزءه لندخل المساقاة على ان للعامل
كل الثمرة قال في المدونة ولا بأس بالمساقاة على ان كل الثمرة للعامل والمعرف انما تترك بالعقد
وقيل لا تترك الا بالاحل كالعراض وقال يحتمل او لها يلزم بالعقد كاجارة واخرها كالحمل
ان ترك قبل تمام العمل فلا شيء له قال شيخنا ولا يتوهم ان هذا قول ثالث لان الحكم كذا **عليه**
القول باللزوم وعليه انما تترك بالعقد جاقوله في المدونة ومن ساقته لم يجز ان يقبله عليه
لغيره اياه لان شرع في العمل لا قال في القول بغيره للزوم والحل ان لا يحصل له شيء كان
العوضان اذ احدهما مجهول لا قال بالعقد غير لازم كالعراض والجمالة وانما راعى على احد الاقوال
لان اللزوم مع الجمالة غير **قوله** عامل اهل خبره كانت هذه الجملة تغطي للمعاينة
لانها تفتح عتوة وقسمت بين الخامين **ع** وقد اختلف في خبر هل تفتح عتوة او لا فيكون
وبعضها صحتها او بعضها عتوة وبعضها بطلان هذه دون قتال **عليه** في المساقاة
مالك والشافعي وداود وهذا الحديث ومنها ابو حنيفة والحديث في

الله صلى الله عليه وسلم وله ما اخذ وله ما بقى وهذا لا يسلم له وان سلم انما ففتح عتوة لانه لا يجوز
الربا بين السيد وعبد **قلت** المذهب جوازها كما ذكر وقال عبد الوهاب وهي مستثناة من
اصول ممنوعة وانما استثنيت للمرضوم التي مستثناة من بيع الثمار قبل بد صلاحها ومن العز
في عمل العامل لانها ان اجتمعت الثمرة ذهب عليه كما اطلاق مع اتفاق رب الاصول بطله وجعل قدر
خلفه وربا الطعام بالطعام الى اجل ان كان في الحائط جوار يطعمهم ويأخذ العوض طعاما **ع**
واختلف الجيزون لها قصير او الجوزان على العمل لانه لم يحقق الرخصة الا في وقته الشكا
على العمل والنجلاء لم يحقق الرخصة الا فيهما ونحن قسنا على ذلك جميع الشجر والمشهور عندنا
منها في الزرع الا اذا عجز عنه ربه **قلت** نعم المساقاة في الشجر واختلف في غيرها
كالزروع والمقاتل في الباذنجان والكون والقطاني واجازها ابن
وان لو عجز عنه صاحبه ومنه ابن عبدوس وان عجز وشرط مالك ان العجز صاحبه التي والار
روي عنه كراهتها وشرط مساقاة الشجر ان يكون مطعمه وشرط مساقاة غيره ظهوره من الارض
مساقاة النوعين ان لا يكون مما يخلط اما ان يزل فلا يسا في المون والقصب والبقل **ع** واما عقد
المساقاة فصدنا انه ما لم تطبخ الثمرة فان طابت ففي جوازها فولا ان وقال الشافعي انما يجوزها
لم تطبخ الثمرة فاذا ظهرت فهي بطيئة ولا يربح الحائط فانه باع نصفه قبل بد صلاحها لجل
العامل وعندنا ان العقد انما هو على شجرة بنصف الشاقي والتاثير غير موجود والموجود قبل
هذا غير مقصود فلا يؤثر في جواز المساقاة **قلت** شرط المعقود عليه في المساقاة ان لا
يكون بد اصلاحه ولا مشقة فيه فان سوفي فيه يجد بد والصلاح فانما هي اجارة **قوله**
بشطر ما يخرج منه **ع** فيه شبهة للجزء في المساقاة وانما لا يجوز مسمى وهو يفسر ما في حديث
مالك من الاية في قوله على ان الارض بيننا وبينكم والجزء في المساقاة وانما لا يجوز مسمى
والجزء في المساقاة والشركة على ما يتفق عليه **قوله** من ترا وزرع **قلت** ظاهره ان
الحق على البياض مقدم لولا اننا وبل مالك انه كان يسير باع **ع** واجتزبه الشاقي
على جوار كرا الارض بالجزء وعلى اجتماع المزارعة والمساقاة في عقد واحد وابو حنيفة
يجمعها مجتمعين او مقترنين ومالك يبيح الامر من يبيع كرا الارض بالجزء لما تقدم من حديث
الهي وبيح اجتماعهما الا ان يكون احدهما تاجرا لآخر الثالث فاقولنا والحديث بان
البياض كان تاجرا للشجر وانما افر دكل واحد من المزارعة والمساقاة بعقد منفصل على شرطه
قلت تقدمت حقيقة المزارعة والمساقاة ولما كان الحديث ظاهرا في اجتماعهما تاوله
والثبوت الاول نص عليه في المدونة قال في مالك ان البياض في خبر يسير ابن اصفاف
السواء واحد واليسير بالثالث وقلت الجاهل اختلف في الثالث هل هو كرا ويسير المشرك
انه يسير وعلى المشهور انه يسير فيجوز ان يدخل في المساقاة او يبيع للعامل واستحب في المدونة
ان يبيع للعامل قال في رواية الجاهل ان يبيع البياض للعامل وهو احد **ع** واعترض هذا الا
انه يبيع على يسير يسير لانه ملك وهو انما يبيع الراجح واجاب **ع** عبد الحق بانه
في المساقاة انما هو في الثالث ان يبيع للعامل ويدخل في المساقاة فلو كان بين اصناف
بالمساقاة من الجاهل وكان الشيخ يقول لا يظهر انه اذا كان البياض مفردا

سحب

بناحية لا ياله سقيا لا يغتفر وقال ابن عبد وس كون البياض سيرا لما يجمع دخوله
في المسافة لا القاه للعامل وإنما الذي يجمع العامل إلا أن يكون قابلا للخدمة المالك
الباقي وحكم ما لا يجوز مسا قانه حكم البياض مع الشجر **قوله** كان يغطي أن واحد كل سنة مائة
ومئتين وثمانين أو ثمان مائة كان يغطي عليه وسلم قسمه من خير بين الخافين
فكان له منها منها الخمس مع ما لا يخل عنه أهله ولم يقسم ما صار من ذلك بين أهل الخمر المذكور
في الآية الكريمة بل كان يفرق غلته بينهم وكان يغطي واجه المائة المذكورة بفرق بينهم ما كان
لا يغطي به بالنفقة وهو يد على ما ناول مالك من أن البياض كان يسيرا إلا أن المشتري من
المائة **خرق قلت** إلا أن يقال أنه كان يؤثر بالشجر غير الأرواح وكما في من صلى الله
عليه وسلم لا زواجه كذلك في من لبني هاشم وبني المطلب على ما ذكر أصحاب السيرة وغيرهم وفيه
أرواح الإمام من الغن والخمس فربما يذهب ذلك في فضل وأهل الدين والسيعة وتفصيل بعضهم
على بعض بحسب ما يرى وأنه ليس كذلك في الأقرب فخر الخس ولا أنه على التسوية بين الغني
والفقير ولا أنه ليس كذلك من حيث حظ الانبئين بل ذلك لأجبهه الإمام قال عمر بن عبد العزيز
ليرجعهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يخص قريبا دون من هو أحوج منه **طوهو**
يدل أن الدخار ما يحتاج إليه لا يبا في التوكيل **قلت** كان ابن زبوتون من مشايخ المؤمنين
يقول أن الدخار فؤادهم عامين يتوسل لا يبا في التوكيل لفساد أعراها وهدمها من المطر
وذكرها صافي المدرك أن القاصي أيا بكر الأهرري أخرج في أخرج حياته ألف قتال وكتب
اسمها لمدته وكانوا جماعة وافرة وكان من جملتهم القاصي أبو بكر الباقلي وقرقا عليهم وانش
ابن الباقلي فأعطاه منها مائة مثقال وقيل له لما دخرها إلى اليوم وهل أخفها قبل فقال
عمدي بابي بكر الصيرفي وقد طلب لفقنا بخداد فاستمع فلكا كثرته بناته رأيت يكتب الرقاع
يستعطي أصحابه فادخرها خوف الوقوع في مثل ذلك وأما اليوم فلا حاجة لي بها وقال لي
يوما الشيخ ابن عرفة أو لحوق الحاجة في الكبر مايت وعند ي عشرة دنائير قلنا كان فينا
من أخرج حياته حيس من الرقع ما يفرق من كثرته في أخرج كل شهر نحو الاثنين وعشرين دينار
ذهبا كبيرة والميد يتقبل من الجميع **ع** وأخرج المشاف في الحديث ويوم قوله تعالى وأعلو
الما غنم الآية على قسم أرض العنوة بين الغنمين ومالك وأصحابه يرون أبقاها للمسلمين
لمن حضرا وغاب ومن ياتي بعد تمسك بفعل عمر في أرض العراق ومنع والتمام فانه يقيم بكل
أبقاها لمن ذكر وأخرج عمر ذلك بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وما أولئك على علقمهم فقل
للفقراء والمهاجرين وذو هب الكوفيين إلى أن الإمام عيسى بن إن يقيم أو يقيم بيت أهلها
ويوظف على الخراج وتصير ملكا لهم كارض الصلح **ط** فان قيل كيف ذلك مالك فحل النبي صلى
الله عليه وسلم وعموم قوله تعالى وأعلو الماغنم ففعل عمر أجيب بأن عمر لم يعلم أن يكون
هو كل الواجب بل هو أحد الخازنين وإن ذلك كان في بلد الإسلام حين كانت الخلافة في يد عمر
كان زمن عمر واستغنى الحال لكثرة الفتوحات راي أبقاها للمسلمين وأول من قسم أو لم
يخالفه أحد في ذلك من الصحابة فصار كالأجماع وعمر لم يترك أن يكون له أثر آخر الناس غير
شي ما غنم المسكون قرية لا قسمها صلى الله عليه وسلم وعمر لم يترك أن يكون له أثر آخر الناس غير

إلى

إلى اليوم يدل على أنه أجماع من التابعين واللاحقين **قوله** في الآخر فلما ولي عمر قسم خيبر **ط** يعني
قسم السهم الذي كان له صلى الله عليه وسلم في خيبر وقسمه لغيره وعامله وكان قسم عمر هذا
بعد أن أسلم اليهود والنصارى من أرض الحجاز والمناخير من بين الأقطاع وضمن الأوساق
في صيانتهم وكفالتهم التبدل في تحصيل ذلك ولم يكن هذا الأقطاع لمن اختاره منهم
أقطاع يملك لأنه لو كان كذلك لما كان تعيين الما فحل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقد قال
عمر لعلي والعباس لا أعير من أرضي شيئا فان غيرت من أمرها شيئا أخاف أن أزعج وقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة عيالي ومونة عاملي صدقة ووقف لأرضي ذلك وأما
أن أقطاع اعتلال وذلك أنه قسم الأوساق المائة على عدد الأرواح من اختارت الأوساق
ضمها لها ومن اختارت النخل أقطاع قدر ذلك لتصرف في تصرف المستقبل **ع** ويحتمل أنه أقطاع
تمليك لأن خير مما سوى اسم الغنم صارت لله تعالى بالجنس والاعلا والظاهر أن يكون
أقطاع اعتلال لنزاع عنهن اليد العليا ويمكن فيما أقطع بحكم الملك وقد جات الآثار بأنه
صلى الله عليه وسلم فحل لوجهين وقد اختلف أصحاب الشافعي في أقطاع التملك **قلت**
صح حديث قوله من أحيى أرضا ميتة فهي له والأرض الموات لغيره التي كانت لها قال الله
تعالى فأحيينا به الأرض بعد موتها وأما في العرف فهي التي لا ملك عليها كحد ثم إن كانت حدية من
الحران فيصير أحياء وهاد وإن ذلك الإمام فالأحياء تختار من أرض ما يقتضي هدم انفصل الحرم
بعد انتفاعهم به ويجوز للمالك أن يقطع أقطاع تملكه وأقطاع اغلال والأقطاع هو تملك
الإمام جزء من الأرض من يرى فيه مصلحة للمسلمين فان تعدد ذلك والمصلحة وتعارفوا بتخصيص
يدي الفقير قبل الغني إلا أن يفرق الفقير الغني بتخصيصها كالفرسية في الجهاد وخدمة
العلم تعلم وتعليم أبقاها الغني وإن كانت قريبة جدا من الحران بحيث تكون مرتقفا لعل
القرية في سرهم ومحتطهم ليعجز للإمام أن ياد في أحياء ولا أن يقطعها لأحد ما في ذلك من
التضييق والضرر على أهل القرية ابن رشد ولا أن يبيعها لأحد وان لم يكن قريب جدا
بحيث تكون مرتقفا للإمام أن يقطعها أقطاع تملكه وأقطاع انتفاع والشرع يوجب لأحياء
الأبازن الإمام وقال الشيب وجماعة من أهل المذهب وغيرهم لا يقتدر في أحياء إلى أن
للإمام وعلى المشهور أن أحييت بغير إذنه فلا إمام أن يعقب ذلك لأحياء فان راي أمناه
أمناءه وإن لم ير ذلك أخذه من أحياء وأعطاه قيمة ما صنع منقوضا إن رده لبيت المال إن
شأ طلبة بهدمه وإن شأ أقطع لغيره فيكون ذلك الغير مع من أحياء ما كان الإمام
معه ابن رشد في البعيد من الحران ما لم يمتد إليه مرجع ما شيد واحتطاب الخطابين
فيهم من أبقاها لهم بالحران وأما غير الموات كالأرض المعور فقلنا إن رشد لا يكون الأقطاع
في معور أرض العنوة وقاله الداودي وذكره ابن حبيب رواية لاسن القاسم قال لما
لم يقطع أقطاعا لأن عمر أبقاها للمسلمين قاله رواية الخ جواز أقطاعا وليس يصح على مذهب
مالك ابن الحجاب ولا يقطع غير الموات تملك بل أبقاها أي اعتلالا ابن هرون لأن غير الموات
أما صلح أو عنوة والعنوة موقوفه ابن عبد السلام عدم أقطاعا المشهور وإن كانت غير
عنوة فلا مانع من أقطاعها أقطاع تملك **قلت** وما ذكره ابن رشد رواية لابن القاسم هو

فانه اعلم قوله في كتاب التجارة لارض الحرب من المدونة ولا يجوز نشر الارض مصر ولا تقطع لا
قال غير واحدة فتح عنوة **فصل** وما افتتح ملكا باحافلا امام ان يطالب من اذن
له في اخيائه بالتجارة فان ابا او جاز فلا امام ان ياذن في احياءه لغيره واماما افتتح ملكه باقلا
فانه لمن اقطعه بنفسه لا قطاع يبيعه ويورث عنه وهذا الامام ان يطالبه بحارة وحصيل ما وقع
في المذهب والشيوخ في ذلك انه على ثلاثة اقسام الاول ان اقطعه بشرط الحارة فانه يملكه بنفس
الاقطاع فيبيعه ويورث عنه وللإمام ان يطالبه بالحارة فان لم يفعل ذلك او عجز عن اقطعه لغير
ابن رشد لما روي انه صلى الله عليه وسلم اقطع ابلان من الحارث من الحقيق ما يصلح للزجر فلم
يفعل وقال له عمران قويت على العمل فاعمل والا فاطعته لغيرك فقال له اقطعني رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال له عمران انه اشترط عليك شرطا فاقطعه عمر الناس فان باع او وهب
بعد عجة وقبل نظرا لامام في ذلك مضي ذلك وحل المتاع والموهوب في ذلك محل البايح او
الواهب الثاني ان ينص على كفو الحارة فالانسقاط الثالث ان لا يذكر شرطا ولا لغوا فغيره طريقا
الاولي قال ابن رشد ونحوه ان يورث من غير واحد من الشيوخ انه يلزم اعتبارها
الثانية ذكرها ابن رشد عن كتاب ابي بكر الطرطوشي ان الامام لا يطالبه بحارة ما اقطعه في القيا
او العرا او انما يطالبه بذلك في الاحياء وهي ايضا طريقة البايح وظاهر سماع يحيى وهو نقل
الشيخ عن المذهب ثم اعلم ان شرط تمام هذا الاقطاع الحوز كونه من العطايا **قوله** في الخبر
منها شئنا اخرج به ما اود على جوار المساقاة الى اجل مجهول وماله والشافي والاكثرون يقولون
الا لا جل معني والحديث محمول عندهم على ان المراد باقرارهم بخير لانه قد كان عارضا على احرارهم
من جزيرة العرب كما امر به في اخر عمره في مرضه لانه حين عزم على اخراجهم سالوه ان يقرروا
على ان يكفوم العمل ويكون لهم النصف فاجابهم بقوله هذا حين راي المصلحة في ابقائهم فكفاهم
العمل فكلامه هذا الماخرج مخرج الغالب لم لانه راجع الى عقد المساقاة معهم وقيل جاز ذلك
في اول الاسلام وكان خاصا به وقيل كان الفسخ عنوة وقيل كان الفسخ عنوة ولا توانم عبدا له
في الجوز بين السيد وعبده ما لا يجوز بين الاجانب وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة
وانما المقصود به ان ليست موبة وان لنا اخراجكم وهذا الحكم المزارعة والمساقاة اجماعا
بالحصاد وبتمام التمر بنقص الحر بما الا ان يستافعا ما اخرجوه فيه تنبيه على ان يخرجوا
وذلك من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم **فصل** ويجعل له حدا لا جل ولم يبيعه الراوي فلم
ينقله **قلت** ولما كان لابد فيها من تعيين الاجل قلنا المساقاة واقل اجل الى الحد الذي
عام العقد فان كانت تطعم بطنين فالجل اذ الاول ويجوز توقيفها بالسنتين قلت او كثرت
ما لم تكن السنين جدا قيل له في المدونة قصرة فقال لا امرى عند عتقه ولا يملك في الاخيرين
وروي ابن الموار ان اجد الحايطة وتأخر فيه نحو العشر من نخلة فعلى العامل سقي جميعه حتى
يجد يقينه وكذلك ان كان فيها ما يتأخر طيابه فقال ابن الموار ان كان فيه ما يتأخر طيابه
فعلى ربه سقي حايطة ودوي ابن وهب ان كان في الحايطة نخلة وعنب ورمان وفواكه فمذموم
سقي جميعه حتى يفرغ اخرها **قوله** وكان التمر يقسم على السهمان تقدمنا به صلى الله عليه
وسلم فقسو خير بين العاملين فان كان ذلك القسمة بان عرف كل اصار له من الارض على الشياخ

فيكون

فيكون معني القسمة على السهمان قسما التمر على تلك السهام ويكون الكلام على ظاهره وان كان
القسمة بان ضربت السهام على الارض وعرف كل اصار له على حدته وتعيينه فيكون معني القسمة
التمر على السهمين قسمة كل نصيب بين صاحبه وعامله **قوله** في الاخر على اموالهم ان يطولها
من اموالهم اصل وجبة في ان جميع المونة والنفقة والالة والدواب على العامل الا ما
كان في الحايطة يوم العقد من ذلك فانه للعامل ينتفع به وان لم يشترطه **قلت**
قال ابن الحاجب ولا يشترط تفصيل العمل في المساقاة ويجعل على العرف ابن عبد السلام
هذا اذا كان العرف منسبطا والا فلا بد من البيان لما في عدم البيان من الجهالة ان في لزوم
بعض هذه الاشياء العامل خلاف تقف عليه ابن الحاجب والعمل التيام بما يقتضيه التمر
من السقي والتقية والجداد واقامة الالة من الدلا والمساخي والاجر والعلمان
والدواب ونفقة أهله ولا شك في لزوم السقي واختلاف قوله مال في لزوم التمر كبير
فقال مرة يلزم وقال مرة لا يلزم ووفق بعضهم بين القولين بان قال يحيى بقوله انه على رب
الحايطة اي الشيء الذي يذكر به ويبيح بقوله انه على العامل يعني تخليق ذلك الشيء وانكر
بعضهم هذا الجمع هذا الجمع وايضا القولين على ظاهرهما والتقية في معني السقي والحق بالجل
الحصاد قال ابن القاسم والدرن لانه لا يستطيعون التمر لانه وتقدم الخلاف في الحصا
والتقية هل يصح اشتراطهما على العامل في المزارعة ام لا ويكون بينهما واختلاف في عصر
الريسون فقال سمعون شئ على المساقاة فيه جناه وقال ابن حبيب عصه على العامل وان شرطه
على رب الحايطة وان كان له قدر اخر جزر وره العامل الى اخر مثله وقال ابن الموار ان لم يكن فيه
شرط فحصر بينهما واختلاف في مذهب المدونة فيمكن بعضهم عنها انه على مشروطه وحكي غيره
فما انه ان شرطه فله حياض وان شرطه على العامل جاز ليس ارثه ابن عبد السلام وليس عصه
ببسيير بلادنا وكذلك الحصاد فيقال الامر ولقط الريسون وجدا **فصل**
فان قصر العامل عن بعض ما شرط عليه كان يحرث ثلاث حرثات ففعل الجميع الا انه لم يحرث الا
حرثين فانه يقوم السقي والقطع والحرثان فان كان ما تركت الجميع حط من نصيبه كذلك
وعلى هذه النسبة **فصل** ابن حبيب ولو دخل السيل الحايطة فاقام به حتى استغنى
عن الماء ليس له الحايطة ان يحاسب العامل بذلك ابن رشد وهذا لا خلاف فيه بخلاف
الاجير على سقي الحايطة في زمنه وهو معلوم عندهم فيسقي المطر الحايطة هذا الخط من اجارته
بقدر ما اقام الماء في حايطة وسقط عنه سقيه **فصل** وما كان يوم العقد بالحايطة
مزرقة ودوابها فجميع العامل فيستعين به وان لم يشترطه ونفقة عليه وكذلك
الاجر ان كان كراومه وجبة واجرتهم على رب الحايطة ونفقة وكسوتهم وان كانت مشرطة
على رب الحايطة فجميع العامل كالعبد وهذا المشهور وقال عيسى وابن تايح لا تكون الدواب
واكر قيق للعامل الا بالشرط لان رب الحايطة يقول لو اشترطته على ساقية باقل قال
في المدونة فان شرط رب الحايطة ان يخرج لما في الحايطة من ذلك لم يجز ان يكرهه اشتراطه الا
ان يكون اخراج ذلك قبل العقد **فصل** وعلى رب الحايطة خلف مامات او مرضاة
غاب او ابق قاله في الموطأ والمدونة و زاد في غيرهما وان لم يشترط ذلك عليه العامل

ابن القاسم المختبر ثلث التمرة لان الجايحة انما هي بقصر التمر لا برخصه الا ترى انه لو رخصت التمرة لو
يكون الرخص جايحة فيومنع من الثمن بعد نسبة الجايح في ارضه من قيمة الجميع لان قيمة التمرة
او اقل او اكثر وقيل في ارضه لان الزمان اثر في قيمة التمر وقال اشبه المختبر ثلث التمرة
لا ثلث التمرة والخلاف بينهما انما هو اذا كانت التمرة لا يمس لها على اخرها فيمنع من ثمنها
الى بقية في اوقات متعددة وان كان يمس لولا لم يمس لآخرها كعنب فالتبر ثلث التمرة بانها
وان كان في الجايحة اصناف كزمان والتين والعنب فاصابت الجايحة بعض تلك الاصناف فكل
ماله يعتبر كل منف على حدة فاذا بلغت الجايحة ثلثه وضعت وان لم تبلغ ثلثه الصنفه وقا
اصبح الاصناف كلها منف واحدة كخاد صنفه فاذا بلغت الجايحة ثلث الصنفه واصابت الجايحة
ثلثه وضعت وان فقد الامران واحدا لم يوضع فقول في الحد من ثمره او نبات ميان لا يها
تختص بالثمن بل تكون في النبات الا اختلف في البقول والشهور وان في الجايحة قلت او كثر
لان غالب امرها انما هو من قبل العطش وقيل لا يوضع قلت او كثر لان انما يتبع بعد امكن
الحد اذا لا يتفلى به والغالب السلامة فصار ثلث التمرة اذا بيعت بعد اليبس وقيل ان بلغت
الثلث فاكتر وضعت والثلثة لئلا يملك وعلى الشهور فاختلف في الاصول المنيعة كاللفت
والاسفند ربه والصل هل حكمها حكم البقول ام لا والحقوا الموز بالقار والحقوا الزعفران
والزحان والقرط والقصب بالبقول واختلف في القصب المخلو على الاق والثلثة في البقول
واختلف في ورق التوت فقل كالتار وقيل لا بقول وهذا اذا كانت الافة في نفسه ولما لو
كانت من غيره كالومات ذود الحريز ذلك العام قال بعض الشيوخ الى ان ذلك جايحة وشبهه من
الكرمي جاما او قد قافا جلا اهل ذلك البلد فتمنع من سكره فقال المتقدمون ان لما ان
يجل الكرا عن نفسه قال هذا الشيخ وكذلك لو اشترى ثمارا قافا جلا اهل البلد فتمنع ولم يجر
المشتري من يشترى ذلك **فصل** ويلزم المشتري ما بقي من التمرة بعد وضع الجايحة
بحسبه من الثمن وان قل بخلاف من اشترى طعاما فاستحق اكثره هذا الخيار في رد البقا
فالفرق هو ان مشتري التمرة دخل على ان الجايحة نظرا فتعويض الصنفه كدخوله عليه
بخلاف شحيمه في الاستحقاق **قوله** في التمر صيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ع هو معاذ بن وكان غزاه يهود يهود فكلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحفظوا
عنه او يضعوا قابوا وحكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بمادة **قوله** خذوا ما وجدتم فيه ان
الحاكم يترفع كل مال الفليس لغرمائه ان كان من جنس دينهم والا باعه واشترى لم يضره
دينهم او ما بلغ الا ان يرضوا اخذ جميع دينهم ودينهم اكثر فم الحق ما لم يكن مما لا يجوز فبعضه من
دينهم ط يترفع كل ماله الا ما كان من صن ورياته وروي ابن نافع انه لا يترك له الا ما يورثه
والشهور انه يترك لهم كسوتهم المعتادة الا ان يكون في فضل وفي ترك كسوة زوجته وكس
ان كان مخالفا ولا يترك له سكا ولا خادما ولا ثياب جنته الا ان قل قيمته **قوله** ولا يترك
المذهب ان يباع عليه ما وجد في حابوته وداره ولا يحتاج الى اغنياء ملكه ذلك بل قال اهل
طليطلة يبيع عليه في داره ويؤخذ منها ما يعرف انه لا يترك له من اثبات ملكه للبايع
عليه وليس من شرطه القسم على ان لا يتردد سواهم بخلاف ما قسم على الا يتركه لغيره

هو ان عدد الورثة معلوم في الجيران والمعارف بخلاف الديون لاسيما وكثير من الناس يقصد
الى كتم المدائنة فخوان كان العزير معروفا بالدين وهو ميت استوفى لغيره ماله لعل غرضه
يطرأ واختلف ان كان حيا فذهب ابن القاسم انه لا يستأن بالبقا دمة الحي وقيل انه يستأن
لا ميت واما ان كان غير معروف بالمداينة فظاهر انه لا يستأن في حيا كان او ميتا
فروع ولا يقسم القاصي على العزير حتى يحد رالي كل واحد من العزير فيما اتت عليه وهل
يخلف كل واحد على صحة ما شهد له به وان دينه لبا في ذمته الى ان يرد له الحاكم في
ذلك **فروع** ومعرفة ما يطرأ الكل واحد في الخاصة ان تنسب مال الفليس من حلة
الديون وتقدر الخارج ياخذ كل واحد من دينه فلو كان الدين لثلاثة لاجد من خمسة ولا
ثون ولا من خمسة ولا من عشرة فجميع حصون ومال الفليس عشرون تسير من الجميع لحسان فصار
لكل واحد حصانه وفي معرفة ذلك وجوه اخر ذكرها الفريسيون في باب قسم التركات **قوله**
ليس لكم غير ذلك **ع** فيه انه يصرح ان يوزعه خلافا لابي حنيفة **قلت** المذهب انه لا يلزم
المديان ان يواجر نفسه ليوذي الدين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
وقال احمد واسحق وياجر واختار النخعي ان كان تاجر التاجر يواجر وان كان صانعا يواجر لان الناس
على ذلك عاملوه واخرج احمد واسحق ويحيى بن ابراهيم عن ابي داود انه صلى الله عليه وسلم امر
رب الدين ان يبيع المديان ولما نزلت بيع الحر جعل علي ان المراد بيع منافعه ووجب بالحدث
متفق على وضعه وقال الحنفية لرب الدين ان يلدن العزير لان السنة شهدت بتفليس
ورب الدين لا يعرف ذلك وهو متعسر من المكسب في المستقبل فله ملار منه واول ما اتوا
بان الله سبحانه اوجب نظره كما لا يلزم المديان قبل حلول الاجل لوجب انظاره الى الاجل
فروع وان استوجر على بيع ثوب فقال بوجبه يجر على عمله وان ادي ان يفتان من
تكف الناس ويبيع كانه باع سلعة معينة فعليه تسليم ولا يجر على اترا ماله او ولده او
مدره ولا على قبول الهبة والصدقة والوصية ولا على غصا رجا وهب لولده الصغير ولا على
ان ياخذ بالشفقة قالوا لان ذلك كله من معنى التكبس الذي لا يلزم ولو وصيت له دية
في خطا لم يجر له العفو غرا ويوجر مدره اذ ليس من التكبس لان التكبس طلب تعصيل
المال والحكمة حاصلة له وانما هو احرمه ببيع سلعة من غيره وفيه انه لم يسجد **قلت**
قال ابن رشد واذ اطلب المديان ان يواجر القضا بقدر ما يرجي له ولا يجعل عليه في بيع عروضة
للحق والرواية بذلك مشهورة في المداينة وغيرها خلافا فتوى سائر الابد لتسريح
في التنيهات وقيل ان كان من اهل الناض لم يواجر وعلى القول بالتاخير فاختلف في قدر
تاخيره محنون يواجر اليوم وشبهه ابن الماجشون يواجر بقدر ماله في المبسوط
ذلك يختلف بقدر الحال وقلة المال وكثرة التمر واري ان يواجر الى خمسة الا ان يقل الله
قلة لا شدد ر علي مثله ليس فيلزمه القضا بالهبة واذ اخرج فقال سمحون لما يواجر
بجمل من المال وفي المبسوط لا يلزمه جمل الذي هو احسن الا ان تقوم بمرتبة بلده
او غيبه فيلزمه الجمل ابن رشد وافق في قيم طلبة تانه ان كان موسرا بالمال المأمون
اخر جمل الوجود واحتجوا بما في سماع ابي زيد في كتاب الحلة فمن عليه دين وله مال غائب

يعلمه انما فطلبوه بحيل حتى يقدروا له فليس له ذلك الا انما هو اغبيته ابن رشد ومنه
ابن عات هذه الرقابة لمخالفة الاصول والاصواب الزامه الحيل **قلت** وان لم يطلب
التأخير وامتنع من الاداء ففسر اكثر الاشياخ المديان في ذلك الى اربعة اقسام الاول
معلوم الملا في ظاهر الملا غير معلوم الملا في ذلك معلوم لعدم الراي في مجهول الملا في الاول
ان امتنع من الاداء فالا غير واحد من الفقهاء يمين في بده الحالف فان ايمان يدفع من بده بعد
المرّة وان ادي الى اتلاف نفسه ولا يقبل منه الحيل بالمال الا ان يكثر الحيل الدفع في الحال
قال بعضهم ولا يؤخر ساعة وان جهل كونه من اهل التامض كلفا ثبات انه ليس من اهل
فان اثبت ذلك اجل يسير عروضة وربعه واجله في ربع شهر ان قال الاكثر ويوطي
حيلًا بالمال وقال ابن مالك انما يعطى حيلًا بالوجه وقال سحنون لا يلزم منه حيلًا واختلف
محمّد يحلف على صحة ما شهد له به فقال ابن سحنون يحلف وقال ابن الجداد لا يحلف وقال
ابن زرب يحلف القارة ومن غيرهما الثاني من هو ظاهر الملا غير معلومه فان ائتم ان يكون
غيب الملا فحلف سحنون ليمين حتى يتبين امره ولا يقبل منه حيل الوجه بل حيل المال
وقال ابن القاسم يقبل الحيل وفهموا انه يريد حيل الوجه وان يتيقن وعلم انه اخفا المال
كالذي ياخذ اموال الناس ويدعي الحدم ولا يعلم انه اجبر بحرق ولا سرقه ونحوها تسكا
منه بائنا لم فانه يمين ابدًا حتى يظهر ذلك المال او يموت في السحنون وروي عن سحنون
انه يمين بالمرّة بعد المرة وكذلك فعل ابن الجواد القيرطاني وكان قويد بائنا
الناس واصر على اخفائها واما القضا فضر به سحنون ذكر عليه الضرب في اوقات حتى مات ابن
الناسف وابن رشد وهو الذي حكم به سحنون هو ظاهر قول مالك في المدونة ويضرب
الاول الحقم وهذا من اكمل الدد ياخذ اموال الناس ويستخف السحنون ابن رشد وذكر ابن الهندي
ان سحنون كان يقول في ابن ابي الجواد لم اقله واما قتله الحق ولا يدل هذا ان سحنون ارجع
عن مذهبه لانه انما قاله ورعا واشفاقا ان يكون نجار في اجرة له واما الثالث وهو
معلوم الحدم فانه ان قامت بيعة باعساره احلف وانظر قانا احلف مع البيعة لانه انما شهد
على الحلم وهذا يعرف ان قوله في المدونة ولا يحلف طالب الحق مع شاهدين ان ذلك الثمين
شهدت فيه البيعة على البت واما ما شهدت فيه على العلم كبيعة الحدم هذه وبيعة
الاستحقاق وغيرها مما ياتي بيانه في الشهادات ان شاء الله تعالى فليدعها من اليمين ابن
رشد وصفة يمينه ان يحلف ما له ظاهرا وباطنا وان وجد ليقتضين فان ادعى ما حب
الحق انه افاد ما لا يري ببينة فلا يمين له عليه وهذه فائدة زيادة قوله وان وجد
ليقتضين ابن قنوج وزاد بعضهم في هذه اليمين وان وجد ليقتضينه عاجلا لانه قد يورى
بعد الطول المتبقي قال غير واحد من الفقهاء ان زعم المديان ان صاحب الحق يبرق عدمة
حلفه انه ما يبرق عدمة فان نكل حلف المديان وثبت عدمه وبه كان يفتي ابن الفخار
وكان بعض فقهاء تونس لا يحكم بهذه اليمين قال الشيخ وهو حسن فحين لا يظن به علم طالب
المديان لبعده عن الراي وهو المجهول الحالك فقال ابن الماحشون اذ احل الاجل
وطلبه العز برفوعه بالفضا وطلبه التاخير اخره الامام بقدر ما يبرجوه وله ولويذكر

حجلا وفي كتاب ابن الماحشون بوجه حيل فان لم يجد يمين ابن الماحشون فان تالف ولم
يجد بالقضا وحيلت حاله سحنون مضار حاله وسحبه تحسب المال فيسبح في الدينيات
البيعة نصف شهر وفي الكثرة ربع شهر وفي المتوسطه الشهرين والثلاثة ان لم
تقر ربيته احلف والخلق لان الغالب والحالة هذه انه فقير وفي البيعة تتم ان رشد
واذا سحنون المجهول الحالك فليس على الامام ان يكلفه البيعة على العدم وانما تسال اهل الخبرة
به فان لم يجد له حاله حلفه والخلق وهذا على القول بان حيل على الملا وقد اختلف
على ما يحل ما يحل الحالك فقبل على العدم وهو ظاهر قوله في المدونة لانه قال عنه
وانما سحنون التاجر المعلوم بالملا وقال القوي انما يحل على الملا ولو كان الدين عن غير عوفين
وهو قول ابن الفخار في الابن يدعي العدم في بقعة ابيه ان القول قول الاب في انه على خلاف
قول ابن العطار وفي ذلك وقال ابن القاسم وانتهب ان كان الدين عن غير عوفين فبقعة الاب
فهو على العدم وان كان عن عوفين فهو على الملا وسوال كان القوي ما ليا او غير ما لي كالمصدق
وارش الجراح وقال ابن كنانة وان كان عن غير عوفين او عن عوفين غير ما لي فهو على
الحدم ولا فهو على الملا ابن رشد واما من سحنون للبيعة ان يكون غيب ماله فلا يجوز ان
يكفي بالسول عنه دون ان يكلفه البيعة على عدمه قال واما اذا سال مجهول الحالك
ان يعطى حيلًا حتى يتبين حاله ولا يمين في المدونة يعطى حيلًا ولا يمين يريد حيلًا بوجه
في قول ابن القاسم وقال سحنون لا يقبل منه الحيل والاول احسن لان يعرف ببلده
فلا يقبل منه الحيل في التثمين وحل بعضهم قول سحنون على انه خلاف وقال غيرنا
قاله سحنون فحين هو ظاهر الملا **قلت** واذا قبل منه الحيل فان احضر عند القضا
الاجل بريء واختلف ان لم يحضر فقال ابن رشد بعض المال وان ثبت عدمه العزير لا جل
يمين الاستبراء الواجبة عليه التي وقال سحنون ان اثبت الحيل عد ما العزير لم يمين
لان يمين الاستبراء الواجبة عليه بعد اثبات فقره ما عده يمينًا ما هو استعمال **قلت**
فيستند الاخر وحديثي غير واحد قالوا حدثنا اسمعيل بن ابي اويس ذكره مسلم في
باب الجوارح حديثان مقطوعين احدهما قوله حدثني غير واحد من اصحابنا قالوا حدثنا
اسمعيل وهذا الحديث متصل لنا من طريق البخاري عن ابن ابي اويس وقد حدث مسلم عن
اسمعيل دون واسطة في كتاب الشهادات وفي آخر كتاب الجهاد **قلت** قوله الراوي حديثي
غير واحد حديث الثقة وحدثني بعض اصحابنا لا يدخل في باب المقطوع ولا يرسل
ولا المتفصل عند اهل الصفة وكما هو في باب الجوارح واحد الحديثين في مسلم
قلت المرسل المشهور انه قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل
هو قوله التابعي الكبير كان في السيب ولما قول التابعي الصغير كالثوري قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فليس يرسل واما المنقطع لانه لم يلقوا من الصحابة الا را
القليل واكثره وايته عن التابعين واما المنقطع المشهور ان يكون بين الراويين رجل
لم يذكروا بعضهم يمينه يرسل واما المعصل فمشهور انه قول التابعي الثاني في قوله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** مع صوت حضور **قلت** هو صحيح وخم ويصح ايضا

على خيرا والمضم يفتح على الواحد ومنه هذا خيمان وعلى الجمع ومنه وهل انما بنا المحصر
ومعنى يستوضح ويستزق يطلب ان يصح له من دينه ويرفق به وهو جاز لان سواله
معروف ووجه لما كراهته من الممانعة الا ان تدعوا اليه من وجه **سؤال الخطا**
جاز لانه لم ينكره عليه وكراهة ما كراهه انا هو من تسمية تركه الاول مكررها **قوله** ابن
المتالي في الخالف ومنه الالوة والالوة ولم يعرف الا معنى الالف ويقال الت بالمد والست
وتالي **ع** والمحدث في الموطا ولم يذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع اصواتا فاما
احسنه بسلامهما امر المشتري قال جات امر المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكرت له ذلك فقالت تايلا لا يفعل الخير ويجمع بين الحديثين بان يكون سمع اصواتا ولو
يتبين كلامها جات امر المشتري فاخبرته **قوله** ارد ذلك **ع** يعني الوضوح والرفق
والغياض ان يقال اي ذلك لان الاشارة الى امر من تكتنه اشار الى الكلام المقيد المنكر
فكانه قال فله اي ذنبك احب كقولك تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثمنا **ع** وما في مسلم من قوله
له اي ذلك احب يا رسول الله يفسر ما في رواية مالك من قوله هو له يا رسول الله قال
مالك في الغيبة لا ادري قوله هو له هل الوصية او الاقالة **قوله** في الاخرة تقاضا دينه
له في المسجد وعلت اصواتهم **ع** فيه جواز طلب الحقوق والخصومة والحكم في المسئلة ان
جميع ذلك من شرايع الدين **ع** انما يجوز رفع الصوت ما لم يتفاحش فان تفاحش منع
للنهي عن رفع الصوت بالمسجد **قوله** فاستار اليه ان منع النصف **ع** فيه ان الاشارة تقوم
عقار اللفظ ولهذا يجوز تكاح الابكر ويعد وشرا دينه وفيه ارشاد الامام الى الامم
لا ينبغي عليه وفيه ان الصلح على النصف حرج فيه وعلى بين المتصالحين والصلح
بفتح السين وكسرهما الست **قوله** فاقضه **ع** امر وجوب لان رب الدين لطاع
بالوضع ثمين القضا وهكذا ينبغي ان يثبت الامر بين المتصالحين بان لا تترك بينهما علة
ما امكن **كتاب** **الفلس** **ع** افلس الرجل محتاه صار ذا قلوب
بعد ان كان ذا دنانير والفلس في عرف العرب من لا عين له ولا عرس وفي عرف النصارى
من قص ما يبدع مما عليه من الديون **قلت** **ع** الفليس في عرف الفقهاء يطلق باعتبار
احدما احض والاخر اعم فالاحض خلق الحاكم ما لا مديان القاصر عن دينه لغز ما يبدع
يتحاصون فيه والاعمر قيا من الغز ما على المديان يدين لا وفا بما عنده به ومن حكم الاول
انه اذا عمل بجدد معاملته ثانية وفلسه اهل المعاملة الثانية فان يقوله من دينه شي
لا يدخل تحت المعاملة الثانية ومن حكم الاعمر ان العام تجر على المديان فيمنعه من
التصرف في المال الذي فلسه فيه بغير موافقة واختلف هل يمنع من التصرف فيه
بموافقة فقيل يمنع وقيل لا يمنع وقيل ان كان ما ياحذه الفليس جالا جاز ولا منع
وقيل يصح ان كان ما ياحذه الفليس لا يسرع اليه التخيير والاربعة حكاه ابن الحاجب
ابن عبد السلام الثالث هو الذي يعرف في المذهب وليست وتوق من نسبة
فيه الى المذهب قال في المدونة ولا يتزوج في المال الذي فلس فيه ولما يتزوج فيها
اقاد بعد وظاهر الغيبة انه يتزوج قبل الفليس ابن رشيد هذا اذا تزوج من يشبه

مع اهل

حاله

حاله واصدقها صدق مثلها ولو اصدقها أكثر كان الغز ما رده وتبعه يد دينه وشروطه للحاكم
عليه ان يكون ما يبدع يقصر عن دين القايو عليه كما تضمنه الرسم وسوا كان القايو واحدا
او اكثر قاله في المدونة والواحد ان يفلس المديان بالجماعة فان كان ما يبدع مستويا لماعليه
لم تجز عليه وشروطه ايضا ان يكون الدين قد جاز ان لا يحل له تجز عليه لعدم توجدها لطلب
قال فيهم الا ان يخاف الغز ما ذهاب ماله عند حلول الاجل لما يرون من اتلافه فان
تجز عليه الا ان يضمن او يوجد ثقة يدفع له ما لم يتجز له فيه فان لم يحل يضمن ماله
فان حل بعض الدين ولا وفا بما عنده بما حل من دينه تجز عليه وحل دين الاجر لاجل الفليس
فيما حل جميع **قوله** فان ادرك ما له بعينه عند رجل افلس فهو احق به **ع** اختلف
في المشتري بفلس او يموت وليس غفله وفا بتمن السلعة وهي قائمة فقال لا الشافعي
ربا احق به في الفليس ومن الموت وقال ابو حنيفة هو اسوة الغز ما فيها وقال
مالك هو احق بما في الفليس ومن الموت وحمل ابو حنيفة الحديث على ان المتنازع كان
ودبعة او غصبا لانه لم يذكر فيه البيع واجتج الشافعي حديث ابي هريرة في ابي داود
فيه فائنا ابا هريرة في صاحب لنا فلس فقال لا تقضين بينكم بقض رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان افلس لومات فوجد رجل متاعه بعينه فهو احق به فسوي بين الفليس
والموت ومن الحجة لما لك والرد عليها حديث ابي داود ايضا انه صلى الله عليه وسلم
قال ايا رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من متاعه شيئا فوجد
متاعه بعينه فهو احق به فان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغز ما وقال
ابن قان ففناه من شدة شيا فابقي اسوة الغز ما فالرد بمسألة اي حنيفة لانه يفرق بين
البيع وبين النظر في المتاع فيمنع الى التراجع وحديث التفرق ارجح لان حديث
ابي هريرة لم يذكر فيه بيعا فيحل على انه في الرد ايج او غصبا وتحريرا وايضا فلم يذكر
لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولو نقله لا يمكن فيه التاويل وقال بعض اصحابنا
لعله لما تبين قلسه قام وطلب سلحته فباده من الموت والفرقة بين الموت والفلس
من ناحية المحي ان من مات المشتري بحيث في الفليس ففناه لا باع بمنزلة من اشترى
سلعة فوجد عيبا فلدها واسترجاع شيه ولا من رعى بقية الغز ما لان دمة
المشتري باقية وفي الموت باقية وفي الموت وان عنت الدمة ايضا كذا ذهبت
راسا فلو اختصر السابح بسلحته عظم الضرر على بقية الغز ما جزا ب دمة الميت ودها
وانما يكون لرب السلعة استرجاعها في الفليس اذا لم يعطه الغز ما الثمن فان اعوه فله
لهم لانه انما كان له استرجاعها لعله وقد زالت وقال الشافعي لا يسقط حقه في استرجاعها
ولو دفع له الغز ما الثمن واعتل له بانه قد يطرأ عجز فلا يرص ما صنع هو **ع** حديث
التفريق بين الموت والفليس هو في الموطا من رواية مالك ولم يختلف رواية الموطا
والحجة فيه من حيث انه من مملوكة مالك وكونه في الموطا ولا يجازيه الحديث الذي سبق
فنه بين الموت والفليس لانه انما هو من رواية المعمر وقال ابو داود يتره من ياحذه هذا
وايو المعمر من هو يعني انه لا يعرف والحديث الفليس والتفريق بين الموت والفليس مشهور

فلا تخارص ولا يطره في ابي تاويل م واما قوله في ابي اود فان قضا من شيا فابقى فهو
اسوة العزما فظاهرة انه ليس له استزجاع السلعة وقد قال بعض الناس ان هذا
الحديث منقول الظاهر بالقياس لانه اذا كان احق بالكل كان احق بالجزء بطريق آخر
فيروى ما قيل ويستخرج السلعة الا ان يعطيه اخر ما قيل في المتن **قوله** في سند الاخر
يحيى بن سعيد بن ابي عمر عن هشام بن سليمان عن ابن جريح **قوله** كذا في رواية ابو جريح الكشي
واما في رواية الجلودي فحول ابن جريح عن ابي عمر والصواب ان ابي عمر وكذا المسلم
في كتاب الحج في حديثين منها الاول حديث حفصة ماله الناس حلوا قال فيه حديثي
ابن ابي عمر عن هشام وابن ابي عمر عن هشام بن محمد بن يحيى الحديث بعد من المكيين وهشام
ابن سليمان مكي ايضا **قوله** في سند الاخر سعيد عن قتادة عن النضر وعقبة بقوله
وحدثني زهير عن اسمعيل بن سعيد عن قتادة بهذا الاسناد ومثله كذا روي ابو احمد
الاسناد من الاول سعيد عن قتادة والثاني من حديث سعيد ولا بن مهران في الثاني
شعبة مكان سعيد قال بعضهم والصواب رواية تاويل **قوله** في سند الاخر حديثي
محمد بن احمد بن ابي خلف ومجاهد قال لحدثنا ابو سلمة قال لحدثنا ابو منصور بن
سلمة **قوله** كذا لاكثر وعند ابن عيسى هو منصور بن ابي سلمة وهو الصواب فان ابا
سلمة اسمه منصور بن سلمة وغير ذلك خطأ الا ان يتاويل قوله حديثا منصور بن سلمة
ابن ابي خلف وحده هو الذي كناه وهو جيد من التاويل **احاديث انظار العسر**
قوله قلت الملائكة روح رجل خ فيه فضل الساعة والانظار وان لا يحقر شي
فانه سبحانه تجاوز عن هذا بالقليل من اجل الانظار والتاخير والمدة في الاجل **قوله**
امر قتيبا **قوله** فيه جواز الاذن للحميد في النجاة والتوكيل عليها والهيئات والتقاضي
قلت انما فيه التوكيل على التقاضي فقط **قوله** اقبل الميسور والجواز عن العسر
الشي الميسور هو بفتح الميم والياء الموحدة من القبول والميسور ما ليس من الدين وهذه
ابن جعفر اقبل بضم الميم من الاقالة والميسور على هذا صاحب الشيء الميسور والميسور
الشي الميسور لانه لا يقال للحرير ميسور ولا ميسور **قوله** التجاوز في السكة او
التقديع هو شاة من الراوي اي احد الملقطين قال وهما السمرقندي او في التقديع
وهو خطأ وروى **قوله** في سند الاخر ابو سعيد عن ابي خالد عن سعيد بن قهارق
عن يحيى بن حمران عن حديثه قال ابي الله عبيد من عباده **قوله** فيه ولا يكون الله حديثا
اي لا يكون شيئا من اعماله اذ لو كانوا شهد عليهم الجوارح **قوله** وكان من خلق التجاوز
ط يعني عن حقوقه فيؤخر من حل اجله ويسقط بعض الحق ويسامح في التقاضي
اما احق بذلك **ط** كلام حق لانه سبحانه هو الفضل على الحقيقة اذ لا حق عليه لا احد
قوله في اخر الحديث فقال لعقبة بن عامر الجهني وابو سعيد الانصاري سمعنا ذلك
من رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا في هذا السند والحدث لنا هو محفوظ في
مسعود وابي مسعود هذا هو عقبة بن ابي عمر والانصاري واما عقبة بن عامر الجهني
فليس له فيه شيء قال الدارقطني والومر فيه لنا هو من ابن ابي خالد الامم وصوابه

فقال لعقبة بن عمرو وابو مسعود الانصاري على ان ابا مسعود بدله من عقبة **قوله** في
الاخر حرب رجل من كان قبلكم فلو يوجد له من الخير شي **ط** هو عامي مخصوص لانه عند
الايان ولذلك لا يجوز العفو عنه ان الله لا يغفر ان يشرك به واللايق به ان كان ممن قام
بالعز ايضا لانه كان ممن وفي تنفسه فالحق ان لم يوجد له من النوافل الا هذا ويحمل
ان له نوافل اخر لكن هذا غلب فلم يذكرها اكتفا بهذا ويحمل ان يكون المراد بالخبر
المال فيكون المعنى انه لم يوجد له فحل برقي المال لا نظار المعسر **قوله** فليفتن عن
مسرا او يفتح عنه **ط** التفتيس المدي في الاجل والتاخير ومنه والبيع اذ انفسه
امتد حتى صار نصارا وقد يكون معنى تنفس يفتح ومنه حديث من نفس عن مسلم كربة
فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة **قلت** قال القرافي ثواب المندوب قد
يكون الحمل من ثواب الواجب كاسقاط الدين واسا المندوب اليه فانه افضل من
الانظار الواجب والجواب ان اسقاط المندوب اليه يستلزم قران انظار الواجب
فهو اخضر لان الاسقاط انظار وزيادة **كتاب الحوائج**
قوله مطل العني عني قضا ما استحق اداؤه **ط** مع التمكن من ذلك وطلبه واجب
الحق حقه **ط** وهو مضافا الى الفاعل وجعله بعضهم مضافا الى المفعول وان العني
هو المطول فالتقدير ان يطل بضم الياء فيكون المصدر مبنيا للمصدر فاعله وفي
صحة بناءه لذلك خلاف في العربية **قوله** علم **ط** الظلم وضع الشيء في غير محله
والمماطل وضع الشيء من القضا موضع القضاء **ط** ومع كونه ظلما فاحل هل هو
جرح او حتى يكون ذلك عادته وهو يدل ان مطل العسر ليس بظلم لانه انما
فعل واجب انظار وهو ايضا يدل ان الحوالة لا تكون الا باجل لانه لا يكون
المطل حتى يحل الحق **قوله** واذا اتبع احدكم على ملي فليستع **ط** هو يسكنون التافها وبعض الحديثين
شددوها في الاول والوجه اسكاه لانه يقال تبع الرجل يتبعه تبعته تساعقوا
له تتبع **ط** يتبعوا ذلك بالتخفيف والمعنى اذا احيل احدكم فليستع **ط** الحوالة
نقل الدين من ذمة الى ذمة **قلت** زاد ابن الحاجب تبراها الاولى وتبع عليه
بان النقل حقيقة انما هو في الاجسام وبيان قوله تبراها الاولى حتى لا يفيد
ادخال شي في الحمد ولا اخراجه منه ابن عبد السلام هو زيادة بيان ثم هو حكم
الحوالة فتابع لها وحكم الحقيقة لا يؤخذ من تبراها قال الوصفي عبيد الوهاب
بارها تحويل الحق من ذمة الى اخرى قال واحد لفظ الحق بدل من لفظ **ط**
ولا لان الذي يصدق على المتابع لا يتكلف وقال الشيخ لا يتكلف في صدق الدين على
المتابع لا يتكلف وقال الشيخ لا يتكلف في صدق الدين عن المتابع الممونة وهي
المسروعة الحوالة **ط** والكلام في الحوالة في ثلاثة فصول هل يحل للمال وهل يشترط
رضي المال عليه وهل تبراها من الخجل فاما الاول فالجمهور على انه لا يجوز ولكن يندب
وقال ابو حنيفة يندب الملاح في اختلاف الامور بين في الامر الجرح هل يحل على الوصفي
او على غيره من جملة علي بن ابي طالب **ط** اكد من مذهبه هنا بان الطالب

ما ملك

انما عامل هذه المدة وقال صلى الله عليه وسلم المؤمن عند شروطهم وادبنا فانه ملك هذه المدة
ولا يجبر احد على بيع ماله واما الثاني فقال الشافعي وابو حنيفة لا يشترط رضى الحال عليه ويرد على
الاصح في قوله فليبيع ولم يشترط رضى الحال عليه وقياسا على الوكيل على القبض فانه لا يشترط
رضى الموكل عليه ووجه اشتراطه ان لا يكون له في حاله العكس واصل ان الحال
عليه ولم يجرى على الاجزاء **قلت** وقال ابن شعبان لا يشترط رضى ماله كقول الاصحاب
وعلى المشهور انه لا يشترط فاختلف الا بلسيون والموقوفون هل يشترط حضورهم او اقرار
بما يشترط في بيع الدين ابن حنبله المسلم ولعل هذا الخلاف على الخلاف الذي بين الشافعي
في الحوالة هل هي اصل بنصفها او مستفاد من بيع الدين بالدين فدل الثاني الاول لا يشترط
وعلى الثاني يسلكه مالك البيع الا في القدر الذي وقعت فيه الرخصة **ع** قال القاضي
ابن الصالح الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين وقال الباجي ليست مستثناة منه لانا
نشرط حلول الدين الحال عليه واما هي من باب البيع لان دمة المحيل تبرا بغير
الحوالة م واما الثالث فقال الشافعي الحوالة تبرى المحيل قال زفر لا تبرى وقال
مالك تبرى الا ان يفر من فليس الحال عليه وبوجه ما قال مالك يفرح الردي على المذنبين
ووجه ان الحوالة كالباع فكما ان البيع ينقل الملك ويبرى دمة كل من المتبايعين لا عند
الاطلاع على ما يوجب التراجع من عيب او استحقاق وكذلك الحوالة تبرى دمة المحيل
الا ان يفر من فليس الحال عليه فيكون ذلك كبيع يوجب الرجوع ولا يعمل ان الحوالة كالحب
من بيع الدين بالدين **قلت** ما ذكر من انها تبرى دمة المحيل انما ذلك اذا كانت على
اصل دين لان الحوالة نقل الدين من دمة الى دمة فلا بد ان تكون الدمة المستولى اليها مشغولة
وان لم تكن على اصل دين فقال الباجي هي حالة عند جمهور اصحابنا كانت بلفظ الحوالة او الحالة
الاما قال ابن الماجشون اذا كانت بلفظ الحوالة فهي حوالة وان كانت بلفظ الحالة فهي حالة
يرجع على المحيل لان بيع الحال انه لا شيء على الحال عليه **احاديث الدين عن بيع فضل الما**
قوله في بيع فضل الما اختلف فيمن حضر بغير ماستية في البيعة فغند ما كان
7 من الفضل بغيره بغيره ومن وعده بغيره من الناس لا يبيعه ويبيذه له بالبيعة فاما
على المنظر لطعام الخبز لا يحل لنفسه فانه لا يحل لغيره منعه لكن يلزمه بذله لغيره وما
وقع من النبي هنا عن بيع التمور من الفضل بغيره ما قلناه وقياسهم على الطعام لا يبيعه
الطعام بغيره بذله بغيره لانه لا يخلفه الا بشقة والمما ذهب منه يرجع **قلت** كذا
في حريم البير من المدة وانه لا يباع بغير الماشية وان احتاج اليها اهله ولا يبيع فضل
مخلاف بغير الزرع في ذلك وقال في ايضا ومن حضر بغيره في غير ملكه لم يبيعه او يبيذه
فلا يبيع فضل وان منعه حل قتاله فان لم يفرق المسافرون حتى يتوافقوا حاشا في بيع
عائلته وعليه الخاف من وجع الادب **قوله** في بيع الما روى عن بعضهم انهم اخرجوا
على جوان من مطهر حيز من الما من المباح الاصل حتى اخذ شيئا من حيلة وحكي بوجه
فيه خلافا فانه اذا لا يبيعه وحمل النبي على انه باع فهو لا منه او ما احقره في غير ماله
للتبديل او على انه باع بغيره انما هو حاجة الناس اليه وتاوله بعضهم على ان الما

بالمال الفحل في الاترا وهو بعيد لانه عطفه عليه في الطريق لا حرفيكون تكرارا **قوله**
في الاخر عن مناب الفحل ما اختلف في استيجار الفحل لانوا فنعته الشافعي وابو حنيفة لهذا
الحديث وحديث النبي عن عسيب الفحل ولما في ذلك من الجهالة والغرر وكبار ماله لجارة
الفحل لان امره معلومة او نزوات معدودة قال بعض اصحابنا بما سئل ان اجارة الفحل
للازواج الثانية شر او نهى فنهى بخير الاول ومنع الثانية كما يجوز استيجار الفحل لاصحاب
غير اجلها فالفحل الخاف راي ان البيع لا يشترط نزوات معدودة ولا امد معلور فلذلك منع
واصحابنا يجعلون المعاوضة على شي معلوم مع ان الضرر قد يدعو الى اجارته فيعمل الحديث
على بيع العزاب وعلى انه نذب الى مكارم الاخلاق والندب اليه رسته ايكتر النسل
قلت مناب الفحل نزوه على الشافعي وجه يصل ماوه اليه الرجو وتعلق الاتي بغيره
لان المشتري فقد فلا يخلف في المنع لما فيه من الغرر والجهالة في الفصال الما من الفحل وفي حقه
الرجو وفي عمل الاتي منه والحاصل ان علل النبي بانه ليس من مكارم الاخلاق عمر
النبي حتى المصور الجارية وان علل بالغرر والجهالة فخص ما فيه من ذلك **قوله** وعن
بيع الما والارض في الحديث هو يفرع مما تقدم من النبي عن كذا الارض
احاديث قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع فضل الما يبيع به الصلا
ع الكلا بفتح الكاف وبالفاء مقصورا قال ابو القاسم الزجاجي هو اسوط طبع النبات ثم انقص
منه يسمى الرطب بغير الراو سكون الطاو والكلام مقصور والياقوت يسمى حشيش ومنه يقال
للمنقة احتشت ولها اذا الفتة يابسا وحشت يذللان اذا تيسرت ومعنى الحديث ان
من شق ما بقلعة وكان حول ذلك الما كالا يوصل الي رعيه الا اذا كانت المواشي تزد
ذلك الما في صاحب الما ان يبيع فضله لانه اذا منع من رعي ذلك الكلا والكلا لا يبيع لما
في منع من الاضرار بالناس قال الامام الحنابلة في بابها في قوله تعالى فلتقطعه او فزعون
الاولى والحديث حجة لنا في القول بسد الدار لانه انما يبي عن فضل الما لما يودي اليه من
بيع الكلا وهذا الما هو قيمته بغيره بغيره ملكه واما من حضرها في ملكه ولم يبيعه
ولا اياها للناس فانه منع وقد اختلف في بيعه فممن نيت في رعيه كاهل هو احق به
او هو وغيره فيه سواء هو احق بغيره رجحه منه في بيعه **قوله** في الاخر
لا يبيع فضل الما يبيع به فضل الكلا **هو** من معنى الذي قبله لانه اذا منع الفضل الا
سمن كانه انما يباع الكلا لا يباع **احاديث النبي عن من الكلب**
قوله في من الكلب قد تقدم في صدر كتاب البيوع الحق الذي يفرق منه علة
اجازة الكلب في بيعه وعلة المنع فيما يبيعه من ارا في تحقيق ذلك فليست هذه هي العلة
في بيع الكلب بل هي العلة في بيعه وان كان ليس بغيره ولا في حرمة يتبع به في الحال
او في الما لا يبيعه جاز في بيع الكلب لانه من يبيعه منه كالتشافي في الاتي
الحديث واما ما من نافي لبيع الكلب عن الحاذي واختلف في الما دون في الحاذي زرع او منع
او منعه من ابيها من كره يبيعه فقد الحديث وراي ان ابا حنيفة المنفعة لا يبيع الجوامع الكلاب
يتبع بالكل يبيع ومنهم من اجل بيعه وحمل هذا الحديث على غير الما دون في الحاذي اوله

والمفصل

واجاز

واجاز غير ذلك الخادها للتحفظ من السارق ولعقل ابن عمر ذلك تؤمنها لرواية ابي هريرة رضي
 الله عنه لما كان صاحب زرع اقتنا تحفظ هذه الزيادة ويدل على صحة رواية غيره ابراهيم
 لها في الامم وذكرها غير مسلم من رواية الحكم عن ابن عمر ولعل ابن عمر لما سمع من ابي هريرة وصق
 هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم زادها في حديثه **قوله** عليكم بالاسود البهم والنفق
 فانه **شيطان** البهم الخا ليعر السواد والبهم والنفقتان هما فطتان معروفتان في لغة
قوله فانه **شيطان** **د** اخرج به اصحابنا على انه لا يجوز صيد الكلب الاسود ولا ياكل ما يصيد
 لانه شيطان وقال مالك والشافعي والجمهور افرق بين الاسود وغيره فليس المراد بالحدوث
 اخراجه من جنس الكلاب وهذا الالة اذا وقع في الانفسل كما يفصل من ولوع عنه **قوله** في
 الاخر امر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب اي ماشائهم وشان الكلاب امرت كوها
قوله الاكلب صيد **ع** محبة لاحد القولين في تخصيص الحكم من يصيد بالكلب لا بمن يصيد
قوله في الاخر من اقتني كلبا او كلب ماشية او ضار **ع** هو للعدو ضار دون يادونه ضاري بالما
 وللسمري ضار باليا مونة بعد هالف وتخرج الاولى والثانية على انها من اضافة الشيء الى نفسه
 كما البارء ومجدد الجاه او يكون ضارها صفت لرجل المعتاد للصيد لان الضاري هو الكلب
 المحلر للصيد واما الثالثة فتقصرها على الوجه المعروف **قلت** يعني باضافة الشيء الى نفسه
 اضافة الوصف الى الصفة والتقدير صيد المكان الجاه لا اضافة الشيء الى نفسه حقيقة لا
 لا يجوز **قوله** نقص من عمله كل يوم فطران **د** اختلف في العمل الذي ينقص منه فطران قيل
 ينقص مما هم في من عمله وقيل من مستقبله **قلت** الاظهر انه من عمل اليوم الذي اقتني فيه
 وهو مراده بالمستقبل انظر على هذا القول بعد في ذلك فالظاهر ان ينقص من عمل جنس من
 الايام ويتهدد لذلك قوله في المدة ومن اوصى لرجل بدينار من غنمه كل سنة اعطى من سنة
 الحظ عن سنة الجذب ولو اوصى له بدينار من غنمه كل سنة لم يقط من سنة عن سنة وانظر
 لولم يوجد له عمل السنة فقال الشيخ عز الدين في مثله هذا
 لو انظر لو تعددت الكلاب فانه تعدد الترابط كما تنوع في صلاة الجاه ولا يجد ان يخرج
 في ذلك خلاف في سبيله تعدد الغسل بتعدد الكلاب في الولوع **د** واختلف في عمل نقص
 الترابط قيل فطران من عمل الليل وقطران من عمل النهار وقيل فطران من عمل الموضع
 فطران من عمل المسألة **ع** واختلف في سبب نقص الترابط فاقنا ان الكلب فضل امتناع الملازمة
 عليهم السلام من يحول البيت بسيرة وقيل لما يلحق المارين من ترويح لهم وقيل عقوبة لمخافة الله
 وقيل لان الكلب يغسل الانام ولو غره وهو عند الشافعي جنس فعلى قضية ابن يرافقة في ذلك
 ولا يكره في حقه وقد بلغ وهو لا يسلم فيه حل عليه بسبب هذه الوجوه من السياات ما ينقص
 امره في اصابه على كل كبد رطبة اجر فقد نحو اجره في ذلك ولا يكره في حقه وقد بلغ
 وهو لا يسلم في حقه ما يلحق مقتضى من السياات بذلك اداية العبادة فيه ومراعاة احكامه
 بولائه وغيره وقيل ينقص من البه ما يطابق الاثر وهو اجر من تعبد المنكر
 على غيره في حقه والله اعلم بالصواب **قوله** الاكلب مثله والله تعالى اعلم بما اراد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وذكر الفطران هنا تقديره بعد ان الله اعلم به والمراد به نقص جزء ما

12

فقد كان نجس فيجب الاتيان من قعره وكان الشيخ يقول ان هذا لا يلزم لان الحكم بطريقه اما هو
لا نقاب اعراضه وكذلك يقال في الخلق بقدر انما انما انقلبت اعراضه **قوله** هل علمت ان
الله حرم الخمر **قوله** ان الرجل كان جاهلا بغيره وادله كان اثر التحريم وقيل انفسه **قوله**
هل علمت يسر ما في رواية مالك من قوله اما علمت انه على سبيل الاستفهام وبيان الحال
لا انه توبيخ كان عموهم وفيه انه لا اثر على الجاهل بالتحريم ما لم يفرط في التعلم بعد امكانه
قوله هناك **قلت** الاظهر ان المجلس لم يكن خاليا ولا يحتاج الى تكليف جواب **قوله**
لما سار رتب **السيول** والامر بالبيع هو المهردي كما جاء مفسداً بذلك في رواية ابن عبد
خلافاً لما سار رتب رجل احب وفيه ان علياً لما لم يكن يكتف عن بطن ان باطنه خلافاً لما
اذ اخاف ان يجري فيه ما لا يجوز لانه قام به ان مسارته في ثباته وقد سبق من جملة
بالحكم ما سبق فاستكشف الامر كاطن وليس هذا من الخمس والكشف عن الاسرار
وكثرة السؤال لان المذموم من ذلك اما هو فيما لا يخص بالامانة ولا فيما لا يلزم من القيام به
واما ما يخص بالامانة ويلزم من القيام به والنظر فيه والبحث واكتشف ليل يجري من
ذلك ما مضى او يضاف اليه ما لا يرضاه **قوله** ان الذي حرم شره حرم بيعه اي ان السبب
الذي حرم شره وهو ما تضمنته الآية الكريمة من القالوداة الى احواله كوجوده في البيع
فيحرم ويحتمل ان يكون المعنى ان المنفعة المقصودة منها اما هو القرب وقد حرم فيحرم البيع
لا المقصودة من البيع وقد سبق بيان هذا في اول كتاب البيع والظاهر انه خبر
عن الله تعالى وانه حرم الاخرين لان خبر عن اللفظة قالوا وفيهم وفيه دليل على حرمة
بيع الزبل والخرقة وغيرهما من النجاسات وهو قول مالك والشافعي واجازه قوم بالمشتري
دون البائع وكذلك يقول الشافعي في احواله ما يملك له ودونه لقوله بنماست **قوله** وما للخبز
بيعه لقوله بطريقه **قوله** في الاخر اهدي رواية حمزة **قوله** في رواية يعنى المزايدة المذكورة
في الاخر هذا قول ابي عبيد وقال يعقوب الاقبال رواية اما الراوية البعيدة وانما يقال
مزايدة والمحدث يشهد لابي عبيد لانه ما هار اوبئة ومزايدة ولكن الراوية تستعمل في المزايدة
الكبرى التي يملك فيها الخمر والماء وشبههما مما منه وقد تستعمل توسعاً فيما يملك فيه غيره لان
وسميت مزايدة لانها يزود فيها الى السفر وقيل سميت بذلك لانها يزاد فيها جلد لتقسم وقيل
في الراوية مثله **قوله** قطع المزايدة هو في اكثر النسخ ورواها وفي بعضها بالهاء وهو حجة
من لا يري كسراً وان الخمر لم يغسل وتستعمل وهو احد قول مالك ومنه ايضا كسر وتشق
الظروف وقيل لعله عقوبة له على القول بالعقوبة بالمال وقيل لانها لا تطهر بالغسل لانها
لغوص فيها وعن مالك انه اذا طبخ فيها الماء غسلت طهرت قيل ولعل مالك قال لا يغسلها
في حق من خاف ان يعود لعله فيها لانها معدة لذلك وليس الحديث نصاً فيها لا يقتضي
الفتح اعم ان يكون بشق او غيره **قلت** كان الشيخ يخاف ان الخمر لا يطهر بالماء
والكفر على قياس ذلك انه ان صنع به ثوب لم يطهر فخور من الموصلة للثوب
لم يطهر واجاب بان المورجة من خمسة الى خمسة العيين كالحزب لا في اولها ولا في اخرها
البوك من والظاهر طهارة انا الخمر بالغسل ما تقر بان طهارة الماء لا يطهر الا بالحق

فلازم

الما لا يصل الى ما وصل اليه الخمر واقضى الشيخ بان الواح الباق لا يجوز ان يستق بها المسجد
واما الاقواب المصنوعة منها فماؤها طاهر لانه لا يتغير ولما قلنا ان بقا اللون لا يضر
كالثوب المصنوع بالورقة او بالليل المتجسس طاهر بعد غسله ولا يشترط في غسله ان
يتقطع الليل بل اذا غسل طهر ولم يتقطع الليل **قوله** في الاخر لما نزلت اية البقرة في
في الربا خرج فقراهن على الناس شر حرم التجارة في الخمر **قوله** المايعة التي فيها تحريم الخمر
اي حرم ترك اية الربا اية نزلت فذكره تحريم التجارة في الخمر متمم لاية الربا يحتمل
انه الان اوجي اليه بذلك كما يقتضيه ظاهر الحديث ويحتمل انه سبق بيان ذلك عند
نزول اية التحريم ومنه فهم التحريم في التجارة ثم لما نزلت ذكر تحريمه عام الغرة وكذا
اولما حرم من اهل البوادي من جهل الاحكام **احاديث تحريم الخمر والميتة والخنزير**
قوله ان الله ورسوله حرموا كل الذرة والرواية في حرمها دون الاكل والاصل ان
تكون بالالف لان العطف بالواو والاصل فيها عطفها ان يواد المهر على حساب الميتة
من تشيئة اوجع لكن تادب فلم يخرج بينهما وبين الله وسبحانه في صيرها لاشيئين **قلت**
هذا ان كان من باب العجبي زيد وعمر وحيتمل انه من باب العجبي الجارية وحسنها
اي حسنها لان المحرم في الحقيقة اما هو الله تعالى **قوله** بيع الخمر والميتة والخنزير والاشيئين
ط الخمر كل شوا بيعه وتقدم الكلام على بيعه وتاويل حكمه في كتاب الشريعة ان شاء
الله تعالى **قلت** والميتة مما مات لا بدكاة ميتة التبرعات النفس السائلة كالورع
غير الانسان ميتة وغير ذوات النفس السائلة طاهرة وفي ميتة الادمي قول لا تقدم ما
في الجنازة وياتي ما يصل من الميتة بعد ط والخمر هو الحيوان المعروف البشري ولا خلاف في
حرمة وحرمة بيعه وان الزكاة لا تنفع فيه ولا يطهر جلد به لا يطهر بالدمع وانما يطهر الدمع
ما شفع فيه الزكاة واما الخنزير المجري فالعرب لا تعرف الخنزير في البحر فلهذا قال مالك
رحمه الله لما سئل عنه انهم سمعوه خنزير اي والا فالعرب لا تعرف تشيئة بذلك
قلت قوله ما للشهد اقاله في المندونة فحله بعضهم على ان ما كان يوقف وحله بعض
مناخري التوسيعين على التحريم اي انهم سمعوه خنزيراً وكل خنزير حرام والمتمم
فيه اربعة اقوال الاباحة والمنع والكراهة والوقف الذي حمل عليه قوله مالك **قوله** واما
الاصنام ففي النبي عن بيعها بيع المصور التي تقعد شراؤها وكان ما فيها تنع لها خلاف ان
تكون هي تجاكتها وراشيا والاسرة فاجاز فيه الرخصة وكذلك ما كان تجا عالمات
فيه رخصة وكره موصرا لا يريق والاحقة لانها تنع لانفسد البيع ولكن بكرة الخمر لا يلزم
طهارة رخصتها بشرا البناك للمواري والاباحة لبعضها وعن مالك كراهتها بشرا للمواري
نما خصة الاستعمال لا يقتضي ان يخذ منها او يورثها في علمها **قلت** كره في
ما كان في النجاسة التي في القباب والاسرة والشار وشبهها واما الشيا والبسطة فمن
تبعها في الجوارح رسول الله رايتم شحوا الميتة تطلى بالسفن وتدهن بالجلود ظنوا ان
منها ما ينجس من النجاسة فذكروها اهل البيت لم ينجس ولم يفعل وقدموا الوجه الذي لا يرد
ما كان في النجاسة من قال الطبري جني البيع لا مكانه كما في واختلف في الاستطاعة بالنجاسة

منها

عمر في جوان الاقتضا وذكر في بعض طرقه لسعر يومها كما ذهب اليه النبي وبعضهم لم يذكر
هذه الزيادة **قلت** الصورة الاولى هي المروفة بصرف ما في الذمة والمشتور وجوان
بشرط طول ما في الذمة كما ذكر لان المطلوب في الصرف المتأخره وصرف ما في الذمة
اسرع من اجرة من صرف المعينات لان صرف ما في الذمة ينقص بنفس الاجاب والقول
والقبض من جهة واحدة وصرف المعينات لا ينقصها ما فيها من عرض الطول
صرف ما في الذمة اولى بالجوان وجنعه اشرب وابن كنانة وابن وهب واما ان لم يحل
اجل ما في الذمة فالمشتور المنع لان ما لم يحل جكر الخايب واجارة اسمعيل القاضي وسبب
الخلاف هل يبرأ الذمة من الان ام لا كما حتى يقدرا ان عمل طول الاجل يقتضي من نفسه
بنفسه وكوفا تبرا هو الذي راعى الجيز فيما تقدم واما الصورة الثانية فهي صورة من صور
الخاصة وهي اذا اختلف الدينار بالتوقع فان كان احداهما ذهابا وحل الاجل جاز على
جوان قياس صرف ما في الذمة ومنع ذلك ابن وهب وابن كنانة **قوله** في الحوا الاوتنا
بورن مثلا مثل سوا **سوا** يحتمل انه نكر للثا كيد ويحتمل ان سوارا جرح الامر من
لوزن والمثلية وقد اختلف هل لا بدح استواء الوزن في المثلية وسياتي ان شاء الله تعالى
باب في صرف الذهب **قلت** الصرف بيع الذهب بالفضة او احدهما بفلوس
لغرضه في المدونة ومن صرف دراهم بفلوس فاطلق على ذلك اسم الصرف والاصل
في الاطلاق الحقيقة وحكم الصرف ياتي **قوله** من يصرف الدراهم حجة لجوان الزا
في الصرف والزيادة فيه وما تستقر كمن احتاج مئة لم يتخذ ذلك منكم او مضاعفة فقد
كرهه ذلك جماعة من السلف والعلماء لصيق امره وكثرة جرحه وقلة التوفيق فيه مما تلخص
فيه من الريا الا مع سعة الحلو ومجانة الدين **قلت** حكم الصرف انه مباح للصل
بجنسه الذي هو البيع وكره مالك الحل به الا لما في ابن رشد وقليل مام وذكر الحنبي
عن اصحابه انه كرهه ان يستظل بمخاوت صيد في وفي التوادد الصرف من البينة الجبالي من
الصياغة **قوله** ارتاد هبك فاد اجا خاد منا اعطيانا ورق **قوله** يحتمل ان طلحة خفي
عليه هذه السنة ويحتمل انه يري جواز المواعدة في الصرف وان قبضه لم يكن
لبيسكه بل ليقلها وفي الموطا واخذ الذهب لقلها وعندنا في المواعدة في الصرف قولان
قلت الا قولان في المواعدة ثلاثة المشهور التحريم وقبل مكرهه وحمل عليه
المدونة واجازها ابن عبد الحكم وابن تافع وقال اصبح نفسي كمواعدة النكاح
في الحدة وهو لا يجوز ويجعل الصرف جائز واجاز بعض الشيوخ فيها التحريم من
عبد السلام واذا جاز في النكاح ففي الصرف اولى **قوله** لفظينه ورق فلان اوله
اليه ذهب **ع** فيه وجوب المناجزة في المجلس وانها ان تأخرت ممكنا او من احدهما
في المجلس وان لم يتقوما فسد الصرف وقال الشافعي وهو حقيقة المناجزة تمام
يقتضي قابلا بانها وان قاما من مجلسهما **قلت** قبض القومين عقيب
وهي شرط في تمام الصرف لاني عقد لا بد تحققه بالقول لو ان احدهما
يكن له ذلك وصرح بكونها شرطا للامام في كتابه الكبير في النكاح والطلاق

علم

عن ابن القصار ما نصه البيع وغيره من العقود كالمطبعة والرهن والطلاق والصرف يتحقق بالقول
وليس القبض منها شرطا في صحته غير ان الصرف منها اذا تأخر القبض فيه فسد لان العقد في نفسه
لم يتم كالبقول كالتكاح يتم بالقول ثم يطرا عليه ما يبطله كالرودة فلا يسوم ان في كلام ابن القصار
تناقضا وان قوله لان العقد في نفسه لم يتم بالقول متاف لقوله او لا يتحقق بالقول لانه في قبض
العقد وتامه فالعقد حصل بالقول وتامه متوقف على حصول شرطه التي هي المناجزة
واختار الشافعي ان المناجزة ركن في الصرف لاشترط فيه قال متوقف ما هيبة الصرف علمها وليست
بخارجة عنه ومعنى الركن انه جزء من حقيقة الصرف وجزءا التي داخل فيه وشرطه خارج عنه
وفهم من قول ابن القصار ان المناجزة شرطا او ركنا او ثلثا خيرا ما في ثلاثة واجزى ذلك فرع
ذكره ابن حجر في لونه مع الينار بعد ان ورثه الصرف وقبل ان يدفعا اليه الدراهم فقامت
صاحبه لان الصنف لم يوضع شرطه قال الشافعي هذا على ان شرطه واما على التاخير ما في فقامت
من صاحبه لان الاصل عدم المنع فان قيل لا يصح ان يكون المناجزة شرطا لان شرطه ان
الشرط عقليا كانه كالحياة في العلم او شرعا كالصلاة او يوجد في الصلاة او يوجد في الشرط
والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف صورة فاجرها اجيب بانها المناجزة شرط في الصرف
الصحيح وهو من شرط **ع** وروي عن مالك الخفيف القيام ليزن الدراهم ويقلها فيما قرب
فكانه راسما لم يفتقر فاقتراب ذلك من مجلسهما **قلت** قال الذي اختلف في التاخير ليس
فاستخذه في كتاب ابن الموار ودكر هذه الرواية وذكره في المدونة لقوله في واكره الصرف
ان يدخل الدينار زنا بونه او يخلطه حتى يخرج الدينار هو بل يدعه حتى يزني فيخلطه ويحتمل
وذكر ابن رشد عن جماعة ابن القاسم انه لا بأس على العقد الصرف على ان يذهب ليري الدراهم
فيما قرب وهذا ابن تافع في كتاب ابن الموار لانها صرفة على ذلك ابن رشد وزعم بعض
ان ما في هذا السماع مما انفكا في المدونة واكره ان يصرفه في مجلس شريكان يا حرو ليس
كذلك لانه كره في المدونة قيامه بعد العقد وقبل القبض لا ضرورة ولا في في
العتبية لانه هو قيامه بعد القبض العقد لصرفه وعدم تغييره قال عقود الناس **ع**
والمشهور من الخيار في الصرف **قلت** هذا ان القولان انما هما في الخيار الشرطي
واجراهما اللهم على الخلاف في عقد الخيار اما معي هل يبعد امعنا من حين وقع ولا يجوز بعده
المناجزة او تأخير امعنا من حين امضي فيجوز واما الخيار الحكي فقول الذي عن ابن القاسم
يحل والمدونة لجوان وعن محمد المنع اما عن ابن القاسم فانه قال فيمن وكل رجل على ان يسلم له
دينارا في طعام فصرقه لا يصح فاسلمه قال لرب الدينار اخذ الطعام واما الذي نقل عن
مسند ابن حجر اقاله من اودع دينارا فصرقه فخذ يا قال ليس لرب الدينار اخذ الدراهم
كذلك لان من دينار والفضل لرب الدينار والحار على مقتدي وتعتبت هذه
المخارجة في اخذها من الدراهم مع من اخذها شاف وللإمام في كتابه الكبير جواب فانظر
في كتابه الكبير انما يتوابع قوله بالصر واما في الغويين يقولون بالمدون في الظن
منه في كتابه الكبير ومعناه خذ هذا او يقول صاحبه مثله في كتابه في الابن
ثم قال في كتابه الكبير وحكي ثابت وغيره ثمانية تاهاها المر ساكنة على

وزن خضه الواحد ولاثنين هاتين خافوا وللجماعة هادوا مثل خافوا وللثنين هادوا هادوا بالكا
ايضا ومن اهل هذه اللغة من لا يثنى ولا يجمع ولا يغير في التانيث ويتول في الجمع بلفظ واحد قال
السيرافي كانم جلوهامونا كصحة قال كانت وقته كخفة هادوا بالحد وكسر الهمزة في المذكر والمؤنث
الا انهم يزيدون في الموت ما بعد الهمزة وفيه لغة خامسة هادوا بمد وبعدها الهمزة وكسر
في الموت الخطابي والصواب من الجميع المد الذي تقدم عن جنات اللغويين والمعري في
الجميع ان كل واحد من المتأخرين يقول لصاحبه هادوا اي خذ فيقايضان في الخبز **قلت**
فهو كناية عن التقايض ومحلله النصب على الظرفية والمستثنى منه مقدار راي الذهب
بالذهب رباني كل الاحوال الا عند التقايض في الحال **قوله** والبر بالبر رباني اخره
الربا حرام لقوله تعالى واحل الله البيع والايه والحديث لمن اكل الرباط الربا لغة
الزيادة رباني الذي يزيد اذ افاد ومنه حديث فلا والله ما اخذت مني ثمنه الا ربيا
من تحتها في الطعام الذي دعا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة واما في
الشرع فاطلق مرة على الحرام كيف ما كان ومنه قوله تعالى في اليهود واخذوا الربا
وقد نهوا عنه ولم يرد الربا الشرعي الذي حرم علينا واما اراة الحرام فكأنه تعالى
الاولى للسمت والربا الذي غلب عليه عرف الشرع هو ربا الفضل وربا النسي
وفا الفضل ياتي واما ربا النسي الذي تضمن الحديث فانه محرم في العين وفي الطعام
فالعين الذهب والفضة صر ما كان العقد او سراطه والطعام ما غلب الخافه للاكل عالا
او لاصلاحه فيدخل الملع والغلغل وكهوما مما ياتي ذكره في حديث حريو النفاضل
ويخرج الزعفران لانه وان صلح لكن لم يغلب الخافه لاصلاح الطعام عند الخفوات
لان سمحون ان من منع سلمه في طعامه يستتاب فان تاب ولا ضربت عنقه باجماع الامة
انه ليس بطعام فسالته عن ذلك ابا هريرة فقال ان ثبت هذا الاجماع بخبر الواحد لم
يستتب وان ثبت بطريق يحصل العرف ذلك **قلت** الاجماع الظني هو ما ثبت بطريق
الاحاد ولا يكفر منكر حكمة والقطعي ما بلغ عدد ما يليه وعدد ناقضه مبلغ التواتر
واختلف في منكر حكمة فقليل يكفر لانه يضمن انكارسند القطعي وانكار ذلك كذا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل لا يكفر لان الاجماع من حيث هو لم يثبت حجة بدليل
قطعي فيكون حجة ظنية فلا يكفر منكر حكمة وهذا الاجماع الذي في الزعفران ذكره
ابن تيمية وعبد الحق كرايت ولما جده في كتب الاجماع واللبس طعام واختلف في الحلبة
فقليل طعام وقيل لا وقيل الحنظل طعام والمعروف ان غيرهما غير طعام وفي كتاب السلم
الثالث يجوز بيعه بطعام الى اجل ومنه ابن نافع بيع عذبه بطعام الى اجل وكان الشيخ يقول
النارح غير طعام **حدثت الامة وحريو النفاضل**
قوله فامر معاوية ببيعها ط كان يجرها بالدراسم ولذا انكره عبادة واستدل بقوله
الفضة بالفضة **قوله** فتسارع الناس الى شراها يعني الى شراها بالدراسم يحتمل ان معاوية
لم يبلغه هذه السنة ويحتمل انه حمل اليه على تسكول الذي في اقتبايه وعدم التجرف فيه
مصلحة المسلمين ذبه التامل وهو قيم المتلفات وهو يعل على قلية العلماء وان الاكثر

الجميل الا ترى ان معاوية جعل مع محبته وكبره وانه من كتاب الوحي ويحتمل ان كان لا
يروي ربا الفضل كان عباس والاول اظهره وانفقوا على منع استئجار التبة الذهب والفضة
واختلفوا في اقتباها بخرمه غير واحد من شيوخنا وظاهر قول بعضهم الكراهة واجاز
الشافعي ومال اليه بعض شيوخنا قوله على المذهب وتخرج بالحديث اذ لو لم يخرج لم يخرج
بيعه **قلت** انما الترخيز استئجارها لانه من المسرف والتشديد لا عاجم والمخير لاقتناها
هو الباجي واجتنب ان مالكا اجاز بيعه في غير موضع من المدونة فلو لم يخرج البيع لفتح وزنه
ابن تاشان بان يغير اي مادته تلك اجماعا ولا يلزم من حرمة الاقتنا فتح البيع في الاستري
لتكسر او لتقصاع ولما الذي يلزم من حرمة الاقتنا انه لا يجوز الاستئجار على عاها وان
من كسرهما لا يلزمه ضمان مبياعهما اذ لم يتلف من غير اشياء والخالف الذي يجوز الاقتنا بغير
الاستئجار ويوجب ضمان **قوله** سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب
بالذهب الحديث الى اخره **قلت** تقدم ابن جرير النسا وان هذا الجرم الفضل وهو محرم
في العين وفي الطعام المتقات او ما يصلحه فشرط اتفاق الجلس في كل واحد من النوعين وهو
في غيرهما اما ما حرّمته في العين فلقوله في الحديث الذهب بالذهب والفضة بالفضة واما
منه في الطعام المتقات او ما يصلحه فلقوله البر بالبر الى اخره لاربعة واما شرط اتحاد
الجلس فلقوله في الخبر الحديث اذا اختلف الجلسان فيبيعوا كيف شئوا وبان الكلام عليهما ان
شأ الله تعالى فاما جواز التفاضل فيما سوي ذلك فلقوله تعالى واحل الله البيع وايضلا
حرما التفاضل في كل شيء لم يكن لتحصيل السنة بالذرفاية وكلامه صلى الله عليه وسلم
كله قايمة فهو بقي لظنه هل المنع متصور على السنة ويكون الحكم غير معقول المعنى وهو
مذهب اهل الفناهر فقات لقياس والردعلم في كتاب الاصول او يقال انما احتفل المحرم
بالسنة لعني فيقاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى وهو مذهب الجمهور واختلفوا في تعيين
ذلك المعنى فقال مالك هو في الذهب والفضة التمنية ولو تباع الناس بالجلود لكان في عين
التفاضل فيها وهو في الاربعة الامصار للقوت او ما يصلح القوت ووافقه الشافعي في
التمنية وخالفه في الاربع وقال الحلبة في الطعام ومع التفاضل في كل مطعوم وخالفه
ابو حنيفة في الجميع وقال الحلبة الوزن او الكيل فتح التفاضل في كل مكيل وموزون
ويرد عليهما ان صلى الله عليه وسلم لو اراد شيئا محاذ كراه من طعام او وزن او كيل لا اكتفى
بذكر واحد من الاربع ولا يكون للزيادة على ذلك الواحدة قايمة وكلامه صلى الله عليه وسلم
كله قايمة لاسيما في مقام التشرع لما علم صلى الله عليه وسلم ان العلقة الاقيبات بينه
بالتمني عليه ليتقرب بها الى الله تعالى ويكون داعية للبحث الذي هو من اعطى لقراب الله
تعالى وفي سقفا قوله لا يبدؤوا ببيع الا على لامة وبما كانت التوسعة اصل الحق فمن عصى
ارفع القوت الذي هو البر وعلى ادناه الذي هو الشوبل يمينه بالطرفين على الوسط الذي بينهما
لا سلت والارزوا الدخن ولا كذرة واذا اراد الانسان ذكر حلة شي في ما كان ذكر طرفة اذل
على استجابته من اللفظ الشامل لبيعه **قلت** كونه مطرنا السهل والجميل وصريتا لظهور البطن
ولما كان الامر متعانا وفيه ضرب من التفكه حتى انه يوكل لا يعل وجه الاقيبات فيه صلى الله

تذکر

وبعض السلف في شد وذهمها جازم النسبة مع الاختلاف وقد انعقد الإجماع بفعل المنع ولو
بلغهم هذه النسبة ما حالوها لفضلهم وعلمهم واستغنى مالك من هذه الجملة التمسح والشعر فعملها
منفوا واحداً وهو مذهب أكثر المدنيين وأكثر الشافعيين وقال الشافعي بما صنفان وأخرج
بالحديث ومال إليه بعض شيوخنا المحققين وزاد في الاحتجاج بأنه مخالف له في الأمر والصورة
قلت بعض شيوخه عينه ابن بشير بأنه السور ي وعينه غيره بأنه عبد الحميد الصانع
والأظهر في الاحتجاج على اختلاف الاحتجاج باختلافهما في تحصيل القوت وبالطهر ويقول في
الطريق الآخر إلا ما اختلفت الوان وكان الحجاب من شيوخ شيوخنا يحكي أنه كان يتوسل
بجاءة من الظاهرية فكان بعضهم يشخ ويقول القطا فقد من مالك في المسئلة فإنه إذا رمت
للمقتل أحدًا ما شجر فإنه ياتف بها فيقتل على الأخرى وما يحكي عن السور ي أنه حلف بالحق
إلى مكة ليما لقن مالك في المسئلة فجاءه ولا يقال أنه حلف على الظل الذي قيل فيه أنه من الخو
لأنه إنما حلف أن يخالف وقد فصل **و** لم يختلف قولنا أن كل واحد من الدين والمنة والارز
صنف على حدته وقال الشافعي وابن وهب الثلاثة صنف واحد وأكثر المالكية أن العكس
صنف وكان بعض الشافعية وبعض أصحابنا هو من الخطة واختلف قول مالك في الوطاني
هل هي صنف واحد منها صنف في نفسه **قلت** والمذهب في السلت كالمع وبعد خروج
السور ي يخيه لأنه أقرب من الشيعر إلى القم **قوله** في الآخر حكنا محتج بمحمول أن يعود على يد
يده ويحمل أنه ما مع دونه زيادة عليه **حديث** **قوله** **الفتادة**
قوله أي فتادة من الحاشية ط كما ينبغي هذا بعد القسرو بعد أن صارت في ملك من صارت
له لأن الخيمة لا ينظر فيها إلا بعد القسرو **قوله** ما مر بالذهب الذي في الفتادة فتخرج ويخرج
وحد **ط** أمره بالتقصيل بمحمول لأن المشتري أراد أن يشترها وفيها ذهب بذهب وتحمّل أنه
اشترها بذلك كما قال في الطريق الثاني أنه اشتراها بثاني عشر فيكون أمره هذا في الواقع
قوله أبعث فتادة بأثني عشر ديناراً فصلها فوجدت فيها أكثر **ط** الذي عنده
شيوخنا فيها اثنا عشر ديناراً وسقطت هذه الجملة عند ابن الحذا وعد أبي عيسى وسقط
الضوابط وأعلمه فيهما اثني عشر ووجدتها عند بعض أصحاب أبي علي الغساني مصححة وهذا
الوجه أحسن ويصح إثبات اللفظ **قوله** لا تباع حتى تفصل **ط** هذا الحكم ما كان من المملوك
منطوقاً بما مع غيره أن يفصل ثم يباع كل على حدته في عقدين لا في عقد واحد لأن يكون طاعاً
لذهب من العرض من تعاله أو ما مع العرض من الذهب تباع العرض فباع بخلاف ما فيه من العرض
ولا يجوز أن يباع بصنف ما فيه كما لا تباع سلعة وذهب بذهب لأن الذهب منفرد في مقابلة
السلعة والذهب فلترفع المساواة التي أمر بها بين الذهبين فإن كان مصنوعاً بالعرض
لا يرفع منه إلا بحد أو نفقة وموته فإذا كان مالا يجوز الأخذ به فحكم حكم ما تقدم وإن كان
مالياً يجوز الأخذ به للنساء والمصحف والسيف والخاتم وجميع آلة الحرب على خلاف عندنا
عند المالكية فإن كان بصنف ما حلي به فإن كانت الحلية تباع جاز فقد الآن المتأرجع
في حدته وهو قليل يقع والاتباع لا تنقصد في العقود ومع ذلك الشافعي
أجل وإن لم يكن حليته تباع لم يكن يبعه بصنف نقداً

ولا الى اجل واجاز ابو حنيفة بعد بمسند قلنت الحلية او كثر لكن بشرط ان تكون المفردة
الكثر لاها اذا كانت اكثر من الزايد على ما يسهل الحلية في مقابلته السلعة وبصيرتها بها فحين
ذهب مثلا بسل وسلعة بذهب وهذا على اصله في اجازته سلعة وذهب بذهب واجاز جاد
ابن ابي سليمان ان يشتري بذهب ما حلي به قلنت الحلية او كثر وهو قول منكر مخالف
لمسند واما ان يبيع بذهب الصنف الذي حلي به فان كانت حليته تبعا جاز محلا وفي بيعه
لاجل قولان وان لم تكن تبعا جاز محلا فقط **قلت** قال ابن عبد السلام لم يرد كرواني
صوري الجواز خلافا فيما رايته كما ذكرنا في اجتماع البيع والصرف وفي كلام بعض المشيخ ما
يشير الى تساوي البابين ويمكن ان يفرق بينهما من حيث المعنى ان انفكاك البيع عن الصرف
يمكن من غير مشقة بخلاف هذا المحل واختلف في البيع فقيلا الثلث وقيل ادا وقيل النصف
ثم اختلف فقيل لا يترقب فيها الحلية مصوغة وقيل لا يترقبها دون مصيا اخر ثم اختلف في
بني تنسب هذه القيمة فقال ابن عبد السلام تنسب من قيمة السيف حليته وقرابه قال
وسمى ابن بشير من قيمة النصل والقراب فان كانت تبعا جاز والاختلاف ان كان
محلا بالنقد او مصوغا من اهل الجوز بعد باقلها او لا يجوز الاخير بما قال كان محلا عرض
وبما الاقل بيع باقلها اتفاقا وان كان ما في السيف من ذلك موهبا او مسبوكة فيه مستهلكا
فقال بعض شيوخنا هو تباع بكل حال واجاز ببيع كيف ما كان وعلى قياس شيوخنا جواز بيع النيا
الحلية بالذهب اذ كان ما فيها من الذهب الثلث من قيمته فادى بالذات بترقده او بالذات بغير
والدرهم نسبته على الخلاف المتقدم **قوله** في الاخر انزع ذهبا واحده في كفة **ع** الكفة
بكسر الكاف في الميزان وكل شي مستدير والثوب والعنابط وكل شي مستطيل بالنم وقيل
بالوجهين في الجح **قلت** الضابط **ع** والمراطلة جاز **قلت** المراطلة
مفاعلة من الرطل ولم يجد من اللغويين من ذكر المراطلة وانما يذكر الرطل والمراطلة
عرفا ببيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة من زنا فتخرج القلوس والمراد **ع** على
القول ان عرو من وازاريد اذ اخطا على القول بانه من العين في اذ في الحد ان يقال او
فلس بثلثه عدد الاوزان وانما قيل عددا لان العدد في القلوس بمئة لة الوزن في
العين يدل قول مالك في الجوز بثلثه الثالث ولا يجوز فلسا بفلسين ولا الى اجل
ع واختلف في جواز المراطلة بالثقل فقيلا لا يجوز المراطلة الا بالكتفين وقيل
بالمشاقيل وهو اصوص **قلت** يعني بالمشاقيل الصنعة وهو ان يؤمنع المشاقيل التي
هو وزن الدينار في كفة والدينار في الكفة الاخرى سمى ابن القاسم لا باس بالصنعة
في كفة واحدة ان رشح هو اصوص من فعل الذهبين للثقل المساواة او اما بالكتفين فلا
يتيقن لانه قد يكون في الميزان عيب وسمح اشرب وان نافع لا باس في المراطلة بالشاهدين
اذا كان عدلا ان رشح ولا فرق بينه وبين غيره ولم يفسر ابن رشح الشاهدين قالوا ان
ويطلب على طي انه العود وهو المسمى بالقرسطون **قلت** لا تفسر اللغة بطله بلطون
وفي كلام ابن حجر ما هو ظاهر او نص في ان الصنعة او شمسها قال ابن حجر في الصنعة
يجوز في المراطلة ان يزن ذهبه في الشاهدين بشقال ثم يزن ذهبك وزنه ثانيا في الميزان

ثاقيل

في تلك الكفة بعينها وقال ابن كنانة هو موقوف لا يجوز الا ان تجعل ذهب هذا في كفة
وهذا في كفة قال مالك ولا باس بهذا كذا اعتدل فهذا الكلام كما ترى انما هو من
او ظاهر في ان الشاهدين الصنعة واما انه ميزان العود المسمى بالقرسطون فلا يبعد ايضا
ان يفسر الشاهدين بالوزن المسمى بالرمانة في الحرف ثم ان ميزان العود يفسر تحقيق المائنة
به لانه انما يحصل بتحقيق تساوي حركتي النزول التي هي علامة العواز وبعين تحقيقها
ولكن المراطلة بد جازية وصورتها ان يوزن الدينار ولا يحفظ حركته نزولا ان كان وزنا
ثم تزن الثمنيات واحدة واحدة فان كان وزناات فقد حصلت المراطلة ولا يحتاج ان
يجعل جميعا ثانيا في موضع الدينار وان فعل فلا باس ولا ينبغي ان يجعل جميعا ابتدا في
موضع الدينار لانه وان كانت حركته نزولا سوا فقد يكون في بعض الثمنيات ما هو ناقص
فيكون عيبا وما يقع كثيرا من اخذ القيراطين عن الحديد من غير مراطلة انك لا اعلى دار
الضرب لا يجوز لان الدنانير والدرهم تقاد ما مرها في مظنة النقص فلا تحقق المساواة
وانما صورة تصديق دار الضرب بان يخرج منها بحيث لا تنقص من السكة **ع** واذا
استوت الكفتان صحت المراطلة كما ان مسكوكين او مصوغين او بدين واحد سماها كفتان
او واحد سما جيدا لاخر ردي هذا المشهور وبعضه يخالف في مراطلة المسكوك تنقسم
او بغيره اذ لا يجوز بيعه جزافا حتى يعلم وزن ما في الكفة او عدده اذ كان بجري عدد او مالكا
عند ابن شعبان منع مراطلة الجيد بالردي او بالتحشوش وكذا لا تخلف شيوخنا في مراطلة
المسكوك بالمصوغ او واحد سما بحسبه مع اختلاف الذهبين **قلت** اما مراطلة المسكوك
بالمسكوك دون معرفة احدا وزن احده ما في الكفة ففقد القابلي واحق ما ذكر من ان لا تباع
جزافا واجازه اصبح وابو بكر بن عبد الرحمن لان استواء الكفتين يرفع الجواز عن القدر وغير
المراطلين عن الجراف واما مراطلة احدهما بالآخر فهو مبني على ان السكة والصياغة في
المراطلة وانما لا يدور بهما الفضل كما يدور بالجودة والرداة على ما ستعرف وفي اعتبارهما
طريقان الاول ان المذهب على ثلاثة اقوال فقيلا يعتبران ولا يلغيان لان الاخر من تعلق
بكل واحد منهما ما تعلق بالجودة وقيل لا يعتبران لان الشارع انما طلب المساواة في القدر
وهذا مذهب المدونة من بعضهم وبعضهم حملها على القول الاول وقيل لا يعتبر الصياغة
لان مقصودها لاداة ولا تعتبر السكة لان المقصود منها انما هو علامة على القدر والطريقة
الشارعية هي ان الذهبين ان كانا في سوا في الجودة او الرداة فلا يعتبران اتفاقا وان اختلفا
بذلك لا ينافي الاقوال الثلاثة وان كان ذهب احدهما اجود فيعين به ان ذهب احدهما اجد
واما ان كان ذهب احدهما اجود وبعينه اردي فان المراطلة تمنع اتفاقا والفرق
بين هذين في الاول في الحروف فيها من جهة واحدة فلم يظهر فيها قصدا المكايسة
المودية الى المتعاضل وهذه ظهري ذلك لان معنى النوعين ليس باجودهما الا لان الاخر
قبل منه ارم انما هو ان كان احدهما اجود وبعينه مساو او اجوده اردي وبعينه
مساو فاجاز ذلك ان كانا في سوا في الجودة او الرداة في المكايسة ونسخه ممنون لانه لولا
اعتماد المكايسة لكانت كل مناهة من المساوي وتطلبا في غيره واما مراطلة

بين الناس

ج

الجميع بالمخشوش فالتدابة ان كانت من اصل المعدن لم تنح انما قاوان كانت بفعل آدمي بمصيف
الي الذهب فضة او نحاسا فالمشهور ان هذه وفي كتابين شيعي المنع كما ذكر وعلى الصفة فقال
ابن رشد يعتبر المخشوش كله بافيه كانه خالص وقيل يعتبر قدر ما فيه من الخالص فقط قال
استب في المدة ولا تستري بالدرهم السكون عرض حتى يكسر خوف الخش به وان خيف بعد
الكسور ان يخرق صخر حتى يؤمن احد واما في العرف فهو كانه ليدل بعضهم على قول استب هذا
على الخوازي بالاطلاق وبعضهم فيه باليسير واجمع بان يشبه بالبدل والبدل انما يجوز في
الدنيا رينوا ثلاثة فان عني القاضي بالمشهور انه من مذهب المدة وانه في المدة لا يشبه
كما رأت قوله ثم لا يخذل الا بتلاشع لم يخلف انه مقي ربح او زاد شيئا قل او كثر ففسد
قوله كتابايع اليهود **قوله** يدل على ان الخبر يورثا كان خبرا ولا فاما نوا ليركوا الهني وتحتل
انهم تاولوا جوار الرياح الكفار **حديث محرو وبعثه غلامه**
ع حجة لما لك رحمه الله تعالى في ان التمسح والتعير منف واحد وقد تقدم ما فيه **ط**
ولا حجة فيه لعدم فيما اجمع به لانه يلزم عليه ان لا يباع التمر بالخطبة متفادلا ان اجمع طعام
فليسبق الا ان المراد بالطعام مع اتحاد الجنس وقد بين صلى الله عليه وسلم اختلاف الاجناس
في حديث عبادة وقد فضل فيه التعير عن التمسح قال بعد ذلك فاذا اختلفت فبيعوا كيف شئتم
نظر الظاهر من قضا محرم ان كانت قيمة وخوفا لا تري قوله ان يخاف ان يضارع الربا **قلت**
لا يلزم ما ذكر من منع التفاضل من منع التفاضل بين التمر والخطبة الا ان معر الما اعتبر الطهية
مع تقارب المتعيرين لا تري الي قوله اخاف ان يضارع اي ييا مثل فيقتض التفاضل وهذا
اخذ بالاحوط فيما ثبت حرمة اصله **قوله** اذهب فوزه **قلت** لم يعمل الفسخ الا بالربا
لكونه اظهر واذا لو قيل اذا باع بغير العين فهو متعد فلا مرده فعله **قوله** في الاخر قد مر
بتر حبيب م الجنب اعلا التمر والجمع اذناه وقيل اجمع انواع من اخلاط التمر **ع** الجنب الحسن
من التمر والجمع كل لون لا يعرف اسمه وقد جاف الحديث نفسه بعد ان الجنب كان برنيا والتمر
اعلا التمر ومحي يضارع ييا تمل فيمر التفاضل **قوله** فيعوا هذا واشترط لثبته من هذا
م اجمع به من لم يقل بحماية الذريعة لانه لم يتم ان يبيع الجميع ممن استري منه الجنب
فلم يتم ان تكون الدار لم لغوا والذريعة هي الذريعة بحيث باحاديث **اخر ع** اجاب
المشافعي ان يبيع الجميع من البايع الاول ولزمه هذا ما في الذريعة مالك رحمه الله تعالى
وهو يترك ان يخرجه التفاضل لم يكن واشيا والامر تخفف على العامل وكان صلى الله عليه وسلم
والخلفاء بعد رضى الله عنهم لا يقدمون لعل من فقه فيه وطهر المربوخة على ما صنع وهو
عليه ذلك احد من المصنفين **قوله** وذلك الميزان تقدم مرارا با حنيقة اجمع به على ان
العلة الورن وتقدم الرد عليه **قوله** او ع هي كلمة حزن وتوقع وهي في قوله
الواو مشددة وسكونها واقفا بالمدة وقيل ان الواو بضم الواو والمدة في قوله
افصح ما تقدم من فتح التمر والواو المشددة ويقال لنبض الطامسونا ويقال لنبض الطامسونا
وكسر الطامسونة وغير منونة ويقال لنبض الطامسونا او مكسونة منونة ووجه قوله
ببدا التمر وتنوين الصادق **قوله** رده ثم يبيعوا ثم واشترطوا لثبته من هذا

السلطان

البياعات الفاسدة ورد المثل في المكيل والموزون وجواز الوكا لانه جواز اخبار
طبيب الطعام وتعيينه على يد **قوله** ذكر القاضي عياض في غير هذه الموضع وياتي
ان شاء الله تعالى ايا افضل المتعة بالمباحات او تركها واجمع من ربح التمسح بانه صلى الله عليه وسلم
اكل الخمر وطعم الدجاج وليس له كبره اليماي وهذا الخلاف والله اعلم ما لم يكن لشار كل الطبيب
مرجح فان كان له من ربح فلا يتنازع في من حيث كمن يقصد به التقوي على العلم كما يحكي عن السامع
وغيره انه كان يقول لو امكنني ان اصنع الخبز من الجوهر ففعلت وان ما كان ياكل اوراق
وابن عبدا ليرا وعينه قال وجدت سريره شيئا كثيرا من قشر ما كان ياكل من العاكمة المقوية
على العلم والنظر فيه واما الاحتجاج بانه صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكر فانه فعله للتشريع
وعلى تسليم انه فعله لم يفعل للتشريع فانما ذلك على وجه النظر والناظر ليس بصور عمل الشارع
والما النزاع في مثل من امكده ان يقيم او د نفسه بفتح او شعير ايما ان ربح مع الاختيار وعن ابوب
الصمغاني انه بحث من يشتري له ثوبا فاشتراه رديا رغبة منه في الكثرة فقال له ايوب
حين اتاه به ما كنت اظن الا ان استعالي نفوك بعيني ام علمت ان الله تعالى اذهب البركة
من كل ردي **قوله** في الاخر كتابايع صاعا بصاعين **قلت** المحدثون يقولون ان قول الصمغاني
كنا نفعل كذا وكذا الشيخ يقول ان هذا يقدر في تلك القاعدة من وجهين الاول ان قوله
لاصاع الا بصاعين ليس بناسخ لا مرتبت وانما هو بيان لا يبطال فعله الثاني من قوله فبلغ
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم **احاديث لاربا الابي النسبية**
قوله سالت ابن عباس عن الصرف يعني بالصراف هنا بيع الذهب بالذهب متفاضلا
كان ابن عباس وابن عمر يجيزانه ولا يريان الربا الابي النسبية لحديث اسامة بن زيد لابي
فلا يلحقنا احاديث الهني عن التفاضل رجوعا عن ذلك كما ذكره ما مسلم من قوله آيت ابن عمر
بعد فهاين وقال فانظر ما بين عباس عن ذلك بركة فتركه فارتفع الخلاف وياتي الجواب
عن معارضة احاديث لاربا الابي النسبية باحاديث الهني عن التفاضل **قوله** هذا اللون
قوله يشبه لي ثرودي وهو الان سماه في الاخر جمعا **قوله** فالتمر بالتمر اخوان يكون ربا
والفضة بالفضة **ط** هذا استدلال بطريق نظري الحق فيه الفرع الذي هو الفضة به
بالفضة بالاصل الذي هو التمر بطريق احري وهو اقوى طرقا للناس واذا قال به
اكثر منكري القياس وانما ذكر ابو سعيد هذا الطريق من الاستدلال لانه لو يفرع شي من
احاديث النبي والافلا احاديث اقوي في الاستدلال لانها في **قوله** هذا الذي تقول شي
سعتنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ط** هو سوال منكوطا لب الدليل اذ لا دليل
على الاحكام الا الكتاب والسنة **قوله** ولكن سمعته من اسامة **ط** لاشك في صحة الحديث
لان اسامة عدل لكنه حديث ترك الاخذ به **ع** فان قيل كيف الجمع بين احاديث لاربا الابي
النسبية بين احاديث الذهب بالذهب ربا الاستدلال في ذلك ثلاثة اجوبة
الاول ان معناه لاربا الابي النسبية في العروص غير الستة المذكورة التي هي الذهب
وما بعده وما ينصها سمعنا ولا شك ان العروص عن الستة يدخلها ربا النسبية على ما سفيته
ان يقال انه معناه لثاني امر ارام بذلك الاجناس المختلفة من هذه السنة او ما ينقاس عليها

لته

فانه لا ريب في الاثبات النسبية الثالث انه اراد اثبات حقيقة ان يكون في الشيء نفسه وهو الربا
المذكور في القرآن العظيم في قوله تعالى وان تبتم فلكم روسوا لكم وهو ربا الجاهلية الذي كانوا
يقولون فيه اما ان تقضي او تزوي هذه الطريقة تسلك بعض العلماء عور من ما وقع من اطلاق
صلى الله عليه وسلم من قوله فخر زام او استزاد فقد انبج وحيث الذهب بالذهب
وبالحديث الى اخره قال وهذا على الجواز والتشبيه بالربا وهذا اعني جيد مع قوله في
حيث بلال لمباح الصاع بالصاع لانه عين الربا فيجوز ان يكون اراد شبه الربا
وقيل انها منسوخة لهذه الآثار واجماع المسلمين بجعل ترك الاخذ بالبردها ويصير فيها
ان ثبت رفعها **قلت** فقد تقدم قول القرطبي لا تشك في صحة الحديث لان اسامته عدل
قوله اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اعلم به **حيث** اي اعلم باحاديثه لانهم اسن
منه وبلال موه حنظل وسفرا فخذهم من احاديثه واليس عنه لصخرته وتوفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عباس لم يحتكر فلم يسمع منه الاحاديث يسيرة واكثر احاديثه
عن كبار الصحابة واختلف في سنة حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاثة
اقوال فقيل عشرين وقيل خمسة عشرة وقيل ثلاث عشرة ابوعمر وهذا القول
الذي عليه اهل السير والعلو والاصح عندي **احاديث لعن الله اكل الربا**
قوله لعن الله اكل الربا وموكله **ع** اكله اخذه وعبر عن الاكل بالاخذ بالاكل لان الاخذ اذا
يراد للاكل فليس له عيب على الاخذ فقط وكذلك في قوله تعالى ان الذين ياكلون احوال
اليتامى وموكله موطئه **قلت** تقدم ان الربا قد يراد به الحرام مطلقا وهو في العرف
انما هو ربا الفضل وربا النسيئة فانظر هل المراد به هنا الحرام مطلقا او الربا العرفي
ففي الاول يتناول جميع صور الحرام حتى المن في البيع الفاسد واما المستغنى الذي
والجواز من المال الحرام ولا يقال سياق ما تقدم في ان المراد به العرف العرفي لان السياق
المحتتم انما هو ما كان من كلام المنطور في كلامه وهذا انما هو من ترتيب مسلم رحمه الله تعالى
وفيه جواز اللعن على المصيبة لقوله لعن الله الخائنة والسالقة لا على النجسين ولو كافر قال
هذا الله بن سلام وللربا اثنان وسبعون حوبا اصغر حوبا كن اتي امه وهو في الاسلام
ودريم ربا استند من بضع وثلاثين نية في الاسلام قال وياذا للمقيام للبر والفاجر يوم القيمة
الا اكل الربا فانه لا يقوم الا كما يقوم الذي يمتطيه الشيطان من **مس قوله** انما اخذت بانسج
قلت انما في سماعة والا فالحكم عام **قوله** قال قلت وكاتبه وشاهده قال هم سواح يجمل انه
من قول النبي صلى الله عليه وسلم والسائل هو جبريل عليه السلام ويجمل انه من قول جابر
والسائل غيره وذكر الكاتب والشاهد مروى من حديث ابن المسيب ودخول الكاتب والشاهد
لاعتناء على هذه المحصية ط والراد بالكاتب الكاتب الوثيقه وبالشاهد المتكلم وان لم يود
وفي معناها من حضرة فافره وانما سوي بينهم في اللعنة لان الحق لم يرم الا بالجرم ويجب على
الاقام اذا عثر على احد من هؤلاء ان يغلط عقوبته بالدعوى وتلف مال الربا منهم
يصيد فته كما يفعل باجارة مسلم نفسه في عمل الخير وبتمها ان باعها فليس
قلت وفيه سجن لانه اخبر بانه سيكون له كاتب وشاهد فخرج كما اخبر صلى الله عليه وسلم

ولا ينبغي ان ياكل طعام احد من هؤلاء **حديث قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين**
والحرام بين **قلت** كان الشيخ يقول هذا الحديث عليه نورا لنوره وهو اعظم الوقع من
المشاهدة حتى قال بعضهم انه نزلها **و** والثلاثان الباقيات حديثان حديث الاحمال بالنسبة
وحديث من حسن اسلام تركه ما لا يجنيه وقال ابو داود السجستاني من كتب من الحديث
مخطئة ألف حديثا ثابت منها اربعة آلاف وهي ترجع الى اربعة احاديث الثلاثة المذكورة
والاربعة لا يكون للمؤمن مومن حتى يرضى لاجنه ما يرضى لنفسه وروي بدل هذا الاربعة حديثا زهد
في الدنيا يحبك الله وان هدم ما في ايدي الناس تحبك الناس وقد علم ابو الحسن طاهر نفوذ في بيتي
ع عدة الذين عند الملوك اربع من كلام خير البرية
قوله اتق الشبهات وازهد ورح ما ليس بعينك واعلم بنية
في السنة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في النعان بامصبيه الى اذ نهج
العراقون يعجلون سماع النعان من النبي صلى الله عليه وسلم والمدينون لا يعجلون في الحديث جهة
للراقيين وذكر البخاري الحديث من طرق وفي بعضها قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** ويعني بالبين من كل ما استقر للشرع
على حليته او تحريمه كحلية لحم الانعام وتحريم لحم الخنزير قال الغزالي ولا يظن بالجاهل
ان الحلال مفقود وان التوضو السبيل الى الوصول اليه فحقه مسدود حتى لم يبق من الملب
الا الماء والخشيش الثابت في الموات وما عدى ذلك فقد حقه الايدي العادية فافسد
المعاملات الفاسدة فانه ليس بالمرتكب له بل كمال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام
بين وسنما امور مشبهة ولا تزال هذه الثلاث مفترقات كيف كانت الحال وانا الذي
فتقد العلم بالحلال وكيفية الوصول اليه حتى ما رغب من علمه سببا لاندر امر العلم به وتفضل
كل منهما مذكور في كتابه لفتها **قوله** وبينهما امور مشبهة لتعارض دليل الخبر ودلالة
فيها **ع** فكانت كثرة استنباطها فاختلطت والنسب امرها حتى كان شي واحد مركب من
تقنين فزدها الى دليل الحلية بوجوب طهارة وروها الى دليل الحرمة بوجوب طهارة
ولا يجد في تجاذب اصلين متناقضين فراحا تجاذبا متساويا ون ترجيح وما هذا شأنه
مفتقرا لاختياط والورع ان يتجنب وما احيد من المسلمين بوجوب متجنبه بل لاسنة مطلقة
بالنهي عليه والشرادة له بالورع اذ اعرف بذلك وقد سبل مالك رحمه الله تعالى عن خبر
الحاكم وقف قال الشيخ وقف كذا من دليل الحلية والحرمة فيه في قوله تعالى احل لكم صيد
البحر **قوله** تعالى حرمت عليكم الميتة الآية ومن هذا المعنى ان يعلم الاصل في رد
في الخبر مشروط بالاباحة وهذا كالتزم التي وجدها صلى الله عليه وسلم ساقطة فقال
لوا في الخلف فيكون من تعدد الصفة اكلها فتركها للحوق بالمستبهاات وهذا اذا كان موجب
الاستنباهة فالحرام في الدين شيوعين **قلت** حاد كرم الترك والتجنب مفتقرا لاختياط والورع
انما هو على القول بالاحوال في الشهية مكره واما على القول بانه حرام فالتجنب واجب
وهو في الاربعة اقوال ومنه ان لا يشبهه لتعارض دليلين قوله مالك في كتاب الحج فيمن لاهل
بكمه واهل بيته لا يشبهه فكل من يشبهه من التبع واما لاهله بخير مكة او يسقط عنه رعا لاهله الذي

بكرة لانه بالنسبة اليها من طهر في المسجد الحرام قال مالك هذه من مشبهات الامور واما ما كان الشك
 وتحويل القبطية من طهر لانه لا الوهم والتقدير فلا يلتفت اليه وليس من الوجع لذلك لانه كذا
 الي ما باق علي اصله لانه لم يغيره فقال في نفسه فعل جائز سقطت فيه فاستخرج من استنباطه
 ليس مردوح وخارج عن مقتضى الحديث لان الاصل الطهارة واستصحابها وعدم الطهارة وكذلك
 لو استثنى النساء وقاد لعل في العالم من رخصت من الوجع فلا يلتفت الي شيء من هذه
 الخواطر والاصح اليه والدوام علي وجهها ويشع به الحرق ويعظم فيه الضرر في ساقطة في
 الشرع حتي قال بعض الفقهاء الا في ارضها بالنفس عنها والتخاف من اخطارها بالابل فيقولون
 في الوسوسة في الحديث بعد الوضوء انه ينبغي ان يلبس عن ذلك **قلت** هذا المعنى جملته
 الغزالي من وجع الموسوسين الذي ينبغي ان يعرض من غمده ولا يعل بقتضاه وانظر ما يجي عن
 الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد من التحفظات وانه كان اذا قبل احديهما او مسها فبطل
 لاحتمال ان يكون بغيره او بغيره خاصة الي غيره ذلك مما يجي في هذا المعنى وكذلك ما يجي عن
 الشيخ المصالح اي الحسن المتص من شيوخنا التونسيين انه كان يغسل الرمان لاحتقار
 ان يكون بيد قاطعة نجاسة والرمان مملوك بالنداء وايضا فانه يحل بالزنايل وعلما عند طاهر
 فنص كلام الامام الغزالي او ظاهره ان هذا من الوسوسة المأمور بالاعراض عنها وقال
 الشيخ ييل الي نقوب فعلها وانما المأل ان يبين امرها في ذلك علي اليقين ومستند
 وان كان الوهم والتقدير بغيره يشهد الشرع بالخايه وقد يكون لهذا الشك سبب
 ومستند ولكن فكيف الشرع عنه واعتقر لعظيم من ثم كمن يحقق ان امرأة رخصت معه
 وهو في سن من تزوج معه واختلطت بنساء العالم فاحل له ان لو منعاه منهن
 جملته كان عليه في ذلك من عظيم ولا تغلب حرمة واحدة علي ميتين من الاول علة له
 لغوا اختلطت هذه الرخصة بنساء محصورات فانه يبي من التزوج منهن ويتزوج من
 غيرهن والعقد بين هذه والاولى اذا اختلطت بنساء العالم لا يقد ر علي خصيل
 عزمه بطريق اخر فوجب ان لا يكون لشكه تأثير هذه بقدر ر علي خصيل عزمه بطريق
 اخر وهو ان يتزوج من غيرهن علي وجه جلال ومسايل هذا النوع لا تحصى كثرة وانما
 اربناك هذا التقسيم عليه فان اصولها لا يخرج عن اصول التي قيدت لك وقد نقل من
 القريب في صورة ويعظم في احري وقد يتضح كون الشئ مستندا لسبب في قضية وتحقق في
 احري وقد يكون بعض المسائل وقد تتضح مساواة العز في الاصل في صورة وتبين في
 احري وسبب هذا الخلف نظر الفقهاء وتبع التنازع بينهم فيه من ذلك مسئلة
 في عدم الطلاق والشك لهو حث والشك في زوجته هل طهره وقد حلفوا بالتحريم
 في الايمان اليها بالنفس والشك هل اصاب ثوبه نجاسة والشك في طهره
 باصابتها ثوبه الي غيره ذلك من المسائل التي كثر اضطرابها في وطرفها
 عليها وانت اذا احطت بهذه الطريقة علمت اغشاك عن اضطرابها في طهرها
 هل هو واجب وهل قوله من وثق في الشبهة وثق في المحرم
 الا قوله في الاخت الرخصة اذا كانت في سبب من تزوجته فحدها في كلامه

من الرضا عنه يمكن ان يكون احدهما في سن ابن الاخر لتقدم رضاء الاخر او لا مبغض في شياها قاول
 بطول وليس من شرط الرضا ان يكون من لبن ولا دة واحدة ولا ادري ما اضطر الي هذه الزيادة التي
 لا وجه لها وذكرها خطأ فان قيل قولكم اذا كان موجب الشك الوهم والتقدير باليقين انه
 حديث التمرة يدل علي خلافه لانه صلى الله عليه وسلم اعتبره لان من البعيد ان تكون من غير
 الصدقة لولا التقدير لانه كيف يدخل في الصدقة يدينه والصدقة عليه محرمة والاحتمالات
 التي ذكرتم في تلك الصور ليست باجده من هذا الاحتمال اجيب بان تلك الاحتمالات لا طرة عليها
 والامانة في المراقبة لا يتم كذا ياتون بصدقة قلتم الي المسجد وجره صلى الله عليه وسلم كانت
 متصلة بالمسجد فتوقع صلى الله عليه وسلم ان يكون صبي او من لا يعلم ذلك ادخل التمرة بين قوله
 لا يعلم من كثير من الناس يد له ان القليل يعلمها فاذا علمها الحقها حكم احد الوجهين لانها خرجت
 من المشبهة الي البين **قلت** بصرفه لاحد الوجهين اذ البين دليله بنظره وقياس واستصحاب
 حاله حينئذ يخرج من المشبهة الي البين بالنسبة الي القليل الذي علمها وعلو القليل لها
 لا يخرج عن كون مشبهة بالنسبة الي الاطلاق وهذا كالدابة علي ان معنى لا يعلم لا يعلم حكمها
 وان نظر هل يحل ان يكون المعنى لا يعلم كونه مشبهة وهو يدل ان المشبهة له حكم ولو كان الحكم
 له لم يقل لا يعلم من كثير من الناس لان الكل حينئذ لا يعلمها **قوله** فقد استبرأ اليه وعزمه
د اي حصلت له البراءة من ذم الشرع له وصار عزمه من كلام الناس فيه **قوله** **قوله** لان
 تعود النفس علي جواز تكسب ذلك ضايع للدين والعزم من **قلت** قال الغزالي الوجع اربعة اشياء
 الاول وجع العذول وهو الامتناع من فعل ما فعله مشق الثاني وجع الصالحين وهو
 الامتناع مما يتطرق اليه احتمال الصالحين في التبرير ولكن المعنى يخص في تناوله بنا علي الظاهر
 الثالث وجع المتقين وهو الامتناع من فعل ما لا تقدر في حليته مشبهة ولكن يبقى خوف
 ان يورد يالي المحرم كما قال صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المتقين حتي يدع عماله
 باس يد مخافة ما به باس كان لهم امرأة يحرم فلما ولي الخلافة ظلم مخافة ان تشفع له في
 باطل فيحيطر امرضا وعنه انه قال كنا نترك تسعة اشعار للحلال خوفا للوقع في الحرام
 وامر امراته ان تبسح طيبا للمسلمين من النساء ففعلت ثم مسحت طارها بما تعلق من صابونها
 فيدخل فقال ما هذه الرائحة فاجبرته فاحذر الحمار وعسله يا وطيل هذا وجع المتقين خوف
 ان يورد ذلك الي عزه والافضل الحمار لا يرد الطيب الي المسلمين وورين يدي
 محمد بن عبد العزيز مسلم المسلمين فاحذرنا نفعا ليلانقيبه الراية وقال هل يتضح منه
 محمد وترك ابن سيرين العشرين الفا لشريكه لتي حاك في قلبه لم يختلف العلماء في انه لا
 له وجع الصدقين وهو الامتناع عما لا تقدر في حليته مشبهة ولا ينبغي ان يورد
 في بيان اولئك من نظر علي عباده واستيفاء جهه لتوصل اليه بكرة او
 الاول ما يروي ان يحيى بن يحيى شرب دوا فقال له زوجته لو مشيت
 لغيري لدد واقل هذه مشبهة لا اعرفها وانا اجاب نفسي منذ ثلاثين سنة
 في تعلق بالدين في هذه المشبهة ومن الثاني ان ذا الذي المصير في وجع
 في اخره صابونها يطعم علي يدي السبعان فابي ان ياكله واعتذر بان

ومصلح الله على يد يظالم يعني ان القوة التي اوصدت اليه الطعام لم تكن طيبة ومن ذلك ان
يشترى كان لا يشترى الاما من الاطباء التي حفرها الامرا فاما وان كان مباحا في نفسه لكن راي
ان البيرضيا جرة دفعت من مال حرام واظف بعضهم سراجا اسجد علامه من سراج فوهم
يكبره مالم واشنع بعضهم ان يشنع بعلمه بشعلة سلطان وفي كتاب الصفوة عن
عبد الله بن احمد بن حنبل قال جئت اخذت بشرا لي ايا عبد الله ان امرأة
اغزل ورأس مالي في انقيت اشترى بهما فطنا وارده فابيعه بنصف درهم فاقوت بللق
من الحجة الى الحجة فزني ابن طاهر الطائف ومحمد مشعل فوقف يكلم اصحابه بالسلح فاعتنت
طاهر بن منصور المشعل فغزلت طاقا فلما غاب عنها المشعل علمت ان له علم في ذلك فطالته
فخلصني خلصك الله فقال نعمه فبين بالدين فبين بالدين فبين بالدين فبين بالدين
فانصرفت فالجسد الله فقلت لا بد لو امرت ان تخرج الغزل الذي اذ رجعت فيما لطاقان
قادياني ليحتمل المتأويل من هذه المرأة قلت من اخذت بشرا من الحمار قال
زريم انيتا الغزالي واشترى ابو بكر لبنا من كسب عبد ثم سأل عنه فقال انك كنت به لغوم فاف
عطوني فادخل اصبعه في حلقه وقاعة وجعل يبالغ في البقي حتى كادت نفسه تخرج ثم قال انكم
ان اعوفيك مما حلت العروق وخالط الامعاء وشرب من لبن من ابل الصدقة غلظا فاف
قوله عن وقع في المشبهات وقع في الحرام اخلف فقل بجنب المشبهات واجب
لقوله فقد وقع في الحرام وقيل ليس بواجب والمعنى قد يقع في الحرام ويشهد لقوله يوشك
ان يقع فيه ولو يترك بوقع فيه وايضا فانما جعل اجتنابها استبرا للدين والعز من الاستبراء
يستبرأ اليها لست بفكر الحرام الذي يجب ان يجنب **قوله** قبل مواضع الشهادة حرام لا يقع
في الحرام وقيل مكروهة والورع تركها وقيل لا يقال فيها واحد منها والصواب الثاني ان
الشرع اخرجها من القسم الحرام فلا توصف به وانما هي مرتاب فيها وقال صلى الله عليه وسلم
مع ما يربيك الى ما لا يربيك وهذا هو الورع وقال بعض الناس انها حلال يتورع عنها وليست
بعبارة حسنة لانه المباح ما استوي طرفاه فلا ورع فيه فان قيل هذا يودي الى رفع معلوم
من الشرع لانه صلى الله عليه وسلم واكثر اصحابه تركوا التمتع بذلك اجيب بان تركهم
التمتع بذلك لا بدله من من وجب وجنبه يخرج التمتع بذلك عن كونه مباحا لان المباح ما استوي
طرفاه دون من وجب فلم يزد وان مباح بل في امر تركه خير من فعله شرعا وهذه حقيقة المكروه
فلم يزد والافى مكروه فحرم المكروه على قسامين مكروه من حيث ذاته كحرام المساء ومكروه
لما يودي اليه كالقبلة للصائم كرهت لما يودي اليه من فساد الصوم فتركهم التمتع من غير
القبيل لا تم كشف لهم من عاقبة ما خاطوا على انفسهم منه اما في الحال كما لو كان في ذلك
فانما له الحساب عليه والمطالبة عليه بالشكر وغير ذلك فلم يزد وافقوا في الاستبراء
عنه **قلت** لا يخفى عليك ما في هذا الكلام من الضعف لانه بوجهي في التورع في التمتع
ليس مباح وهو خلاف الاجماع والى بقى الزهد في حقهم بل انما زهدوا في مباح في الاصل
وما زهدوا الا لئلا يلقوا ثواب درجة الزهد ونحوه الله تعالى سيما تداينهم كما قال بعض
صلى الله عليه وسلم ارهد في الدنيا يجوك الله **قوله** كالرايح حرام الحرام يوشك ان يقع في

فيه **قلت** الجني عرف الفقهاء ما قصر الامام الانتفاع بما تنبت ارضه معبدا على حيوان
معين لمصلحة كما هي صلى الله عليه وسلم طيلا لها جرن وحما الخلفاء بعد لابل الفترة وحما
عمر لابل الصدقة ولم تكن الا يجوز ذلك بشرطين ان تدعى الحاجة الى ذلك كما فعل صلى الله عليه
وسلم والخلفاء بعد رضى الله عنهم والثاني ان لا يضييق على الناس انما يأخذ ما فضل عنهم وح
ان عمر رضى الله عنه اوصى من ولاه النظر في الحر فقال ادخل في الصدقة والغنمة وافرأين عفا
فابن عوف واقوى دعوى المظلوم قال في حجة والذي نفسي بيده اني لو ان احمل عليه في سبيل الله
ما حبت عليهم من ارضهم شيئا والله انهم ليرعون اني قد ظلمتهم وهو يقال من به للبعد عن
المشبهات واصله ان ملوك العرب كانت تحمي ما سبقتهم الخاصة بها وخوف بالعقوبة على
من سجد يراها فلا يواضع ذلك البعد الذي يمنع الشدة والفاضة من الوقوع في الحرام
لانهم اذا روعوا قريبا منه فالغالب الوقوع فيه وان كثر الحاصل ان الشدة لا تنصبط وكذا
بحار الله تعالى هي حرام لا ينبغي ان يجام حوكها خوف الوقوع فيها ويوشك ان يكسر
الشيئين معا مع او يشك وهي احوال المقاربة ومعناها قريب **قوله** الا ان لكل ملك حرم
قلت يدل على ما تقدم من ان الامام اني لمصلحة دينية **قوله** الا وان في القلب
مصنعة الى اخره كالمصنعة القطعة من الخرق قد رما يعض الماصع ويعني ان صورة اللحم
عظيمة القدر شوا علم ان الله سبحانه خصص جنس الحيوان بهذه المصنعة المسماة بالقلب
واودع فيه المحي الا الهى المعنى المسمى بالعقل فاشكل اعني صورة القلب والتميز مشترك
بين اللحم والجنس الانسان بان زاد العقل وهذا الخرق ان محله القلب واذا علمت
ذلك وعلمت ان القلب اشرف الاعضاء لعدم وجود ذلك في غيره ثم ان الجوارح مسخرة
له ومطيعه في استقرضه طهر علمها وعلمته على مقتضاه ان خبر الخبر وان شرافته وعند
هذا يتضح لك معنى قوله اذا صلبت صلب الجسد كله واذا افسدت فسد الجسد كله اختلف
في محل العقل فذهب بعض المتكلمين وجمهور الفلاسفة ورأيهم ارسطوا الى ان محل العقل
القلب وذهب الاطباء ويحكى عن ابي حنيفة ان محله الدماغ واجمع بعض المتكلمين للاول
بقوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون وبطاهر الحديث لا يتم جعل سائر الجسد تابع
للقلب والدماغ بعض الجسد وعدة الاطباء ان الدماغ اذا افسد فسد العقل والقر
من الجسد وكان الصرع والهوس والمأخوليا وغير ذلك من الاعلال التي يذكرها فاقضى ذلك
عندكم كونه في الدماغ ولا حجة لهم في ذلك لان الله تعالى اجري العادة بنفسه للعقل عند
فساد الدماغ وان لم يكن العقل فيه ولا سيما على اصلهم الذي يذكرونه في كتبهم من الاشتراك
بين الدماغ والقلب وايضا يحلون بين راس المعدة والدماغ اشتراكا وشعورا في
كتبهم على ان المأخوليا على فمهم شراسفيه وهي عكسها جرة تصعد على نواحي قوسية
من المعدة وقد يكون راس المعدة خلط يخر الاغلا فيستخيرا لاعلا وهذا من نقص استدلال
والعشر الشافعية ما عنة وهو فساد مزاج الدماغ عند هوان ما دام ذلك على وتيرة واحدة
فهي من الدماغ وما كان بخلاف ذلك لان فيه من اسفل البدن فاد اصعدا بخلاف ذلك
واذا اسكن سكن **قوله** وما ذكر من الله سبحانه اجرا الحارة بانه اذا افسد الدماغ

احاديث بين الدابة واستئنا ركوبها

قوله فسار سيرا ثم سير مثله فيه علم من اعلام نبوته صلى الله عليه وسلم قوله بحينه

في أصل العقد وجوبها لمن عني عنه يتبعها لأنها عامان وهذه النفاذ والالتزام بينهما على ما هو عليه في أصل العقد

فقد في الطريق الآخر فبحثه على أن يظنهم وأنه نفسة انه لا في أصل العظم من أصل العظم

عنه و شرط فقال بما باطلان و سال ابن شهر مہ فقال بما صحیحان ثم اشار الى ابن ابي عمير

يبيع المتبع ويبطل الشرط قال الباقون فلو كانت سبعة نكاح ثلاثه من علم الحراق اختلفوا في مسيله
ولحقه قالوا انا حنفية فاحرمه عما قال صاحباه فلان في رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه شرط

فأما ابن مسعود فإنه لا يخفى حديث جابر بن عبد الله عن ابن أبي ليلى أنه سمعه يقول لا يخفى الحديث برؤس النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بجمع بين الحاديث بان ما كان من الشرط من مميزات العقول يستلزم استيفاء البيع او من تعليمه
كشروط الوجود والحياتية والشرط وما كان من افعال العقول وموجباتها لغيره ولو كان

الباع فسد الباع والشروط وان الشيخ يقول ما لا يفيد ولا يفسد الباع ولا يقر في التمس ولا ينقص

سنة لاجل هذه الذي يقول فيه اصحابنا يبيع ويشتري المشرك **والله** يتقوى ولا يلدن
المسلم ولا يلدن المسلم **والله** لا يلدن المسلم ولا يلدن المسلم **والله** لا يلدن المسلم ولا يلدن المسلم

وكانه مكر الحيات وهو ما يتقن ويلبذ من الناس **قوله** لاخذ جمال ع طبعناه عن الكاف

فيسكون الخلق كسند الذالك كجملة وعزاي يخدم الخلق والذالك ففقد في تفسير الناصح

وتتقدم من الكلام على ما فيه من احكام النكاح فلهذا الكلام على ما فيه من احكام النكاح وعلى ما فيه

القادم من سفر **تحتين قوله** على رجل اوقية من ذهب هولك يا وفي الاقري ان المستدي

يذكر المومنين الذين هم على الله تعالى وحدهم في الدنيا والآخرة
وهم من هذه الفئة التي هي في الجنة والرحمة في الآخرة والقضاء والعدل

وهو قول مالك والشافعي واختلف أصحاب مالك في الزيادة في الأقطاع المجلس له كانت

الزيادة عددا او وزنا منها واجاز والده في غير المجلس واجاز ذلك بعض اصحابنا بكل حال

وما به فم في له فاجز اهل الشاير يوم **الجزرة قلنت** الجزرة ارض شدي في المدينة متصلة

بالمدينة واما هو انه توفي محاربة واستخلف ابنه اليزيد وظهر من بعده وشوبه

الحرم جامع أهل المدينة بيعته بمكة اللهم ابرئنا من كل شر
هذا الف مقاتل من أهل الشام ليس فهم أطعم من عشرين ولا أكبر من خمسين وقال لشد

امره ان لا تقا تلهم حتى تدعوم الي لدخول فيما خرجوا فان سمعوا جابوك فاقمهم لي فكل

ابن الزبير مكة وان ابو اناجر من القضاة فاطه من عليهم في الجاهلية
من اهل البيت والسادح والطعام فان انقضت الثلاث فانقضت الناس فلما نزلها دعاهم الي

حاجه به الزيد قابوا الا الفتى وخرجوا الفتى المجنود كثيرة وهمة لغير مثلها

فانهم مسلم للقتال من جهة الحق وكان الذي استار عليه بعد ان اصابه

أهل المدينة فلو ذبحهم حرها فيصيبهم إذا هاءا فقتلوا ثم لا شديدا

الصدقة وامره ان يفتي افضل قال والجواب عندنا انه صلى الله عليه وسلم اقر من نفسه
فلما جات اهل الصدقة تشكروا رباعيا من استحقاقكم ثم انه واقاه من رعايا الزيادة من
مال نفسه ويدين عليه رواية ابو هريرة التي قد مر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشكروا
لناسنا هذا هو الجواب المحتمل عليه وفيه اجوبة غير هذا **قوله** واستدل بالحديث من يجوز
الزكاة قبل الحول لانه لم يستسلم لنفسه لانه لو استسلم لنفسه لم يرد من اهل الصدقة
اذ لا يخل له الصدقة وانما استسلم لاهلها من ارباب الاموال واجيب بانه محتمل
ان يكون هو الذي استسلم منه ليس من اهل الابل حتى تكثر منه الزكاة اذ لو كان كذلك لم
يردها اليه ومن لا يجوز تقديمها قبل الحول محتمل ان يرد صدقة غيره على ذمته
بامره فلما جات اهل الصدقة وقبضت ذمتها اليه وكان من الغارمين كما جازي حديث عمر بن
الغاصي انه صلى الله عليه وسلم امر بجمع الصدقات الابل فامر ان ياخذ من كل ابل الصدقة
وهذه الصدقة اعتراف من اعترف بالدين فكيف يدفع من اموال المسلمين ما هو افضل لانه
اذ كان المستقر من عدل له ان ياخذ من الصدقة ما هو فوق حقه وقد يكون المستقر
من نخل له الزكاة اما لان ليس من اهل الصدقة او كان عند رعايا فتكون الزيادة جازية
قلت انظر كيف يخرج به على تقدير الزكاة وهو قد رد ما استسلم وانما يتم الاجماع
به لولا ما يرد **قوله** رباعيا ما هو ما دخل في السنة السابعة والاثني رباعيا قال
الرووي اذ لا يلقى البحر رباعية في السنة السابعة والاثني رباعيا قال
سنان الاربعة التي تلي التنايا من جوائزها **قوله** فاعطاه اياه ان خير الناس احسنهم قضا
ع في صلى الله عليه وسلم عاجز من السلف بقا فالنفع ان كان بشرط في اصل السلف
استمع وان لم يشترط في اصل السلف فان كانت الزيادة في العدة فالمشهور المنع وان كانت
في الصدقة جازية فهذا الحديث وهو محض الحديث المتقدم **قلت** ان كان النفع اذ
السلف او لما ظاهرا فالتكليف لاكثر استمع ان عبيد السلام ويرد على هذا الاصل
ما ذكره في البيهقي المشرك او العبد تبارك وتعالى احد سمان الاصلاح واصح الاخراته
لحق بالمناجاة يدين عليه الاخر ما ناله مما يدين به ولا يبعد الجواب عما لمن تأمل واختلف
فبين اسلف يدين على ان ياخذ بغيره وفعل ذلك خوف الطريق فالمشهور المنع وهي مسألة
السفاخ المذكورة في المدونة والسفاخ برالت بطلانها قال بعض السلف له افعد ليقض ما
من وكيله بذلك البلد لآخر واختلف في سلف السافس بالجد يد عام المسجدة على القولين
قوله في الاخر فالنفع **ع** يعني سدد في الطلب ليس انه تكلم بكلام موزان ذلك كقول
ويحتمل ان الرجل ان يهوديا **قلت** ان الكلام الذي اغلق فيه هو انه قال يا بني عدل في الطلب
انكم مطل وكذب اليهود فانه لم يكن في احداه صلى الله عليه وسلم ولا في انعامه من هو
كذلك بل هم اهل الكرم والوفاء وسيد ان يكون هذا القابل مثلا وعقله الذي صلى الله عليه
وسلم بذلك اذ اية ولايته كقولهم **قوله** فم به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
ليقام عليه الحق وقوله صلى الله عليه وسلم دعوه من حسن خلقه وكرمه وفق حبه صلى
الجفا مع قدرته على الانتقام منهم **قوله** ان صاحب الحق قال لا دية جواز التشديد

بالكلام المعتاد **ط** هذا فيمن يطال ويسمي المعاملة واما من انصف من نفسه فبذل ما عنده واما
عالم ليس عنده فيقبل عذره ولا يجوز الاستسقاء عليه **قوله** استروا له سنا **ط** هذه فتنة
اخرى غير قضية اي رافع لان ذلك انما اعطى من اهل الصدقة **قلت** وقد مر من جواب
الشاقية في قضية اي رافع للمواوي انه صلى الله عليه وسلم اشترى ذل من مال نفسه
قوله خيركم احاسنكم قضا **ع** اي ذوالحاسن منهم بالصدقة والمحرور فاحاسنكم جمع احسن
وخيركم في حاسنكم جمع محسن بفتح الميم وجازي هذا الحديث من طريق محمد بن ابي عمار عن ابي
الاجدة الساجي عن ابيه والاصحاب احكام اخر الاستسقاء **حديث** بيع العبد بعبد **ع**
قوله جامع فباع النبي صلى الله عليه وسلم على الحق **ع** يدل على ان الاصل الحرية اذ لو لم
يكن هي الاصل لخير ان يسل له وهذا اصل ما لك في هذا الباب فمن ادعى ملكا اخر وادعى
ذلك الاخر انه حر ان على المدعي البيان الا ان يكون في حوزة بالملك قال قوله محتمل وان
لم يكن في حوزة فالقول قول المدعي عليه **ع** يبينه **قوله** فاحاسنكم بيده فقال اجنب **ط** لم
يرد انه طلبه بالبيعة فيحتمل انه علم صحة ملكه له او انه التقي بتصديق العبد فان العبد لما لم
يقبل قوله في اقراره على نفسه اذ لم يكن للسيد منازع ولا يستخلف السيد كالقطة
فان من عرف عفا ماله ولا هاتدفع له ولا يستخلف لعدم المنازع **قوله** فاشتراه بعبد **ع**
ع هذا من كرم اخلاقه صلى الله عليه وسلم فانه كره ان يرد ما عقده من الحق ويدل ان
سيداه مسلموا لا فقد بايع صلى الله عليه وسلم من ترك اليه من عبيد اهل الطائفة وهم
وغيرهم ولم يردهم الى ساداتهم ثبت عن هذا العبد وصار من موالي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولكن لم يعرف اسمه او ما شراوه اياه بالعبد فلا خلاف في جواز التفاضل في
بياعات النقد الحمد للجنس واختلف الاما تقدم من منع في العين والطعام الرموي
قلت واما في بيع النسبية فتكلم للقاضي عليه السلام وقال في حقه ويا في الامام فيه فضل
حسن يعني في كتاب السلم فربايت ناخر ما ذكر القاضي هنا بكلام وقاضي في آخره الى الحلالة
ذكره الامام في كتاب السلم الاتي **قوله** **حديث** البيع على رهن
قوله اشترى طحاما من يهودي **ط** فيه معاملة الكافر وخطية ما يؤخذ منه مع العلم بحسب
كسبه واستحلاله ما لا يخل وقيل ان الناس في وجه معاملة اليهودي وامثال ما قيل انه
فعله ليدل على الجواز او انه لم يحضر من حقه طعام يهودي اليهودي او ان اصحابه لا يتقبلون
منه اكرامه او لا يقتضون منه الثمن اذ احل تقربا لله سبحانه فقد كمل في معاملة من
يفعل ذلك ليلال يحلف باصحابه **ع** اصحوا على معاملة اهل الذمة واهل الشركة الا ان يبيع
منهم ما يتقون به على المسلمين او يقيموا به شرعهم واطمروا كرههم او ما لا يجوز ذلك
له من ذلك المسلم والمصنف ومنه ابن حبيب ان يبيع منهم الحر والكتان والبسط ما يتقبلون
به في حروبهم واعبادهم وان يبيع منهم الطعام وحل على انه عند التشديد رجاء ان
يتكلم منهم لضخم الجوع **ط** يطيب لنا ان نشكروا ما يدينهم وان كانوا يبيعون ما يتقبلون
بالربا وكذلك يطيب لهم ما يدينهم انما اسلموا بخلاف المسلم الذي يتكسب من حرام فانه يتكسب
ولا يוכל طعامه واذما نتج تصدق به **قوله** ولهن دية فيهن **ع** فيه الزهني في العسر وهو قول

الكافة خلافا لآراءه ومجاهد ومثله في ذلك ليل الخطاب في قوله تعالى وان كنتم على سفر
الاية فشرط السفر يدل على ان الحضرة خلافة واجتمعت اصحابنا بالحديث ط لانه منطوق وهو يقتضي
على المفهوم الذي تسكوا به **خ** وروى عن الدرر عنده آذ ليس من اهل الحرب لان رهنه عند اهل
الحرب كسوة منهم وفيه ما كان صلى الله عليه وسلم من القتل من الدية لانه لو كان عنده غيره لرهنه
او باعده وفيه مصلحة صحة الرهن في السلم وهو مذموم بالملك والكافة لانه اذا جاز في السلم
جاز في السلم لان الجميع في ذمة وكذلك الكفالة وكفه زفر واحمد وبعض السلف وكفه مالك
الكافة بما روى السلف وقال ان كان في اصل العقد مبتدا السلم على تفصيل فيه في كتب
الفقه وهذه ان التمسك بالعود لا يقتضي في التوكيد **كتاب السلم**
قوله من السلم في غير ما سلف **خ** ووقع في رواية مسلم باليم وكلامه يعني سمي سلما لسلم راس المال
دون قبض عومته وسمى سلفا لتقدمه راس المال دون عومته **خ** والرجل المقدم راسا به
وعن عمر وابنه انه كره تسميته سلفا وهو الاسلام لانه ظن بالاسم انه يمتنع في غير هذا
قلت يعني ان السلم لما كان قريبا من لفظ الاسلام والاسلام الذي قد نكسب اللفظ
ان يستعمل في امور الدنيا والله والله اعلم يستعمل في ربه استعمل في الموطا لفظ السلم
بحال وانما يستعمل السلف بالفاظ السلم باليم اخبر بهذا الباب وانما بالفاظ يصدق ايضا على
القبض وحده بعض اصحابنا السلم باليم مع محمول في الذمة محصور بالصفة عين حاضرة او
ما هو في حكم الحاضرة الى اجل معلوم فمعلوم احتراز من المجهول وفي الذمة احتراز من السلم في
معين كالسلم في غير حايطة بعينه فانه لا يجوز للغير اذ قد لا يستلزم الى اجل ومحمور بصفة اذ
لا يجوز دون الحاضرة او عين حاضرة احتراز من الدين بالدين لو ما هو في حكم الحاضرة ليدخل
تأخير راس المال اليومين والثلاث جاز بشرط وبغير شرط وقولنا الى اجل احتراز من المجهول
لما كان لا يجوز على المشهور وصفه لاجل يكونه معلوما احتراز من الاجل المجهول كالذي
كانوا في الجاهلية يسمون اليه **قلت** وجد الشيخ السلم باليم عقد معاوضة يوجب عارة
ذمة بغير عين ولا مضاف غير متاخر هو من فخرج بمعاوضة لونيكم بعين الذمة لان النكاح
ليس بمعاوضة حقيقة وله اقال ما لا رجه اس تعالى هو اشبه على بالبيع وبقوله بوجوب
عارة ذمة بيع الدين بالدين لان الذمة كانت عامرة من قبل وباني تفسير الذمة وقال الشيخ
انما يخرج بيع الدين لانه لا يسمى سلفا في الصرف والصواب ما قلنا لان السلم هو المعروف
والمعروف لا يخرج به ويقول له بغيره عن مخرج بياعات الاجال ويقول لم ولا مضاف الكراة المضمون
ويقوله غير مماثل العوضين العرض **قلت** حافظ على طرده فاحل بحكمه لان في المدة
وسلمك ثوبا في مثله كترضك ثوبا في مثله ان قصدت به نفع الذي اعطيت جاز فشاء سلفا
فخرجت هذه الصورة وحكمه الجواز لقوله تعالى واحل الله البيع وحرر الربا وطحا الحديث
وفي المدونة واجاز ابن عباس السلم في الطعام وتلى يا ايها الذين امنوا اذا اردتم بيع
قال مالك هذا بيع الدين كله ابن عبد السلام وهو مشكل على القواعد اصولية لان الدين
نكرة في سياق الثبوت وليس مشكلا كما ذكرنا في سياق الشرط والشرط كما لم يقدّم
على الربا في بيع النقد ونحن نتكلم الان على ربا النسيئة وهو يستعمل في العين وفي المدة

الحبس او اختلف ويجوز في غيرهما اذا اختلفت اجناس كعبد في ثوبين الى اجل **قلت** اذا كان الجنس بيع
السلم فقال في اول السلم الاول والبقرة والغنم والحمل والبغال اجناس وكذا الجموع مع غير البعائم
واما مع البعائم فقال ولا تسلم البعائم في الجمال الا في الحر لا عارية التي يسلم فيها الحر العارة الغيب
وعومر من حوله البغال والخرافان اجناسا واحدا باليم في كتاب التفسير فانه منع فيه ان يجمع بين
الحر والبعائم في قبض المبيعة فلو لا ان اجناسا لم يمنع لان الجنس الواحد يجمع افراده في التفسير الواحد
واحده باليم راعي الاحتياط في الكتابين مع السلم ليقاب ما بينهما من الشافعي وهو لا يحد في السلم
ومنع الجمع بينهما في التفسير لانما في اصل جنسان وهو الاحتياط ايضا **خ** واختلفوا في جواز في الجنس
الواحد يجمع في جملتين فنه ابو حنيفة اتفقت الصفات واختلفت لقوله تعالى واحل الله البيع وحرر الربا
والربا الزيادة وهذه زيادة وحيزه للشافعي اتفقت الصفات واختلفت قال لان مصلح السلم
وسلم امر بعض اصحابه ان يعطي جيرا في جيرة يراي اجل وهذا الحديث عند محضر الموم حرمة
الربا ومنه جاعة من الاصوليين ان عومر الغنم ان خصصة خبر الواحد ومع الكوفيين سلم
للحيوان بعضهم في بعض عوما ومنهم في غيره كذهب مالك فيما ياتي من التفصيل واحتجوا بان
يعني بيع الحيوان بالحيوان عوما ونسطة مالك وسلك مسلك حامية الذريعة واصل مذهب
القول بجوازها فقال ان اختلفت منافع الحيوان جاز سلم بعضها في بعض وان اتفقت لم يجز ووجه
تفرقه هذه ان اختلاف الشافعي بصير الجنس الواحد جنسين ويتفرع عنه ان القصد بالمباينة
حصول النفع والعرض لزيادة في السلف وايضا فان مع اختلاف الجنس ليس المقصود الا لئلا
لا ياتي تلك واما الذوات فلا يملكها الا كما قلنا واذا كانت المنافع هي المقصودة وهي التي يتعلق
بالذمة وجب ان يكون اختلافها بمنزلة اختلاف الجنس واما اذا اتفقت منافع الجنس فانه يجوز
له اذا كان المقصود من ذمة الجمل ومن ذمة اخرى من جنس اخرى صار ذمة بذمة واحدة وثبوت
واما اذا اتفقت منافع الجنس فانه لا يجوز لانه ان قد مر الاقل فهو سلف بزيادة وان قد
الاكثر فهو ضمان بجعل لانه اعطاء احد الثوبين على ان يكون الاخر في ذمة الى اجل وسلف
ليستفح بالضمان ولا يجوز ولو تحقق السلف دون منفعة لا تحققه ولا مقدرة جاز وقد
انظر بذهب المذهب فيما اتفق جنسه واتفقت فيه المنفعة دون زيادة كسلف ثوب
في مثله فاجوز لان تقدمه بمنفعة يتم عليها فبغيره يخلع لئلا يقيصدا الانتفاع بهما القابض
عوضا عن منفعة ما قبض وجوابنا عما احتج به الشافعي ان ذلك الحديث عمول على ما اختلفت
صفاته ومنافعه لان القلائص هي القليات من الابل وهي اكثر ما تؤخذ في الزكاة فضلا
المذكور انما هو فيما بين سزا واقرى على العمل واما عن حديث الكوفيين فانه حديث متكلم
فيه ورده بعضهم ونحن نعلم على ما اتفقت فيه الصفات والاعراض ونحصر عومر حديث
عبد الله بن عمرو بن العاصي او يخل من الحيوان في الحيوان على المعنويين ويجمع بين الاحاديث
ويستعمل كل في محله محقق بجلته في بابه ونحو السنن ولا نطرح من كتبنا الاما ثبت نسخا او ضعف
اصله **خ** حديث الكوفيين حرجه التماس والترمي وقاله فيه الترمذي حسن **خ** واذا
كان المذهب ان اختلاف منافع الجنس الواحد يجمع سلم بعضها في بعض قال لا يخلو بالجماعة
للمدة والمغليل بالسبق والعراة والعبيد بالكتان والفضاحة والصناعة والجوارح

بالطبخ والفرادة على الصحيح من القولين والنياب بالرقعة والصفافة والسيوف بالقطع والجوهر
بالجودة فيجعل الجود في جهة وكثرة العدد في أخرى **قلت** قاله في أول السلم والابل مختلف
بوجهين بالكبر والصغر والتمابة والجمولة والتفرخ مختلف بوجهين بالكبر والصغر وبالجل والحرث
والجل مختلف بالصغر والكبر وبالسبق
تختلف الفم الابن واللبن خاصة وفذسلم الكبير في الصغير والعكس ان لم يوردا الى المزاينة
بان حول الزمان فيلزم الكبير والكبير والصغير وانفقوا على ان يغير الادبي من الحيوان ليختلف
بالذكورة والذكورة واشهر القولين في الادبي انه لا يختلف بهما **والصحيح** يختلف بالانجارية
والفصاحة والصناعة والجواري بالطبخ والصناعة والفرادة على الصحيح من القولين **قلت**
اما اختلاف الصيد بالتمابة فقال في المدة ونة وسلم العبد والتمابة والتمابة في عديد
لانجارية فيما قال يحيى بن سعيد او حاسبه وكاتب في وصفه سواء والمراد بالصناعة الصناعة
المختصة الخاصة باحد افراد النوع لا العامة كالغزل ومطلق الطبخ فانها وان لم يكونا
حاصلتين فانما يحصلان عن قرب ولا يختلف الاغراض من حصولهما وعدم حصولهما الا بالبلغ من
الغزل والطبخ التامة لان ما بلغ من ذلك التامة يميز لذة الصناعات الخاصة لفعله من حصول
ذلك فتصير التامة في ذلك نافعة عن الجنس وانظر ما يعني بالفرادة في الجواري واختلف هل
تختلف الجواري بالجمال ومذهب ابن القاسم انها لا تختلف بمواخارها ابن الحواز ومنه يصح
انها تختلف به واختار غير واحد من الشيوخ لما علم من كثرة اختلاف الاغراض في ذلك ومنهم
من ينقل قول ابن القاسم انها لا تختلف به وان كان قابضا ومنهم من ينقل قول اصبح انها تختلف
به ان كان قابضا وعلى هذين التقنين اذا اجتمعت تحصل الدفوال ثلاثة تختلف به لا يختلف
ان كان قابضا وعلى قول اصبح فلا يقال ان الجمال لا ينضب لان رب جميلة في عين انسان فيسوة
في عين اخر ابن عبد السلام بل ينضب وهو معلوم عند الناس لا يختلفون فيه وانما يختلفون
في امر اخر وهو الخلاوة والرشاقة قال الجمال اذا الركن معه خلاوة لم تقبل النفوس على من
هو متصف به وربما قبلت على من لا جمال لها اذا كان معها خلاوة **ع** والنياب يختلف بالرقعة واللقا
والسيوف بالقطع والجوهر بالجودة فيكون الجود في جهة وكثرة العدد في أخرى **قلت**
باني قريبا ما يتعلق بذلك **فله** فليس في كمال معلوم هو وذلك معلوم لاجل معلوم **ع** اذا
جان السلم فيما يجوز فيه فشر وطه التي لا يبيع الا بها خمسة ان يكون معنونا ما تنضب الصفة
لاجل معلوم معلوم القدر بكميل او وزن او عدد او بحر او مسافة او ذرع وان يكون راس
الماله مجعلا في حكم المجل **قلت** يعني بكونه معنونا ان يكون في شيء في الزمة فلا يكون يجوز
السلم في معين لان ذلك المعين ان كان بيد المسلم فيه فهو بيع معين بياض قبضه فقط
بيعه الى لاجل وان سلم فقد لا يتيقن الصفة وان كان بيد غيره فالعذر لازم على كل
حال فيد خل تحت الميزان من بيع العذر ولا في شرعايط بعينه ولا نسل حيوان بعينه لما في ذلك
من العذر المشار اليه والذمة قال ابن عبد السلام هي تقرير يفرقه الذهن ليس بذات
ولا صفة لها وتعقده الشيخ بانه يلزم ان يكون ان قام ريد ذمة وفسر الذمة بانه ملك مملوك
على حاصل ومقدور قدمة الرجل ماله الحاصل له بالفعل وما يمكن حصوله لان ما يتعلق بذمة

يختم

به فعه مما يملكه وما يصير له في المستقبل وانما قيد الملك بقول ليعني حمله نكاح امرأة او امكن
ملكه اياه فانه لا يسي في العرف ذمة واختلف فيمن تلف مالا او اخذ سلمه قال اوديه من
مالي بقرينة كذا فحق بينه وبين القرينة فقيل لا يبيع صحيح ويبد فعه من عموم ماله وقيل انما
انما يقتضيه من ماله بملك القرينة وقال ابن عتاب البيع فاسد واخذه من قول ابن القاسم في
الكرية الرواحل فيمن اشترى سلعة بدينار بدينار حبيبة غايبة بدينار كذا قال لا يجوز الا ان
يشترط خلافه ان تلفت والا فوالا الثلاثة ذكرها ابن عات في الطرد واما شرط كونه عاتضطة
الصفة فهو السلامة من التنازع ولا يجوز السلم في تراب الصواعين ولا تراب المعادن
لعدم ضبطه ذلك بالصفة **ع** ولم يرد في احاديث الباب ذكر الصفة وهو ذلك في محج على
اعتبارها والحد عن عدم ذكرها في الاحاديث ان المتر عند هرا نواع معلومة ولكل
نوع صفة ولا بد لم من ذكرها النوع فاكثروا بذكر النوع عن ذكر الصفة وقد وقع بين مالك
والشافعي وبين مالك وابي حنيفة اختلاف في اشياء وسبب اختلافهم هل ذلك التنازع فيه
ما تنضب الصفة ام لا فمن ذلك الجوهر السلم في الجوهر والياقوت والاحجار فقال الشافعي
ولا يجوز السلم في شيء من ذلك لانه لا تنضب الصفة وراي مالك انه تنضب الصفة فاجاز
ومن ذلك السلم في الاماخذ بوجيفة قال لانها تختلف بالخلاوة والرشاقة اختلافا عظيما
لا ينضب وراي مالك انها تنضب فاجاز وصار الخلاف بينهم في ذلك خلافا في حال **قلت**
تقدم قريبا في ذلك واما شرط كونه لاجل معلوم فهو نفس المحدث **ع** واحج به بعض اصحابنا
لمنع السلم الخالص وهو المشهور واجاز الشافعي وكان بعض شيوخنا ياخذ جواز من المونة
من مسيلة عن الاشترى عروضا وبيع بمثلها مراعاة ومن اجاز السلم الخالص فحني الحري
عنده ان كان اجلا فليكن معلوما **قلت** السلم الخالص هو المشتروط فيه ان يكون على الحلول
وذكر القاسمي ان المشهور منه وجوه حكى الاتفاق على انه لا يكون الا لاجل وانما اختلف في
اقل ذلك الاجل وجوه حكى القول بخواره يخرج من مواضع وتجاد بالجين والمناخيم
لمحدث فقال المناخيم شرط فيه الاجل والحال لاجل فيه فيفسد وقال الجين المقصود من الحديث
انما هو الوصف وقوله معلوم اي ان كان لاجل فلا بد ان يكون معلوما لان عدم علمه يودي الى
التنازع وليس المعنى انه لا يكون السلم الا موقعا **ع** واختلف اصحابنا القائلون بالاجل فقال
بعضهم ثلاثة ايام وقال بعضهم ما يختلف فيما لا سواق خمسة عشر يوما وخوها
قلت تقدم ما ن بعضهم حكى الاتفاق انه لا بد من الاجل وان اختلف في حد اقله وفي حد
اقله خمسة اقول فقيل يوم وقيل يومان وقيل ثلاثة ايام وقيل شهر وقال مالك هو ما يختلف
كمية الاسواق ولم يحد بكثر من ذلك ابن عبد السلام وهو عين الصفة وفسر ابن القاسم تحسبه
ما يختلف في الاسواق خمسة عشر يوما بعد الوهاب وان كان المعين من الاجل يختلف فيه
بالمشقة او لا يختلف في ذلك بدة وانما هو محسب عرف البلاد في حد يوم او يومين او ثلاثة
ايام عرق بدة وانما يختلف به الاسواق لانه الجامع لخرص المشتري والبايع لان المشتري
يملك المشتري في المشتقة بتمن اقل والبايع انما يملك التمن الحاجة ومنه الى ذلك فالجامع بين
ما اختلف فيه في الاسواق واخذ التوسعي من القول بيومين جواز

موم

السلم الحال لان الغالب عدم اختلاف الاسواق في ذلك كما لا يختلف في الحال واجاب عن غيره بان
لا يلزم من اجازة ذلك اجازة السلم الحال لان كلامنا في ذلك شرط من اجل ان القيد بالاجل
القصير ولعلنا رأينا الاسواق تختلف فيه **وهذا** اذا كان القبض في موضع القبض **قلت** يعني
ان الخلاف المذكور في حد اقل الاجل انما هو اذا شرط القبض في موضع العقد اما ان عقد في
بلد وشرط القبض في غيره فانه ان كان بينهما من المسافة ما يختلف فيه الاسواق قال في المدة
كالسنة الايام جاز قال في كتاب ابن الموارن ويكفي عرض في الاجل لانه كارتوى الاسواق
في الزمان كذلك يعتبر بالمكان فقال ابن ابي رزمن لابد من ذكر الاجل لشرط الخروج على
ابن يونس وهو احسن الظن وان لم يذكر الاجل فعيل بيع ويخرج على المزوج او بواحد وقيل
السلم فاسد وهو احسن واما ان كان بين المدين اليوم ويخرج فقال بعض الموقنين في المدة
البلد الواحد فلا يجوز الاجل يختلف فيه الاسواق وقال ابن فتوح كانه المنعقد واما
كونه معلوم القدر فاحدا لاشياء التي ذكرتها ايضا في الحديث ومتفق عليه لقطع التعلق وحيث
بالكيل فيما يعرف فيه الكيل بالمعيار الجاري بين الناس فلو شرط مكيلا لا يجوز ولا فسد الا ان
تعلم نسبتة من المعيار المعروف فيكون ذكر المجهول كذا وانه انما شرط المعيار المعروف
وخفف في المدة وشرا الحلف والخطة في السفر مجاز لا تعرف نسبتة من المكيل الجاز
بين الناس المصروف ولا ان الجهة فيه انما هي من جانب المشتري فقط وكذلك المراد بالميزان
انما هو من جهة يعرف فيه الوزن ولا يلزم ان يبين الجهة التي ياخذ منها المهر من السنتا كالخذ
والجنب وقال عبد الوهاب اذا اختلفت الاعراض في ذلك لم يمانه وهو الاظهر باذنية
لان الاعراض لا تختلف في ذلك ولا يلزم ان ياخذ من غير البطن الا بعادة لان المهر اذا اطلق
فالها هو غير البطن فلا يلزم المسلم ان ياخذ الا بعادة وفي كتاب ابن الموارن قيل ان القاسم
وان فخصي مع ذلك لم يبطن فابلى ان ياخذ فقال وهل يكون لهما بلا بطون قيل وكذا قد ردت
قال قد جعل الله لكل شي قدرا والبطن من السنتا فظاهر هذه الرواية انه منعدم الحرف
يعني لم يبطن الا بعادة لان المهر اذا اطلق فالها هو غير البطن فلا يلزم المسلم ان ياخذ الا
بعادة وفي كتاب ابن الموارن قيل ان القاسم وان فخصي مع ذلك لم يبطن فابلى ان ياخذ فقال وهل
يكون لهما بلا بطون قيل وكذا قد ردت لك قال قد جعل الله لكل شي قدرا وان لم تكن عادة بالخذ
منه لان البطن عنده بمنزلة الخبز والكثف فكما يلزم ان ياخذ منه عند الاطلاق فكذلك يلزم
ان ياخذ من البطن ويعني بالعدد في ذوات العدد كالبيض والياذجان والرمان والجوز وعن
ابن القاسم ان كان المكيل في الرمان والسفرجل معروفا فلا بأس بالباقي وعندي ان يرأى في كل
شي عرفه والحيوان والاشياء من جملة المعدودات ولا بد من ذكر المعدود من ذكر ما يختلف فيه
الاعراض فيذكر في الحيوان النوع واللون والذكورة والانوثة والسن واما المكيل في ثوبه
القدر بالتمزي فقال في المدة واذ السلم في المهر فليست بشرط واما معلوما فان شرط المهر عرفيا
جاز اذا كان لذلك قدر عرفه لجواز بيع المهر بالمهر عرفيا والخبز بالخبز عرفيا فقولنا ان المكيل
قد راعى عرفه بربيل الجمل عن هذه الصورة واختلف في كيفية القدر في التمزي فقال في كتابنا
زمين هو ان يقول السلم في كل شيء يكون قدره عشرة اوطال مثلا وكذا الخبز والبر...

ان يعرف قدره فيقول السلم في كل شيء هذا او ليمهد على ذلك القدر والمثال واما ان يسلم على
ما يقر فلا يجوز والمراد بالمساحة والذرع القيس في الشيا وبها اذا لا يسلم في الارض
والمراد بالذراع ما نصب معيار القيس كذراع العود اليوم لانه الذي ينضبط وليس
المراد ذراع الانسان لانه يختلف ولا ينضبط ولذلك في السلم الثاني من الله وانه من السلم
في ثياب موصوفة بذراع رجل بعينه الى اجل جاز اذا اراد الذراع وليا خذافا من ذراع
عنده ما جاز شرا وبه حكمة اذا اراد الحفنة لا يختلف وللمشايخ على هذه المسئلة
كلام تركته خشية الاطالة والكلام على المدة واليقين ويدرك في الثياب اذا السلم فيها
النوع من قطن او كتان والرقعة والخلف والطول والعرض هذا الذي يعرفه اهل
الحرف بان يقولوا من نسلك مائة نيلة او خمسين نيلة من حيث الجملة فلا بد من كل مسلم فيه
من ذكر الاوصاف التي تختلف في القيم اختلاف لا يتخاين مثله في السلم ولو ذكر في الجميع
الجودة او الرداءة بان يقول جيد او ردي جاز ثم ان كان متعريف في الجودة او الرداءة
حمل للفظ عليه وان لم يكن شرعا بل فبالدين الحاسب يحمل على الوسط ابن عبد السلام
وابعد ان يقصد السلم لان يقصد المطلق بالوسط لادليل عليه وقياسا على ما اذا السلم
في الخطة بسلفه السلم والمجولة ولا غالب من احدها فانه يقصد السلم لان يقال انه
لا وسط في مسئلة الخطة هذه فلذلك حكمنا بقصد السلم واما شرط ان يكون راس مال السلم
مختلفا فلا تأخر يوم الى الدين بالدين وصح النبي عن بيع الكاكي بالكاكي لما لا يصل التخيلا واما
اختلف هل يرضى في تأخير ثلثة ايام وحكي ابن سحنون وغيره من بعد ادين ان ذلك
فاسد ابن الكاكي بعينه وهذا **الخلاصة** هو ان لا يقل اقل اجل السلم خمسة عشر يوما
واما على ان اقله يومين او ثلاثة فلا يجوز لانه الدين بالدين واما تأخير اكثر من يومين او ثلاثة
على القول بالثلاثة فان كان بشرط قصد واختلف ان كان غير شرط فقال ابن القاسم من قصد
ثم رجع وقال لا يقصد وبه قال اشيب ولاين وهب ان قد اجد ما تأخره فسد وان لم يهد
تأخيره لم يقصد وعلي قول ابن وهب هذا قال ابن حبيب ان كان المستحل المسلم اليه فان
ياخذ ويدفع السلم ويقصد عن نفسه وان كان المسلم اليه هو المتعقد لزمه عند الاجل ان
يقصد ويدفع السلم فيه كالمزاج وان تأخر النبي السيد بشرط قصد الجميع عند ابن القاسم
لان الاتباع عنده مراع في القيس وعلى قول مالك في الموارنة يجوز تأخير الثلاث في الكرا
المعتون يجوز تأخير ذلك في السلم والقياس عند نسلكم ان الاتباع مراعا في انفسهم ان لا يبط
الا وقد خافا خروا تأخر كثيرا النصف فافوقه عند الجميع وفي كتاب السلم الثالث ان
وجد راس مال خاسا بعد شرا من فله البطل ولا ينقل السلم الا ان يعلل على ذلك فيمنع
وليس كما خبر القدر شرا او المسلم اليه الرضى بما قبض وان قال حين ردها اليه سادها
للقيد في المهر فسد المهر يومين جاز كالبطل **فصل** في بيع السلم بشرط السلم ان
يكون السلم اليه فذلك خلافا لبعض السلف ولا ان يكون معه ان ينقطع من ايدي الناس خلافا
لما في ذلك فانه ان يكون موجودا من حين العقد الى اجل خلافا لابي حنيفة ولا ان يذكر موضع
البيع في العقد فموضع العقد موضع القبض واستلزام ذلك الكفوون فيما له حل ومونة

قلت اما انه ليس من شرطه موطن القضا هي طريقة الاكثر قال عبد الوهاب الافضل ذكره
وقال المتطوع ذكره مستحسن وفي الموازنة لا يفي بعدم الذكر والطلاق الحق يقضي كونه
ببلد العقد والطريق الثاني قاله ابن حارث ان لم يذكر موطن القضا فسد السلم اتفاقا وليس
من شرطه ان يكون رأس المال غير جزاء بل يصح ان يكون جزاءا مع الجزاء فيه خلافا لابي حنيفة
في منع ان يكون رأس المال جزاءا في كل شيء ولا ان يكون المسلم فيه حيوانا خلافا لابي حنيفة
في اشتراط ذلك لان الحيوان عنده لا ينضب بالصفة ولا ان يكون المسلم فيه جوهرا ولا ان
الاجزاء خلافا للتشافعي في منع المسلم في ذلك لا بد من ان يكون الجوهرا والاجزاء معا لا يضبط بالصفة
قلت اجاز في الموازنة ان يكون رأس المال جزاءا من غير المنكول واما من المنكول
فلا لانه لا يصح فيه الجزاء ابن بشير ظاهر قول عبد الوهاب منع رأس المال جزاءا لكل
المذهب على خلافه واما السلم في اللؤلؤ والاحجار فاجاز في كتاب السلم وقال في كتاب
المكاتب وان كانت على لؤلؤ وغيره فوصف في الجزاءات والاحاطة بصلته عيارس في الشرائع
اشار بعضهم الى مناقضة ما في المكاتب لما في السلم وليس بشي لان السلم يقدر على حصة
بذكر حشبه وعقد الحيات ووزن كل حبة وصف وفي الكفاية وقع مبرها والشفقة تفاوت
صفاته بتدراجه في الوسط فيه **قوله** في سنده لا يخرجها عن ابن عليه باللام كذا لا
ما هان وعند الجلودي عنية بالنون والصواب الاول ومن تأمل الباب بان له ذلك
لانه ذكر اول الباب حديث ابن عليه عن ابن ابي شيخ وفيه ذكر الاجل ثم ذكر حديث عبد
الوارث ولم يذكر الي اجل معلوم ثم ذكر حديث سفيان عن الثوري عن ابن ابي شيخ قال لم يثبت
ابن عليه فذكر فيه الى اجل معلوم وهو بين **حديث الحسن**
قوله من احتكر الاحتكار الادطار والممنوع منه اما هو فممن اشترى من السوق على تفصيل
فيه ياتي واما من جلب شيئا من بلد فله ادخاله لان تترك بالناس خاتمة ولا يوجد عند غيره
فيوجد حذيقه ليدفع الممنوع عن الناس ط وكذلك له ادخاله ما حصل من كسبه فاد ابا عبد الله
لما هم فاما يبيحه الوقت **قلت** قال ابن العربي واذا زاد السعر فاد احدان زيد
فان كان الجالب فله ان يبيع كيف وان كان بلدا ياقبل له ببيع بسعر الناس او يخرج من السوق وكان
الخليفة بيحدا اذ اعلا السعر امر بفتح مكانه وان يباع باقل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس
الى عار من الثمن ثم يامر ايضا ان يباع باقل من ذلك حتى يرجع السعر الى اوله والى القدر
الذي يبيع بالناس ويغلب الجالبين والمحتكرين بهذا الفضل وكان ذلك من حسن نظره
والتفصيل المشار اليه هو انه اشتراه من السوق للقوت فجاءه ط لانه منى الله عليه وسلم ادخر
قوت عياله سنة وهو مخضص لعموم البقي من الاحتكار **قلت** وهذا والله اعلم ما لم يتيق
بشرا به لقوتهم على الناس فيبشرك فيما اشتراه من حساب الحال وان اشتراه من السوق للمعسر
فان امس بالناس وكما به مخلصا بشرا به اسعار الناس منع م وعلة المنع ليعرف الممنوع من الناس
لما جهر من عنده طعام وقفا حجاج الناس اليه على بيعه منه ط واما يمنع اذا اشتراه من السوق
لدخره رجاء لزيادة واما ان اشتراه لبيعه في الخمين فليس باحتكار وان لم يبيع بالناس في السوق
الجزاء في اي شيء كان وهو منهيا الشافعي وابي حنيفة ومنع ذلك النابح حبيب في الطعام والحب

كلا والعلوفة والسن والصل والزيت واللبن لا يدرى احوال الناس لا يكون احتكارها
ابدا لا محض وحمل احتكار من احتكر من السلف على ما لا يضر بالناس ط والمشهور هو الصواب
وزياد ان احتكار ما لا يضر مصلحة وتترك احتكاره مفسدة لان ذلك الشيء قد يقل او يكثر
المستقبل فوجد منه **قلت** قال ابن العربي واذا انما الجالب ولم يشتر منهم زروا
لاحتكار حبيبه جاز ومستحب من ههنا انه انما جاز لا احتكار في الاوقات خالصة وذلك
اذا اشتراه الغلاء بغيره لا يبيعه في الخمين او يدخره لقوتهم فاحتكار **قلت** قال ابن
العربي يختلف فقيل لا احتكار وهو في كل زمان وقيل انما هو في وقت الحاجة **البيهقي** فهو
خاطي **قلت** الخاطي بالمراسم فاعلم من خطي تخطو خطا على وزن علم يعلم علما اذا اشتر
ومنه ان يقتلهم كان خطا كبيرا واما خطا خطا بفتح الخاء والطاء والمراد المصد وهو اذا
فعل عند الصواب عامعا كان او غير عامعه وقد يكون بمعنى الاثر ومنه وما كان لومن
ان يقتل مومنا الا خطا الآية واليمين هذه المعاني القرآني **قوله** ان من كان يحكم
قال ابو عمر ان سعيدا ومحمدا لا يحكم ان الزيت وحالا الحديث على احتكار الاوقات عند
الحاجة اليها والغلاء على هذا العمل الشافعي وابي حنيفة لا في الادوية والزيت والفاكهة ومحمدا
هذا هو ابن عبد الله بن تفضلة العدوي قد مر اسلام وكان قد علم وقيل شبهه مسلم وهو
محمدا بن ابي امرؤ ولفظ النسبة مسلم في الحديث الاخر **قوله** في الاخر وجد في بعض اصحابنا
هذا احد الاحاديث الاربعة عشر المتوقعة في سلم ليس هذا من باب المقطوع وقد قلنا
على ذلك بما يكفي **قلت** الذي نكلم عليه هو انه من الرواية عن الجمهور لامن المقطوع وما
ذكر عيا من هو الصحيح لا يضر ذلك الحديث لان مسلما لما ذكره في الاتباع لانه ذكره بغير طريق
متصلة بالسماع من الثقات **قوله** عن محمد بن ابي عمر بن عبد بن كعب كذا هو في هذا
السند ولما نحن من مبداه في طريق الاسع من التي قبله **حديث النبي عن الحلف في البيع**
قوله الحلف منفعة منفعة للسلعة تحفة للرخ ط مما معانف الميم وسكون ما يلهي وفتح ما يولد
وما في الفصل مصدران بمعنى النفاق والحق والحق (النفاق) والذهاب **قوله** اختلف في قوله
قال الحق الله ويرى الصدقات فقيل هو الحق في الاخرة اما بان ترجح كفته على كفة الحسنات
واما ان يوجب من اجله واما بان لا يوجب على ما تصدق منه وكذلك انما ما اتخذ بالحلف الفاقة
وزن به سلعة حتى عزبه اخاه المسلم وقيل هذا الحاق في الدنيا والاخرة في الدنيا بان ترفع منه
البركة او تسلط عليه الجوارح حتى يتلف **قوله** اياكم وكثرة الحلف **قلت** هو للزجر والتحذير
كما في قوله اياكم والاسد اي باعد نفسك واحذر الاسد والحلف ان كانت كاذبة حرمت وان
كانت صحيحة لم تكن كاذبة بل صادقة لم يربح للسلعة بايها هي فالنهي عن الكثرة لان الكثرة مظنة
بالوقوع في الكذب كالراية حول الجربوشك ان يقع فيه ط مع ما فيه من ذكر الله تعالى لا على
من جهة التحذير بل من جهة السلعة فالحلف لم يقم السلعة لا لتقديم الله عز وجل
في كونه **قوله** لا يبيعه **قلت** قال غير واحد في يكون (الفارسي) ابن الحاجب
لا يبيعه الا في الشربك حصه جبر اشرا فاحذ جنس والشربك فضل خرج به يخرج غير
ولا يبيعه في الشربك شيئا غير الحصه ويجوز الاخذ بالشرا الاختياري وبشرا

الاستحقاق قبل عليه ان يغير ما فيه لانه يدخل فيه اذا ادعى احد الشريكين ان يبيع ما لا ينقسم
كالشئ بانه يبيع من الجميع فاذا وقف على كل من شأنها اخذه بدل الشئ واجب بانه لم يدخل
في هذه الصورة حصته شريكه فقط وانما اخذ الجميع غير انه سقط عن حصته ووجه حصته شريكه
واجب ايضا بان قوله جبر يخرج هذه الصورة لان فدية كل واحد على الزيادة على ما وقعت
عليه من الشئ يخرج من اخذه جبرا واعتبر فيه الشئ بانه انما هو حد لاخذ بالشفعة لا الشفعة
والشفعة غير الاخذ ورسمها بان الاستحقاق شريك احد مبيع شريكه بتمن واحلف في
استحقاقها عرفا **قلت** من الشفع الذي هو منه الموتر لانه ممن نصيب شريكه الى نصيبه فصار
شعوا بعد ان كان وتر او قيل من الشفع التي هي التي الزيادة لانه زاد نصيب شريكه الى نصيبه
وهذا قريب من الاول قاله نخالي من يتبع شفاعته حسنة فقبل الحق من يزيد على الصالح
الي عليه وقيل من الشفاعته لانه تشفع بنصيبه الى نصيب شريكه وقيل لا لانه كان في الجاهلية
اذا باع شريك الرجل حصته واصله ان يبايعه يستشفع الى شريكه ليوثمه ما اشتري
قوله من ربيعة او غلج الربيعة بفتح الراء وسكون الباء تانيثا ربيع والربيع الدار والسكنى
واصله المنزل الذي كانوا يربون فيه ويبيعون ان تكون الربيعة واحدة والربيع والربيع جمع
مثل ثمرة وتخرج على ربيع **قلت** تشبيهه بثمره وتريد لانه اسم جنس لا جمع لان
اسم الجنس ما بينه وبين مفرده **قوله** فليس له ان يبيع وفي الاخر
يحل له ان يبيع حتى يوزن شريكه **قوله** حل اصحابا عنه مراعاة على الكراهة ويصير في على
المكروه انه ليس بخلاف ويكون لخلال المباح والمباح ما استولى طرفاه بل هو باح التركة
قوله فان رضي اخذ وان كره تركه **قوله** اختلف اذا اعلمه بالبيع فادان له بالبيع وسلم الشفعة
ثم بدله فماله والشا في ذلك له لانه سلم ما لم يوجب له لانه انما يوجب بالبيع وهو لم
يبعد وقال الثوري والحكمي وابو عبيد وطائفة من المحدثين ليس له ذلك لقوله
صلى الله عليه وسلم وان كره ترك وما ترك لا يرجع اليه ولا حجة فيه قوله وقال بعض
شيوخنا قوله في الحديث لا يخل له ان يبيع حتى يوزن شريكه فان شأنا اخذ وان شأنا ترك
فهنا إشارة الى وجوب الشفعة قبل البيع **قلت** خرج النكاح وجوب التسليم قبل البيع
من لزوم الطلاق والعق المعلق في قولنا ان تزوجت فلا تملكه فهي طالق وفي قوله
ان اشتريت عبدا فلا تملكه من حر ومن حل لزوجه الخيار ان تزوجها فاسقطت له
ذلك قبل ان يتزوج ان ذلك لان طاقا له وهو في الشفعة ايسر لانه ادخل المشتري
في مهلة الشراء فترق ابن رشد في الاسيلة بان الطلاق حق للمدعى في ذلك
المطلق رد ما وقع وان رخصت المدعى فترده فكلما يلزم بعد النكاح فذلك اذا كان
نفسه وكذلك الامر بعد العقد والشفعة حق للشفيع ببيع له الرجوع فيه من قبل
المشتري فلا يلزم الا بعد وجوبه ابن عبد السلام وهذا الفرق عند بعض الفقهاء
والذي يظهر بادي الرأي صحة خرج النكاح وذكر الشيخ عن شيخه ان الخياط كان
يفرق بين العقوبة الشرطية انما هي في النكاح اذا استثنى مقدم الحكم الحاكم بالشفعة
قلت ان كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان فانما يبعد قكوته حيوانا اذا استثنى وقا

لكنه انسان حيوان ولما كان المقدم في الشرطية في الطلاق والعق من فعل الحاكم القابل لذلك
ان تزوجه وشراؤه كان ذلك كمنعه على استثناء المقدم والمقدم في الشرطية في الشفعة
في قوله ان اشتريت فقد اسقطت الشفعة ليس من فعل المدعى بل من فعل المشتري
لم يكن قابلا لذلك مستثنا لمقدمها فلم يلزمه حكم تبوت التالي لانه لو استثنى **قلت**
والجواب هذا لم يكن عارفا بالعق وانما كان انا ما في العقليات ولهذا بين الفرق على
هذه القاعدة العقلية ولا يسلم من نظريته تركت بيان حشية الاطالة والخروج عما
عن بصدده ولما كان المذهب ان تسليم الشفعة يلزم بعد الشراء ولا يلزم قبله طاب
للشفيع ما يخذ على التركة بعد الشراء ولا يطيب له ما يخذ قبل **قوله** في الاخر فقي بالشفعة
اي حكم **قلت** واجعوا على مشرو وحيثما بالشفعة **قلت** تقدم ما يتعلق باللفظة
منبها وحداد استحقا **قوله** في كل شركة **قلت** يدل لانه لا شفعة للجار وهو
مذهب الكافة وانتم الجار ابو حنيفة والكوفيون واصطوبوا في ترتيب الجار فقال
الكوفيون يقدم الشريك على الجار قاله سفيان ثم الجار الذي حله على حده ولا حد للجار
بدي بينه وبين طريق نافذ واحق الجار حديث الجار احق بنصفه ولا يقبله السقف
بالصاد والسين القرب والحديث الترمذي وايضا جارا لدار احق بدار الجار
ومن يقول لم يبين حالها احق هذا بالشفعة وبغيرها من وجوه الفرق والمروءة
وايضا يحتل ان يريد الجار الشريك يدل على ذلك قوله لا يغني عن طاب زوجه
اجارتنا بيني فانك طالق **قوله** في الزوجة جارة لانه كالطبة له نحو خرج الترمذي
حديث الجار احق بشفعته مستطربه وان كان غائبا اذا كان لغيره ما واحدة وهو من اظهر
ما يستدلون به لانه من تكون احق وبه على الاشتراك في الطريق ولكنه لم يثبت
عند اصحابنا ورايت بعض المحدثين طعن فيه وعلمه اصحابنا في الرد عليه حديث الام
هذا لانه حصرا للشفعة فيما لم يقسم وحديث الشفعة فيما لم يقسم فاد او قعت
الحدود وصرفت الطرق ولا شفعة ولو اقتصر فيه على قوله فاذا وقعت الحدود
كان قويا في الرد عليهم لان الجار بينه وبين جاريه الحدود ولكن لما اضاف الى ذلك قوله
وصرفت الطرق تضمن ان لا تستغنى لا بشرطين ضرب الحدود وصرفت الطرق فيقول
اصحابنا المراد بصرف الطرق التي كانت قبل القسم وتقول الحنفية المراد
بصرف الطرق التي يستتر في الجار يبقى النظر في التاويلين **قوله** لم
يقسم يدل على ان الشفعة لا تكون الا فيما يقسم وعلى انما تكون بوجه فبائع قبل
القسم اما الاول فقد نافي بالشفعة فيما لا يقسم قوله لا يسير ما هل شذعت
الشفعة لصيرها لشركة وما لا يقسم فيه الشركة او شرعت لصدر رفع القسم وما لا
يقسم فيه الشركة او شرعت لرفع القسم وما لا يقسم لا يقسم فيه وتخرج
لحق الشفعة فيه ما لم يقسم شيئا من ذلك فيما يحتمل القسم وتخرج لشفعة
في قوله الشفعة في هذا ما لم يقسم وهذا المسمى **قلت** ما لا يقسم كالطريق
والجار والمحل والمحل بعد من الشفعة في ذلك رواه ابن القاسم والقول بغيرها

فيه لا يثبت وابن الماجشون وما لا ينقسم البيراذ ابيع وحده ففي المدونة لا شفعة فيه وفي
سماح يحيى فيه الشفعة واما ان يبيع مع الارض او يبيع وحده والارض لا تنقسم فثبت
الشفعة اتفاقا وما لا ينقسم ايضا جوازها ومنعها المدونة انه لا شفعة فيه بيعت
وحدها او مع البيت التي نصبت فيه لانه ليست من البناء واما هي كحجر مملوك فاذ بيعت
مع البيت ففي البيت الشفعة بحصة من الثمن وسوا في ذلك اجراها الما او الدواب
ابن حارث وقال ان شرب في جميع ذلك الشفعة وقال ابن رشد علي قولنا ان القائم في الحائط
يبيع رفيقه ان الشفعة فيه وفي الرقيق ورد الشيخ هذا الترخيم بان الحائط يحتاج الى
رفيقه رفيقه فهو كجزء منه وارض الرجا بالقسمة قال عياض في التبيينات محني
ففيه الشفعة انا هو في الحجر الطيبا واما السفلي فله حصة في السافل هذا قول الاقوال ثلاثة
واما الثاني وهو ان الشفعة لا تكون الا فيما يبيع قبل المبيع اجتمعوا على ذلك واختلفوا
في ثبوتها فيما يبيع بعد القسمة فثبتها ابو حنيفة حتى انه انشأ بها على ما تقدم مرورا
اختصت بما ينقسم فطاهر الحديث سواء انقسم بالحدود ولا ينتقل بالعقار او انقسم
بعده او كيل او وزن وينتقل بالعروض فيخرج به على ثبوت الشفعة في العروض
قوله في الحديث الاخر فاذا اوفت الحدود بدلت على تخصيصها بما ينقسم بالحدود لكن الحكم
اذ اعين بصفة بدل على ان تلك الصفة هي علة الحكم عند كثير من الاصوليين لاسيما
وقدر في الاجمال بقوله ربحه او حايطه وخرج الترمذي حديث قوله صلى الله عليه
وسلم الشريك شفع في كل شيء وهو يقتضي بعمومه ثبوتها في العروض وقد
شد بعض الناس فثبتها في العروض وهي احدى الرقبتين عن عطاء وحكام بعض
المشافعة عن مالك قال مالك ولا ارى شيئا ولا ادرى بان وقف لما لا يلي هذا
ولعله رآي قوله في الحايط يبيع رفيقه ان الشفعة فيه وفي رفيقه فظن من ذلك ان
الشفعة في العروض وليس كما ظن لما كان من مصلحة الحيوان لما كان من
مصلحة الحايط اعطى حكمه واما اثبت مالك الشفعة في الثمرة لانه في الاصول فراهها في
الاصول واختلفت الرواية عنه وعن اصحابه في ذلك **قلت** قال ابن حارث الفقهاء
على سقوطها في العروض ابو عمر (ينبغي) في ذلك بعض المكين وروا في ذلك حديثا منقول
وبعض الشافعية الذي ذكره هو الاستغرابي زاد ابن ريقون تاويلنا نيا قال اوله
قوله مالك في الشريك فيما لا ينقسم كالثوب يدعو احدكما الى البيع فانه يعرض للمبيع
وقف على ثمن فاحدما احق به بما وقف عليه واما الشفعة في الثمرة ففي المدونة كذا
في قوم شركا في ثمرة والاصل لهم او مساقاة او مجلس عليهم ان يبيع احدهم حصته
فلشركا به الشفعة وما ملكت ارجا قاله قبله وكفى استحسنه والزوج
المنى واختلف في الشفعة في الثمار فقال مالك فيها الشفعة ببيع
كان الشريك شفعيا في الاصل ولا قيل لا شفعة فيها بجان ولا في الاصل
في الشفعة وان بيعت وحدها فلا شفعة واما الزوج فقال ان كان
شفعة فيه لانه لا يبيع حتى يبيع ويخرج فيه فانه يبيع في الاصل

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع احدكم جاره ان يعثر

هذا النبي صلى الله عليه وسلم والحدس على حسن الجوار وقيل على الالتزام
في هذا الاصل قد ثبت لاشارة النبي صلى الله عليه وسلم على الالتزام قال
علي بن ابي طالب قال الكوفيون **قلت** الخلاف الذي في الاصل الذي
كان في صيغة لا تفعل في النبي هل هي التحريم او التكره والمشهور

من ثبوتها في الثمرة وهو ظاهر سماح اشبه انما في كل ما ابتنت الارض والمقصود من القول انه
لا شفعة فيها ويخرج وجوبها في ثمرها في الثمرة ما لم يمتد الباع جوارا او يبيع في
الشفعة في المقاتي ولا شفعة في البقول **باب** ان كل اصل يخرق ثمرته فحق بقا اصله
ففيه الشفعة **ع** وعلي المشهور ان الشفعة تختص بالعقار فروي ابن شجب ان الشفعة
في مشاع لا يسكن كدور الخلة والانتفاع دون السكنى لاجل من السكن وقال الشعبي
م واما اختصت الشفعة بالربح على المعروف لانه شرعت لرفع الضرر من الشركة
في الربح استدمنه في السلع لان الشريك في الربح يدعو الى البيع او يبي الجوار وهو مفقود
في السلع وقد اختلف اصحابنا في الشفعة في مسابيل وسبب اختلافهم فيها هل تشبه العروض
فلا شفعة او تشبه العقار فتكون فيها الشفعة وهذا كما تثار اذ بيعت دون القسمة
فقبل في الشفعة لانه من حيلة الحايط فهي كجزء منه وقيل لا شفعة فيها لانه يزول
ويتنقل فاشترت العروض **فصل** والملك في الربح اذا انتقل ببعض ففقه
شفعة وان انتقل بغير عوض بغير اختيار كالميراث فحكى بعض اصحابنا الاتفاق على ان
لا شفعة فيه وانقره الخطابي بحكاية عن مالك ان فيه الشفعة وهو قول شاذ يبيع
الامنه وان انتقل بخيار كاهبة والصدقة ففيه قولان مشهوران فوجه الشفعة قوله
صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم ولم يفرق وايضا فالشفعة لما شرعت
لدفع الضرر والضرر لا يختلف باختلاف طرق الملك ووجه سقوطها قوله في آخر الحديث
لا يلزم ان يبيع ان يبيع ياذن شريكه ولو كان غيرا لبيع كالباع لئلا يلزم ان يخرج
ملكه **قلت** اما انتقال الملك بجر من فهو محض ما ذكره الخطابي قال من اوصى ان
تباع حصته من دار لرجل بعينه والثلث بحمله لم يكن للورثة فيه شفعة لان قصد
الميت ان يملكه فالشفعة رد لوصيه قاله ولو اوصى ان يتباع من رجل بعينه والشريك
اجنبي كانت فيه الشفعة قاله سحنون وكذلك اذا اوصى ان يتباع ويصرف ثمنها في المساكين
لا شفعة للورثة فيقال اذا كان الميت باعه قال واقفا ساء اكان لهم الشفعة لانه
البيع عن الموت فلم يبق البيع الا بعد ثبوت الشركة وذكر الباجي قول سحنون هذا وقال
ظاهر عندي ثبوت الشفعة قاله وبلغني عن محمد بن الهندي وهو الاصل لدخول
من روى لورثة المستطي فلو باع الورثة مملوكم قبل بيع الموصي الثلث فلا شفعة
لهم والقولان في اهبة والصدقة ذكرهما الجلاب روايتين اللخمي ورواية
الشفعة اصوب لانه يبي بل رواية ثبوته لانه نقل ملكه لغيره اختيارا كالباع
ان لانه نقله عن غير اختيار وعلى القول بالشفعة فالشفعة فيه بقيمة الشيء

عند الأصوليين انما للمهر بواذا كانت للمهر بقالاذا نذب واذا كانت للمهر بقالاذا نذب
ط وجبة النذب حديث لا يل مال امري مسلم الا عن طيب نفس منه واذا لم يجز المال على
اخرجه ملكه بوجوه فاحري بغير عوض **قلت** قال ابن العربي ويدل عليه انه على النذب
ان مثل هذا التركيب حال النذب في قوله اذا شاذت احدكم امراته الى المسجد فلا ينجسها
قوله خشية رويها في الام وغيرها بوجوه خشية بلفظ الافراد وخشية بلفظ الجمع
قاله بعد العتي كل الناس يقولون بالجمع الا لطاوي وقال روح بن الفرج سالت ابا زيد الحارثي
ابن مسكين ويونس فكلهم يقولون خشية بالافراد **ط** انما اعني الامت بصيغة هذا الحديث
لان خشية الواحدة تخف على الجار ان يسبح لا بخلاف الخشية لكثرة ما عليه في ذلك من الغرر
قلت بجم ابن العربي واحدة بالافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها
واما الخشية فكثرة بوجوه مستحقا للحايط على الجار ويشهد له على وضع الخشية بريد فلا
يندبه الشرع الى ذلك **قلت** وكان الشيخ يقول ليس المراد بالغرر المندوب اليه
لينبى الجار فوق ذلك لان ذلك معلوم كونه من ليد الجار ولذا المعنى ان يجرى للشيء
فقط **قوله** من جداره قال بعضهم يحمل الضمان يعود على الحال اي لا يمتنع ان يغير
في جدار نفسه وهذا تكلف من التاويل حتى لا يكون حجة على المشهور **قوله** ما لي اراكم عنه
معرضين **ع** حجة للمندوب لان الصلابة رقي الله عنهم لا تعرض عن الواجب لكن لما فهموا
المندوب تشاغلوا بالمباحي فيحتمل ان منه هب اي هزيمة النذب اذ لو كانت عنده للوجوب
لوح الحكم على تركه والحكم به لانه لا يستلحق بالمدينة **قلت** اما على انه يستلحق
امير فلعلمه لم يترافوا اليه واما على انه لم يؤخرهم فلهذا لم يعلم بذلك حينئذ والحديث
في الترمذي انما حدثتم بذلك طواروسهم وفي ايده اود فكسوا رؤسهم فقال مالي
اراكم عنها معرضين اي عن هذه السنة او عن هذه المقالة التي قلت لكم **ط** قاله انكار لما
راي من اعراضهم واستثقالهم ما سحوهم وادعاهم اقبلوا طواروسهم والذي
يظهر ان مذهبه الوجوب ومنه هب مخاطبه النذب **قلت** وسبب الخلاف ما تقدم
في حمل النبي **ع** واختلف اذا احتاج الادب لجان لمفعوله فيه حاله انما هو وحكمون منه
وان كان لغير حاجة بل لادب المصنف فلهذا يختلف ان ليس له ذلك لانه لا يرجع فيما اباح الا ان
تكون ابا حته على شدة لادب انقضى **قوله** لا رمين بالابن اثمكم **ط** اي لا حدشكم بتلك
المقالة ولا ابالي باحد في ذلك **ع** واكتافكم بالثا المشاة من فوق والمعني اصرح لكم بها
واوجكم بالتوبيخ على ترك ما رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه بعض
رواة الموطا اكتافكم بالنون ومعناه يديكم واكتف الجانب **قلت** قال الطيبي يخفى
الضمير في بيانه عابده على الخطبة ويكون كناية عن الزامهم الحجية البالغة على ما ادعاه
اي لا قول انما خشية ترمي على الجوار بل بين اثمكم ولما حض صلى الله عليه وسلم من بر
الجار وحمل انقاله **حديث قوله شر من الارض**
قوله من اقلع شبرا من الارض **ط** اي اخذ بغير حق اخذ غضبا او سرقة
والشبر خرج من النقيض فهو لان اثم اخذ شبرا او اقل من شبر **قلت**

كانت الارض ملكا معين او غير معين كبيت المال وارض الخنزير وسواها ملكة او لكونها
المزارعة لا يتفق في ارض الشراعية ان يجزأ لثلاث على ما طار له غيره في اقتسامهم فلا يل
له ذلك واما انه يجاقب بالعقوبة المذكورة في الحديث فحتمل **قوله** طوق **ع** قيل هو من الطام
والمعني يكلف ان يطيق حمل مثله من سبع ارضين كما قال تعالى ومن يغفل يات بما على يوم القيمة
ويشهد له في غير الام جا يجله يوم القيمة الى سبع ارضين وفي اخرى كلف ان يحمل ثراها ان الحشر
وقيل هو من الطوق والمعني جعل مثله من سبع ارضين اطواقا في عنقه وغير بعيد ان يطوق
عنه مثله ذلك كما جاز في غلظ جلد الكافر وغلظ من سبه وكما قال تعالى سيطو قول ما جلاوبه
يوم القيمة ويشهد له حديث عائشة طوقه من سبع ارضين ويحتمل ان يريد به يوم القيمة
ذلك كل يوم الطوق الحق وقيل المعني حلف به مثل الطوق من ويشهد له قوله في الاخر
الي سبع ارضين وفي البخاري خسف به يوم القيمة الى سبع ارضين **قوله** من سبع
ارضين **ع** الارضون سبع طباق وانما اختلفوا في الخلاف قيل متى بعضها من بعض فقال
ابن ابي شيبة الحديث يدل انما لم يفتق لانها لو فتقت لم يطوق بما ينتفع به غيره وجازي غلظا
وفي ميزان خير ليس يعجز **قلت** وتقرر بالاستدلال له اودى ان الرقيق انصا لاشي
بالشي والتفتق فصل بضمه عن بعض فاذا لم يفتق في ملك شي من ارضه ملكه ان يفتق
بما خففه من الاخرى لتلاصقا واذا افتقت وصار بين الارضين خلافا يكن الشقاق عابا عليه
من الارض التي تحتها وانما ينتفع به غيره من ساكن تلك الارض ان قدر ان ساكن **ع**
واستد له بعضه على ان ملك ظاهر الارض ملك ما تحته مما يقابل له فله من من تصرف
فيه او خضر وقيل اختلف العلماء في هذا الاصل فمن اشترى دار او جديها كثر او وجد
في ارضه محدثا فليل له وقيل للتسليم ووجه الدليل من الحديث انه غصب شيئا ففوق
بجمله من سبع ارضين **قلت** اما التمثيل فبين ملك الظاهر هل ملك الباطن في الحديث
فبين لان المحدث من جبر الارض واما من اشترى دارا فلا لان الكثر كان من دفن الجاهلية
فهو فكار وكذلك يملك ما تقابل ذلك من المصاير فيجوز فيه من البناء ما لم يضر باحد
وتاول بعضهم الحديث على ان المراد بالسبع ارضين السبعة اقاليم وهو تاويل ابطال العلم
لانه لو كان المراد ذلك لم يطوق من غصب شيئا من اقليم شيئا من اقليم اخر بخلاف
طباق الارض فان من ملك شيئا من ارض ملك ما تحته **م** كتب الي شيخنا عبد الحميد بن محمد
فراق له سئل هل في المشرع ما يدل على ان الارضين سبع فكتبت اليه هذا الحديث وقيل
تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلين فاعاد الى كتابه بان الحديث احتاد
والسبعة علمية فلا يجزئ بالاحاد المقتدة الظن على ما المطلق به فيه العلم بان مثلين
يحتمل ان مثل في الشكل والهيبة لا في العدد فاعدت اليه الجواب بوجوه حتمال الشكل
والهيبة وبسطت له القول في ذلك وترددت على امر كتابي في احتمال ما قاله من العاودة
حل مثلين على الشكل والهيبة خلاف الظاهر **قلت** ولم يجز من منعه الاحتجاج بالحد
في المسئلة لانه احتاد والمسئلة علمية كما ذكر والذي كما نصح من شيوخنا ان المسائل العلمية
لا يفتق من ما يتعلق بالذوات والمفاهيم فهذه الاجابة فيه بالاحاد وما لا يتعلق

بالذات والصفات ككون الارض واحدة او سبعة وهذا النوع يعم ان يتسلك فيه بالاحاد فانها
 عليية وليس المطلوب في القطع والمسائل العلمية هي التي لا يطلب فيها المكلف جعل بل بالانتماء
فقط قوله اللهم ان كانت كادبة فاعمر بصرها وامتها في ارضها **ط** فيه ان مذهب سفيان بن عيينه
 المتعالي الظاهر اكثر مما ظلم وهو مشكل لانه معارض لقوله تعالى وجزا سبعة سبعة منها
 ولقوله تعالى من اعندي عليكم فاعتدوا عليه الاية ايضا فانه كما يقتضيه من الجاني باكثر
 مما جنى فكذلك لا يدعي عليه باكثر لانه قد تجاب ثبوت دي الي الزيادة وعلى تقدير الجواب
 فقد عني الزيادة ولا يجوز وجوبه بانه فرق بين الزيادة في الخصاص والزيادة في الزيادة
 الاول ممنوع والثاني جائز وروى ليل جواره انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا عليه ثياب
 خلقة فامر به ثيابا من ثوبين فلبسهما فقال صرنا الله عنقه اليس هذا خير في ايدي اودع
 سعيد بن عروه وان عن ابيه انه مر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال
 قطع صلاتنا قطع الله اثره قال فافقت عليهما الي يومئذ يعني رجلا عليه ثيابا من ثوبين
 وذلك جائز في يدع الظاهر ولسنا انه لا يجوز فلا يلزم من الدعاء المتني كافي دعاء الاربعة
 علي ابنه **قوله** في سنده الاخر حدثنا ابان حدثنا يحيى بن محمد بن ابراهيم **ع** كذا في نسخة ابن
 ما هان حدثنا يحيى بن ادم قال فيه بعضهم وهو خطأ وانما هو يحيى بن ابي كثير المذكور

حديث الاختلاف في الطرق

قوله عن يوسف بن عبد الله عن ابيه **ع** كذا في الحديث وعنه ما هان عن سفيان بن عيينه
 انه وهو تقييف وانما هو يوسف بن عبد الله بن الحارث ابن اخت ابن سيرين قالنا لكان
 يوسف بن عبد الله ابن اخت ابن سيرين بنسب الي ابن سيرين وانه كريمة بنت سيرين
قوله اذا اختلفت في الطرق جعل سبعة اذ **ع** قال الخطابي في هذا الحديث محمول على
 العلم وذلك بشرط ان يبقى لكل من الشرا بعد ذلك مما ينتفع به دون مضرة واما ان يفرق
 ما لا ينتفع به فغير داخل في ذلك قال غيره وهذا في اصحاب الاربعة اذا ارادوا البنين
 ان يجعلوها سبعة اذ **ع** قد مر الاحوال او تلاق **ع** وهذا عند الشافعي واما اذا التفق
 اهل الارض عند قسم في طريق لم يفرصهم لانه ملكهم وقيل الحديث جاني امارات الطرق واما
 سات الطرق فما اتفقوا عليه جاز وان قل وان اراد هذا القائل امارات الطرق الي قرى
 التي يقتسمونها ما قلناه انه مما تراضوا عليه الا ان يقال ان هذا التراضي في امارات الطرق
 مما يضر جميعهم فيمد لهم ما فيه مسلمهم وان اراد امارات الطرق العامة للمسلمين في
 ارضهم ارادوا بانها خلتهم ان يخرجوا المسلمين ما ذكرتم في الحديث قيل وهذا في الله تعالى
 واما القبا في وخارج البلد فيجب ان تكون الطريق في اوسع لمعجبوس ومسارح الانعام
ع لم يلحقها ذلك واصحابه بهذا الحديث وزاد ان الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها ليس
 بطريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العاهرة التي يترام عليها الوارد كغيرها
 ولعل الحديث عندهم ورد فيما كانت الكفاية فيه بهذا القدر وتبين على الوسط والذائب
ع حديث السبعة اذ **ع** محمول على امارات الطرق التي هي ممر عامة الناس لا طائفة وموافقهم
 فان تشاح من لعل الارض من تسفل مع من له فيها حق جعل بينهما ستة اذ **ع** بالذراع المتعارف

واما بنيات الطرق فبحسب الحاجة وحال المتنازعين فليس حال البداية في استظهار
 الدواب والمواشي كعادة من ليس كذلك من اهل الحاضرة فيوسع لاهل البوادي مما لا يوسع
 الحاضرة وقد تجل في القيا في اكثر من سبعة اذ **ع** لا يوسع لاهل البوادي مما لا يوسع لاهل الحاضرة
 كله لاهل المذهب ولوجوب الطرق في كل محل سبعة اذ **ع** لا يوسع لاهل البوادي مما لا يوسع لاهل الحاضرة
 عليها ان تكون بنيات الطرق في الازقة وغيرها كالامارات المسلوكة وغيرها كطرق القيا في ذلك
 ضررين **ع** اذا جعل الرجل من ارضه طريقا للناس فقد رهاهم ووف الى اختيارهم وليس من
 مراد الحديث وان كانت الطريق بين ارضين فمروا بها او احياها فان اتفقوا على شيء فذلك وان
 اختلفوا جعلت سبعة اذ **ع** وان وجدت طريقا اكثر من سبعة اذ **ع** مملوكة لم يجوز اخذ شيء منها
 وان قل ولكن له احياها حولها من الوات على وجه لا يضر بالمار ومحي وجدت طريقا مسلوكة
 حكم بالاطريق دون اثبات سبب اصيرها طريقا وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بخبر الجزء الثاني من الاقي على سلم يتلوه الجزء الثالث كتاب الغرايين
 علي يد العبد الفقير الي الله تعالى علي بن علي الهوخي المالك بن محمد **ع**
 وذلك في اوائل شهر ذي القعدة الحرام
 سنة احدى وثلاثين وتسعين والحمد لله
 وصلي الله على سيدنا محمد وعلي
 وآله وصحبه وسلم
 تسليما كثيرا
 دايما
 ابد



Süleyman ve...
 Kış... AMCA ZADE
 Yeri...
 Eski Kayı No 110